النظم والمعاملات المالية في المغرب

عصر دولة الموحدين

(٥٢٤-٦٦٨هـ/١١٣٠-١٢٦٩م)

تأليف

أ/صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

المقدمـــة

تتناول هذه الدراسة موضوع النظم والمعاملات المالية ببلاد المغرب في الفترة الممتدة من عام ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م وحتى عام٦٦٨هـ / ١٢٦٩م، وهى الفترة التي تعاصر دولة الموحدين، منذ تولى عبد المؤمن بن على أمر الموحدين خلفاً للمهدى محمد بن تومرت عام ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م، وحتى سقوط الدولة نهائياً ودخول بنى مرين العاصمة مراكش عام ٦٦٨هـ/ ١٢٦٩م .

وكانت بداية دعوة الموحدين عام ٥١٤هـ / ١١٢٠ م بعدما عاد محمد بن تومرت من رحلته المشرقية، وقد انتشرت هذه الدعوة في أغلب مدن المغرب الأقصى، وذلك بمساعدة أنشط تلاميذه عبد المؤمن بن على . ثم توفى المهدي في رمضان من عام ٥٢٤ هـ / ١١٣٠ م، وخلفه عبد المؤمن بن على الذي تابع جهوده حتى أزال دولة المرابطين من المغرب واستولى على عاصمتهم مراكش عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م، ومن ثم على كامل بلاد المغرب (حتى تونس وطرابلس عام٥٥٥هـ / ١١٦٠ م) والأندلس (٥٤١ – ٥٤٩ هـ/ ١١٤٦ – ١١٥٤ م).

وقد بلغت الدولة الموحدية أوجها في عهد عبد المؤمن بن على(٥٢٤– ٥٥٨هـ/ ١١٢٩–١١٦٣م)، وابنه أبي يعقوب يوسف (٥٥٨–٥٨٠هـ / ١١٦٣– ١١٨٤م)، ثم أبي يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠–٥٩٥هـ/ ١١٨٤–١١٩٩م) والذي وقعت معركة الأرك عام ٥٩١ هـ / ١١٩٥ م فى عهده حيث انتصر فيها الموحدون على ملوك نصاري الإسبان، وفي عهد هؤلاء الخلفاء الثلاثة تم بناء العديد من المدن الجديدة كما ازدهرت الثقافة والحياة الفكرية بفضل تشجيعهم .

وفي عهد الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ/ ١١٩٩-١٢١٣م) تم القضاء على العديد من الثورات في إفريقية أهمها ثورة بني غانية . إلا أن الموحدين تلقوا هزيمة قاسية على أيدي نصارى الإسبان في معركة حصن العقاب عام (٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م)، وبدأت الدولة في الضعف بسبب الصراعات الداخلية على العرش، والثورات والأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى تفكك الدولة الموحدية إلى دول متعددة، فقد استقل الحفصيون بتونس وإفريقية منذ عام ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م، كما استقل بنو عبد الواد أو بنو زيان بالمغرب الأوسط وذلك في عام ٦٣٣ هـ / ١٢٣٥ م، ثم قضى بنو مرين على ما تبقى من سلطة الموحدين ببلاد المغرب باستيلائهم على المغرب الأقصى والعاصمة مراكش وذلك عام ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩م.

وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدة أسباب : أولها قلة الأبحاث والدراسات التي تتعرض للنظم المالية المغربية، فالنظم المالية المغربية تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها، خاصة

وأن تلك النظم كانت عاملاً مؤثراً جداً في حركة التاريخ المغربي وتكوين الحضارة المغربية .

ثاني تلك الأسباب محاولة توضيح العلاقة بين العقيدة الدينية للموحدين والمتمثلة في دعوتهم الدينية والتي أرسي مبادئها المهدي محمد بن تومرت – بغض النظر عن نوعية تلك الأفكار والمعتقدات التي اتخذوها سبيلاً والتي لم تطابق العقيدة الإسلامية في كثير من الأحيان – والسياسة المالية التي طبقتها الدولة على أرض الواقع . بمعنى معرفة الخط الفاصل بين النظرية والتطبيق، حيث آمن الموحدون بحقيقة وهي أنه ليس المهم الوقوف على تفاصيل ما تؤمن به ولكن المهم تحقيق ما تؤمن به على أرض الواقع .

أما ثالث هذه الأسباب فهو أهمية النظم المالية في صنع حضارة الموحدين التي تعد ذروة ما وصل إليه المغاربة في سلم الحضارة في العصر الإسلامي . فالدولة الموحدية هي من وحدت بلاد المغرب من أدناه إلى أقصاه تحت راية إسلامية سياسية بربرية واحدة وذلك لأكثر من قرن من الزمان، كما أن تلك الدولة أيضاً هي من أبقت بلاد الأندلس في حضنها الإسلامي أكبر فترة كانت ممكنة، بعدما أوشكت على الدخول في عباءة نصارى الأسبان في أواخر عصر المرابطين.

أما السبب الربع فهو أن دولة الموحدين هي التي وضعت الأساس المالي المنظم لبلاد المغرب، والذي ظل يعمل كأرضية بُنيت عليها كل الأنظمة المالية للدول المغربية التي قامت على أنقاضها، فكثير من الأبحاث التي ظهرت في هذا المجال تؤكد بالأدلة القاطعة، أن الدول التي قامت على أنقاض دولة الموحدين مثل الدولة الحفصية والزيانية والمرينية أخذت إرثها من النظم المالية الموحدية لتستطيع بناء النظم المالية الخاصة بها، بل إن بعض آراء الباحثين ترى أن نظم تلك الدول ما هي إلا استنساخ من النظم المالية الموحدية، ولم تأتِ بجديد في هذا المجال . لهذا كانت هذه الدراسة الخاصة بالنظم والمعاملات المالية في دولة الموحدين.

وقد حاول الباحث طرح هذه الدراسة عبر مناهج عدة من خلال ما هو متاح من نصوص مصدرية متناثرة، كان علي رأس هذه المناهج المنهج الموضوعي والمنهج التحليلي، عاملاً علي مقابلة المصادر والمراجع المختلفة بعضها البعض، للوصول إلي معلومة تاريخية واضحة، اعتماداً علي أدلة يمكن الوثوق فيها . وقد تم تقسيم الدراسة إلي خمسة فصول بالإضافة إلى فصل تمهيدي وخاتمة :

الفصل التمهيدي بعنوان النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة المرابطين : وقد تناولت فيه بالشرح التنظيمات المالية المرابطية من حيث مكوناتها

وتخصصاتها، كما يتضمن هذا الفصل الموارد والنفقات المالية للمرابطين فى تلك الفترة، كذلك يتضمن المعاملات المالية من حيث وسائلها ومقاييسها وأشكال تلك المعاملات .

أما الفصل الأول فقد جاء بعنوان التنظيمات المالية الموحدية : وقد تناولت فيه السياسة المالية للموحدين وذلك بالحديث عن وسائل تحقيق هذه السياسة وشرعيتها، كما تضمن هذا الفصل الإدارة المالية وما تحتويه من مؤسسات ووظائف مالية، بالإضافة إلى الرقابة المالية وذلك من حيث أقسام تلك الرقابة ومظاهر التجاوزات المالية فى تلك الفترة وطرق كشف تلك التجاوزات وعقوباتها .

وخُصص الفصل الثاني للرسالة لدراسة الموارد المالية للدولة الموحدية : وتضمن الموارد الشرعية مثل أخماس الغنائم والفيء، وكذلك الزكاة سواءً زكاة الفريضة أو زكاة الفطر، وكذلك الخراج والجزية والضرائب التجارية و الصناعية مثل العشور التجارية وأخماس المعادن وأموال المسلمين التي ليس لها مالك . كما تضمن هذا الفصل الموارد غير الشرعية، مثل الإتاوات والمصادرات المالية بشتى أنواعها، وكذلك القبالات والمكوس الصناعية والحرفية، كما احتوى هذا الفصل على مواعيد الجباية ومناطقها وطرقها ومدى وفرة هذه الأموال .

وتناول الفصل الثالث النفقات المالية للدولة الموحدية : ويضم المرتبات والنفقات العسكرية، مثل بركات وعطايا الجنود والإنفاق على المعدات الحربية والأسلحة وتجهيزات الأسطول وأعداده وبناء التحصينات العسكرية . وكذلك تناول ذلك الفصل النفقات السياسية مثل نفقات الاستقطاب السياسي ونفقات دعم السياسات الخارجية للموحدين. كذلك أبرز هذا الفصل نفقات البناء والتعمير، مثل الإنفاق على المنشآت العامة والإنفاق على المشروعات المائية واستصلاح الأراضي . كما

تضمن هذا الفصل النفقات الاجتماعية، مثل عطايا ومنح خاصة للعلماء والصالحين والفقراء وأموال التعويضات والنجدة .

وجاء الفصل الرابع بعنوان المعاملات المالية في الدولة الموحدية : ويتضمن وسائل المعاملات المالية مثل العملات والوثائق المالية والسلع . كما يتضمن هذا الفصل مقاييس المعاملات المالية، مثل الموازين والمكاييل والأطوال . كما يحتوى هذا الفصل على أشكال المعاملات المالية مثل أنواع البيوع المختلفة وأنواع الشركات الصناعية والتجارية والزراعية . ويتناول هذا الفصل أيضاً القضايا والمشكلات المالية التي ظهرت في تلك الفترة، ويتم عرض تلك الفكرة من خلال عرض أهم أنواع تلك المشكلات والقضايا التي ظهرت في تلك الفترة، والمذاهب المستخدمة في حل تلك القضايا ومن تولى حلها.

وجاء الفصل الخامس والأخير بعنوان النظم المالية الموحدية وأثرها على الحضارة المغربية : حيث تناول هذا الفصل أثر النظم المالية علي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية لبلاد المغرب . وذلك في فترتي الازدهار والانحلال لدولة الموحدين.

وفي الخاتمة عرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم ذيل البحث ببعض الملاحق التي تم الاعتماد عليها.

ولقد اعتمدت في دراسة هذا الموضوع على كل ما أمكن الحصول عليه من المصادر الأصلية مخطوطة أو مطبوعة، سواء كانت مصادر تاريخية، أو رسائل رسمية وعقود، أو مصادر جغرافية أو تراجم وطبقات، أو نوازل ومؤلفات فقهية، أو كتب النظم بالإضافة إلى المصنفات التي اهتمت بالأموال بشكل أساسي .

أولاً – المصادر التاريخية :

يمكن تصنيف المصادر التاريخية التي اعتمدت عليها إلى أربعة أقسام رئيسية، القسم الأول : مصادر مغربية كُتبت فى ظل الموحدين، والقسم الثاني : مصادر تاريخية مغربية كُتبت فى المشرق الإسلامي، والقسم الثالث : مصادر تاريخية مغربية متأخرة . وأخيراً القسم الرابع : مصادر تاريخية مشرقية .

القسم الأول – مصادر مغربية كُتبت فى ظل الموحدين :

ومن أهمها كتاب "أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين" للبيذق (توفى فى منتصف القرن السادس الهجري) وهذا الكتاب يعتمد على السرد التاريخي فى رواية الأحداث بشكل سريع ومقتضب، وقد أشار صاحب هذا الكتاب إلى بعض الغنائم التي غنمها الموحدون فى بداية عهدهم وكانت من مواردهم المالية .

وأما كتاب "المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة و جعلهم الوارثين" لأبن صاحب الصلاة (ت٥٩٤ هـ / ١١٩٨ م) وقد كان هذا الكتاب فى أصله ثلاثة أجزاء تبدأ من فترة المهدي وتنتهي بوفاة مؤلفه . والموجود منه الجزء الثاني، وأحداثه امتدت من عام ٥٥٤ هـ / ١١٥٩م إلى عام ٥٦٩ هـ / ١١٧٤ م . وطريقة ابن صاحب الصلاة حولية وأسلوبه يغلب عليه السجع، ولكنه لم يؤثر على دقته فى إيراد الخبر . فمصادره هي الروايات المباشرة والمشاهدة والوثائق التى أورد منها نصوصاً كثيرة . فجاء كتابه زاخراً بالمعلومات عن بعض عناصر الإدارة المالية، وموارد الدولة لاسيما الغنائم والزكاة والمصادرات، وذكر للرواتب والبركات التي كانت تدفع للعاملين فى الدولة، كذلك ذكر بعض التأثيرات المالية على الحضارة المغربية لاسيما على الجيش.

كذلك اعتمدت على كتاب "نظم الجمان لترتيب ما سلف من اخبار الزمان " لأبى الحسين بن القطان الكتامى (القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي)، ويرجح محققه أن أصل الكتاب سبعة أجزاء تتناول تاريخ المغرب منذ الفتح الإسلامي . وقد ضاع أكثره والموجود منه هو قسم من الجزء السادس وفيه أخبار عام ٥٠٠ هـ إلى عام ٥٣٣ هـ، وقد اعتمد على بعض روايات المؤرخين الذين ضاعت كتبهم مثل ابن صاحب الصلاة المتوفى عام٥٩٤ هـ / ١١٩٨ م. وقد أورد كثيراً من الوثائق خاصة رسالة عبد المؤمن بن على التي بعثها عام ٥٤٣ هـ / ١١٤٧ م إلى الولايات شارحاً طريقة العمل فى كافة نظم الدولة، كما يذكر فيها الكثير من التجاوزات المالية لعمال الدولة، ويذكر أيضا أوامره بضرورة محاربة تلك التجاوزات وتحصيل ما للدولة من أموال لاسيما الزكاة .

- القسم الثاني مصادر مغربية كُتبت فى المشرق الإسلامي :

وخير من يمثل هذا القسم من المصادر التاريخية كتاب " المعجب في تلخيص أخبار المغرب" لأبى محمد عبد الواحد بن على المراكشي (ألفه عام ٦٢١ هـ / ١٢٢٤ م) . وقد صنف كتابه بالمشرق مما يسر له قدراً كبير من الحياد فى رواياته ونقدها . وقد استفاد هذا المؤلف من اتصالاته بعمال الإدارة المالية للدولة الموحدية لذلك أمدنا بتفاصيل تخص الإدارة المالية، فقد حرص على ذكر وزراء وقضاة وولاة وكتاب كل خليفة . كما قدم معلومات هامة عن الخراج والرواتب، وتزداد أهمية هذا الكتاب لأن مؤلفه الكاتب الوحيد الذي أورد إحصاءً للولايات الموحدية والمناطق التي يُجبى منها الأموال لاسيما الخراج . كما ذيل عبد الواحد المراكشي مؤلفه هذا بمعلومات جغرافية هامة ساعدت على الكشف عن بعض الحقائق الخاصة بالأوضاع المالية فى بعض المدن المغربية. غير أن عيب المراكشي أنه كتب من ذاكرته

وبعيداً عن مصادر مروياته، فجاءت بعض رواياته مرتبكة وضعيفة ومختلفة عن المصادر المعاصرة الأخرى، لاسيما فى ذكر تواريخ الأحداث.

- القسم الثالث مصادر مغربية متأخرة:

ومن ذلك كتاب "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" لأبى عبد الله محمد بن عذارى المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي. وأرخ ابن عذارى تاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى عام ٦٦٧ هـ / ١٢٦٩ م. وقد اعتمد ابن عذارى كثيراً على الروايات المعاصرة للأحداث، وأكثر من النقل عن ابن صاحب الصلاة ويوسف بن عمر، وأورد عدداً من الرسائل الرسمية التي احتوت على مجموعة من الأوامر والنصائح المالية لعمال الموحدين فى الولايات.

كذلك كتاب "الأنيس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس". وينسب لأبى الحسن على بن عبد الله بن أبى زرع الفاسى الذي كان حياً في عام٧٢٦ هـ/ ١٣٢٥م وموضوع هذا المصدر يدور حول تاريخ المغرب الأقصى عموماً وتاريخ مدينة فاس خصوصاً كما يدل عليه اسمه، بداية من الدولة الإدريسية الحسنية إلى عام ٧٢٦هـ / ١٣٢٥ م، وأسلوب ابن أبى زرع في هذا الكتاب هو أسلوب فقيه أو عدل متوسط المعرفة بعلوم اللغة، وعباراته تختلف باختلاف المؤلفين والرواة الذين ينقل عنهم ولا ينسب إليهم كلامهم فى أغلب الحالات، فلهذا يوجد فى هذه العبارات البليغ والمتوسط والركيك. وقد ذكر فى كتابه هذا الكثير من المعلومات المالية مثل الأسعار ورخائها فى فترات الرخاء وارتفاعها في فترات الاضطرابات، كما ذكر لمجموعة من أسباب الأزمات المالية مثل انتشار الأوبئة والحروب الأهلية، بالإضافة لذكره لنتائج تلك الأزمات مثل

المجاعات والحروب وانهيار دولة الموحدين .

ومن تلك الكتب أيضاً كتاب "مفاخر البربر" ألفه مجهول عام ٧١٢هـ / ١٣١٢ م والموجود منه نبذة قصيرة وفائدته محدودة فى الرسالة . كذلك كتاب "الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية" لمؤلف مجهول وقد انتهي من تأليفه هذا عام ٧٨٣هـ / ١٣٨١ م، وقد عالج تاريخ المغرب منذ تأسيس مراكش إلى عام ٧٨٣ هـ، وعلى الرغم من أن أخباره مختصرة إلا أنه ذكر عصر عبد المؤمن بن على فى شئ من التفصيل، وقد أورد معلومات منفردة هامة عن تنظيمات الموحدين الإدارية والمالية وإشارات عن مستوى المعيشة .

ومن الكتب المغربية المتأخرة التي اعتمدت عليها كتاب " أعمال الإعلام في من بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام" للسان الدين محمد بن عبد الله بن الخطيب (ت٧٧٦ هـ / ١٣٧٥) . وقد نشر ليفي بروفنسال قسم إسبانيا بعنوان :" تاريخ إسبانيا الإسلامية"، وقد نشر أحمد مختار العبادى ومحمد إبراهيم الكتاني قسم المغرب بعنوان : "تاريخ المغرب فى العصر الوسيط " . ففي القسم الأندلسي أوجز ابن الخطيب تاريخ الموحدين إيجازاً شديداً ووعد أن يوفيه حقه فيما بعد . و أما فى القسم المغربي فلم يتجاوز الكتاب بداية خلافة عبد المؤمن . ولأبن الخطيب أيضاً كتاب "الحلل فى نظم الدول" والذي يعتبر ملخص موجز جداً لتاريخ بلاد المغرب والأندلس، ومن هنا فلم تكن الفائدة من مؤلفات ابن الخطيب إلا قليلة في تغطية أحداث عامة للموحدين وفي حدود ضيقة.

ويدخل تحت هذا الصنف أيضاً كتاب "اختصار الأخبار عما كان بثغر سبته من سني الآثار " لأبن عبد الملك السبتى الذي عاش في القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي، وقد تضمن هذا الكتاب بعض الإشارات القليلة لبعض

المنشآت المالية التي ظلت موجودة منذ عصر الموحدين لاسيما دور الإشراف بسبته حتى عصر مؤلف الكتاب، كما أشار إلى وجود مكتبات خاصة لبعض علماء سبته في عصر الدولة الموحدية، مما أفاد في إظهار أثر النظام المالي على الحياة العلمية .

ويدخل تحت هذا الصنف أيضاً من المصادر كتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر" لأبى زيد عبد الرحمن بن خلدون (ت٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م) وهو يتألف من سبعة أجزاء وجزء ثامن للفهارس، الجزء الأول منه هو المقدمة المشهورة والتي حصلت عليها من طبعة مستقلة بذاتها عن الكتاب الأصلي، وبقيت الأجزاء الأخري يتناول فيها المؤلف تاريخ العرب وأجيالهم ودولهم ومن عاصرهم من الدول منذ بدء الخليقة إلى عصره، كذلك أخبار البربر ببلاد المغرب وأجيالهم ودولهم، وقد اعتمدت على المقدمة والجزء السادس من الكتاب فقط، ففي المقدمة يقدم ابن خلدون الكثير من المعلومات المالية المتفرقة عن دولة الموحدين مثل ذكر عملتهم المربعة المنسوبة إليهم، وذكر الوزير ومهامه فى تلك الفترة . والعلاقة بين النظام المالي والحضارة المغربية، وأثر الأول على الثانية سواءً بالسلب أو بالإيجاب .

ومن تلك المصنفات المغربية المتأخرة أيضاً كتاب "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون" لمحمد بن غازي العثماني المكناسى (ت٩١٩ هـ / ١٥١٣ م)، والذي كان شديد الأهمية فى تبيان بعض الأرقام التي تخص ما يجبى من خراج من بعض المدن المغربية لاسيما مدينة مكناسة، كما اهتم بعرض أشكال المعاناة التي نتجت عن فرض عبد المؤمن بن على الخراج على كل بلاد المغرب والتعسف فى جبايته، كما ترجع أهمية هذا الكتاب إلـي أنه يوضح بعض النفقات المعمارية بمدينة مكناسة، وأثر تلك النفقات علي تحضر المدينة .

- القسم الرابع مصادر مشرقية :

ويأتي في مقدمتها كتاب "الكامل في التاريخ" لأبى الحسن على بن محمد بن الأثير الشيبانى (ت٦٣٠ هـ/ ١٢٣٣ م) والذي سرد أخباراً مهمةً عن الموحدين وتنظيماتهم في تلك الفترة، كما أورد ذكر للعديد من معارك الموحدون التي غنموا منها الكثير من أموال أعدائهم، وما يميزه فى هذا المجال إحصائياته لبعض الغنائم الموحدية لاسيما فى معركة الأرك عام ٥٩١ هـ/ ١١٩٥ م.

ومن الكتب المشرقية أيضاً التي اختصت بذكر تاريخ دولة الموحدين لاسيما المعلومات المالية عنها كتاب " الروضتين في أخبار الدولتين" لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل أبى شامة (ت٦٦٥ / ١٢٦٧ م)، وتميز بذكره سفارة ابن منقذ من قبل صلاح الدين إلى يعقوب المنصور عام ٥٨٥هـ / ١٩٨٩ م، وما لازمها من نفقات ضيافة وهدايا .

ثانيا – الرسائل الرسمية والعقود :

وقد اعتمدت على عدة كتب من التي تضم تلك الرسائل، أولها كتاب " مجموع رسائل موحديه من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية " والذي قام بنشره ليفي بروفنسال، والثاني كتاب " رسائل موحديه (مجموعة جديدة) " تحقيق أحمد عزاوى، والثالث كتاب " رسائل ديوانية موحديه " تحقيق أحمد عزاوى أيضاً وهو كتاب حديث النشر. ولتلك المجموعات من الرسائل قيمة كبيرة من الناحية التأريخية، حيث أنها تعرض لنا بياناً مباشراً ودقيقاً ومنظماً لأهم التدابير المالية والإصلاحات الإدارية والسياسية والغزوات والانتصارات الحربية التي نتج عنها غنائم في عصر الموحدين . كما أن هذه الرسائل كانت إحدى أهم وسائل تنفيذ

السياسة المالية الموحدية، لما احتوته على أوامر ونواهٍ ونصائح مالية لكل عمال الموحدين فى جميع الولايات .

ومن أهم المؤلفات التي اهتمت بالعقود لاسيما عقود المعاملات المالية كتاب "وثائق المرابطين والموحدين" والذي ينسب لعبد الواحد المراكشي، ويرجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يعتبر الأساس الذي بنيت عليه كل أشكال المعاملات المالية فى تلك الفترة، لأنه يحتوى على جلها تقريباً . كما أن الكتاب يحتوى على شرح مفصل للتاريخ السياسي والحضاري لدولة الموحدين، وهذا الشرح هو من إعداد المحقق وليس المؤلف .

- ثالثاً مصادر الجغرافيا والرحلات :

وُيعد كتاب " نزهة المشتاق في اختراق الأفاق" لأبى عبدالله محمد بن محمد الإدريسي (ت٥٤٨ هـ / ١١٥٤ م) من الكتب المهمة للدراسة، فمؤلفه كان معاصراً لفترة تأسيس الدولة الموحدية، وقد ورد بهذا الكتاب بعض أخبار الموحدين التي تخص سياساتهم المالية مثل ذكره لإلغاء الموحدين للضرائب غير الشرعية التي فرضوها على المغاربة فى تلك الفترة .

أما كتاب " الاستبصار في عجائب الأمصار " لمؤلف مراكشي مجهول فهو يُعد أيضاً مصدراً لمعلومات جغرافية وتاريخية وأثرية هامة، وقد أختص مؤلف هذا الكتاب مدن المغرب بتوضيح أحوالها الاقتصادية، حيث بين الكتاب الثروة الزراعية والمعدنية لكل مدينة مغربية ويعتبر القسم الأخير من هذا الكتاب الخاص بالمغرب الأقصى مهم جداً بالنسبة لتاريخ الموحدين، فيعرض فيه المؤلف المجهودات المعمارية التي قام بها أمراء الموحدين الثلاثة الأول، وخاصة يعقوب المنصور، ومنها :

عمليات جلب المياه وبناء المساجد والقصور، ثم إنشاء الحصون فى مدن مراكش وفآس ومكناسة وما لزم ذلك من نفقات .

ويأتي كتاب رحلة بن جبير للرحالة أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير (ت٦١٤ هـ / ١٢١٧ م) من أهم مصادر الدراسة لقيام مؤلفه بالمقارنة بين عصر الموحدين وغيره من العصور، وقد رجح المؤلف كفة الموحدين فى الرقابة المالية وشرعية الموارد على غيرهم ممن حكموا المغرب . ورغم المعلومات الضئيلة جداً التي ذكرها عن الموحدين فإن قيمتها كبيرة .

وهناك مجموعة من المصادر والموسوعات الجغرافية التي لم تفد في تلك الرسالة سوى القدر الضئيل الذي لم يتعدَ حدود تعريف المدن أو ذكر بعض الأخبار المالية المقتضبة وتأثيراتها على الحضارة المغربية، ويدخل فى هذا السياق كتاب "الجغرافيا" لأبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزهري (ت أواسط القرن ٦ هـ / ١٢ م)، وكتاب "الجغرافيا" لابن سعيد (ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦ م)، وكتاب "آثار البلاد وأخبار العباد" لزكرياء بن محمد بن محمود القزوينى (ت٦٨٢ هـ / ١٢٨٣ م)، وكتاب "معجم البلدان" لياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ / ١٢٢٩ م)، وكتاب "مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة و البقاع" لابن عبد الحق البغدادي(ت٧٣٩هـ / ١٣٣٨ م)، وكتاب " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار " للعمري (ت ٧٤٩هـ / ١٣٤٨)، وأخيراً كتاب "الروض المعطار في خبر الأقطار " لمحمد بن عبد المنعم الحميري(ت في أواخر القرن ٩ هـ / ١٥ م) .

- رابعاً كتب التراجم والطبقات والوفيات :

لقد اتبعت كتب التراجم العامة منهجاً واحداً، فهي تذكر اسم المترجم له

كاملاً وكنيته وبلده الذي ولد فيه والذي منه أصله والبلد الذي نزله إن رحل إلي بلد آخر، ثم تبين شيوخه وعلومه ومن عنه أخذ وتختتم الترجمة بتاريخ الوفاة والمولد والمكان .

ويدخل فى هذا السياق كتابا " تاريخ الإسلام " و" سير أعلام النبلاء " للإمام شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان الذهبي(ت ٧٤٨هـ -١٣٧٤م)، الذي تناول تراجم وطبقات المسلمين منذ بداية العصر الإسلامي حتى عصره هو . وبالطبع ذكر من عرض تلك التراجم تراجم مغربية من عصر الموحدين، كان أهمها خلفاء الموحدين وما قاموا به من غزوات وحروب نجم عنها غنائم، وما أنشأوه من مشاريع احتاجت لنفقات كثيرة، غير أن كتاب تاريخ الإسلام على وجه التحديد، لم يراعَ فيه السياق العام لكتب التراجم والطبقات، فالكتاب يجمع بين سرد الأحداث التاريخية بشكل سنوي، ثم يقوم بذكر مجموعة من وفيات كل سنة يقف عندها .

كذلك كتاب "المُغرب في حُلى المغرب" لابن سعيد (ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦ م)، والذي ذكر بعض الشخصيات التي تميزت بوظيفتها مثل المشرفين الماليين، كما ذكر دار الإشراف فى سياق حديثه، ولنفس المؤلف أيضاً كتاب "الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة " والذي يغلب عليه طابع الترجمة للشعراء على وجه التحديد . وقد ذكر فيه بعض رواتب ممن عمل فى الإدارة الموحدية، بالإضافة لذكره مجموعة من العلماء والشعراء ممن نالهم جزء من عطايا الموحدين .

ويعتبر كتاب " عنوان الدراية فيمن عُرف من علماء المائة السابعة ببجاية " لأبى العباس الغبرينى (ت٧١٤هـ / ١٣١٥ م) مصدراً مهما لتراجم علماء وفقهاء جاءت من أماكن وجهات متفرقة من العالم الإسلامي إلى بجاية، حيث كانت بجاية فى تلك الفترة شاهدة على الإزدهار العلمي لبلاد المغرب في عصر الموحدين بفضل

عطايا خلفاء تلك الدولة .

واعتمدت الدراسة على العديد من كتب التراجم التي ترجمت للخلفاء الموحدين وبعض العاملين بالإدارة المالية، والعلماء الذين أخذوا حظهم من عطايا الموحدين، ومن هذه الكتب كتاب " بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس " للضبي (ت ٥٩٩هـ / ١٢٠٢ م)، وكتاب "التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبى العباس السبتى " لابن الزيات التادلى (كان حياً في الربع الأول من القرن ٧ هـ/ ١٣ م)، وكتاب "وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان" لابن خلكان(ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢ م)، وكتاب " الوفيات " لابن قنفذ القسنطينى (من رجال القرن الثامن الهجري)، و" المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا {تاريخ قضاة الأندلس } " لأبى الحسن المالقي (من رجال القرن الثامن الهجري) ، وأيضاً كتاب " الوافي بالوفيات " للصفدى (ت ٧٦٤هـ / ١٣٦٢م)، وكتاب " الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب " لابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ/ ١٣٩٦م)، وأخيراً كتاب " نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب " لشهاب الدين أبى العباس احمد بن محمد المقري التلمسانى (ت١٠٤١ هـ/ ١٦٣١ م) .

- خامساً كتب النوازل والحسبة :

تحتوي مؤلفات النوازل على القضايا التي رفعت إلى المفتين للنظر فيها، وعادة ما تذكر القضية وأشخاصها ووقائعها مع ذكر من رفعت إليه وتاريخ وقوع النازلة، وكثير من هذه النوازل كانت تتعلق بقضايا اقتصادية لاسيما مالية منها ترجع إلى عصر الموحدين . وقد استفدت من تلك النوعية من الكتب فى أكثر من موضع من الرسالة، خاصة فيما يتعلق بالعملات وأوزانها والفروق بينها، وأشكال التعامل الذي كان قائما فى تلك الفترة . ومن المؤلفات التي تتبع ذلك النوع من التصنيف،

كتاب "فتاوى ابن رشد" لأبى الوليد محمد بن احمد المالكي ابن رشد "الجد" (ت ٥٢٠ هـ / ١١٢٦ م)، وكتاب " المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب " لأبى العباس احمد بن يحي الونشريسى(ت ٩١٤هـ/ ١٥٠٨م).

ويتبع تلك المجموعة من المصنفات كتب الحسبة، لاسيما كتاب آداب الحسبة للسقطى، ورسائل ابن عبدون وابن عبد الرءوف والجرسيفى (من أهل القرن السادس الهجري) والتي نشرها ليفي بروفنسال ضمن كتاب " ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب" ، والتي ألقت الضوء على كثير من المعاملات المالية والموازين والمكاييل . ولكنني كنت حذراً فى التعامل معها، لأن أغلبها يلقى الضوء على فترة المرابطين أو الفترة الانتقالية بين حكم المرابطين والموحدين .

- سادساً كتب العملة والمكاييل والموازين :

ويأتي في مقدمة تلك النوعية من المؤلفات التي استعنت بها كتاب "تلخيص القول فى الأكيال والأوزان والنصب الشرعية، وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك" لمؤلف مجهول عاش فى القرن السابع الهجري والذي قام بتحقيقه محمد الشريف، ويضم هذا المؤلف مقدمة مقتضبة تعلن عن محتويات التأليف، بالإضافة إلى اثني عشر فصلاً متباينة الطول حتى إن بعضها عبارة عن فقرات مقتضبة . يبتدئ المؤلف كلامه بالوقوف على حقيقة الدرهم الكيل الذي تُركب منه الأوقية والرطل والمد والصاع ويُحقق قدر كل واحد منها به، أي الذي تحققت به المكاييل في الشرع وعرفت مقاديرها منه . ثم يتطرق إلى العملة الموحديّة وبالتحديد الدرهم الذي ضربه عبد المؤمن بن علي بالمغرب، ومقداره من حب الشعير ومقداره بالنسبة للدرهم الكيل ؛ وذلك ليتسنى له معرفة العدد الذي تجب فيه الزكاة من

الدراهم المؤمنية، ومبلغ الواجب فيها. ثم يتطرق في السياق نفسه للعدد الذي يخرج منه الزكاة من الدراهم الجارية ببلاد إفريقية، والدنانير اليوسفية، والدينار اليعقوبي، والدنانير المعروفة بالأميرية الجارية بإفريقية . ونجد المؤلف في كل معطياته يستند إلى عمليات حسابية دقيقة وواضحة تتخللها تفسيرات مختلفة وكأني به يتوجه بذلك إلى عامة الناس وخاصتهم . وبعد أن يوضح مقدار الصداق عند مالك، يحسب مقداره بالدراهم المومنية، والدراهم الجارية والدينار اليوسفي والدينار الأميري (الفصل الخامس). ويفعل مثل ذلك في حساب قدر الدية . ويخصص الفصول الثلاثة الأخيرة لتحقيق الأوزان والأكيال الشرعية، معتمداً في ذلك على بعض الكلاسيكيات في الموضوع مثل كتاب "الأموال" لأبي عبد القاسم بن سلام، و"إكمال" القاضي عياض وعلى كتّاب اللغة ومحققيها كالأزهري والفراء والجواليقي .

كما كان أبرز المؤلفات التي استعنت بها والذي لا يقل أهمية عن كتاب " تلخيص القول" السابق الذكر، كتاب "إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقية الدينار والدرهم والصاع والمد" لأبى العباس أحمد العزفى السبتى(٥٥٧ – ٦٣٣ هـ / ١١٦٢ – ١٢٣٦ م)، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية القسم الأول يعرض فيه المؤلف قضية المكاييل والأوزان الشرعية ومحاولة تأصيلها تأصيلاً تاريخيا يرجع لعصر الرسول صلى الله عليه وسلم، أما القسم الثاني فيتناول فيه النقود الإسلامية حيث يذكر تاريخها ويقف عند أوزانها وما ورد فيها من أقوال العلماء، أما القسم الثالث فيتعرض فيه المؤلف إلى الأوزان والمكاييل بشكل يشبه أسلوب المعاجم، من حيث ذكر المصطلح ومعناه ومقدازه فى السابق وفى فترة تأليف الكتاب . ويرجع أهمية هذا الكتاب بالإضافة إلى ما سبق إلى أن مؤلفه عاصر الموحدين بل كان أحد علماهم على سبتة، مما يعطى الكتاب مصداقية وأهمية فى ذكر أرقام وتفاصيل خاصة بالموازين والمكاييل التي عرفها المغاربة فى عصر الموحدين .

كما استفدت بكتاب " الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة" لأبى الحسن على بن يوسف الحكيم (عاش خلال النصف الثاني من القرن ٨هـ / ١٤ م)، ويبدو من استعراض فصول الكتاب ودراسة محتواه أن مؤلفه أراد أن يؤلف كتاباً كاملاً عن موضوع الذهب والفضة وما يتخذ منها من نقود وقد وفق في ذلك، فاستوفى الموضوع من كل جوانبه التي كان يتطلبها عصره فهو يتحدث عن الذهب والفضة من جميع النواحي : اللغوية والجغرافية والطبيعية والكيميائية . والمؤلف يتحدث فى فصول من كتابه بلغة أهل الصناعة سواءً فيما يتصل بمعالجة المعادن وتصفيتها وسبكها أو ما يتصل بسك العملة نفسها، وهو يذكر المصطلحات مفسراً لها أحياناً وتاركاً إياها على حالها أحياناً أخرى . والحقيقة أنني استفدت من هذا الكتاب فى أكثر من موضع من الرسالة، فمثلاً استفدت به في ذكر مناطق جباية الخراج فى بلاد المغرب، ومقارنة كلامه بكلام عبد الواحد المراكشي في هذه الناحية، كما استعنت به بشكل شبه كامل في ذكر صناعة العملات سواءً من حيث أدوات ومواد سك هذه العملات أو من حيث مراحل سك العملات، كما أشار أبو الحسن في كتابه هذا أكثر من مرة إلى بعض أوزان العملات الموحدية بالإضافة إلى بعض الأوزان والمكاييل المستعملة فى تلك الفترة .

ومن المؤلفات التي عنيت بالعملات الموحدية أيضا كتاب " كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية " لابن بعرة (ت أواخر القرن ٧ هـ / ١٣ م)، فرغم أنه كتاب لمؤلف ليس بمغربي إلا أنه ذكر أنواع العملات التي كانت ترد إلى دار الضرب المصرية، وذكر أن الدنانير الموحدية كانت من أفضلها جودةً ووزناً .

- سابعاً الموسوعات والنظم :

استعنت بموسوعتين الأولى" نهاية الأرب فى فنون الأدب " لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى (ت٧٢٣ هـ / ١٣٣٧ م)، واستفدت بها في السياق التاريخي لدولة الموحدين لاسيما فى ترتيب الأحداث والمعارك الحربية، ويبدو أن ما جاء فيه عن الموحدين ما هو إلا اقتباس عن ابن الأثير وعبد الواحد المراكشي وابن خلكان . أما الموسوعة الثانية فهي " صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء " لأبى العباس أحمد القلقشندى (ت٨٢١ هـ / ١٤١٨ م)، حيث استفدت منها بمعرفة رواتب الجنود وشيوخ الموحدين فى عصر الدولة الحفصية والتي كانت امتداداً للدولة الموحدية، بالإضافة إلى ذكر بعض أنواع المزروعات التي كانت توجد فى تلك المناطق والتي انتشرت نتيجة تأثرها بالنظام المالي الموحدى الجيد، كما كان للجزء الخامس عشر منه وهو خاص بالمصطلحات الواردة فى الكتاب فضل كبير فى تبيان بعض المصطلحات الغامضة فى الرسالة.

أما النوع الثاني من تلك المؤلفات فى كتب النظم، والتي يأتي على رأسها "واسطة السلوك فى سياسة الملوك" لأبى حمو موسى الزيانى (من رجال القرن ٨ هـ / ١٤ م) وهو مخطوطة، وقد أمدتنا ببعض المعلومات عن طرق مراقبة العمال بالإدارة المالية والتي كانت متبعة فى فترة الموحدين وما تلاها .

- ثامناً كتب الأموال :

تعتبر كتب الأموال من أهم الكتب التي استعنت بها في إيضاح بعض المصطلحات والتعليقات الغامضة لاسيما فيما يتعلق بموارد الدولة، ومن تلك المؤلفات كتاب "الخراج" ليحي بن ادم بن سليمان القرشي الأموي أبو زكرياء

الأحول (ت ٢٠٣هـ - ٨١٨م)، وكتاب "الأموال" لأبى عبيد القاسم (١٥٧-٢٢٤هـ / ٧٧٤-٨٣٧ م)، وكتاب "الأموال" لابن زنجوية (ت٢٥١هـ/ ٨٦٥ م)، وكذلك مخطوطة " رسالة في الجامكية (المرتبات الديوانية) " لأحمد بن محمد الحموي (كان حياً عام ٧٧٠ هـ / ١٣٦٨ م)، وكتاب " الاستخراج لأحكام الخراج " لأبى الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ / ١٣٩٢ م).

وفي نهاية هذا العرض لأهم المصادر التاريخية، لا يمكننا إنكار ما أسهمت به دراسات المحدثين من المستشرقين والعرب .

فلم نغفل الاطلاع على ما أمكن الوصول إليه من كتابات المستشرقين مثل كتاب "حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر" لروجى لي تورنو، وكتاب " التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية " لامبرسيو هويثى ميراندا، وكتاب " ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م " لاتورى روسي، و" دراسات في التاريخ الاسلامى والنظم الإسلامية " لجواتياين، و" تاريخ افريقية فى العهد الحفصى من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م " لروبار برنشفيك، وكتاب "الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي " لشارل فيرو . وتلك المجموعة من المراجع ركزت بشكل أساسي في شرح التاريخ السياسي والعسكري لدولة الموحدين، وذكر لبعض الموارد المالية مثل كثرة الغنائم وفرض الخراج علي كل بلاد المغرب . وكذلك كتاب " النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى" لهوبكنز، والذي تميز عن سابقيه بعدم سرد الأحداث التاريخية، والتركيز علي النظم الحضارية لبلاد المغرب، وخاصة فيما يتعلق بالنظم المالية لاسيما في عصر دولة الموحدين.

كما أطلعت على كتب من أرخ للمغرب والأندلس من المؤرخين المصريين

والمغاربة، والتي ضمت مجموعة من أحدث المؤلفات والإصدارات فى هذا المجال، ومنها كتاب " الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس " للدكتور حسن على حسن، وبعض مؤلفات الدكتور عز الدين عمر موسى مثل " النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامى خلال القرن السادس الهجري"، و"دراسات فى تاريخ المغرب الاسلامى"، و"الموحدون فى العرب الاسلامى "، وكذلك كتاب " التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم " للدكتور عبد الهادي التازى خاصة الجزء السادس منه . وقد كانت تلك المؤلفات ذات أهمية خاصة في هذه الدراسة، بسبب أنها من المراجع التي تخصصت في تاريخ دولة الموحدين ونظمها الحضارية، لاسيما فيما يختص بالنظم الاقتصادية وخاصة النظام المالي منها .

وكذلك أطلعت علي مجموعة من المراجع العربية الأخرى التي ذكرت بعض المعلومات المتفرقة عن النظام المالي الموحدى، ومن تلك المراجع كتاب " الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن على " للدكتور عبد الله على علام، وكتاب "في تاريخ المغرب والأندلس" للدكتور أحمد مختار العبادى، وكتاب " إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين " للدكتور على محمد الصلابى، وكتاب " المغرب في العصر الوسيط " للدكتور محمد زنيبر، و" دراسات في تاريخ وحضارة المغرب الاسلامى" لعبد الواحد ذنون طه، و"دراسات و بحوث فى تاريخ المغرب والأندلس " للدكتور أمين توفيق الطيبى، وكتاب " معالم تاريخ المغرب والأندلس" للدكتور حسين مؤنس، وأيضاً كتاب " حضارة الموحدين " لمحمد المنونى، و"الحضارة الإسلامية في المغرب " للحسن السائح ، وكتاب " دولة الإسلام في الأندلس " للدكتور محمد عبد الله عنان.... وغيرهم كثير .

ولم نغفل الإطلاع على الدوريات العلمية والأبحاث العربية والأجنبية التي

أفادتنا في البحث، مثل بحث " فلاحو فاس في عصر الموحدين [٥٤٠-٦٤٦هـ / ١١٤٦- ١٢٤٦م] " للدكتور حسين سيد عبد الله مراد في مجلة وقائع تاريخية، جامعة القاهرة، والذي يعتبر من الأبحاث المهمة التي ألقت الضوء علي فرض عبد المؤمن بن علي الخراج علي كل بلاد المغرب، وأثر ذلك الإجراء علي أوضاع المغاربة الاقتصادية والمعيشية .

كما استعنت بمجموعة من الأبحاث التي ركزت بشكل أساسي علي شرح خصائص العملات الموحدية وطرق صناعتها ومواصفاتها ومصادر المعادن المستخدمة في صناعتها، ومن تلك الأبحاث دراسة عن " الكنى والألقاب على نقود دولتي المرابطين والموحدين " للدكتور محمد باقر الحسيني في مجلة سومر، كذلك بحث عن " شخصية عبد المؤمن بن علي من خلال نقوده " للدكتور صالح يوسف بن قربة في مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة بالرباط، وأيضاً " قراءة لعملات الحفصيين الأولى [دراسة نمطية تاريخية لبيان تاريخ السك أو مكانه]" للدكتور طاهر راغب في مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، وكذلك " تدقيقات جديدة حول المسكوكات الموحدية " للدكتور محمد الشريف في مجلة مواسم بطنجة، ودراسة عن " تجارة الذهب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد السودان الغربي وبلاد المغرب، في الفترة من [ق٣ – ٥ هـ / ٩-١١م] " للدكتور كرم الصاوي باز في أعمال ندوة التواصل العربي الافريقى عبر الصحراء الكبرى...الخ . كذلك استعنت بمجموعة من الرسائل العلمية العربية والأجنبية لباحثين مصريين ومغاربة وأجانب، ومجموعة من المراجع الأجنبية التي تختص بتاريخ المغرب والأندلس.

وختاماً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان

لأستاذي الدكتور حسين مراد الذي أشرف على هذا العمل وتعهده بإرشاداته المنهجية القويمة، ومنحنى رعاية العلماء لتلاميذهم، ودقة منهجه بإيضاحات وإرشادات أنارت الكثير من جوانب البحث وأفادت البحث وصاحبه .

كما أتقدم بالشكر خالصاً عميقاً لأستاذتي الدكتورة سوزى أباظة، لما أسدته إلَّى من فضل التوجيه والملاحظات القيمة التي أفادت البحث في كافة مراحله .

والله أسأل أن يوفقنا إلى وجه الحق والصواب، وأن يغفر لنا أخطاءنا فى اجتهادنا، إنه نعم المولى ونعم النصير .

النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة المرابطين
(٤٤٨- ٥٤١هـ / ١٠٥٦- ١١٤٧م)

- أولا التنظيمات المالية المرابطية :
  - أ- السياسة المالية
  - ب- الإدارة المالية
  - ج- الرقابة المالية
- ثانياً موارد الدولة المرابطية :
  - أ- أخماس الغنائم
  - ب- الزكاة
  - ج- الجزية
  - د- الخراج
  - هـ- الضرائب غير الشرعية :
  - و- جباية الأموال
  - ز- ارتفاع الدخل المالي
- ثالثا النفقات :
  - أ- نفقات عسكرية
  - ب- المرتبات والأرزاق
  - ج- نفقات البناء والتعمير

د- نفقات متنوعة

- رابعا المعاملات المالية :

أ- وسائل المعاملات المالية

ب- مقاييس المعاملات المالية

ج- أشكال المعاملات المالية

تتضمن النظم والمعاملات المالية[1] لدولة المرابطين[2] جوانب أربعة،-الجانب

---

[1] النظام المالي: النظام المالي لأي دولة هو ذلك النسق الرسمي، المكون من مجموع المبادئ والقوانين التي تحكم الدولة، وما تعارف عليه السكان من العادات والتقاليد والموروث ذات الإطار القانوني. والذي يختص بإدارة الأموال العامة للدولة، وذلك بشكل يعود على الدولة بتقدمها حضاريا ويحفظ ما يمتلكه سكان هذه الدولة، وهو احد دعائم الدولة الأساسية، انظر: الفيروزابادى : القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م، جـ ٤، ص٥٢، ياسين محمد احمد غادي : الأموال والأملاك العامة فى الإسلام وحكم الاعتداء عليها، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، الكرك – الأردن، الطبعة الاولى١٩٩٤م، ص٩، ١٠، محمد الطاهر بن عاشور : أصول النظام الاجتماعي فى الإسلام، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص١٩٠، ١٩١، عبد المتعال الجبري : أصالة الدواوين والنقود العربية، دار التوفيق النموذجية – مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص٥٤-٥٥.

[2] دولة المرابطين(almoravids): تأسست دولة المرابطين عام ٤٤٨هـ / ١٠٥٦م، واعتمدت فى قيامها على قبائل الملثمين، لاسيما فروع من قبيلة صنهاجة مثل لمطه وجزولة ولمتونه ومسوفة وجداله، بالإضافة إلى الدعوة الدينية للداعية عبد الله بن ياسين الجزولي، وكان أساس هذه الدعوة تنقية الدين الاسلامى من الشوائب التي لحقت به، والدعوة للجهاد، وقد شمل نفوذها كامل المغرب الأقصى والأندلس . واستمرت دولة المرابطين قائمة إلى أن أطاح بها نهائيا الموحدون عام٥٤١هـ/ ١١٤٧م، انظر : ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٠م، جـ٦، ص ٢٤٢ – ٢٥٢، حسن احمد محمود : قيام دولة المرابطين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م، ص٣٩،٤٠، عبد المجيد النجار : تجربة الإصلاح فى حركة المهدي بن تومرت " الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري"، المعهد العالمي للفكر الاسلامى، هيرندن – فيرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٩٥م، ص ٤٤، عُبادة كُحيلة : المغرب فى تاريخ الأندلس والمغرب، المطبعة الإسلامية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص٩٦ – ١٠٦، زامباور : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الاسلامى، ترجمة زكى محمد حسن وآخرين، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٠م، ص١١٣، حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة١٩٨٧ م، ص ١٨٠، ١٨١.

الأول : التنظيمات المالية للمرابطين، والثاني : الموارد المالية، والثالث : النفقات المالية، أما الجانب الأخير فهو المعاملات المالية . وسوف نتناول بالشرح كل جانب من هذه الجوانب على حدة، وسوف نبدأ بالجانب الأول وهو التنظيم المالي، وذلك كما يلي :

- أولا التنظيمات المالية المرابطية :

يضم التنظيم المالي للمرابطين السياسة المالية[1] ومدى شرعيتها، وكذلك الإدارة المالية

بمكوناتها سواءً أكانت هذه المكونات المؤسسات المالية أو العاملين بها، بالإضافة إلى جهود المرابطين فى رقابة نظامهم المالي والمعاملات المالية فى الأسواق .

أ- السياسة المالية :

كان المرابطون فى بداية عهدهم يلتزمون بالضرائب الشرعية ويعرضون عن سواها، لكنهم بعد أن طال الأمد بحروبهم، وتحولوا فى هذه الحروب من الهجوم إلى الدفاع انقطعت عنهم الغنائم، فانصرفوا إلى فرض المغارم على رعاياهم في المغرب

---

[1] السياسة المالية: هي استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فى ظل ما تعتنقه من عقائد، وفى حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ فى الاعتبار درجة تقدمها ونموها = =الاقتصادى، انظر : القرافى : كتاب الفروق" أنوار البروق فى أنواء الفروق"، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية - محمد سراج وآخرين، مطبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، جـ٤، ص١٦٥٦، عوف محمود الكفراوي : السياسة المالية والنقدية فى ظل الاقتصاد الاسلامى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الاولى١٩٩٦ م، ص١٤٥،١٤٤، إحسان صدقي العمد وآخرين : الموجز فى الإدارة المالية فى الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان ١٩٩٤م، ص٩.

والأندلس وتعسفوا فى جبايتها، مما احقد هؤلاء الرعايا عليهم وشرعوا ينصرفون عنهم[١].

ويرجع ذلك إلى أن دولة المرابطين اتبعت فى بداية أمرها نظراً لنشأتها الدينية وتأثرها بتعاليم الفقيه عبد الله بن ياسين(٤٣٠-٤٥١هـ/١٠٣٨- ١٠٥٩ م) حكم الشريعة الإسلامية فى سياستها المالية[٢] - بالرغم مما شذ فيه عبد الله بن ياسين من أخذه الثلث من الأموال المختلطة، زاعماً أن ذلك يطيب باقيها ويجعله حلالا [٣]- فعندما دخل عبد الله بن ياسين مدينة سجلماسة[٤] وبعد أن قضى على معارضيه من

---

(١) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ، تحقيق محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠٠٣م، جـ٨، ص٣٢٩، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢) ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٤٣، ٢٤٤.

(٣) البكري: المغرب فى ذكر بلاد افريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د. ت، ص١٧٠، رجب محمد عبد الحليم : دولة بني صالح فى تامسنا بالمغرب الأقصى (١٢٥ - ٤٥٥هـ / ٧٤٣ - ١٠٦٣ م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ت، ص٧٦.

(٤) سجلماسة : مدينة سهلية تمتد على مسافة عشرين ميلا، بمحاذاة واد زيز من الشمال إلى الجنوب، وتمتد شوارعها مسيرة نصف يوم، وتقع هذه المدينة فى موقع متوسط فى الصحراء، وهي مركز متوسط بين تلمسان وفاس ومراكش، كما أن بينها وبين البحر المتوسط خمسة عشرة مرحلة، وبينها وبين غانة من بلاد السودان مسيرة شهرين. وقد تعددت الروايات واختلفت فى المؤسس الذي قام بتأسيس مدينة سجلماسة، كما اختلفت فى زمن تأسيس هذه المدينة، إلا أننا يمكن القول أن سجلماسة قد إختطت عام ١٤٠هـ/ ٧٥٧م كما أشارت إلى ذلك أغلب المصادر العربية، انظر : البكري : مصدر سابق، ص١٤٨، ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص ٤٩٨، ٤٩٩، الحميري: الروض المعطار فى خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس ، مكتبة لبنان، بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٤م، ص٣٠٥، حسين سيد عبد الله مراد : دولة بني مدرار فى سجلماسة بالمغرب الأقصى= =[١٤٠ - ٢٩٧هـ / ٧٥٧-٩٠٩م]، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ١٩٨٦م، ص٨٥،٩٢.

قبائل مغراوة[١] قام بإزالة المكوس والضرائب غير الشرعية بالمدينة وفى ذلك يقول ابن أبى زرع : " أزال المكوس ـ يقصد عبد الله بن ياسين ـ وأسقط المغارم المخزنية، وترك ما أوجب الكتاب والسنة تركه، وقدم عليها عاملا من لمتونه "[٢].

كما التزم أمير المسلمين يوسف بن تاشفين(٤٥٣-٥٠٠هـ / ١٠٦١-١١٠٦م) بتحصيل ما تجيزه الشريعة من الفروض مثل الزكاة والأعشار وأخماس الغنائم وجزية أهل الذمة : " ولم يجد فى بلد من بلاده ـ أى يوسف بن تاشفين ـ ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا معونة ولا خراج لا فى حاضرة ولا فى بادية إلا ما أمر الله به وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والعشر وجزيات أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين"، فقد كانت السياسة المالية المرابطية تميل إلى السير وفق الشريعة الإسلامية فى بدايتها، لاسيما مواردها المالية[٣].

ومع اتساع الدولة المرابطية تحولت سياستها المالية إلى التساهل في ما هو شرعي ويوافق أحكام الدين الإسلامى، فقد فرض المرابطون المزيد والمزيد من الضرائب غير الشرعية – وهذا ما سنراه فيما يلي فى الحديث عن موارد الدولة

---

[١] قبائل مغراوة : أشهر بطون قبائل زناته، وينسبون إلى مغراو بن يصلتين بن مسر بن زاكيا، وهم أكثر من بطن وفرع مثل بني يلث وبني زنداك وبني رواو ورتزمير وبني أبى سعيد وبني ورميغان والأغواط وبني ريغة وغيرهم الكثير، وكانت محلاتهم بأرض المغرب الأوسط من شلف إلى تلمسان إلى جبل مديونة وامتد وجودهم إلى المغرب الأقصى، انظر : ابن خلدون : العبر، جـ٧، ص٣٣.

[٢] الأنيس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧٢م، ص١٢٨.

[٣] المصدر السابق : ص٩٤، حسن على حسن : الحضارة الإسلامية فى المغرب والأندلس (عصر المرابطين والموحدين)، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، ص١٩٤، حمدي عبد المنعم حسين : التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧م، ص٣١٧.

المرابطية – فعندما اتسعت رقعة الدولة المرابطية، وتضاعفت جيوشها ومسئولياتها ولاسيما بعد افتتاح الأندلس واتساع عمليات الجهاد فى شبه الجزيرة، لم تعد هذه الموارد الشرعية المتواضعة تكفى لمواجهة تلك المسئوليات الجديدة، فاضطر يوسف بن تاشفين(٤٥٣ – ٥٠٠ هـ / ١٠٦١–١١٠٦م) إلى فرض ضرائب جديدة على أهل المغرب والأندلس [١]. وهذا بالطبع يخالف ما ذكره ابن أبى زرع عن ميل سياسة المرابطين تجاه الشرع الإسلامي في أغلب فترات دولتهم .

وقد أثرت الضرائب غير الشرعية منذ بداية حكم على بن يوسف بن تاشفين (٥٠٠ – ٥٣٧هـ/ ١١٠٦ – ١١٤٣م) على أوضاع الملاك والزراع، وما قلة المجابى إلا مظهراً لانحسار الأراضي الزراعة أو التهرب عن دفع الضرائب [٢].

ب – الإدارة المالية :

لقد تنوعت مظاهر الإدارة المالية المرابطية ما بين مؤسسات وعاملين بها، فبالنسبة للمؤسسات المالية فمن الخطوات الأولى التي اتخذها يوسف بن تاشفين بناؤه داراً صغيرةً لخزن الأموال والسلاح [٣]، حتى إذا استقرت الأوضاع واتسعت

---

[١] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٥٠، ٢٥١، حمدي عبد المنعم حسين : مرجع سابق، ص٣١٧، ٣١٨ . حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٩٥.

[٢] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني وآخرين، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى١٩٨٥م، ص ١٦، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى فى المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٣م، ص١٦٦ .

[٣] ابن القاضي المكناسى : جذوة الاقتباس فى ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط ١٩٧٣م، جـ٢، ص٣٤٣، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٤٥ .

أعمال الدولة قام يوسف بن تاشفين بتدوين الدواوين [(١)]، يؤكد ذلك ما ذكره ابن عذارى الذي قال : " فدون يوسف ـ اى يوسف بن تاشفين عام ٤٦٤هـ ـ الدواوين ورتب الأجناد وطاعته البلاد " [(٢)] ومن هذه الدواوين تلك المتعلقة بالشئون المالية وهي : " ديوان الغنائم وديوان نفقات الجند، وديوان الضرائب، وديوان الجباية، وديوان مراقبة الدخل والخرج " [(٣)].

ومن المؤسسات المالية التي عُرفت في عصر المرابطين أيضاً دور سك العملة [(٤)]،

---

(١) الدواوين : مفردها ديوان(diwân)، والديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من السجلات والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال، وفى تسمية الديوان وجهان : أحدهما أن كسرى اطلع ذات يوم على كُتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أي مجانين، فسمى موضعهم بهذا الاسم . والثاني أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين، فسمى الكُتاب باسمهم لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلي والخفي. وأول من أنشأ الديوان فى الإسلام عمر بن الخطاب " رضي الله عنه " عام ٢٠هـ/ ٦٤٠م . ثم قام الخليفة عبد الملك بن مروان بتعريب الدواوين عام ٧٦هـ/ ٦٩٦م، انظر : الماوردى : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق احمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص٢٥٩، ٢٦٠، القلقشندى : صبح الأعشى في صناعة الانشا، تقديم فوزي أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٥م، جـ ١٥، ص ١٣٩، نريمان عبد الكريم احمد : مجتمع افريقية فى عصر الولاة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة٢٠٠٠م، ص١١٠، مصطفى عبد الكريم الخطيب : معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص١٩١.

(٢) البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣، جـ٤، ص٢٣.

(٣) الجرارى : تقدم العرب فى العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوربا، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٦١م، ص١٥٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٤، ١٨٥.

(٤) السكة : لفظ السكة كان اسماً للطابع وهى الحديدة المتخذة، ثم تحول المعنى إلى أثر هذه الحديدة على العملة أي النقوش المسجلة على الدنانير والدراهم، ثم تحول إلى الوظيفة . وتعد دراسة العملات أساساً لدراسة التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة الإسلامية، فالكتابة المنقوشة على السكة تتضمن

والتي انتشرت فى مختلف أجزاء الدولة فى المغرب أو فى الأَنْدَلُس في تلك الفترة . خاصة في المدن المغربية والأندلسية الرئيسية [١].

أما عن العاملين فى الشئون المالية فقد تعددوا، فمنهم الكُتاب وهم الذين تولوا تدوين النواحي المالية المختلفة، كذلك العمال وهم الذين يقومون بجباية الأموال، وقد استخدم أمير المسلمين على بن يوسف الروم فى جباية الأموال، يقول صاحب الحلل الموشية : "وهو ـ اى على بن يوسف بن تاشفين ـ أول من استعمل الروم بالمغرب واركبهم وقدمهم على جباية المغارم"[٢]. ويدعم ما جاء فى الحلل الموشية ما ذكره كل من ابن الأثير والنويرى من أن جباة الأموال فى عهد على بن

أسماء الخلفاء والسلاطين وألقابهم وتاريخ العرب، وبعض العبارات الخاصة بالمذهب الديني السائد، والمدينة التي سكت فيها العملة، وبالتالي فإن العملات سجل للألقاب التي توضح كثيراً من الأحداث السياسية . كما تفيد في تحقيق كثير من الحوادث السياسية المتعلقة بفتح البلاد عنوة أو صلحاً، وذلك عن طريق ظهور اسم الخليفة على سكة إقليم من الأقاليم . كما تفيدنا العبارات الدينية المنقوشة على وجه العملة أو على ظهرها في بيان المذهب الديني للأسرة الحاكمة . أما من الناحية الاقتصادية، فإن العملات طالما كانت تستخدم في التداول الداخلي، أي في التجارة الإقليمية، وطالما كانت مادتها ووزنها مختلفاً في العصور المختلفة حسب ما يصدر من قوانين مالية، ففي الإمكان معرفة الحالة الاقتصادية للعصر الذي كانت تستعمل فيه هذه العملات للتداول الداخلي، انظر: ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د.ت، ص١٥٨، محمد عبد المنعم الجمل : مرجع سابق، ص ٣٦، ٣٧.

[١] ابن عذاري : البيان المغرب، جـ٤، ص٢٢، على محمد الصلابى : فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة إقراء للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م، ص١٤٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٤٥، حمدي عبد المنعم : مرجع سابق، ص٣٢٠،

Lavoix : Catalogue des Monnailes Muslmanes de La Bibliotheque Notionale Espagne et Afrique , Vol 3 , paris , 1891.pp.241-242.

[٢] الحلل الموشية فى ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامه، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٧٩م، ص٨٤، ٨٥.

يوسف كانوا من الروم [١].

ويرجح أن استخدام علي بن يوسف للجنود الروم في جباية الاموال يرجع إلى أن والدة على بن يوسف كانت رومية فتأثر بنشأته الأولى مع كثرة تردد أمير المسلمين على الأندلس فى حملاته العسكرية، يضاف إلى ذلك ما أثبته هؤلاء الجباة من دقة فى جمع الأموال . هكذا كان لهولاء النصارى بالإضافة إلى عملهم كحرس خاصة مهمة تحصيل الضرائب أحيانا وحراسة جباة الضرائب أحيانا أخرى [٢].

كما كان هناك الخراصون والمتقبلون، ويبدو أنهم كانوا هم المختصون بالضرائب والقبالات غير الشرعية، ولأن الدولة لم تكن تعطى الخراص والمتقبل راتباً عن عمله، وإنما تجعل أجره على أهل الزراعات والأموال، لذلك كان المجال كبيراً للتعدي والشطط فى تحصيل الأعشار أو تناول الرشاوى، وهذا ما يفسر تلك الانتقادات الحادة التي وجهها ابن عبدون لأصحاب تلك الوظائف، فيقول عن الخراصين :" هؤلاء القوم – يقصد الخراصين – يجب لأن يسمّوا بالحقيقة ظلمةً، فسّاقاً، أكلة سحتٍ، أشراراً سفلة، لا خوف ولا حياء ولا دين ولا صلاة لهم، إلا طلب الدنيا وأكل السحت والربا "، كما يقول عن المتقبل : " هذا هو – يقصد المتقبل – شر خلق الله، و هو بمنزلة الزنبور الذي خلق للضرر، لا للنفع ! فهو يجرى ويسعى لضرر المسلمين أبداً" [٣].

---

[١] ابن الأثير : مصدر سابق، جـ٨، ص٢٩٦، النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب، تحقيق حسين نصار، الهيئة العامة للكتاب، القاهره١٩٨٣م، جـ٢٢، ص٨٥ .

[٢] رضوان البارودي : أضواء على المسيحية والمسيحيين فى المغرب فى العصر الاسلامى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٠م، ص٣٢.

[٣] ابن عبدون : رسالة فى القضاء والحسبة، نشرها ليفي بروفنسال ضمن " ثلاث رسائل أندلسية فى آداب الحسبة والمحتسب"، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة ١٩٥٥م، ص٥– ٧، ٣٠ .

هكذا تعددت المؤسسات والدواوين المالية المرابطية، كما تعددت الوظائف المالية فى هذه المؤسسات والدواوين، بشكل خدم حيوية الإدارة المالية المرابطية وقدرتها على التجدد والاستمرارية فى أداء عملها طوال فترة حكمها، رغم تعرضها للكثير من المتاعب، حتى أن الموحدين ورثوا بعض بقايا تلك الإدارة وثبتوا بعض أسسها فى إدارتهم المالية كما سنرى فى الفصل الأول .

جـ- الرقابة المالية :

كان المشتغلون بمالية الدولة المرابطية دائما تحت المراقبة الشديدة، فالمرابطون كانوا يراقبونهم مراقبة شديدة ويحاسبونهم حسابا عسيرا، فإذا عُزل العامل عن الخدمة حاسبوه فإذا وجدوا تقصيرا سجنوه وصادروا أمواله [1].

وإذا كان المرابطون راقبوا العمال فقد راقبوا أيضاً الأسواق، فكانت المعاملات المالية بها تخضع لنظام رقابي يعرف بالحسبة[2]، ويسمى المشرف عليه المحتسب

---

[1] ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٩٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩١.

[2] الحسبة : الحسبة لغة تشير فى الغالب إلى أربعة معان : المعنى الأول : طلب الأجر من الله . والثاني الإنكار : ويقال احتسب عليه أي أنكر . والثالث : الاختبار والتحقق، وقيل النساء يحتسبن ما عند الرجال أي يختبرن . أما المعنى الرابع فهو: حسن التدبير والنظر فى الأمر أو إحصائه أو عده، مثل حسب المال حسبا أو حسبه . كما تعددت التعريفات الفقهية للحسبة، وغالبية الفقهاء كانوا يركزون على جانب الوظيفة والاختصاص، ولعل الماوردى كان أول من حاول صياغة تعريف اصطلاحي للحسبة فى كتابه " الأحكام السلطانية : فقال : " إنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله".

وقد عرف المغرب نظام الحسبة منذ بناء عقبة بن نافع مدينة القيروان، ونظم نظام بلديتها عام ٥٠هـ/ ٦٦٩م ثم تطور هذا النظام على مر العصور، انظر: السقطى : كتاب فى آداب الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة إرنست لورو، باريس ١٩٣١م، ص٣ - ٥، الماوردى: مصدر سابق، ص٣١٥، الجرسيفى: رسالة في الحسبة، نشر ليفي بروفنسال " ضمن ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة

والذي تولى مهام الإشراف على التعامل فى الأسواق وسلامة السلع وتوفرها وصحة المكاييل والموازين، وكان عليه أن يمنع الاحتكار، وبالرغم من وجود هؤلاء المحتسبين فإن عمليات الغش في الأسواق لم تنقطع، يؤكد ذلك ما جاء في كتب النوازل وكتب الحسبة ، إذ تكشف نوازل الفترة ذاتها وكتب الحسبة التي كُتبت فيها انتشار الغش في الأسواق، ويبدو أن محتسبي الأسواق تركوا العمل لأعوانهم ولم يراقبوهم . ومن هنا يستطيع المرء أن يفهم تشديد الموحدين فى أمر تعيين أمناء السوق[1] .

مما سبق يمكن القول أن التنظيم المالي المرابطى امتاز بتنوع مكوناته، وتشابك أجزائه كل مع الآخر، بشكل خدم تقدم الدولة المرابطية فى تحقيق أهدافها لاسيما ما يخص ثروات الدولة ومواردها كما سنرى في موارد الدولة المرابطية .

ثانياً – موارد الدولة المرابطية :

تنوعت موارد المرابطين المالية حيث شملت العديد من الموارد الشرعية وغير الشرعية، فمن الموارد الشرعية الغنائم والزكاة والجزية والخراج، بالإضافة إلى الموارد

والمحتسب "، مطبعة المعهد الفرنسي، القاهرة ١٩٥٥م، ص ١١٩، موسى لقبال : المغرب الإسلامي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية ١٩٨١ م، ص١٨٣ – ١٨٧، محمد كمال الدين إمام : أصول الحسبة فى الإسلام، دار الهداية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٦م ، ص١٥، الحسن السائح : الحضارة الإسلامية فى المغرب، الدار البيضاء، الطبعة الثانية ١٩٨٦م، ص٤٣٤، محمد عبد المنعم الجمل : الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٤م، ص٤٥، ٤٦.

[1] الونشريسى : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي وآخرين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الرباط ١٩٨١م، جـ ٦، ص٤٠٦، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٤، ٢٩٥ .

غير الشرعية كالمكوس والقبالة والمغارم والمعونة . وسوف نعرض لها بالإضافة إلى طرق ومواعيد جباية تلك الموارد .

أ- أخماس الغنائم[١] :

شكلت أخماس الغنائم مصدراً هاماً من مصادر الدخل للدولة المرابطية، نظرا للمعارك المستمرة التي خاضها أمراء تلك الدولة سواءً في بلاد المغرب أو في الأندلس . ومع بدايات دولة المرابطين قام عبد الله بن ياسين بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الغنائم، خاصة حين استولى على مدينتي سجلماسة ودرعة عام ٤٤٧ هـ / ١٠٥٥ م [٢]، يقول ابن أبى زرع : " فأخذ عبد الله بن ياسين أموالهم ودوابهم وأسلحتهم مع الإبل التي أخذها فى درعه فاخرج منه خمس جميعه ففرقه فى فقهاء

1) الغنائم : هي المال الماخوذ من الكفار بالقتال، ذكرها الله في سورة "الأنفال"، التي أنزلها الله في غزوة بدر، وسماها :أنفالا لأنها زيادة في أموال المسلمين، فقال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (الأنفال:١) . والواجب في المغنم تخميسه، وصرف الخُمس إلي من ذكره الله تعالي في قوله :﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الأنفال:أية٤١)، وقسمة الباقين بين الغانمين، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : الغنيمة لمن شهد الوقعة. وهم الذين شهدوها للقتال قاتلوا أو لم يقاتلوا، انظر: ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، ص٣٠،٣١.

(٢) درعة : تعرف درعة بواديها ووادي درعة بالمغرب في جهة سجلماسة، والمدينة على نهر كبير يجرى من الشرق إلى الغرب ومنبعه من جبل درَنَ، وعليه عمارة متصلة نحو سبعة أيام، انظر : مجهول : الاستبصار فى عجائب الأمصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، بغداد، د. ت، ص٢٠٦،٢٠٧، الحميري : مصدر سابق، ص٢٣٥.

سجلماسة ودرعة وصلحائهم وقسم الباقي على المرابطين "[١] .

فقد تعامل المرابطون مع المخالفين لهم معاملة غير المسلمين وكأن بلادهم دار حرب، فأخذوا الغنائم من سكان سجلماسة ودرعة، كما استباحوا مدينة أودغست الإسلامية حين دخلوها، وجعلوا جميع ما أصابوا فيها فيئاً [٢]، وأصبح هذا المبدأ مطبقا فى حروب المرابطين[٣].

وبعد استقرار أحوال المغرب الأقصى اتجه المرابطون بأبصارهم صوب الأندلس لوقف تعدى نصارى الأسبان فى معارك متتابعة، أهمها معركة الزلاقة (٤٧٩هـ/ ١٠٨٦ م) ففي هذه الموقعة غنم المسلمون كل ما كان مع الفرنجة من مال وسلاح ودواب وغير ذلك [٤]، ولكثرة غنائم هذه المعركة ظل الجنود بموقعها أربعة أيام يجمعون تلك الغنائم [٥].

ثم وجه المرابطون نشاطهم العسكري للقضاء على ملوك الطوائف وحصلوا منهم على أموال ومغانم كثيرة، وقد أشار الأمير عبد الله بن بلكين أمير غرناطة، فى مذكراته إلى أنواع المال التي استولى عليها يوسف بن تاشفين من قصوره بمدينة

---

[١] الأنيس المطرب : ص١٢٨.

[٢] البكري: مصدر سابق، ص١٦٨، ابن الأثير : الكامل، جـ٨، ص٣٢٩، رجب محمد عبد الحليم : مرجع سابق، ص ٧٦،٧٧.

[٣] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٤٦، ٢٤٧ .

[٤] ابن الأثير : مصدر سابق، ص٤٧٩ .

[٥] ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٩٤م، جـ٧، ص١١٧، الذهبي : دول الإسلام، تحقيق حسن إسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، ص٤١٢ .

غرناطة[1]، وذلك بعد استسلام أهلها يقول الأمير عبد الله : " واستقصي ما كان بالقصر، فظهر على ما يحول الناظر، ويروع الخاطر من الأعلاف والذخيرة والحلي، ونفيس الجوهر وأحجار الياقوت وقصب الزمرد وآنية الذهب والفضة وأطباق البلور المحكم والجرجانيات والعراقيات والثياب الرفيعة والأنماط والكلل والستائر وأوطئة الديباج، مما كان فى ادخار باديس واكتسابه، وأقبلت دواب الظهر من المنكب بأحمال السبيك والمسبوك "[2] . ويذكر ابن الأثير أن من جملة ما وجد من ثروات فى قصورعبد الله بن بلكين – سابق الذكر – سبحة بها أربعمائة جوهرة قُدّرت كل جوهره منها بمائة دينار[3] . هكذا كانت أخماس الغنائم من أهم موارد دولتهم المالية[4] .

وتجدر الإشارة إلى أن الغنائم قد زادت فى فترة حكم يوسف بن تاشفين، فقد أتم فتح المغرب والأندلس، حيث جمع يوسف ثروة طائلة من الغنائم والأسلاب، بالإضافة لحصيلة الزكاة والعشور، واستغل هذه الأموال في جذب قلوب زعماء الملثمين وأغدق عليهم، واستطاع بهذه السياسة ان يستميل الزعماء وان يكسب ودهم كما سنرى فى نفقات المرابطين فيما بعد[5].

---

[1] غرناطة(Granada): مدينة بالأندلس قديمة بالقرب من البيرة(Elvira)، من أحسن مدن بلاد الأندلس وأحصنها، ومعناها الرمانة بلغة الأندلسيين، يشقها نهر يعرف بنهر قلوم ! أنظر : القزوينى : مصدر سابق، ص٥٤٧.

[2] الأمير عبد الله بن بلكين : مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة د.ت، ص٢٠٩،٢١٠،

- Abun Nasr . Jamil . M : A history of The Maghrib in The Islamic Period, Cambridge university press , New York , USA 1987 , PP.77 -85.

[3] الكامل: جـ٨، ص٤٤٨ .

[4] المصدر السابق : ص٣٢٩، ٤٦٨، ٤٧١ ، حسن على حسن : مرجع سابق ، ص١٩٤، ١٩٥ .

[5] ابن الأثير : مصدر سابق، ص ٣٢٩، ٣٣٠، عصام الدين عبد الرؤوف الفقى : تاريخ المغرب

ولا يمكن أن نقبل دون تمحيص القول بأن المرابطين قسموا الغنائم التي أخذوها من المسلمين بمقتضى قواعد الشرع . فقد عامل المرابطون إخوانهم في الدين وكأنهم من الكفار، رغم تبرير عبد الله بن ياسين هذه السياسة حين اعتبر أن سكان تلك المدن مارقين خارج حظيرة الإسلام[١].

ب – الزكاة :

اتخذ أمراء المرابطون الزكاة مصدرا من مصادر الدخل المالي للدولة، فابن ياسين منذ اللحظة الأولى التي فرض فيها سلطانه على بعض المناطق الجنوبية بالمغرب الأقصى، ألغى الضرائب والمكوس السابقة وفرض الزكاة مستندا فى ذلك إلى الشرع[٢] . واتبع سياسته من جاء بعده[٣].

ونتيجة لقيام دولة المرابطين على أساس ديني، فان الاسس التي اتبعوها عند جباية الزكاة لاسيما أنواع الأموال التي تجب فيها الزكاة، وشروط وعقوبات الممتنعين عن الزكاة، كانت هي نفسها الاسس المطابقة للشرع الإسلامي[٤].

والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة د.ت، ص٢٥٣.

[١] ابن القطان المراكشي: جزء من كتاب [نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان]، تحقيق محمود على مكي، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، ص٦٧، هويكنز : النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة : أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الثانية١٩٩٩م، ص٥٩.

[٢] ابن الأثير : مصدر سابق، ص٣٢٩ .

[٣] المصدر السابق : ص٣٣٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٨ .

[٤] ويمكن الإطلاع على كتب الفقه للتعرف على شروط وأنواع ومقادير ومواعيد الزكاة وعقوبات مانعيها، انظر : ابن رشد (الجد) : فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، السفر الأول، ص٥٠٣، القاضي عياض: الإعلام

جـ - الجزية :

عاشت جاليات من اليهود والنصارى على أرض المغرب متخذة من أرضه وطناً لها، فقد اعتنق بعض سكان المنطقة الديانة اليهودية، كذلك اعتنق فريق من السكان الديانة النصرانية، بعد أن دخلت إلى المغرب عن طريق رهبان مصر فى القرن الثاني الميلادي، وكانت تتركز جموعهم فى المدن الساحلية والسهل الساحلي . حتى إذا دخل الإسلام المنطقة واعتنق أهل البلاد الإسلام كفل ولاة المسلمين الحرية الدينية لهذه الطوائف، ومن ثم عاشوا ينعمون بعدالة الإسلام بين سكان البلاد . ووجدت منهم جماعات متفرقة فى القرنين الخامس والسادس من الهجرة، ففي تلمسان وجدت جالية مسيحية، يقول البكري : " وفيها – أي تلمسان – للأول آثار قديمة وبها بقية من النصارى إلى وقتنا هذا ولهم كنيسة معمورة "[1] .

وكان اليهود كما هي عاداتهم يتجمعون في أماكن ومدن خاصة بهم، فقد

بحدود وقواعد الإسلام، تحقيق محمد صديق السوهاجي ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة ، د.ت، ص١١٩، ١٢٢ - ١٢٥.

[1] المغرب : ص٧٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٦٣، ٣٦٤، عبد الرحمن بشير : اليهود فى المغرب العربي (٢٢-٤٦٢هـ/ ٦٤٢-١٠٧٠م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م ، ص٣٢ .

ومدينة تلمسان(Tremecan): قاعدة بلاد المغرب الأوسط، وهي مدينة عظيمة قديمة فيها آثار الأول، بينها وبين وهران(Oran) مرحلتان، وكانت تلمسان دار مملكة زناته، ويقطن حولها كثير من قبائل البربر، وهى كثيرة الخصب والرخاء، يقصدها كثير من التجار ومنها يسافرون إلى مدينة سجلماسة، وبين فاس وتلمسان مسيرة ثمانية أيام، انظر : البكري: مصدر سابق، ص٧٦،٧٧، الزهري : مصدر سابق، ص٥١، مجهول : الاستبصار، ص١٧٦، الحميري : مصدر سابق، ص١٣٥، ١٣٦.

عاشوا بالمغرب في أكثر من مكان، ففي مدينة فاس كانت توجد جالية كبيرة منهم[١]، كذلك عاش اليهود بأعداد كبيرة

بإحدى قلاع جبل فازاز، كما اتخذ اليهود مدينة أغمات إيلان مقراً لهم[٢].

لذلك كان المصدر الثالث من مصادر بيت المال المرابطى يتمثل فى الجزية[٣]،

---

[١] البكري : مصدر سابق، ص١١٥، حمدي عبد المنعم : مرجع سابق، ص٣٣٨.

ومدينة فاس(Fez) : عبارة عن مدينة مقسمة لمدينتين، عدوة الأندلسيين وعدوة القرويين ، تم تأسيسها على يد الإمام إدريس الثاني، ففي عام١٩٢هـ/ ٨٠٨ م أسس عدوة الأندلس، وبعدها بعام أسس عدوة القرويين فى غرة ربيع الآخر عام١٩٣هـ/ ٨٠٩ م، ومع الزمن نمت كل من المدينتين حتى أنه لم يعد يفصل بينهما سوى طريق، وبعد أن استولى اللمتونيون على المنطقة قرروا ضم سكان المدينتين فى واحدة، وهدم السورين اللذين كانا يفصلان المدينتين أحداهما عن الأخري، انظر : مجهول : رسالة فى ذكر من أسس فاس، ورقة ٣٢، ٣٣، السيوطي : نسب بعض الصحابة والأشراف الادريسيين وغيرهم من ملوك لمتونه والموحدين، مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية، ميكروفيلم رقم ٥٥١، ورقة٢٦، البكري : المصدر السابق، ص ١١٥، الجزنائى: جني زهرة الاس فى بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٦٧م، ص٢٤، ٢٥.

[٢] الادريسى : المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس ، تحقيق دوزى ودى خويه، مطبعة بريل، ليدن ١٨٦٣م، ص٦٩، حمدي عبد المنعم : مرجع سابق، ص٣٣٨ .

[٣] الجزية : تعرف الجزية على أنها مبلغ محدد من المال، يفرض على الرأس من أهل الكتاب (اليهود والنصارى) من رعايا الدولة الإسلامية، وهو مقابل الزكاة المفروضة على المسلمين، وقد جاء ذكرها فى قوله تعالى : ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ (التوبة:أية٢٩) . أما عن أول جزية أُخذت من بلاد المغرب فهي الجزية التي أخذها عمرو بن العاص من أهل برقة بعدما فتح المدينة عام ٢٢هـ/ ٦٤٢م، حيث صالح أهلها على جزية قدرها ثلاثة عشر ألف دينار، يبيعون فيها من أبنائهم من أحبو بيعه، انظر : ابن عرفه : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٤، القلقشندى: صبح الأعشى، جـ١٣، ص٣٥٦ – ٣٥٧، ياقوت الحموي : معجم البلدان، دار صادر، بيروت١٩٧٧م، جـ١، ص٣٨٠، اسعد حومد : محنة العرب في الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات

وهى ضريبة موضوعة على رؤوس أهل الكتاب، الذين يتمتعون بالأمن والحماية فى ظل الحكومة الإسلامية . ولكن على من تجب الجزية ؟

تجب الجزية على الرجال الأحرار العقلاء، ولا تجب على امرأة ولا صبى ولا مجنون ولا عبد لأنهم أتباع وذرارى . ولو تفردت منهم امرأة على أن تكون تبعا لزوج أو نسيب لم تؤخذ منها جزية لأنها تبع لرجال قومها وإن كانوا أجانب عنها، ولو تفردت امرأة من دار الحرب فبذلت الجزية للمقام فى دار الحرب فالإسلام لم يلزمها ما بذلته وكان ذلك منها كالهبة لا تؤخذ منها إن امتنعت ولزمت ذمتها وإن لم تكن تبعا لقومها[1].

أما مقدارها ففي رأى الإمام مالك أنها موكولة لولاة الأمر واجتهادهم، وفى رأى لمالك يؤخذ من الموسر أربعون درهما ومن الفقير ديناراً وعشرة دراهم . وكان للمرابطين ومن جاء بعدهم مواقف خاصة من أهل الكتاب ومن هذه المواقف تشددهم فى معاملة أهل الكتاب، وقد ظهر ذلك حين فرض يوسف بن تاشفين على اليهود فريضة ثقيلة فى عام ٤٦٤هـ / ١٠٧١م، وقد أشار إلى مقدارها ابن عذارى بقوله : " وفيها – أي سنة ٤٦٤هـ - افترض على اليهود فريضة ثقيلة فى جميع طاعته اجتمع له فيها ماية ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار"[2].

والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨ م، ص٣٩، عصام الدين عبد الرؤوف الفقى : مرجع سابق، ص١٦، محمد محمد زيتون : المسلمون فى المغرب والأندلس، د.ن، ١٩٩٠م، ص١٠، نريمان عبد الكريم احمد: مرجع سابق، ص١٢١،١٢٠.

[1] الماوردى : الأحكام السلطانية، ص١٨٣.

[2] البيان المغرب : جـ ٤، ص٢٣، مجهول : الحلل، ص٢٥، رينهرت دوزى : المسلمون فى الأندلس، ترجمة حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥ م، جـ٣، ص١٦٢، حسن على

د – الخراج[1] :

كان الخراج ببلاد المغرب[2] عصر المرابطين مورداً مالياً هاماً، رغم صمت كثير من المصادر التاريخية عن ذكره في تلك الفترة، وربما يرجع صمت تلك المصادر عن ذلك المورد الهام إلى تأثره بالظروف السياسية التي تعرضت لها دولة المرابطين في أواخر عصر الدولة لاسيما في عصر على بن يوسف، حيث نتج عن زيادة الصراعات التي دارت بين المرابطين على عرش البلاد وارتفاع نفوذ النساء وتسييرهم لكثير من أمور الدولة، قلة الخراج الذي كان يرفع إلى الأمير على بن يوسف [3].

ورغم تفرد عبد الواحد المراكشي بذكر الخراج كمورد مالي في عهد الأمير على

حسن : مرجع سابق، ص١٩٩،

Abun-Nasr .Jamil.m : Op.Cit,pp.85-87.

[1] الخراج : يرى البعض أن كلمة " خراج " منقولة عن كلمة الآرامية {choregia} أو كلمة مماثلة بيزنطية، ومعناها " الضريبة " بصفة عامة . وقد اسُتعمل مصطلح الخراج فى أغلب التاريخ الوسيط للمسلمين بمعنى الفريضة التي تفرض على أراضى أهل الذمة . انظر : الفيروزأبادى : القاموس المحيط، جـ١، ص٢٣٧، ابن رجب: الاستخراج لأحكام الخراج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م، ص٩، ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، د.ت، جـ١١، ص٤٤٩، محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٨٥م، ص٨.

[2] أول إشارة عن فرض الخراج ببلاد المغرب لاسيا أفريقية(Ifriqiya) ترجع إلى حسان بن النعمان، فيذكر المؤرخون انه وضع الخراج على عجم افريقية، وعلى من أقام معهم على النصرانية من البربر، انظر : ابن سلام: كتاب الأموال، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص١٨٣، ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها، مطبعة بريل، ليدن ١٩٢٠ م، ص٢٧١.

[3] عبد الواحد المراكشي : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجانى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤م، ص١٥٤.

بن يوسف، إلا أنه لم يوضح متى فُرض هذا الخراج، ورغم ذلك يرجح بأن هذا الخراج قد فُرض قبل عصر " على بن يوسف "، لأن رواية عبد الواحد المراكشي عن هذا المورد المالي توحي بان الخراج قد قّل فى عصر " على بن يوسف " بالمقارنة لعصور سابقة كان هذا الخراج زائداً فيها [١].

هـ – الضرائب غير الشرعية :

إذا كان عبد الله بن ياسين قد أقر الموارد الشرعيّة كأساس لموارد دولة المرابطين، فإنه نفسه هو الذي شذ وأقر الموارد غير الشرعية[٢]، ومع تزايد الضغوط المالية على المرابطين اتبع أمراء المرابطين هذه السياسة واستحدثوا بعض الضرائب المالية غير الشرعية . وهناك العديد من هذه الضرائب التي فُرضت، وكان من أهمها المكوس والجباية والمغارم والقبالة والمعونة أو الوظيفة [٣].

والمكوس والجباية من الضرائب غير الشرعية التي فرضت على التجارة، والراجح أن المرابطين قد عرفوا المكوس عمن سبقهم من حكام المغرب . فالمكوس فرضها الزناتيون على سكان فاس ـ قبل عصر المرابطين ـ لاسيما على التجار المجتازين من فاس إلى سجلماسة، حيث كانوا يلزمونهم أموالا على ما معهم من التجارة [٤].

---

[١] المصدر السابق والصفحة.

[٢] البكري : مصدر سابق، ص١٧٠.

[٣] مجهول : مجموع رسائل موحديه من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، نشر ليفي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط ١٩٤١م، ص٢١،٢٢، جمال أحمد طه : مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين [٤٤٨هـ١٠٥٦م إلى ٦٦٨هـ /١٢٦٩م]، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية٢٠٠١م، ص٢٢٢.

[٤] ابن حوقل النصيبى : صورة الأرض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص٩٩ .

ورغم أن المكوس والجباية قد فُرضت على التجارة، إلا أن تأثيرها امتد على المزارعين الذين كانوا يبيعون محاصيلهم فى الأسواق . وبذلك تكون المكوس والجباية ضرائب فرضت على التجار والزراع [١] . كما فرضت المكوس أيضا على أماكن العبور فى عصر المرابطين، وقد اعترض ابن تومرت على من طالبه بالمكس حين أراد عبور وادي أم الربيع [٢]. وقد أضرت هذه المكوس ضرراً بالغاً بالرعايا .

أما المغارم فقد وردت أيضاً فى المصادر دون تحديد هويتها، عدا القول بأنه لم تُبحْها الشريعة[٣]. وقداتصفت المغارم فى إمارة على بن يوسف بالتعدي على حقوق الناس، وفي هذا السياق نفهم لماذا اشتكى العامة بقرية أكرسيف[٤] لابن تومرت أثناء عودته إلى المغرب، أن الوزير يحي بن فانو أغرمهم ألف مثقال فى نعامة له قد قُتلت [٥].

كما وردت أيضاً المعونة أو الوظيفة في المصادر دون تحديد طبيعتها[٦]، فى حين يعرفها البعض بأنها ضريبة يفرضها الأمير على رعاياه لتوفير النفقات المطلوبة للمعارك الحربية . والمصادر لا تسعف فى توضيح مقدار هذا النوع من الضرائب، غير أن الوظيفة على قرية فى الأندلس كانت خمسين دينارا، ونصيب أحدهم أربعة

---

[١] ابن خلدون : المقدمة، ص ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٥٧.

[٢] البيذق : أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧١م، ص٢٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٠٠.

[٣] مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص٢٨.

[٤] أكرسيف : هي قرية كرسيف الحالية الواقعة على نهر ملوية فى الطريق بين وجده وتاوة، انظر : البيذق : أخبار المهدي، ص٢١.

[٥] البيذق : مصدر سابق، ص٢١، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٨.

[٦] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ١٣٧، هوبكنز : مرجع السابق، ص٨١ .

دنانير[١].

ويدخل في سياق ضريبة المعونة أيضاً ما فرضه الأمير علي بن يوسف على الرعية من تجهيز فريق من أبنائها بسلاحهم ونفقاتهم ليشتركوا فى الجيوش المرابطية ضد أعدائهم، خاصة حين علم بأن ابن ردمير[٢]غزا بلاد المسلمين عام ٥٢٣هـ/ ١١٢٨م . وكان قسط أهل فاس منها ثلاثمائة غلام من سودانهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم [٣] . كما دفع أهل فاس أيضاً عام٥٣٠هـ / ١١٣٥م عشرين ألف دينار معونة للجيش[٤]. أي أن ضريبة المعونة أو الوظيفة مقدار معين من المال يُفرض علي كل قرية ومدينة لسد نفقات الجهاد.

أما القبالة فهي ضريبة تفرض علي كافة السلع المصنعة، وأنواع التجارة التي كانت تباع بالأسواق[٥] . حتي أن أسواق مدينة مراكش حاضرة المرابطين لم تسلم

---

[١]ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٨، ١١٩، ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٥٠، عز الدين عمر موسى : مرجع السابق، ص١٦٨، ١٦٩.

[٢]ابن ردمير: يعنى به الفونسو الأول ملك أراغون (Aragon) المعروف بالمحارب، حكم أراغون ونبرة ما بين عامي ٤٩٩ – ٥٢٩ / ١١٠٤ – ١١٣٤ م، وهو الذي استولى على سرقسطة (Zaragoza)عام ٥١٢ هـ / ١١١٨ م من أيدي المسلمين واتخذها عاصمة لملكه، كما قام في عام ٥١٩ – ٥٢٠هـ بحملة جريئة على بلاد المسلمين من سرقسطة حتى وصل إلى السواحل الجنوبية الشرقية دون أن يتعرض لمقاومة تذكر، انظر : ابن القطان : مصدر سابق، ص١٥٢.

[٣] ابن القطان : نظم الجمان، ص١٥٢.

[٤] المصدر السابق : ص٢٥٠ .

[٥] الونشريسى : مصدر سابق، جـ٦، ص١٧٨، حسن على حسن : مرجع السابق، ص٢٠٠.

مراكش (Marrakech): تقع جنوب نهر أم الربيع بالمغرب الأقصى، كما تبعد هذه المدينة مسافة أربعة عشر ميلاً من الأطلس، وقد تأسست في عام ٤٦٢هـ/ ٤٦٣م، على يد يوسف بن تاشفين الأمير المرابطى، وكان لهذه المدينة أربعة وعشرون باباً وجدار سور غاية في الروعة، وتكثر في هذه المدينة

من تلك القبالات، وهذا ما أكده الإدريسي حيث قال : "وكانت أكثر الصنع بمراكش متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل، وكانت القُبالة على كل شئ، يباع دنى أو جلّ كل شئ على قدره"[(١)].

ورغم ما ذكره الإدريسي عن القبالة ومعناها، فقد انفردت بعض الآراء في تعريف القبالة فى تلك الفترة على أنها كراء الأراضي، وذلك اعتماداً على ما ورد فى بعض نوازل الفترة المرابطية والتي وردت بهذا المعنى [(٢)].

والراجح أن المتقبلين كانوا قد زادوا من قبالاتهم على المغاربة بشكل لم يحتملوه . وهذا الأمر هو الذي دفع ابن عبدون إلى حملته الشديدة على المتقبلين [(٣)]– كما ذكرنا سابقاً – وهذا أيضاً يفسر الهجوم العنيف الذي وجهه الموحدون إلى القبالات[(٤)].

وتعددت الضرائب غير الشرعية فى عهد المرابطين، خاصة أن الدولة واجهت بعض المخاطر العسكرية استلزمت توفير المال . وللحد من هذه المخاطر فقد لجأ المرابطون إلى فرض ضريبة تسمى " التعتيب أو التعطيب " على أهل الأندلس، يخصص دخلها لإقامة أسوار جديدة وترميم القديم منها [(٥)]. كما فرض المرابطون

الجوامع والمدارس والحمامات والفنادق، انظر : الزهري : مصدر سابق، ص١١٥، ١١٦، ابن الوزان الزياتي : مصدر سابق، ص ١٣٨.

(١) المغرب وارض السودان : ص٧٠.

(٢) الونشريسي: مصدر سابق، جـ٨، ص٢٣٠،٢٦٨، ٢٧٠.

(٣) ابن عبدون : مصدر سابق، ص٦، ٧.

(٤) ابن القطان: مصدر سابق، ص ١٩٣.

(٥) ابن عذاري : البيان المغرب، جـ٤، ص٧٣، ٧٤، محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام في الأندلس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١م، جـ٤، ص١١٥، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٠١.

عام٥٣٠هـ / ١١٣٥م على أهل فاس أن يرمموا أسوار المدينة ويزيدوا في بناء مسجدها على نفقتهم[1].

ومن هنا يتبين أن المرابطين لاسيما فى أواخر عصرهم استحدثوا كثيرا من الضرائب غير الشرعية، وهذا ما يشكك بل يهدم الرواية التي أتى بها ابن أبى زرع عن عصر المرابطين، والتي ذكر فيها أن أمراء المرابطين لم يفرضوا المكوس والمعونة وأية ضرائب غير شرعية إذ قال : "لم يجر فى عملهم طول أيامهم - أي أيام المرابطين - رسم مكس ولا معونة ولا خراج فى بادية ولا حاضرة "[2].

و- جباية الأموال :

كان أمراء المرابطين يرسلون من آن لآخر حملة عسكرية لجباية الضرائب يرافقهم عمال الجباية، وكان جنود المرابطين يتصرفون وكأنهم دخلوا بلاداً مفتوحةً[3] لاسيما فى عهد على بن يوسف، خصوصا وأنه قد أوكل للمليشيات المسيحية مهمة جباية واستخلاص هذه الأموال[4].

أما بالنسبة لمواعيد جمع الأموال فإنه كان فى كل عام وذلك بالنسبة للزكاة والجزية والخراج المفروضة على أهل الذمة، حيث كان جباة الأموال في الدولة المرابطية، يصعدون إلى الجبل في كل عام لجباية ما على الرعية من أموال، أما بالنسبة

---

(1) ابن القطان : مصدر سابق : ص٢٥٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٠١.

(2) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٦٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٥.

(3) ابن الأثير : مصدر سابق، جـ٨، ص٣٣٠، روجي لي تورنو: حركة الموحدين فى المغرب فى القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ترجمة أمين الطيبى، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٢م، ص١٣.

(4) مجهول : الحلل، ص٨٤، ٨٥، محمد مزين وآخرين : الجبل في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس١٩٩٤م، ص٤٢.

لغير ذلك من مصادر المال كالغنيمة والعشور فإنها كانت مرتبطة بظروفها [١].

وبالنسبة للضرائب غير الشرعية لم تكن محددة بمبلغ معين أو كمية محددة، وإنما تركت لاجتهاد الجباة والمتقبلين، بل إن كثيراً ما يحدث أن تؤخذ القبالات أكثر مما يجب، بل إنها تغرم أكثر من مرة مثل قبالة الأضاحي وبعض المواد الغذائية التي تباع في المنازل، لذلك شدد ابن

عبدون على وجوب تعريف الناس بعدم دفع قبالة الاضحيات لأنها أخذت من الجلابين، كما لا تؤخذ ممن باع طعاماً أو زيتاً فى داره لأنه سبق تحصيل أعشار أثمانها[٢].

ز – ارتفاع الدخل المالي :

ترتب على تعدد الموارد فى الدولة المرابطية والتشدد في جبايتها، ارتفاع الدخل المالي لهذه الدولة . بحيث أعان أمير المسلمين يوسف بن تاشفين فى توفير نفقات حملاته العسكرية فى الأندلس، وغير ذلك من شئون الإصلاح فى البلاد . يضاف إلى ذلك أنه ترك فى خزينة الدولة بعد وفاته مقداراً كبيراً من المال، ففى رواية ابن أبى زرع " يقال أنهم وجدوا فى بيت المال بعد وفاته ـ اى يوسف بن تاشفين ـ ثلاثة عشر ألف ربع من الورق، وخمسة آلاف وأربعين ربعا من دنانير الذهب المطبوعة " [٣] .

---

[١] النويرى : مصدر سابق، مجلد ٢، جـ٢٢، ص٨٥، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٩.

[٢] ابن عبدون : مصدر سابق، ص٣٠.

[٣] الأنيس المطرب: ص١٣٧، السلاوى: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء١٩٥٤م، جـ٢، ص٥٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٠٨،

- Scott . S.p: History of Moorish Empire in Europe , London Edition , V2 ,1904 p239 .

ثالثا النفقات :

وقد أدت وفرة الأموال فى الدولة المرابطية إلى تعدد نفقاتها لسياستهم الجهادية، بالإضافة إلى تعدد التزاماتهم تجاه الرعية والتي شملت نفقات عسكرية، ونفقات على شكل مرتبات وأرزاق، وأخرى للبناء، بالإضافة إلى نفقات متنوعة :

أ- نفقات عسكرية :

أهتم المرابطون بالشؤون العسكرية أكثر من اهتمامهم بالشؤون المدنية، فقد احتل الإنفاق على الجنود ومعداتهم سواء كانوا فى البر أو البحر النصيب الأوفى من الدخل المالي، باعتبار أن الجهاد يعد ركناً هاماً من نشاط أمراء المرابطين، نظرا للظروف التي أحاطت بهم من مواجهةٍ لعدوٍ متربصٍ بالأندلس يحاول الاستيلاء عليها . ومن هنا تعددت الحملات العسكرية المتجهة إلى الأندلس براً وبحراً، بالإضافة إلى الحملات التي اتجهت إلى شرق البلاد .

لذلك اهتم يوسف بن تاشفين(٤٥٣-٥٠٠هـ/ ١٠٦١- ١١٠٦م) منذ اللحظات الأولى بتكوين جيش كبير مزود بكل أنواع السلاح، حيث اشترى الأنواع المختلفة من السلاح ليدعم بها قواته، ففي عام٤٧٤ هـ/ ١٠٨١م بعث إلى الأندلس بأموال كثيرة ليشترى ما يلزمه من أنواع السلاح المختلفة[١].

فلما تولى على بن يوسف تابع سياسة أبيه من مواصلة الجهاد فى الأندلس، وتجهيز الكتائب لمواجهة ثورة ابن تومرت [٢] التي اندلعت في البلاد، وتوفير الأموال

---

[١] مجهول : الحلل، ص٣٧، ٣٨، ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص١١٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٠٩.

[٢]ابن تومرت : هو محمد بن عبد الله ابن تومرت الصنهاجي، ولد في الثلث الأخير من القرن الخامس

اللازمة للإنفاق علي ذلك، يقول صاحب الحلل الموشية : " ولم يزل أمير المسلمين على بن يوسف يوالى الحروب على أصحاب المهدي من كل جانب، ويبعث لمحاربتهم الجيوش والكتائب ...وينفق عليهم بيوت الأموال رجاء دفع دائم العضال، فدامت أكثر مدته فى حروب معهم وكروب "[1].

ولمعرفة حجم نفقات الجنود أنفسهم يجب الإشارة إلى أعداد تلك الجنود، وقد تضاربت الأقوال فى تعداد جند يوسف بن تاشفين، فصاحب الحلل الموشية يشير إلى أن عدد جيش يوسف بن تاشفين من الفرسان بلغ اثنى عشر ألف[2] . ولا شك أن تعداد الجند يختلف من معركة إلى أخرى، بحسب أهمية المعركة وخطورتها، ففي معركة الزِلّاقة(٤٧٩هـ / ١٠٨٦م) كان عدد المتطوعين والمرتزقة فى جيش المرابطين عشرين ألفاً، وفى رواية أخرى أنه بلغ تعداد الجيش الإسلامي ما بين ١٣٠ ألفا إلى ١٥٠ ألفا، وهو رقم مبالغ فيه[3] . وإذا أخذنا برواية المراكشي والتي تشير إلى أن عدد المتطوعة كان عشرين ألفا[4]، وأضفنا إلى هذا العدد ما يقاربه من قبائل المرابطين،

الهجري ببلاد المغرب الأقصى، وبعد رحلة لطلب العلم من بلاد الأندلس والمشرق الإسلامي عاد لبلاد المغرب يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ثم ادعى المهدية . وبعد أن استقر بمدينة تينملل وضع أسس دولة الموحدين . إلا أن ابن تومرت لم يشهد حلمه بإقامة دولته، فقد مات عام ٥٢٤ هـ / ١١٣٠ م، وتولى بعده تلميذه وخليفته عبد المؤمن بن على، انظر: البيذق : المقتبس من كتاب الأنساب فى معرفة الأصحاب، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار منصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧١م، ص١٢،١٦، البيذق : أخبار المهدي، ص١١ – ٥٠، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص ٢٩٥.

[1] الحلل : ص١١١، ١١٢ .

[2] المصدر السابق : ص٣٨ .

[3] المصدر السابق : ص٥٦، ٥٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٠،

- Scott, s.p : Op.Cit , p.196.

[4] المعجب : ص١١٨ .

لصار العدد أربعين ألف مقاتل[١] . فإذا كان مرتب الجندي خمسة دنانير فى الشهر[٢]، لصارت مرتبات الجند مائتي ألف دينار، ولا شك أن هذا مبلغ كبير، سوى ما تتكلفه الخزانة من عتاد وسلاح ومؤن تزّود بها جنودها.

واحتل الإنفاق على الأسطول المرابطى جزءاً من النفقات الحربية حتى يتمكن المرابطون من تأمين سواحل المغرب الأقصى والأندلس، ضد هجمات الفرنجة والقراصنة وفى نفس الوقت إقامة جسر بين المغرب الأقصى والأندلس لنقل الجنود والمعدات إلى الأندلس، ومن هنا صار للأسطول المرابطى شأن كبير، مما استلزم معه كثير من النفقات فى تشييد السفن وتجهيزها فى دور الصناعة التي أنشئت في سبتة[٣] وطنجة[٤].

ب – المرتبات والأرزاق :

شكلت المرتبات والأرزاق البند الثاني من بنود الإنفاق من بيت المال، وكان أمراء المرابطين يجرون المرتبات والأرزاق على الهيئة الإدارية بالبلاد، ومن هؤلاء القضاة الذين كانوا ينالون مرتبات معتادة . وقد أشار النباهى فى ترجمته للقاضي أبى

---

[١] حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٠ .

[٢] مجهول : الحلل، ص٨٢ .

[٣] سبتة(Ceuta): بفتح أوله وضبطه الحازمى بكسر أوله، وهي بلدة مشهورة من قواعد بلاد المغرب، وهي على برّ البربر تقابل جزيرة الأندلس على طرف الزقاق الذي هو أقرب ما بين البر والجزيرة، وهي مدينة حصينة تشبه المهدية التي بإفريقية، أنظر : ابن الأثير : الكامل، جـ٨، ص٤٦٨ .

[٤] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٥٠، ٢٥١، على محمد الصلابى : مرجع سابق، ص٢١١.

ومدينة طنجة : مدينة قديمة بالمغرب تقع على شاطىء بحر الزقاق، وهي بذلك آخر حدود إفريقية (Ifriqiya) من المغرب، بينها وبين مدينة القيروان نحو ألف ميل، كما أن بين مدينة طنجة وسبته ثلاثون ميلاً فى البر، انظر : الحميري : مصدر سابق، ص٣٩٥، ٣٩٦.

محمد عبد الله الوحيدى والذي استشعر من نفسه مللاً فاعتزل الخدمة وامتنع عن أخذ راتبه"جرايته" المعتاد، والذي كانت له ولأمثاله من القضاة مرتبات محددة ومعتادة (١).

كذلك كان للفقهاء والعلماء منزلة كبيرة فى دولة المرابطين ومن هنا أجريت عليهم الأرزاق، يقول ابن القاضي المكناسى : " وكان محبا - أي يوسف بن تاشفين - فى الفقهاء والصلحاء ومقرباً لهم صادراً عن رأيهم وأجرى عليهم الأرزاق من بيت المال " (٢). ولقد كانت أرزاق الفقهاء كبيرة بشكل أدى إلى يسر فى حالتهم المادية، وبلغ ما عند بعضهم إلى حد الثراء المفرط(٣)، فارتفع شأن بعضهم وانصرفت وجوه الناس إليهم حتى كثرت لذلك أموالهم واتسعت مكاسبهم(٤).

جـ - نفقات البناء والتعمير :

اهتم المرابطون بالبناء والتعمير وقد تعددت الأشكال المعمارية والتي شملت العمارة العسكرية كالقلاع والحصون، ومنشآت عامة كالمساجد والمدارس والبيمارستانات والحمامات والفنادق والقناطر والسدود . وهذه المنشآت استلزمت المبالغ الضخمة حتى يتم إنجازها، وكان مصدر ذلك بيت المال(٥).

(١) النباهى: تاريخ قضاة الأندلس، نشر ليفي بروفنسال، دار الكاتب المصري، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨م، ص١٠٤.

(٢) ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، جـ ٢، ص١٤٣.

(٣) ابن الأثير : مصدر سابق، جـ ٩، ص٩٩، عبد المجيد النجار : المهدي بن تومرت " حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب "، دار الغرب الاسلامى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، ص٤٥.

(٤) عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص ١٥٠.

(٥) مجهول : الحلل، ص٢٥، ١٢١، ١٣٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٨.

فقد اهتم المرابطون بترميم وتشييد الحصون والقلاع والتي انتشرت في المدن والثغور. ومن أهم المنشآت التي أنفق عليها المرابطون لترميمها أسوار مدينة فاس، والتي يبدو أنها تهدمت فى فترة الاضطرابات السياسية التي شهدتها هذه المدينة قبيل دخول المرابطين وأثناء محاولاتهم للاستيلاء عليها . لذلك قام يوسف بن تاشفين بإصلاح تلك الأسوار، لاسيما السور الذي بأعلى الوادي الكبير بقرب حوض السفرجل والسور الذي أسفله[١].

ولم يكتف المرابطون بترميم اسوار المدن القديمة بل قاموا بانشاء أخري جديدة مثل أسوار مدينة مراكش، والتي أتم بناءها الأمير على بن يوسف عام٥٢٢هـ/ ١١٢٨م، وقيل أنه أراد إنشاء تلك الأسوار استجابة لنصيحة "ابن رشد " خوفاً من هجوم عبد المؤمن بن على[٢] . وقد كلفه بناء السور وحده سبعين ألف دينار من الذهب العين [٣]. ثم أصلح هذا السور وأنشئت به أبراج جديدة، وزيد فيه حتى شمل مقابر المدينة وذلك في عام٥٣٠هـ/ ١١٣٥م[٤] .

ولم يقتصر نشاط الأميرعلي بن يوسف علي بناء سور مراكش، بل شيد العديد

---

[١] مجهول : رسالة فى ذكر من أسس فاس، مخطوطة بدار الكتب والوثائق القومية، ح ٩٧٣٢ ميكروفيلم رقم١٠٩٨٨، القاهرة، ورقة ٥٥، الجزنائى: مصدر سابق، ص٤١، ٤٢ .

[٢] عبد المؤمن بن على : هو أبو محمد عبد المؤمن بن على بن يعلى بن مروان الكومى مؤسس دولة الموحدين فى المغرب، وأحد العشرة من أصحاب المهدي بن تومرت، تولي أمر الموحدين فى عام ٥٢٤هـ/ ١١٣٠م، إلى أن مات فى رباط سلا وهو فى طريقه إلى الأندلس فى جمادى الآخرة عام ٥٥٨هـ / ١١٦٣م، ودفن فى جبل تينملل بجوار قبر المهدي، أنظر : العمري : مصدر سابق، ص١٥٥.

[٣] مجهول : الحلل، ص٩٠، ٩٨ .

[٤] ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٥٠، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٤، ص ١١٥، على الصلابى : مرجع سابق، ص١٤٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٨.

من أسوار المدن المغربية، فقد أمر ببناء سور القوارجة التي تقع بين باب الجيسة وباب أصلتين في مدينة فاس، وقد قام قاضي فاس عبد الحق بن معيشة ببناء هذا السور[١].

وانتشرت فكرة بناء الأسوار فى الأَنْدَلُس، وفرضت الدولة على رعاياها ضريبة للإنفاق منها على هذا الهدف الاستراتيجي الجهادي الدفاعي . ومن أشهر الأسوار التي بنيت أو أعيد ترميمها فى الأَنْدَلُس أسوار المرية[٢]وأسوار قرطبة[٣] التي امتازت بأبراجها المستطيلة الضخمة المتقاربة، وأسوار اشبيلية [٤]من جهة نهر الوادي الكبير[٥].

---

[١] الجزنائي : مصدر سابق، ص٣٢، حمدي عبد المنعم : مرجع سابق، ص٣٤٧.
القوارجة اصطلاح مغربي يطلق علي اسوار متفرعة من الاسوار الاساسية وتنتهي بأبراج برانية، انظر: حمدي عبد المنعم : المرجع السابق، ص٣٢ .

[٢] المرية(ALmeria): بالفتح ثم الكسر وتشديد الياء ؛ هي مدينة كبيرة من كورة ألبيرة (Elvira) من أعمال الأندلس، وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب، انظر : ابن الأثير : مصدر سابق، جـ ٨، ص٤٧٠ .

[٣] قرطبة (Cordoba): مدينة عظيمة فى وسط بلاد الأندلس، وكانت عاصمة ملك بني أمية، دورانها أربعة عشر ميلاً وعرضها ميلان، على النهر الأكبر الذي يعرف بوادي الكبير، ومسجدها الجامع من أكبر مساجد الإسلام وأجمعها لمحاسن العمد والبنيان، أنظر : القزوينى : آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م، ص٥٥٢، الحميري : مصدر سابق، ص٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨.

[٤] اشبيلية (Sevilla): مدينة جليلة بالأندلس بينها وبين قرطبة مسيرة ثمانية أيام ومن الأميال ثمانون، وبين اشبيلية والشرف ثلاثة أميال . وهي مدينة قديمة أزلية، لها أسوار حصينة وسوقها عامرة وخلقها كثير وأهلها مياسير، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص ٥٨، ٥٩، القزوينى : مصدر سابق، ص٤٩٧.

[٥] ابن عذاري : البيان المغرب، جـ٤، ص٧٣، ٧٤، حمدي عبد المنعم : مرجع سابق، ص٣٧٥.

كما بني المُرَابطون في المناطق الوعرة حصونًا بالحجر، وشحنوها بالجنود والأقوات ؛ لكى تصمد للحصار مدة طويلة. وكان عدد جنود الحصون والقلاع ما يعادل مائتي فارس وخمسمائة من المشاة فى كل حصن، ومِن أشهر قلاع المرابطين فى المغرب قلعة تاسغيموت التي تقع على بعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق مراكش[١]. وكذلك قلعة تاودا أو بني توده التي مازالت أطلالها باقية إلى شمالي فاس بنحو تسعين كيلو متراً فى طريق وزان . وكذلك حصن أمرجو AMERCO في جبال الريف بجوار القلعة السابقة[٢]. ومن أشهر قلاع المرابطين فى الأَنْدَلُس قلعة منتقوط التي تقع على بساتين مرسية[٣].

وكما اهتم المرابطون بالمنشآت العسكرية اهتموا أيضا بالمنشآت الدينية والمدنية، فقد شهدت بلاد المغرب نهضة معمارية نتيجة كثرة نفقات المرابطين فى هذا الجانب، فقد أنشئ العديد من المنشآت لاسيما فى عصر يوسف بن تاشفين، وفي مقدمة ذلك تأسيسه مدينة مراكش ٤٦٥ هـ / ١٠٧٢ م، حيث يذكر ابن خلكان أن موقعها اشتراه يوسف بن تاشفين وكان مزرعة لأهل نفيس، فأختطها وبني بها القصور والمساكن الأنيقة[٤].

---

[١] البيذق : أخبار المهدي، ص٤٥، على الصلابى : مرجع سابق، ص١٤٧.

[٢] مجهول : الاستبصار، ص١٩٠ .

[٣] حمدي عبد المنعم : مرجع سابق، ص٣٧٦،

مُرْسِيَة (Murcia): بضم أوله والسكون وكسر السين المهملة وياء مفتوحة خفيفة وهاء وهو من الذي قبله، وهي مدينة بالأندلس من أعمال تُدمير أختطها عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام، وسماها تدُمير نسبة لتدمر الشام، فأستمر الناس على اسم موضعها الأول . وبها كان منزل ابن مردنيش وإنعسرت فى زمانه حتى صارت قاعدة الأندلس، انظر : ياقوت الحموي : مصدر سابق، ص ١٠٧.

[٤] وفيات الاعيان : جـ٧، ص١٢٤ .

كما أنشأ يوسف بن تاشفين ايضاً العديد من المنشآت بمدينة فاس، فبعد أن أمر أهلها بالاستكثار من المساجد والحمامات والفنادق بها، أصلح أسواقها ورمم أبنيتها [١]. يقول ابن أبي زرع : " فلما دخل يوسف بن تاشفين مدينة فاس حصنها وثقفها وأمر بهدم الأسوار التي كانت بها فاصلة بين المدينتين : عدوة القرويين وعدوة الأندلس وردهما مصرا واحدا، وأمر ببنيان المساجد فى أحوازها وأزقتها وشوارعها، وأي زقاق لم يجد فيه مسجدا عاقب أهله وأجبرهم على بناء مسجد فيه، وبناء الحمامات والفنادق والأرحاء، وأصلح أسواقها وهذب بناءها وأقام بها إلى شهر صفر سنة ثلاث وستين وأربعمائة"[٢].

كما اهتم على بن يوسف بن تاشفين بإنشاء المساجد وإصلاحها على وجه الخصوص، فيُنسب لعصر على بن يوسف بن تاشفين بناء الجامع الكبير بالعاصمة مراكش، وقد كلفه ذلك سبعين ألف دينار وقيل أنه أنفق عليه نحو الستين ألف دينار[٣].

ولم يكن الجامع الأعظم بمراكش هو الوحيد الذي أنفق عليه فى عهد المرابطين، فقد زيدت مساحة جامع القرويين بفاس فى عصر على بن يوسف عام ٥٣٠/ ١١٣٥م . وتولَّى مشروع زيادة هذا المسجد وتوسيعه القاضي أبو عبد الله مُحَمَّد بن داوود بسبب ضيق المسجد بالنَّاس . وحرص على أن يكون المال من أوقاف هذا المسجد، وأشرف القاضي أبو عبد الله بنفسه على هذا المشروع الحضاري العظيم

---

[١] ابن خلدون : العبر، ص٢٤٧ .

[٢] الأنيس المطرب : ص١٤٢.

[٣] محمد بن محمد بن عبد الله بن المؤقت : السعادة الأبدية فى التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، طبع حجر، مراكش ١٣٣٥هـ جـ١، ص١٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٨.

وكان تمام التوسعة عام ٥٣٨هـ/ ١١٠٧[١].

كذلك تم بناء المسجد الجامع بتلمسان في المغرب الأوسط، وتم بناء هذا المسجد عام ٥٣٠هـ/ ١١٣٥م فى إمارة على بن يوسف(٥٠٠-٥٣٧هـ / ١١٠٦-١١٤٣م)، وكانت هندسته المعمارية فى غاية الجمال ودقة الإتقان[٢].

وفي عصر المرابطين تم حفر مجموعة من الآبار والقنوات، التي حُفرت لري بساتين فاس، وجلها أُنشئت فى عصر على بن يوسف بن تاشفين[٣]. كما يُنسب للمرابطين بناؤهم عدة فنادق مثل فندق غانم بمدينة سبتة، والذي ظل موجوداً حتى القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي[٤].

د- نفقات متنوعة :

لم تكن مصارف بيت المال قاصرة على الجيش والأسطول والمرتبات والإنشاء والتعمير فحسب، بل كانت هناك أوجه أخرى للإنفاق من جانب المرابطين، ومن ذلك دفع المرتبات والأرزاق لأمراء الطوائف وقادتهم الذين استولى المرابطون على ممالكهم في الأندلس[٥].

---

(١) مجهول : رسالة فى ذكر من أسس مدينة فاس، مخطوطة، ورقة ٩٨، ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٤٨.

(٢) على الصلابى : مرجع سابق، ص١٤٦، احمد مختار العبادى : فى تاريخ المغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٥م، ص٢٨٥.

(٣) احمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص٢٨٥.

(٤) ابن عبد الملك السبتى : اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م، ص٣٩.

(٥) ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص١١٧، ١٢٢، ١٢٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٢٠.

ويتضح ذلك حين قضى يوسف بن تاشفين على دول الطوائف بالأندلس واستولى على ممتلكاتهم، وقام بإرسال بعض هؤلاء الأمراء إلى المغرب الأقصى ليكونوا تحت رعايته ومراقبته . وقد استلزم ذلك الإنفاق عليهم فقد أمر يوسف بن تاشفين بإنزال الأمير عبد الله وابن عباد وغيرهم من أمراء الأندلس في مدينة أغمات وأجرى عليهم الأرزاق والمرتبات[١]. كما أرسل للأمير عبد الله مبلغ ثلاثمائة دينار، ثم منحه أيضاً ثلاثمائة دينار أخرى أثناء اقامته فى مدينة مكناسة[٢].

كما كانت هناك الأموال التي تفرق على هيئة منح، ومن هذه المنح ما تم توزيعه لأشياخ القبائل البربرية والعربية جلبا لمحبتهم وتوددا إليهم وخاصة بعد الحصول على البيعة . فيوسف بن تاشفين حين شرع في التمكين لنفسه أرسل فى عام ٤٦٤هـ/ ١٠٧١م إلى أمراء العرب وأشياخ القبائل من زناته والمصامدة وغمارة وسائر قبائل البربر لمبايعته، فلما تحقق له ذلك وصلهم بالأموال وكساهم جميعا [٣].

ويلحق بهذا تلك الأموال والهدايا الضخمة التي أعطاها يوسف بن تاشفين لأبى بكر بن عمر(٤٥١ - ٤٥٣ هـ/ ١٠٥٩-١٠٦١م) حين تنازل الأخير عن

---

[١] الأمير عبد الله : مصدر سابق، ص١٧١.

[٢] المصدر السابق : ص١٦١.

ومدينة مكناسة (méknâsâ): بكسر أوله وسكون ثانيه ونون وبعد الألف سين مهملة، وهي مدينة بالمغرب فى بلاد البربر على البرّ الأعظم، بينها وبين مرّاكُش أربع عشرة مرحلة نحو المشرق، ومنها إلى فاس مرحلة واحدة . وهي مدينتان صغيرتان على ثنية بيضاء بينهما حصن جواد، اختطّ إحداهما يوسف بن تاشفين ملك المغرب من الملثمين والأخرى قديمة، وأكثر شجرها الزيتون، انظر : الزهري : كتاب الجغرافيا، تحقيق محمد الحاج صادق، مكتبة الثقافة الإسلامية، القاهرة، د.ت، ص١١٥، الحميري : مصدر سابق، ص٥٤٤، ياقوت الحموي : مصدر سابق، جـ٥، ص١٨١.

[٣] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٤٢.

الإمارة، وكان مقدار المال فيها خمسة وعشرين ألف دينار من الذهب، كما تضمنت تلك الهدايا أيضاً سبعين فرساً منها خمسة وعشرون مجهزة بأمتعة محلاة بالذهب، وسبعون سيفاً منها عشرون محلاة بالذهب، وعشرين زوجاً من المهاميز المحلاة بالذهب، ومائة و خمسون بغلاً ذكوراً وإناثاً، والكثير من الأمتعة والكسى الفاخرة، وعشرين جارية أبكاراً وجملة من الخدم، كما تضمنت تلك الهدايا أيضاً مائتين من البقر وخمسمائة رأس من الغنم وألف ربع من الدقيق، وأثنى عشر ألف خبزه، وسبعمائة مد من الشعير، كما بعث إليه كميات كبيرةً من العود والعنبر والمسك[1].

كما شملت المنح العلماء والصلحاء، فأمراء المرابطين كانوا يكرمون العلماء والصالحين ويمنحونهم الأموال والعطايا . فأبو الحجاج يوسف بن موسى الكلبي الضرير وهو من سرقسطة وسكن بمدينة مراكش وتوفى بها عام٤٥٢هـ / ١٠٦٠م، وكان عالماً زاهداً حين وفد على السلطان بعث إليه جملة من المال[2] . كذلك حين زار أمير المسلمين على بن يوسف مدينة أغمات وريكة فإنه منح أحد الصالحين وهو أبو محمد عبد الله المليجى ـ توفى قبل عام٥٤٠هـ/ ١١٤٥م ـ ألف دينار[3] .

وبذلك يمكن القول أن نفقات المرابطين كانت كثيرةً ومتعددةً، مما يدل على ضخامة هذه النفقات، وبالطبع يدل هذا على ضخامة الأموال التي كانت تجبى فى زمن الدولة المرابطية . كما أن ضخامة نفقات تلك الدولة نتج عنها نهضة حضارية للمغاربة ليست بالبسيطة في تلك الفترة . يقول ابن أبى زرع عند تلخيصه لأحوال دولة المرابطين : " وكثرت الخيرات فى دولتهم وعمرت البلاد ووقعت الغبطة، ولم

---

(١) مجهول : الحلل، ص٢٧، ٢٨، ابن عذارى : مصدر سابق، جـ٤، ص٢٦.

(٢) محمد بن المؤقت : مرجع سابق، جـ٢، ص ١٢٢.

(٣) المرجع السابق : جـ١، ص ٦٣.

يكن فى أيامهم نفاق ولا من يقوم عليهم، وأحبهم الناس "[١].

رابعا – المعاملات المالية :

وتتضمن المعاملات المالية زمن المرابطين، ثلاث جوانب رئيسية وهى وسائل المعاملات المالية ومقاييس المعاملات المالية وأشكال المعاملات المالية، وسوف نوضح كل جانب من هذه الجوانب .

أ – وسائل المعاملات المالية :

تعددت وسائل المعاملات المالية فى عصر المرابطين ومنها العملات والوسائل السلعية والورقية، وكل نوع من أنواع الوسائل هذه كانت تتزامن فى الوجود والتعامل مع الوسيلتين الأخيرتين ، بشكل يمكن القول معه أن دولة المرابطين عرفت الأنواع الثلاثة من وسائل التعامل فى نفس الوقت وفى جميع مناطق بلاد المغرب الخاضعة لنفوذها .

اتخذت دولة المرابطين منذ تأسيسها عملات نقدية من الذهب والفضة، فقد كان النقد أهم وسائل التعامل داخليا وخارجيا . فكان التعامل بالنقد وسيلة التعامل الرئيسية للمغاربة فى شتى أنحاء الدولة سواءً فى المغرب أو الأندلس، أو حتي علي المستوي الخارجي لاسيما فى البلاد المحيطة ببلاد المغرب[٢].

---

[١] الانيس المطرب : ص١٦٧.

[٢] ابن بعرة : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمن فهمي، القاهرة ١٩٥٤م، ص٥٨، ٥٩، عبلة محمد سلطان لطيف : الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين [من ٤٥٠ هـ /١٠٥٨م إلى ٦٦٨ هـ /١٢٦٩م]، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٢م.

أما عن أنواع العملات المرابطية فكانت العملة الرئيسية لدولة المرابطين هي الدينار الذهبي[١] الذي كان عماد الاقتصاد فى الدولة، وظلّت هذه العملة المرابطية الذهبية مستخدمة لعدة قرون، حتى بعد سقوط الدولة المرابطية [٢] - كما سنرى فى الفصل الرابع - وقد أُطلق على دينار المرابطين بالمرابطى[٣] . منذ أن تقلد أبو بكر بن عمر الحكم عام ٤٤٨هـ/ ١٠٥٧م سك أول دينار وصل إلينا من فترة حكمه عام ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م[٤]، والحقيقة أن هذا يخالف ما ذهبت إليه بعض الأراء من أن أول

ص١٢٦،١٢٥.

(١) دينار(Dinar) : لفظ معرب عن اليونانية (ديناريوس Dinarus) وإسم القطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمثقال، وأول دينار إسلامى ذهبى صك فى عهد الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان ٨٦ هـ / ٧٠٥ م تحت إسم الدينار العربى الإسلامى، ليحل محل العملات البيزنطية والفارسية التى كانت تتعامل بها الدولة حتى ذلك الحين، وذلك فى إطار سياسة التعريب التى من ضمنها تعريب الجهاز المالى . وكان وزنه٢٥ , ٤غ من الذهب، وقد نُقشت عليه عبارات البسملة والشهادتين إضافة إلى ذكر المكان الذى ضرب فيه . ومع إتساع أعمال الدولة وإنقسامها إلى إمارات وممالك بنهاية العصر العباسى، أضيف إلى الدينار بعض العبارات الدالة على عهد الملك أو السلطان الذى ضرب فى زمنه، فقيل : الدينار المرابطى نسبة للدولة المرابطية، والدينار الأشرفى نسبة للسلاطين المماليك ممن حملوا لقب أشرف، انظر : ابن منظور : مصدر سابق، جـ٤، ص٢٩٢، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١٨٩، ١٩٠، على جمعه : المكاييل والموازين الشرعية، دار الرسالة، القاهره، الطبعة الاولى ٢٠٠٢م، ص١٤ .

(٢) حمدى عبد المنعم : المرجع السابق، ص٣١٩.

(٣) محمد احمد أبو الفضل : شرق الأندلس في العصر الاسلامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٦م، ص٢٨٢. انظر شكل رقم (١ – د) .

(٤) احتوت الدنانير المرابطية لاسيما في بداية الدولة على عبارات نقشت عليها، تدل على ولاء المرابطين فى ذلك الوقت المبكر للخليفة العباسي (أبى جعفر)عبد الله (القائم بالله) (٤٢٢-٤٦٧هـ / ١٠٣١-١٠٧٥م) . وليس إلى الشك سبيل فى أن أبا بكر بن عمر(٤٥١ هـ – ١٠٥٩م / ٤٥٣ هـ-١٠٦١م) لم يكتب ذلك فى عملته إلا بعد أن راسل الخليفة العباسي، وتلقى منه إجابة بقبول طاعته وتقليدا

دينار للمرابطين ضرب بمدينة سجلماسة عام ٤٦١هـ/١٠٦٩م[1].

وكان الدينار المرابطى يسمى بالمثقال المرابطى . وهو تقريبا من الذهب الخالص، ويوصف هذا المثقال المرابطى في النوازل بأنه من "الذهب الوازنة " أي الخالصة والثقيلة . ويتضح من بعض فتاوى ابن رشد " الجد " أن الدينار الذهبي المرابطى كان يفوق أمثاله من الدنانير الذهبية سواءً في المشرق أو المغرب الإسلامي وذلك من ناحيتي الوزن والعيار [2]، وتفيد إحدى النوازل بأن هناك ديناراً مرابطياً سُكَّ بغرناطة كان صرفه أحياناً بستة عشر درهما فضة، وأحيانا أخرى كان يرتفع صرفه إلى عشرين درهما، وذلك تبعا لقيمة الصرف من وقت لآخر فى ذلك العصر[3]

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه عثر على دنانير مضروبة بمدينة فاس، في عهد زيري بن عطية المغراوى في عام ٣٨٨هـ/٩٩٨م كان وزن الدينار(٧٢ ,٣ جرام)، كما كان وزن دينار آخر ضرب فى نفس هذا العام (٢٢ , ٣ جرام) . وبمقارنة تلك الدنانير بالدنانير المرابطية التي وصل وزنها أكثر من أربع جرامات يتضح انخفاض قيمة الدينار قبيل عصر المرابطين وارتفاع قيمة الدينار المرابطى[4].

واستنادا لما سبق يبدو أن الدنانير المرابطية كان عليها إقبال كبير فى القرن الثاني

بولايته، انظر : حسين مؤنس : = =سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م ، ص١٤،١٥.

[1] جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ٢٢٧.

[2] ابن رشد "الجد " : مصدر سابق، ص ٩٣٢-٩٣٣.

[3] المصدر السابق : ص٩٢٨، كمال السيد أبو مصطفى : دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٩٧م، ص٣٢.

(٤ -L avoix: op,cit.p.91.

عشر الميلادي لجودتها، بحيث أصبحت عملة التبادل فى منطقة البحر المتوسط [١].
فقد عُثر على كمياتٍ كبيرةٍ من الدنانير المرابطية فى شمال البلاد الإسبانية، وفى غرب فرنسا . وقد اسُتعملت كلمة (المرابطيّ) [Marabotin] ابتداء من عام٤٧٧ هـ / ١٠٨٤ م في إسبانيا، وفى بداية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي في فرنسا، واستمر هذا الاستعمال إلى فترة متأخرة فى أوربا الغربية أي إلى بداية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي[٢].

ويرجع شهرة الدينار المرابطى بهذا الشكل إلى نوعية وجودة الذهب المستخدم فى سكه، وأقصد هنا ذهب السودان الغربي فقد سيطر المرابطون على تجارته ومراكزها مثل سجلماسة وأودغشت، فسيطروا بذلك وبدون منازع على جميع المسالك الشمالية الغربية التي تربط بين بلاد المغرب والأندلس من جهة، وبين السودان الغربي من جهة أخرى، ولعل هذا هو السبب الذي جعل للدينار الذهبى المرابطى تلك الشهرة العالمية والسمعة الاقتصادية الممتازة، حتى غدت دول العالم الإسلامي والمسيحي تتنازع عليه [٣].

وفيما يتعلق بوزن الدينار المرابطى فإن مجموعة باريس الموجودة بالمكتبة

---

[١] يبدو ان العملات المغاربية الإسلامية إشتهرت منذ انتشار الإسلام بالمغرب بانتشارها فى جميع المناطق المحيطة ببلاد المغرب . فأقدم هذه العملات وهى دراهم مضروبة عام ١٦٩هـ/ ٧٨٥م فى افريقية (Ifriqiya) قد وصلت حتى سويسرا وفرنسا، انظر : الأمير شكيب ارسلان : تاريخ غزوات العرب فى فرنسا وسويسرا وايطاليا وجزائر البحر المتوسط، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٦٩، ٢٧٠.

[٢] الحبيب الجنحانى : المجتمع العربي الاسلامى " الحياة الاقتصادية والاجتماعية"، سلسلة عالم المعرفة العدد ٣١٩، الكويت ٢٠٠٥م، ص٢٢٥.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، جـ٤، ص٥٣، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص ٢٩١.

الأهلية البالغ عددها ١١٦ دينار، يزن بعضها (٩٠ , ٣)، و (٩٨ , ٣) جراما[1]، والبعض الآخر (٤) جرامات، ولا يزيد وزن الباقي منها عن(٣٠ , ٤) جراما، وكان الذهب المستخدم من نوعية جيدة . كما بلغ الوزن الكلى للدنانير المرابطية المضروبة فى فاس [من عام ٤٥٠هـ/١٠٥٨م إلى عام٥٠٠هـ/١١٠٦م] ما بين (١٥ , ٤)، (٢٠ , ٤) جرام، وبلغت نسبة نفاوة الذهب فيها ما بين (٢ , ٨٢٪) إلى (٩, ٨٩٪) . أما عيار الدينار فكان يتراوح ما بين(٩٣٪) و(٩٨٪)، وبلغ قطره ما بين (٢٠) إلى(٢٧) مم . وقد حافظ الدينار المرابطى فى فترة حكم على بن يوسف [٥٠٠-٥٣٧هـ /١١٠٦-١١٤٣م]، وابنه تاشفين [٥٣٧-٥٤٠هـ/١١٤٢-١١٤٥م] على شكله وقطره ووزنه، وبلغت نسبة نقاوة الذهب فيه فيما بين (٧٦٪)، (٩٦٪)، كما أدخلت بعض التعديلات والإضافات فى نصوص الكتابة . أما أقطار نصف وربع وثمن الدينار، فكانت بالترتيب : (١٥: ١٦)، (١٣: ١٥) وحوالي (١١) مم [2].

وكما عرف المرابطون العملات الذهبية فقد عرفوا أيضا العملات الفضية، فعلى الرغم من أن
دولة المرابطين استمرت في اعتبار الذهب قاعدة لعملتها، فإن المجتمع المغربي في

---

[1] عبد العزيز بنعبد الله : العملة المغربية، في (الشبكة الدولية للمعلومات INTERNET ، رابط : (abdelazizbenabdallah.org/Art_maqal_monnaie_marocaine.doc)، بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٩ م، ص٢، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ٢٢٨.

[2] جمال احمد طه : مرجع سابق : ص٢٢٨.

عصر المرابطين عرف أيضا الدراهم[1] والقراريط . والقراريط جمع قيراط وكل درهم يساوى قيراطين[2] . ورغم ذلك فهناك رأى يعتبر أن الدراهم فى عهد دولة المرابطين تعرف باسم القراريط أي أن الدرهم مرادف للقيراط وليس نوع يختلف عنه [3] .

---

(1) الدرهم (Dirham) : بكسر الدال وفتح الهاء فى اللغة إسم لما ضرب من الفضة على شكل مخصوص. وأصل الدِّرْهَم كلمة أعجمية عُربت عن اليونانية وهى كلمة (دَرَاخما) (Drachma) اليونانية . والدرهم الإسلامى إسم للمضروب من الفضة ستة دوانق، والدرهم نصف دينار وخمسه . وورد ذكره فى القرآن الكريم، فقال تعالى :(وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ)(يوسف: من الآية٢٠) . ويعود أقدمها فى الإسلام إلى الخليفة الثانى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وكان التعامل قبل ذلك بالدرهم الفارسى الساسانى . وقد إتسع نطاق التعامل بالدرهم العربى منذ بداية العهد الأموى فكان وزنه :٩٧, ٢ من الغرام . ومن أقدم الدراهم العربية المحفوظة إلى الآن ما يرجع تاريخه إلى عهد الخليفة معاوية شبن أبى سفيان فى المتحف البريطانى، وقد تغيرت قيمة الدرهم من حيث تركيبه وقوته الشرائية بتغير الأزمة وتعاقب الدول . وفى بعض المناطق إعتبر الدرهم من وحدات الأوزان بإعتباره يساوى ١/ ١٢ من الأوقية، انظر : مجهول : تلخيص القول في الاكيال والأوزان والنصب الشرعية وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك، تحقيق محمد الشريف، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد ١١صيف ١٩٩٩م، ص١٠، يجب الإشارة إلي أن تم ترقيم هذا الكتاب ترقيماً إفتراضياً لعدم وجود ترقيم به، ص٧، ٩، ابن منظور : مصدر سابق، ص ٢٩٢، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١٧٩، يحياوى العمرى بن قربة : مرجع سابق، ص١٣، ١٨٠، على جمعة المكاييل والموازين الشرعية، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ص٢٤، محمد عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، ص ص١٤ .

(2) أبو الحسن بن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السادس، العدد ١-٢، ١٩٥٨م، ص١١١، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٦٢،٢٢٨.

(3) يحياوى العمري بن قربة : الدراهم المغربية الأندلسية المربعة من خلال مجموعة المتحف الجهوى بمليانة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة

وكان هناك تميزاً للقراريط اليوسفي عن مثيلاتها من القراريط المرابطية [١] وهي تنسب إلى أمير المسلمين يوسف بن تاشفين المرابطى، وكان القيراط يساوى نصف درهم من الفضة، وقد ساعد سك تلك القراريط على تسهيل التعامل بين الأفراد . وجدير بالملاحظة ان قراريط يوسف بن تاشفين التي ضُربت في دور السكة المغربية أو الأندلسية جاءت على غرار قراريط سلفه الأمير أبى بكر بن عمر، وبنفس العبارات الدينية التي نُقشت عليها . وكانت تلك القراريط اليوسفية تتميز بأنها غير مستقرة الوزن، وينعدم فيها ذكر تاريخ الضرب [٢].

ولم تقتصر العملات المرابطية على الدينار والدرهم، وإنما ضربوا بسبب ازدهار أسواق المدن المغربية، وتسهيلا للمعاملات التجارية فى تلك الأسواق،

الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م، ص١٧.

[١] والقيراط أو الدرهم المرابطى عبارة عن قطعة مستديرة من معدن الفضة، ومن أهم مميزات العملة الفضية المرابطية عدم ذكر تاريخ الضرب، وخلوها من الهوامش إلا نادرا . ولعل أبرز خصائصها ظهور عبارات دينية، جاءت فى قراريط على بن يوسف بن تاشفين، ومن بينها شعار (ربنا عليك توكلنا وإليك المصير)، و(على ولى الله)، وعبارة (صلوات الله عليه) وهي شعارات نقشت كلها فى مركز الوجه، أما العبارات المنقوشة بكتابة مركز الظهر، فهى تشير إلى اسم ولقب صاحب النقد مثل لقب اتخذه الأمير المرابطى على بن تاشفين، وهو (أمير المسلمين وناصر الدين)، والذي استمر ينقش إلى أخر عهد المرابطين. وفيما يخص كتابات أو= =عبارات أنصاف الدراهم المرابطية فكانت تحمل فى الوجه زخارف نباتية وهندسية، بينما خصصت كتابات الظهر لتسجيل اسم الأمير الحاكم، أما كتابة ربع الدرهم فهي مثل كتابة القيراط، على حين ترك الثمن غفلاً من الكتابات والزخارف، انظر : صالح بن قربة: المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامى إلى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٦م، ص ٥٩٥.

[٢] صالح بن قربة : مرجع سابق ، ص ٥٩٩.

عملات صغيرة من فئة نصف الدرهم وربعه وثمنه و١/١٦ منه، وكانت هذه العملة الأخيرة تسمى خروبة(بالأسبانية Aigorroba)[١].

أما فيما يتعلق بأوزان الدراهم وما دونها من عملات فكانت مختلفة النسب، فالدراهم انحصرت بين (١,٩٠) جرام و(٢,٩٠) جرام . وكان وزن الأنصاف ما بين (٠,٧٠) جرام وجرام واحد . في حين تحددت أوزان الأرباع ما بين(٠,٤٠) جرام و(٠,٥٠) جرام[٢].

ولم يكن الدينار المرابطى هو الوحيد المعروف فى المغرب قبل عصر الموحدين، فقد كان هناك الدينار الذهبى التميمي، والذي يُنسب إلى الأمير تميم بن المعز بن باديس الصنهاجى (٤٥٤-٥٠١هـ/١٠٦٢-١١٠٧ م)، وهو من حكام دولة بني زيري الصنهاجية بإفريقية . ويبدو أن هذا الدينار التميمي كان يتسم بالجودة وارتفاع نسبة الذهب فيه[٣].

أما فيما يتعلق بالوسائل السلعية فيقصد بها تلك الوسائل التي تكون على شكل سلع، وتتعدى هذه السلع مرحلة الاستهلاك، لتستخدم كوسيلة للتعامل بين الأطراف المشتركة في عملية التعامل، وقد عرفت المغرب زمن المرابطين تلك الوسيلة، لاسيما استخدام تبر الذهب كوسيلة فى تعامل المغاربة مع أهل الجنوب من

---

[١] حسن احمد محمود : مرجع سابق، ص ٤١٢.

[٢] صالح بن قربة : مرجع سابق، ص٥٩٤.

[٣] ابن خلدون : العبر، ص٢١٠، كمال السيد أبو مصطفى : جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية فى المغرب الاسلامى من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسى، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٩٦م، ص٧٥.

السودانيين [١] . كذلك شاع استخدام المواد الاستهلاكية لاسيما الأطعمة كوسيلة تعامل بين المغاربة بعضهم وبعض، أو بين المغاربة وغيرهم من الشعوب الأخرى [٢] . كما احتوى العصر المرابطى على وسائل ورقية فى المعاملات المالية مثل استخدام العقود[٣] والصكوك والسفاتج [٤].

---

[١] البكري : مصدر سابق، ص١٧٣، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص٣٠٢.

[٢] ابن رشد "الجد" : مصدر سابق، ص٢١٨.

[٣] العقد : في اللغة الربط وهو الجمع بين الشيئين وربطهما، بحيث يصيران كشيء واحد، وضده الحل . كما يُشار إليه لغوياً أيضاً بأنه إحكام الشيء وتقويته . والعقد في الاصطلاح ارتباط إيجاب بقبوله على وجه مشروع يثبت أثره في محله، انظر : الزركشى: المنثور في القواعد، تحقيق تيسير فائق احمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى١٩٨٢م، جـ٢، ص٣٩٧، الفيروز آبادي : مصدر سابق، جـ١، ص٣٢٧، سلطان بن إبراهيم بن سلطان الهاشمي : أحكام تصرفات الوكيل في عقود المعاوضات المالية، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ص ٤٩ – ٥٢، عمر عبد الله كامل : القواعد الفقهية وأثرها في المعاملات المالية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العربية والإسلامية بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف، د.ت، ص ٢١٠، ٢١١ .

[٤] الحميري: مصدر سابق، ص ٤٦، سامية مصطفى مسعد : العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية[٣٠٠-٣٩٩هـ / ٩١٢- ١٠٠٨م]، عين للدراسات والبحوث والإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص١٦٦،١٦٥،

والصكوك والسفاتج : الصك بفتح الصاد، وهى كلمة فارسي معربة والجمع أصكاك وصكاك وصكوك، والصك وثيقة بمال أو نحوه . ومثال مطبوع بشكل خاص يستعمله المودع في أحد المصارف للأمر بصرف المبلغ المحرر به . أما السفاتج فهي كلمة فارسية مفردها سفتجة، ومعناها خطاب ضمان مال، انظر : القرافى : كتاب الفروق، جـ٤، ص ١٦٥٨، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص ٢٢٣، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص٢٩٣، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٣٢، سامية مسعد : مرجع سابق، ص ١٦٥ .

ب – مقاييس المعاملات المالية:

وارتباطا بالنظام والمعاملات المالية لابد من معرفة المقاييس وهي عبارة عن الأكيال والأوزان والأطوال، وتتفرع منها المساحات، وتطالعنا كتب الطبقات والجغرافيين بعدة نصوص تشير إلى بعض هذه الأنواع :

فمن المكاييل[1] التي ذكرها لنا البكري ـ والذي يعتبر معاصرا لدولة المرابطين ـ في بلاد المغرب "القفيز"[2] المغربي والذي ضبط مقداره بكيل قرطبة، فكان القفيز يساوى خمسة أقفزة قرطبية إلا ستة أمداد [3]. وكان هناك أيضا كسور للقفيز منها "نصف القفيز" و" ربع القفيز"، وكذلك كان هناك "القسط" [4].

كما وجدت مكاييل أخرى عرفتها بلاد المغرب من قبل عصر المرابطين، وامتد وجودها بعد عصر المرابطين، مثل " الصحفة " أو " الوسق "[5]، وكل "صحفة " تساوى ١٢ " مُدا "، وكانت الصحفة تساوى ٦٠ "صاعا"، فكان المد يعادل خمس صاعات . ولم تكن هذه المكاييل موحدة إذ كانت هي الأخرى تختلف

---

[1] الكَيْل : بفتح الكاف وسكون الياء والجمع أكيال، وهو التقدير بالمكيال أو وعاء الكيل، وقد ورد الكيل فى القرآن الكريم فى عدة مواضع منها : قال تعالى : (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ)(الأنعام: من الآية١٥٢)، انظر : ابن منظور : مصدر سابق، ص٦٠٤، على جمعة : مرجع سابق، ص ٤٩٠.

[2] القفيز : مكيال قديم للحبوب وسعته ما يقرب من ربع إردب، وكان القفيز أيضاً مقياس للأرض وقدره مائة وأربعون ذراعاً، انظر : القلقشندى : صبح الأعشى، مصدر سابق، جـ١٥، ص ٢٧٦.

[3] البكري : مصدر سابق، ص ٢٦، ٢٧.

[4] نريمان عبد الكريم احمد : مرجع سابق ، ص١٤١.

[5] الوسق: بفتح الواو وكسرها وجمعه أوساق وأوسق ووسوق . وهو في الأصل حمل بعير، ثم أطلق على ما مكيلته ستون صاعاً مع الخلاف في الصاع، انظر : ابن آدم القرشي : كتاب الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٨٧م، ص١٥٧ .

من إقليم إلى آخر، حسب أحوال وظروف ذلك الإقليم، فمثلا كان المد فى مدينة فاس يعادل ثمانين أوقية [١].

أما الموازين[٢] فى بلاد المغرب والأندلس فكانت وحداتها كالتالي : "القنطار"[٣]و"الرطل"[٤] و"الأوقية"[٥] و"الدرهم" . وكما اختلفت قيمة المكاييل من مكان لآخر، فقد اختلفت قيمة الأوزان من مكان لآخر هي الأخرى، حيث كان

---

[١] البكري : مصدر سابق، ص١١٧ ، السقطى : مصدر سابق، ص١٦، سامية مصطفى مسعد : مرجع سابق، ص ١٦٧.

[٢] الموازين : ومفردها الميزان وهي مطلق ما يوزن به، وهي أنواع تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع الموزون بها، أو الموطن الذي سادت فيه . وفي القرآن الكريم :(فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) (الأعراف: من الآية٨٥)، أنظر : أبو العباس السبتى : إثبات ما ليس منه بُدّ لمن أراد الوقوف على حقيقة الدّينار والدّرْهَم والصاع والمُدّ، تحقيق محمد الشريف، المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٩ م، ص ٣٥، ١٣٨، ابن منظور : مصدر سابق، ص٦٠٤، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٥٧٢.

[٣] القنطار : اسم لجملة من المال. جاء في التفسير أنه ملء مسك تور ذهباً. ويقال أنه ألف ومائة أوقية، انظر : مجهول : تلخيص القول، ص١٦ .

[٤] الرطّل : معيار يوزن به، وهو مكيال أيضاً، وإذا أطلق في الفروع الفقهية فالمراد به رطل بغداد أو الرطل العراقي، انظر : علي جمعة، مرجع سابق، ص٢٢ .

[٥] الأوقية : جمع الأوقية : الأواقى، وهي من أشهر الموازين التي كانت سائدة في الجزيرة العربية، ومقدار الأوقية فقد استُخدمت في الدّهن بزنة عشرة دراهم، كما استُخدمت بزنة عشرة دراهم وثلثي الدرهم، أو عشرة دراهم وخمسة أسباع الدرهم، كما استُخدمت بزنة خمسون درهماً، ولقد كانت أوقية حلب ستين درهماً وثلث الدرهم، إلا أن الشائع استخدامها بزنة أربعين درهماً، انظر : مجهول : تلخيص القول، ص١٤، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٧٥، علي جمعة : مرجع سابق، ص١٥.

لكل إقليم أوزانه الخاصة به [1] . فقد كان أهل فاس يستعملون "الأوقية"، فكانت جميع السلع التجارية وخاصة أنواع الطعام المختلفة من عسل وزبيب تباع بالأواق [2] . أما تونس فاستخدمت إلى جانب الموازين المختلفة " الرطل" وكان الرطل في مدينة تونس يساوى ١٢ درهما [3].

أما الأطوال فكثيرا ما يستخدم الجغرافيون " الميل " عند تحديد المسافة بين مدينة وأخرى [4]،

كما ذكر لنا البكري طول سماط القيروان بالميل، كما عرف ما سماه الإدريسي" أشفّ ميل" [5]، كما عُرف فى هذا العصر المرحلة، وغالبا كانت تستخدم فى قياس المسافة بين مدن المغرب وعرفت أيضا الأذرع [6].

جـ- أشكال المعاملات المالية :

فى البداية يجب الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه أهل الذمة لاسيما اليهود في المعاملات

المالية، سواءً فى داخل بلاد المغرب أو بين المغاربة والتجار من البلاد الأخرى، لاسيما فيما يخص الصيرفة وتبديل العملات [7].

---

[1] الشيزرى: نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، تحقيق السيد الباز العرينى، لجنة التأليف ١٩٤٦م، ص١٥، سامية مصطفى مسعد : مرجع سابق، ص١٦٨ .

[2] البكري : مصدر سابق، ص١١٧.

[3] المقدسى: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن ١٩٠٦ م، ص١٤٠.

[4] البكري : مصدر سابق، ص٢٦.

[5] الإدريسي : مصدر سابق، ص٩٩.

[6] المصدر السابق والصفحة، نريمان عبد الكريم احمد : مرجع سابق، ص١٤٢.

[7] البكري : مصدر سابق، ص١٧٣، عبد الرحمن بشير : مرجع سابق، ص١٠٥، عز الدين عمر موسى :

وقد تنوعت أشكال المعاملات المالية فى بلاد المغرب عصر المرابطين، ويمكن تقسيمها حسب طبيعتها إلى معاملات مالية اجتماعية ومعاملات مالية تجارية ومعاملات مالية زراعية، وذلك كالتالي : فالمعاملات المالية ذات الطابع الاجتماعي مثل المعاوضة والسلف أو السلم، والشفعة واللقيطة والمصالحة والأكرية[1].أما المعاملات المالية ذات الطابع التجاري فهي كالصرافة والمقايضة والشركة القراض أو المضاربة والوكالة والمقاسمة والسمسرة والاستئجار والإيداع والإعارة أو القروض والرهن[2] . أما المعاملات المالية ذات الطابع الزراعي فتتمثل في المزارعة والمغارسة والمساقاة[3]. وجدير بالملاحظة أن أشكال المعاملات في عصر الموحدين لم تختلف كثيراً عن مثيلاتها في عصر الموحدين، لذلك سوف نعرض لتلك الأشكال بالتفصيل في الفصل الرابع الخاص بالمعاملات المالية في عصر الموحدين .

وجدير بالملاحظة أن أشكال المعاملات في عصر الموحدين لم تختلف كثيراً عن مثيلاتها في عصر الموحدين، لذلك سوف نعرض لتلك الأشكال بالتفصيل في الفصل الرابع من الرسالة الخاص بالمعاملات المالية في عصر الموحدين .

هكذا ساهم النظام المالي المرابطى في استقرار الأوضاع الاقتصادية بالبلاد وكان هذا النظام وما تضمنه من إدارة مالية مع سياسة مالية خاصة بالمصادر التي

مرجع سابق، ص١٠٩،١١٠.

[1] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق : حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص ٢٥٧، ٢٨٣، ٣٨١، ٤٧٤، ٦١٦، عبد الرحمن بشير : المرجع السابق : ص١٠٥.

[2] ابن رشد : مصدر سابق، ص ٢١٨، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص٢٨٠، الحبيب الجنحانى، مرجع سابق، ص١٠٧.

[3] عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص٥٢٧، ٥٧٥،٥٥٢.

تجبى منها الأموال، وموازنة ذلك بالنفقات التي كانت تشمل أوجه الإنفاق المختلفة . بالإضافة إلى إصدار عملات نقدية تنظم بها المعاملات بين السكان، كان لذلك كله أثر كبير في دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد . إذ أن تنظيم علاقة المغاربة بالأمراء من الناحية المالية، ومعرفة كل مواطن ما له، وما عليه مما يبث الثقة والطمأنينة فى النفوس، وبالتالي يدفعها للعمل والإنتاج فى ظل مبادئ وقوانين يخضع لها الجميع . وهو ما ساهم بشكل مباشر على حياة السكان وارتفاع مستواهم المعيشي، فمدينة أغمات ـ على سبيل المثال ـ كانت تعيش حالة من الرفاهية المعيشية فى عصر المرابطين [1].

على أية حال بعد هذا العرض للنظام المالي الذي عرفه المغرب في عصر المرابطين، نعرض لفصول الرسالة ونبدأ بالفصل الأول الذي نبرز من خلاله التنظيمات المالية التي عرفتها الدولة الموحدية .

---

[1] الحميري: مصدر سابق، ص ٤٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٤ .

– الفصل الأول –
التنظيمات المالية الموحدية

أولا – السياسة المالية للموحدين

أ – وسائل تحقيق السياسة المالية الموحدية

١ – الرسائل

٢ – الجماعات السياسية والحزبية الموحدية

٣ – الجيش الموحدى

ب – شرعية السياسة المالية الموحدية

١ – شرعية الموارد المالية

٢ – شرعية النفقات

ثانياً – الإدارة المالية:

أ – الدواوين والدور المالية

١ – الدواوين المالية

٢ – دور الإشراف

٣- دور السكة

ب- العاملون بالشئون المالية

١ - أصحاب المناصب الوزارية

٢- العاملون بالوظائف المتوسطة

٣- العاملون بدور السكة

٤- العاملون بالرقابة المالية

٥ - العاملون بالوظائف المالية الصغرى

ثالثاً- الرقابة المالية:

أ- أقسام الرقابة المالية

١- رقابة التوجيه والإرشاد

٢- رقابة التطهير والإصلاح

ب- مظاهر التجاوزات المالية

ج- طرق كشف التجاوزات المالية والتحقيق مع المتهمين

د - عقوبات التجاوزات المالية

تضمنت التنظيمات المالية في دولة الموحدين [1] ثلاثة أقسام، القسم الأول هو

---

[1] دولة الموحدين(almohads): بدأت دعوة الموحدين عام ٥١٤هـ/ ١١٢٠ م على يد المهدي محمد بن تومرت، الذي ينتمي إلى قبيلة هرغة إحدى قبائل المصامدة التي انتشرت في أغلب أراضي المغرب الأقصى، وقد مرت الدولة الموحدية بثلاث مراحل رئيسية، وهي :

– مرحلة التأسيس (٥١٤ – ٥٤١ هـ/ ١١٢٠ – ١١٤٦ م):

ففي هذه المرحلة حقق الموحدون أول نصر لهم على المرابطين عام ٥١٦ هـ/ ١١٢٢م ثم تتابعت انتصاراتهم عليهم، وفي رمضان من عام ٥٢٤ هـ/ ١١٣٠ م توفي المهدي فخلفه عبد المؤمن بن علي وتابع جهوده حتى أزال دولة المرابطين من المغرب واستولى على عاصمتهم مراكش عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٦م، ومن ثم على كامل بلاد المغرب (حتى تونس وليبيا عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠ م) والأندلس (٥٤١ – ٥٤٩ هـ/ ١١٤٦ – ١١٥٤ م).

– مرحلة الازدهار(٥٤١ – ٦١٠ هـ/ ١١٤٦ – ١٢١٣م):

فقد بلغت الدولة أوجها في عهد عبد المؤمن بن علي(٥٢٤–٥٥٨هـ/ ١١٢٩–١١٦٣م) وابنه أبي يعقوب يوسف (٥٥٨–٥٨٠هـ/ ١١٦٣–١١٨٤م) ثم أبي يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠–٥٩٥هـ/ ١١٨٤–١١٩٩م)، مع بناء العديد من المدن الجديدة وتشجيع الثقافة والحياة الفكرية. وقد وقعت في هذه المرحلة معركة الأرك عام ٥٩١هـ/ ١١٩٥م والتي انتصر فيها الموحدون على الملوك النصارى الإسبان . وفي عهد الناصر (٥٩٥–٦١٠هـ/ ١١٩٩–١٢١٣م) تم القضاء على العديد من الثورات في إفريقية.

– مرحلة الانحلال والانهيار (٦١٠ – ٦٦٨ هـ/ ١٢١٣ – ١٢٦٩ م) :

إلا أن الموحدين تلقوا هزيمة قاسية على يد نصارى الإسبان في معركة حصن العقاب (٦٠٩ هـ / ١٢١٢ م) وبدأت الدولة في الضعف، حيث زادت الصراعات الداخلية على العرش والثورات والأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى تفكك الدولة الموحدية إلى دول متعددة، فقد استقل الحفصيون بتونس وإفريقية منذ عام ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م، كما استقل بنو عبد الواد أو بنو زيان بالمغرب الأوسط وذلك في عام ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٥ م ، ثم قضى بنو مرين على ما تبقى من سلطة الموحدين ببلاد المغرب باستيلائهم على المغرب الأقصى والعاصمة مراكش وذلك عام ٦٦٨ هـ/ ١٢٦٩ م . انظر : البيذق : أخبار المهدي، ص١١ –٩٤ ، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص ٣٠٥ –٣٥١ ، محمد المنوني : المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى العصر الحديث، جـ١، مراكش ١٩٨٣ م، ص٣٩،

السياسات المالية للموحدين ومدى شرعيتها، والقسم الثاني خاص بالإدارة المالية للموحدين ومكوناتها، أما القسم الثالث فيتناول الرقابة المالية في فترة البحث، وسوف نعرض في هذا الفصل لكل قسم من تلك الأقسام .

أولا- السياسة المالية للموحدين :

مع اندلاع ثورة الموحدين ضد المرابطين التزم الموحدون بسياسة مالية واضحة تعتمد على الدين في رسمها، حيث التزم ابن تومرت في النواحي المالية بأحكام الكتاب والسنة . ومع مرور الزمن وزيادة الأعباء المالية للدولة، بدأ عبد المؤمن بن على يتخلى عن فكرة الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية خاصة وهو يبحث عن المزيد من الموارد [1]. ومن جانب آخر استخدم الموحدون عدة وسائل لتنفيذ تلك السياسة، لذلك كان من الضروري عرض تلك الوسائل، ثم التطرق إلى شرعية السياسة المالية سواءً من حيث شرعية الموارد أو شرعية النفقات .

أ- وسائل السياسة المالية الموحدية :

استخدم الموحدون وسائل اشتملت على مجموعة من الآليات والأدوات من أجل تنفيذ سياستهم المالية، وتضمنت هذه الوسائل بالإضافة إلى الإدارة المالية وما تحتويه من مؤسسات وموظفين والتي سوف نشرحها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل، وسائل سلمية مثل استخدام الرسائل وجماعات حزبية تابعة للموحدين في هذا المجال، بالإضافة لاستخدام القوة العسكرية أي الجيش في تنفيذ

أسعد حومد : مرجع سابق، ص ١١٨، ١١٩، حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، ص ١٨١، ١٨٢، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص ١٠٩ – ١٢١.

[1] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٣، ١٩٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٥ .

ما عجزت عن تنفيذه الوسائل السلمية تنفيذه من سياسة الموحدين المالية .

١- الرسائل[١] :

تعتبر الرسائل أهم النصوص الرسمية والوثائق التي بقيت من عصر الموحدين حتى الآن . وكانت هذه الرسائل من أهم الوسائل التي استخدمها الموحدون في تنفيذ سياستهم المالية ويمكننا مقارنة عددٍ من تلك الرسائل بما نسميه اليوم بوسائل الاتصال الجماهيري، وإذا استثنينا البعض منها فإن أكثرها ليس موجها لأفراد مذكورين بأسمائهم بل إلى جماعات وهيئات . وكلها كانت تحتوى على ملاحظات ونصائح وأوامر خاصة بالجانب المالي[٢] .

---

[١] اعتنى الأستاذ ليفي بروفنسال، والدكتور حسين مؤنس، والدكتور محمود على مكي، والدكتور أحمد عزاوى بنشر تلك الرسائل الرسمية، فقد نشر بروفنسال سبعاً وثلاثين رسالة موحديه صادرة عن الخلفاء الموحدين، وحقق الدكتور حسين مؤنس رسالتين موحدتين أخريين . كما قام الدكتور محمود على مكي بتحقيق مجموعة عن هذه الفترة . كما نجح الدكتور أحمد عزاوي في جمع أكبر قدر ممكن من تلك الرسائل الموحدية في دراسة علمية له قام بنشرها فيما بعد في أكثر من مؤلف وإصدار . ومازال بعض هذه الرسائل مشتتاً في عدد من المخطوطات التاريخية والأدبية التي لم تر النور بعد، وهذه المراسلات السلطانية أو ما بقى لنا منها على الأقل يسمح لنا بتتبع خطوات بعض الخلفاء في الدولة، وبالحصول أيضاً على إيضاحات مفيدة عن عدد من الأحداث التي لا تذكرها كتب التاريخ إلا بصورة ناقصة ومختزلة، انظر : مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص ب، حسين مؤنس : عقد بيعة بولاية العهد لأبى عبد الله الخليفة الناصر الموحدى، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٠، العدد الثاني، مجلد١، ص١٤٧-١٧٣، مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، نشر وتحقيق أحمد عزاوي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ص٦، محمد زنيبر : المغرب في العصر الوسيط [الدولة- المدينة – الاقتصاد]، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٢٤، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩١م، ص١٨٠.

[٢] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوى، مطبعة الرباط نت، الرباط، الطبعة الأولى

وقد تنوعت الرسائل الموحدية الخاصة بالجانب المالي، فكان هناك رسائل أُرسلت إلى جميع الولايات المغربية والأندلسية تّذكر طلبة الموحدين وشيوخهم والسكان هناك بأن دولة الموحدين جاءت لإزالة الموارد غير الشرعية التي فُرضت عليهم من قبل حكام تلك البلاد قبل حكم الموحدين، وإتباع الشرع الإسلامي فيما يُفرض عليهم من ضرائب . مثل الرسالة التي أرسلها عبد المؤمن بن علي إلى طلبة الموحدين وشيوخهم والكافة بقسطينة عام ٥٤٧ هـ / ١١٥٢ م ، حيث جاء فيها : "وقد كان بهذه الأصقاع، من آثار أهل الاختلاق والابتداع، ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع .... وقد قطع الله بفضله أصولهم وفروعهم، وأزاح عن عبادة جوهرهم ونزوعهم ؛ ورد الأمر إلى أصله الأكرم ونصابه، وأجرى الشرع بالأمام المهدي على بابه وأراح جميع أهل البلاد والمعمورة بالتوحيد من جميع ما كانوا يكلفونه من المغارم... فلا يطلبون إلا بما توجبه السنة وتطلبه ولا يلزمون – ومعاذ الله مكساً ولا مغرماً ولا قبالة ولاسيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه "[1].

كما اختصت مجموعة من الرسائل الموحدية بذكر بعض الموارد المالية للموحدين، لاسيما ما حصل عليه الموحدون من غنائم أثناء معاركهم الحربية مع أعدائهم سواءً في المغرب أو الأندلس . مثل الرسالة التي أرسلها الخليفة عبد المؤمن

٢٠٠٦م ، ص٢٧، ٥٥، ١١٥، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص١٨٠، محمد المنونى : المصادر العربية لتاريخ المغرب، ص٤٢ .

[1] مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص٢١،٢٢، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٢٧٩، امبرسيو هويثى ميراندا : التاريخ السياسى للامبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد اكمير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٤م، ص٢٠٥،

Yasser Benhima : La fiscalité au Maroc médiéval: évolution historique et processus fiscal, Université Lumière- Lyon 2, Congreso Fiscalidad y sociedad en el Mediterráneo bajomedieval(Málaga, 17-20 de mayo de 2006),p.5 .

بن علي إلى طلبة الموحدين وشيوخهم وأهل مراكش يخبرهم فيها بانتصاره على القبائل العربية بموقعة "سطيف" عام ٥٤٨ هـ / ١١٥٣ م، ويذكر فيها بغنائمه في تلك المعركة : " وأخذ الموحدون – أعانهم الله – بعد اجتماعهم على مركزهم، وظفرهم بمحبوبهم وبمنجزهم، يضمّون من سبي الكافرين وغنائمهم وما أوبقته الحرب من خيلهم وسلاحهم، ما لا يستطيعه الضمّ، ولا يتناوله الكثير الجمّ "[١].

كما كان هناك رسائل موحديه أخرى اختصت بذكر بعض النفقات المالية للموحدين، مثل رسائل خلفاء الموحدين التي تضمنت أوامر إلى المسئولين في الولايات الموحدية المختلفة بتفريق الأموال والعطايا على سكان تلك الولايات، كجائزة على مبايعة خليفة أو ولي عهد موحدي من قبل الخاصة أوالعامة . فمثلاً بعد أن تمت بيعة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م) [٢]أرسل رسائل إلى جميع ولايات الدولة تأمر حكام تلك الولايات بتفريق العطايا والبركات بمناسبة تمام بيعته : " لما كان البشر العام، واليسر التام، بتجديد البيعة الميمونة .... أمر أمير المؤمنين رضي الله عنه – يقصد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن – ببركة تعمّ الناس بحضرة مراكش إيصالاً للعفو الذي تقدم، وأفضالاً بتتميم منهُ الذي به أتمم، ونفذ أمره العزيز بمخاطباته إلى السادات إخوته بالبلاد العدوية والأندلسية القاسية والدانية بالإنعام بالبركة علي ما ذكرته فعم الناس فضله ووفده" [٣].

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوي، ص٥٨ .

[٢] يوسف بن عبد المؤمن : هو أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن وخليفته، وقد حكم المغرب والأندلس عام ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م، وتوفى متأثراً بجراحه في موقعة شنترين التي هُزم فيها الموحدون، وذلك في ربيع الأخر عام ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م، انظر: ابن الخطيب، الإحاطة، جـ١، ص ١٨٤.

[٣] ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)، تحقيق عبد

كما كان هناك رسائل اختصت بمتابعة عمال وجباة الدولة وحثهم علي الانضباط والالتزام ومعاقبة المتجاوزين منهم، وقد اتبع الخليفة يعقوب المنصور هذا النهج في رسائله إلي عمال الدولة، يقول ابن عذارى عن رسائل المنصور : " وضمنت الكتب النافذة بذلك فصولاً في بسط العدل والتأكيد على العمال والولاة بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم وكف أيدي الظالمين عنهم "[1].

٢- الجماعات السياسية والحزبية الموحدية :

كانت المنظمة أو الهرمية الموحدية تقوم بدور مهم في مجال السياسة المالية للموحدين، لاسيما فيما يخص الترغيب في شرعية سياسة الموحدين المالية والتشهير بفساد أعدائهم المالي. إذ جُعل لعمل الدعاية والإعلام منزلة في إطار العمل الجماعي، بحيث يساهم فيه كل عضو من الجماعة. فعن طريق السلم الهرمي كانت كل الجماعات الموحدية وكل القبائل المنضمة للموحدين تتلقى باستمرار التوجيهات السياسية والأيديولوجية، التي يجب أن تقوم بها هذه الجماعات في تعاملهم مع المغاربة وتوجيههم لصالح سياسات حكم الموحدين . فالطلبة[2] الذين كانوا يحيطون

الهادي التازى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م، ص٢٧١.

[1] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٧٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٠٨، عبادة كحيلة : مرجع سابق، ص١١٦.

[2] الطلبة : يلاحظ أن مدلول كلمة الطلبة في المغرب يختلف عن مدلوله في المشرق، فالمراد بالطلبة هنا شيوخ العلم والمعرفة، على اعتبار أن العالم طالب للعلم مدى حياته . وكان منصب رئيس الطلبة من المناصب الكبرى في الدولة ويسند إلى وجهها خلفاء الموحدين إلى المدن المختلفة كانت كلها موجهة إلى طلبة تلك المدن، وقد مدحهم الخليفة المنصور الموحدى في إحدى رسائله، فقال الطلبة هم السادات، أما صغار الطلبة فكان يطلق عليهم اسم الحفاظ، انظر : مجهول : مجموع رسائل موحديه : تحقيق ليفي بروفنسال، ص٥٧، أحمد مختار العبادى : في تاريخ المغرب والأندلس، ص ٣٠٢ .

بالمهدي كان لهم دور أساسي في عمل الدعاية التي لا تعرف توقفاً . ولربما وجدنا وجهاً للمقارنة بين عملهم وبين الحملات الانتخابية العصرية بما تردده من شعارات وتعهدات، فنجد فيه ذلك الحرص على تقديم الخصم في أقبح صورة والاستهزاء به وإبراز نقائصه لاسيما من الناحية المالية، وفي نفس الوقت التأكيد على أن المهدي ومن تبعه هم المنقذون الحقيقيون، وهم الذين يتبعون الطريق المستقيم ويقولون الحق[1].

وكانت فئة الطلبة علي وجه الخصوص تمثل الذراع الأيمن لخلفاء الموحدين في سياساتهم المالية، خاصة ما يتعلق بمراقبة ومتابعة النظام المالي للدولة ككل، لاسيما رقابة ومتابعة العاملين بالإدارة المالية، وإبلاغ الخلفاء بأى تجاوزات قد تحدث من هؤلاء [2]. ولهذا نجد أن الرسائل الرسمية الموحدية التي أرسلت من خلفاء الموحدين إلي جميع ولايات الدولة بخصوص متابعة العاملين بالإدارة المالية، كانت موجهة كلها بلا إستثناء إلى الطلبة – بالإضافة للشيوخ[3] والأعيان – حيث كانت

---

[1] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٢٦، ٥٣، ١١٥، ع . السعيدي : توحيد المغرب في عهد الموحدين، في (ج.ت. نيانى وآخرين : تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع [افريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر])، اليونسكو ١٩٨٨م، ص٤٥ – ٥٠، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص١٧٨،١٧٩ .

[2] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ١٥٧، ١٥٨.

[3] أشياخ الموحدين : بعد وفاة المهدي لم يرد ذكر أهل الجماعة وأهل خمسين في مجال الحياة العملي، إلا ما كان بيعتهم لعبد المؤمن، ومن جهة أخرى نجد ظهوراً لهيئة أشياخ الموحدين ابتداء من بعد فتح مراكش، وكان أشياخ الموحدين يقومون بكثير من الأعباء التي كان يقوم بها أهل الجماعة وأهل خمسين، الأمر الذي يرجح أنها كانت البديل لهما، ولقد كان دور هؤلاء الأشياخ استشاريا في المقام الأول، وكان الخلفاء لا يعلنون حرباً أو يستعدون لها ولا يخوضون معارك إلا بعد استشارتهم، وكثيراً ما كان الخلفاء يلتزمون ما يشرون عليهم به . واحتل بعض أشياخ الموحدون وظائف تنفيذية عليا، فقد كان منهم بعض الوزراء مثل أبناء عمر الهنتاتى وأبناء بن جامع وبعض القادة العسكريين، ونتيجة لسابقة هؤلاء الأشياخ في الدعوة ثم إخلاصهم للخلفاء الأول من بني عبد المؤمن نال هؤلاء

سلطة الموحدين في الأقاليم يمثلها الطلبة بصورة رئيسية[١].

٣- الجيش الموحدى :

استخدم الموحدون كل الوسائل لتحقيق سياستهم المالية منذ عهد مهديهم ابن تومرت(٤٧٥ – ٥٢٤هـ / ١٠٨٢- ١١٣٠ م)، ويرجح ذلك أنهم عندما عجزوا في بعض الأحيان عن تنفيذ سياستهم لاسيما المالية وتحقيق أهدافها بالطرق السلمية السابقة، لجأوا إلى أسلوب البطش بالأعداء والعصاة، من خلال استخدام الجيش والقوة المسلحة . وهو ما سنراه في تحصيل بعض الموارد خاصة الغنائم ، حيث اعتمدوا على الجيش في نهب الأموال والممتلكات لمن عارضهم[٢]. وذلك في الفصل الثاني الخاص بالموارد.

ب- شرعية السياسة المالية الموحدية :

إن الأساس في النشاط الإقتصادى الإسلامي بشكل عام وإن كان مادياً بطبيعته ان يكون مطبوعا بطابع ديني أو روحي، هذا الطابع قوامه الإحساس بالله تعالى وخشيته وابتغاء مرضاته . وأساس ذلك أنه بحسب الإسلام لا يتعامل الناس

الأشياخ حظوة كبيرة ودرجة رفيعة فتمكنوا من مقدرات الدولة، حتى أنهم كانوا يشتركون في عزل أو تعيين خليفة في أواخر عصر الدولة، انظر : مجهول : مجموع رسائل موحديه، ص ١٢٣ – ١٢٥، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٤٤ – ٧٠، ٨٠ – ٩٥، ١٥٤ – ١٦٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٩٢ .

[١] مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص ١١٣، ٢٢٨ ، هوبكنز : مرجع سابق، ص١٤٥.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص ٢٣٧، ٢٣٩ ، السلاوى : مصدر سابق، ص١٠٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٠،٤٤.

مع بعض فحسب، وإنما يتعاملون أساساً مع الله تعالى[1].

وإذا تصفحنا تاريخ الدولة الموحدية نجد أن مؤسسها محمد بن تومرت وخلفاء الموحدين ادعوا أن دولتهم قامت على أساس دعوة دينية إصلاحية طابعها التجديد والإصلاح [2]. فقد ظل التنظيم الديني الذي وضعه محمد بن تومرت لحركته الدينية الأساسَ لتنظيم الدولة، وإصلاح المجتمع عن طريق الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وعلى هذا الأساس فإن الدارس للنظم المالية لدولة قامت على أساس الدين – كما يدعي من أسسها – يجد نفسه مضطراً للتمييز بين ما هو شرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً، لأن ذلك يعين في تفهم التغيرات التي طرأت على نظام الضرائب، كما يلقى ضوءاً على التغير الذي حدث في نظرة الموحدين للمبادئ التي أعلنتها الحركة في البداية . وفي كلمات أخرى ما هي علاقة المبدأ بالتطبيق ؟

ويبدو أنه من الصعب التفريق بين الشرعي وما هو محاولة لجعله شرعياً بالنسبة للموحدين، خصوصاً وأن دولة الموحدين قامت في الأساس على العديد من الأفكار الشاذة التي تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية، فرغم أنهم أدعوا أنهم اعتمدوا علي القرآن والسُنة كمصدرين أساسيين للتشريع إلا أنهم جعلوا الإمام هوالمفسر لهما واجتهاده تشريعاً لا ريب فيه . وعليه فلابد من تتبع التطور العملي

---

[1] ابن تيمية: مصدر سابق، ص ١٢، محمد شوقي الفنجرى : الوجيز في الاقتصاد الاسلامى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص٦٦.

[2] البيذق : أخبار المهدي، ص ١٣، ١٤، هشام أبو رميله : مرجع سابق، ص ٣١،

- Abdellatif Sabbane: Le Gouvernement et L'Administration de La Dynastie Almohade, (xiie-xiiie siècles), de Doctorat (N.R), Universite Paris L,Pantheon Sorbonne, U. F. R D'histoire, Année : 1998-1999,pp, 291-292.

لتنظيم الضرائب عند الموحدين، حتى يتضح مدى تقيدهم بما أعلنوه من مبادئ[1].

١ - شرعية الموارد المالية :

أحصى الفقهاء والعلماء مجموعتين رئيسيتين من الموارد المالية الشرعية التي تساير الشرع الإسلامي ولا تشذّ عنه، المجموعة الأولى هي الموارد السنوية أو الدورية وتتكون من الزكاة والخراج والجزية والعشور، أما المجموعة الثانية فهي الموارد غير الدورية وهي ليست سنوية من أهمها خُمُسُ الغنائم والفيء وكل مال لم يعرف له مستحق[2].

وإذا نظرنا إلى دولة الموحدين نجد أن الخليفة عبد المؤمن بن على (٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م) ادعى إتباعه الشرع فيما يخص الموارد[3] – رغم اعتباره أموال المسلمين المخالفين له غنائم بسبب نظرته لهم على أنهم كفرة ومجسمين – وإلغاء كل ضريبة غير شرعية كانت قد فُرضت من حكام المغرب قبل مجئ الموحدين[4]. وقد صدرت الرسائل الرسمية تعّبر عن هذا الشأن، ومن هذه الرسائل الرسالة الصادرة من تينملل في السادس عشر من شهر ربيع الأول عام٥٤٣ هـ /

---

(١) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين و الموحدين، ص١٩٩ ، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) ابن ادم القرشي : كتاب الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص٧، عوف محمود الكفراوي : مرجع سابق، ص٤٦ .

(٣)عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٨٠،٨١،

- Abdellatif Sabbane: OP.CIT,p.305,306.

(٤) مجهول : مجموع رسائل موحديه: تحقيق ليفي بروفنسال، ص٢١،٢٢، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٢٧٩، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٠٥،

-Yasser Benhima : OP.Cit,p.5 .

١١٤٨ م، والتي وجهت إلى جميع الطلبة وشيوخ الموحدين والكافة بالأندلس، وقد جاء فيها : " ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر حرمةً وإفكاً... هل قام هذا الأمر العالي – أي دولة الموحدين – إلا لقطع أسباب الظلم وعلقه، وتمهيد سبيل الحق وطرقه وإجراء العدل إلى غاية شأوه وطلقه "[(١)].

وكانت الإجراءات الموحدية بإلغاء الضرائب غير الشرعية لها صدى عند رحالة ومؤرخي تلك الفترة فالإدريسي المتوفي عام (٥٤٨هـ / ١١٥٤م) وهو الذي اشتهر بانتقاداته الشديدة للموحدين، اعترف بإلغاء الكثير من الضرائب في بداية عصر الموحدين : " لما ولى المصامدة، وسار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه وأراحوا منها واستحلوا قتل المتقبّلين لها ولا تذكر الآن القّبالة ذكرا في شئ من بلاد المصامدة "[(٢)]، كذلك شهد لهم ابن جبير المتوفي عام (ت٦١٤ هـ / ١٢١٧ م) بأنه لا يوجد من حكام تلك الفترة من هم أعدل من الموحدين، خاصة فيما يخص فرض الضرائب فأعتبرهم أئمة العدل[(٣)].

وقد استمرت موارد الموحدين تميل ناحية الشرع إلى ما بعد الاستيلاء على بجاية[(٤)] والذي تم في عام ٥٤٧هـ / ١١٥٢م، وهذا ما نستشفه من دعوة عبد المؤمن

---

(١) ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٣، ١٩٤،

- Scott. S.P : OP.Cit .P.305 .

(٢) المغرب وارض السودان : ص٧٠،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.292.

(٣) رحلة ابن جبير: دار صادر، بيروت، د.ت، ص٥٦ .

(٤) بجاية : مدينة بالجزائر على الشاطئ تابعة لإقليم قسطينية، ولا يعرف إلا القليل عن تاريخ بجاية خلال القرون الثلاثة الأولى التي أعقبت الفتح الإسلامي، ولم يكن لها شأن هام في تاريخ البربر إلا

لسكان قسنطينة للخضوع، بحيث يذكرهم بالفرق الشاسع في الجبايات، بين ما كان مفروضاً عليهم على عهد المرابطين، وبين ما سيطالبون به عند خضوعهم لسلطة الموحدين[١].

غير أن المصاريف المرتفعة التي كلفتها حملة إفريقية الطويلة أدت إلى نفاد كل ما تجمع في بيت المال من موارد، وهذا ما دفع عبد المؤمن بن على– حسب رواية ابن أبى زرع – إلى فرض الخراج على كل بلاد المغرب بشكل لم يراعِ فيه قواعد فرض الخراج في الشريعة الإسلامية . فقد شمل الخراج كل الاراضى المغربية القابلة للزراعة، دون مراعاة أن هذه الأراضي مملوكة لمسلمين أو غيرهم من الملل الأخرى[٢].

وعلى العموم فقد بدأت مرحلة جديدة عنوانها لا يضر فرض المزيد من الضرائب، ما دامت الدولة في حاجة إليها، أي أن الدولة لم تلتزم بما أعلنت في بداية أمرها بالالتزام بما قرره الشرع خاصة في الأمور المالية .

وبالطبع فهناك شرط جوهري في الشريعة الإسلامية فيما يخص فرض ضرائب جديدة سواءً أكانت تلك الضرائب شرعية أم لا، وهو أن فرض أي ضريبة جديدة يجب أن يكون من الفائض عن الحاجة الضرورية للأفراد . فليس من العدالة ولا من الإنصاف في شيء أن تأخذ من الفرد جزءاً من المال الذي يحتاج إليه في قوام حياته، وفي تلبية حاجاته المعيشية الأساسية[٣] . وأظن أن عبد المؤمن لم يراع هذا الشرط عند

منذ عهد بني حماد، انظر: الحميري : مصدر سابق، ص ٨١، ٨٢ .

[١] إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٠٥،٢٠٦.

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ١٩٨، ١٩٩ .

[٣] ابن زنجوية : كتاب الأموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات

فرضه ضرائب غير شرعية، وهذا ما سنراه فى الفصل الثانى عند الحديث عن الخراج كمورد مالي . ومهما يكن فقد مر الموحدون بمرحلتين مختلفتين فيما يخص مواردهم المالية، وأولاها مرحلة الموارد الشرعية، وثانيها مرحلة الموارد غير الشرعية، ولكن على المرء أن يتساءل هل الموحدون التزموا بالشرع فيما يخص النفقات أم لا ؟

٢- شرعية النفقات :

حدد الفقهاء المصارف الشرعية لكل مورد على حدة في الدولة الإسلامية، فبالنسبة لإنفاق مال الزكاة : حددها القران الكريم، يقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [١] . أما إنفاق مال الجزية والخراج فيصرف منهما على مرافق الدولة وفقراء غير المسلمين من رعايا الدولة الإسلامية [٢]. أما مال خُمُس الغنائم فيصرف منه على مرافق الدولة وفقراء المسلمين، والمقصود بمرافق الدولة في ذلك الحين مصروفات الجيوش وسد الثغور وإصلاح الطرق والقناطر والجسور وإصلاح الأنهار وعمارة المساجد[٣].

الإسلامية، المملكة العربية السعودية، د.ت، جـ٣، ص١٧٠، ١٧١، فوزي عطوى : الاقتصاد والمال في التشريع الاسلامى والنظم الوضعية، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص٥٦، ٥٧ .

1) سورة التوبة: أية٦٠

[٢] ابن تيمية : مصدر سابق، ص٣٠، ٤٤ – ٤٦، عوف محمود الكفراوي : مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

[٣] النووي : جزء فى حكم الغنائم المنقولة الحاصلة بالقهر من أموال الكفار رد فيه على التاج الفركام، المكتبة الأزهرية بالقاهرة، نسخة رقم ٣٢٧٠١٧، ورقة ١٢٢، ١٢٣، عوف محمود الكفراوي : مرجع سابق، ص١١٤، ١١٥.

وإذا نظرنا إلى النفقات في دولة الموحدين نجد أنها في أغلب الأحيان تسير في الطريق الذي رسمه لها الشرع الإسلامي، فهي لم تخرج عن تلك الأنواع التي حددها الفقهاء للموارد المالية والتي سبق ذكرها . وكانت أوجه الصرف الرئيسية في دولة الموحين تتمثل في الإنفاق على الأعمال الحربية، بالإضافة إلى الإنفاق على العاملين في الدولة، كذلك الإنفاق على مرافق الدولة لاسيما العمرانية منها [١] .

كذلك كان خلفاء الموحدون كثيري البذل والعطاء، ففي كل مناسبة كانوا يفرقون الأموال على الناس كافة لاسيما الضعفاء والفقراء منهم[٢]. يضاف إلى هذا أنه في وقت المجاعات كانت أبواب المخازن تفتح لإطعام الفقراء، هذا بالإضافة للمساعدات في وقت الكوارث مثل بناء الأسواق إذا ما أصابها حريق [٣].

مما سبق نجد أن نفقات الموحدين كانت أكثر مسايرةً للشرع الإسلامي من مواردهم المالية، بشكل يمكن القول معه أنهم نجحوا في توزيع الثروة بشكل عادل، خدم جميع فئات الشعب المغاربى، وعوض الظلم في فرض ضرائب غير شرعية .

ثانياً – الإدارة المالية :

تعددت مكونات الإدارة المالية الموحدية فقد تضمنت تلك الإدارة شقين رئيسين هما الدواوين والدور المالية وتنوعها، والوظائف المالية بتلك المؤسسات، وتنوع مستوياتها وتخصصاتها .

---

[١] الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢٢٢، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الاسلامى [تنظيماتهم ونظمهم]، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م، ص٢٨٧.

[٢] الذهبى : مصدر سابق، ص٢٢٢ .

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٦٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الاسلامي، ص٢٩٣.

أ- الدواوين والدور المالية :

كانت مؤسسات الإدارة المالية في عصر الموحدين تنقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية، وهى الدواوين المالية، ودور الإشراف المالي، ودور سك العملة . وفيما يلي توضيح لكل قسم من أقسام تلك المؤسسات المالية :

١ - الدواوين المالية :

سارت دولة الموحدين على نهج المرابطين في إدارة البلاد فاتخذوا الدواوين المختلفة، ومن الطبيعي أن أول مؤسسه أو ديوان حكومي نتعرض له هو " ديوان الأعمال المخزنية"، الذي اختص بتحصيل الأموال العامة وإنفاقها في متطلبات الدولة، بالإضافة إلى الرقابة على العمال والمشرفين ومحاسبتهم . ويرجح أن مصطلح "الأعمال" هو المصطلح الموحدى الرسمى" لديوان الجباية"[1].

كما كان هناك ديوان ورثه الموحدون عن المرابطين سُمى عند المرابطين باسم "المستخلص"، وقد عُرف عند الموحدين بأسماءَ عدة مثل "ديوان المستخلص" أو "ديوان الضياع" أو" ديوان المختص"[2] وكان خاصاً بإدارة أملاك الخلفاء ويتولى

---

[1] مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص٢٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٤٩،١٤٨، محمد عادل عبد العزيز إبراهيم : أثر الأندلس الحضاري على المغرب في عهد دولتي المرابطين والموحدين [٤٥٤-٦٦٨ هـ / ١٠٦٢-١٢٦٩م]، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ١٩٨٦م، ص٣٤،٣٥.

[2] ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢٢٥، البيذق : أخبار المهدي، ص٤٠، عصمت عبد اللطيف دندش : الأندلس في نهاية المرابطين.ومستهل الموحدين [عصر الطوائف الثاني،٥١٠-٥٤٦ هـ/ ١١١٦-١١٥١م]، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص١٥٨.

تحصيل مالها[١].

كما أختص الجيش الموحدي بديوانين الديوان الأول ويسمى "ديوان العسكر"، وهو الذي يختص بالجند النظامي والحرب والعبيد، ووظيفته إحصاء الجند وتقرير رواتبهم وأرزاقهم[٢]. أما الديوان الثاني فهو "ديوان التمييز"، وكان التمييز عادة جرى عليها الموحدون منذ عهد ابن تومرت، وكل من ميز وثبت توحيده عدّ موحداً وسجل في سجل خاص في العاصمة والنواحي، فقد كان يختص هذا الديوان بالمتطوعين للحملات العسكرية حتى يتقرر لهم العطاء اللازم[٣].

ومن الدواوين أو المؤسسات الرئيسية أيضاً في النظام المالي الموحدى "بيت المال"، وهو الديوان أو المؤسسة التي كانت مسئولة عن حفظ الأموال في عصر الموحدين . ورغم ضألة المعلومات المتوفرة عن تلك المؤسسة، إلا أنها كانت من المؤسسات المحورية في النظام المالي الموحدى[٤]، فقد تولي رئاسة هذه المؤسسة شخصيات ذات مناصب كبيرة مثل الفقيه القاضي أبو عبد الله – وفي رواية أبى العباس – ابن الصقر(٤٩٢-٥٦٩هـ / ١٠٩٨ – ١١٧٣ م)، الذي ولى القضاء في غرناطة ثم باشبيلية، ثم نقله الخليفة يوسف بن عبد المؤمن إلى حضرته فولاه الخزائن

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٤٧،٤٦٥.

[٢] المصدر السابق : ص ٣٦٣،٥٣، نريمان عبد الكريم أحمد : مرجع سابق، ص١١٤،
-Abdallah Laroui : The History of The Maghrib"An Interperative Essay", Translatéd from The French by Ralph Manhéim, New Jérsey 1977. P.185

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٤٨، حسين مؤنس : عقد بيعة بولاية العهد لأبى عبد الله الخليفة الناصر الموحدى، ص ١٥٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٤٨ .

[٤] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٣٦ .

وبيوت الأموال[١]. والراجح أن بيت المال هو نفسه "دار المال" الذي ذكره العمري عند حديثه عن منشآت المنصور الموحدى (٥٨٠-٥٩٥هـ / ١١٨٤-١١٩٩م) [٢] في العاصمة مراكش[٣].

وجدير بالملاحظة أنه عند مقارنة مصطلح " بيت المال" كمؤسسة لحفظ المال، ومصطلح "المخزن " وجمعه "مخازن"[٤]، والذي اعتاد المؤرخون على توصيفه بأنه مصطلح مغربي يعنى الوزارة أو الإدارة أو الحكومة كلها ببلاد المغرب في العصر الاسلامي[٥]، يجد الباحث نفسه أمام تشابك وتعانق بين المصطلحين، بشكل يمكن

---

[١] ابن فرحون المالكي : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنّان ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، ص١١٧، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٠٧.

[٢] المنصور : هو أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن على القيسي الكومى، ولى الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأحوال بحثاً شافياً وطالع مقاصد العمال والولاة وغيرهم مطالعة أفادته معرفة جزئيات الأمور، ولما مات والده اجتمع رأى أشياخ الموحدين وبني عبد المؤمن على تقديمه فبايعوه ودعوه أمير المؤمنين ولقبوه بالمنصور . فقام بالأمر أحسن قيام وهو الذي أظهر أبهة الملك ورفع راية الجهاد ونصب ميزان العدل وبسط أحكام الناس على حقيقة الشرع، فاستقامت الأحوال في أيامه وعظمت الفتوحات، وكان عمره يوم صار إليه الأمر أثنين وثلاثين عاماً، فكانت مدة ولايته منذ وفاة أبيه إلى أن توفى في عام ٥٩٥هـ / ١١٩٩م ست عَشْرَةَ سنة وثمانية أشهر، وتوفى وله من العمر ثمانٍ وأربعون عاماً، انظر : ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٣، ٤، عبد الواحد المراكشي، المعجب، ص ٢١٨، ٢١٩، صالح الأشتر : معركة الأرك، دار الشرق العربي، بيروت ١٩٩٨م، ص٢٨،٢٧.

[٣] العمري: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافي، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٢م، السفر الرابع، ص١٩٨ .

[٤] القرافى : مصدر سابق، ص١٦٣٧.

[٥] البيذق : أخبار المهدي، ص٥٧ ، نجيب زبيب : الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، جـ٤، ص٢٠٧.

معه الاعتقاد بأن مصطلح " المخزن " في فترة الموحدين هو مرادف لمصطلح "بيت المال"، وذلك لعدة أسباب :

١ - الأصل اللغوي والإصطلاحى لمصطلح "المخزن" : "المَخْزَن بفتح الزاي ما يُخْزَن فيه الشيء" [١] يشير إلى أنه هو المكان المعد لحفظ الأموال العامة للدولة، وهو بذلك مرادف لبيت المال في الدولة الإسلامية بشكل عام [٢].

٢ - كما أن سياق روايات المؤرخين عن مصطلح " المخزن " في عصر الموحدين توحي بأن هذا المصطلح يشير إلى إحدى المنشآت أو المؤسسات المالية . فيذكر البيذق أن عبد المؤمن بن على ضم غنائم فتح مراكش إلى المخزن، حيث يشير للمخزن على أنه بيت المال [٣]. ويذكر ابن عذارى أيضاً عند حديثه عن مصادرة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن لأموال مشرف إشبيلية عندما أساء التصرف عام٥٧١هـ/ ١١٧٥م، أن أمواله وضعت في المخزن [٤]. كما أن الرسالة التاسعة والعشرين من كتاب " مجموع رسائل موحدية " تشير إلى نهب مخازن المال في بجاية، عندما دخلها على بن اسحاق بن غانية : " فاستخرج من مخازن بجاية من المال والثياب والعدد ووزعها على السوقة والعامة والأعراب وما انضم إليهم " [٥]، فصاحب الرسالة يشير إلى المخزن إذن على أنه مكان يمكن نهبه .

---

[١] ابن منظور : مصدر سابق، جـ ١٣، ص١٣٩.

[٢] القرافى : مصدر سابق، ص١٦٣٧، محمد عمارة : مرجع سابق، ص١٩.

[٣] أخبار المهدي : ص٦٦، عبد الأحد السبتى، حليمة فرحات : المدينة في العصر الوسيط [قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الاسلامى]، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص٥٩.

[٤] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٣٥ .

[٥] مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص١٧٢، ١٧٣ .

كما أن الخليفة يعقوب المنصور أخرج ما كان في المخازن من ضروب الثياب الحريرية والديباج المُذَهب، ما بيعت منه مقادير كبيرة بأثمان باهظة فالمخزن إذن مؤسسة مالية جُمعت فيه أموال دولة الموحدين، لاسيما الأصناف الغالية من الأموال، مثل الثياب الحريرية والديباج المذهب [١].

٣ – وجود عامل يدعى خازن المال الذهبي، وآخر يدعى خازن المال الطرجوقى لاسيما في عصر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن [٢]، وبالطبع فإن منصب الخازن لا يمكن أن يكون إلا في وجود مكان يعمل فيه هؤلاء يسمى المخزن.

٤ – مصطلح المخزن في بلاد المشرق الإسلامي – لاسيما مشتقاته مثل الخزينة – كان يشير إلى مؤسسة "بيت المال" أيضاً، خصوصاً في الفترة المعاصرة لدولة الموحدين [٣]. لذلك يرجح أن المغاربة استعاروا هذا المصطلح من بلاد المشرق الاسلامي .

٥ – كما أن بعض الآراء التاريخية الحديثة تؤيد ما نذهب إليه من أن المخزن هو بيت المال في عصر الموحدين، مثل د.أحمد عزاوى الذي أقر أن كلمة مخزن تعبر عن بيت المال في أغلب فترات العصر الموحدي، وذلك بعد أن جمع وحقق عشرات الرسائل والمخطوطات الموحدية [٤].

---

[١] ابن عذارى : المصدر السابق : ص ١٧٤، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، ص ١٤٢.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٥٨ .

[٣] أحمد بن محمد الحموي : رسالة في الجامكيه (المرتبات الديوانية)، مخطوطة بالمعهد الديني بسموحه/ الاسكندريه، ورقة ٤ .

[٤] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٨٤ .

لذلك يمكن القول بأن مصطلح "المخزن" وإن كان يعنى الحكومة في تاريخ وتراث بلاد المغرب الإسلامي بشكل عام . إلا أنه كان ذات خصوصية في عصر الموحدين، بشكل تميل معه هذه الخصوصية ناحية إطلاق هذا المصطلح على المؤسسة التي تتخصص في حفظ الأموال . لاسيما مع وجود اتجاه من المؤرخين يرى أن نشأة نظام المخزن الأولى بالمغرب – من أساسها – ترجع إلى عصر الموحدين، فلم يُعرف قبل ذلك في بلاد المغرب[1].

وكما كانت هناك دواوين للمال بالعاصمة، كان هناك أيضاً ديوان مالي بكل إقليم يختّص بماليته، كديوان المال بمدينة سبتة والذي كان يتولى إدارته المملوك ناصح في عهد الخليفة الناصر الموحدى[2]. ونعتقد انتشار هذه الدواوين في كافة المدن المغربية .

٢- دُوُر الإشراف:

أُنشئت في عهد الموحدين دور للإشراف على الشئون المالية والتي اشتق منها كلمة المشرف، وهو من الموظفين المشتغلين بالشئون المالية في دولة الموحدين، ويدعم هذا الترجيح ما ذكره المؤرخون من أخبار عن دار الإشراف واتصالها بشئون المال، فقد ذكر ابن سعيد وجود دار الإشراف بمراكش في عصر الخليفة الناصر

---

(١) نجيب زبيب : مرجع سابق، ص٢٠٧ .

(٢) الوزير السراج : الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تونس، الطبعة الأولى ١٢٨٧هـ، ص ٢٥٨، والناصر الموحدى: هوأبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن على، بويع له بالخلافة في عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٩م بعد وفاة أبيه، وقد كان أبوه أمر ببيعته في عام ٥٨٦هـ/ ١١٩٠م وسنه إذ ذاك عشر سنين إلا أشهراً . وكان مولده في آخر عام ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م، وسنه يوم بويع له البيعة الكبرى العامة سبع عشرة سنة وأشهر، وكانت وفاته عام ٦١٠هـ/ ١٢١٤م، فكانت مدة ولايته ست عشرة سنة إلا أشهراً، انظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٥٤.

الموحدي[1].

ولم تكن دور الاشراف قاصرة على العاصمة فقط بل انتشرت في مدن مغربية أخري . ففي مدينة فاس كان هناك داراً للإشراف[2]، كما كان هناك بـ"سبتة" العديد من دور الإشراف : أولها : دار الإشراف على عمالة الديوان أمام فنادق النصارى، والثانية : دار الإشراف على سكة المسلمين بقصبة المدينة، والثالثة وهي من الملفتات للنظر : دار الإشراف على ربط الأمتعة وتغليفها حتى لا تتلف وهي المعروفة بالقاعة حيث يوجد تجار العطر، والرابعة : دار الإشراف على البناء والتجارة وما يرجع إليها[3]. وجدير بالملاحظة أن دور الأشراف اتُّخذت مكاناً لمحاسبة العمال الذين أساءوا استخدام السلطة، خاصة هؤلاء المتهمين في قضايا مالية[4].

[1] المُغرب في حُلى المغرب: تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الأولى ،١٩٩٧م، جـ١، ص٦٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٦.

[2] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥٨، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس في عصر الموحدين [٥٤٠-٦٤٦هـ / ١١٤٦- ١٢٤٦م]، مجلة وقائع تاريخية، كلية الآداب - جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات التاريخية، عدد يوليو ٢٠٠٥م، ص٧٦ .

[3] ابن عبد الملك الأنصاري : مصدر سابق، ص٤٢، عبد الهادي التازى : التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم " عهد الموحدين"، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب ١٩٨٧م، جـ٦، ص ٣٠.

[4] ابن عذارى: مصدر سابق، ص٢٥١، ٢٥٢ .

٣- دور السكة[١] :

أولى الخلفاء الموحدون اعتناءً كبيراً بصناعة السكة، حيث أنشأوا العديد من دور الضرب في كل المقاطعات التابعة لحكم هذه الدولة . فبالإضافة إلى دور السكة التي ورثها الموحدون عن المرابطين والتي تبلغ حوالي ثمانية معامل موزعة على المدن الآتية : سجلماسة وفاس وأغمات ومراكش ونول لمطه، إضافة إلى سلا وسبته وتلمسان . هذا بالإضافة إلى إشبيلية وقرطبة وجيان وغيرها من مدن الأندلس، فبالإضافة إلى تلك الدور المرابطية الأصل أنشأ الموحدون دور سكة جديدة في كل من سجلماسة وتلمسان ونول لمطه[٢].

وقد كانت مهمة هذه المؤسسة المالية الإشراف على سك النقود ومراقبة حركتها وتعاملاتها، حيث كانت من بين المؤسسات المالية الرئيسية في سلطة الدولة، فلم ينحصر دور هذه المؤسسة على صناعة النقود فحسب، بل أصبحت مؤسسة كاملة أُوكلت إليها الكثير من المهام، من بينها استبدال العملات القديمة المتداولة، أو التي أُلغى التعامل بها، إضافة إلي تخزين كميات كبيرة من المعادن الثمينة، وذلك بهدف

---

[١] دور السكة : اسم أطلقه العرب المسلمون في مصادرهم التاريخية على المكان الذي كانت تسك فيه السبيكة المعدنية، التي كانت تصنع منها النقود، وهي إما من الذهب أو الفضة أو النحاس أو البرونز، وقد عرف هذا الاسم بهذا اللفظ والمعنى طيلة العصر الإسلامي، انظر: محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٠٨، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص ١٧٢، ١٧٣، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص ١٧٠.

[٢] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١١، محمد باقر الحسيني : الكنى والألقاب على نقود دولتي المرابطين والموحدين، مجلة سومر، المجلد ٣٠، العراق ١٩٧٤م، ص ٢٣٣،٢٣٤، احمد الجمال : دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، كلية الآداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٣م، ص١٤٠. وأنظر خريطة رقم (٥ – ب) .

تأمين خدمات احتياطية لضمان استمرارية سك النقود[١].

وبذلك يمكن القول أن المؤسسات المالية قد تنوعت في العهد الموحدى [٢]، بشكل خدم جميع أوجه الأنشطة المالية ببلاد المغرب، وبالطبع فإن تعدد تلك المؤسسات وتنوعها قد أدى إلى تنوع الوظائف في تلك المؤسسات .

ب- العاملون بالشئون المالية :

كانت الوظائف المالية في دولة الموحدين ذات خصوصية، وتنبع تلك الخصوصية من تشابك المصطلحات الخاصة بتلك الوظائف، خصوصاً مع استخدام مصادر يختلف اتجاهات أصحابها وميولهم . كما نجد من الصعب الوصول إلى التسلسل الهرمي الحقيقي لتلك الخطط المالية، أو تخصص كل خطة من تلك الخطط، وحتى داخل كل خطة لا يمكن الجزم بكل مهام صاحب تلك الخطة . ورغم ذلك فهناك منطلقات تعين في تحديد مهام تلك الوظائف، أهم تلك المنطلقات أن الموحدين حافظوا على البنية الإدارية التي أنشئها المرابطون حيث تم نقل عاصمتهم من تينملل إلى مراكش، كما انتحلوا أغلب الألقاب والوظائف المالية التي كانت موجودة في عصر المرابطين . كما كانت تنظيمات الموحدين الحزبية تكمن وراء نظمهم الإدارية وأوضاعهم المالية، ومنذ البداية ذابت تنظيمات الحزب في نظم الدولة وغدت جزءاً لا ينفصم عنها، ولا يستطيع الدارس لهذه أن يتجاهل أثر تلك التنظيمات[٣].

---

(١) أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١٢، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص١٧٤،١٧٠.

2) أنظر رسم رقم(٢-١-ج).

(٣) مجهول : الحلل، ص١٠٩، عز الدين عمر موسى: التنظيمات الحزبية عند الموحدين في المغرب، مجلة

وقد تعددت الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية في دولة الموحدين [١] مابين أصحاب المناصب الوزارية مثل الوزير وصاحب الأشغال، وكذلك المشرفين وحكام الولايات والقضاة، والعاملين بدور السكة مثل ناظر السكة والسكاك والفتاح ، وكذلك وظائف صغرى مثل خازن المال وخازن الطعام، بالإضافة للعاملين بالرقابة المالية مثل صاحب السوق وأمناء السوق .

١ - أصحاب المناصب الوزارية :

عرف ابن خلدون الوزارة على أنها" أم الخطط السلطانية والرتب الملوكية " ويعتبر صاحب هذا المنصب هو صاحب المنصب الثاني في التسلسل الوظيفي – لاسيما المالي – بعد الخليفة ذاته[٢] . ويذكر ابن خلدون أنه لما جاءت دولة الموحدين أغفلت أمر الوزارة أولاً للبداوة ومع الزمن تطورت نظم الدولة وبدأت الوزارة تتخذ مكانها بين نظم الدولة الموحدية [٣].

الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت ١٩٧٠م، ص٦٤،إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٠٢.

Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.289.

I) أنظر رسم رقم (٣–١–ج).

[٢] ابن خلدون : المقدمة، ص١٦٥.

والوزارة : اسمها مشتق من معناها، واختلف فيه على ثلاثة أوجه، أحدها : انه من الوزر وهو الثقل لأنه يحمل عن الملك أثقاله، والثاني : انه مشتق من الأزر وهو الظهر لأن الملك يقوى بوزيره كقوة البدن بظهره، والثالث : انه مشتق من الوَزَر وهو الملجأ ومنه قوله تعالى : ﴿كَلَّا لا وَزَرَ﴾ (القيامة:١١) أي لا ملجأ لأن الملك يلجأ إلى رأيه ومعونته، انظر : الماوردى : أدب الوزير المعروف "قوانين الوزارة وسياسة الملك "، تحقيق حسن الهادي حسين، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م ، ص٩.

[٣] المقدمة : ص ١٦٨، يوسف اشباخ : تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٦م، جـ٢، ص ٢٤١،

وقد مرت مهام واختصاصات الوزير المالية بمرحلتين في عصر الموحدين، مرحلة أولى عاصرت فترة الازدهار في دولة الموحدين، حيث كان الوزير فيها ذا مهام تنفيذية أي أنه يأخذ أوامره من الخليفة الموحدى لينفذها دون اى تدخل في تلك الأوامر إذ ليس له الاستبداد برأي أو اتخاذ قرار، فمن شعر الخلفاء باستبداده أو فساده نكبوه وربما قتلوه [1] . أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع تغير الوضع منذ النصف الثاني من خلافة الناصر ودخول الدولة الموحدية في مرحلة الانحلال، حيث نجد الوزراء يستبدون بشئون الدولة دون أخذ رأى الخلفاء، فقد كان الوزراء يقومون بالدور الأساسي في تولية الخلفاء وعزلهم، ويوقعون على المكاتبات ويوجهون السياسة العسكرية ويتصرفون في الأموال كيفما يريدون [2].

وكانت مهام الوزير المالية لاسيما في فترة ازدهار الدولة تتلخص في تبليغ أوامر

- Térrasse : Histoire du Maroc , Paris,1949. P.309.

وقد عرف العصر الموحدي أربعة أصناف للوزراء : الصنف الأول وزراء ينتسبون إلى أسرة الخلافة مثل أبناء الخلفاء الموحدين. أما الصنف الثاني من وزراء الموحدين، هم وزراء ينتسبون إلى أسرة معينة كأسرة بني جامع .أما الصنف الثالث من وزراء الموحدين، هم وزراء ينتمون إلى قبيلة معينة مثل قبيلة هنتاته. أما الصنف الرابع من وزراء الموحدين، فيتمثل في هؤلاء الذين أهلتهم صفاتهم ومواهبهم لاحتلال هذا المنصب مثل الوزير أبى جعفر أحمد بن عطية، وللمزيد انظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧،٢١٩، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٦٧، ابن سعيد: الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق إبراهيم الابيارى، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٤م، ص٣٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٩٨ .

[1] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٦٧، ٦٨، يوسف اشباخ : مرجع سابق، ص٢٤١، احمد إسماعيل الجمال : مرجع سابق، ص٢٠، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٥٩.

[2] ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، ص ١٣٠، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين و الموحدين، ص١٦٤،١٦٣، عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص١٥٩

الخليفة إلى جهات الاختصاص والإشراف على تنفيذها، لاسيما في عهد الخلفاء الثلاثة الأول . فكان الوزير هو الصلة بين الخليفة وتنظيمات الموحدين ونظم دولتهم[١] . كما كان اوزير مسؤولاً عن كافة الشئون والدواوين المالية– حتى فُصلت تحت إشراف رجل مختص في خلافة المنصور(٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) – مثل الوزير ابن عطية الذي تولى مهمة جباية الأموال وإنفاقها في عهد عبد المؤمن بن على[٢].

وإلى جانب ذلك كان الوزير في بعض الأحيان يُكلف بالإشراف على نواحي البناء والتعمير التي تقوم الدولة بإنشائها، بما في ذلك ما تحتاجه هذه المنشآت من نفقات مالية، وقد ظهر ذلك في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن حين أسند إلى وزيره أبى العلاء مهمة الإشراف على أعمال البناء والتعمير، وذلك حين كان الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بإشبيلية عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م وإذ أمره ببناء قصور البحيرة خارج باب جهور من إشبيلية[٣].

كما كان الوزير مسئولاً عن إعداد الحفلات الرسمية وما تتضمنه تلك الحفلات من نفقات مالية متعددة، لاسيما فيما يخص نفقات إعداد الموائد الضخمة التي تميزت بها احتفالات الموحدين، أو فيما يخص العطايا المالية التي قد توزع على العامة أو الخاصة في معظم هذه الاحتفالات[٤]. ولكن لعلنا نتساءل هل كان هناك

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٩. عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص ١٥٨،
- Abdallah Laroui :Op.Cit , P.183

[٢] ابن خلدون : العبر، جـ ٦، ص٣١١، عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص١٥٨،١٥٩، الحسن السائح : مرجع سابق، ص٤٢٢.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٧٠،٣٧٢.

[٤] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١١٧، ١١٨، عز الدين عمر موسى

وزير مختص بالشئوون المالية فقط ؟

شهد العصر الموحدى وزيراً مختصاً بالشئوون المالية فقط سُمى " صاحب الأشغال" [١]، وقد عرفه البعض بأنه " المتحدث في أمر المال" في دولة الموحدين[٢]، وهو بمثابة وزير المالية . كما كان يطلق عليه أيضاً " والى الخزانة"[٣].

وكان أول ظهور لهذا المنصب في عهد الخليفة يعقوب المنصور(٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) الذي قلد أبا زيد بن يوجان أشغال البرين وذلك في عام ٥٩٣هـ/١١٩٧م، حيث أوكلت إليه مهمة توفير الموارد المالية اللازمة للدولة والإشراف على النفقات، وقد أستمر هذا المنصب حتى سقوط الدولة [٤].

:الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٥٨.

[١] أنظر وثيقة رقم (١ –أ)،

والأشغال : ويقال أيضاً الأشغال المخزنية، والأشغال المالية، والأشغال الخراجية، وأشغال العدوتين، وهي ألفاظ بمعنى الشئون المالية والإدارية، قد كثر استعمالها في العصر الموحدى، أنظر : ابن الأبار: الحلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، جـ٢، ص ٢٩٣، روبار برنشفيك : تاريخ افريقية في العهد الحفصى من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، جـ٢، ص٦٦.

[٢] ابن الأبار : مصدر سابق، ص٢٩٣، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص١٣٩، جـ١٥، ص٣٦٠، هوبكنز : مرجع سابق، ص٨٣.

[٣] الزركشى : تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس،الطبعة الثانية ١٩٦٦، ص٢٩، العمري: مصدر سابق، ص١٥٠، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٤٢،
- Abdallah Laroui : Op.cit , p183.

[٤] ابن عذارى المراكشي : مصدر سابق، ص٢٢٥، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٨، ١٦٩، هوبكنز : مرجع سابق، ٨٤،٨٣،

- Abdellatif Sabbane: Op.cit,p.277

ويجب الإشارة إلى تميز صاحب هذا المنصب، ومن ذلك التميز عدم تولي هذا المنصب سوى شخص واحد في الوقت ذاته، فلم يسند لوزير أو لأكثر، وأما قضية تولى الوزير لهذا المنصب فهو أمر لا يقوم عليه دليل[١]. ومما تميز به متولي هذا المنصب أيضاً – أي صاحب الأشغال – أنه لا يكون إلا من أبناء أشياخ الموحدين، ولا يكون تعيينه إلا من قِبل الخليفة، ولا يذكر أن أحداً عينه شخص آخر إلا "ابن وين الخير" الذي قلده الأشغال المخزنية الوزير أبو زكريا بن الغمر وزير الخليفة الرشيد(٦٣٠-٦٤٠هـ/ ١٢٣٢-١٢٤٢م)[٢].

وقد تمتع صاحب الأشغال بمكانة ممتازة نظراً للأعمال التي يقوم بها، وقد أشار المقري إلى أهمية مكانته بالأندلس، قائلاً: " وصاحب الأشغال الخراجية في الأندلس أعظم من الوزير وأكثر أتباعاً وأصحاباً وأجدى منفعة، فإليه تميل الأعناق ونحوه تمد الأكف "[٣]، وربما يرجع ذلك إلى صفات الأمانة والإخلاص التي كان يتمتع بها صاحب هذا المنصب، فمن تولّوا هذه الخطة كانوا في غاية الأمانة والضبط، ومن أهل ثقة الخليفة الذي أقره أو عيَّنه[٤].

وكانت مهام صاحب الأشغال المالية متعددة فهو يشرف على استخراج الأموال وجمعها وضبطها وصرفها، وكان مسئولاً عن الأعمال المالية في الولايات، ومحاسبة

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٩٢، ٢٩٩، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الاسلامى، ص١٦٩. حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٧.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٠٤.

[٣] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب : تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٨٨م، جـ١، ص٢١٧.

[٤] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٢٥، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٩،
- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.277.

العمال بأمر من الخليفة[1]. وهناك من يرى أن صاحب هذا المنصب هو وزير مالية مسؤول عن الشئون المالية للجيش الموحدي أكثر من مسئوليته عن باقي الشئون المالية الأخرى[2]. وهذا لا يتفق مع ما ذكرناه عن مهام صاحب هذا المنصب وفقاً لما ذكره ابن خلدون .

إذن عرفنا صاحب الأشغال هو وزير المالية في عصر الموحدين، وكيف كانت بداية ظهور هذا المنصب وتطوره التاريخي، ومهام صاحب هذا المنصب، وأهميته في عصر الموحدين . ولكن يتبادر إلى الذهن سؤال إذا كان صاحب الأشغال هو وزير المالية في الدولة الموحدية بشكل عام، فمن المسئول عن المالية في الولايات ؟ أو بمعنى أخر من هو وزير المالية في كل ولاية من ولايات المغرب ؟ خصوصاً وأن كل ولاية كانت تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي – إن جاز التعبير – وذلك في إطار لا يخرج عن الحكومة المركزية في مراكش .

يمكن القول بعيداً عن تعقيدات التعريفات والفصل بين كل منها بأن "صاحب الأعمال" هو المسئول الرئيسي عن الشئون المالية في كل ولاية من ولايات المغرب، أو بمعنى أخر هو الذي ينوب عن "صاحب الأشغال" في الدولة الموحدية في كل ولاية من الولايات . على سبيل المثال كان عامل مدينة فاس بمثابة وزير للإقليم له نائب خاص يليه كُتَّاب موظفون أصغر منه رتبة[3]، خصوصاً وأن إدارة مالية الولايات

---

(1) ابن خلدون : المقدمة، ص١٧١، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٩.

(2) - Abdallah Laroui : Op.Cit, P.183.

(3) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٥٠ ، عبد القادر زمامه : اكتشاف نص جديد يتعلق بتاريخ الموحدين، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، العدد الرابع والخامس، ١٩٨٠-١٩٨١م، ص٣١٨،٣١٩.

كانت في أغلب الأحيان مستقلة عن سلطة الولاة، وتخضع مباشرةً إلى الإدارة المالية في الحضرة . فقد وُجد في كل ولاية الوالي ووجد صاحب الأعمال أي أن النظام الإقليمي في الدولة الموحدية كان نسخة من النظام المركزي، كما كان هذا النظام يشبه إلى حد ما نظام العمالات في عهد المرابطين [١].

وقد ورد صاحب الأعمال كثيراً في عصر الموحدين وكان صاحب هذا المنصب معروفاً في جميع المناطق والولايات الخاضعة لحكم الموحدين، والجدير بالذكر أن" صاحب الأعمال" يدعى أيضاً بصاحب الأعمال المخزنية [٢].

وقد توخي الخلفاء الموحدون منذ عبد المؤمن بن على الخبرة فيمن يتولى عمالة الولايات، فأقروا المسئولين عن الإدارة المالية على أعمالهم في المناطق التي فتحوها، وعينوا عدداً من ولاة المناطق المفتتحة عمالاً [٣]. ولما استقر وضع الدولة تولى عدد من أشياخ الموحدين عمالة الولايات [٤]، ولأهمية منصب صاحب الأعمال فقد تولى هذا المنصب أفراد انتسبوا إلى الأسرة الحاكمة[٥].

---

(١) الزركشي : مصدر سابق، ص١٣، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٦٩، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص١٠٤ .

(٢) مجهول : مجموع رسائل موحديه، نشر ليفي بروفنسال، ص٢٤، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص ١٧٩،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit, p.283.

وأنظر وثيقة رقم (٢-أ) .

(٣) مجهول : الاستبصار، ص١٥١ .

(٤) مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، ص٤٢٧ .

(٥) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٥٠ ، عبد القادر زمامه : مرجع سابق، ص٣١٨،٣١٩.

أما عن مهام صاحب الأعمال فهو – حسب رأى روبار برنشفيك – كان موكلاً إليه متابعة المصالح المالية للدولة في حيز الولاية التابعة له[١]، أي أن وظيفته في عصر الموحدين الإشراف على أعمال الجباية والخراج[٢]وصرف مرتبات الموظفين والأعمال العمرانية مالياً، وصرف التعويضات لأصحاب الأراضي المصادرة للمصلحة العامة، ويستشيره والى الولاية فى أمر تجهيز الحملات العسكرية وإن كانت الجيوش ستمر بمنطقة يطلب منه إصلاح الطرقات ونصب الجسور وبناء الأسوار، وقد يؤمر بالاشتراك مع والٍ جديد في القبض على والٍ معزول، وكان صاحب الأعمال يشرف أيضاً على المشرفين وعمال النواحي ويبدو أن تعيينهم كان من اختصاصه [٣]. ويبدو أن صاحب الأعمال كان بجانب توليه المهام المالية السابقة، كان يتولى بالتوازي ضبط الأمن والإشراف على حفظ النظام في المناطق التي يعين بها [٤] .

إذن فقد كان الوزير وصاحب الأشغال وصاحب الأعمال بمثابة رؤوس الإدارة المالية في دولة الموحدين، ولكن ما هو المستوى الثاني من العاملين بالإدارة المالية ؟

٢- العاملون بالوظائف المتوسطة :

لقد شمل ذلك المستوى من العاملين بالإدارة المالية "المشرفين"، وجدير بالذكر أن الأندلس عرف منصب المشرف منذ خلافة بني أمية في قرطبة، ثم ورثه ملوك

---

[١] تاريخ افريقية فى العهد الحفصى : ص ٦٦،

-Yasser Benhima :Op.Cit , p.6.

[٢] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، جـ١ ، ص٤٢٧، ٤٣٧ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص١٣٨ – ١٤٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٧، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٧٠، ١٧١، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٢٧.

[٤] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، جـ١ ، ص٤٢٧، ٤٣٧ .

الطوائف عنهم . إلا أن بلاد المغرب لم تعرف هذا المنصب المالي إلا في أواخر حكم المرابطين في بعض الولايات[١] . وقد أقر الموحدون هذه الوظيفة، حيث نجد لتلك الوظيفة وجود في ولايات الدولة منذ خلافة عبد المؤمن بن علي (٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م)، والذي أقر المشرفين الذين وجدهم في المدن التي فتحها على أعمالهم[٢].

وفي جميع أطوار الدولة كان هناك مشرف في كل المدن الهامة – انظر جدول رقم (١ – ٢ – ج) – مثل سجلماسة وتلمسان وفاس ومكناسة وتازا وبجاية وإفريقية وأزمور، ومن الراجح أن المشرف غير صاحب الأعمال، إذ كان في عاصمة الولاية عامل ومشرف[٣] . إلا أن ذكر مشرف العاصمة مراكش لم يظهر في المصادر المعاصرة للموحدين إلا في وقت متأخر من عمر دولتهم حيث يذكر ابن سعيد أن مشرف مراكش في عهد الناصر(٥٩٥-٦١١هـ/ ١١٩٩-١٢١٤م) هو أبو عمران موسى بن عيسى بن المناصف الذي ولي دار الإشراف بمراكش[٤]. ومنذ عهد الخليفة الرشيد (٦٣٠- ٦٤٠هـ/ ١٢٣٢-١٢٤٢م) اتخذ الخلفاء مشرفاً مع وجود صاحب الأشغال[٥]. ولكن ما هي

---

[١] البيذق : أخبار المهدي، ص٦٢، هوبكنز : مرجع سابق، ص٨٥.

[٢] البيذق : اخبار المهدى، ص ٦٢.

[٣] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ١٥٨، هوبكنز : مرجع سابق، ص٨٥.

[٤] ابن سعيد : المُغرب، جـ١، ص٦٤.

[٥] ابن عذارى المراكشي : مصدرسابق، ص٢٩٩.

مهمة المشرف؟

كان المشرف في الأندلس قبل قيام دولة الموحدين يقوم بكل الواجبات والحقوق اللازمة عن الإيراد والإصدار للسلع [1] وأغلب الظن أن هذه المهمة لم يكلف بها أحد في بداية الدولة الموحدية إلا بعد أن استقر وضع عبد المؤمن بن علي، ذلك لأن الموحدين في بداية أمرهم أبطلوا المكوس والضرائب والقبالات، وحافظوا على هذه السياسة فترة حتى فرض عبد المؤمن الخراج عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، ونظم جبايته ثم تخلى خلفاء عبد المؤمن تدريجياً عن إبطال المكوس والضرائب والقبالات، ولهذا فقد كانت مهمة المشرف ولفترة طويلة من الزمن، هي جباية الخراج [2]. وأما اتخاذ الخلفاء للمشرفين في حضرتهم في أواخر أيام الدولة، ربما يدل هنا على أن المكوس أصبحت هي الدخل الأساسي للدولة، التي تقلصت أراضيها، واجتاحتها الثورات والفتن، فأصبحت الجباية من واجبات الجيش الأساسية [3].

كما استخدم الموحدون المشرفين في الإنفاق على الإنشاءات المعمارية، كما كان المشرف هو المسئول عن التجار الأجانب في كل مدينة، خاصة في سبته وبجاية وتونس، فهو الذي يكتب إليهم داعياً للتجارة أو منبهاً على مخالفة [4].

---

[1] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٩١،١٦٤.

[2] ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت،١٩٦٤-١٩٦٥م، السفر الخامس، ص٣٠١ .

[3] ابن عذارى المراكشي : مصدر سابق، ص٤٤٨ .

[4] عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٧٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص ٧١،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.281,282.

ورغم ذلك فقد تعرض بعض المشرفين للعقاب الشديد نتيجةً لفساد ذمتهم المالية، ففي عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م أنزل الخليفة أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن العقاب بمشرف فاس عبد الرحمن بن يحي وابن عاصم مشرف مكناسة وكذلك مشرف رباط تازا، حيث كبلهم وسجنهم وصادر جميع أموالهم وممتلكاتهم، ولم يترك لكل واحد منهم إلا داراً واحدةً، كما أغرمهم مبالغ مالية ضخمة [1]. إذن فقد كانت خطة الإشراف وصاحبها من الخطط المهمة في الإدارة المالية، ولكن من كان يرأس دواوين تلك الإدارة ؟

كان من أبرز العاملين في الوظائف المالية المتوسطة في عصر الموحدين أيضاً رؤساء الدواوين المالية التي سبق ذكرها ومن هؤلاء " متولي المستخلص"، وهو المشرف على أموال الخليفة، والمحافظة عليها وتحصيل ما يتعلق بها من مختلف أبواب الدخل . وقد عّين الخليفة عبد المؤمن بن علي "ابن ومانون " في عام ٥٤٩هـ / ١١٥٤ م على نصيبه من إحدى الحملات وكانت ثماني مائة ناقة[2]، كما أن أبا بكر بن ملول بن إبراهيم بن يحي الصنهاجى كان أميناً على ضياع وأموال المنصور الموحدى[3].

كذلك كان هناك "ناظر المجابى" وهو من رؤساء الدواوين المالية، ويبدو أنه هو ذاته "متولي المجابى" الذي كان مسئولاً عن تحصيل الضرائب والجزيات على مختلف أنواعها [4]، ويبدو أنه كان في المستوى الأقل من صاحب الأعمال في

---

(1) ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥٨.

(2) البيذق : أخبار المهدي، ص٧٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٩.

(3) البيذق : المقتبس، ص٤٢.

4) أنظر وثيقة رقم (٣-أ) .

النواحي والولايات، أي أنه كان مُؤَمَّراً من قبل صاحب الأعمال[١].

كما كان هناك رئيس ديوان المراسي وقائد الأسطول وصاحب أشغال البحر، والذي كان يوكل إليه مهمة تحصيل غنائم المعارك البحرية وتعهدها، وتعهد نفقات الأسطول وجنده، كما كان مسئولاً عن الأموال التي قد ينقلها الموحدون من وإلى بلاد المغرب عبر البحر، بالإضافة إلى الإشراف على ديوان المرسى وتحصيل ضرائب سكانه[٢].

وكان للولاة [٣] دور في الإدارة المالية في ولايتهم أيضاً فرغم أن مهمة الوالي كانت أمنية في المقام الأول، ولم يكن يشرف على الإدارة المالية في طور الازدهار، فقد وجد قلة من الولاة – بالإضافة لإشرافهم على أعمال البناء والتعمير ونفقات

---

(١) مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي، جـ١، ص٤٤٠، ٤٧٠، عبد الله على علام : الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن على، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٨م، ص٢٦٤.

(٢) مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٣١٣، ٣١٤.

(٣) مرت تعيينات الولاة وأصنافهم بثلاثة مراحل، ففي المرحلة الأولى كان تعيين الولاة من أشياخ الموحدين، وسلالة الحكام السابقين في الحقبة التي سبقت إعلان الحكم الوراثي، ولم يرد ذكر إلا لوالٍ واحد من أبناء عبد المؤمن . والمرحلة الثانية هي دور الازدهار حيث كان الولاة من (السادة) . والمرحلة الثالثة هي دور الانحلال وفيها كادت أن تتساوى نسبة أشياخ الموحدين بـ (السادة). وكان هؤلاء الولاة يتلقون تكويناً ثقافياً وعلمياً، قبل أن يعهد إليهم بتدبير شؤون الإدارة والأقاليم، وللمزيد أنظر : ابن الأثير : مصدر سابق، جـ٩، ص٤٠٨ ، الوزير السراج : مصدر سابق، ص١١، منى حسن احمد محمود : الحياة السياسية ومظاهر الحضارة بمراكش خلال عصر المرابطين والموحدين، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٤م، ص٢٥١، عز الدين عمر موسى: الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٨٠،١٨١، ١٨٢، كمال السيد أبو مصطفى : دراسات في تاريخ وحضارة المغرب والأندلس، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ١٩٩٧م، ص٣،٤، ٥٦،

- Abdallah Laroui : Op.Cit , p181 .

الحملات العسكرية – قد فُوضوا تفويضاً كاملاً لإدارة ولايتهم لاسيما الإشراف المالي، وقد كانوا إما من أهل ثقة الخليفة، أو لأن حالة ولايتهم استدعت مثل ذلك التفويض . فبعد فتح مدينة فاس ومكناسة من قبل الموحدين قبيل فتح مراكش، ولى عبد المؤمن بن على إبراهيم بن جامع على فاس، ويحي بن يغمور على مكناسة، كما ولى يوسف بن مخلوف وهو من شيوخ هنتاتة على مدينة سبتة بعد أن وصلته بيعة أهلها له وهو في طريقه لحصار مراكش . وبالطبع هؤلاء تولوا كل شئوون ولايتهم بما فيها الشئوون المالية نتيجة انشغال عبد المؤمن بن على في تلك الفترة بالحرب ضد المرابطين[١].

كما أن الخليفة يعقوب المنصور عندما خرج في حملته على المغرب الأدنى عام ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م، استخلف مكانه على مراكش السيد أبا الحسن شيخ بني عم وكبيرهم، وجعل له النظر في تتميم ما بقى من بناء الصالحة وما يحتاج إليه من نفقات، وأعطاه كامل التفويض في ذلك[٢].

غير أن الولاة استبدوا بإدارة شؤون ولايتهم منذ خلافة المستنصر(٦١١-٦٢٠هـ / ١٢١٣-١٢٢٤م)، فكثر ولاة الاستبداد في دور الانحلال . ففي خلال عصر المستنصر – سابق الذكر – برز عمه إدريس الكبير كوالٍ لأفريقية، وخلال ولايته قام بالإشراف على بناء البرجين اللذين على باب المهدية [٣] وعلى تحصين

---

[١] الزركشي : مصدر سابق، ص١٨، أنظر وثيقة رقم (٤ –أ) .

[٢] ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٨٦ .

[٣] المهدية : مدينة كبيرة بناها عبيد الله الشيعي، والمسافة بين المهدية والقيروان ٦٠ ميلاً، والبحر يحيط بالمدينة من جميع جهاتها، إلا من الجانب الغربي، وللمهدية مرسى للمراكب، محفور في حجر صلد يسع ثلاثين مركباً، انظر : مجهول : الاستبصار، ص ١١٧، ١١٨.

المدينة، وما لزم ذلك من نفقات مالية[1]. و يبدو انه لم يرجع إلي الخليفة في ذلك.

كما كان للقضاة[2] مهامهم المالية أيضاً – فبجانب المهمة الأساسية للقضاة وهي إقرار العدل بين طبقات الأمة – فقد كان للقضاة بعض المهام المالية التي أوكلت لهم، والتي ورثها القضاة في عهد الموحدين عن نظرائهم من عهد المرابطين[3] حيث كان لهم الحق في مراقبة جميع العمال والولاة، باعتبار القضاة ممثلين للشريعة . وأن على العمال والولاة الخضوع والامتثال لأوامرهم، كما كان يوكل للقاضي جمع وتوزيع زكاة الفطر على مستحقيها . كما تولى بعض القضاة الإشراف على بيت المال، كالقاضي ابن صقر الذي كان مسئولاً عن بيوت المال في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن [4] . كما يذكر ابن عذارى أن من بين من عوقب من موظفي الإدارة المالية

---

[1] ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢٤٢، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٨٥ .

[2] كان القضاء من الخطط المهمة في عصر الموحدين، ومن الطبيعي أن يستعين الموحدون بقضاة من أهل البلد نفسها، فاستعان خلفاء الموحدين بقضاة مغاربة ومنهم أبو عمران موسى وهو من أهل تينملل ، كما استعان الموحدون بقضاة من الأندلس، كأبي القاسم أحمد بن محمد بن بقى قاضى الجماعة بمراكش، وهو من أهل قرطبة . وبجانب القضاة المغاربة والأندلسيين فقد تولى أحد المصريين منصب القضاء في عهد المنصور الموحدى، وهو هبة الله بن الحسين المصري، ويكنى أبا المكارم، للمزيد انظر : ابن الأبار :التكملة لكتاب الصلة، تحقيق ألفريد بل وابن أبى شنب، المطبعة الشرفية للأخوين فونطانا، الجزائر ١٩١٩ م، ص١١٠، ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٢٤، ابن القطان : مصدر سابق، ص١٧٥، أبو العباس الغبريني : عنوان الدراية فيمن عُرف من علماء المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التاليف والترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٩م، ص٢٠٩، النباهى : مصدر سابق، ص ١١٧، ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، ص٣٣٤،

-Terrasse : Op.Cit, p.309 .

[3] ابن عبدون : مصدر سابق، ص١٠، ١١ .

[4] ابن فرحون المالكي : مصدر سابق، ص١١٧، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٠٧، هويكنز :

الفاسدين عام ٥٧٩ هـ / ١١٨٣م على يد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن "قاضى المعدن" [١]، والراجح أن هذا المنصب كان يختص بالإشراف والمراقبة على مناجم الذهب والفضة المستخدمين في صناعة العملات.

ومن العاملين في الإدارة المالية أيضاً "الكتّاب" [٢]، فقد كان لصاحب الأشغال كُتاب يقيدون المجابى والجزيات العامة، ويضبطونها بالشهود، ثم يرفعونها إلى الخليفة في خرائط فيختمها بخاتمه، وذلك حتى تُحفظ في المخزن [٣].

كما كان هناك كتّاب الجيش الذين يختصون بالشئون المالية للجيش فـ (ديوان الجند أو العسكر) كان فيه كتّاب يساعدون رئيسه في إحصاء الجنود النظاميين، لمعرفة حاجاتهم المالية وتقدير عطاياهم [٤] . كما كان لـ (ديوان التمييز) كاتبه الخاص،

مرجع سابق، ص٩١، محمد رشيد ملين : عصر المنصور الموحدى أو"الحياة السياسية والفكرية والدينية في المغرب من سنة ٥٨٠ إلى سنة ٥٩٥ هـ"، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، د.ت، ص٥٠، ٩٩، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص١٧٣، ١٧٤.

[١] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٥٨ .

[٢] كان منصب الكاتب من المناصب المهمة في دولة الموحدين، ومما يدل على ارتقاء هذا المنصب في عهد الموحدين، ذلك العدد الكبير من أئمة البلاغة والأدب الذين خدموا في قصور خلفاء الموحدين والذين أصبحوا كتاب رسميين للدولة، بالإضافة إلى أعداد الرسائل الموحدية الكبيرة ، والكتّاب كانت لهم درجات، ومستويات متفاوتة في الأهمية والقيمة، أنظر : ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٤١، ٤٢، ابن سعيد : المُغرب، جـ٢، ص١٢٨، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٦٦،١٦٧،١٧٠، ٢٢٥، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص٢٤، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٤٧٤.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٥٤، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص١٦٩،

- Abdallah Laroui :Op.Cit, P.183.

[٤] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٠٤، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص١٥٠،

وكان هذا الكاتب يحتفظ بسجلات بأسماء جميع الموحدين وسائر الأجناد المرتزقين، وكلما ميزت الجيوش – أي تم استعراضها – استعدادا لغزوة، عارض جريدته الجديدة على سجلاته السابقة، فإن وجد فرقاً، عرضه على الخليفة لاتخاذ قرار بشأنه، ومتى أقر الخليفة قوائم الجيوش، أنفذ هذا الكاتب "البركات" – المرتبات – على مقتضاها [1]. وقد ظهر دور كتّاب الجيش جلياً عند خروج أي حملة عسكرية موحديه، فهم موكل إليهم مهمة إحصاء جنود الحملة وتنظيمهم، وبالتالي توزيع الأرزاق والبركات والعطايا عليهم[2].

وبجانب كتّاب الجباية والجيش كان هناك كتّاب متابعة وتقييد النفقات المالية لاسيما نفقات البناء والتعمير، فعند الأمر ببناء منشآت مدنية مثل المدن أوعسكرية مثل الحصون والقلاع، كان الكتّاب أول من يشترك في عملية البناء هذه من خلال تسجيل ما ينفق من أموال وما يتم من إنجازات، كما كان لهم دورهم في إرسال الرسائل بأوامر الموحدين للعمال كافة لجمع ضرائب أو إنفاق شئ[3]. والجدير بالذكر أن البعض يرى أنه رغم ذكر كاتب الإنشاء وكاتب الجزيات كل على حدة فإننا لا نستطيع أن نميز بين المنصبين [4].

محمد عادل عبد العزيز إبراهيم : مرجع سابق، ص٣٤.

(1) عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص٢٠٤، ٢٥٨، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٦٧،١٦٨.

(2) ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٦.

(3) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٨٤ – ٨٦.

(4) - Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.285,286.

٣- العاملون بدور السكة :

يُعد العاملون في دور السكة من العاملين في الإدارة المالية، ومنهم "ناظر السكة " وهو المشرف الدائم لدار السكة، فكان يحضر فتحها والختم عليها عقب الانتهاء من الأعمال، إلى جانب فحص النقود التي يقدمها له السكاك ليجربها بميزانه، كما يقوم بتفقد الدنانير والدراهم بعد الطبع[١].

كما كان يعمل تحت إدارة الناظر في دار السكة بعض الموظفين منهم "الشاهدان"، ويأتيان بعد ناظر السكة من حيث الأهمية الإدارية، وهما الشخصان اللذان يقومان بمراقبة بعض الأعمال المتعلقة بالصيانة، والمحافظة على دار سكة العملة ، ويجب أن يكونا خبيرين في عملهما، وكانا بحوزتهما أدوات ووسائل تقدير العملات وضبطها مثل صِنَج الوزن والعيار [٢].

أما "السكاكون" فهم الذين يتولون إعداد السبائك المعدنية المستخدمة في صناعة العملات، من خلال عملية صهر المعادن للوصول إلى تحديد النسبة المقررة للعيار[٣]. كما كان "المدادون" و"الفتاحون" يقومون بصنع الصفائح من المعدن المسبوك، ويشترط على المداديين ألا يغيبوا على شيء مما دفع لهم، ويتفقدهم الناظر في

---

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١٢-١١٦.

[٢] أبو الحسن : مصدر سابق : ص١١٣، ١١٤، صالح بن قربة : مرجع سابق، ص ٣٢.

[٣] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١٧، ١١٨، ١١٩، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص١٧٨، مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية (٤٤٢ – ٦٦٥ هـ / ١٠٥١ –١٢٤٧م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠م، ص٩٥، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص٢٣٦.

أثناء ذلك[١] . والجدير بالذكر أن الفتاح كان من الوظائف الأساسية والمهمة في دور السكة، فهو أصل من أصولها فإن استقام استقامت الأعمال بها . لاسيما وأنه كان يتولي الإشراف الفني علي عملية النقش أو الحفر، وصيانة رسوم السكة وتصميماتها، ونظراً لأهمية وظيفته كان هذا الموظف ممنوعاً من الاغتسال خارج دار السكة [٢].

وأخيراً يأتي "الحراس" فقد كان بدور السكة حارس ليلي يسمى "سامر " يقف بأعلاها يحرسها بالليل من سائر جهاتها، كما كان هناك حارس عند أبواب الدار يحرسها نهاراً منعاً للسرقة أو السطو[٣].

٤- العاملون بالرقابة المالية :

ورث الموحدون خطة الحسبة عن سابقيهم المرابطين [٤]، رغم وجود بعض الآراء المشككة في وجود خطة الحسبة في عصر الموحدين من الأصل[٥]. والراجح أن خطة الحسبة في فترة الموحدين كان يقصد بها الرقابة على

---

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٣٣، ١٣٤.

[٢] المصدر السابق : ص١١٥، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص٣٥٢ ، صالح بن قربة : مرجع سابق، ص٣٤ ، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢١٩.

[٣] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٢٦.

[٤] ابن عبدون : مصدر سابق، ص٢٠، ٢١ .

[٥] عبد الرحمن الفاسى : خطة الحسبة بين النظر والتطبيق، مطبعة النجاح – دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٤ م، ص٨١ -٨٤.

والجدير بالملاحظة أن الفقر في تأليف كتب عن الحسبة في عصر المرابطين، سرى أيضاً إلى عصر الموحدين بالرغم من وجود وظيفة المحتسب في دولة الموحدين، وربما كانت هناك مؤلفات وضاعت، أو أن الموحدين انصرفوا عن التأليف في الموضوع، لأنه ارتبط في الأذهان بالمذهب المالكي، وبأمهات فروع الفقه وكانت محل مقت وإنكار من الموحدين، الذين رفعوا لواء فكرة الرجوع إلى الأصول

السوق حيث سميت هذه الخطة بـ "خطة السوق "، كما كان المحتسب يُدعى "صاحب السوق "[١].

إلا أنه وردت إشارات في تراجم بعض العلماء تؤكد تولى هؤلاء لمنصب الحسبة في بلاد المغرب لاسيما العاصمة مراكش، وكذلك في الأندلس أيضاً في عصر الموحدين، لاسيما ما ورد في ترجمة عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن فرج الخزرجى (٥٢٤ -٥٩٧ هـ / ١١٣٠ - ١٢٠٠) والذي تولي الحسبة في عهد المنصور الموحدي[٢]. كما تولى هذه الخطة أيضاً عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن بييش(توفى عام ٦٠٦ هـ /١٢٠٩ م)[٣] . كذلك ميمون بن على بن خيازه الخطابي(٥٧٠-٦٣٧هـ/ ١١٧٤ – ١٢٣٩م)الذي تولى حسبة الطعام في مراكش[٤]. كذلك ما ورد في ترجمة عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عمر الأنصاري(توفى عام ٦٤٣ هـ/ ١٢٤٥ م) الذي ولى حسبة السوق بمراكش فَحُمِدَتْ سيرته فيها[٥]. مما يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود منصب المحتسب .

الحقيقية للتشريع الإسلامي، انظر : حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٧٩.

[١] ابن عبد الملك المراكشي: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الخامس، ص٤٦٠، محمد المنونى : خطة الحسبة في المغرب، مجلة المناهل، العدد ٤، مارس ١٩٧٩ م، في (أبحاث مختارة، منشورات وزارة الشئون الثقافية، مطبعة دار المناهل، الرباط ٢٠٠٠م)، ص١٨٣، محمد المغراوى : الموحدون وأزمات المجتمع، مطبعة جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م، ص٧٧ .

[٢] ابن عبد الملك المراكشي: مصدر سابق، السفر الأول، ص٨٢، ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٥-١٩٧٧م، جـ ٣، ص٥٤١.

[٣] ابن عبد الملك المراكشي: مصدر سابق، السفر الخامس، ص٤٦٠ .

[٤] ابن القاضي المكناسى : جذوة الاقتباس، جـ١، ص٣٣٤،٣٣٨.

[٥] ابن عبد الملك المراكشي: مصدر سابق، بقية السفر الرابع، ص ١٧٧، ١٧٨.

وكان تعيين المحتسب بشروط وصفات يجب أن تتوفر في الشخص الذي سيتولى هذا المنصب، فيجب أن يكون فقيهاً في الدين قائماً مع الحق نزيه النفس وعالي الهمة، معلوم العدالة وذا أناة وحِلْم وتيقظٍ وفهم، عارفاً بجزئيات الأمور وبسياسة الناس، لا يستفزه طمع ولا تأخذه – في الله – لوم لائم، مع مهابة إزاء الذين إلى نظره واستعمال اللين من غير ضعف والشدة من غير عنف [١].

أما عن مهام المحتسب المالية فقد كان يقوم بمراقبة وضبط عمليات البيع والشراء، من حيث الموازين والمكاييل، ومراقبة الأسواق وما فيها من أنواع المتاجر المختلفة . ومراقبة دور الضرب والتأكد من سلامة ووزن وعيار العملة، ومراعاة إثبات اسم الخليفة على العملة، بالإضافة إلى مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار، كما كان من حقه تحديد أسعار المبيعات . كما كان المحتسب يسهر على تحديد أوقات الخدمة للعمال حسب العادة الجارية، ويسعى لتمكين العامل من الوقت الكافي لأداء الصلاة التي تصادف وقت العمل مع ما تتطلبه من طهاره [٢] .

وحتى يتمكن المحتسب من ممارسة هذه الاختصاصات فقد مُنح السلطة اللازمة في توقيع العقوبات على المذنبين، فكان من حقه أن يطرح الشئ المغشوش أو يتلفه، أو إهانة الجاني وتوبيخه، أو حتى بالسجن والضرب والتشهير، وكذلك من حقه أن ينفيه من السوق، أو رفع يد الجاني عن الصنعة، وبهذه الاختصاصات

---

[١] السقطى : مصدر سابق، ص٥، ٦، ٩، الشيزرى : مصدر سابق، ص٦ ، ابن عبدون : مصدر سابق، ص٢٠، الماوردى : الأحكام السلطانية، ص٣١٦، محمد المنونى : مرجع سابق، ص ١٨٤.

[٢] الجرسيفى : مصدر سابق، ص١٢٠، ١٢٥، السقطى : مصدر سابق، ص١٠، ١١، الشيزري : مصدر سابق، ص٩، ١٢، ابن خلدون : المقدمة، ص١٥٨، سامية مصطفى مسعد : مرجع سابق، ص ١٦١، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص ٢٥٥، ٢٦٧، محمد المنونى : مرجع سابق، ص ١٨٥.

والسلطات استطاع المحتسب أن يؤدى دوره في رقابة أحوال السوق[١].

أما أعوان المحتسب فهم "الأمناء" وهناك إشارات كثيرة على وجود هذا المنصب منها أن عبد المؤمن بن علي أمر طلبة الولايات في رسالة أن يعينوا أمناء على سوق الجواري[٢]، وفي رسالة أخرى أمر بتعيين أمناء ليشرفوا على مراقبة الصلاة بين العامة من الناس وتعليمهم أم الكتاب وسورة من القرآن [٣]، كما أن المراكشي أشار إلى الأمناء وطبيعة عملهم، فيذكر المراكشي أن الخليفة يعقوب المنصور قد أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم و حكامهم [٤] . ويبدو أن الأمناء كانوا يعينون من قبل الخليفة الموحدى، كما أن الأمناء كان لهم زى خاص يتميزون به ويختلف من مدينة إلى أخرى [٥].

أما مهام الأمناء فقد مرت بمرحلتين المرحلة الأولى كان الأمين فيها ذا مهام جبائية حيث كان للأمناء دور كبير في تحصيل الغنائم عند فتح عدد من المدن وعلى رأسها مراكش، ويشير البيذق إلى ذلك فيقول : " أرسل الأمناء إلى المدينة – مراكش – مع الوزير، وكان السبي يضمون للمخزن أنماه الله" [٦]، ويشير ابن عذارى إلى

---

[١] الشيزرى : مصدر سابق، ص١٤، ابن خلدون : المقدمة، ص١٥٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٠، محمد المنونى : مرجع سابق، ص ١٨٥.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٧ .

[٣] مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص١٣٧ .

[٤] المعجب : ص٢٣٦، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ ٤٢، ص٢١٩. محمد المنونى : مرجع سابق، ص١٨٤،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.275,276

[٥] عبد الواحد المراكشى : مصدر سابق، ص ٢٣٦، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص ١٢٢.

[٦] أخبار المهدي : ص٦٦، عبد الأحد السبتى وآخرين : مرجع سابق، ص٥٩،

-Abun-Nasr.Jamil.m : Op.Cit, pp.90to93.

ذلك أيضاً، فيقول: " لما كان فتح مراكش ودخلها أبو محمد عبد المؤمن رجع منها إلى محلته، وجعل الأمناء على أبوابها مدة شهرين أثنين، فاجتمع فيؤها وماها " (١) . كذلك حين استولى الخليفة عبد المؤمن على مدينة تونس عام ٥٥٤هـ/ ١١٤٨م، واستلم المدينة أرسل أمناءه لاقتسام أموال أهلها (٢)، كما قام الأمناء بإحضار المال من المخزن قبيل خروج الحملات العسكرية لسد نفقات تلك الحملات إذا طلب منهم الخلفاء الموحدون ذلك(٣).

أما المرحلة الثانية التى مرت بها مهام هؤلاء الأمناء فهى مرحلة غلب عليها المهام الرقابية، فيبدو أن الأمناء تحولوا من جباية الغنائم في مرحلة نشأة الدولة إلى مساعدة المحتسبين في الرقابة على السوق، وما به من معاملات تجارية ومالية، وهذا ما نستشفه من كلام المراكشي، فيذكر أن المنصور : " كان قد أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق، وأشياخ الحضر، في كل شهر مرتين، يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم " (٤).

٥ – العاملون بالوظائف المالية الصغرى :

أما الوظائف المالية الصغرى فقد تعددت ومنها الماسح وهو العامل(٥) المُكلف

---

(١) البيان المغرب : قسم الموحدين، ص٣٠، مجهول : الحلل، ص١٤٣ .

(٢) النويرى : مصدر سابق، ص٦٥، الوزير السراج : مصدر سابق، ص ٢٥٠،

-AbdaLlah Laroui : Op.Cit, pp.180.

(٣) ابن عذارى : مصدر سابق، ص١١٦.

(٤) المعجب : ص٢٣٦، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ ٤٢، ص٢١٩.

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit ,pp.275,276.

(٥) العامل : لقب أُطلق على الموظف في الدولة الإسلامية، وأكثر ما ارتبط بالشخص الذي ينظم الحسابات ويكتبها، أنظر : القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص٢٤١، مصطفى عبد الكريم

بقياس الأراضي الزراعية، وربما كان قياس وتخطيط أماكن المنشآت الجديدة وعمل رسوماتها وتسجيل بياناتها في

سجلات الدولة هي من عمله أيضاً [1]، وقد احتاج الموحدون بالطبع هذه المهنة لاسيما مع عملية مسح الأراضي في عهد عبد المؤمن بن على(٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م)، وهي عملية عُرفت أيضاً باسم التكسير أو الروك [2]، التى كان من نتائجها فرض الخراج على كل بلاد المغرب[3].

أما "الجُبَاة" فهم العمال القائمون على تحصيل وجباية مستحقات الدولة وفرائضها المالية، وقد أدي تنوع الموارد المالية إلي وجود جباة مختلفين حسب نوع الضريبة[4] . كما يعد" الخزّان "من العمال الموكل إليهم حفظ الأموال في بيت المال "المخزن" . وقد ذكر ابن عذارى نوعين من الخازنين للمال في العصر الموحدى، خازن المال الذهبي، وخازن الطعام الطرجوقى[5].

الخطيب : مرجع سابق، ص٣١٥، روبار برنشفيك : مرجع سابق، ص٦٦.

(١) القلقشندى : صبح الأعشى، جـ ١٥، ص ٢٩٤.

(٢) التكسير أو الروك :هما مصطلحان مترادفان، ومعناهما في الأصل مسح أرض الزراعة في بلد من البلاد لتقدير الخراج المستحق عليها لبيت المال، انظر : القلقشندى : المصدر السابق، ص١٦٤، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩.

(٣) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٨، ١٩٩،

- Abdallah Laroui : Op.Cit, P.18.

(٤) ابن غازي : الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، تحقيق عطاأبورية، سلطان بن مليح الاسمري، مكتبة الثقافة الدينية٢٠٠٧م، ص٧٤، سلمى الخضراء الجيوسى : الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، جـ٢، ص١٠٤٦.

(٥) البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٥٨، محمد عمارة : مرجع سابق، ص١٨٥،١٨٤،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.287,286.

وجدير بالذكر في نهاية عرض الإدارة المالية الموحدية بشقيها المؤسسات المالية والعاملين فيها، أن نضج الإدارة الموحدية ودقتها وحسن ضبطها وتنظيمها قد ظهر جلياً في عصر ازدهار الدولة الموحدية، فقد أثبت المغاربة لاسيما في تلك المرحلة أنهم عمال مهرة . كما أن الموحدين أنفسهم بالمقارنة مع أسلافهم المرابطين كانوا أكثر إدراكاً وتنظيما واستعدادا بل واعتداداً بالنفس[1].

وبالإضافة لما أسهم به المغاربة من دور فعال في الإدارة المالية، فان العنصر الأندلسي يعد أيضاً أهم عنصر في هذه النهضة التي أصابت الجهاز الإداري الموحدى بعد هجرتهم إلي بلاد المغرب، وانضمام أعدادٍ كبيرة منهم إلى الجهاز الإداري الموحدي، نتيجة إحسان وتشجيع الموحدون لهم، فقد هيئوا لهم فرصة العمل في حكومتهم، فصار منهم قضاة وكُتاب وعمال أفادوا الإدارة المالية بخبرتهم[2].

ثالثاً– الرقابة المالية:

برز في العصر الموحدي بعض التجاوزات المالية من قبل بعض العاملين بالإدارة الموحدية، مما استدعي تدخلاً من قبل خلفاء الموحدين للقضاء علي تلك التجاوزات، من خلال نظام رقابي قوي نجح من خلاله خلفاء الموحدين من الحد

---

[1] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧، ٢١٩، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٦٧، ابن سعيد: الغصون اليانعة، ص٣٧، ف.هايد : تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة احمد محمد رضا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م، جـ١، ص٣٣١.
- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp.97to100.

[2] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٢٤، ابن القطان : مصدر سابق، ص١٧٥، النباهى : مصدر سابق، ص ١١٧، ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، ص٣٣٤، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص ١٢.

من تلك التجاوزات علي أقل تقدير . لذلك كان من الضروري عرض رقابة خلفاء الموحدين ومعرفة أقسام تلك الرقابة، والتجاوزات المالية التي حدثت من قبل بعض عمال الإدارة الموحدية، ثم التطرق إلى ذكر طرق ووسائل القبض والتحقيق مع المتهمين بتلك التجاوزات، وكذلك معرفة العقوبات التي نزلت في حق هؤلاء العمال .

أ- أقسام الرقابة المالية :

كما كان هناك رقابة مالية من جانب العاملين بالإدارة المالية – لاسيما من جانب أصحاب السوق والأمناء – للأموال العامة والخاصة والمعاملات المالية في الأسواق والأماكن الأخرى المرتبطة بالنظام المالي، فقد كان هناك ايضاً رقابة أخرى على هؤلاء العاملين بالإدارة المالية أنفسهم، حيث قام خلفاء الموحدين برقابة هؤلاء، لاسيما في عصر ازدهار الدولة ٥٤١ – ٦١٠ هـ / ١١٤٦ – ١٢١٣م، فقد كان خلفاء هذه الفترة يهيمنون على شئون الحكم ويشرفون على دقائق الأمور ويتابعون أحوال عمالهم وموظفيهم ولا يعولون على التفويض ... إذ قد يخون الأمين ويغش الناصح [1].

وقد انقسمت رقابة خلفاء الموحدين على الإدارة المالية للدولة إلى قسمين رئيسين، القسم الأول رقابة توجيه وإرشاد، والثاني رقابة إصلاح وتطهير، وفيما يلي توضيح لكل قسم على حدي :

---

[1] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧٣ .

١- رقابة التوجيه والإرشاد :

يرجح أن خلفاء الموحدين قد ورثوا ذلك النوع من الرقابة عن المهدى بن تومرت (٤٧٥-٥٢٤هـ/ ١٠٨٢-١١٣٠م) . وقد تميزت هذه النوعية من الرقابة بأنها رقابة متابعة وإشراف وتحذير من قبل الخلفاء الموحدين لعمالهم وموظفيهم، فلا يقوم الموظفون بعمل إلا بعد استشارة الخليفة وإحاطته علماً بكل ما يحدث [(١)] .

وقد اهتم عبد المؤمن بن على(٥٢٤-٥٥٨ هـ / ١١٢٩-١١٦٣م) بذلك النوع من الرقابة، ويظهر ذلك من خلال الرسالة التي أرسلها – وهو يزور قبر المهدي في تينملّل جنوب المغرب – وتحمل تاريخ السادس عشر من ربيع الأول عام ٥٤٣هـ / الرابع من أغسطس عام ١١٤٨م، إلى جميع الطلبة والأشياخ والعمال من الموحدين ببلاد العدوة والأندلس، والتي اشتهرت برسالة "الأمر بالعدل والنهى عن المنكر" [(٢)]. فقد كانت هذه الرسالة تمثل أساس هذا النوع من الرقابة طوال عصر عبد المؤمن [(٣)] ومن جاء بعده من خلفاء . حيث جاء فيها توجيهات وأوامر للطلبة والشيوخ وكافة العاملين بالإدارة المالية بضرورة المحافظة على أموال الدولة من النهب والسرقة وألا يتصرفوا فيها دون أمر منه : " فاتقوا الله تعالى فيها – يقصد أموال الدولة – فإنها أمواله المخزونة في أرضه، وبادروا إلى كف كل معتد وقبضه، ولا سبيل لكم أن تنقدوا منها قليلا ولا كثيراً إلا بعد استئذاننا وتعريضنا بالدقيق والجليل مما هنالك، وهذا أمر منا لكم ولكل من وقف على كتابنا هذا من الطلبة

---

(١) مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٩، السلاوى : مرجع سابق، ص٨٥، عبادة كحيلة : مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٧،٣٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، ص٢٥.

(٣) ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٩.

والشيوخ والموحدين كافة، أمراً دائماً لازماً، سنته بالاستمرار مستظلة، وصحته بفضل الله لا تدخلها تعله ... فأمرنا بجميع فصول كتابنا هذا إليكم ولسواكم شامل ... فمن خالفه بوجه من وجوه الخلاف فقد تبين عناده، وساء في العاجل والآجل مآله ومعاده "[١].

ولقد سار علي هذا النمط من الرقابة الخليفة يعقوب المنصور منذ أن كان وزيراً لأبيه، واستمر علي هذا النهج بعد أن تولى الخلافة [٢]. فقد كان يحث العمال والجباة في الرسائل الرسمية التي بعث بها لهم بشأن هذا الموضوع على إقرار العدل والرفق بالرعايا، خصوصاً عند إلزامهم القيام بواجباتهم والسهر على حمايتهم ممن يريد إيذاءهم، والسماح لصاحب كل ذي شكوى بالوصول إليه إذا ما رغب في ذلك، يقول ابن عذارى : " وضمنت الكتب النافذة بذلك فصولاً في بسط العدل والتأكيد على العمال والولاة بتأنيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم وكف أيدي الظالمين عنهم وإباحة جواز البحر إلى المشتكين والمتظلمين "[٣].

ومن الوسائل التي اتبعها المنصور وكانت ذات ناحية تربوية لمنع هؤلاء العمال والموظفين عن أخذ مالا يحق لهم هو أسلوب القدوة الحسنة، حيث عمد في بعض المواقف إلى إظهار مدى حرصه على أموال المسلمين وعدم نهبها، فيذكر ابن عذارى عن دفع يعقوب المنصور أموالاً للقبائل التي استولى من حكم المغرب على أراضيهم من أجل بناء مدينة مراكش وتطويرها، ولو كان في هذا الاستيلاء منفعة للجميع، وهكذا جعل المنصور من نفسه قدوة لعماله حتى لا يتهم بالتشديد عليهم فيما يخص

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٩، ٢٠٠ .

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢١٩، ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٣.

[٣] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٧٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٠٨.

أموال الدولة والناس وهو نفسه صاحب مفاسد في هذا المجال [١].

وجدير بالذكر أن خلفاء الموحدين قد مارسوا رقابتهم على عمالهم الماليين، وزادوا من تحذيراتهم وتوجهاتهم لهم أثناء فترات الطوارئ لاسيما عند خروجهم لحملة عسكرية، فعندما يقومون بحملة يتفقدون أحوال العمال في المناطق التي يمرون عليها [٢] . فالخليفة يعقوب المنصور عندما خرج في حملته على المغرب الأدنى عام ٥٨٢هـ / ١١٨٦م أكد على العمال بتوفير كل ما يحتاجه الجيش في تلك الحملة، وإزالة كل ما يعوقه من عقبات [٣].

وبالطبع هذا الإشراف والمتابعة الدقيقة من بعض الخلفاء لأحوال عمالهم، قد أفرز الصالح من الطالح من هؤلاء، لذلك أتجه هؤلاء الخلفاء في بعض الأحيان إلى القسم الثاني من رقابتهم المالية .

٢- رقابة التطهير والإصلاح :

لم يكتفِ خلفاء الموحدين من خلال ما سبق في إظهار الصالح من المفسد من العمال والموظفين الماليين، بل لجؤا إلى القسم الثاني من رقابتهم لإدارة البلاد المالية وهو أسلوب تطهير تلك الإدارة من العناصر الفاسدة وإبدالها بعناصر صالحة، بعد تأديب تلك العناصر الفاسدة ومعاقبتها على ما اقترفته من تجاوزات مالية في حق الدولة والناس . فمثلاً عندما أجاز الخليفة يوسف بن عبد المؤمن جوازه الثاني

---

[١] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٢٩، ٢٣٠.

[٢] المصدر السابق : ص ١٨٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص ١٣٦، ١٣٧.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٨٦.

للجهاد بالأندلس في نهاية عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، أقام بمدينة فاس شهر ذي الحجة من السنة المذكورة حتى أوائل عام ٥٨٠هـ/ أبريل ١١٨٤م، وفي خلال تلك الفترة تابع الخليفة الموحدى بنفسه مهمة القضاء على المفسدين من العمال والولاة المتجاوزين . فأوقع بعبد الرحمن بن يحي المشرف بمدينة فاس بعد أن تأكد من جرائمه، فأنزل به العقاب هو ومن عاونه في جرائمه مثل إبراهيم بن عبد الله الجيانى الخازن على المال الذهبى وكذلك خازن الطعام [١].

كما أن الناصر الموحدى عندما خرج عام ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م في حملة عسكرية للدفاع عن الأندلس ضد هجمات الفونسوا الثامن ملك قشتاله، قد وجد حالة المغرب المالية يُرثى لها بسبب الفساد المالي، الذي استشرى في بعض المناطق المركزية كمدينة فاس، فتأثر الخليفة الناصر لما رأى من هذا الإهمال وشدة إغفال المكلفين بالأعمال، فأتخذ قراره بتوقيع العقوبة على المستهترين منهم وأنزل السطوة على كل من تبين له أنه له يد في وقوع هذا الضرر . حيث أمر باعتقال عامل فاس (عبد الحق بن أبى داوود)، وكافة عماله ومن خدمه في جميع البلاد وإستصفاء أموالهم . كما وجه الخليفة الناصر عقابه هذا إلى كل من كانت تطابق أحواله أحوال صاحب فاس، فتم القبض على عامل قصر كتامة [٢] (محمد بن يحي المسوفى) كما قبض على أصحابه [٣].

إذن فقد نجح خلفاء الموحدون في الحد من التجاوزات المالية في معظم الأحيان

---

[١] ابن عذارى : المصدر السابق، ص ١٥٨، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٦، ٧٧ .

[٢] قصر كتامة : ويسمي القصر الكبير، ويسمى أيضاً قصر عبد الكريم وهي بلدة معروفة بالمنطقة الخليفية بالمغرب الأقصى، وتبعد عن ساحل المحيط بنحو ٣٦ ك م، أنظر : مجهول : الاستبصار، ص١٨٩، ١٩٠، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص١٤٦ .

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٦٠ ، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ١١١، ١١٣

وفرض العدل، ولكن هناك سؤال يطرح نفسه في هذا الصدد، ما التجاوزات التى كشفت عنها رقابة الموحدين لعمالهم ؟ وبالإجابة علي هذا السؤال نجد :

ب- مظاهر التجاوزات المالية :

يبدو أن الفساد المالي قد شمل جميع فئات العاملين بالإدارة المالية حتى فئة الوزراء وكبار الموظفين الماليين لم يسلموا من ذلك. فنجد الوزير عبد السلام الكومى يطمع ويحتال في جمع الغنائم بعد فتح مدينة قابس[1] أثناء غزوة المهدية، التي قام بها عبد المؤمن بن علي عام ٥٥هـ/ ١١٥٩م، يقول ابن عذارى : " واستبد عبد السلام بجمع الغنائم والأموال، وتنفيل ما شاء من الأنفال، فنسب إليه الاحتجان في الأموال والإنكار لها والكتمان "[2] . وقد توالت شكاوى المغاربة من جرائم عبد السلام الكومى المالية هو وعماله وأقاربه من قبيلة كومية على الخليفة عبد المؤمن بن على، حتى بعد إنتهاء الغزوة المذكورة سابقاً. وكانت أغلب هذه الشكاوي تتحدث عن نهب عبد السلام الكومي وعماله وأقاربه للأموال والجباية في المناطق التي يمرون بها[3].

ومن تلك التجاوزات ما ظهر في عصر الخليفة عبد المؤمن من أن بعض الجباة

---

[1] قابس : مدينة من بلاد إفريقية بينها وبين القيروان أربع مراحل، وبينها وبين طرابلس ثمانية أيام، وبينها وبين البحر نحو ثلاثة أميال، وهى مدينة كبيرة قديمة عليها سور صخر من بناء الأول، ولها حصن حصين وأرباض واسعة، وفيها فنادق وحمامات، ولها وادي يسقى بساتينها وأرضها ومزارعها، وهو يصب في البحر، وأكثر جناتها فيما بينها وبين البحر وهي كثيرة الثمار، أنظر : الحميري : مصدر سابق، ص٤٥٠.

[2] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص٦٧.

[3] المصدر السابق : ص ٦٨.

والعمال يفرضون على الناس المغارم والمكوس [١] . كما وجد جماعة اخري من عمال الدولة يفرضون ضرائب جائرة على التجار والمسافرين ويدعون انها تخص الدولة [٢] . ولم يقتصر فساد هؤلاء العمال على فرض الإتاوات على التجار المسافرين، بل كانت أيديهم تمتد إلى الأموال المخزنة في بيت المال فيسرقون منها ما يريدون : " وتمتد أيديهم إلى المخازن هنالك فيعيثون فيها ويتحكمون، ويجرؤون في التعدى عليها ملء شأوهم، وأنفسهم يظلمون " [٣] .

ويبدو أن نطاق التجاوزات المالية الجغرافى كان في أكثر من إقليم ومنطقة، فقد أُرسلت أكثر من رسالة لأكثر من مكان سواء في المغرب أو الأندلس تتضمن ذكراً لتلك التجاوزات، مثل الرسالة التي أرسلت من قبل عبد المؤمن بن علي إلى الطلبة الذين ببجاية وأهلها، ومما جاء فيها يؤكد نفس المعنى : " وليكشف عن الذين يغرمون الناس ما ليس قبلهم، ويأكلون بالباطل أموالهم "[٤].

وقد استمرت تلك المفاسد من خيانة في أداء الواجب والتعدي على أموال الدولة من قبل العمال بكافة فئاتهم في عهد خلفاء عبد المؤمن بن على[٥]. كما ظهر منذ عهد الخليفة يعقوب المنصور ومن بعده الخليفة الناصر نوع جديد من تلك المفاسد وهو الإهمال والتفريط والمداهنة [٦] حتى وصل الأمر إلى خواء المخازن من الأموال

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٩٣، ١٩٤، ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٧، ٣٨.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٩٤.

[٣] ابن القطان : المصدر السابق، ص ١٩٩.

[٤] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوى ص ١١٦ .

[٥] ابن غازي : مصدر سابق، ص ٧٤، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دوة الموحدين، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، ص١٥٢.

[٦] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٢٤ .

بسبب هذا الإهمال وشدة إغفال المكلفين بالأعمال، لاسيما في مدينة فاس وقصر كتامة [1].

كما انتشرت الرشاوى من قبل الأهالي لهؤلاء العمال عند قضاء أية خدمة من خدمات الدولة، فأي شخص يحتاج لقضاء مصلحة أوخدمة يختص بها عامل من عمال الدولة، يجب "مصانعة "هذا العامل أي رشوته [2].

وتعدت التجاوزات المالية حدود الوزراء والعمال الماليين إلى أصحاب مناصب يُفترض أنهم يحكمون بين الناس بالعدل مثل القضاة، فبعض القُضاة أُتهِمُوا بالاختلاس مثل قاضي القضاة أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني والذي تولى القضاء في عهد المنصور الموحدى، وعزل منها عام ٥٩٢هـ/ ١١٩٥ م بعد اتهامه في اختلاس مقدار من أموال الصدقات التي خرجت على يده [3].

كما أن الجرائم المالية أيضا تعدت حدود العمال والمشتغلين بالشئون المالية لتضم عاملين في الدولة ليس لهم علاقة بتلك الشئون المالية، فالرقاصون – العاملون بالبريد وتوصيل الرسائل – قد امتدت أيديهم أيضاً إلى أموال الناس والدولة بالباطل، وهذا ما ندد به عبد المؤمن بن على في رسالته التي أرسلها إلى أهل الأندلس من تينملل عام ٥٤٣ هـ / ١١٤٨ م، وقد جاء فيها : " هؤلاء الراقصين ... أنهم يأخذون الناس بالنظر في كلفهم، ويلزمونهم في زادهم من كل موضع

---

(1) المصدر السابق : ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(2) ابن الزيات التادلى : التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبى العباس السبتى، تحقيق أحمد التوفيق، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، الطبعة الأولي١٩٨٤م، ص٢٧٠.

(3) ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص ٣٢، ٣٣.

وعلفهم، وهذا فعل كل فرقة منهم في سيرها، وسوء رأيهم بذلك في المخازن وغيرها "[١].

إذن فقد انتشرت التجاوزات المالية بشكل شمل جميع عناصر الإدارة الموحدية، كما تعددت تلك التجاوزات فظهرت جرائم اختلاس أموال المخزن واحتجان الموارد المالية، بالإضافة إلى تغريم الناس لضرائب زائدة ياخذها هؤلاء العمال ولا تذهب لخزانة الدولة، كما شملت تلك الجرائم الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية، والرشاوى من الأهالى مقابل تقديم خدمات حكومية من هؤلاء العمال، ولكن يحق للمرء أن يتساءل كيف استطاع الخلفاء الموحدون كشف كل هذه الجرائم أو بطريقة أخرى ما هي طرق كشف هذه الجرائم ؟

ج- طرق كشف التجاوزات المالية والتحقيق مع المتهمين :

اتبع الخلفاء الموحدون مجموعة من الطرق والوسائل لكشف الجرائم والتجاوزات المالية – سابقة الذكر – ومن هذه الطرق استدعاء العاملين أنفسهم وسؤالهم عما يقومون به، وفي خلال ذلك يمكن للخليفة قراءة ما يبطنه هؤلاء العمال بتفرسه في بواطن كلامهم وحركاتهم وقدرتهم على كتم أسراره[٢].

ومن طرق الخلفاء الموحدين لاكتشاف التجاوزات المالية أيضاً مراقبة العمال

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٩٨، مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٢٧.

[٢] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢٣٦، الذهبى : تاريخ الإسلام ، جـ٤٢، ص ٢١٩، عز الدين علام : الاداب السلطانية، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠٦م، ص ١٧٢،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.275,276.

والولاة عن طريق استقدام من يعتد به من أهل عمالتهم[1] . وفي بعض الأحيان كان الصراع والضغينة يساعدان في إرشاد وتأليب الخليفة من قبل أحد العاملين أوالمسئولين في الدولة، على عامل أخر وفضح ما يفعله هذا العامل من جرائم ومفاسد[2] .

كذلك من طرق كشف التجاوزات المالية شكاوى الرعية أنفسهم، فقد دفع ظلم هؤلاء العمال والموظفين إلى ظهور قاعدة عريضة من المجتمع تعارض تصرفات هؤلاء العمال، وبالتالى تشجع الكثير من أهل المغرب والأندلس على شكوي هؤلاء العمال إلى خلفاء الموحدين : " فَتَشَكَّى أهل العدوة بعمال عبد السلام من حمله على الرعية وظلمهم وتعديهم ومن كوميه إخوانه ووصفوهم باحتجان الأموال والجباية في جميع الأعمال وأطنبوا في التشكي والتبكى "[3] . وكانت عادة استقدام جماعة من الرعية من قبل الخليفة لسؤالهم عن العامل أو المسئول في منطقتهم، أوقدومهم بأنفسهم للشكوى لدى الخليفة، قد شاعت عند كثير من خلفاء الموحدين[4].

كما كانت (الزيارات الميدانية) للخلفاء من الطرق المهمة – أيضاً – في كشف التجاوزات والجرائم المالية لعمالهم على أرض الواقع بدون وسيط، حيث قام خلفاء الموحدين بتفقد أحوال الأقاليم بأنفسهم والإطلاع على سير عمالهم وتصرفاتهم .

---

[1] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٦٨، ٢٠٠ ، عز الدين علام : مرجع سابق، ص ١٧٢.

[2] ابن عذاري : مصدر سابق، ص ٦٧، ٦٨، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١٨١، ١٨٢.

[3] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٦٧، ٦٨، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص ١٥٢.

[4] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ١٣٥ ، ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٤٩، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص١١٦.

فكانوا يغتنمون فرصة مرورهم بمواطن العمال، مجتازين في حملة عسكرية لتفقد سيرت هؤلاء العمال بين الناس . فالخليفة الناصر الموحدى أشتهر بمتابعة عماله في كافة ولايات المغرب، خاصة عند مروره بتلك الولايات أثناء حملاته العسكرية . فمثلاً أثناء عودته من بلاد افريقية بعد حملته عليها نزل مدينة فاس عام ٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧م، حيث قام بالتفتيش على عماله ومتابعة ما بيدهم من أعمال [١].

ولا يُستبعد أن "بث العيون" كان من بين الوسائل الفعالة في مراقبة أحوال "العمال والولاة"، حيث يتم إرسال العيون إلى كل أرجاء أقاليم المملكة، متنكرين في هيئة تجار ومسافرين ودراويش تكون مهمتهم إعداد تقارير عما شاهدوه وسمعوه حتى لا تبقى أي منطقة في حكم المجهول . وعلى الخليفة حينما يقلد شخصاً ما على إحدى المناطق أن يرسل في أثره "مخبراً" سرياً إلى عين المكان يطلعه على حقيقة الأوضاع "المحلية" وسلوك موظفيه مع رعاياه، حتى يتمكن من اتخاذ القرار الملائم طبقاً لما ورد إليه من أخبار، ولعل وظيفة "صاحب البريد" أو "الرقاص" تأخذ كامل أبعادها في هذا السياق [٢]. ولكن كيف كان يتم القبض علي من يُتهم بإحدي الجرائم المالية ومن كان المسئول عن التحقيق معه وطريقة التحقيق؟

كانت المباغتة والمفاجأة هي إحدى الوسائل للإسراع في القبض على من اتُهم في إحدى قضايا الفساد المالي، وذلك بأن يجد المتهم نفسه محاطاً بجند الخليفة . ويتم مصادرة كل ما معه وما يملكه من أموال عند القبض عليه، حتى لا يتمكن من إخفاء

---

(١) ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٠ ، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص ١٧٧.

(٢) الماوردى : نصيحة الملوك، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الاولى١٩٨٣، ص١٩٠، عز الدين العلام : مرجع سابق، ص١٧١.

بعضها، ثم يكبل هذا المتهم ويأخذ لدار الإشراف حتي يتم التحقيق معه [1].

ويبدو أن خلفاء الموحدين كان يقومون بعملية التحقيق مع المتهمين في قضايا التجاوزات المالية بأنفسهم في بعض الأحيان، فالخليفة عبد المؤمن تولى التحقيق مع الوزير عبد السلام الكومى بنفسه بعد شكاوى المغاربة منه ومن عماله بسبب احتجانهم للأموال وتعديهم في جبايتها، حيث أمر عبد المؤمن بجمع المشتكين وحضور أشياخ الموحدين وطلبة الحضر والقاضي لسماع أقوالهم في تلك الشكاوى[2]. وفي أحيان أخرى كان يتولى محاسبة العامل والتحقيق معه قبل نكبته صاحب الأشغال، أو لجنة مختارة من أشياخ الموحدين والكتاب وقاضى بحضور شاهدين[3].

وكانت مدة التحقيق قد تمتد حتى تصل ستة أشهر. كما اعتمدت طريقة التحقيق مع المتهمين على أسلوب المواجهة بينه وبين الشهود ثم يُواجه المتهم بالأدلة والبراهين التي تثبت فساده، وذلك في حضور السادة والأشراف، ثم يُترك بعد ذلك للمتهم حرية الدفاع عن نفسه بالبراهين والأدلة – إن وُجدت – فمن لم يثبت عليه التهم، أو نال عفو الخليفة أفرج عنه ورد له أمواله، ومن ثبتت عليه التهمه عوقب على ذلك[4]. فما عقوبات الفساد المالي ؟

---

(1) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٥١.

(2) المصدر السابق : ص٦٧، ٦٨ .

(3) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٦٣، ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٥٩، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ٢٨ .

(4) ابن عذارى : مصدر سابق، ص٦٧، ٦٨، ٢٥٢، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١٨١، ١٨٢.

د - عقوبات التجاوزات المالية :

كان إنزال العقوبات في تلك النوع من الجرائم من الأشياء اللازمة التي يحض عليها الشرع، فحدود الجرائم المالية لاسيما السرقة والاختلاس يجب إقامتها على جميع فئات وطبقات الشعب سواء كان الشخص المعاقب شريفاً أو وضيعاً وقوياً أو ضعيفاً، ولا يحل تعطيل تلك الحدود أو العقوبات بشفاعة ولا بهدية[١]. من هذا المنطلق غدت هذه العقوبات التي تُعرف باسم " النكبات" من أهم ظواهر العصر الموحدى في فترة الدراسة هذه، وقد تنوعت العقوبات والنكبات واختلفت درجة قسوتها من حالة لأخرى ومن فترة لأخرى.

وكان أخف تلك العقوبات الجلد والسجن والنفي[٢]، فمن ضمن العقوبات التي نزلت بالوزير أبي العلاء إدريس بن إبراهيم بن جامع وبنيه - عام٥٧٣هـ/ ١١٧٧م في عهد يوسف بن عبد المؤمن- اعتقالهم ونفيهم إلى مدينة ماردة[٣] بالأندلس، فأقاموا بها في فقر وضِعَةٍ نحو ستة أعوام[٤].

كذلك فعل الخليفة يوسف بن عبد المؤمن مع مشرف تلمسان وأبيه " ابن حبون " عام ٥٧٩هـ /١١٨٣م، حيث تم نفي ابن حبون من مراكش إلى

---

(١) ابن تيمية: مصدر سابق، ص٥٨.

(٢) الونشريسى : مصدر سابق، جـ٦، ص٤٢٣.

(٣) مـاردة(Mérida) : هو اسم مؤنث لكورة واسعة بالأندلس متصلة بحوز فريش بين الغرب والجوف وهي من أعمال قرطبة احدي القواعد التي تخيرتها الملوك للسكني من القياصرة والروم، وهي مدينة كثيرة الرخام فيها آثار قديمة حسنة ولها حصون وقري كثيرة، انظر : ياقوت الحموي : مصدر سابق، جـ ٥، ص٣٨، ٣٩ .

(٤) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٩، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٥، ص٩٨، ٩٩ .

بطليوس[١]، وأبقى على ابنه في السجن حتى غزوة شنترين عام٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م[٢] . وفي شهر ذي الحجة من نفس العام – أي عام ٥٧٩ هـ/ ١١٨٣م – تم نكبة مشرف مدينة فاس وعماله، حيث سجنهم في سجن يتميز بقسوته وصعوبة العيش فيه[٣] .

كما عاقب المنصورالموحدى في عام ٥٨٤ هـ / ١١٨٨م مشرف مرسية "ابن رجا" بالجلد بالسوط حتى الموت[٤]، كما نكب عامل فاس " أبو الحسن بن أبى بكر " وعامل مكناسة " أبى الربيع بن أبى عمران" فقد بقى كل منهما محبوساً في بلد عمله وذلك عام ٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧ م في عهد الناصر[٥] .

أما عقوبة مصادرة الأموال فكانت أشهر العقوبات في العصر الموحدى لمن تثبت عليه تهمة الفساد المالي، فمعظم المذنبين بل جلّهم قد صودرت أموالهم . فمنذ عهد يوسف بن عبد المؤمن(٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م) أصبحت عبارة " فاستأصل أموالهم ورد للمخزن ضياعهم ورباعهم " عبارة عادية ببلاد المغرب، عند

---

[١] بطليوس (Badajoz): بفتحتين وسكون اللام وباء مضمومة وسين مهملة، هي مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة علي نهر آنة غربي قرطبة، وينسب لها علماء وفقهاء كثيرين، انظر : ياقوت الحموي : مصدر سابق، جـ١، ص٤٤٧.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ١٥٥، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٢٩.

ومدينة شنترين(Santarém) : بفتح الشين المعجمة وسكون النون وكسر المثناة من فوق والراء المهملة وسكون المثناة من تحت وفي آخرها نون، هي مدينة بالأندلس بالقرب من باجة على ساحل البحر، وقد اشتهرت هذه المدينة بانتاج العنبر الجيد الذي يقذفه البحر إلى ساحله في بعض الأوقات ويُحمل منها إلى سائر البلاد، أنظر : أبى الفداء : تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ت، ص ١٧٢، ١٧٣، القزوينى : مصدر سابق، ص ٥٤٢.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٥٨ .

[٤] المصدر السابق : ص ١٩٩.

[٥] المصدر السابق : ص ٢٤٩.

الحديث عن أي عقاب لعامل مذنب في أغلب التاريخ الموحدى[1] . وسوف نعرض لهذه المصادرات بشيء من التفصيل في الحديث عنها كمورد مالي في الفصل الثاني .

ويرجح أن العقاب المالي للمذنبين لم يقف على مصادرة ما يملكون من أموال، بل تغريمهم مبالغ مالية كبيرة تدفع لخزينة الدولة، تعويضاً عما نهبوه من أموال الناس والدولة، وذلك على شكل أقساط تدفع على مراحل وفترات متتابعة[2].

أما أشد العقوبات أذى كانت عقوبة القتل للمذنب بجرم مالي، فعبد المؤمن لم يجد مناصاً من قتل وزيره عبد السلام الكومى مسموماً[3] بعد أن كثرت تجاوزاته المالية[4]. وفى عام ٦٠٩ هـ/ ١٢١٢م وصلت الأوامر من الخليفة الناصر المتواجد وقتها بالأندلس إلى "ابن مثنى " – صاحب الأعمال المخزنية – بقتل عامل فاس (عبد الحق بن أبى داود) وعماله وعامل قصر كتامة وسبتة (محمد بن يحي المسوفى) وعماله، وهم الذين تم القبض عليهم عام ٦٠٧ هـ / ١٢٠٩م بتهمة الفساد المالى . فأخرج "ابن المثنى" المذكورين بعد الصلاة بحضور الالآف من الناس

---

[1] المصدر السابق : ص١٥٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٠ ، على محمد الصلابى : اعلام اهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص ١٥٢، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ١١١، ١١٣، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ٢٩ .

[2] ابن عذاري : مصدر سابق، ص١٥٨ .

[3] يرى د/ حسن على حسن أن عقوبة القتل كانت مصير الوزراء في عهد عبد المؤمن، ثم النفي والاعتقال فقط في عهد من جاء بعده، وهذا يتمشى مع تطور نمو الدولة واستقرارها، حيث كانت الدولة في أول أمرها محتاجة للدعم والتمكين، ومن هنا كان القتل مصير كل من تسوّل له نفسه خيانة الدولة، أو استغلال نفوذه، وهذا ما حدث في عهد عبد المؤمن، فإذا ما استقرت الدولة، وتدعم مركز الخلفاء، كان النفي والاعتقال مصير الوزراء، أنظر : حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١١٢.

[4] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٦٨، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١٨١، ١٨٢ .

فُضربت أعناقهم عبرة للمفسدين[1].

وبذلك تقاطعت ممارسة الحسبة والرقابة مع ظاهرة العنف حتى وصل سقف الحسبة لأول مرة في تاريخ المغرب إلى حد القتل في مخالفة صريحة للنصوص الشرعية وللتقاليد الإسلامية في ما يتعلق بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[2].

وتجدر الإشارة إلى أن عقوبات التجاوزات المالية – سابقة الذكر – لم تطبق في كل الأحيان، فقد يعفو الخليفة عن بعض المذنبين، مثلما فعل يعقوب المنصور حين عفا عن الوزير أبي العلاء إدريس بن جامع وبنيه[3]، بعد أن سجنهم أبوه يوسف بن عبد المؤمن، وذلك بعد أن تولى المنصور خلفاً لأبيه[4]. كذلك عفا الخليفة الناصر عن الكاتب يوسف بن عمر – كاتب الأعمال المخزنية باشبيلية في أواخر عهد المنصور – ورد له كل ممتلكاته التي صودرت منه . بعد أن حبسه في دار الإشراف بالعاصمة مراكش وصادر ما يمتلكه من أموال' ويرجع ذلك العفو إلي أن هذا الكاتب قد ألف كتاباً في محاسن أبيه الخليفة يعقوب المنصور[5].

ويبدو أن تلك العقوبات الرادعة كانت في مخيلة كل من يعمل في الدولة، حتى

---

(١) ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) محمد المغراوى : مرجع سابق، ص٦ .

(٣) بنو جامع : هم أولاد إبراهيم بن جامع، وهو أندلسى – أباؤه من مدينة طليطلة، ونشأ إبراهيم بساحل مدينة شريش بضيعة تسمى روطة – هاجر إلى المغرب، وكان يعمل فى صنعة النحاس، ثم إنضم إلى محمد بن = =تومرت، وعلا أمره معه، وصار فى جملة رجال الدولة، ثم تولى الوزارة لعبد المؤمن، وخلفه أولاده فى كبار المناصب، ولكن سلطانهم إشتد أيام يوسف المستنصر، انظر: عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٦٣، ابن سعيد: الغصون اليانعة، ص٣٧.

(٤) ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٣٩، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، ص٥، ص٩٨، ٩٩.

(٥) ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٥١، ٢٥٢.

أن السيد أبى الحسن والى تلمسان أرسل برسالة إلى العاصمة مراكش عام ٦٠٥ هـ/ ١٢٠٨ م لتوضيح ما في عهدته من أموال وأشغال وهو ما نسمية بـ (براءة الذمة)، حتى يستطيع أن يستقيل لمرضه، وخوفا من ضياع ما لديه من أموال، ويكون محط إتهام فيما بعد إستقالته [١].

إذن فقد تنوعت التنظيمات المالية الموحدية، وتنوعت معها مكوناتها، فقد شملت تلك التنظيمات، سياسات الموحدين المالية، بما تتضمنه تلك السياسات من وسائل لتنفيذها، مثل الرسائل والعملات والتشكيلات الحزبية لاسيما طلبة الموحدين، بالإضافة إلى إستخدام الجيش كأداة في هذا المجال، كما تعرضنا في شرحنا للسياسات المالية الموحدية، لشرعية تلك السياسات سواءً شرعية الموارد، أو شرعية النفقات.

هكذا تنوعت مكونات الإدارة المالية الموحدية، فشملت الدواوين والدور المالية، كما شملت أيضاً الخطط المالية في تلك الفترة، فبالنسبة للدواوين والدور المالية تنوعت هى الأخرى، فشملت دواوين مالية رئيسية مثل ديوان الجباية والمخزن أو بيت المال وديوان الأعمال المخزنية وديوان المستخلص بالإضافة لديواني الجيش (ديوان العسكر وديوان التمييز)، أما دور الإشراف فقد شملت دار الإشراف على عمالة الديوان ودار الإشراف على سكة المسلمين ودار الإشراف على ربط الأمتعة وتغليفها حتى لا تتلف ودار الإشراف على البناء والتجارة ، كما تضمنت تلك الدواوين والدور المالية دور سك العملة والتي ورث الموحدون بعضها عن المرابطين، وبنوا البعض الأخر .

---

[١] المصدر السابق : ص ٢٥٣.

كما تضمنت الإدارة الموحدية – بالإضافة للدواوين والدور المالية، الوظائف المالية والتي قمنا بتصنيفها إلى: وظائف وزارية مثل الوزير وصاحب الأشغال وصاحب الأعمال، ثم تأتي في المرتبة الثانية في الهرم الوظيفي الخطط المتوسطة والتي ضمت هي الأخرى المشرف ورؤساء الدواوين المالية – متولي المستخلص ومتولي المجابى – بالإضافة للولاة والقضاة والكتّاب، كما تضمنت الوظائف المالية أيضاً الوظائف الصغرى وهم صغار الموظفين مثل الماسح والجابي والخزّان، كما تضمنت الوظائف المالية أيضاً وظائف تتعلق بدور السكة مثل ناظر السكة والشاهدان والسكاكين والمدادون والفتاحون والحراس، وبالإضافة للوظائف المالية السابقة فقد كان هناك خطط مالية رقابية مثل المحتسب " صاحب السوق " والأمناء .

وبالإضافة للسياسة والإدارة المالية الموحدية فقد تضمن هذا الفصل أيضاً الرقابة المالية، وهي الضلع الثالث من أضلاع مثلث التنظيمات المالية الموحدية . والتي انقسمت إلي قسمين رقابة التوجيه والإرشاد ورقابة التطهير والإصلاح، كما تناولنا مظاهر الفساد المالي وطرق كشفه وعقوباته في العصر الموحدى .

وبذلك يمكن القول أن السياسة والإدارة والرقابة المالية، كانت ذات فاعلية في النظم المالية الموحدية، بسبب تنوع مكوناتها، وبالتالي حيويتها وقدرتها على الصمود في مواجهة بعض التحديات المالية، لاسيما فيما يخص الموارد والنفقات في تلك الفترة . وهذا ما سنراه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني
الموارد المالية للدولة الموحدية

أولاً – الموارد الشرعية :

أ – أخماس الغنائم والفيء

ب – الزكاة

ج – الخراج

د – الجزية

هـ – الضرائب التجارية والصناعية:

١ – العشور التجارية

٢ – أخماس المعادن

و – أموال المسلمين التي ليس لها مالك

ثانياً – الموارد غير الشرعية :

أ – الإتاوات

ب – المصادرات :

١ – مصادرة أموال الموظفين المتجاوزين

٢ – مصادرات أخري

جـ – القبالات والمكوس الصناعية والحرفية

ثالثاً – جباية الأموال ووفرتها :

أ – مواعيد الجباية

ب – مناطق الجباية

ج – طرق الجباية

د – وفرة الأموال

لاشك أن تدبير المال عمل ملكى، بل هو أهم مقومات الحكومات[1]، من هذا المنطلق سوف نتعرض فى هذا الفصل للموارد المالية فى دولة الموحدين وتنوعها وذلك من حيث تصنيفها ومصدرها . كما ستتناول جباية تلك الأموال وذلك من حيث مناطق ومواعيد وطرق جباية تلك الموارد، كما ستتطرق إلى أى مدى توافرت الأموال فى خزانة الدولة .

أولاً –الموارد الشرعية :

وهى الموارد التي وافقت الشرع من أحد جوانبها أو من كل جوانبها، حيث ضم هذا النوع من الموارد أخماس الغنائم والفيء والزكاة والخراج والجزية، وبعض الضرائب التجارية والصناعية مثل العشور التجارية وأخماس المعادن، بالإضافة لأموال المسلمين التي ليس لها مالك.

أ –أخماس الغنائم والفيء :

شرع الله الغنائم التي يظفر بها المسلمون من الكفار بالقتال ويأخذونها عنوة وقهرا، وقد بين القران الكريم الغنائم وما يخص بيت المال منها، وذلك في قوله تعالى﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [2]، فهذا الخمس من الغنيمة هو من موارد بيت المال الشرعية، وما بقى بعد الخمس للمقاتلين من المسلمين يقسم بينهم . إلا فى حالة

---

(1) ابن تيمية : مصدر سابق، ص١٩،على عبد الرازق : الاسلام واصول الحكم [بحث فى الخلافة والحكومة فى الاسلام]، مطبعة مصر، القاهره، الطبعة الثالثة ١٩٣٥م، ص٥٤.

2) سورة الأنفال:أية٤١.

الأراضي المفتوحة عنوة، فقد يرى الإمام وقفها على المسلمين، وعدم تقسيمها وفى هذه الحالة تعتبر جميع إيراداتها من موارد بيت المال[١].

وإذا نظرنا إلي الدولة الموحدية نجدها نشأت عن الفتح، شأنها فى ذلك شأن الدول السابقة فى شمال أفريقيا، لذلك كانت أخماس الغنائم تمثل المورد الرئيس من دخل الدولة نتيجة لكثرة الحروب واستمرارها[٢].

إلا أن هذا المورد الشرعي تحول إلي مورد غير شرعي في بعض فترات دولة الموحدين، وذلك بسبب أن الموحدين اعتبروا أعداءهم من المسلمين كفاراً، فأحلوا دماءهم وأموالهم واسترقوا نساءهم وأطفالهم خاصة في بداية الدولة[٣]. ويمكن تقسيم غنائم الموحدين إلى ثلاثة أقسام رئيسية علي أساس المكان الذي حصل منه علي الغنائم:

القسم الأول غنائم بلاد المغرب نتيجة معارك توحيد تلك البلاد، وكانت أولي تلك الغنائم عام ٥١٥ هـ/ ١١٢١م تقريباً فى عهد ابن تومرت، من خلال كمين نصبته هرغه [٤] لمجموعه مهاجمة لهم من قبل أبو بكر بن ورييل اللمتونى حاكم

---

[١] النووي : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة١١٧.

[٢] أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٥٥، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص ١٢٣،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.305,306.

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٨٠،٨١، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٥٥، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص ١٢٣،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.305,306.

[٤] هرغة : قبيلة المهدى بن تومرت وهى قبيلة مصمودية، أسمها البربرى أرغن، تشتمل فى الوقت الراهن على البطون التالية : بنى عثمان وبنى تاموداn وأران والجرف، انظر : البيذق : أخبار المهدى، ص٣٣، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٣٥٩.

السوس من قبل المرابطين، ونتج عن هذا الكمين أن غنمت قبيلة هرغة أكثر خيلهم وسلاحهم، فكانت أول غنيمة للموحدين[1].

ويحصي لنا البيذق الغزوات التى قام بها ابن تومرت، فيذكر تسع غزوات ضد القوات المرابطية، لا مجال لذكرها هنا، وما يهمنا هنا أن معظم هذه الغزوات قد غنم منها الموحدون مغانم كثيرة من المرابطين[2].

وجاء عام ٥٢٤ هـ/ ١١٣٠ م ليستمر فيه تدفق الغنائم على الموحدين، ففى هذا العام حدثت موقعة" كيك" – قبيل موقعة البحيرة[3] بفترة صغيرة – والتى غنم فيها الموحدون مغانم كثيرة من جيش القائد المرابطى تميم بن على بن يوسف، كان أهمها الأموال التى ستوزع على جند المرابطين كعطايا بالإضافة إلى أسلحتهم و مؤنهم[4].

وكانت أول غزوة لعبد المؤمن بن على بعد أن تولي أمر الموحدين لمدينة تادلا[5] بوادى درعة[6]عام ٥٢٦ هـ/ ١١٣١م، ثم اتجه بعدها الخليفة عبد المؤمن بن

---

(١) ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٢٩، ١٣٠.

(٢) أخبار المهدي : ص ٣٥-٣٩، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٩٦.

(٣) موقعة البحيرة : وقعة كبيرة جرت أمام باب الدباغين، وباب إيلان من مراكش، يوم السبت ٢ جمادى الأول ٥٢٤هـ / ١٢أبريل ١١٣٠، هزم فيها المرابطون الموحدين، وقتلوا منهم خلقاً كثيراً، منهم أحد زعمائهم عبد الله بن محسن البشير الونشريسى، انظر : البيذق : المقتبس، ص٢٤.

(٤) ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٥٦، ١٥٧.

(٥) تادلا : من بلاد المغرب الاقصي، وهى مدينة قديمة أزلية، بنى المرابطون فيها حصناً منيعاً كان معموراً وفيه الأسواق والجامع، والبلد كله كثير الخيرات والأرزاق، وأحاطت به القبائل من جميع الجهات، انظر : مجهول : الاستبصار، ص٢٠٠، الحميرى : مصدر سابق، ص١٢٧.

(٦) ابن القطان : مصدر سابق، ص ٢٢٣ ، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٣٠٦ .

على إلى بلاد السوس[١]، من أجل السيطرة علي تلك البلاد وهو مانجح فيه بالفعل، ونتج عن ذلك غنائم ضخمة تمثلت فى الماشي والدواب والعبيد والجوارى وذلك نتيجة لغنى تلك البلاد[٢].

وكانت أضخم غنائم للموحدين من بلاد السوس من مدينة "تارودنت"[٣]أعظم معاقل المرابطين فى بلاد السوس وذلك عام٥٢٩هـ/ ١١٣٥م[٤]. وفى عام٥٣٠هـ/ ١١٣٥م هزم الموحدون المرابطين فى موقعة "مصكروطن "، واستولى الموحدون على أموال ضخمة من المرابطين فى تلك المعركة[٥].

---

[١] بلاد السوس(Al-Sus) : تقع هذه المنطقة عند نهاية بلاد البربر، وتبدأ من المحيط الأطلسي غرباً، وتنتهى عند نهر السوس شرقاً، والذى استمدت المنطقة منه أسمها، كما تبدأ من رمال الصحراء جنوباً، وتنتهي عند جبال الأطلس شمالاً عند تخوم بلاد حاحه . وهى مدن كثيرة وبلاد واسعة يسقيها هذا النهر العظيم، وعليه القرى المتصلة والعمائر الكثيرة والبساتين، أنظر : الاصطخرى : المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحينى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة٢٠٠٤م، ص٣٤، ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص١٢٤.

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص ٢٣٧، ٢٣٩، عبد الأحد السبتى وآخرين : مرجع سابق، ص٦٠،٦١.

[٣] تارودنت : مدينة كبيرة شيدها قدماء الأفارقة، توجد فى إقليم السوس، وتقع تقريباً على مسافة تزيد قليلاً عن أربعة أميال جنوبى الأطلس، وعلى مسافة خمسة وثلاثين ميلاً شرقى تيوت، أنظر : ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص١٢٩.

[٤] ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٣٧، ٢٣٩، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١١٠.

[٥] ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٤٩، انظر خريطة رقم (٢ –ب) .

كما حصل الموحدون على غنائم كثيرة من حركة عبد المؤمن بن على الكبرى والتى بدأها عام ٥٣٤ هـ / ١١٤١ م وانتهت عام ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م[١]، لاسيما أنه أثناء تلك الحركة تقابل الجانبان على الطريق المؤدى إلى مكناس، حيث تم للموحدين الاستيلاء على كميات كبيرة من الغنائم لم يسبق لهم أن ظفروا بمثلها من المرابطين[٢]. كما تم للموحدين أثناء تلك الحركة الاستيلاء على مدن مغربية رئيسة مثل مدينتى تلمسان ووهران[٣]عام٥٣٩هـ/ ١١٤٤م ، ومدينة فاس عام٥٤٠ هـ / ١١٤٥ م، ونتج عن ذلك بالطبع حصول الموحدين على غنائم كبيرة نتيجة لما تتمتع به هذه المدن من وضع اقتصادى متميز[٤].

كما شهدت الفترة التى سبقت دخول مراكش مباشرةً استمراراً فى تدفق الغنائم على الموحدين، فقد غزى الموحدون "برغواطة"[٥]وعادوا منها بالغنائم . ثم اتجه عبد

---

[١] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٣٠٦، حسين مؤنس : موسوعة تاريخ الاندلس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهره، الطبعة الاولى ١٩٩٦م، جـ٢، ص ٩٧، ع.السعيدى : مرجع سابق، ص٥٤، وانظر خريطة رقم (٣-ب).

[٢] حسين مؤنس : المرجع السابق، جـ٢، ص٩٧، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١١٥.

[٣] وهران (Oran): مدينة بالمغرب الأوسط على ساحل البحر، على بعد مائة وأربعين ميلاً من تلمسان، أقرب المدن إلى المغرب الأقصى، أسست فى حوالى عام ٢٩٠هـ/ ٩٠٢م، حيث بناها جماعة من الأندلسيين البحريين، أنظر : البكرى: المصدر السابق، ص٧٠،٧١، الزهرى : مصدر سابق، ص١١٣، الحميرى : مصدر سابق، ص٦١٢ ، ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص٣٩٩.

[٤] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٢ - ٢٥ ، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص ١١٦، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١١٩.

[٥] برغواطة(bargwâta) : اتسم تاريخهم فى المغرب الأقصى بالغموض، فقد إختلف المؤرخون حول أصل البرغواطيين، فقال البعض أنهم كانوا قوماً جهالاً من زناته، ورأى البعض الأخر أنهم أخلاطاً شتى من قبائل البربر، وإعتبر البعض الآخر أن أباهم يهودى أندلسى، ورأى آخرون أنهم مجوس أهل ضلال وكفر لهم ديانة خسيسة، وكانت مضارب قبائل برغواطة تقع فى إقليم تامسنا، انظر : البكرى :

المؤمن إلى مراكش، وسرح أبا حفص لغزو برغواطة فأثخن فيهم ورجع فلقيه فى طريقه وانتهوا جميعاً إلى مراكش، وقد انضم إليها جموع لمطة [1]، فأوقع بهم الموحدون وأثخنوا فيهم قتلاً وغنموا أموالهم وظعائنهم، وأقاموا على مراكش تسعة أشهر وأميرهم يومئذ اسحق بن على بن يوسف بن تاشفين (٥٣٩-٥٤١ هـ/ ١١٤٥ - ١١٤٦ م) [2].

وتجدر الإشارة إلى أن فترة حصار العاصمة مراكش، والذى بدأ فى بداية محرم ٥٤١ هـ/

١٣ يونيو ١١٤٦ م، لم تخلُ من تدفق الغنائم المرابطية على الموحدين، فقد اعتقد إسحاق بن على بن يوسف بن تاشفين بعد مرور عدة أيام على بدء الحصار أنه بإمكانه رد المحاصرين، لذا أمر حامية مراكش وقوامها خمسة آلاف وخمسمائة فارس بالإضافة إلى عدد كبير من المشاة، للخروج بكاملها لمواجهة الموحدين، إلا أن عبد المؤمن وضع كميناً تمكن بواسطته من مباغتتهم، مما أجبرهم على الفرار حتي باب دكالة . وبعد مطاردتهم قتل الكثير منهم، كما أخذ منهم ما لا يقل عن ثلاثة آلاف حصان[3]. فى تلك اللحظة وصلت إلى مراكش قوات من لمطة للقتال بجانب المرابطين، غير أن مصيرهم لم يكن بأحسن ممن سبقهم حيث ألحق بها الموحدون

مصدر سابق، ص ١٣٤، ١٤١، مجهول : الاستبصار، ص ١٩٧، ١٩٨، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٧٦.

[1] لمطة : هم قبائل أكثرهم مجاورون الملثمين من صنهاجة، ولهم شعوب كثيرة، وأكثرهم ظواعن أهل وبر، ومنهم بالسوس قبيلتا زكن ولخس . وبقايا لمطة بالصحراء مع الملثمين، ومعظمهم يستقرون بين تلمسان وأفريقية، أنظر : ابن خلدون : مصدر سابق، ص ٢٧٠.

[2] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٦، السلاوى : مرجع سابق، ص ٩٧.

[3] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٧، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١٣١ .

هزيمة نكراء، وأخذوا منها أعداداً كبيرة من الجمال[1].

وكان لسقوط العاصمة مراكش عام٥٤١ هـ / ١١٤٦م أهمية كبيرة للموحدين من الناحية المالية، فقد استولى الموحدون على غنائم كثيرة من فتح هذه المدينة، فهى العاصمة وبها بيت المال الرئيس، وبها قصور المرابطين وممتلكاتهم وثرواتهم والتى كانت ضخمة، وفقاً لما ذكره صاحب الحلل الموشية : " واستولى عبد المؤمن على خزائن على بن يوسف، وذخائر لمتونة، مما يقصر على وصفه اللسان، ولا يأتى على شرحه البيان"[2] .

ويبدو أن غنائم فتح مراكش كانت ضخمة جداً لدرجة أن جمعها استغرق شهرين من قبل الأمناء[3]. أما من أسر من أهل مراكش فقد تم بيعه بيع أسارى المشركين هم وذراريهم، ثـم عُفى

عن بعضهم[4]. وبهذه الطريقة انتهت ثروات إمبراطورية المرابطين فى بيت المال الموحدى[5].

ولـم يكتف عبد المؤمن بن علي بالاستيلاء على غنائم العاصمة مراكش، بل

---

[1] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص ٣١٠، السلاوى : مرجع سابق، ص٩٧ .

[2] الحلل : ص١٤٤، حسين مؤنس : موسوعة تاريخ الاندلس، جـ٢، ص١٠٢،
Abdallah Laroui : Op.Cit , p.180.

[3] البيذق : أخبار المهدى، ص٦٦، مجهول : الحلل، ص١٤٣، عبد الأحد السبتى وآخرين : مرجع سابق، ص٥٩،
- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp.90to93.

[4] ابن الخطيب : الإحاطة، جـ١، ص١٨٦،١٨٥.

[5] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٢، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١٣٤.

أرسل أبا حفص بعد الاستيلاء على مراكش بقليل على رأس جيش موحدى لإخضاع قبيلتى النفيس وهيلانه[١] الواقتعين بالسفوح الشمالية لجبال الأطلس . بعد ذلك توجه إلى قبيلة هسكورة[٢] التى يمتد مجالها إلى نهاية منطقتى درعة وتودغة، وقام بالاستيلاء على حصونها وعلى ما بها من غنائم وأسر ما بها من عذارى[٣].

ثم واصل الخليفة عبد المؤمن بن على أعماله العسكرية فى باقى بلاد المغرب التى لم تخضع لسيطرة الموحدين، فقد فتح مدينة مكناسة القديمة عام ٥٤٣ هـ/ ١١٤٨ م، بعد حصار دام سبع سنين، حيث قتل أكثر رجالها وسبى حريمهم وخُمست أموالهم [٤].

كما عمل الخليفة عبد المؤمن على الاستيلاء على باقى مدن الشمال الإفريقى واستولى على مدنه حتى برقة[٥]، فقد تمكن عام ٥٤٧ هـ/ ١١٥٢ م من فتح المغرب

---

[١] النفيس وهيلانة : من قبائل المصامدة، ويبدو أن قبيلة النفيس ينسب إليها مدينة نفيس التى تقع بالجنوب الغربى من مدينة مراكش، انظر: البكرى : مصدر سابق، ص١٦٠، الحميرى : مصدر سابق، ص ٥٧٨، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٩٩، ٣٥٦.

[٢] هسكورة : من قبائل المصامدة، وينسبون إلى دعوة الموحدين، وهم أمم كثيرة وبطون واسعة، ومواطنهم بجباهم متصلة، من درن إلى تادلا من جانب الشرق إلى درعة من جانب القبلة، وكان دخول بعضهم فى دعوة المهدى قبل فتح مراكش، ولم يستكملواالدخول فى الدعوة إلا من بعده، أنظر : ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٧١.

[٣] البيذق : أخبار المهدى، ص٦٧ .

[٤] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩١، السلاوى : مرجع سابق، ص١٠٤ .

[٥] برقة : هى مدينة كبيرة قديمة بين الإسكندرية وأفريقية بينهما وبين البحر ستة أميال، افتتحها عمرو بن العاص رضى الله عنه عام إحدى وعشرين من الهجره، وفيها آثار للأول كثيرة، وعلى ستة أميال منها جبل كثير الخصب والفواكه والمياه السائحه، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص٩١.

الأوسط، فاحتلَّ الجزائر[١] وبجاية وقلعة بنى حماد[٢]، والأخيرة قد استولى منها على كثير من الغنائم، حتى إمتلأت أيدى الموحدين من الغنائم والسبى [٣].

كما استطاع الموحدون هزيمة القبائل العربية التى تجمعت فى موقعة "سطيف" عام ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣ م، واستطاعوا سبى نساءهم وأسر أبنائهم واغتنام أموالهم وأمتعتهم وأسلحتهم[٤] بشكل كان يصعب معه إحصاء تلك الغنائم من كثرتها[٥].

ويبدو أن غنائم موقعة سطيف كانت كبيرة جدا، يظهر ذلك من خلال الرسالة المرسلة من عبد المؤمن بن على إلى أعيان وأهل مراكش بخصوص تلك الموقعة، حيث أشار بها إلى الإمدادات والأموال والأمتعة التى كانت بحوزة القبائل العربية قبيل المعركة، والتى تركوها كلها خلفهم غنائم للموحدين، حيث جاء فيها : " فلم

---

[١] الجزائر : ومعناها الجزر وقد دُعيت بهذا الإسم لأنها مجاورة لجزر ميورقة ومنورقة، والمسافة بين أشير والجزائر وبين مدينة شرشال والجزائر سبعون ميلاً، وهى مدينة قديمة بنتها قبيلة إفريقية تدعى مزغنة = =ولذلك كان القدماء يسمونها جزائر مزغنة، والجزائر على ضفة البحر، وهى عامرة آهلة وأسواقها قائمة، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص١٦٣، ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص٤٠٨.

[٢] قلعة بنى حماد : هى مدينة تسمى قلعة أبو طويل أيضاً، بينها وبين مدينة المسيلة أثنى عشر ميلاً، وبين هذه القلعة وبين مدينة بجاية مسيرة أربعة أيام . وقد تحضرت قلعة بنى حماد عندما خربت القيروان، حيث إنتقل إليها كثير من أهل أفريقية، أنظر : الحميرى: مصدر سابق، ص٤٦٩، ٤٧٠.

[٣] ابن الاثير : مصدر سابق، جـ ٩، ص٣٧٣، السلاوى : مصدرسابق، ص١٠٧، ١٠٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٠٤، ٢٠٥، حسين مؤنس : موسوعة تاريخ الأندلس، جـ ٢، ص ١٠٤، ١٠٥.

[٤] ابن غلبون الطرابلسى : مصدر سابق، ص٨٥، عبد الوهاب بن منصور : قبائل المغرب، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٦٨م ، جـ١، ص٣٩٦، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١٥٦.

[٥] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص ٥٥.

تزل جيوشهم – يقصد القبائل العربية – على جهات قسطنطينية [١]تتوارد، وكتائبهم تتعاقد على الإعتزام وتتعاقد، وأمدادهم التى غصت لها تلك المشارع المعينة والموارد تتناصر على رايها الخاسرة وتتعاضد، إلى أن انتهوا مالاً ينتهيه العّدُ خيلاً ورجلاً، وعمروا أنجاد تلك الأرض وأغوارها وعراً وسهلاً، فما إستطاعتهم حملاً، ولا وسعت أن تكون لهم قراراً، ولا أن يكونوا لها أهلاً " [٢].

كما نجح عبد المؤمن من تحرير مدينة المهدية من الفرنجة، وتبالغ بعض الروايات التاريخية عند حديثها عن ما غنمه الموحدون من محاصيل فلاحيه عند مغادرة النصاري للمهدية، حيث تذكر تلك الروايات أن هذه المحاصيل بعد جمعها كونت جبلاً من القمح وآخر من الشعير [٣].

كما بعث عبد المؤمن بن علي حملة إلى قابس ففتتحها، ثم افتتح مدينة طرابلس الغرب [٤]، وأرسل أيضا جيشاً إلى بلاد الجريد [٥]وهى توزر وقفصة ونفطة والحامة

---

[١] قسنطينة(Constantina) : من أشهر بلاد إفريقية بين تيجس وميلة، وهى مدينة أولية كبيرة آهله فيها آثار قديمة، كثيرة الخصب رخيصة السعر، وبها أسواق وتجار، وأهلها مياسير ذو أموال، وقسنطينة حصينة فى غاية الحصانة لا يعلم بأفريقية أحصن منها، أنظر : الحميري : مصدر سابق، ص٤٨٠.

[٢] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوي، ص٥٥ .

[٣] السلاوى : مرجع سابق، ص١٢٢، ١٢٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ١٧٨، ١٧٩ .

[٤] طرابلس الغرب : من مدن إفريقية، بينها وبين جبل نفوسه ثلاثة أيام، وبينها وبين سرت عشر مراحل . وهى مدينة كبيرة أزلية على ساحل البحر الذى يضرب فى سورها . وقيل معنى طرابلس ثلاث مدن، وقيل معناها مدينة الناس . وبها أسواق حافلة وحمامات كثيرة، وفى شرقيها بساتين كثيرة، وأهلها تجار يسافرون براً وبحراً، وفيها رباطات كثيرة يأوى إليها الصالحون، انظر :الحميرى : مصدر سابق، ص٣٨٩.

[٥] بلاد الجريد : هى آخر بلاد إفريقية على طرف الصحراء . وقد سُميت بلاد الجريد بهذا الإسم لكثرة النخيل بها ؛ وهي مدن كثيرة وأقطار واسعة وعمائر متصلة، كثيرة الخصب والبساتين، انظر : مجهول :

وباقى تلك البلاد، ففتحها كلها وكل تلك المناطق بالطبع كانت مصدراً للغنائم[1].

أما القسم الثانى من الغنائم فهى التى أتت من انتصارات الموحدين ببلاد الأندلس . فقد دخل الموحدون فى معارك كثيرة مع الفرنج فى الأندلس، حصلوا منها على أموال كثيرة . فقد وجه الموحدون جهودهم ناحية غرب الأندلس لأول نزولهم الأندلس عام ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م، ففى غرب الأندلس خاضوا معاركهم الكبرى، واستطاع الموحدون أن يتغلبوا على الأسبان بعد كفاح طويل، وأن يضمُّوا إليهم جميع الأراضى التى استولى عليها النصارى إبان إضطراب الأندلس بعد ضعف المرابطين[2]. وبالطبع كانت لكل تلك المعارك أثرها فى زيادة موارد بيت المال الموحدى من أموال الغنائم فى عصر عبد المؤمن بن على وغيره من الخلفاء .

وقد استمرت غنائم الأندلس تأتى للمخزن فى عصر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م)، حيث خرجت الرسائل تبشر بمقدار الغنائم التى حصل عليها الموحدون فى تلك الفترة، ومنها تلك الرسالة الصادرة من السيدين عمر وعثمان ابنى الخليفة عبد المؤمن إلى الطلبة والأشياخ بإشبيلية، يخبرونهم فيها بما أحرزوا من نصر ومقدار الغنائم التى حصلوا عليها من الفرنجة فى معاركهم بالأندلس عام ٥٦٠ هـ / ١١٦٤ م . فقد غنموا من تلك المناطق غنائم ضخمة بالإضافة إلى عشرات الألاف من الدواب والماشية والغنم والتى من كثرتها

الإستبصار، ص١٥٠.

[1] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص ١٩٣.

[2] الذهبى : سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٤-١٩٨٥، جـ٢٠، ص٣٧١، ٣٧٢، محمد العروسى المطوى : الحروب الصليبية فى المشرق والمغرب، دار الغرب الاسلامى، بيروت ١٩٨٢م، ص٢٢٧، حسين مؤنس : مرجع سابق، ص١٠٢.

ملأت الوادى المتواجدين فيه : " فاستاقوا – أى جيوش الموحدون –من الغنائم من جهة غلّيرة وقرباقة وبسطة وجبال شقورة عدداً جماً وسوائم كثيرة من الدواب والبقر وعشرات الالآف من الغنم، فملأت الوادى، وإشتملت على كريمتها الأيادى "[١].

وفى نفس الرسالة يذكر غنائم الموحدون من ابن مردنيش[٢] وأعوانه من الفرنجة، حيث غنم

الموحدون معظم ما كان فى معسكر ابن مردنيش بعد هزيمته[٣] :"ونفَّل الله من خيلهم ومطاياهم وإدراعهم وسائر أسلحتهم ما جلّ قدره وعمّ كثره "[٤].

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

[٢] ابن مردنيش : هو محمد بن مردنيش، كان والده سعد بن محمد والياً للمرابطين على إفراغة، وقد تولى محمد بن سعد بن مردنيش حكم بلنسية بعد وفاة صهره ابن عياض يوم الجمعه الثانى والعشرين من شهر ربيع الأول عام ٥٤٢ هـ الموافق ٢١ أغسطس عام ١١٤٧م، ثم قام على بن عبيد والى مرسية بالتنازل لابن مردنيش عن حكمها فى جمادى الأولى عام ٥٤٢هـ/١١٤٧م، وبذلك أصبح حكم ابن مردنيش يشمل شرق الأندلس . إستطاع ابن مردنيش أن يحافظ على وحدة إمارته وتماسكها، ودخل فى أحلاف وعهود ومواثيق مع ممالیك النصارى وإمارتها ضد الموحدين، إلا أن توسع الموحدين فى بلاد الأندلس وشدة شوكتهم، جعلت الكثير من الممالك والإمارات الإسبانية النصرانية توقع معاهدات هدنة وحسن جوار معهم أو تحالفهم، وبهذا فقد ابن مردنيش الكثير من حلفائه الإسبان السابقين، وتوالت النكبات على ابن مردنيش، ولم يخلصه من مأساته إلا موته المفاجئ عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م، ولم يتجاوز من العمر الثامنة والأربعين، وبموته آل حكم شرق الأندلس إلى الموحدين، أنظر : عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢٠٩، محمد على الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٤٤، ١٤٥.

[٣] ابن الخطيب : الإحاطة، جـ٢، ص ١٢٧ .

[٤] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق : ص٢٠٦.

ورداً على هجمات البرتغاليين على سواحل الأندلس الغربية التى لم تنقطع منذ عام٥٧٥ هـ / ١١٧٩ م، أمر أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ/ ١١٦٣-١١٨٤م) بحملة بحرية ضد مدينة شلب[1] التى كانت تحت سيطرة البرتغاليين وذلك عام٥٧٧هـ / ١١٨١م، حيث أسر الموحدون خلال تلك الحملة نحو ألف وثمانى مائة جندى منهم، وأخذت منهم من القطائع نحو العشرين مع أسلابهم وأسلحتهم[2].

وكان عصر الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) عصر الذروة للغنائم الأندلسية حيث تكاد تختفى الغنائم الأندلسية بعد عصره . فقد خرج يعقوب المنصور فى حملات متتابعة ضد نصارى الأندلس، ففى عام ٥٨٥ هـ / ١١٨٩ م خرج يعقوب المنصور فى حملته الأولى على الأندلس، حيث شن الغارات على مدينة أشبونة[3] وأنحائها وعاد بعدها إلى بلاد المغرب بثلاثة عشر ألفاً من السبى[4].

---

[1] شلب(Silves) : مدينة بالأندلس بالقرب من باجة ؛ قال العذرى : لها بسيط وبطائح تنفسح، وبها جبل عظيم منيف كثير المسارح والمياه، وقلّ من أهل شلب من لا يقول شعراً ولا يتعاطى الأدب، انظر : القزوينى : مصدر سابق، ص٥٤١.

[2] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ١٤٥، سحر السيد عبد العزيز سالم: مدينة قادس ودورها فى التاريخ السياسى والحضارى للاندلس فى العصر الاسلامى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٠م، ص ١١٣.

[3] أشبونة : بضم الهمزة وسكون الشين المعجمة وضم البآء الموحدة ثم واو ونون وفى آخرها هآء . وهي مدينة بالاندلس تقع غربى باجة، بينها وبين البحر المحيط ثلاثون ميلاً، وهى على جانب نهر يودانس، ومن أعمال أشبونة مدينة هنترة ويشنترة . ولأشبونة البساتين والثمار المفضلة على غيرها، انظر : أبو الفداء : مصدر سابق، ص ١٧٢،١٧٣.

[4] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢١٨، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٦٢.

ولما علم الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور وهو ببلاد المغرب من استيلاء الفرنجة على مدينة شلب وباجة ويابورة[١] فى غرب الأندلس وذلك عام ٥٨٦ هـ / ١١٩٠ م، أرسل إلى قواد الأندلس يأمرهم بغزو بلاد الفرنج، واستعادة تلك المدن فخرج هؤلاء القواد فى حملة تحت قيادة محمد بن يوسف والى قرطبة، فأعادوا تلك المدن تحت سيطرة الموحدين، ورجعوا إلى قرطبة فدخلوها ومعهم خمسة عشر ألفاً من السبى، وثلاثة آلاف أسير[٢].

وكانت أعظم غنائم حصل عليها الموحدون فى عصر هذا الخليفة هى غنائم معركة الأرك(Alarcos)[٣] عام٥٩١ هـ / ١١٩٥ م، فقد غنم المسلمون من نصارى الأندلس شيئاً عظيماً [٤]. وتقدم لنا الرواية الإسلامية عن غنائم معركة الأرك هذه

---

[١] باجة ويابُورا : هناك باجة مدينة بأفريقية ببلاد المغرب، وهناك باجة مدينة بالأندلس وهى المقصودة فى سياق المتن، وهى من أقدم مدن الأندلس، بنيت فى أيام الأقاصرة، وبينها وبين قرطبة مائة فرسخ، وتفسير باجة فى كلام العجم " الصلح"، وحوز باجة وخطتها واسعة، ولها معاقل موصوفة بالمنعة والحصانة . أما يابُورا أو يبورة فهى أيضاً من مدن الأندلس، بينها وبين مدينة القصرين مرحلتان، وبينها وبين بطليوس مرحلتان أيضاً، وهى مدينة كبيرة عامرة بالناس، لها أسواق وقصبة، ومسجد جامع، وبها الخصب الكثير، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص ٧٥، ٦١٦.

[٢] ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص٢١٨، السلاوى : مرجع سابق : ص١٦٤، ١٦٥.

[٣] موقعة الأرك : يذكرها البعض بصيغة أراك أو الأركو، والغالب أن تنطق بسكون الراء والكاف بدليل قول الأديب أبى المطرف بن عميره فى رسالة إلى الأمير أبى زكريا الحفصى إلتزم فيها السجع : وهو المعروف بيوم الأرك أكبر وقائع أهل التوحيد على طواغيت الشرك، فإلتزام السجع يقتضى تسكين الراء، فضلاً عن الاسم الإسبانى فيه تسكين الراء أيضاً، هذا ولا يزال يوجد إلى الآن فى هذا المكان دير بإسم(Santa Mariade Alarcos)أى المدينة الملكية فى جنوب جبل الشارات، أنظر : ابن الأثير : الكامل، جـ١٠، ص٢٣٧، ابن العبرى : مصدر سابق، ص٣٩٠، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص ٣١١.

[٤] ابن العبرى: تاريخ مختصر الدول، تحقيق الاب انطون صالحانى اليسوعى، دار الرائد اللبنانى، بيروت،

أرقاماً قد يكون بها بعض المبالغة ولكنها تدل علي ضخامة ما غنمه الموحدون من تلك المعركة، فيذكر لنا ابن الأثير أن من أُسِرَ من نصارى الأندلس ثلاثة عشر ألفاً، كما غنم المسلمون منهم شيئاً عظيماً، فمن الخيام مائة وثلاثة وأربعون ألفاً، ومن الخيل ستة وأربعون ألفاً، ومن البغال مائة ألف، ومن الحمير مائة ألف[1].

والمقرى من جانبه يعرض لنا أرقاماً أخرى أكثر ضخامة عن غنائم تلك المعركة، سبقه الذهبى فى ذكر بعضها، حيث يذكران أن من أسر ثلاثين ألفاً، وغنم المسلمون من الخيام مائة وخمسين ألف خيمة، ومن الخيل ثمانين ألفاً، ومن البغال مائة ألف، ومن الحمير أربعمائة ألف، أما الجواهر والأموال فلا تحصى، وبيع الأسير بدرهم، والسيف بنصف درهم، والفرس بخمسة دراهم، والحمار بدرهم[2] . وفى موضع آخر يحدثنا المقرى عن باقى غنائم موقعة الأرك، حيث ذهب لبيت المال من غنائم تلك المعركة أيضاً من دروع الإفرنج ستون ألف درع[3].

ويرجح أن غنائم موقعة الأرك قد احتوت – بالإضافة لما سبق – أموال تجار وأغنياء يهود، صاحبوا جيش النصارى أثناء تلك الموقعة، أملاً منهم شراء أسرى المسلمين المتوقع وقوعهم فى أسر جيش الفرنج، فكان مصير معظمهم القتل، وغنم الموحدون كل ما كان فى أماكن إقامتهم من أموال بما فيها الأموال التى أعدوها

بيروت، الطبعة الثانية١٩٩٤، ص٣٩٠.

[1] الكامل : جـ١٠، ص٢٣٧، محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام فى الأندلس، جـ٥، ص ٢١١، محمد رشيد ملين : مرجع سابق، ص١٥٢، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ٣٥٧، صالح الأشتر : مرجع سابق، ص٧٥.

[2] دول الاسلام : تحقيق حسن اسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٩م، جـ٢، ص ١٠٠، نفح الطيب : جـ١، ص ٤٤٣ .

[3] نفح الطيب : جـ٤، ص٣٨٢.

لشراء أسرى المسلمين[1]. ويعبر عن ضخامة غنائم معركة الأرك العبارة التى ذكرها الذهبى فى معرض حديثه عن تلك الموقعة، فيقول : " واستغنى المسلمون إلى الأبد"[2] .

ورغم ذلك لم يكتف الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور بغنائم تلك الموقعة، فقد تقدم بجيوشه عقب تلك الموقعة مباشرةً إلى بلاد الأسبان، وأخذ يفتح المدن والقرى والحصون والمعاقل، ويقتل ويسبى ويأسر، حتى وصل إلى جبل سليمان وقد امتلأت أيدى المسلمين من الغنائم، وفى العام التالى التقى هو وألفونسو ملك النصارى مرة أخرى، فانهزم الفرنجة مرة ثانية وغنم المسلمون ما معهم من الأموال والسلاح والدواب وغيرها . ثم تقدم المنصور إلى مدينة طليطلة فحاصرها وشن الغارات على ما حولها من البلاد، وفتح فيها عدة حصون مثل قلعة رباح ووادى الحجارة ومجريط وجبل سليمان وافليج، وكثير من أحواز طليطلة [3]. ثم ارتحل عن طليطلة إلى مدينة طلمنكة[4]، فدخلها عنوة بالسيف فقتل المقاتلة وسبى النساء والذرية وغنم أموالها [5]. ولكن هل حصل الموحدون على غنائم من إخماد الثورات

---

[1] الضبى: بغية الملتمس فى تاريخ رجال اهل الاندلس، دار الكاتب العربى ١٩٦٧، د.م، ص ٤٥، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٥٤.

[2] دول الاسلام : ص١٠٠.

[3] طليطلة : مدينة كبيرة بالأندلس من أجلّ مدنها قدراً وأكثرها خيراً تسمى مدينة الملوك، ومن طيب تربتها ولطافة هوائها تبقى الغلات فى مطاميراها سبعين عام لا تتغير، وبها القنطرة العجيبة التى وصفها أنها قوس واحد من أحد طرفى الوادى إلى الطرف الآخر، أنظر: القزوينى : مصدر سابق، ص٥٤٥،٥٤٦.

[4] طلمكنة : مدينة بثغر الأندلس بناها الأمير محمد بن عبد الرحمن، بينها وبين وادى الحجارة عشرون ميلاً، أنظر: الحميرى : مصدر سابق، ص٣٩٣ .

[5] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٢٩، السلاوى : مرجع سابق، ص١٧٢.

والقضاء على المتمردين ؟

أما القسم الثالث من غنائم الموحدين فقد جاءت من خلال القضاء على الثورات والمتمردين، فقد كان إخماد تلك الثورات مصدراً آخر من مصادر غنائم الموحدين . فمثلاً غنم عبد المؤمن بن على أموال قبيلة دكالة التى ثارت عقب ثورة الماسى بالمغرب الأقصى كما سبى منهم الألاف حيث باع المرأة منهم بدرهم والغلام بنصف درهم[1].

كما حصل الموحدون على كثير من الغنائم والأموال بعد أن قضى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على ثورة ابن منغفاد بجبل غمارة[2] عام ٥٦٢ هـ/ ١١٦٦م، حيث غنم الموحدون من الأبقار أثنى عشر ألفاً، ومن الغنم سبعة وعشرين ألفاً وثلاث مائة، ومن السبى ثلاثة آلاف وست مائة وسبعة وأربعين، ومن الدواب ستمائة وسبعة عشر[3].

كما غنم الخليفة أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور من قوات

---

(1) مجهول : الحلل، ص١٤٧ .

(2) ثورة ابن منغفاد : هى ثورة قامت فى عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بالمغرب الأقصى، قادها سبع بن منغفاد أو منحفاد وتبعه قبيلة غمارة، وكانت هذه الثورة خطيرة على كيان الدولة الموحدية، ولذلك خرج لهم الخليفة الموحدى على رأس جيوشه الجرارة للقضاء عليها . وفى عام ٥٦٢هـ/ ١١٦٦م تمكن الموحدون من إنزال الهزيمة بقبائل غمارة المنحازة إلى هذا الجبل، وكانت هذه الهزيمة سبباً فى دخول الكثيرين من غمارة فى طاعة الموحدين، وأصبحت قوات الموحدين تحرز إنتصاراً بعد إنتصار حتى إستطاعت أن تلقى القبض على سبع بن منحفاد ثم قتله وصلبه من نفس العام، انظر: ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٩٥، ٩٦، على الصلابى : اعلام اهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص ١٤٦،١٤٧.

(3) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٢٤٤.

قراقوش[١] وحلفائه من بنى غانيه[٢] والقبائل العربية عام ٥٨٣ هـ / ١١٨٧ م بعد عدة معارك لاسيما بنواحى قابس ما كان فى حوزة عدوه، حيث سبى نساءه وأطفاله، وقادهم إلى مدينة فاس ومعهم الغنائم الهائلة التى استولى عليها[٣].

وقد استمر الموحدون فى غنم أموال بنى غانية فى عصر أبي عبد الله محمد الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ/ ١١٩٩-١٢١٤م)، ليس فى بلاد المغرب فقط ولكن فى عقر دارهم، حيث استولت حملة عسكرية موحدية بقيادة أبي العلاء إدريس بن يوسف بن عبد المؤمن وأبي سعيد بن أبى حفص – من أشياخ الموحدين – على جزيرة ميورقة[٤] ففتحاها عنوةً، وقتلا عبد الله بن إسحاق بن غانية الأمير عليها، وكان

---

[١] قراقوش : هو شرف الدين قراقوش التقوى مملوك تقى الدين عمر بن أخى صلاح الدين الأيوبى، وهو شخصية أخرى غير بهاء الدين قراقوش الأسدى وزير صلاح الدين ونائبه فى مصر، وكان فى الأصل مملوكاً لعمه أسد الدين شيركوه . وكان شرف الدين قراقوش هذا قائداً للجنود الغز الأتراك الذين قدموا من مصر وإستقروا فى قابس، انظر : ابن غلبون الطرابلسى: تاريخ طرابلس الغرب المسمى "التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الاخبار"، تحقيق الطاهر احمد الزاوى، المطبعة السلفية، القاهره ١٣٤٩٠هـ ص٥٣، ٥٤، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص٣٠٦.

[٢] بنو غانية(banû ghâniyya) : هم محمد بن غانية وأولاده الذين إستقلوا بالجزر الشرقية، أى جزر البليار {ميورقة ومنورقة ويابسة } وأعلنوا ولاءهم للمرابطين وللخلافة العباسية، وأخذوا فى إحتلال بعض المناطق فى شمال أفريقية، انظر : عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص ٢٢٣ – ٢٢٦، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص٢٩٩.

[٣] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٠٦، شارل فيرو : الحوليات الليبية منذ الفتح العربى حتى الغزو الايطالى، ترجمة محمد عبد الكريم الوافى، منشورات جامعة قاريونس، بنغازى – ليبيا، الطبعة الثالثة ١٩٩٤م، ص٥٦، ٥٧.

[٤] ميورقة(Mallorca) : جزيرة فى بحر الزقاق، تقع جنوبها مدينة بجاية، ومن الجوف برشلونة، بينهما مجرى واحد، ومن الشرق منها تقع جزيرة منورقة(Menorca) بينهما أربعون ميلاً، كما تقع فى شرق ميورقة جزيرة سرادنية، وفتى غربها جزيرة يابسه(Ibiza) . وقد فتح المسلمون

ذلك فى عام ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٣م، حيث استطاع القائدان من نهب أموال هذا الأمير وسبى حريمه[1].

وكانت ذروة غنائم الموحدين من بنى غانية عام٦٠٢ هـ/ ١٢٠٥م، وذلك فى الموقعة التى حدثت بين بنى غانية وحلفائهم من القبائل العربية، وبين الموحدين بقيادة أبى محمد عبد الواحد بن أبى حفص الهنتانى بأنحاء قابس بالقرب من رأس تاجرا، أثناء محاصرة الناصر للمهدية، وقد وصف ابن عذارى غنائم تلك الواقعة وضخامتها، فيقول: " واستولى الموحدون على تلك الأموال الفاخرة، والأحوال الضخمة الواسعة، وامتلأت أيدى الجماعة من سواد المحلة من العطاء والوطاء، وما غصبوه وسلبوه من أحواز أطرابلس، إلى أنظار بجاية منذ عشرين سنة، وقفل الشيخ أبو محمد عبد الواحد [2]بسبيه ونفله وخيله، وكثير المغنم و قلة "[3]. من ذلك النص

هذه الجزيرة عام ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م، ولكن تقلبت عليها قوات برشلونه عام ٥٠٨هـ/ ١١٤م لأول مرة، ثم إستولى المرابطون على هذه الجزيرة، ووليها محمد بن غانية المسوفى، وهو أول ولاة بنى غانية الذين تعاقبوا على ولايتها إلى أن كان آخرهم عبد الله بن إسحاق، الذى رفض فى البداية بيعة الخليفة يعقوب المنصور الموحدى، مما دعى الأخير إلى التوجه إلية بقواته لإسترداد المدينة وغيرها من المدن التى إستولى عليها عبد الله بن إسحاق، أنظر : الحميرى : مصدر سابق، ص ٥٦٧، ٥٦٨.

[1] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢٦٠.

[2] أبو محمد عبد الواحد الحفصى : هو أبو محمد عبد الواحد ابن الشيخ ابى حفص عمر بن يحى الهنتاتى، وأبو محمد هو أول من تولى أفريقية من الحفصيين فى عهد الناصر الموحدى، وذلك بعد القضاء على حكم بنى غانية وأعوانه فى تلك المناطق، انظر : ابن الشماع : الادلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس ١٩٨٤م، ص٤٨،٤٩.

[3] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص٢٤٥، ٢٤٦. إلهام حسين دحروج : مرجع سابق، ص٨٠، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ٣٩٩.

يمكننا أن نستشف كيف تمكن الموحدون من وضع أيديهم على كل الثروات الضخمة التى جمعها أولئك الرحل طيلة عشرين عاماً، من أعمال النهب التى كانوا يقومون بها بتلك المنطقة الشاسعة أطرافها، والممتدة ما بين طرابلس وبجاية . وتحصى بعض الرويات التاريخية لبعض غنائم تلك المعركة، فتشير إلى ثمانية عشر ألفاً من أحمال المال والمتاع والخرثى والآلة[1].

وقد كرر الشيخ أبو محمد بن أبى حفص هزيمته لبنى غانية وحلفائهم من العرب، وغنم غنائم هائلة بالإضافة إلي حشد من الأسرى عام ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩م[2]. وفى العام التالى أى عام ٦٠٧ هـ/ ١٢١٠م كان للشيخ ابن أبى حفص وقعة أخرى مع القبائل العربية لاسيما قبائل سليم حيث نقل أشياخهم بأموالهم، كما ضرب محمد بن عبد السلام والي طرابلس على أنظار نفوسة وسلب قصراً وجد به أثاثاً وأموالاً وأثقالاً لهؤلاء[3].

وجدير بالملاحظة إلى أن الغنائم كانت تستخدم فى بعض الأحيان ككمين لاصطياد الأعداء، وبالتالى الحصول على المزيد من الغنائم، وهذا ما حدث عام ٥٣٣هـ/ ١١٣٨م عندما وصلت قوة مرابطية من قبيلة جزولة[4] إلى منطقة جبلية

---

(1) ابن خلدون : العبر ، جـ٦، ص ٣٣٤.

(2) ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٥٤، ٢٥٥ ، شارل فيرو : مرجع سابق، ص٥٨، ٥٩.

(3) ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٥٧.

(4) قبيلة جزولة : وهم من قبائل بربر البرانس وبطونهم كثيرة، ومعظمهم بالسوس ويجاورون لمطة ويحاربونهم، ومنهم ظواعن بأرض السوس، وجزولة إخوة لصنهاجة الأم، فلذلك اضيفوا إليهم فى الترتيب، انظر : ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٧١، مطير سعد غيث أحمد : الثقافة العربية الإسلامية وأثرها فى مجتمع السودان الغربى { خلال القرنين العاشر والحادى عشر للهجرة، السادس عشر والسابع عشر للميلاد }، دار المدار الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص ٤٨.

طمعاً فى انتزاع الغنائم من الموحدين التى حصلوا عليها فى وقت سابق، فلما علم عبد المؤمن بذلك لجأ إلى الحيلة فأمر برصد الكمائن، فى مضايق الجبل، وقدم الغنائم بين يديه، اجتذاباً للقوة المرابطية، وأمر الكمائن بالاندفاع نحوهم، إذا ما سمعوا قرع الطبول، نجحت خطة عبد المؤمن بن على نجاحاً تجاوز كل تقدير فى الحسبان، فقد هاجمت جزولة ساقة الغنيمة وقتلت بعض حراسها، فلما توسطوا مواضع الكمائن دقت الطبول فجأة فاندفعت الكمائن صوب جزولة وأبادوها عن آخرهم، واستولوا على أسلحتهم ودوابهم[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الغنائم كمورد مالى لم يكن فى أمان فى بعض الأحيان، فقد تعرضت الغنائم الموحدية فى بعض الفترات لكثير من المخاطر، مثل الإغارة على من يجمع تلك الغنائم أثناء عملية الجمع، أو الإغارة عليها أثناء حملها إلي المخزن[2].

وهكذا كانت المغانم والأموال التى يحصل عليها الموحدون من هذه المعارك، تشكل مصدراً هاماً من مصادرالدخل نظراً لكثرة المعارك التى خاضها الموحدون . وترجع أهميتها فى الأساس إلى تنوعها، فالثروات المهمة قد حصل عليها الموحدون من المرابطين والحماديين[3] والنصارى فى بلاد المغرب والأندلس، بالإضافة للغنائم

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١١١، ١١٢ .

(٢) ابن عذارى : مصدر سابق، ص ١٨، ١٩

(٣) الحموديين : هم بنى حماد بن حبوس الزيرى الصنهاجى، ويعتبر التاريخ الرسمى والعملى لقيام دولتهم هو عام ٤٠٨هـ/ ١٠١٧م، لكن الفترة الممتدة من عام ٣٩٥هـ إلى ٤٠٨هـ {١٠٠٤-١٠١٨م} كانت الفترة الحاسمة التى تمخض عنها قيام الدولة، وكانت عاصمة دولة بنى حماد أيام الفاطميين قلعة بنى حماد، ثم

التى استولوا عليها بعد قضائهم على كل الثورات والمتمردين [١]. ولم تكن الغنائم هى الأموال الوحيدة التى حصل عليها الموحدون من العدو، وكانت قوة الموحدين سبباً فيها، بل امتدت لتشمل أنواع أخرى !

فقد عرف العصر الموحدى الفيء[٢] كمورد مالى أيضاً ارتبط اسمه بساحات القتال . فالفيء هو الأموال التى حصل عليها المسلمون دون قتال أو صلحاً، نتيجة خوف العدو من قوة المسلمين العسكرية[٣].

مدينة بجاية بعد دخول القبائل العربية بلاد المغرب، انظر : مجهول : الاستبصار، ص١٦٧،١٦٨، عبد الحليم عويس : دولة بنى حماد [صفحة رائعة من التاريخ الجزائرى]، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩١م، ص٤٧.

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٢، ابن الاثير : مصدر سابق، جـ٩، ص٣٧٣، عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص ١٩٣، ابن الخطيب : الإحاطة، جـ٢، ص ١٢٧، الذهبى : سير اعلام النبلاء، جـ٢٠، ص٣٧١، ٣٧٢، محمد جابر الانصارى : التفاعل الثقافى بين المغرب والمشرق فى اثار ابن سعيد المغربى ورحلاته المشرقية وتحولات عصره، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٢م، ص٣٥.

[٢] أوجه الإتفاق والإختلاف بين الغنيمة والفيء : فالأثنان يتفقان فى أن مصدر كل منهما غير المسلمين، وإن مصدر خمس كل منهما واحد . أما أوجه الإختلاف بين الأثنان، إن الغنائم أموال مأخوذة عنوة وبالقتال، فى حين أن الفيء مأخوذ عفواً وبغير قتال، وإن مصرف أربعة أخماس الغنائم يختلف عن مصرف أربعة أخماس الفيء ، انظر : ابن زنجوية : مصدر سابق، ص١١٢، ابى هلال العسكرى: الفروق اللغوية، تحقيق ابو عمر عماد – ذكى البارون، المكتبة التوفيقية، القاهره، د.ت، ص١٧٩، الماوردى : الأحكام السلطانية، ص١٦١، أحمد عبد العزيز المزينى : الموارد المالية فى الاسلام، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الاولى ١٩٩٤ م، ص١٠٨، ١١٠، ١١١.

[٣] ابن ادم القرشى: مصدر سابق، ص٥٨، ابن زنجوية: مصدر سابق، جـ١، ص١١٢ .

وهذا ما حدث عند إستيلاء الخليفة عبد المؤمن على مدينة تونس[١]، فقد توجه الخليفة إلى تونس وشرع مباشرةً فى محاصرتها يوم السبت جمادى الأولى عام ٥٥٤ هـ ٢٩ يونيو ١١٥٩ م،، وقد ادرك سكان تونس وقتئذ أنه ليس فى مقدورهم مقاومة الحصار أكثر من ثلاثة أيام، لذا أرسلوا وفداً من مشايخهم لإعلان خضوعهم . وبعد جهد جهيد نجح المشايخ فى إقناع عبد المؤمن بالعفو عن سكان المدينة، لكن شريطة تسليم نصف أملاكهم وثرواتهم إلى المخزن، دون أن يستثنى منها شئ غير ما يرتدونه من ملابس . وبعد أن مكث عبد المؤمن بن على بتونس ثلاثة أيام، غادرها فى اتجاه المهدية تاركاً نائباً عنه بها قريبه أبو محمد بن عبد السلام الكومى، الذى كُلف بنزع أملاك التونسيين وثرواتهم، وهكذا تعرضت المنازل للنهب وقام الموحدون ببيع ما استطاعوا من هذه المنازل وغيرها من أملاك، ولم يقتصر ذلك على تونس المدينة بل شمل ضواحيها، حيث أجبر الأهالى على تقديم نصف ما يملكونه إلى المكلفين بالتحريات[٢].

مما سبق يتبين أن قوة الموحدين العسكرية كانت سبباً فى الحصول على أموالٍ جمة، فى أشكال ومسميات شتى، ولكن رغم ذلك ولسوء الحظ فإن الحرب ليست مرادفاً بالضرورة للنصر، فانتصارات الموحدين والتى اعتمدوا عليها للحصول على الموارد

---

(١) مدينة تونس(Tunez) : مدينة عظيمة بينها وبين القيروان مسيرة ثلاث أيام ؛ وبينها وبين البحر نحو ٤أيام ؛ وبينها وبين قرطاجنة نحو عشرة أميال ومرساهما واحد يسمى رادس . ومدينة تونسَ مدينة قديمة البناء لها سور عظيم ويدور بها حفير، وبها جامع متقن البناء مطل على البحر بناه عبيد الله بن الحبحاب هو ودار الصناعة، انظر : مجهول : الاستبصار، ص١٢٠.

(٢) مجهول : الحلل، ص١٥٣، ابن الأثير : مصدر سابق، جـ٩، ص٤٢٨، ٤٢٩ ، ابن خلدون : العبر، جـ٥، ص٢٣٨، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١٧٥.

الحربية السابقة، كانت محددة بأوقات وفترات معينة تخللتها أوقات من الهزائم أيضاً[١]. لذلك كان على الموحدين – بالإضافة للموارد الحربية السابقة – الاعتماد على موارد مالية أخرى، لذلك كانت الزكاة بنوعيها هى المورد البارز فى هذا المجال !

ب – الزكاة :

لقد اهتمَّ الموحدون بأخذ زكاة الفريضة من المسلمين، باعتبارها من مصادر دخل الدولة الأساسية، واستمر العمل بذلك إلى نهاية الدولة[٢]. ومما يدل على أن الزكاة كانت من مصادر الدخل الأساسية، أن كُتَّاب المخزن فى الولايات كانوا يعتبرونها ضمن مصادر دخل الدولة[٣].

ونتيجة لأن دولة الموحدين قامت على أساس دينى، فقد احتلت الزكاة منزلة هامة فى تطبيق أحكامها، وقد أكد الخليفة عبد المؤمن بن على هذا المعنى[٤] وذلك فى رسالته التى أرسلها إلى أهل بجاية، فى ربيع الثانى عام ٥٥٦ هـ/ ١١٦٠م، وهى الرسالة المعروفة برسالة الفصول، حيث جعل عبد المؤمن بن على مانع الزكاة كمن منع كل الفرائض، وهو يستحق الحرب والنكال، حيث جاء فيها : " وخذوا إيتاء

---

(١) ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص٢٣٩، ٢٤٠ .

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,p.305 – 306.

(٢) ابن القطان : مصدر سابق، ص١٦٧، ١٦٨.

(٣) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٤٢، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص٢٨٠، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٥٥.

(٤) عُرف ملوك المغرب بلقب " الأزكى " وهو لقب مأخوذ من الزكاة، وهى الزيادة، كأنه نسب إليهم الزيادة فى الرفعة ونحوها، أنظر : القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص ٢٨.

الزكاة، وبالكشف عن مانعيها، وتشخيص ممسكيها، أوالنزر اليسير منها، فالزكاة حق المال، والجهاد واجب على من منع منها قدر العقال، فمن ثبت منعه للزكاة، فهو لا حق بمن ثبت تركه للصلاة، فمن منع فريضة، كمن منع الفرائض كلها، ومن منع عقالا فما فوقه، كمن منع الشرع كله"[١].

ورغم أن زكاة الفطر سنة وليست فريضة إلا أنها سنة واجبة، كما أنها علـى أية حال تظل نوعاً من الأموال العامة التى تُجمع وهدفها هو كفاية الفقراء وسد حاجاتهم[٢]. ومن هذا المنطلق يبدو أن الموحدين اعتبروا زكاة الفطر من الأموال

---

[١] مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص١٣٣، مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص١١٥، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٨،١٩٩،

- Abdellatif Sabbane : Op.Cit,p.293 .

وللمزيد عن الجانب الفقهي لزكاة الفريضة مثل الخاضعون للزكاة، وشروط الخضوع للزكاة، والأموال التى يجب فيها الزكاة، ونصاب ومقادير الزكاة، لاسيما في عصر الموحدين، انظر : القاضي عياض : مصدر سابق، ص ١١٩ - ١٢٣، الامام الشاطبي: فتاوى الامام الشاطبي، تحقيق محمد ابو الاجفان، نهج لواز، الوردية - تونس ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م، ص ١٣٣ . ابن مماتي : كتاب قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة المدبولى، القاهره، الطبعة الاولى ١٩٩٠م، ص٣٠٨، ٣٠٩، ابن عرفة : الحدود فى التعاريف الفقهية، المكتبة الازهرية رقم ٣٠٤٧٢٢ القاهره، ورقة ٣، القرافى: الذخيرة، تحقيق بو خبزة، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٤م، جـ٣، ص٧، ٦٢،٦٧، ٦٨، ٧٣، ٩٣،٧٤، ٩٤، الرصاع : شرح حدود ابن عرفة أو الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفه الوافية، القسم الأول، تحقيق محمد ابو الاجفان والطاهر المعمورى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٣م، ص١٤٦، اسماعيل راجى الفاروقى وأخرين : أطلس الحضارة الاسلامية، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة السعودية، الطبعة الاولى ١٩٩٨م، ص٢٢٢.

[٢] القرافى: الذخيرة، جـ٣، ص١٧٠، ياسين محمد أحمد غادى : مرجع سابق، ص ٥٦.

ذات الأهمية الرسمية لدولتهم، فنجدهم يهتمون بها ويلزمون مسئولية تحصيلها لموظفين كبار بشكل يمكن معه أن نعتبر زكاة الفطر هذه من الموارد المالية – الفرعية – فى دولتهم، فالقاضى هو من كان يتحمل تحصيل أموال زكاة الفطر، ونستشف ذلك من الرسالة التى أرسلها الخليفة يعقوب المنصورمن مراكش إلى طلبة وأهل إشبيلية، وذلك فى آخر رمضان٥٨٠هـ / ١١٨٤م، فيقول : " أدام الله كرامتكم بتقواه، تأمرون العمال هنالكم بدفع جميع ما تحصل فى هذا العام من زكاة الفطر، للشيخ الفقيه القاضى أبى المكارم – أكرمه الله بتقواه – يوزعه على الضعفاء والمساكين رفقاً بهم، وتوسعةً عليهم، فاعتمدوا على ذلك إن شاء الله عز وجل "[١].

وتحتوي كتب الفقه أيضاً لاسيما التي ترجع لعصر الموحدين الكثير من تفاصيل دفع زكاة السنة مثل الخاضعين لها ومواعيد إخراجها وانواع الأموال التي تخرج منها هذه الزكاة ومقاديرها[٢].

جـ– الخراج :

كان الخراج ضريبة شرعية تُفرض علي أراضي المشركين الذين فُتحت بلادهم صلحاً أو عنوة[٣]. وقد ظل هكذا ببلاد المغرب في العقود الأولي من تاريخ دولة الموحدين حتي عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، ففي هذا العام – حسب رواية ابن ابي زرع – قام الخليفة عبد المؤمن بن علي بمسح شامل لأراضى بلاد المغرب حتى برقة طولاً

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص ١٩٠ .

[٢] القاضى عياض : الإعلام، ص ١٢٦، ١٢٧. ابن عرفه : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٣، القرافى : الزخيرة، جـ٣، ص ١٥٩ .

[٣] الماوردي : الأحكام السلطانية، ص١٨٦، ١٨٨.

وعرضاً بالفراسخ والأميال، ثم أسقط ثلث المساحة فى مقابل الجبال والأنهار والطرقات، وفرض الخراج على ما تبقى من الأراضى بما فيها أراضي المسلمين، وذلك بعد عودته من غزوة المهدية، وفى ذلك يقول ابن أبى زرع : " وفى هذه السنة أمر عبد المؤمن بتكسير بلاد إفريقية والمغرب وكسّرها من بلاد إفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى، بالفراسخ والأميال طولاً وعرضاً، فأسقط من التكسير الثلث فى الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والحزون، وما بقى قسّط عليه الخراج، وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب "[1].

وقد قبل الدارسون هذه الرواية فى مجملها وخاصة تاريخ تسقيط الموحدين الخراج، وتحفظ البعض فى أن يكون عبد المؤمن أول من فرض الخراج فى المغرب. بل أن هناك من يري أن رواية روض القرطاس هذه تخلط بين فرض الخراج وطريقة جبايته[2]. رغم أن ابن أبي زرع قد وُفّق في الفصل بين فرض عبد المؤمن الخراج وطريقة جبايته، وتوضيح كل من الجانبين علي حدي .

---

[1] الانيس المطرب : ص ١٩٨، ١٩٩، ابن ابى دينار: المؤنس فى اخبار افريقيا وتونس، تونس ١٢٧٦هـ، ص١١٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٩٥، ٩٦، هشام أبو رميله : علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الاسلامية فى الاندلس، دار الفرقان، عمان – الاردن، الطبعة الاولى ١٩٨٤م، ص٣٨٩، ٣٩٠،

-Budgett Meakins : The Moorish Empire , London , 1899,p27

– Terrasse : Op.cit , p 311 ,31

- Julien- Ch-andre : histoire de L' Afrique du Nord , de La Conquete Arabe , Paris, 1969, pp.111 ,112

[2] عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص١٧٤،

- Abdallh Laroui : Op.cit , p.184 .

-Yasser Benhima :Op.Cit , p.5.

كما أن هناك من يشكك في رواية ابن أبي زرع من جذورها، ويري أنها رواية منفردة ودليلهم علي ذلك أن ابن صاحب الصلاة والبيذق – وهما معاصران للاحداث – لا يذكران أن خراجاً قد فُرض وقتئذ[١]. وهذا رأي مبني علي دليل ضعيف لأن ابن صاحب الصلاة والبيذق لم يذكرا الخراج لأنهم مؤيدين للموحدين ومنحازين لدولتهم لذلك كان من الطبيعي أن يتغاطي هذان المؤلفان عن أخطاء إرتكبها الموحدون وتخالف الشريعة الإسلامية .

ومما يجعل رواية ابن أبي زرع أكثر مصداقية وأقربها للواقع أن الخراج لم يُذكر قبل فتح تونس كمصدر لدخل الدولة، بينما تردد ذكره فى المصادر بعد ذلك كثيراً[٢]. والراجح أن الخليفة عبد المؤمن بن على حين إتخذ هذا الإجراء كان له من المبررات ما دفعه إلى تنفيذ هذا العمل، ومن هذه المبررات :

أولاً : نظرة الموحدين إلى المرابطين على أنهم كفرة ومجسمين[٣] ومبدّلين لأحكام الله،

---

[١] عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص١٧٤ .

[٢] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ١٥٣، عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢١٣، ٢١٤، ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص ٢٣٠، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص٢٨٤.

[٣] التجسيم صفة ألصقها الموحدون بالمرابطين، فقد إتهم المهدى ابن تومرت المرابطين بالشرك والتجسيم، لأنهم يقرون الصفات المادية إلى الله تعالى، وهى شبهة إشراك غيره معه . بينما سمى أتباعه وأصحابه بالموحدين تعريضاً بالمرابطين فى أخذهم بالعدول عن التأويل، وهو يعنى بذلك أن أصحابه هم الذين يفهمون معنى تنزيه الذات الإلهية من الصفات المشبة، وواضح أن ابن تومرت قد تأثر فى هذه الناحية بآراء المعتزلة الذين كانوا يسمون أنفسهم بأهل العدل والتوحيد، انظر : ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٤٩، ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص١٨١، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص ٢٩٨.

ومن هنا ساوى الخليفة عبد المؤمن بين أرض المرابطين وأرض المشركين، فمن وجهة نظره كانت جماعة الموحدين هى الجماعة المؤمنة، أما المسلمون من غير الموحدين وحتى الموحدين المشكوك فى ولائهم فكانوا يعتبرون غير مؤمنين ويحق للجماعة أن تستولى على ممتلكاتهم وأموالهم وفرض الخراج على أرضهم [١].

ثانياً : احتياج الخليفة عبد المؤمن بن على للأموال لاسيما بعد أن شعر بقصور الزكاة والعشور والغنائم والجزية عن تمويل مشاريعه التوسعية، ولاسيما وأنه كان يتهيأ لفتح الأندلس، بعد غزوته التونسية، وقد شكا الجند من قلة الأموال[٢] . بالإضافة إلى زيادة نفقات الدولة التى ترامت أطرافها، وامتدت من برقة شرقاً إلى المحيط الأطلسى غرباً وما تحتاجه أقاليم الدولة من حماية ورعاية، مع ميله إلى البناء والتعمير، فكان عليه أن يبحث عن مورد جديد ففرض الخراج[٣].

ثالثاً : ربما استند إلى فتوى بعض العلماء المحيطين به، أنه من حقه فرض الخراج على الأرض التى أسلم عليها أصحابها، مستندين فى ذلك لرأى الإمام أبى حنيفة

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق احمد عزاوى، ص ٦، ١٩٣، ١٩٤، ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٤٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٧، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص ٧٥ .

[٢] الذهبى : سير أعلام النبلاء، جـ٢٠، ص ٣٧١، ٣٧٢، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص٢٨٤ ، عبد الهادى التازى : التاريخ الدبلوماسى، جـ٢، ص٢٥٥.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٨٤، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٥، إحسان صدقى العمد وآخرين : مرجع سابق، ص٤٢،٤٣ .

الذى قررّ أنَّ الإمام مخير بين أن يجعلها خراجاً أو عشراً [(١)]، فإن جعلها خراجاً لم يجز أن تنقل إلى العشر، وإن جعلها عشراً، جاز أن تنقل إلى الخراج [(٢)].

ومن الواضح أن الخليفة عبد المؤمن بن على لم يتخذ هذا الإجراء إلا بعد أن استقرت الأوضاع فى البلاد، وصار له من القوة بحيث يفرض ما شاء من أنواع الجبايات . لذلك لم يتخذ هذه الخطوة إلا عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، بعد سقوط دولة المرابطين نهائياً بأربعة عشر عاماً، وبعد تمكن سلطانه على البلاد وصار لا ينازعه أحد مع جيوش جرارة تخضع لكلمته وتنفذ أوامره، ومن ثم فرض الخراج وهو واثق بأنه لن ينازعه أحد، فيما يتخذه من قرارات حتى لو كانت نزع ملكية جميع فلاحى

---

(١) يقسم المؤرخون أراضي المغرب حسب وضعية الأراضي في الدولة الإسلامية بشكل عام إلى ثلاثة أقسام :

أ – أراضى العشر : أى الأراضى التى أسلم أصحابها عليها، وأصبحوا مسلمين ظلوا مالكين لأراضيهم، يدفعون العشر بوصفهم مسلمين .

ب – أراضى الخراج المفتوحة عنوة : وهى تؤول إلى الدولة ويظل الخراج الذى يدفعه ساكنوها مسلمين كانوا أم غير مسلمين، وينظر إلى الخراج على أنه إيجار لا يجوز تخفيضه .

ج – أراضى الخراج المفتوحة صلحاً : وفى هذه الحالة ينظر إلى الخراج على أنه وقفاً للدولة لا يجوز نقل ملكيتها، وفى الواقع لا يبدو أن الدولة بدأت أية محاولة لممارسة حقوقها بالنسبة لهاتين الفئتين، بل عاملت ساكنى الأراضى على أنهم مالكوها، على أنه يبدو أن الدولة على سبيل التعويض جبت ضريبة أراضى تعرف بالخراج عن جميع الأراضى دون تمييز، أنظر : ابن رجب = = الحنبلى : مصدر سابق، ص١٤١، ابن سلام : مصدر سابق، ص ١٣٢، هوبكنز : مرجع سابق، ص٦٠، اشرف طه ابو الذهب : المعجم الاسلامى، دار الشروق، القاهره، الطبعة الاولى ٢٠٠٢م، ص ٤٥.

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية، ص١٩٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٧، إحسان صدقى العمد وآخرين : مرجع سابق، ص ٤٢،٤٣.

المغرب [1].

ويفهم من الفقرة التي أوردها ابن أبي زرع أيضاً أن عبد المؤمن بن على قام بإجراء مسح منظم لأراضي المغرب لتقدير الخراج عليها .. ولعل عبد المؤمن حاول تقدير ما ينبغى ان يكون عليه إيراده، فعمد على إسقاط الثلث من مجموع مساحة ممتلكاته على أنه أراضى غير منتجة، وافترض بأن الباقى خاضع للخراج، وبذلك يكون الخراج فقط على الأراضى المنتجة . أي أنه لم يراعي الشريعة اوأى اعتبار لمبدأ الصلح والعنوة، فعبد المؤمن فرض الخراج على الأراضى الصالحة للزراعة، ولهذا أسقط الخراج عن ثلث الأراضى غير الصالحة للزراعة [2].

والراجح أن فرض الخراج على بلاد المغرب قد ساهم فى خلق الكثير من الصعوبات المالية لاسيما فيما يخص الملكيات الخاصة وكيفية التعامل مع أصحابها [3]. لذلك قام عبد المؤمن من أجل حل تلك الصعوبات بعمل الكثير من المقاييس الدقيقة لبلاد المغرب، من أجل أن يظهر للشعب وكأنه لا يريد إلا الأموال الضرورية التى تحتاجها الدولة ولا يريد أن يظلمهم، وقد ساعده على ذلك بالطبع إدارة كفأة استطاعت تنفيذ ما أمر به من قياسات للأراضى [4].

---

[1] حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٤، ٧٥.

[2] السلاوى : مرجع سابق، ص١٢٤، جمال طه : مرجع سابق، ص٢٢٢، ٢٢٣، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص٢٨٤،٢٨٥،

- Abdallh Laroui : Op.cit , p.184.
- Abdellatif Sabbane : Op.cit , p . 297
-Yasser Benhima :Op.Cit , p.6.

[3] مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص٢١،٢٢، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٢٧٩، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١٨٢.

[4] روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص٧١، ٧٢.

وأصبح ما قام به الخليفة عبد المؤمن بن على فيما يخص الخراج قاعدة سار عليها خلفاؤه الموحدون من بعده، فابن خلكان يصف الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بقوله : " وكان – أى يوسف بن عبد المؤمن – جمّاعاً منّاعاً، ضابطاً لخراج مملكته، عارفاً بسياسة رعيته "[١]، كما وصف عبد الواحد المراكشى الخراج فى أيامه، فيقول : " وكثرت فى أيامه الأموال واتسع الخراج" [٢]. كذلك اقتفى المنصور الموحدى سياسة أبيه : " وسلك فى جباية الأموال ما كان أبوه يأخذه ولم يتعده إلى غيره " [٣].

والراجح أن مقدار الخراج المتحصل كان كبيراً، فقد كان خراج إفريقية فى كل سنة وقر مائة وخمسين بغلاً من المال الصامت[٤]. وكان خراج مزارع الدولة من الزيتون مرتفعاً أيضاً، ومن أشهر تلك المزارع زيتون بحيرة[٥] مراكش الذى بلغ بيوعه ثلاثين ألف دينار مؤمنى فى العام [٦]، وزيتون بحيرة مكناسة الذى يُباع

---

(١) وفيات الأعيان : جـ٧، ص١٣١،

-Abun – Nasr. Jamil . M : Op.cit , pp.95 , 96.

(٢) المعجب : ص ٢١٢.

(٣) ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص٢٠٨ .

(٤) الذهبى : سير أعلام النبلاء، جـ٢١، ص ١٠٢ ، ابن خلكان : المصدر السابق، ص١٣٥، محمد المنونى : حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الاولى ١٩٨٩م، ص١٥، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص٢٨٥، ٢٨٦، عبد العزيز بنعبد الله : معطيات الحضارة المغربية، دار نشر المعرفة، الرباط، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠م ، جـ٢، ص٥٦.

(٥) البحيرة(*al-Bahîra*) : تعنى فى الإصطلاح المغربى البستان، انظر : مجهول : الاستبصار، ص١٨٧، ابن القطان: مصدرسابق، ص ١١٩.

(٦) مجهول : الحلل، ص١٤٦ .

بخمسةٍ وثلاثين ألف دينار سنوياً، وزيتون بحيرة فاس وكان مبيعه السنوى خمسون ألف دينارا ونحوها، وزيتون بحيرة تازا[١] بخمسةٍ وعشرين ألف دينار[٢]، كما وصل مجمل مجابى مدينة مكناسة فى كل عام مائتى ألف دينار [٣]، وربما يرجع إرتفاع كمية الأموال المحصلة من الخراج إلى أن خلفاء الدولة الموحدية جعلوا حداً للاختلال المالى السنوى الذى كان يعانيه من سبقهم من حكام المغرب والاندلس [٤].

ويرجح أن الخراج كان من الموارد ذات الأهمية الخاصة جداً للموحدين، حتى أنهم كانوا يحبسون الأشخاص الذين كانوا يتهربون من دفعه، فيذكر ابن الزيات شخصاً حُبس فى مال خراج عليه، فيقول ابن الزيات : " ولقد كان فيهم رجل

---

[١] تازا: من بلاد المغرب، أول بلاد تازا حدٌ ما بين المغرب الأوسط وبلاد المغرب فى الطول، وفى العرض البلاد الساحلية، مثل وهران ومليلة وغيرهما، وقد بنى فيها مدينة الرباط أعنى فى جبال تازا، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص١٢٨.

[٢] ابن غازى : مصدر السابق، ص٥٠، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص ٢٨٦، ٢٨٧ ، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص ٢٥٣.

بنو مرين : قبيلة رعوية من البربر اضطرت بعد وصول البدو من العرب إلى المغرب فى منتصف القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى إلى ترك مواطنها السابقة فى منطقة بسكرة والإستقرار فى السهول العالية حول واحة فقيق، وهم أخوة بنى يلومى ومديونة، وكان أغلبهم يعمل بالصيد وطرد الخيل والفارة، وكانت جل أموالهم الخيل والإبل، انظر : ابن خلدون ; العبر، جـ٧، ص٢٢١،٢٢٢، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص١٠٣،١٠٤.

[٣] ابن غازى : مصدر سابق، ص٧٩ .

[٤] مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص٢١،٢٢، الحسن السائح : مرجع سابق، ص٢٤٧.

محبوس فى مال كثير من الخراج "[١].

مما سبق يتضح أن الخراج كان دعامة اقتصادية كبرى، اعتمد عليها الموحدون فى الإنفاق على مشروعاتهم السياسية والحضارية [٢]، وهذا ما سنراه عند الحديث عن نفقات الموحدين .

د – الجزية :

تشير بعض الروايات التاريخية المشرقية إلى أن أهل الذمة واجهوا موقفاً صعباً فى عهد الخليفة عبد المؤمن بن على، حيث خيّرهم بين الإسلام أو ترك البلاد أو القتل، فأسلم طائفة ولحقت أخرى بدار الحرب، وخرب كنائسهم وعملها مساجد، وألغى الجزية [٣]. غير أن الأحداث تشير إلى وجود أهل الذمة ببلاد المغرب في عصر الموحدين واستمرار تحصيل ضريبة الجزية منهم، وذلك بسبب :

أولاً : أن الرواية الوحيدة التي تشير إلي فرض الاسلام علي أهل الذمة بمدينة مغربية هي لابن الأثير الذي ذكر أن عبد المؤمن بن علي فرض الإسلام على أهل الذمة بتونس[٤]، وكان هذا مرتبطاً بافتتاح المهدية وما فيها من الفرنج، ولم

---

[١] التشوف إلي رجال التصوف : ص ٣٥٥.

[٢] شارل فيرو : مرجع سابق، ص ٦٠، شوقى محمد يوسف حسن شحاته : الدور المغربى للبحرية المغربية فى عهد دولتى المرابطين والموحدين [٤٤٨الى ٦٦٨هـ / ١٠٥٦ الى ١٢٦٩م]، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ١٩٩٦م، ص١٩٨،
- Abdellatif Sabbane : Op.Cit ,p. 312 ,313.

[٣] الذهبى : سير أعلام النبلاء، جـ ٢٠، ص٣٧٠، ابن الاثير : الكامل، جـ٩، ص٤٢٩، رضوان البارودى : مرجع سابق، ص٣٦.

[٤] الكامل : جـ٩، ص٤٢٩.

تشر المصادر التى اطلعت عليها أن الخليفة عبد المؤمن أرغم أحداً من أهل الذمة فى المدن المغربية الأخرى على إعتناق الإسلام[١] .

ثانياً : وجود عنصر أهل الذمة في بلاد المغرب فقد استخدم الموحدون النصارى فى جيوشهم كما فعل المرابطون، وقد استتبع ذلك وجود أحياء فى مراكش لإقامتهم[٢]. ومما يؤكد وجودهم بالعاصمة مراكش أنه حين حدث قحط فى عهد المنصور الموحدى خرجت طوائف المدينة كلها، ومنها اليهود والنصارى للاستسقاء والدعاء[٣]. ولم يكن وجودهم قاصراً على العاصمة بل كانوا فى أماكن متفرقة من البلاد، فقد كانت هناك جالية يهودية تعيش فى إحدى قلاع جبل فزاز[٤]، وكذلك بتلمسان[٥]، ووجود طائفة منهم تشتغل بالبناء فى مدينة سجلماسة عام ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م[٦].

ثالثاً : كانت تلك الجاليات تمارس شعائرها وطقوسها الدينية بحرية كاملة، خاصة اليهود لاسيما فى تلمسان، وذلك بشهادة قاضى قضاة يعقوب المنصور ومن

---

[١] ابن الاثير : الكامل، جـ٩، ص٤٢٩، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٣٧٠.

[٢] السلاوى : مرجع سابق، ص٢١١ .

[٣] عباس المراكشى : الأعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، فاس الطبعة الأولى ١٩٣٦ م، جـ١، ص٢٧٨، نقلاً عن : حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٣٧٠، ٣٧١ .

[٤] مجهول : الاستبصار، ص١٨٧ .

[٥] ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص٣٣.

[٦] مجهول : الاستبصار، ص٢٠٢ .

بعده الناصر، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني [١].

رابعاً: أن المنصور الموحدى أمر بتغيير زى اليهود المقيمين فى البلاد، وبطبيعة الحال لا يمكن أن ينفذ هذا القانون ويطبق هذا الزى إلا فى أناس يعيشون فى البلاد، ويراد تمييزهم عن غيرهم من بقية طوائف الشعب [٢].

خامساً: وجود شخصيات يهودية بارزة كانت على علاقة مباشرة بخلفاء الموحدين، مثل الطبيب اليهودى أبى إسحاق إبراهيم بن الفخار الذى عمل رسولاً بين ملوك النصارى بالأندلس وبين ملوك الموحدين فى العاصمة مراكش [٣] .

سادساً : أن النصارى – وإن كانوا أقل عدداً من اليهود فى بلاد المغرب – فقد زاد عددهم بفعل رافدين متفاوتين فى تأثيرهما وهما : تغريب المعاهدين إلى البلاد الغربية فى العصر المرابطى، واستخدام "الروم" جنداً فمنذ عصر المأمون الموحدى(٦٢٧-٦٢٩هـ/ ١٢٣١-١٢٣٢م)[٤] أخذت الطوائف المسيحية تبرز بصورة واضحة فى بلاد المغرب على مسرح الأحداث، حيث التمس

---

[١] ابن سعيد : مصدر سابق، ص٣٣ .

[٢] الزركشى : مصدر سابق، ص ١٦، حسن على حسن : مرجع سابق : ص ٣٧١، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص٢٤١، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص ٨٨.

[٣] ابن سعيد : المغرب، جـ٢، ص٢٠ .

[٤] المأمون : هو أبو العلاء إدريس بن يعقوب المنصور، بويع بإشبيلية يوم الخميس ثانى شهر شوال من عام٦٢٤هـ/ ١٢٢٦م، قضى معظم ولايته فى نزاعات مع العادل وأبى زكرياء، وأن خلافته الحقيقية قد بدأت فى عام ٦٢٧هـ/ ١٢٢٩م، وقد توفى يوم السبت منسلخ ذى الحجة من عام٦٢٩هـ/ ١٢٣١م، انظر : ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٧٤، ٢٧٥.

المأمون مساعدة فرناندو الثالث ملك قشتالة له بفرقة من الجند النصارى ليتقوى بها على يحى بن الناصر[1]، الذى بويع له بالخلافة فى مراكش، وبالفعل أمده فرناندو بجيش بلغت عدته أثنى عشر ألف فارس، وفى مقابل ذلك تعهد المأمون الموحدى بالسماح لهؤلاء الجند النصارى ببناء كنيسة لهم وسط مراكش . كما ان مراسلات بابا روما لخلفاء الموحدين لاسيما فى أواخر عصر دولتهم، احتوت على دلائل تدل على وجود أديرة وكنائس ورجال دين، وعلى وجود النصارى بكثرة فى المغرب فى تلك الفترة ، لاسيما فى عصر الخليفة الموحدى السعيد (٦٤٠-٦٤٦ هـ/ ١٢٤٢-١٢٤٨م)[2].

---

[1] يحى بن الناصر : هو الخليفة الموحدى يحى بن محمد الناصر بن يعقوب المنصور، وكنيته أبو زكرياء وقيل أبو سليمان، ولقبه المعتصم بالله، وقد إجتمع أشياخ الموحدين على بيعته بعد بيعتهم للمأمون وقتلهم العادل، وقد بويع وعمره ست عشرة سنة فبايعوه بجامع المنصور من قصبة مراكش بعد صلاة العصر من يوم الأثنين الثامن والعشرين لشوال عام٦٢٤هـ / ١١أكتوبر سنة ١٢٢٧، فإمتنع من = =بيعته عرب الخلط وقبائل هسكورة وقالوا قد بايعنا إدريس المأمون فلا تنكث بيعته، فجهز لهم يحى جيشاً من الموحدين والأجناد وبعثهم إلى قتالهم فهزمهم الخلط وهسكورة وهم فى طاعة المأمون، ورجع جل الموحدين منهزمين إلى مراكش بعد أن قتل منهم خلق كثير، وتوالت فى أيامه على عساكره الهزائم والقتل والأسر وسلبت أموالهم وتبدلت أحوالهم، كما ظل يحى فى صراع مع المأمون وولده الرشيد إلى أن قتل بفج عبدالله من أحواز رباط تازة، قتله عرب المعقل غدراً وذلك فى يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر رمضان المعظم، عام٦٣٣هـ / ٥ يونيوعام١٢٣٦م وحمل رأسه إلى الرشيد بمراكش، انظر : ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٤٨، ٢٤٩.

[2] السلاوى : مرجع سابق، ص٢١١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٧١، جمال طه : مرجع سابق، ص ١٦٩، ١٧٠، رضوان البارودى : مرجع سابق، ص ٤٠، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص١٠٧،عبد الهادى التازى : التاريخ الدبلوماسى، جـ٦، ص ١٦٥، ١٦٦، ٢٠٧، جـ٢، ص٢٨١، ٢٨٢ .

السعيد : هو الخليفة الموحدى على بن إدريس بن يعقوب المنصور، أمه أم ولد نوبيه،

سابعاً – أن الموحدين لم يراعوا الشريعة الاسلامية فى فرض وجباية موارد مالية رئيسة، مثل فرض الخراج على كل سكان المغرب بما فيهم المسلمون[1].
خصوصاً مع كثرة نفقات الدولة بشكل لا يمكن التغاطى عن جباية الجزية من هؤلاء اليهود والنصارى[2].

ثامناً – أن تجار أهل الذمة فى العصور الوسطى لاسيما اليهود– خاصة ببلاد المغرب – كان عليهم أن يبرزوا أينما كانوا شهادة تثبت أداءهم للجزية [3]، وبالتالي لا يمكن أن يتحركوا أو يسافروا للتجارة إلا بعد أداء تلك الجزية . لاسيما مع وجود حالة من الكراهية الدينية التى كانت متفشية فى عالم العصور الوسطى بين المسلمين وغيرهم من النصارى واليهود، وما تبع ذلك من وضع قيود علي التجارة بين الطرفين[4].

وكنيته أبو الحسن، ولقبه السعيد وسمى أيضاً بالمعتصم بالله، بويع له بالخلافة ثانى يوم وفاة أخيه الرشيد بحضرة مراكش وذلك يوم الجمعة العاشر من جمادى الأخير عام٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م، وتوفى يوم الثلاثاء المنسلخ من صفر ٦٤٦هـ/ ٢٣يونيو عام ١٢٤٨ م، انظر : ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٥٦.

[1] ابن ابى دينار: مصدر سابق، ص١١٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٩٥، ٩٦، هشام أبو رميله : مرجع سابق، ص٣٨٩، ٣٩٠،

-Budgett meakins : Op.cit ,p27
– Terrasse : Op.cit , p 311 ,312
- Julien. Ch-andre : Op.cit , pp111 ,112

[2] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٢، ٣٤٨، ابن عذارى المراكشى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٨٠، ٨١، ٢٢٨– ٢٣٠، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٥ .

[3] امين توفيق الطيبى : دراسات وبحوث فى تاريخ المغرب والاندلس، الدار العربية للكتاب،١٩٩٧م، جـ٢، ص ١٤٠،

- Goitein : Amediterranean Society, Vol.1,Pp.61 ,70 , 344 .

[4] مجهول : الاستبصار، ص٢٠٢، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص١١٣،

هكذا يمكن القول أن خلفاء الموحدين استمروا فى تحصيل ضريبة من أهل الذمة ببلاد المغرب ، يمكن تسميتها – حسب رأى ابن عرفه – بالجزية الصلحية [١]ولو أعلن الآخرون إسلامهم .

هـ – ضرائب تجارية وصناعية :

وهي الضرائب التي كانت تجبي من الحرف والأعمال الصناعية والتجارية، والتي ضمت العشور التي كانت تجبى من التجارة، بالإضافة إلي أخماس المعادن المستخرجة من باطن الأرض.

١ – العشور التجارية:

تُعد العشور التجارية [٢] من الموارد المالية المهمة أيضاً فى عصر الموحدين، وقد أشارت رسالة موحدية إلى "الأعشار" كضريبة شرعية واجبة للدولة[٣] . ويرى البعض أن تعرفة الجمارك المتبعة فى بلاد المغرب – وإن كان قد طرأ عليها بعض

- Goitein : Jews and Arabs, Their Contacts Through The Ages , New York ,Schocken, 1955, P .80 .

[١] ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٤ .

[٢] العشور التجارية : مقدار من المال يؤخذ على البضائع المارة ببلاد المسلمين من تجار المسلمين وغيرهم (أهل الذمة وأهل الحرب) وهو غير عشر المحصول الذى يُفرض على الأرض الزراعية فى الزكاة، وكان النصارى يعاملون تجار المسلمين بالمثل، كما يفيدنا بذلك الرحالة ابن جبير أثناء مروره ببلاد الشام فى أواخر القرن الثانى عشر للميلاد، انظر : ابن جبير : مصدر سابق، ص٢٣٥، محمد ضياء الدين الريس : مرجع سابق، ص ١٢٧، ياسين محمد أحمد غادى : مرجع سابق، ص ٩٦.

[٣] مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص ٢١، وأنظر أيضاً وثيقة رقم (٥ – أ).

التغيرات فى بعض الحقب وتغيير بعض الدول – كانت فيما يخص الواردات تتراوح بين ١٠٪ و ٥, ١١٪، وكانت التعرفة الرسمية هى ١٠٪ وتسمي العشُر أو ٥٪ وتسمى نصف الحقوق [١].

وعلى الرغم من أن مواقف الموحدين السياسية مع أغلب الدول المعاصرة لهم كان يشوبها التوتر، فإنهم كانوا يرون ضرورة تشجيع التجارة الخارجية، ومن ثم لم يأخذوا عشوراً من تجار المسلمين الغرباء[٢]. وجاءت معاهداتهم فى الغالب الأعم مشجعة لأهل الصلح مع النصارى، فلم يأخذوا منهم غير العشر عن البضائع الواردة ؛ أما الجواهر واللآلى والزمرد والياقوت والنقود والفضة التى تخصص للبيع العمومى، فقد أخذوا عنها نصف العشر أي ٥٪ . وأسقط الموحدون العشر عن التجارة التي يبيعها التجار فى مراكبهم وعن السفن التى يبيعها تجار المدن الإيطالية لأشخاص مسلمين أو نصارى معاهدين، مع التشديد على عدم بيع البضائع المخطوفة [٣].

وقد يحدث أن يتم تفضيل مدينة أو دولة نصرانية، عن مدينة أو دولة نصرانية أخرى فى عملية فرض العشور على تجارتها . فمثلاً تشير الاتفاقات الموحدية مع مدينة جنوة ومدينة بيزا الإيطاليتين بشكلٍ واضح إلى تفضيل جنوة على بيزا، لأن الجنويون لا يتعدون على مراكب المسلمين. فمنحهم الموحدون فى عام ٥٥٥هـ / ١١٦٠م إمتيازات خاصة، إذ سمحوا لسفن جنوة بالإتجار فى كل المراسى،

---

[١] مجهول : رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، ص١٦٤، ١٦٥، عبد الهادى التازى : المرجع السابق، ص ٢٥٢ .

[٢] ابن جبير : مصدر سابق، ص٥٦ .

[٣] عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٧٧، عبد الهادى التازى : التاريخ الدبلوماسي، جـ٦، ص٢٥٢، ٢٥٣ .

وخفضت عن تجارها العشور بحيث يدفعون ٨٪ بدلاً من١٠٪، بإستثناء مرسى بجاية حيث كان على التجار دفع العشر، على أن يذهب الفرق بينه وبين الامتياز إلى مدينة جنوة . وقد جدد هذا الإتفاق مرتين فى عام ٥٧١ هـ / ١١٨٦م وعام ٥٨٧هـ / ١١٩١م[١].

وبالإضافة إلى الحقوق المالية الأساسية التى تدفع على استيراد وتصدير البضائع، كانت هناك حقوق إضافية بعضها تحدده المعاهدات وبعضها يطبق حسب الأعراف المحلية . وكانت طبيعة هذه الحقوق فى أغلبيتها مبهمة . وهناك عبارات تتضمنها معاهدات البيزيين والقطلانيين تخص هذه الحقوق الإضافية . وقد كانت هذه الحقوق الإضافية هى موضوع طلب ملوك أراغون بإعفاء أو تخفيض نسبتها لصالح رعاياهم، ويعبَّر عن الحقوق الإضافية بكلمة (Matzems)، وعن الأساسية بكلمة (Deime)، وتذكر إحدى هذه المعاهدات ستة أو سبع أنواع من الحقوق الإضافية (Matzems) لكن هذه الحقوق كانت متعدَّدة ولا يعرف بالضبط عددها [٢]، والمشهورة منها هي :

١ – الترجمة : كانت حقوق الترجمة تُحصّل كلما طُلبت خدمات ترجمان، وخاصة فى المبيعات التى تتم خارج الحلقة، وكان معدّل الحقوق ٥ مليار يزى (Miliaresie) لقيمة مائة دينار بيزنطى من البضائع المباعة، وتساوى فى معاهدات فلورانس نسبة من قيمة البضائع . ولا تشير المعاهدات القديمة إلى

---

[١] عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص٢٧٦،

- Abdellatif Sabbane : Op.Cit , p .299 .

[٢] عبد الهادى التازى : التاريخ الدبلوماسي، جـ٦، ص٢٥٣.

حقوق الترجمان إلا بصفة مبهمة أو لا تذكرها تماماً، وتشير معاهدات أخرى إلى نسبة ٥ مليار يزى(Miliaresie) كحقوق إضافية دون الإشارة إلى طبيعة هذه الحقوق، وقد استمر الجنويون فى أداء هذه الحقوق حتى القرن الخامس عشر[1].

٢ – حقوق الإرساء والملاحة : الحق الوحيد الذى جاء ذكره فى الأعراف البحرية فى القرون الوسطى بجميع أسمائه، وهو الذي أشارت إليه بعض المعاهدات .

٣– حقوق الحمَّالة : ويتعلق الأمر بالذين ينقلون البضائع من الضفَّة إلى الجمارك، أو داخل المدينة، وتعيّن الأعراف أجور هؤلاء المستخدمين[2].

٤ – حقوق المجذّفين : كانت تحرص الجمارك على أن لا يطلب المجذّفون أجوراً أكثر من التى حددتها العادة والعقل .

٥ – الإبراء: لا تعرف طبيعة هذا الحق بالتحديد، ويرجح أنه الإيصال الذي يؤدي للتاجر والذي يكتب عليه أنه قد أدي كل حقوق الجمارك .

٦ – تصفية الحساب : وهو نفس الحق السابق، إلا أنه يشار إليه بصفة مختلفة، فى بعض المعاهدات مع القطلان .

٧ – حقوق الميزان والإيداع : وقد أقرت الأعراف تحصيل بعض الضرائب نقداً أو عيناً على عمليات الوزن، وكانت ضرائب مماثلة تفرض على باقى البضائع،

---

(١) المرجع السابق والجزء والصفحة.

(٢) المرجع السابق : ص٢٥٤،

- Abdellatif Sabbane : Op.cit , p .300 .

وكانت تؤدى عن كل (بالة) من الثوب حصة[1]، وعلى كل مائة جرة من الزيت نصف جرة، كما يؤدى نصف مليار يزى عن مائة قطعة من جلود الخروف، وسبعة بيزانطى ومليار يزى عن مائة قطعة جلد بقر، وسبع مليار يزى ونصف عن كل قنطار من شمع العسل . وأخيراً نسبة عامة وإضافية تعادل ثمانية مليار يزى عن قيمة مائة بيزانطى عن مجموعة كل البضائع التى يشتريها النصاري، وقد ورد فى الوثائق البيزية أن تجار الجمهورية يؤدون حقوق البيزيين طبقاً للأعراف، وكانت معاهدات الفورانسيين تقتصر على الإشارة إلى مبادئ عامة [2].

٧- حقوق الرطل : وهى أن تقتطع جزءاً من البضائع التى تقدر بالأكياس أو بالبالات، و يعتقد أن هذه الحقوق هى نفسها التى تعرف بحقوق الميزان، لكن هذين الطريقتين تختلفان، فإن نفس المعاهدات التى تحتفظ بالأولى تلغى الثانية، وقد أحرز ملوك أراغون وميورقة على الإعفاء من حقوق الرطل .

٨ – حقوق الخُمس : كان بإمكان صاحب السفينة الأجنبى تصدير جزء من بضائعه معفاة من الرسوم تساوى أجرة كراء للسفينة، شرط أن يكترى هذه السفينة من إفريقيا، ولكن يظهر أنه كان على صاحب السفينة أداء حقوق الخُمس إلى الديوانة ٥٪ من قيمة الكراء، وهكذا فإن ربح الإعفاء الممنوح للتصدير لا جدوى فيه تقريباً .

٩ – المطزْم (Matzem) : لم تحدد طبيعة هذه الحقوق بدقة ولعلها تخص بصفة عامة

---

[1] الحصة : هى النصيب الذى بُيِّن وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه، وأصلها من الحصص، وهو أن يَحُصَّ الشّعر عن مُقدّم الرأس حتى ينكشف، انظر : أبو هلال العسكرى: مصدر سابق، ص١٧٣.

[2] عبد الهادى التازي : مرجع سابق، جـ٦، ص٢٥٤، ٢٥٥.

كل الحقوق الإضافية التى تعرض عند نقل ووزن وإيداع البضائع على ما تقدم . أما الدَّلْم (Ladelme) بالقطلانية أيضاً فتعنى الحقوق العامة الجارى بها العمل، التى تفرض على الواردات والصادرات كما أسلفنا [1].

٢ – أخماس المعادن[2] :

كان للموحدين على الأقل منذ خلافة يوسف بن عبد المؤمن اهتمام كبير بعمليات التعدين، وأخذ الخمس عن إنتاج المعادن، ففى عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٢ م استأثر أهل السوس بالمعدن الذى ظهر عندهم فخرج يوسف بنفسه إلى السوس وبنى حصناً وأسكنه جنداً لتحصيل حق الخليفة من المعدن المذكور . ومن الراجح أن الخلفاء عّينوا قضاة فى مراكز التعدين، ليؤكدوا على تحصيل حقهم من المعادن . والراجح أن هذا المورد كان يدر دخلاً كبيراً على الدولة، لأن المعادن فى المغرب والأندلس كانت كثيرة، نذكر منها الحديد والكبريت والنحاس والتوتيا والزئبق والرصاص، والفضة [3] . كما يذكر ابن عذارى وفرة المعدن الذى يستخرج من جبل السوس فيقول : " وذلك انه لما صح عند أمير المؤمنين – يقصد يوسف بن عبد المؤمن – أن المعدن الذى بجبل السوس على مقربة من بلاد هرغة، قد أخرج منه شيء

---

[1] المرجع السابق : ص٢٥٥.

[2] أخماس المعادن : نظام ضريبى عُمل به منذ العهد العباسى، يقضى بأخذ خمس المعدن المستخرج من باطن الأرض، لحساب بيت المال، انظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص٢١.

[3] مجهول : كتاب عن الصناعة المعدنية بالسوس، تحقيق عمر أفا، فى (متنوعات محمد حجى)، دار الغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م، ص ١٣٧،١٣٦، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢١٢، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الاسلامي، ص٢٨٢،

- Abdellatif Sabbane : Op.Cit , p .295 , 296.

لم يعهد فى قديم الزمان ولا سله قط أهل ذلك المكان " [١].

و- أموال المسلمين التى ليس لها مالك :

اعتماداً على أن دولة الموحدين قامت على أساس دينى حيث التزم ابن تومرت والخلفاء الموحدين أحكام الكتاب والسنة فى النواحى المالية [٢]، يرجح أن الأموال التى أجاز الفقهاء والعلماء ضمها لبيت المال والتى ليس لها مالك معين قد ضمها الموحدون أيضاً للمخزن ومثلت مورداً من موارده، وهذه الأموال مثل أموال من مات من المسلمين وليس له وارث معين، وكذلك كالغُصَوب والعوارى والودائع وغير ذلك من أموال المسلمين سواءً أكانت عقار أو منقولة، بشرط تعذر معرفة أصحابها [٣] . فقد ضم الموحدون أموال على بن محمد بن حسن الأنصارى الجيانى الذي كان قاضياً بالأندلس ثم مشرفاً على بلاد حاحة بالقرب من مراكش، وذلك بعد أن مات عام ٦٦٣ هـ / ١٢٦٤م ولم يكن له وارث إلى بيت المال [٤].

ثانياً- الموارد غير الشرعية :

وهي الموارد التي تميل إلي عدم مسايرة الشرع، وضمت الإتاوات والمصادرات بشتي اشكالها سواءً أكانت مصادرات من الموظفين الفسدة أو من المتعاونين مع أعداء الموحدين أو الفارين من المعارك أو مصادرات من التجار والمنحلين أخلاقياً، كما ضمت تلك الموارد المكوس والقبالات التي فُرضت علي

---

[١] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٤٧، ١٤٨.

[٢] البيذق : أخبار المهدى، ص ١٣، ١٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ١٩٥.

[٣] ابن تيمية : مصدر سابق، ص ٣٦، عوف محمود الكفراوى : مرجع سابق، ص٨٣.

[٤] ابن عبد الملك المراكشى : الذيل والتكملة، جـ٥، ص٣٠١.

الصناعات والحرف المختلفة .

أ- الإتاوات :

والإتاوة هى ضريبة تؤخذ من العدو بإنتظام كل فترة، نتيجة انتصار المسلمين عليه أو دفعاً لخطر المسلمين وكسب رضاهم . وقد عرف العصر الموحدي هذا النوع من الموارد . فملك صقلية أرسل الإتاوات طلباً فى صلح الخليفة أبى يعقوب يوسف بن عبد المؤمن(٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م)، ويبدو أن هذه الإتاوة كانت كبيرة، كما يبدو أن هذه الإتاوة قد استمرت فى عهود لاحقه للخليفة يوسف بن عبد المؤمن [(١)] . ومن الذخائر التى وصلت الموحدين كجزء من تلك الإتاوة التى أرسلها ملك صقلية، حجر ياقوت يسمى الحافر، لأنه على هيئة وشكل حافر الفرس، وقد زين به الموحدون مصحف عثمان الذى اشتهر فى تلك الفترة[(٢)].

ولم تكن إتاوات ملك صقلية هى الوحيدة المعروفة فى عصر الموحدين ، فبعد أن تـم لأبـى يعقوب يوسف إخضاع شرق الأندلس دخل فى مفاوضات مع بنى غانية الذين وافقوا على إعطائه إتاوة سنوية، وظلّت هذه الإتاوة مستمرة طوال عهد أمير البليار إسحق بن محمد بن غانية، وظل هذا الوضع قائماً حتى عام ٥٧٨ هـ / ١١٨٢ م [(٣)].

---

(١) الذهبى : سير اعلام النبلاء، جـ٢١، ص ١٠١، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٨ ، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١٧.

(٢) عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢١٢.

(٣) المصدر السابق : ص٢٢٥، عصام سالم سيسالم: جزر الاندلس المنسية [التاريخ الاسلامى لجزر البليار، ٨٩-٦٨٥هـ/ ٧٠٨-١٢٨٧م]، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٤م، ص٣٤١، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص ٨٣، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين

بالإضافة إلي الإتاواة كانت الفدية وهى مقدار من المال يُدفع للنجاة من الأسر أو القتل من الأموال التى وصلت خزانة الموحدين، ولكن يبدو أن هذا المورد كان مؤقتاً ومحدوداً جداً فى فترة عصر الموحدين، لذلك لم يكن ذات أهمية كبيرة فى كتب تاريخ المؤرخين المعاصرين للموحدين [١].

ب– المصادرات :

تُعد الغرامات والعقوبات المالية الأخرى كالمصادرات من الموارد التى تمد خزانة الدولة بالأموال اللازمة لها، لذلك نجد أن الموحدين قد حصلوا على الكثير من الأموال من ذلك الاتجاه . وقد تنوعت المصادرات المالية فى عصر الموحدين، فشملت مصادرات من عمالهم المتهمين بالتقصير فى واجباتهم أو الخيانة فى أعمالهم، وكذلك مصادرة أموال الثائرين على الدولة أو المؤيدين للأعداء المحاربين، كما صودرت أموال المتخاذلين أو الفارين من صفوف الموحدين أثناء المعارك [٢] :

١ – مصادرة أموال الموظفين الفسدة :

كان حزم الخلفاء الموحدين ومراقبتهم المستمرة لعمالهم ومحاسبتهم على ما يجنون من أموال عن طريق غير مشروع سبباً في الحصول على الكثير من الأموال، وإضافتها لخزينة الدولة فيما يسمى بالمصادرات . فحين أساء مشرف أشبيلية التصرف عام

بأحوال دولة الموحدين، ص ١٩٥.

[١] ابن الخطيب : الإحاطة، جـ٤، ص٢٥٨.

[٢] ابن عذارى :-البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٠٧، أحمد عبد العزيز المزيني : مرجع سابق، ص ٨٨، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص ٢٨٦، ٢٨٧ .

٥٧١ هـ/ ١١٧٥م، أمر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (٥٥٨-٥٨٠هـ/ ١١٦٣-١١٨٤م) بمعاقبته ومصادرة أمواله، حيث تم مصادرة كل ما كان عنده من المال والعقار[١].

كذلك قام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عام ٥٧٣هـ/ ١١٧٧م بمحاسبة وزرائه وعماله، ومنهم وزيره إدريس بن جامع الذي استصفى أمواله، ومشرف أشبيلية الذي أمر بسجنه والاستيلاء على أمواله[٢]. وفي عام ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م حاسب هذا الخليفة أيضاً عمال فاس ومكناسة وغيرهم، سواء كانوا ولاة أو مشرفين على الأموال، وبعد محاسبتهم ومصادرة أموالهم فرض المحققون عليهم أموالاً يدفعونها لخزينة الدولة، فقد بلغ جملة ما انتهبه هؤلاء من أموال الرعايا ما قدره أربعمائة ألف دينار وستين ألفاً، وأرغمهم الخليفة بدفعها فتعهدوا بأن يقسطوها على أنفسهم وأشهدوا العدول بذلك[٣].

كما سار المنصور الموحدى (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م) على نفس سياسة أبيه من مصادرة الأموال، فحين استقر الخليفة المنصور باشبيلية عام ٥٩٣هـ/ ١١٩٦م وحاسب عماله هناك، ومن هؤلاء أبى سليمان داود بن أبى داود الذي غرّم مقداراً من المال بلغ خمسين ألفاً واستصفيت كل أمواله . كذلك حاسب الخليفة أبا على عمر بن أيوب على ما كان في عهدته وفى اختلاسه من أموال النفقات سائر المرتبات وكانت أموال ضخمة، و استفهم منه فلم يوجد له جواب، فأحصى ما

---

[١] ابن عذارى :البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٥.

[٢] المصدر السابق : ص١٣٩، محمد عبد الله عنان : الإسلام في الأندلس، جـ٥، ص٩٨.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٥٨، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨٧، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص١٠٦،

- Abdellatif Sabbane : Op.Cit , p 307 .

عليه من ديون فجمع نحو الخمسة عشر ألف دينار، فقبضت منه وطلب باستيفاء الباقي فعجز عنه فاعتقل مع أبى سليمان [١].

وفى المحرم من عام ٦٠٤هـ / ١٢٠٧م نزل الخليفة الناصر(٥٩٥-٦١٠هـ/ ١١٩٩-١٢١٤م) بمدينة فاس مجدداً النظر في أشغال العمال، وفى خلال إقامته بفاس وردت شكاوى قبائل المدينة وأهليها للخليفة ضد عامل المدينة أبى الحسن بن أبى بكر، فنكبه الخليفة وصادر ما وجد لديه من أموال وأثاث[٢] .

كما أن الناصر الموحدى عندما خرج عام ٦٠٧هـ/ ١٢١٠م في حملة عسكرية للدفاع عن الأندلس ضد هجمات ألفونسوا الثامن ملك قشتاله، أنفذ أوامره باعتقال عامل فاس (عبد الحق بن أبى داوود) واستصفاء أمواله، بسبب ما وجده من كثرة التجاوزات المالية . وأرسلت الكتب إلى سائر الجهات بمصادرة أموال كل من خدم مع هذا العامل وأشترك معه في أعماله السيئة، ووجه الخليفة الناصر عقابه هذا إلى كل من كانت تطابق أحواله أحوال صاحب فاس[٣].

٢ – مصادرات أخري :

كانت أموال الثائرين على الدولة الموحدية أوالمؤيدين للأعداء محل مصادرة هي الأخرى، ففي عام ٥٧٦هـ/ ١١٨٠م وأثناء حملة الخليفة أبى يعقوب يوسف على بلاد قفصه والقيروان، وعندما وصل بجاية اكتشف أن أحد الثائرين ويدعى ابن

---

[١] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٢٤، ٢٢٥، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ١٠٦.

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٤٩.

[٣] المصدر السابق : ص ٢٥٩،٢٦٠ ، جمال أحمد طه : مرجع السابق، ص ١١١،١١٣.

المنتصر يحرض العرب على العصيان فصادر ما كان بيده من أموال والذخائر[1]. ولما مات الرشيد الموحدى غرقاً بويع أبو الحسن السعيد أخوه خليفة وتلقب بالمقتدر بالله، وكان من أوائل أعماله كخليفة أن قبض على جملة من شيوخ الموحدين وصادر أموالهم، كما قام بمصادرة أموال بعض من ناهض حكمه وعملوا على إثارة الثورات والاضطرابات ضد حكمه مثل سعيد بن زكريا الكدميوى وأخوه أبو زيد وكذلك أبو سعيد العود الرطب، فقد صادرة أموالهم خاصة التي احتفظوا بها في مراكش وذلك عام ٦٤٢ هـ/ ١٢٤٤م[2].

ويبدو أن من تخاذل أو فرّ من صفوف الموحدين عقابه الموحدون بإستصفاء أمواله أيضاً، ففي عام٥٨٥هـ/ ١١٨٩م أمر الخليفة أبى يوسف يعقوب المنصور بالقبض على ابن سنان حين بلغ الخليفة أنه فرّ في إحدى المعارك ومصادرة أمواله[3].

كما أن المصادرة للأموال طالت بعض التجار لاسيما المخالفين منهم، فابن عذارى يذكر أن عبد المؤمن قد أمر قائد أسطوله في بجاية بمصادرة أموال التجار الواصلين من الإسكندرية، ومن تثبت براءته من أي شبه منهم يعاد إليه ماله[4]. ويتساءل البعض هل كانت هذه المصادرات من التجار، نتيجة إجراءات سياسية أم اقتصادية ؟[5]. ويرجح أن تلك المصادرات من التجار كانت نتيجة أسباب

---

(1) ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٤١، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨٧،

- Abdellatif Sabbane : Op.Cit , p .308.

(2) ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٣٤٦ .

(3) ابن عذارى : مصدر سابق، ص٢٠٧.

(4) المصدر السابق : ص٨١، ٨٢ .

(5) عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨١.

إقتصادية، فقد تكون هذه المصادرات عقوبة علي تأخر هؤلاء التجار في دفع ما عليهم من ضرائب[١].

وكما كان للرقابة الأخلاقية من جانب الموحدين للمجتمع المغاربى أثرها في التخلص من الكثير من الأخلاق الذميمة، كان لهذه الرقابة دور في تحصيل الكثير من أموال المنحلين أخلاقياً كعقوبة لهم على انحلالهم . فابن عذارى يذكر حملة المنصور الرقابية على لباس الأغنياء والطبقة الحاكمة، حيث أمر بمصادرة كل الملابس الغالية الثمن وأمر ببيعها وضم أموالها إلى المخزن، وكانت أثمان هذه الملابس كثيرة جداً [٢]. كما كانت الشرطة في عصر الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور تطارد الملهين والمغنيين والمنحلين أخلاقياً أينما وجدوا، وتصادر ما يمتلكونه من أموال وذلك بأمر من الخليفة ذاته محاولة منه للقضاء على تلك المفاسد [٣].

جـ – القبالات والمكوس الصناعية والحرفية :

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع من الموارد لم تجد اهتماماً كافياً في المصادر التاريخية لتلك الفترة، ومع ذلك فإن الراجح أن المكوس والقبالات [٤] على الصناعات والحرف في الفترة الموحدية

---

[١] ابن الزيات التادلي : مصدر سابق، ص٢٤٢.

[٢] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٧٤.

[٣] المصدر السابق والصفحة

[٤] المكوس والقبالات : مفردها "مكس"، وهي ضريبة تفرض على النشاط الصناعي والتجاري، أما القبالات : فمفردها قبالة وهى الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية، أنظر : القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص٣٢٥، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨٠، نريمان عبد الكريم أحمد : مرجع سابق، ص١٢٢.

قد قررت حسب دخل الصناع والحرفيين وترك تقديرها وتحصيلها لأمين كل صنعة في كل مدينة [١]. ويبدو أن مدلول تلك الضرائب كان يختلف في استعماله باختلاف المناطق والعصور، فقد روى ابن صاحب الصلاة أن يوسف بن عبد المؤمن لما شيد قنطرة اشبيلية " سبلها على المسلمين للعبور عليها في مصالحهم دون قبالة ولا إجازة عمالة"، فأطلق ضريبة المرور على القنطرة اسم "قبالة"، أي أن تلك الضرائب كانت معروفة آنذاك ولكنه لم يفرضها على تلك القنطرة [٢].

والجدير بالذكر أنه فى نهاية عصر الدولة الموحدية اضطرب حبل الأمن وتقلصت أراضى الدولة، وانتشرت الفتن ونزلت المجاعات بالناس وتناهى الغلاء، فلجأ الخلفاء وعمال الولايات إلى فرض ضرائب جديدة مخالفة للشرع لم تسعف المصادر على تبيانها . حتى أن أبا دبوس الواثق بالله (٦٦٥-٦٦٨هـ/ ١٢٦٦-١٢٦٩م) آخر خلفاء الموحدين فى المغرب الأقصى عندما أراد الخلافة لنفسه كان من أبرز شعاراته رفع المغارم والكلف عن الناس الحاضر والبادى، والاقتصار على الفروض الشرعية التى جرى عليها العمل فى أول الدولة [٣]. وعندما تسلم المرينيون السلطة ألغوا كل المكوس والضرائب غير الشرعية، التي أثقلت كاهل العامة في مراكش خلال العصر الموحدى لاسيما في أواخره [٤].

ويرجح أن هذا العصر شهد فرض العديد من الضرائب غير الشرعية على

---

[١] ابن الزيات التادلي : مصدر سابق، ص٢٧٠، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادي، ص ٢١٠ .

[٢] المن بالإمامة : ص١٦٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨٠ .

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٤٤٨، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص٢٨٧ .

[٤] ابن خلدون : العبر، جـ ٦، ص٣٥٢، ابراهيم القادرى : الاسلام السرى فى المغرب العربى، دار سينا للنشر، القاهره، الطبعة الاولى ١٩٩٥، ص١٩١.

التجار، كما ينبئ ظهور المشرف في غير مدينة، فقد كانت هناك ضرائب تُفرض على دخول التجار إلى مراكش وغيرهم تسمى "الغرامة " تدفع عند أبواب مراكش، كذلك كانت هناك ضريبة تسمى "المعونة" غير معروف طبيعتها سوى أنها كانت تفرض على "الرحاب "[١].

وبذلك فقد تنوعت الموارد غير الشرعية أيضاً، وكُثر الأموال المتحصلة منها، فبالإضافة إلي الإتاوات، ضمت تلك النوعية من الموارد المالية المصادرات بجميع أنواعها، وكذلك القبالات والمكوس الصناعية والحرفية .

ثالثاً –جباية الأموال ووفرتها :

وبعد عرضنا للموارد المالية بجميع أنواعها، لابد أن نعرض لمواعيد ومناطق وكيفية جباية تلك الموارد .

أ– مواعيد الجباية :

الراجح أن مواعيد جباية الأموال كانت تختلف من مورد لآخر، حسب طبيعة وظروف كل مورد . فأخماس الغنائم والفيء كانت تجبى عقب المعارك مباشرةً أو تحمل إلى العاصمة ثم يؤخذ حق المخزن منها[٢] .

أما بالنسبة لميعاد جمع أموال الزكاة فقد ارتبط جمعها بالشرع الذي حدد مرور الحول، وقد

---

[١] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٤٤٨،٤٤٩، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص٢٨٧ .

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٢٦، على محمد الصلابي : إعلام أهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص١٠٨،١٠٩.

ذكر الذهبى أن الخليفة يعقوب المنصوركان يجمع ويوزع الزكاة فى العاشر من ذى الحجة من كل عام، يقول الذهبى : " فإذا كان عشر ذى الحجة، أمر ولاة الزكاة بإحضارها، فيفرّقها فى الأصناف الثمانية " [١]، إلا أن أهل تونس تعودوا على أن يجعلوا يوم عاشوراء هو يوم إخراج زكاة اموالهم، والظاهر أنهم اعتبروا فى ذلك أن المحرم هو مبدأ السنة العربية الإسلامية الهجرية، ولعلهم كانوا فى هذه الأقطار يبتدئون فى المحرم عقد شركات التجارة، وتنتهى عنده المحاسبات بين الشركاء وتقويم سلع التجارة [٢]. وربما ترجع تلك الخصوصية التي تمتع بها أهل تونس في إخراج زكاتهم في البعد الجغرافي لهم عن عاصمة الدولة ومركزها مما أتاح لهم حرية تحديد مواعيد إخراج ما عليهم من زكاة بما يناسب ظروفهم .

وكان أمام المغاربة خياران رئيسان عندما يأتي ميعاد جمع أموال الزكاة، أداؤها فى وقتها أو التعجيل بها [٣]، أما الحالة الأولى : وهى الأداء فى وقتها فكان يجب أداؤها على الفور لأولى الأمر من الإدارة المالية [٤]. أما فى الحالة الثانية تعجيل الزكاة فكان يمكن إخراج زكاة عين أو ماشية قبل الحول بيسير، ولكن لا يمكن إخراج تلك الزكاة قبل مواعيدها بفترات كبيرة فلا يمكن إخراج زكاة ماشية قبل ميعادها بعامين مثلاً [٥] . ويبدو أن الحالة الأولى هى الحالة التى كانت متبعة فى أغلب الأحيان.

---

(١) تاريخ الإسلام : جـ٤٢، ص ٢٢٢.

(٢) محمد الطاهر بن عاشور : زكاة الاموال، المجلة الزيتونية، جامع الزيتونة، الجزء السابع – المجلد الاول، عدد ٥٧ بتونس، مارس ١٩٣٧م، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٣) القرافى :الذخيرة، جـ٣، ص١٢٧ .

(٤) المصدر السابق والجزء والصفحة .

(٥) المصدر السابق والجزء : ص ١٣٧.

أما افتتاح الخراج [1] فكانت أمواله تجبى سنوياً[2]. كذلك الجزية فمواعيد جبايتها سنوياً وذلك اعتماداً على ما قرره الشرع الإسلامى من مواعيد وطرق جباية الجزية [3]. أما فيما يخص أعشار وضرائب التجارة فقد كانت كل الدول متفقة على أن يسدد التجار النصاري ديونهم فى الأوقات والظروف التى اتفق عليها في الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين، أى أنه كان لكل دولة عاداتها الخاصة بها فيما يخص فترة التسديد[4].

إلا أن مواعيد جباية القبالات وضرائب الصناعات والحرف كانت متقاربة نوعاً ما، فالفترة التى تفصل بين اجتماعات الخليفة يعقوب المنصور بأمناء السوق ليسألهم عن أحوال أسواقهم لا تتعدى الخمسة عشرة يوما، لذلك يرجح أن متابعة هؤلاء الأمناء لأسواقهم وضرائبها كانت تتخلل فترات هذه الاجتماعات [5].

ب- مناطق الجباية :

فيما يخص مناطق جباية الأموال لاسيما الخراج لأنه مرتبط بالواقع الجغرافى أكثر من أى مورد أخر، نجد أن الخليفة عبد المؤمن بن على قد نجح فى مسح جميع أراضى مملكته، محدداً المناطق القابلة للفلاحة عن مناطق الغابات والأراضى القاحلة، وحصل من الولاة على بيانات دقيقة عن سكان كل ولاية وعن خواصها وثروتها وغلاتها، وكان يرمى من وراء ذلك إلى تقرير الضرائب بشكل دقيق، لاسيما

---

[1] إفتتاح الخراج : بكسر الهمزة، هو الإبتداء في جبايته، أنظر : محمد عمارة : مرجع سابق، ص٥٧.

[2] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢١٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٠.

[3] الماوردى : الاحكام السلطانية، ص١٨١ .

[4] عبد الهادى التازى : التاريخ الدبلوماسى، جـ٦، ص ٢٥٦.

[5] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢٣٦، الذهبى : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢١٩.

الخراج[1].

وقد أشار المراكشى إلى المناطق التي يرتفع منها الخراج في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، حيث كان يأتيه الخراج من منطقة إفريقية، وبجاية وأعمالها، وتلمسان وأعمالها، والمنطقة الممتدة من مدينة رباط تازا إلى مدينة مكناسة الزيتون والتى أطلق عليها المراكشى لفظ المغرب . كذلك مدينة سلا[2] وأعمالها، وسبتة وأعمالها، وأعمال سبتة هذه فى غاية السعة والضخامة، وأيضاً إلى مراكش وأعمالها، وأعمال مراكش أيضاً فى نهاية السعة [3].

ويبدو أن هذه المناطق الضريبية ظل معمولا بها فى الدولة المرينية والتى قامت على أنقاض دولة الموحدين، فأبو الحسن فى كتابه الدوحة المشتبكة أشار إلى هذه المناطق الضريبية فى عام ٧٣٦هـ / ١٣٣٥ م حيث يذكر خمسة مناطق يجبى منها الموارد المالية لاسيما الخراج والأعشار وهى : فاس وما والاها من البلاد من سلا إلى تاز قطر واحد، وسبتة وما والاها من البلاد إلى الريف[4] والهبط إلى قصر كتامة قطر

---

[1] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٨، ١٩٩، على محمد الصلابى : اعلام اهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص ١٢٥، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٤٨، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص٧١ .

[2] سلا : مدينة قديمة تقع على ساحل المحيط الأطلنطى باقصى المغرب، وسلا على الزاوية شمالها البحر وغربيها نهر جارٍ من الجنوب فى غربيه المهدية، أحدث الموحدون بها عمائر كثيرة، انظر : ابن عبد الحق البغدادى : مراصد الاطلاع على اسماء الامكنة والبقاع، تحقيق على محمد البجاوى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٢، جـ٢، ص٧٢٤، الحميرى : مصدر سابق، ص٣١٩.

[3] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢١٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٨٩، ١٩٠، وأنظرخريطة رقم (٤ – ب).

[4] الريف : فى اللغة الأرض القريبة من الماء، وتطلق كلمة ريف فى مصر على الأراضى

ثان، ومراكش وما والاها من البلاد إلى السوس قطر ثالث، ودرعة وسجلماسة وما والاهما من البلاد قطر رابع، وتلمسان وما والاهما من البلاد إلى الجزائر قطر خامس ' وهذه القائمة تزيد على القائمة السابقة إقليم درعة وسجلماسة [١].

ج – طرق الجباية :

كانت الجباية فى العصر الموحدى أكثر تنظيما وتطوراً مما سبقه من عصور فقد كان فى ديوان الجباية الموحدى كتاب فى جميع جهات الولاية الواحدة يقيدون المتحصل فى أزمة وخرائط [٢]، ويضبطونها بالشهود ويرفعونها إلى الخليفة فيختمها بخاتمه، مما ييسر محاسبة العمال علي أعمالهم فلا يتعدون على الناس ظلماً ولا ينهبون أموال الدولة وإن فعلوا نكبوا [٣] . ورغم ذلك فهناك شكاوى من قبل بعض المغاربة لخلفاء الموحدين، بسبب تجاوزات عمال الجباية عند جباية الأموال، مثل جلد

الخصبة الداخلية الممتدة على ضفتى النيل، اما فى المغرب والأندلس فتطلق على الأراضى التى تحف بالبحر أو المحيط، وكلمة ريف أيضاً اسم علم للمنطقة الجبلية الممتدة فى شمال المغرب الأقصى، انظر : احمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص ١٩.

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١١٧، ١١٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص١٩٠.

[٢] الخرائط : يرجح أن تكون مجموعة من الأوراق الخاصة بالمتحصلات الخراجية من الأراضى المزروعة، التى كان يقيدها متولى بيوت الأموال فى المدن المغربية فى العصر الموحدى كل عام، حيث كانت ترفع مجموعة هذه الأوراق المشهود عليها إلى الخليفة لمراجعتها، أنظر : عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص٢١٤، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ٢٥٩.

[٣] عبد الواحد المراكشى : مصدر سابق، ص٢١٤،عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص١٧٩، ١٨٠.

البعض بالسياط أو أخذ بعض الأموال كرشاوى للتغاطى عنهم [١].

وكانت الضرائب تفرض على الولايات وفقاً لحالة السكان وتربة الأرض، وكذلك وفقاً لخصبها وإنتاجها ونوع الإنتاج وثروتها من الدواب، وكان من المتبع عند جلوس الخليفة الجديد أن تترك المكوس المتأخرة [٢].

وكانت الغنائم تجمع عقب المعارك مباشرةً ثم يقوم الخليفة بتوزيع نصيب المحاربين المسلمين، ثم يأخذ خمس الغنائم المقرر للدولة بمقتضى الشرع ليضاف إلى المخزن، فيقول المقرى عن توزيع غنائم معركة الأرك: " وقسم يعقوب الغنائم بين المسلمين بمقتضى الشرع " [٣]، كما يقول ابن أبى زرع عن توزيع غنائم نفس المعركة :"وأخرج خمس الفيء، وقسم الباقى على المجاهدين" [٤].

أما الزكاة فكان الخليفة يجمعها ويفرقها بنفسه [٥]. وتجدر الإشارة إلي أن جمع الزكاة بالدراهم التي ضربها عبد المؤمن بن علي كان يستلزم معاملة خاصة بين المغاربة والدولة، ذلك لأن الدراهم المؤمنية كانت تساوي أربعة أخماس درهم الكيل الشرعي، فإذا كانت الزكاة – حسب صاحب تلخيص القول – تجب في مائتي من دراهم الكيل الشرعية، فإنها تجب في ثلاثة مائة وستون درهماً من الدراهم المؤمنية . وكان علي المغربي إخراج تسعة دراهم تقريباً من الدراهم المؤمنية علي عدد الدراهم

---

[١] مجهول : رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، تحقيق احمد عزاوي، ص٥٢٢ .

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩، ٢٠٦، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

[٣] نفح الطيب : جـ١، ص٤٤٣، محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام فى الأندلس، جـ٥، ص٢١١، على محمد الصلابى :إعلام أهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص١٧٨.

[٤] الأنيس المطرب : ص٢٢٨، ٢٢٩.

[٥] الذهبى : سير أعلام النبلاء، جـ٢١، ص٣١٧، على الصلابى : مرجع سابق، ص١٦٣.

المؤمنية التي تجب فيها الزكاة سابقة الذكر .أي أن من كان يدفع نصيبة من الزكاة للدولة بالدراهم المؤمنية كان عليه الزيادة في عدد تلك الدراهم عن شخص أخر يدفع بدراهم الكيل الشرعي بالشكل الذي ذكرناه[١].

أما فيما يتعلق بطريقة تحصيل الخراج فالنصوص تقول : " أنه ألزم كل قبيلة قسطها من الزرع و الورق "[٢] أى ألزمهم بدفع قيمة الخراج نقداً أم عينيا . يبين هذا النص أن الموحدين طبقوا نظام الإلتزام فى إستخلاص الخراج، وليس المقصود بنظام الإلتزام هنا أن يقوم الملتزم بشراء المجابى من الدولة بأن يدفع قيمة الخراج مقدماً ثم يجمعها من الفلاحين مع تحقيقه لربح كبير على حساب الفلاحين، لكن الإلتزام هنا فى عهد الموحدين إلتزام القبيلة أو أهل المكان بمقدار معين من الجباية، إذا عجز أحد الفلاحين عن دفع ما عليه يتحمل باقى الفلاحين الضريبة، ويعد هذا الأمر عاملاً من عوامل التعسف الجبائى[٣].

ويؤكد الاستنتاج السابق ما أورده صاحب المستفاد وهو يترجم لأبي خرز يخلف الأوربي المتوفي في عام ٥٧٢ هـ / ١١٧٦م والذي كانت له أرض يزرعها، فإذا كان وقت دفع الخراج الذي علي الأرض يقول أهل بلدة : " نخرج أرض الفقيه من الزمام " فيقول لهم الفقيه : " لا تفعلوا ذلك لأنكم إذا أسقطتموها علي رجعت علي الباقين من الحارثين وهذا لا يمكنني فعله، ولو سقطت من الأصل ولا يرجع بكرائها علي أحد لقبلت منكم ذلك " . فوصل ذلكم للناظر في أمر الخراج، فأخذ

---

[١] مجهول : تلخيص القول، ص٩.

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩ .

[٣] حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص ٧٥، ٧٦،

-Yasser Benhima :Op.Cit , p.5.

له ظهيراً ممن له الأمر بإسقاط الخراج عنه ولا يرجع ما ينوبه علي أحد[١].

وعلي أية حال لقد جعل الموحدون التجمع القبلي أو القروي الوحدة الأساسية لجمع الخراج، خاصة أن الملكيات الفردية صغيرة ومتفرقة، وجمع الخراج بهذا الشكل ييسر لأمر الجباية[٢]. خاصة وأن فرض الخراج بشكل قبلى وجماعى معروفاً منذ بدايات الفتح الإسلامى، فكان الفاتحون العرب يصالحون شيوخ القرى على ما تدفع القرية فى مجموعها[٣].

وكان يقوم بتحصيل الخراج ملتزمون يسمون" القشاشون " وجه ابن غازي لهم الكثير من الانتقادات بسبب أسلوبهم في تحصيل الخراج : " وكان المشترون لها قوماً لا خلاق لهم، يقال لهم القشاشون، فتستطيل أيديهم على حظوظ الرعية، ويضيقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظوظهم بثمن بخس، أو يشتروا منهم حظ المخزن غالياً " [٤] . وكان يُحفظ ما تم جمعه من غلات فى سنبله ويخزن فى مواضعه، لاستعمال الجيش فى حال مروره فى حملة عسكرية، ثم يجمع فى ساعة الحاجة فى موضع واحد[٥].

أما الجزية ففيما يخص قواعد جبايتها لا يضرب أحد من أهل الذمة من أجل

---

[١] التميمي : المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب، تطوان، الطبعة الأولي ٢٠٠٢م، ص٩٩، ١٠٠، حسين سيد عبد الله مراد : مرجع سابق، ص٧٦ .

[٢] حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٦ .

[٣] ابن آدم القرشى : مصدر سابق، ص٦١.

[٤] ابن غازى : مصدر سابق، ص ٧٤، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص ٧٥ .

[٥] ابن الأثير : الكامل، جـ٩، ص٣٢٨، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص ١٧٦ .

أخذها منهم، ولا يقامون فى الشمس ولا غيرها، و لا يجعل عليهم فى أبدانهم شئ من المكاره، ولا يجوز قتلهم ولا غنم أموالهم ولا سبى نسائهم إذا إمتنعوا عن أدائها، لكن يحبسون من أجلها حتى يؤدوا ما عليهم [1]. والراجح أن الموحدين طبقوا هذا الأمر في دولتهم علي أهل الذمة .

أما فيما يخص جباية الأعشار والضرائب التجارية فكان تحصيل تلك الضرائب حسب الأعراف الجارى بها العمل بواسطة موظفين مسلمين وتحت مراقبتهم، لكن بعد الإتفاق – أحياناً – بين الخليفة الموحدى وبعض الدول النصرانية مُنح الأوربيون الحق فى التكلف بتحصيل حقوق الديوانة لحساب المخزن، إذا ما تبين أن مراقبة السير العادى لهذه العملية كان فى صالح البلاد . وقد عرفنا أن مدينة جنوة الايطالية حصلت منذ عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م على ربع مداخيل ديوانة مدينة بجاية، وقد كان للموظفون النصاري المشاركة فى مراقبة تحصيل الحقوق فى كل الظروف، وقد كانت المشاركة أكثر أهمية عندما كان الخلفاء يمنحون تنازلاً كاملاً للتجار النصاري فى بعض الديوانات ومداخيل بعض القَبَالات[2].

وتسديد تلك الأعشار والضرائب لم يكن لها قاعدة موحدة، لكن كان هناك عُرف متبع على أن لا يطلب التجار النصاري بتسديد رسوم أخرى إذا أدى حقوق البضائع التى اشتراها، وأخذ براءة تؤكد ذلك، وأن يمكن من نقل وتصدير البضائع التى لم تبع دون أداء حقوق التصدير أو الاستيراد . وأخيراً إذا وضعت الحسابات وتمت كل الشكليات لا يبرر أى شئ تعطيله هو أو تعطيل بضائعه . وقد كان للتجار الحرية فى تكليف وكيل لترتيب أمورهم، ويمكن لهم السفر قبل إجراء كل

---

[1] الماوردى : الأحكام السلطانية، ص١٨٦، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١٢٣ .

[2] عبد الهادى التازى : التاريخ الدبلوماسى، جـ٦، ص ٢٥٥.

الشكليات . وقد كان هناك عرف : أن لا تفرض ضرائب الاستيراد إلا بعد بيع البضائع فعلياً[1].

أما المعادن – فكما ذكرنا – فرض عليها الموحدون الخمس وإن امتنع أهل معدن عن إعطاء الخمس سير الموحدون عليهم حملة عسكرية، كالذى فعله يوسف فى السوس لما ظهر معدن جديد وامتنع أهله عن إخراج حق الدولة، والظاهر أن الموحدين قد عينوا قاضياً فى كل معدن حتى يؤكدوا حق الدولة فيما يستخرج[2].

د– وفرة الأموال المجباة :

أدي تعدد الموارد المالية في عصر الموحدين إلي زيادة الدخل المالى، حيث جمعت الأموال الكثيرة وقد أشار إلى كثرة الجبايات ابن خلدون بقوله:" وقطر المغرب، وإن كان فى القديم دون إفريقية، فلم يكن بالقليل فى ذلك العصر، وكانت أحواله فى دولة الموحدين متسعة، وجباياته موفورة " [3] . وهذا يفسّر لنا كثرة البناء والتعمير والرخاء الذى شهدته البلاد فى عهد الموحدين، ووفّر الأموال فى أيدى الناس، يقول المراكشى : " وكان – أى يوسف بن عبد المؤمن – شديد الملوكية، بعيد الهمة، سخياً جواداً استغنى الناس فى أيامه، وكثرت فى أيديهم الأموال" [4].

هكذا تنوعت الموارد المالية لدولة الموحدين لتشمل موارد شرعية مثل أخماس

---

(1) المرجع السابق والجزء : ص٢٥٦.

(2) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢١٢، عز الدين عمرموسى : الموحدون في الغرب الاسلامي، ص٢٨٢، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٤٧، ١٤٨،

- Abdellatif Sabbane : Op.cit , p .295 , 296.

(3) المقدمة : ص٢٥٨.

(4) المعجب : ص١٩٩، حسن على حسن: مرجع سابق، ص٢٠٨،٢٠٩.

الغنائم والفيء، كما شملت تلك الموارد الزكاة سواءً زكاة الفريضة وزكاة الفطر، وكذلك الخراج والجزية كموردين ماليين مهمين، بالإضافة إلى ضرائب تجارية وصناعية مثل العشور التجاري وأخماس المعادن، وكذلك أموال المسلمين التى ليس لها مالك .

كما تعرضنا للموارد غير الشرعية والتي شملت الإتاوات والمصادرات بجميع أنواعها مثل

مصادرة أموال الموظفين الفسدة، ومصادرة أموال الناهضين لحكم الموحدين، ومصادرة أموال المتخاذلين والفارين من صفوف الموحدين، ومصادرة اموال بعض التجار، ومصادرة أموال المنحلين أخلاقياً، ومن هذا النوع من الموارد أيضاً – أي الموارد غير الشرعية – القبالات والمكوس الصناعية والحرفية . كما تطرقنا لجباية الأموال ووفرتها وذلك من حيث مواعيد ومناطق وطرق الجباية ومدى وفرة الأموال . إذن كانت الموارد المالية لدولة الموحدين كثيرة ومتعددة، ولكن هل كانت النفقات المالية بهذه الكثرة والتعدد ؟ هذا ما سنعرفه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث
النفقات المالية للدولة الموحدية

أولاً – المرتبات
ثانياً – النفقات العسكرية :
أ – إقطاع وبركات وعطايا الجنود
١ – الإقطاع
٢ – البركات
٣ – المواساة والإحسان
٤ – افتداء الأسري
ب – الإنفاق على الأسلحة والمعدات الحربية :
ج – الإنفاق على تجهيزات الأسطول وإعداده
د – الإنفاق على التحصينات العسكرية
ثالثاً – النفقات والهبات السياسية :
أ – نفقات الاستقطاب السياسي
١ – نفقات لتأييد ولاية العهد وأخذ البيعة لخلفاء الموحدين
٢ – نفقات على الداخلين في طاعة الموحدين
٣ – نفقات لتأليف قلوب العامة حول الموحدين
ب – نفقات لدعم السياسات الخارجية
ج – نفقات متنوعة
رابعاً – نفقات البناء والتعمير:

أ - الإنفاق على المنشآت العامة

١ – المدن

٢– القصور والمنازل

٣– المساجد

٤– المدارس

٥ – البيمارستانات

٦ – الحمامات

٧ – الفنادق

ب - المشروعات المائية واستصلاح الاراضى

خامساً– النفقات الاجتماعية :

أ– عطايا ومنح خاصة للعلماء والصالحين والفقراء

ب – أموال للتعويضات والنجدة

تعددت أوجه الإنفاق عند الموحدين ليشمل جوانب الحياة ببلاد المغرب كافة، بشكل يؤكد ما ذهبنا إليه في الفصل الثاني من أن موارد الموحدين كانت كثيرة و متنوعة . فقد تنوعت هذه النفقات لتشمل نفقات إدارية علي شكل مرتبات، والنفقات العسكرية، ثم النفقات السياسية، كذلك نفقات عمليات البناء والتعمير، بالإضافة إلى نفقات على الأعمال الاجتماعية . ورغم ذلك فلا يمكن قياسها كمياً، ففي معظم الحالات لا يوجد أرقام لتلك النفقات في مصادر الموحدين [1] ويمكننا استعراض كل نوع من هذه النفقات على حدي فيما يلي :

أولاً– المرتبات:

تعددت أنواع المرتبات في دولة الموحدين، فتمشياً مع سياسة الموحدين للسيطرة على جميع مرافق الحياة في المجتمع، فقد نظموا العطاء[2]لكل أرباب الوظائف . فقد كانت الرواتب تُعطى لأرباب الخطط الإدارية التي تضاعف عددها . وكانت الرواتب المنتظمة تصرف للوزراء والكُتاب والقضاة وصاحب الأشغال والعمال

---

[1] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٢، ٣٤٨، ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين ، ص ٨٠،٨١، ٢٢٨– ٢٣٠، شارل فيرو : مرجع سابق، ص ٦٠، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٧٢،

– Abdellatif Sabbane : Op.Cit ,pp. 312 ,313.

[2] عطاء : العطاء في اللغة مما يعطى، وجمعه أعطية وجمع منه أعطيات . وفى الاصطلاح العطاء المرتب الذي يتقاضاه الجندي في الجيش، ومثله الرزق والأرزاق . وقد تطور مفهوم العطاء في الدولة الإسلامية مع تطور أنظمة الجيش والأنظمة الإدارية الأخرى في الدولة، انظر : أبو هلال العسكري : الفروق اللغوية، ص١٧٥، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص ٣٢٤ .

والأطباء والمهندسين والشعراء [١] ومتولي الخزانة العلمية وأهل الخطط الدينية – من أئمة وخطباء ومؤذنين – والفعلة والبنائين والصناع والفقهاء والطلبة والمتصوفة والفلاسفة . وكان هؤلاء ينالون مرتباتهم من خزينة الدولة [٢].

والراجح أن الرواتب كانت مستمرة كل شهر. والظاهر أن هذه الرواتب كانت تدفع نقداً على الرغم من أن الخليفة كان يقطع بعض الناس أراضى كهبات، لكن لم يؤثر أن أحداً أقطع أرضاً كراتب له، فيقول ابن عذارى المراكشي عن أبي يعقوب يوسف أنه : " كان صادقاً رأيه للموحدين بالمواساة في كل شهر، وبالبركات مدى الدهر" [٣].

وقد أعطانا القلقشندى مقدار ما كان يأخذه أشياخ الموحدين من مرتبات في ظل الدولة الحفصية، حيث يشير إلى أن الرواتب ويسمونها "البركات" كانت تفرق عليهم أربع مرات في السنة : في عيد الفطر، وفى عيد الأضحى، وفى ربيع الأول، وفى رجب ؛ وكان مقدارها لكل واحد منهم أربعون ديناراً مساة أو ثلاثمائة درهم عتيقة، فيكون جملة ما لكل واحد منهم في كل سنة مائة وعشرون ديناراً مساة أوألف ومائتى درهم مغربية [٤] . وُيرجح أن القلقشندى قد أخطأ في الحساب، لأن الفرد يحصل على أربعين ديناراً في أربع مرات يصبح مجموعها مائة وستين ديناراً وليس مائة وعشرين ديناراً، ولأن الدولة الحفصية هي دولة وليدة عن الدولة الموحدية

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٠١.

[٢] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ١١٠، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الاسلامى، ص٢٩٢.

[٣] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٦٤، ١٦٥، عز الدين عمر موسي : مرجع سابق، ص٢٩١،٢٩٢.

[٤] صبح الأعشى : جـ٥، ص١٤٠، ١٤١ .

ووريثه لها، لذلك يحتمل تشابه مرتبات أشياخ الموحدين في كلا الدولتين [١].

ويلحق بهذا مرتبات القضاة في الدولة الحفصية، حيث كان قاضي الجماعة يحصل على مرتب خمسة عشر ديناراً [٢]، وربما كان نظيره في الدولة الموحدية يحصل على نفس المرتب الشهري [٣].

كما كان الطلبة ينعمون بالمرتبات والأرزاق، والطلبة هم أبناء القبائل الذين جمعهم الخليفة عبد المؤمن وأعدّهم إعداداً خاصاً في مدرسة أنشأها لهم ليكونوا هم الطبقة الإدارية بالبلاد، وكانت نفقتهم وسائر مئونتهم ومرتباتهم من خزانة الدولة [٤]. وقد اهتم خلفاء الموحدين الذين جاءوا بعد الخليفة عبد المؤمن بالطلبة وأجروا عليهم المرتبات والأرزاق، وقد بينت الرسالة الصادرة من الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بمراكش عام ٥٦٣هـ / ١١٦٧م إلى الموحدين بغرناطة، اهتمام الخليفة بدفع مرتبات الطلبة بها، وقد جاء في الرسالة : " وقد خاطبنا – أي الخليفة يوسف بن عبد المؤمن – الطلبة الذين بأشبيلية أن يدفعوا للموحدين الذين بأغرناطة من البركة – أي المرتبات – مثل ما أخذه أهل قرطبة " [٥]. كذلك أجرى أبو يوسف يعقوب المنصور المرتبات على العلماء والطلبة على قدر مراتبهم وطبقاتهم تشجيعاً لهم [٦].

---

[١] حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٦، ٢١٧.

[٢] القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص١٤٠، ١٤١.

[٣] حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٧.

[٤] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٧٨، ١٧٩.

[٥] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٢٧٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٧،٢١٨.

[٦] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ٢١٧، محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص١٦، محمد الأمين محمد وآخرين : مرجع سابق، ص١٣٨، شوقي محمد يوسف حسن شحاتة : مرجع سابق، ص١٩٧.

وكانت تلك الرواتب تكون مرتفعه أو منخفضة حسب مستوى الوظيفة التي يُدفع لصاحبها الراتب، فمثلاً يذكر أبو عبد الله بن إبراهيم الأصولي قاضي بجاية أنه أحصى ما وصله كراتب من السيد أبي الحسن واليها أيام خدمته فوجده أربعين ألف دينار [١].

ثانياً – النفقات العسكرية :

باستيلاء الموحدين على الحكم وجهوا جل عنايتهم إلى الجيش والأسطول، فحظي باهتمام خلفاء الموحدين من حيث التدريب وتزويده بالعدة والعتاد، واستلزم ذلك الكثير من المال والجهد حتى يتناسب مع النشاط العسكري الكبير الذي قام به عبد المؤمن بن علي ومن جاء بعده من أبنائه في ميدان الأندلس والمغرب . لذلك احتل الإنفاق على الجنود ومعداتهم، سواءً كانوا في البر أو البحر النصيب الأوفى من الدخل المالي [٢]. ويمكن استعراض كل نوع من تلك النفقات العسكرية كالتالي :

أ – إقطاع وبركات وعطايا الجنود :

اهتم الموحدون بإعداد الكوادر البشرية وتجهيزها للحرب والجهاد فأنشأ عبد المؤمن بن علي المدارس الحربية لذلك، وكان يجمع لها الفتيان بالألوف وبالأخص من قبيلة مصمودة [٣] . فيروى أن عبد المؤمن أنشأ في حاضرته مراكش مدرسة

---

(١) ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص ١٥٣ .

(٢) مجهول : الحلل، ص١٥٠، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص١٤٦ .

(٣) قبائل مصمودة : بفتح الميم وسكون الصاد المهملة، وضم الميم وفتح الدال المهملة وهاء في الآخر. وهم بنو مصمودة بن برنس بن بربر، وهم أكبر قبائل البربر وأوفرهم عدداً وأوسعهم شعوبا، ومنهم الموحدون أصحاب المهدي بن تومرت . وقد كان المصامدة يسكنون النصف الغربي من سلسلة جبال الأطلس الأعلى من المحيط الأطلسي إلى مناطق

لتخريج رجال السياسة وقادة الجيش والأسطول، وأنه كان يستدعى إليها الطلبة (الحفاظ) من أبناء أشبيلية وقرطبة وتلمسان وفاس وغيرها . وكان تعليمهم جميعاً على نفقة الدولة، كما كان هؤلاء الفتيان الذين يسمون بالحفاظ يعرضون من وقت إلى آخر أعمالهم وبراعتهم أمام أمير المؤمنين حيث يخص أولئك الذين يمتازون منهم بالبراعة والجرأة والعزم وحضور البديهة بالجوائز والصلات، كما كان هؤلاء الطلاب يمنحون الخيل والسلاح مجاناً[1].

ومن جانب آخر كانت تصرف للجند أموال كثيرة تحت مسميات عدة مثل الإقطاع والمرتبات والمنح والعطايا أثناء القيام بحملة، يضاف إلى ذلك ما كان يوزع عليهم في الاحتفالات العامة والمناسبات، ويمكننا توضيح كل نوع من تلك الأموال كما يلي :

تادلا، وكل سلسلة جبال الأطلس الداخلية، انظر : القلقشندى: قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان، دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٢م، ص١٦٩، ١٧٠، روجي لي تورنو : مرجع سابق، ص١٢، ١٣.

[1] مجهول : الحلل، ص٥٠،٥١، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٤٨، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٦٢.

١ – الإقطاع[١] :

سُمى الإقطاع في عهد الموحدين بالسهام أو السهوم، وقد كان الإقطاع جزء من أشكال الرواتب للجنود الموحدين . ويجب الإشارة إلى أن الغاية من الإقطاع اختلفت في حالتي الثورة والدولة، ففي الحالة الأولى كان الإقطاع إحدى الوسائل التي اتبعت لتمليك الموحدين قبائلهم للأراضي المفتتحة، بينما في الثانية أصبحت الغاية من الإقطاع دفع جزء من الرواتب أو تسكيناً أو تأليفاً أو لقاء خدمة أو هبة، لاسيما فيما يخص الجند[٢] .

وقد استمر هذا الوضع بالنسبة للإقطاع كمرتب للجند حتى في عصر الحفصيين، فقد كان حفصيو تونس يعطون الجند أراضى مطلقة تحرث وتزرع لهم

---

[١] الإقطاع : نظام اقتصادي – اجتماعي، والنسبة إليه إقطاعي، عرفته البشرية منذ العصور القديمة، بموجبه يستطيع المالك أن يتحكم في الأرض ومن فيها من الناس . وكان الإقطاع في أوربا يعد هبة من الخليفة أو الملك لأتباعه حسب مشيئته، أما في الدول الإسلامية فقد اعتبر الإقطاع أمراً شخصياً بحتاً لا دخل فيه لحقوق الملكية أو لأحكام الوراثة، فكان المقطع يحل في الإقطاع محل السلطان أو الملك ليتمتع بغلاته وإيراداته، ثم يؤول جميعه إلى السلطان بمجرد انتهاء المدة المحددة للعقد أو الإخلاء بشرط من شروطه، أو حين وفاة المقطع، أنظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٣٨، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٣، ص ١٠٤ – ١١٧، جـ١٥، ص ٣٧، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص ٣٧، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص ١٤٦، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٣٨، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادى، ص ١٤٦، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ١٦٠.

أو تحكر ويكون لهم عشر ما يطلع منها [١].

والإقطاع الموحدى غالباً ما كان مزارعة أو مشاركة، لأن هذا يتفق ونظرة الموحدين للملكية بعد قيام الدولة، بمعنى أن الدولة دخلت شريكاً إقطاعياً مع الملاك الأصليين لها حصة من دخل الأرض، ولم يرد شئ عن الوراثة فيه، وقد ينزع ويقيد ضمن المستخلص [٢].

أما عن مقدار الإقطاع فإن المصادر لا تعطى معلومات دقيقة عن مقدار ما يقطع للفرد الواحد، فهو يوصف بالسعة أو الخطر أو الولاية الكبيرة أو القرى الكثيرة أو الضيعة الواحدة . فربما كانت الضيعة – وهى في الاصطلاح المغربي المجشر بمعنى المرعى أو المزرعة – أقل ما يقطع للفرد الواحد، لاسيما وأن الإقطاع عن جزء من الغلة لا عن رقبة الأرض، وربما كانت الضيعة عشرة فدادين، ويبدو أن دخل بعض أصحاب الإقطاع كان كبيراً [٣].

٢ – البركات :

والبركات هي رواتب الجند وعطاؤهم، وكان هناك نوعان من البركات في العصر الموحدى، النوع الأول: وهو البركات المنتظمة أو الرواتب المنتظمة، والنوع

---

[١] العمري : مصدر سابق، ص ١٥٦، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص ١٤٠، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص ١٤٧ .

[٢] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٢٥، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ١٦٠.

[٣] الصفدى : الوافي بالوفيات، جـ١٩، ص ١٥٦، المقري : مصدر سابق، جـ ١، ص٢٦٨، جـ ٣، ص٤١٩، عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص١٧٦، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص ١٤٧، ١٤٨.

الثاني : هو البركات غير المنتظمة أو ما يعرف بالتمييز[1]، ويمكن عرض كل نوع من هذه البركات :

النوع الأول البركات المنتظمة (الرواتب) : ويسميها المراكشي بمصطلح مشرقي هو "الجامكية"[2] فكانت تصرف ثلاث مرات في السنة لجند الموحدين أي مرة كل أربعة أشهر، بينما رواتب غير الموحدين فكانت مشاهرة، فالجند الغز[3] كانوا يحصلون على مرتباتهم شهرياً[4].

وقد علل الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور عملية توزيع مرتبات الجند (

---

[1] يأتي التمييز هنا بمعنى تصنيف الجنود والجيش لإخراج العطاء، كذلك عُرف التمييز بمعني الموحدين من المنافقين في القوات الموحدية، كما عُرف بمعنى التطهير، وكانت أول عملية تمييز في الدولة الموحدية التي قام بها المهدي بن تومرت على يد البشير الونشريسى عام ٥١٩هـ/ ١١٢٥م، حيث عُرض الموحدون عليه فأخرج منهم قوماً على يمينه زعم أنهم من أهل الجنة، كما أخرج قوماً على يساره زعم أنهم من أهل النار، حيث أنهم يشكون في عصمة الإمام المهدي بن تومرت، عن التمييز في العصر الموحدى انظر: ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٠٢، ١٠٤، البيذق : مصدر سابق، ص٧٨، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٢٨.

[2] جامكية : لفظ فارسي معناه مرتب الجندي أوالخادم، أنظر : أحمد بن محمد الحموي : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة٢، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١١٩.

[3] الغز(Guzz) : لفظ يشير إلي الجنس التركمانى أو التركى، وقيل يشمل التركى والتركمانى والقفشق والجنس المولد . وقيل هم كل من ولد من عامور بن يافث بن نوح، وهم قبائل تركية غير متحضرة . إلا أن المقصود هنا فرقة جنود من المماليك الأتراك، أنظر : العمرى : مصدر سابق، ص١٦١، محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية فى العصر المملوكى، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠ م، ص١١٥ .

[4] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣٨، أحمد بن محمد الحموي : مصدر سابق، مخطوط، ورقة ٢، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص١٤٣، ١٤٤.

البركات) على أساس ثلاث مرات سنوياً، وذلك بالنسبة لجند الموحدين . أما بالنسبة لغيرهم من جنود الغز فإن مرتباتهم كانت شهرية، ذلك بأن الموحدين لهم الإقطاعيات التي تدّر عليهم الأموال باستمرار، بعكس هؤلاء الغز فهم غرباء لا يمتلكون شئ لهِم في البلاد سوى هذه الجامكية [١]. وعلى هذا الحال كانت مرتبات الموحدين في الدولة الحفصية وهى امتداد للدولة الموحدية في افريقية، أربع مرات في السنة، هذا بالنسبة للمرتبات الثابتة الدورية لجند الموحدين، وإن كانت المراجع لم تعطنا مقدار مرتب كل جندي [٢].

ومن جانب آخر فبينما يرى المراكشي (توفى عام ٦٦٩ هـ / ١٢٧٠م)أن هذه "البركة" تُدفع للموحدين ثلاث مرات في كل عام، يرى ابن صاحب الصلاة (توفى عام ٥٩٤ هـ/ ١١٩٨م) أنها كانت تدفع كل شهر[٣]. لذلك يتساءل البعض هل مرد الاختلاف بين الروايتين راجع إلى الاختلاف الزمني بينهما حيث أن رواية ابن صاحب الصلاة جاءت عن خلافة أبى يعقوب يوسف بن عبد المؤمن(٥٥٨-٥٨٠هـ/ ١١٦٣-١١٨٤م)، بينما كانت رواية المراكشي عن خلافة المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تشير بعض الآراء إلى أن مثل هذا الافتراض ربما يعنى أن الموحدين كانوا يعطون "البركة" كل شهر ثم عدل المنصور هذا النظام . ولا نستطيع أن نذهب إلى مثل هذا الرأي، لأنه لو حدث شئ من هذا القبيل

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣٨.

[٢] القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص١٤٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٢.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٢، ٢٩١، ٢٩٢، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٣٨.

فالراجح أن يترك ردة فعل بين الموحدين . إلا أن الراجح أن البركة كانت تصرف في أوقات مختلفة ولكنها منتظمة، وحددت أوقات الصرف بعد مراعاة ظروف كل عنصر من عناصر الجيش النظامي، ولهذا فإن رواية المراكشي أقرب إلى واقع الأشياء[١].

أما النوع الثاني من البركات هو البركات غير المنتظمة(التمييز) : فبالإضافة إلى الرواتب الثابتة كانت هناك البركات – الرواتب – التي تخرج قبل المسير للغزو أو في أثنائه أو بعد المعركة أو بعد الرجوع منها أو أثناء الاحتفالات وهو ما يعرف بعملية (التمييز)، وهذه "البركة" التي تصرف في حال الحرب يتساوى فيها الجند النظامي وغيره . ويبدو أن هذا النوع من البركات بدأت مع غزو تادلا عام٥٣٠هـ/ ١١٣٦ م، حيث يروى ابن القطان أن الخليفة عبد المؤمن بن على قسّم " البركة" على جنده قبل المسير، وغدا فعله ذلك سابقة داوم خلفاؤه على تنفيذها[٢].

وقد أعطانا ابن صاحب الصلاة تصويراً دقيقاً لعملية التمييز التي قام بها الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عند الاستعداد للعبور إلى الأندلس عام ٥٦٦هـ/ ١١٧٠م، حيث يذكر أن عملية التمييز هذه استمرت خمسة عشر يوماً . وقد بدأ التمييز بحشد الأعداد الوفيرة من جند الموحدين وغيرهم من العرب الوافدين، وبدأ بتزويدهم بالسلاح والملابس، فقسم عليهم الخيل والجياد التي بلغت ثلاثة آلاف فرس، وأعطى للجميع السيوف والرماح، كما كسا الجميع بالقباطى والقمص والغفائر والعمائم . ثم جلس الخليفة لتوزيع الأموال والمنح على الجنود ورؤسائهم بنفسه، في حضور أشياخ الموحدين وطلبة الحضر وأشياخ العرب . وبدأ

---

[١] عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨٨،٢٨٩.

[٢] نظم الجمان : ص٢٥٠، عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص٢٨٨، ٢٨٩.

بتوزيع البركة علي جند الموحدين، فخرج للفارس الكامل منهم عشرة دنانير ولغير الكامل ثمانية دنانير، وللراجل خمسة دنانير . ثم أعقب ذلك توزيع البركة علي جنود العرب، فخرج للفارس الكامل منهم خمسة وعشرون ديناراً ولغير الكامل خمسة عشر ديناراً، وللراجل سبعة دنانير، وخرج لأشياخ العرب لكل شيخ منهم خمسون ديناراً ولكل رئيس منهم على قبيلة مائتا دينار[1].

كما وزع الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور البركات على الجند قبيل بدء حملته الأولى على الأندلس عام ٥٨٦ هـ/ ١١٩٠م، يقول ابن عذارى : " ثم إن المنصور حقق تمييز الجيوش المسترزقة، ومن افترق من الأعداد الواصلة من بر العدوة، أخذوا باقيهم المسمى بالبركة "[2]. ومن هذه الأعطيات للجنود ورؤسائهم، يتضح ضخامة الأموال التي كان يحصل عليها الجنود كمنح أثناء الخروج للمعارك.

وقد ظلت هذه البركات الإضافية تدفع للجند قبل الخروج إلى المعارك حتى عصر الخليفة الرشيد بن المأمون بن المنصور (٦٣٠- ٦٤٠هـ/ ١٢٣٢-١٢٤٢م) الذي بذل الأموال لقبائل الموحدين قبيل حملته على المغرب . يقول ابن عذارى : " لما اجتمع رأيه- أي الرشيد الموحدى – على الحركة إلى الغرب بذل العطاء الواسع للأجناد وأمر الموحدين أن يعينوا له حصة منهم على قبائلهم، فكتبوا له بعضاً منهم لقرب عهدهم بالوصول لمراكش، فأعطاهم بركات وأزوده وأحسن لأشياخهم إحساناً كثيراً "، وقد كان كل حاكم ولاية يتولى صرف مرتبات الجنود التابعة لولاية،

---

[1] المن بالإمامة : ص٣٤٨ .

[2] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص ٢٠٥، ٢٠٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٢، ٢١٣، ٢١٤.

بعد أن يحصل على الأموال الكافية لذلك من الخزانة المركزية [(١)] .

أما عن مقدار"البركة" فإن المصادر لم تذكر شيئاً عن " البركة " المنتظمة . أما البركات الإضافية فقد أعطانا ابن عذارى مقدار المنح المالية في أثناء غزو الخليفة يوسف بن عبد المؤمن لقفصة[(٢)] عام ٥٧٥هـ/ ١١٧٩ م : " كان – أي يوسف بن عبد المؤمن – يعطى البركة لعساكره في غزوته لقفصة ألف ألف دينار تمادى في ذلك مدة غزوته إلى أن انصرف " [(٣)].

وقد أورد ابن صاحب الصلاة معلومات يسيرة عن " البركة " التي كانت تخرج في حالة الغزو، ففي غزوة الموحدين على شرق الأندلس عام ٥٦١هـ / ١١٦٤م صُرف للفارس من الموحدين أو العرب عشرون ديناراً، ولكل شيخ من شيوخ الموحدين أو شيوخ العرب مائة دينار . وأما في غزوة وبذة ٥٦٧هـ / ١١٧١م[(٤)] فقد أخرجت ثلاث مرات عند الاستعداد وفى أثناء الرجوع وعند تفرق الجموع، وما ناله الفارس في الثلاث مرات كان يساوى ما ناله الفارس في غزوة شرق الأندلس التي أشرنا إليها . ولكن في غزوة وبذة حدث تمييز بين الفارس والراجل، فما أعطى للفارس كان ضعف الذي أخذه الراجل، كما حدث تمييز بين

---

(١) ابن عذارى المراكشى : مصدر سابق، ص٣٣٥.

(٢) قفصة : إحدى مدن أفريقية (بلاد الجريد) وهى مدينة كبيرة قديمة تقع بين مدينة القيروان وقابس، وبينها وبين الأخيرة ثلاث مراحل، أنظر : الحميري : مصدر سابق، ص٤٤٧، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٢٤٠، ٢٤١.

(٣) البيان المغرب : قسم الموحدين، ص١٤١، شارل فيرو : مرجع سابق، ص٦٠.

(٤) وبذة : مدينة بالأندلس وهى حصن على واد بقرب أقليش، وعلى وادى وبذة عدة كثيرة من الأرحاء، ويجرى هذا النهر على عدة كثيرة من القرى فيسقيها، أنظر : الحميرى : مصدر سابق، ص٦٠٧.

العرب وغيرهم من الجند النظامي، فقد نال الجند من العرب ضعف ما ناله الجندي من الموحدين [١]، ويبدو أن هذا التمييز يرجع للسياسة التي اتبعها الموحدون في تألف العرب حتى يستوعبوهم في نظم الدولة كيلا يثيروا الفتن والثورات في إفريقية[٢].

وقد كانت هذه البركات الإضافية ضخمة في كثير من الأحيان، فلقد بلغت ذات مرة للجند زهاء نصف المليون من الدنانير الموحدية، ويقدر عبد الهادي التازى نصف المليون من الدنانير الموحدية الممنوحة كبركة ثلاثة عشر مليوناً ومائة وثلاثة وتسعون ألفاً وتسعمائة وعشرة دراهم مغربية، وذلك في فترة تحقيقه لكتاب "المن بالإمامة "، وذلك اعتمادا على أن وزن الدينار الموحدى ذهباً أربعة جرامات و٧٢٩مج [٣].

ومما يؤكد ضخامة البركات التي كانت تفرق عند المعارك ضخامة أعداد جنود جيش الموحدين، رغم اختلاف أعدادهم من معركة لأخرى، فحين عزم الخليفة عبد المؤمن على غزو إفريقية اجتمع له من الجند مائة ألف مقاتل، ومن الأتباع والسوقة أمثالهم[٤]، ونفس هذا العدد اجتمع له حين عزم على الخروج إلى الأندلس عام ٥٥٧هـ/ ١١٦٢م حيث أمر لهم الخليفة وهو بجبل طارق [٥] ثلاث مرات

---

[١] المن بالإمامة : ص٢١٠، ٢١٥، ٢١٦، ٤٠٣،٤١٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص ٢٨٩، ٢٩٠.

[٢] عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص ٢٩٠.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٢، ٢٨٠، ٢٩٩ .

[٤] السلاوى : مرجع سابق، ص ١٢١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١١.

[٥] جبل طارق(Estrecho de Gibraltar) : هو بداية أرض الأندلس من جهة

بالبركة[١]. وفى رواية أخرى أنه اجتمع له حين عزم على الخروج إلى الأندلس من الموحدين وقبائل زناته[٢] والعرب أزيد من ثلاثمائة ألف فارس، ومن جيوش المطوعة ألف فارس ومائة ألف راجل [٣]، وهناك من يشير إلى أن عدد جند الموحدين أثناء الحرب يبلغ أربعمائة ألف فارس عدا المشاة . وبالرغم أن هذه الأرقام يبدو عليها طابع المبالغة، إلا أنها تعطينا دليل بمدى ضخامة جيش الموحدين [٤].

كذلك كان عدد جند الموحدين والذين يرتزقون من وراء انتسابهم للجندية بمدينة مراكش وحدها عشرة آلاف جندي[٥]، فإذا كان هذا عدد جند العاصمة من المرتزقة والذين لا يبرحونها، فضلاً عن المدن الأخرى لتبين لنا مدى ضخامة جند الموحدين . هذه الأعداد الكبيرة كانت لها مرتبات مع ما تأخذه من منح وأموال أثناء القيام بحملة من الحملات، يضاف إلى ذلك ما يوزع عليها أثناء الاحتفالات العامة[٦].

المغرب، وقد بدأ منه طارق بن زياد فتح بلاد الأندلس، وهو عند الجزيرة الخضراء، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص٣٨٢، القزوينى : مصدر سابق، ص٤٠٤ .

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر السابق. ص١١٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١١.

[٢] قبائل زناته : بفتح الزاى والنون وألف بعدها تاء مثناة من فوق ثم هاء، وزناته ذو كثرة ببلاد المغرب، ومن زناته بنو مرين، أنظر : القلقشندى: قلائد الجمان، ص ١٧٦.

[٣] ابن أبى دينار : مصدر سابق، ص١١٢.

[٤] ابن صاحب الصلاة : مصدر السابق، ص١١٠، ابن أبى دينار : مصدر سابق، ص١١٢، السلاوى : مصدر سابق، ص ١٢١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١١.

[٥] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٧٨.

[٦] حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٢.

بالإضافة إلي ذلك ما تصرفه الدولة احتفاء بقدوم عسكر من الولايات استعدادا للاشتراك في غزو مرتقب، فقد كانت الجنود القادمة لاسيما العرب والمقيمة تطعم خمسة عشر يوماً كمظهر من مظاهر التكريم، حيث كان يدخل كل يوم على تلك الموائد الضخمة أزيد من ثلاثة آلاف رجل، كما صُنع لشربهم ما يشبه نهر من رّب ممزوج بالماء [١] . عدا ما يناله مثل هذا الجندي من إنعام إذا ما مر الخليفة بمنطقتهم[٢].

٣- المواساة والإحسان :

إلى جانب البركة كانت الدولة تنفق على سكن عساكرها ومؤنهم ومعداتهم ولباسهم، فقد كان الجند يعطون الملابس وأنواع السلاح المختلفة، بالإضافة إلى علوفات لدوابهم ومؤناً من شعير وقمح ويسمون ذلك "المواساة " [٣].

وقد ذكر ابن القطان أن عبد المؤمن بن على كان يخرج للمواساة مرتين أو ثلاثاً في الشهر الواحد بحسب حضور المال لديه[٤] كما كانت تفرق عليهم عند تحصيل الغلال التي في المخازن وكان يخرجها خلفاء الموحدين . وقد وصف ابن صاحب الصلاة وابن عذارى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بأنه كان صادقاً رأيه للموحدين

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢١٥، ٣٤٤.

[٢] مجهول : مجموع رسائل موحدين، تحقيق ليفي بروفنسال، ص١١٠، عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص٢٧٨، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٩٠.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢١٨، عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص ٢٩٠.

[٤] نظم الجمان : ص١٧١.

بالمواساة في كل شهر وبالبركات مدى الدهر[١]. وقد أشار العمري إلى أن الموحدين في الدولة الحفصية كانوا يأخذون المواساة في كل سنة ومعها الإحسان وهو مبلغ يفّرق عليهم وكلاهما أي المواساة والإحسان من السنة إلى السنة [٢]، إذن فالبركات والتميز كانت عند المعارك، والمنح مع المواساة والإحسان كلها نفقات كان يحصل عليها الجنود من بيت المال مدي الدهر[٣].

٤- افتداء الأسري :

كانت فدية من يقع في الأسر من الموحدين أو أتباعهم لاسيما القادة العسكريين من نفقات الموحدين، خصوصاً مع اشتداد الحركة الجهادية للموحدين في الأندلس، وتعاظم قوة النصارى في المقابل، فقد فدى الخليفة أبو يعقوب يوسف على بن وزير بأربعة آلاف دينار، وغانم بن مردنيش قائديه من أسر النصارى بمال كبير [٤].

ب – الإنفاق على الأسلحة والمعدات الحربية :

لم تكن نفقات الجنود الشخصية هي الوحيدة التي كانت خزانة الدولة تتحملها من النفقات العسكرية، بل امتدت تلك النفقات لتشمل الإنفاق على تجهيز هؤلاء الجنود بكافة ما يحتاجونه من أسلحة ومعدات حربية . فبعد أن تمهد لعبد المؤمن بن على ملك المغربين وأفريقية والأندلس وطاعت له سائر الأقطار وخضعت له الرقاب في البوادي والأمصار، عزم على غزو بلاد الفرنجة، فعمل علي الاستكثار

---

[١] المن بالإمامة : ص١٦٥، البيان المغرب : قسم الموحدين، ص ٨٣، حسن علي حسن : مرجع سابق، ٢١٤.

[٢] مسالك الأبصار : ص ١٥٧، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص١٤١.

[٣] حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٤ .

[٤] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ١٦٧ .

من أنواع السلاح والعدد[1]، وأمر بضرب السهام في جميع عمله، فكان يضرب له منها في كل يوم نحو عشرة قناطير جدية ! فجمع له من ذلك مالا يحصى كثرة، وأنشأ الموحدون مصانع السلاح في كثير من قواعد مملكته، وبالطبع تكلفت هذه الأسلحة والمعدات الكثير والكثير من الأموال[2].

كما أنفق الموحدون الأموال على استجلاب الخيل للجهاد، وتوفير الجمال والدواب التي تحمل الخيام والعتاد والمؤمن، هذا غير توفير ما يتبع الجيش من قطعان عديدة من الثيران والأغنام لتسير تحت إشراف الرعاة وتخصص لغذاء الجند[3].

جـ- الإنفاق على تجهيزات الأسطول وإعداده :

على الرغم من أن الموحدين كانوا يجدون فيما يغنمون من سفن أعدائهم المرابطين، ثم الصقليين والميورقيين والنصارى الإسبانيين مورداً لتنمية أسطولهم، إلا أن البناء كان هو المورد الأساسي في تكوين الأسطول الموحدى[4].

لذلك أنفق الموحدون على الأسطول وجنوده الكثير من الأموال، فقد اهتم

---

1) صالح الأشتر : مرجع سابق، ص٢٤.

(٢) السلاوى : مرجع سابق، ص١٢٨، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٢٥ .

(٣) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٤٨، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٢٨، على محمد الصلابى : مرجع سابق، ص ١٢٤ .

(٤) مجهول : الحلل، ١٢٩، مجهول : مجموع رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص ١٧٨، ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢١٣، حمدي عبد المنعم محمد حسين : مدينة سلا في العصر الاسلامى [دراسة في التاريخ السياسي والحضاري]، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٣م، ص٧٦ .

الموحدون اهتماماً كبيراً بإنشاء أسطول كبير . وقد احتاج لإنشاء هذا الأسطول إنشاء دور الصناعة على طول السواحل المغربية والأندلسية. فلم يكتف الموحدون بدور صناعة السفن التي كانت موجودة ببلاد المغرب والأندلس من عصور سابقة مثل تلك التي توجد في قصر مصمودة[١] وطنجة وسبتة وبادس وبلاد الريف ومهدية بني عبيد وتونس ووهران وهنين وعنابه وقادس والمرية والجزيرة الخضراء[٢] وشلب[٣]. لم يكتفي الموحدون بتلك الدور السابقة بل أنشئوا أخرى جديدة، فقد أنشأ عبد المؤمن دار صناعة المعمورة بحلي البحر على وادي سبو بمقربة من سلا[٤]،

---

(١) مجهول : الاستبصار، ص١٣٨، عز الدين عمر موسي، الموحدون في الغرب الاسلامي، ٢٦٧، قصر مصمودة : حصن كبير بينه وبين سبتة اثنا عشر ميلاً، وهو على ضفة البحر تنشأ به المراكب والحرارق التى يسافر بها إلى بلاد الأندلس، وهو على رأس المجاز الأقرب إلى ديار الأندلس، وبين قصر مصمودة وطنجة عشرون ميلاً، انظر : مجهول : الاستبصار، ص ١٣٨، الحميرى : مصدر سابق، ص٤٧٦ .

(٢) الجزيرة الخضراء(Algeciras) : ويقال لها جزيرة أم حكيم، وهى جارية طارق بن زياد مولى موسى بن نصير، كان حملها معه فتخلفها بهذه الجزيرة فنسبت إليها، بينها وبين قلشانة أربعة وستون ميلاً، وهى على ربوة مشرفة على البحر، سورها متصل به وبشرقيها خندق وغربيه أشجار تين وأنهار عذبة، وقصبة المدينة موفيه على الخندق، وهى منيعة حصينة سورها حجارة، وهى فى شرقى المدينة ومتصلة بها، انظر : الحميرى : مصدر سابق، ص ٢٢٣ .

(٣) ابن غالب الأندلسي : قطعة من كتاب فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس، تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، المجلد الأول، جـ٢، نوفمبر ١٩٥٥، ص٢٨٣، ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢٠١، السلاوى : مرجع سابق، ص١٢٨، محمد المنونى : العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، المطبعة المهدية، تطوان – المغرب ١٩٥٠م، ص٢٥٥،٢٥٤، عز الدين عمر موسي : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٦٦.

(٤) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٠١، حمدي عبد المنعم محمد حسين : مرجع سابق، ص٧٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٦٧، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص ٢٣٣.

كما أنشئ الخليفة يوسف بن عبد المؤمن دار أخري بسبتة والتي ظلت موجودة حتى القرن الثامن الهجري[١].

وجدير بالملاحظة أنه في الوقت الذي كان فيه جل اعتماد المرابطين في بناء سفن أسطولهم على الأندلس وكانت مركز القيادة والقادة لهم، كان الموحدون يعتمدون على المغرب حيث جعلوا قيادة الأسطول به، كما أن أكثر سفنهم كانت تُبنى في الشواطئ المغربية[٢].

ولاشك أن كثرة دور صناعة السفن بالشكل السابق مع كثرة نفقات الموحدين قد أنتج عدداً كبيراً من السفن في تلك الفترة، فابن أبى زرع يذكر أن عدد السفن الحربية التي أُنشأت في عهد عبد المؤمن بن علي فقط بلغ أربعمائة سفينة[٣] . وبالطبع هذا العدد الكبير من السفن احتاج لقدر كبير من المال حتى يمكن تجهيزه وإعداده، كما احتاج هذا العدد الكبير من السفن عدداً كبيراً من الجند المزودين بمختلف أنواع الأسلحة . وكان هؤلاء الجند يحصلون على مرتباتهم وأرزاقهم ولا يحرمون المكافآت والمنح، إذا أحرزوا نصراً على عدوهم . فحين حقق الأسطول الموحدى انتصاراً على أسطول الفرنجة في المهدية في عهد الخليفة عبد المؤمن بن على وزع عليهم قدراً من المال بلغ أثنى عشر ألف دينار مؤمني[٤].

---

(١) مجهول : الحلل، ص١٥٧.

(٢) ابن أبي زرع : مصدر سابق، ٢٠١، حمدي عبد المنعم محمد حسين : مرجع سابق، ص٧٦، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٦٧.

(٣) ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢٠١.

(٤) الوزير السراج : مصدر سابق، ص٢٥٢، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٢٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٥.

د- الإنفاق على التحصينات العسكرية :

أنفق الموحدون على العمران العسكري الكثير، فقد شيدوا عدة حصون وقلاع بالمغرب والأندلس، ومنها قصبة المهدي التي بناها عبد المؤمن عام ٥٤٥هـ / ١١٥٠م عند مصب وادي أبي الرقراق. كذلك الحصن الذي بناه الموحدون قريباً من تلمسان[١]، كما بني عبد المؤمن بن علي قصبة أبراجها مثل الزوايا بأعلى مدينة تونس بعد أن أفتتحها[٢]. وأيضاً بني الخليفة يوسف بن عبد المؤمن حصناً بالسوس الأقصى للإشراف على معدن الفضة الذي ظهر بالمنطقة وحمايته من استيلاء السكان عليه، وزوده بكل ما يحتاجه من مؤن وعتاد وجنود[٣].

كما تم بناء عدة حصون بالأندلس أيضاً أطلقوا عليها اسم (بربكانا) { barbacanas }[٤]، ومن تلك الحصون (حصن الفرج) الذي يُشرف على مدينة اشبيلية، والذي بدأ في بناءه عام ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م، أي في عهد أبو يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م)[٥]. وهكذا بنيت عدة حصون وقلاع، وذلك تأكيداً لسلطة خلفاء الموحدين.

وقد أنشاء أو رمم الموحدون العديد من أسوار المدن، فقد أقام عبد المؤمن سور (تلمسان) الذي جدد في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، وابتدأ بناءه السيد

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٤٧، ١٤٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٩٤، ٣٩٥.

[٢] مجهول : الحلل، ص١٥٣.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٤٧، ١٤٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٩٤، ٣٩٥.

[٤] سلمى الخضراء الجيوشى : مرجع سابق، ص٨٧٦.

[٥] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٤٠، ٢٤١، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٤٩.

موسى بن يوسف بن عبد المؤمن عام٥٦٦هـ/ ١١٧٠م [١] . كما أمر عبد المؤمن بإصلاح ما تهدم من سور المهدية بعد فتحه إياها [٢] .

ومثلما اهتم عبد المؤمن بن علي بترميم وبناء أسوار المدن المغربية أهتم خلفائه بذلك، فقد أمر الخليفة أبو يعقوب يوسف في عام ٥٧٩هـ/١١٨٣م بهدم سور مراكش القديم وإقامة آخر لتوسعتها[٣] . كما أن الخليفة يعقوب المنصور أعاد بناء أسوار مدينة سلا – ما عدا الجهة الغربية – بعد أن هدم أسوارها جده الخليفة عبد المؤمن بن على عام٥٤٢ هـ/ ١١٤٧م . كما أعاد الموحدون بناء أسوار مدينة فاس تلك التي كانوا حطموها عند فتحها، وقام بتلك الأعمال الخليفة الموحدى الرابع محمد الناصر الذي أحاطها بأسوار منيعة بعضها قائم إلى اليوم[٤] .

كما اهتم الموحدون بإقامة القناطر والجسور، خاصة تلك التي تعبر من عليها الجنود أثناء تحركاتهم لاسيما عند المرور للمعارك، فقد أقاموا جسر وادي أم الربيع وقناطر تانسفيت وأشبيلية وسلا، بالإضافة لبنائهم الأبراج الشاهقة مثل برج مارتلة بالأندلس [٥] .

---

[١] عبد الله على علام : مرجع سابق، ص٣٨٣ .

[٢] الزركشى : مصدر سابق، ص ١١ .

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥٣ .

[٤] المصدر السابق : ص ٢٦٦، ويجعل ابن عذارى ذلك عام ٦١٢هـ/ ١٢١٥م، السلاوى : مرجع سابق، جـ١، ص١٩١، مصطفى أبو ضيف : اثر العرب في تاريخ المغرب في عصري الموحدين وبني مرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٢م، ص ٩٩، ١٠٠، حمدي عبد المنعم محمد حسين : مدينة سلا، ص٧٥.

[٥] ابن عذارى : مصدر سابق، ص١٦٥، السلاوى : مرجع سابق، ص١٣٣، يوسف اشباخ : مرجع

ثالثاً – النفقات السياسية :

هذه النفقات كانت تخدم الجوانب السياسية في المقام الأول، وذلك من حيث استخدامها كأداة للاستقطاب السياسي لصالح الموحدين، كذلك استخدامها لخدمة السياسات الخارجية لهذه الدولة أيضاً، وهذه النفقات سوف يكون لها انعكاساتها ونتائجها على الوضع السياسي للدولة الموحدية، ببلاد المغرب، كما سنرى في الفصل الخامس ويمكننا استيضاح هذه النفقات كما يلي :

أ – نفقات الاستقطاب السياسي :

لقد انفق الموحدون الكثير من الأموال من أجل دعم وضعهم السياسي والحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي، سواءً فيما يخص تأييد ولى العهد والبيعة لخلفاء الموحدين، أو كسب طاعة الداخلين في حكم الموحدين، أو زيادة التأييد الشعبي من خلال الاحتفالات وجولات خلفاء الموحدين، كذلك شملت هذه النفقات حماية حكم الموحدين من المؤامرات السياسية .

١ – نفقات لتأييد ولاية العهد وأخذ البيعة لخلفاء الموحدين :

كانت الخلافة وولاية العهد هما أرفع منصبين في دولة الموحدين، لذلك عمل خلفاء الموحدون على استخدام كل ما لديهم من وسائل لدعم هذين المنصبين، وكانت الأموال هي الوسيلة الأولى في هذا المجال، حيث أنفق الموحدون الكثير من الأموال في سبيل شراء تأييد الشعب والقوى المختلفة لكل ولى عهد أو خليفة جديد [1].

سابق، ص٢٥٤، ٢٥٥، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٥٦.

[1] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٩٩،٢١٤،

فقد اعتاد المغاربة على أن مبايعة الخليفة أو ولى العهد مرتبط بالعطايا والبركات، فأبو يعقوب يوسف(٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م) أمر بعد مبايعة العامة والخاصة له ببركة تعم الناس في العاصمة مراكش، كما أرسل رسله إلى جميع الولايات المغربية والأندلسية بتفريق الأموال والعطايا على السكان في تلك الولايات[1]. ومثلما فعل أبو يعقوب يوسف فعل ابنه أبو يوسف يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥هـ/ ١١٨٤-١١٩٩م)، فلما تمت له البيعة كان أول شئ فعله أن أخرج مائة ألف دينار ذهباً من بيت المال، ووزعها على الضعفاء من أهل المغرب [2]، وبعد أن وصل أشبيلية بالأندلس أخذ البيعة من العامة وبعدها أغدق عليهم الأموال [3].

وأصبح توزيع الأموال على المغاربة عادة لخلفاء الموحدين، حتى أن نص المبايعة الذي يُقرأ على العامة والخاصة كان يتضمن عبارات وجُملّ يتعهد خلالها ولى العهد أو الخليفة الجديد على ضرورة تعجيل العطايا والمنح والبركات للعامة والخاصة من الشعب، وظل هذا الوضع قائماً حتى مراحل متأخرة من عصر دولة الموحدين . وقد أشار الذهبي إلى ذلك في معرض حديثه عن بيعة الخليفة أبو يعقوب يوسف(الثاني) المستنصر(٦١٠- ٦٢٠هـ / ١٢١٣-١٢٢٤م) : " أبو عبد الله بن عَيّاش قائم يقول للناس : تبايعون أمير المؤمنين – يقصد الخليفة المستنصر الموحدى – ابن أمراء المؤمنين على ما بايع عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من السمع والطاعة في المَنْشَطِ والمكره واليسر والعُسر، والنُّصح لـه ولعامـة المسلمين، ولكـم

- Abun-Nasr. Jamil.M : Op.Cit pp.95,96.

[1] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٧١.

[2] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢١٧، السلاوى : مرجع سابق، ص١٤٢ .

- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp.97to100.

[3] ابن عذارى المراكشي : مصدر سابق، ص١٧١ .

عليه ... أن يُعَجّل لكم العطاء" [١].

كما أنفق خلفاء الموحدين الكثير من الأموال لإسكات صوت من يعارض حكمهم . فمثلاً قام عبد المؤمن بن علي بالإنعام بشتى أنواع النعم والعطايا والأموال على أسرة المهدي بن تومرت، حتى لا يكونوا سبباً في إحراجه أو إحراج الموحدين أمام الشعب، أو يكون هذا داعياً للثورة والمؤامرة على الموحدين، باعتبار أن هؤلاء هم أسرة المهدي المعصوم الذي كان سبباً في تأسيس دولتهم . ورغم ذلك انقلبوا عليه وتآمروا لاغتياله[٢]، وقد ذكر هذا الخليفة عبد المؤمن في رسالة كُتبت عنه في الفترة ما بين عامي ٥٤٨– ٥٤٩هـ/ ١١٥٣– ١١٥٤م، حيث يقول : " ومع ما كان الأمر يتوسع لهم - أي لأخوة محمد بن تومرت – من الأرزاق المنعمة، والخيرات المتممة، والمنازل المكرمة، والخيل المسومة، فلم يكن مستطابهم إلا غلولاً يحترقون بناره، ويتطوقون بعاره، وينطلقون في أنجاده من تهاوشه وأغواره " [٣].

كما أن الخليفة يعقوب المنصور لما وجد معارضه من أخوته وأعمامه لبيعته كخليفة للموحدين أغدق الكثير من الأموال لشراء سكوت هؤلاء من الأسرة الحاكمة . يقول المراكشي: " وسار – أي الخليفة يعقوب المنصور – حتى نزل مدينة سَلاَ، وبها تمت بيعته واستجاب له من كان تلكأ عليه من أعمامه من ولد عبد المؤمن، بعد ما ملأ أيديهم أموالاً، وأقطعهم الإقطاع الواسعة " [٤].

---

[١] تاريخ الإسلام : جـ٤٤، ص ٥١٧ .

[٢] - Abdallah Laroui : Op.cit ,:Pp. 187 , 188.

[٣] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوي، ص ٧٠.

[٤] المعجب : ص ٢٢٢.

٢ – نفقات على الداخلين في طاعة الموحدين :

أتبع الموحدون سياسة مختلفة عن سياسة المرابطين مع الحكام السابقين أو أبنائهم أو الثوار المستسلمين . فقد كانوا يكرمونهم ويقطعونهم ما يقيم أودهم، لأنهم أبناء ملوك سابقين . ويلاحظ أن أقطاعاتهم عادة ما تكون في البلاد الغربية تغريباً لهم، حتى لا تحدثهم نفوسهم بالثورة في مناطقهم السابقة . وقد يقطع الموحدون من يخشون فتنته تسكيناً لنفسه واستجلابا لطاعته مثل ما فعله عبد المؤمن مع رؤساء بني هلال في البلاد الشرقية[1].

وقد تكفلت خزانة دولة الموحدين بتعويضات الأمراء والحكام الذين استولى الموحدون على بلادهم، أو من أرادوا الدخول في طاعة الموحدين دون حرب . وقام الخلفاء بالإغداق عليهم بالأموال والديار والهدايا . وهذا ما رأيناه في معاملة الموحدين ليحي بن العزيز الحمادى ملك بجاية والقلعة، فبعد أن سيطر عبد المؤمن

---

[1] عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق، ص١٧٤، ١٧٥، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي ، ص ١٤٥، وبنو هلال : قبائل عربية رعوية كانت الجزيرة العربية هي موطنها الأصلي، ولم يكن بنو هلال قبيلة واحدة وإنما أخلاطاً من القبائل، ولكن يجمعها كلها أب واحد هو "قيس عيلان" كانوا يتعارفون باسمه . وكانوا جميعاً يسكنون بلاد الحجاز وأطراف نجد يمارسون حياة البادية، وأخصها الإغارة على الحجيج، وأخفقت الدولة العباسية في أن تضع حداً لهذه الغارات، ولدى نهضة القرامطة في بلاد البحرين انضم إليهم جماعات منهم شاركوهم حروبهم المدمرة، وبعد أن هدأت فتنة القرامطة مال بني هلال إلى الفاطميين، فنقلهم العزيز بالله إلى مصر، ونتيجة لكثرة الفوضى التي أحدثوها اقترح الوزير اليازوري على الخليفة المستنصر أن يصطنعهم ويوليهم أعمال إفريقية ومحاربة الصنهاجيين، فكانوا سبباً في ضعف وانهيار ملك الزيريين، انظر : ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص ١٧ – ٢٠، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص٩٠، كولين ماكيفيدى : أطلس التاريخ الإفريقى، ترجمة مختار السويفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م، ص٨٥، عبد الحميد يونس : الهلالية في التاريخ والأدب الشعبي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣ م، ص ٣٤، ٣٥.

بن علي على بجاية والقلعة والمناطق التابعة، عاد لمراكش مصطحباً معه يحي بن العزيز وأعيان دولته، وأمر لهم بالمساكن الفاخرة في مراكش والمراكب الفخمة والملابس الغالية والكثير من الأموال من بيت المال، وقد خص يحي بالكثير من تلك الممتلكات والأموال [١].

كذلك استمر الخليفة أبو يعقوب يوسف على تلك السياسة فقد أعطى هلال بن محمد بن سعد بن مردنيش الكثير من الأموال والتي صلت إلى حد أنه أعطاه في يوم واحد أثنى عشر ألف دينار [٢]. كما فعل الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور الشئ ذاته مع قراقوش التقوى بعدما أعلن ولائه للموحدين، حيث أعطاه الكثير من الأموال بل وأقطعه هو والأمير شعبان والقاضي عماد الدين بعض الإقطاعيات ببلاد المغرب [٣].

وبعد أن سيطر الخليفة أبو عبد الله محمد الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ/١١٩٩-١٢١٤م) على كثير من المناطق الخاضعة لبنى غانية في إفريقية، دخل بعض أفراد أسرة بنو غانية في طاعة الموحدين، لذلك أقطعهم بعض الضياع بتلك المناطق، الأمر الذي جعل الموحدون يغدقون الكثير من الأموال ببلاد إفريقية في تلك الفترة بلغ مجموعها مائة وعشرون حملاً ذهبياً [٤].

ومثلما فعل الموحدون مع القادة والحكام الذين دخلوا تحت طاعتهم، فعلوا نفس

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧٥، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٤٦، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٣٨، ٢٥٨.

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٢.

[٣] الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢٢٠.

[٤] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٦٢، ٢٦٣.

الشيء مع الوفود والجماعات أو القبائل التي أرادت السلام مع الموحدين، لاسيما القبائل العربية التي أرهقتها حرب الموحدين وأرادوا الدخول في طاعتهم . وفى المقابل بدلاً من أن يقوم عبد المؤمن بالانتقام من هذه القبائل نجده ينقل معه ألفاً من كل قبيلة منهم وينزلهم بالمغرب الأقصى، كما قام في نفس الوقت برد الأموال والحرم التي غنمت من تلك القبائل ومنحهم جزيل العطاء[1].

كما حدث ذلك أيضاً مع وفد إشبيلية الذي ضم مجموعة من أعيانها وعلمائها والذين وفدوا على عبد المؤمن بن علي(٥٢٤-٥٥٨هـ/ ١١٢٩-١١٦٣م) في عام فتح مراكش٥٤١هـ/ ١١٤٦م ليعرضوا على عبد المؤمن الدخول في طاعته . وقد تبع ذلك جزيل العطايا لهم، حيث شملت هذه العطايا لذلك الوفد مائة مثقال ذهبية حشميه للقاضي ابن العربي، ولابن حجاج الخطيب بمثل ذلك، ولباقي الوفود على قدر منازلهم [2]. كما أن الموحدين لم يفوتوا مناسبة إلا وأعطوا تلك القبائل والجماعات الداخلة في طاعة الموحدين العطايا والمنح تثبيتا لطاعتهم لهم [3].

٣ – نفقات لتأليف قلوب العامة حول الموحدين :

كان خلفاء الموحدين كثيري البذل والعطاء ففي كل مناسبة كانوا يوزعون الأموال على الناس كافة، وكان الخلفاء يبتغون من هباتهم وعطاياهم هذه أغراضاً سياسية، حيث كان من عادة الموحدين استغلال تلك المناسبات في زيادة شعبيتهم،

---

[1] ابن غلبون : مصدر سابق، ص٨٥، على محمد الصلابى : أعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٢٩.

[2] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٤.

[3] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٥، ابن عذارى : مصدر سابق، ص١١٧،١١٨، محمد عبد الله عنان : دولة الإسلام في الأندلس، جـ٥، ص٦٣،٦٤.

من خلال إغداق الأموال في تلك المناسبات على المغاربة لاسيما الضعفاء والمحتاجين منهم، وهم القاعدة العريضة من الشعب[١].

وكانت الاحتفالات العسكرية التي تسبق خروج الجيش الموحدى لأحدى المعارك من أهم أنواع تلك الاحتفالات التي يُفرق فيها العطايا على العامة– بالإضافة للجند – يقول ابن الخطيب عن أبي يوسف يعقوب المنصور حينما أراد الخروج لغزوة الأرك الشهيرة عام٥٩١هـ / ١١٩٥ م: " عرض الجيش وأخذ في تقريب القرب إلى الله بن يدي جهاده، فسرح السجون وأدر الأرزاق، وعين الصدقات، ورحل فنزل الأرك "[٢].

كما كانت الاحتفالات بوصول العرب وشفاء الخلفاء الموحدين من ضمن الاحتفالات التي كان ينفق فيها الكثير من الأموال على شكل عطايا للعامة والخاصة من أجل زيادة شعبية الحكام، فعلى سبيل المثال كان الاحتفال بوصول العرب للخروج في حملة كبرى للأندلس للقضاء على ابن مردنيش وحماية الأندلس عام ٥٦٥هـ / ١١٧١م والذي واكب شفاء الخليفة أبو يعقوب يوسف، حيث أنفقت فيه الكثير من الأموال . كما تضمنت الاحتفالات الدينية مثل صلاة الجمع والأعياد والليالي الدينية، توزيع بعض الهدايا والهبات والأموال على الشعب والخاصة[٣].

ولم تقتصر عطايا الموحدين للعامة والخاصة على الاحتفالات بكافة أنواعها، بل

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٥، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٩١،٢٩٢، احمد الجمال : مرجع سابق، ص ٨٨، ٨٩.

[٢] رقم الحلل : ص ٥٩.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٣٣، ٣٣٤، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ١١٦، ١١٧، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ٩١.

امتدت لتشمل جوالات قام بها الموحدون، كان غرضها الأساسي كسب الدعم والتأييد الشعبي من خلال العطايا والأموال الطائلة التي كانت تنفق على الشعب خلال تلك الجوالات، ويمكن تبيان ذلك من خلال الرسالة التى وجهها عبد المؤمن بن على إلى الطلبة والأشياخ والأعيان والكافة بمراكش وغيرها من الولايات، وهى تتضمن موجز رحلته في جبال المصامدة، وذكره لكثرة القبائل المبايعة له نتيجة لكثرة العطايا التي منحها إياهم، وهذه الرسالة مؤرخة بـ ٨ شوال٥٥٢ هـ/ ١١٥٧م [١]. فيقول عن عطاياه في تارودانت – مثلاً – أنهم رغم أعداد القبائل الضخمة هناك وتنافسهم في شراء رضا الخليفة عبد المؤمن بن علي طلباً للعطايا والمنح، فقد اجتمع بهم قبيلاً بعد قبيل ونالوا كلهم العطايا والبركات [٢]. كما يشير إلى عطاياه في منطقة(أنسا)[٣] في نفس الرحلة حيث أعطى قبائل تلك البلاد الكثير من العطايا والمنح المالية خاصة قبائل تينملل وهنتاتة، ومن أنضاف إليهم من قبائل تلك الجهات لاسيما قبائل القبلة[٤] من صنهاجة وهسكورة [٥].

ب – نفقات لدعم السياسات الخارجية :

أنفق الموحدون الأموال على دعم سياساتهم الخارجية، مثلما أنفقوها لدعم

---

[١] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوي، ص ٩٣ .

[٢] المصدر السابق والصفحة .

[٣] أنسا : ليست " أنسا متاع وريكة " التي ذكرها البيذق، أما المقصودة في الرسالة فهي من أطراف بلاد السوس، أنظر : مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوي، ص٩٥.

[٤] القبلة : هذا يبين أن بلاد درعه وما شرقها يعتبر في عداد بلاد القبلة، وهى مجال قبائل صنهاجة، وإن اختلف في أصل هسكورة عرقاً أم جوار فقط، أنظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٣٤٠، ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٤٧٠، مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوي، ص ٩٥.

[٥] مجهول: رسائل ديوانية موحدية، ص٩٤، ٩٥ .

موقفهم الداخلي أمام الشعب، فقد أنفق الموحدون الأموال لتوطيد علاقاتهم ببعض القوى الخارجية لاسيما الإسلامية منها، كما أنفقوا أموالهم لشراء مرضات بعض القوى لاسيما الأوربية منها، وهذا ما سوف نعرض له .

فقد أنفق الموحدون على تدعيم علاقاتهم ببعض القوى الإسلامية، لاسيما فيما يخص استقبال الرسل والوفود وما يلازم ذلك من نفقات . فعلي سبيل المثال فعندما وصل ابن منقذ [(١)] رسول السلطان صلاح الدين الأيوبي(٥٦٧- ٥٨٩هـ/ ١١٧١-١١٩٣م) إلى بلاد المغرب حاملاً رسالة إلى الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور عام ٥٨٥ هـ / ١٩٨٩م أُنفق الكثير على استقبال هذا الرسول وإقامته والهدايا التي أخذها معه إلى سلطانه، ومن عطايا الخليفة الموحدى لرسول السلطان صلاح الدين لما مدحه بقصيدة تشتمل على أربعين بيتاً ألف دينار لكل بيت[(٢)].

ومن جانب أخر كان لانحلال دولة الموحدين وظهور بوادر الضعف بها، وما

---

(١) ابن منقذ : هو شمس الدين أبو الحارث عبد الرحمن بن محمد بن منقذ الأزدى، ولد في شيزر عام ٥٢٣هـ/ ١١٢٨م وتوفى بالقاهرة عام ٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م . وقد أرسله السلطان صلاح الدين الأيوبي إلى الخليفة أبى يوسف يعقوب المنصور عام ٥٨٦ هـ / ١١٩٠م برسالة تتضمن طلب مساعدة بحرية لصلاح الدين في حربه مع الصليبيون في الشام، ولكن لما كان يعقوب المنصور في صراع مستمر ضد النصارى في الأندلس والثوار في أفريقية، فإنه لم يستطع إجابة هذا الطلب العزيز، أنظر : أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٧م، جـ٤، ص١٩٠-١٩٤، ابن خلدون : العبر، ص ٥١٤، سعد زغلول عبد الحميد : العلاقة بين صلاح الدين ويعقوب المنصور بن يوسف الموحدى، مجلة كلية الأداب، جامعة الإسكندرية، مجلد ٦، ٧، ١٩٥٢-١٩٥٣م، ص ٨٩ .

(٢) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٠٩، عبد القادر الصحراوي : صلاح الدين الأيوبي ويعقوب المنصور، مجلة دعوة الحق، العدد الأول يوليو ١٩٥٧ م، ص٣٣، ٣٤، محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص ١٦.

واكب ذلك من صراعات على عرش الموحدين، وزيادة قوة نصارى الأندلس، أن بدأ خلفاء الموحدين يدفعون بعض الإتاوات ردعاً لتلك القوى النصرانية وشراءً لرضاهم، والاستعانة بهم – أحياناً – للتقوى من جانب طرف على طرف آخر .

فعندما شعر السيد أبو العلاء إدريس بوطأة القشتاليين عام ٦٢٤هـ / ١٢٢٧م سعى إلى عقد الهدنة معهم، وبعث سفيره أبا القاسم من أجل المفاوضة، وتم الاتفاق أخيراً على أن تعقد الهدنة بين الفريقين لمدة عام واحد في مقابلة أن يدفع الموحدون مبلغ ثلاثمائة ألف قطعة مرابطية MARAVEDI من الفضة، دُفع بعضها عند توقيع الهدنة ودفع الباقي بعد ذلك . وعندما تولى الخليفة أبى العلاَ إدريس بن يعقوب المنصور والذي بويع وهو بقرطبة عام٦٢٤هـ / ١٢٢٦ م عاهلاً للبلاد و تلقب بالمأمون ... وقد بلغته وهو بالأندلس أصداء عن الناكثين لبيعته في المغرب، وهنا رأى أن من "الاحتياط" أن لا يغامر بالعودة للمغرب دون أن يتوفر على قوة عسكرية تكفل له النجاح التام لإسكات المتسلقين والطامحين، ومن ثمة فقد اتجه نحو ملك قشتاله ! وبعث بسفارة تعرض على العاهل القشتالى تجديد الهدنة السابقة إلى عام آخر، وبنفس الشروط أي مقابل دفع ثلاثمائة ألف قطعة مرابطية MARAVEDI من الفضة، ولكنه يطلب إليه في نفس الوقت عقد حلف يحصل بمقتضاه على "ميليشية" عسكرية تعبُرُ معه إلى المغرب[1].

جـ – نفقات منوعة :

حرص خلفاء الموحدين على سمعة من ينتسب إليهم، فعندما جلس الخليفة أبو يوسف يعقوب

[1] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٥٠، ٢٥١، السلاوى : مرجع سابق، ص٢١١، ٢١٢، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٥، ص٣٦٣، ٣٦٨ .

المنصور للتقاضي والتحكيم في المسجد الجامع بين الناس، ادعى بعض العامة أن لهم أموالاً عند السيد أبى زيد مع عدم وجود أدلة على ذلك، فقام الخليفة بدفع الأموال التي أدعى هؤلاء أنها لهم عند السيد، حماية لسمعة الموحدين عند الشعب : " قال يوسف بن عمر : و لقد حضرت لأناس من السوقة والتجار، ادعوا على السيد أبى زيد فمنهم من قال : أهديت له فرساً وآخر جارية وشتى دعاوى، فكل أرضاه ووفى له ما أدعاه " [١].

كما أنفق الموحدون الكثير من الأموال على أمنهم وحصانتهم الشخصية، فمثلاً الخليفة عبد المؤمن بن على لم يكن من المصامدة وإنما كان من قبيلة كومية[٢] التي كان موطنهم بالمغرب الأوسط، إلى أن استدعاهم عبد المؤمن إلى مراكش عام ٥٥٧هـ/ ١١٦١م . والسبب في ذلك أنه لما همت الطائفة من الموحدين بقتله، وقتلوا الشيخ الذي فداه بنفسه وتحقق ذلك منهم ورأى أنه غريب بين أظهرهم، ليس له قبيل يستند إليه، لذلك أرسل في خفية إلى أشياخ كوميه، الذين هم قبيلته وعشيرتهم، وأمرهم بالقدوم عليه وأن يركبوا كل من بلغ الحلم منهم، ويأتوه في أحسن زىّ وأكمل عدة . وسرب إليهم الأموال والكسى فاجتمع منهم أربعون ألف فارس، ثم أقبلوا إلى عبد المؤمن – وهو بمراكش – برسم خدمته، والقيام بين يديه وبالطبع

---

[١] ابن عذارى :البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧٣، ١٧٤.

[٢] قبيلة كوميه : هي إحدى بطون بني فاتن من البرابرة البتر، وكانت مواطنهم بالمغرب الأوسط القبيلة، وهي التي ينتسب إليها الخليفة عبد المؤمن، وقد أشار المراكشي إلى أنهم كانوا أصحاب فلاحة ورعاة غنم وأصحاب أسواق يبيعون فيها اللبن والحطب، انظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٧٨، ٢٧٩، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٣٠.

احتاج ذلك الكثير من الأموال[1].

وبذلك يمكن القول بأن الموحدين قد أنفقوا الكثير من الأموال في النواحي السياسية، كان الغرض منها تدعيم سلطاتهم الداخلية، أو خدمة سياساتهم الخارجية.

رابعاً- نفقات البناء والتعمير:

اهتم الموحدون بالبناء والتعمير وقد تنوّعت هذه المباني وشملت منشآت عامة ومنشآت لخدمة مشروغات مياه الشرب واستصلاح الأراضي . وهذه المنشآت استلزمت المبالغ الضخمة حتى يتم إنجازها، ويمكن عرض كل من تلك الجوانب على حدي :

أ- الإنفاق على المنشات العامة :

كثرت نفقات الموحدين علي المنشآت العامة مثل تأسيس المدن الجديدة، بناء القصور والمنازل وأعمار المدن القديمة، كذلك إنشاء العديد من المنشآت والمرافق الحيوية التي يحتاجها أي مجتمع مثل المساجد والمدارس والمكتبات والحمامات والفنادق، بالإضافة لنفقات مشاريع المياه واستصلاح الأراضي .

١ – المدن :

لقد أنفق الموحدون الكثير من الأموال على تأسيس مدن جديدة منذ بداية دولتهم، فقد قام عبد المؤمن بن علي ببيناء مدينة (البطحاء) بالمغرب الأوسط : "

---

[1] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ١٩٥، ١٩٦، ٢٧٨، ٢٧٩، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٢٧،
-Abdallah Laroui : Op.Cit,pp.187 ,188.

وبنى – أي عبد المؤمن بن على – في رجعته هذه مدينة البطحاء" وكانت تُعرف في الجزائر باسم (السدرة) وموقعها على نهر (شلف) بالشمال الشرقي من (غليزان) وكان بناؤها في عام ٥٥٥هـ / ١١٥٩م وهو العام الذي فُتحت فيه مدينة المهدية عاصمة إفريقية [١].

كما أن عبد المؤمن بن على بعد أن اتسعت مملكته وتوطد سلطانه أمر ببناء مدينة الفتح على جبل طارق [٢]، وكان ابتداء البناء بها في ٩ ربيع أول عام ٥٥٥ هـ / ١٩مارس١١٦٠م، وأكمل بناءها في ذي القعدة من نفس العام، وأنفق في سبيل ذلك الأموال الكثيرة [٣]، يقول الحميري : " أمر – يقصد عبد المؤمن بن على – ببناء مدينة جبل طارق، فندب إليها البنائين والنجارين وقطاع الحجر للبنيان والجيار من كل بلدة وخطت فيه المدينة، وقدم إليها من المال ما يعجز كثرة " [٤].

وكما نجح المرابطون في تخليد ذكراهم ببناء العاصمة مراكش، فقد نجح الموحدين أيضاً بتخليد ذكراهم ببناء مدينة رباط الفتح، والتي أصبحت الآن عاصمة المغرب الأقصى . وتقع مدينة رباط الفتح بالقرب من مدينة سلا، وكانت في بادئ الأمر قاعدة عسكرية لتجهيز جنوده، ثم شُيد بها بعض المنشآت وسكنها الناس عام ٥٤٥هـ/ ١١٥٠م . ثم أمر الخليفة عبد المؤمن بتطويرها ومدها بالمياه وإقامة الأسوار، ومن ثم بدأت القصبة تستقبل أفواجاً من الناس وتصبح نواة لمدينة كبيرة . حتى إذا تولى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن اهتم بتوسيعها والزيادة فيها، حيث بدأ

---

[١] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩، عبد الله علام : مرجع سابق، ص٣٨٣.

[٢] صالح الأشتر : مرجع سابق، ص٢٣.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٨٥، ٨٦، ٨٧، الحميري : مصدر سابق، ص٣٨٢، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٩، ٢٢٠.

[٤] الروض المعطار : ص٣٨٢ .

بناء أسوارها من جهة الشمال والغرب، غير أن المنية عاجلته . ولما تولى خلفاً له المنصور الموحدى أقام فيها عدة منشآت، وشهدت المدينة على يديه تقدماً وازدهاراً[(١)] . وقد أمر الخليفة يعقوب المنصور أن يُطلق عليها اسم المهدية لتشابهها من حيث الموقع الجغرافي بمهدية إفريقية الواقعة ببرزخ يحيط البحر[(٢)]. ويرجح أن ما أنفقه المنصور الموحدى على بناء تلك المدينة كان ضخماً جداً لدرجة أنه اعترف بإحساسه بالندم قبيل وفاته لإنفاقه تلك الأموال على بناء تلك المدينة [(٣)].

كما يذكر ابن أبى زرع أن الخليفة أبو عبد الله محمد الناصر في عام ٦٠٤هـ/ ١٢٠٩ م بني مدينة تسمى "وجدة"، إلا أنه لم يحدد مكانها ولا حجمها ولا مكوناتها ولا نفقاتها [(٤)]. إلا أن الحميري يذكر موقع هذه المدينة فيقول أنها تبعد عن تلمسان ثلاث مراحل وهي تقع علي الطريق المار من بلاد المشرق إلي بلاد المغرب الأقصى وسجلماسة[(٥)] . وبالرجوع لصاحب الاستبصار يتبين أن "وجدة" هذه قد تميزت

---

(١) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٢٢، ٢٢٣، ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٩، ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص٢٠٧، عبدالله على علام : مرجع سابق، ص٣٨٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٨٤، ٣٨٥، أحمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص ١٨، محمد الأمين محمد، محمد على الرحمانى : المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، ص١٤٠،١٤١،
– Abdellatif Sabbane : Op.cit ,p. 313.

(٢) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢١٤، إمبروسيو هويثى ميراندا : التاريخ السياسى، ص ٣٤٨ . انظر شكل رقم (٦ – د)

(٣) ابن أبى زرع، مصدر سابق، ص٢٣٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٩،٢٢٠، على محمد الصلابى : دولة الموحدين، ص١٨٩.

(٤) الأنيس المطرب : ص٢٣٣.

(٥) الروض المعطار : ص٦٠٧،٦٠٨.

بالازدهار الحضاري والضخامة مما يدل علي كثرة ما أُنفق عليها[١].

كما ينفرد ابن الوزان بذكر بعض المدن المغربية التي أنشأها الموحدون، والتي لم يرد ذكرها في المصادر الأخرى التي اطلعت عليها . فيذكر من تلك المدن التي استجدها الموحدون : " مدينة المعدن العوام "، والتي بناها خازن الخليفة عبد المؤمن على نهر الرقراق [٢]. وكذلك"مدينة فنزارة" التي بنهاها أحد ملوك الموحدين، على مسافة عشرة أميال من سلا [٣] . كما يذكر أيضاً مدينة تسمى "معمورة"، بناها أحد ملوك الموحدين عند مصب نهر سبو [٤].

---

[١] مجهول : الاستبصار، ص١٧٧.

[٢] وصف أفريقيا : ص ٢٠٩، ٢١٠ .

[٣] ابن الوزان الزياتى : المصدر السابق، ص ٢١٤، ٢١٥ .

[٤] المصدر السابق : ص ٢١٦، وكانت أطلال هذه المدينة ما تزال ماثلة عند نهر سبو عندما كان البرتغاليون الذين سموها "معمورة أفلها" أي المعمورة العتيقة يجهزون حملة في هذه المنطقة . ولكن هذه الأطلال اختفت الآن تماماً، والمسافة المذكورة هنا وهى ٢,٥ كم من البحر تطابق تقريباً موقع بيرنقطة، كما ذكر أن الموحدين بنوا مدينة تسمى "القصر الصغير" بنيت هذه المدينة الصغيرة على يد المنصور ملك مراكش وخليفتها، على ضفة المحيط على مسافة أثنى عشر ميلاً من طنجة وثمانية ميلاً من سبتة، وقد أسسها نظراً لحاجته للذهاب إلى غرناطة في كل عام مع جيشه من الممكن أن يكون يعقوب المنصور قد نظم هذا القصر، كما فعل في بقية المدن الواقعة في طريق المراحل بين الرباط وأسبانيا . ولكن طارق بن زياد أبحر من هذا الموقع نفسه في عام ٧١١م، وأن هذا القصر كان يدعى منذ زمن طويل قصر المجاز العبور أو قصر مصمودة، أنظر : ابن الوزان الزياتى : مصدر سابق، ص٣١٧ .

٢–القصور والمنازل :

بني الخليفة عبد المؤمن بن على ببلاد الجزائر قصر (المشور) الذي أقامه في عام ٥٤٠هـ/ ١١٤٥م بمدينة تلمسان ليكون مقراً للاجتماعات التي كثيراً ما كان يعقدها عبد المؤمن بن على مع شيوخ الموحدون عقب مهلك السلطان تاشفين ملك المرابطين بوهران عام ٥٣٩هـ/ ١١٤٤م . وعمد عبد المؤمن إلى تجديد كثير من أبنية بلدة (تاجرا) – مسقط رأسه ببلاد الجزائر[١]. كما بنى الخليفة عبد المؤمن أمام مدينة سلا من الشط الجنوبى على النهر والبحر المحيط قصراً عظيماً واختط لخاصته حوله المنازل[٢].

كما أن مدينة مكناسة التي يُرجح أن الموحدين دمروها كلياً أثناء فتحهم لها قد أعادوا اعمارها بشكل كلى، وبعدها حملت اسم " مكناسة تاكزارت" [٣]. كما حظيت العاصمة مراكش باهتمام الخليفة عبد المؤمن بن على فقد شيد بها الكثير من القصور [٤]. كما أن الخليفة عبد المؤمن أمر أثناء

حملته على المهدية عام ٥٥٥هـ/ ١١٥٩م، بتوسيع وتعمير مدينة زويلة بعد أن تركها النصارى[٥].

---

(١) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٨٩، عبد الله علام : مرجع سابق، ص٣٨٣.

(٢) القزوينى : مصدر سابق، ص١١١.

(٣) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩١، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٠٤ .

(٤) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ١٧٥.

(٥) الزركشى : مصدر سابق، ص١١، ميخائيل أمارى : المكتبة العربية الصقلية (نصوص في التاريخ والبلدان والتراجم والمراجع)، مكتبة المثنى ببغداد، ليبسك ١٨٥٧ م، ص ٥٣٣ .

وفى عام ٥٧٢هـ/ ١١٧٧م أمر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن أثناء غزوة لصنهاجة ببناء الدور والبيوت السكنية في رباط هسكورة [١]. وفى عام ٥٧٩هـ / ١١٨٣ – ١١٨٤م قرر يوسف بن عبد المؤمن القيام بإصلاحات عمرانية في مراكش، حيث أمر بهدم جزء من أسوارها ورفع أسوار أخرى ذات محيط أوسع، وكانت المدينة آنذاك تعرف جواً من الأمن والاستقرار، مما أدي إلي زيادة عدد سكانها، ومن هنا اضطر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن إلى تكليف ابنه المنصور بالإشراف على هذا المشروع، فلما توفى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وتولى خلفا له المنصور الموحدى عام٥٨٠هـ/ ١١٨٤م أكمل هذه المنشآت [٢].

وقد حظيت الأندلس باهتمام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن أيضاً، ففي عام٥٦٧هـ/ ١١٧١م حين توجه إلى أشبيلية أمر بعض عرفاء البناء [٣] ببناء القصور وعرفت تلك القصور بـ"البحيرة"، وأن تحاط هذه القصور بمساحات واسعة من الحدائق والتي غرس بها الزيتون والأشجار والأعناب، وقد تكّلف ذلك أموالاً

---

(١) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٧ .

(٢) المصدر السابق : ص ١٥٣، ١٥٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٨١، ٣٨٢، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٨٠.

(٣) العرفاء : جمع مفردها العَريفُ وهو في اللغة "العالم بالشئ" أي النَّقِيب وهو دون الرئيس، وقد عرف هذا اللفظ في التاريخ الإسلامي كاسم لوظائف مختلفة كعرفاء الحرف والصناعات، مثل عريف الصاغة أو عريف السقائين أو عريف البنائين وهو ما يقصد في المتن، انظر : ابن منظور : مصدر سابق، جـ ٩، ص٢٣٦، محمد محمد الكحلاوى : عرفاء البناء في المغرب والأندلس وأهم أعمالهم المعمارية، بحث في (ندوة الأندلس : قرون من التقلبات والعطاءات)، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، الرياض ١٩٩٣ م ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦ م، ص ٢٠٢.

طائلة صرفت من خزينة الدولة [١].

ثم تابع الخليفة الموحدى المنصور سياسة والده في الإنشاء والتعمير، يقول ابن أبى زرع :" وبنى المنازل من سوس الأقصى إلى سويقة بني مكتود "[٢] . وبعد ما تبين له أن قصر الحجر مقر إقامة جده ثم والده لم يعد يفي بالمطلوب ليؤويه وخلفاءه من بعده، قرر إنشاء حي إمبراطوري خاص أطلق عليه اسم "الصالحة" وحتى يكون في مستوى ما يطمح إليه استقدم للمساهمة في تشييده الصناع والبنائين من مختلف مملكته. وقد بدأت أعمال البناء في حي الصالحة يوم الخميس فتح رجب ٥٨١هـ / ٢٨ سبتمبر ١١٨٥م، أما الانتهاء منها فكان في ربيع الأول ٥٨٤هـ / مايو ١١٨م، وبلغ مجموع المباني التي تضمنها الحي أثنى عشر بين قصر ومسجد [٣] . ولعل حي "الصالحة " هذا هو الحي الذي أطلق عليه العمري اسم " بتا مَرّاكش" ووصفه بأنه حي تكثر فيه الدور العظيمة [٤].

ولما استقامت الأحوال للخليفة الرشيد بن المأمون بن المنصور (٦٣٠-٦٤٠هـ/ ١٢٣٢-١٢٤٢م) أمر ببناء الدور لموظفي الدولة وحاشيته [٥] . كما أن الخليفة أبو حفص عمر المرتضى (٦٤٦-٦٦٥هـ/ ١٢٤٨-١٢٦٦م) أعطى الأوامر لترميم قصر المجالس وإدخال إصلاحات عليه تسمح باحتضان مجالس اللهو، في

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ١٢١، السيد عبد العزيز سالم : في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٥م، ص٢٠١ .

[٢] الأنيس المطرب : ص٢١٨.

[٣] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ١٧٤، الحميري : مصدر سابق، ص ٣٥٤، إمبروسيو هويثي ميراندا : مرجع سابق، ص ٣٠٩ .

[٤] مسالك الأبصار: ص١٩٨.

[٥] ابن عذارى : مصدر سابق، ص ٣٥٩.

نفس الوقت بدأ بتشييد القصور لأبنائه الكبار والتي نذكر من بينها "دار العرائش " و" دار البلار" والمباني التي تجاورها والتي توجد كلها بحي أبى دانس، وقد أنفق على ذلك الأموال الكثيرة [١]. كما بني الموحدون مساكن كثيرة لموظفي الدولة لاسيما في الأندلس، حيث يقدر المقري دور الموظفين في قرطبة في أيام الموحدين بستة آلاف وثلاثمائة دار [٢].

٣- المساجد :

أنفق الموحدون كثيراً من الأموال على إنشاء المساجد وتجديدها [٣]، فقد بني الخليفة عبد المؤمن بن علي مسجد مدينة تينملل [٤]، وذلك في عام٥٤٨هـ/ ١١٥٣م تبعاً

لأصح الروايات [٥] . وكذلك بني عبد المؤمن الجامع الكبير (بندرومة) [٦]. ثم شرع

---

[١] المصدر السابق : ص ٤٠٩، إمبروسيو هويثى ميراندا : المرجع السابق، ص ٥٣٣.

[٢] المقري : مصدر سابق، جـ١، ص ٥٤٠،عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٩٢ .

[٣] - Abdellatif Sabbane : Op.Cit ,p. 313.

[٤] انظر شكل رقم (٧ – د)، =

= وتينملل : كلمة بربرية مؤلفة من شقين : تين بمعنى ذات، وملل بمعنى المدارج أو الحواجز التي توضع في سفوح الجبال لجعلها صالحة للزراعة والسقي، وهذه القاعدة الجبلية الحصينة في جبال أطلس كانت مهد دولة الموحدين، وبها بني المهدي بن تومرت داره ومسجده ثم دفن بها بعد مماته، أنظر : مجهول : الاستبصار، ص٢٠٨، ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٣١٥، أحمد مختار العبادى : في تاريخ المغرب، ص٢٩٦.

[٥] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٤، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص٣٧٧.

[٦] المرجع السابق : ص٣٨٣ .

الخليفة عبد المؤمن في بناء جامع كبير هو جامع الكتبيين وذلك في عام٥٥٣هـ/١١٥٧ م ، وحشد له مجموعة كبيرة من الصناع وتم بناؤه في فترة قصيرة، وقد سمى بجامع الكتبيين نسبة إلى باعة الكتب الذين كانوا يروجون بضاعتهم بجانب المسجد . ثم أمر المنصور الموحدى في عام ٥٩١هـ/ ١١٩٤م ببناء مئذنة كبيرة له وجعل طولها مائة ذراع وعشرة أذرع . ويبدو أن عبد المؤمن بن على اعتمد على الأموال التي غنمها من المرابطين في إنشاء هذا المسجد[1].

وامتد اهتمام ولاة الأمر إلى بناء المساجد في المدن المغربية الأخرى، وقد ظهر ذلك واضحاً حين أمر الخليفة عبد المؤمن بن على ببناء المساجد في جميع أرجاء البلاد : " ثم دخلت سنة خمسين وخمسمائة فيها أمر أمير المؤمنين عبد المؤمن بإصلاح المساجد وبنائها في جميع بلاده"[2].

وفى عام٥٦٧هـ/ ١١٧١م أمر يوسف بن عبد المؤمن ببناء الجامع المكرم بإشبيلية وعدة منشآت أخرى، وأنفق في سبيل ذلك أموالاً جمة[3] . حتى إذا تولى المنصور اهتم اهتماماً كبيراً بالبناء المساجد وتعميرها، فبجانب بناء منارة ضخمة لمسجد الكتبيين، فإنه أمر— أي يعقوب المنصور — ببناء مسجد كبير بالضاحية الجديدة التي جعلها امتدادا لمدينة مراكش، وكان ذلك عام ٥٩١هـ/ ١١٩٥م، كما أنه أثناء وجوده

---

[1] مجهول : الاستبصار، ص٢٠٩، محمد محمد الكحلاوى : مرجع سابق، ص٢٠٦، ٢٣٢، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص ٣٧٤، محمد الأمين محمد وآخرين : مرجع سابق، ص ١٤٠، ١٤١، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص ٢٥٣ . أنظر شكل رقم (٤ — د) .

[2] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٥، السلاوى : مرجع سابق، ص١١٢.

[3] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٢١، ١٢٢، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٥٤، ٢٥٥، حسن على حسن : مرجع سابق ، ص ٢١٩، ٢٢٠، محمد الأمين محمد وآخرين : مرجع سابق، ص ١٤٠، ١٤١.

بإشبيلية تمّ أعمال البناء في جامع أشبيلية وتشييد منارته، وصنع له التفافيح الذهبية التي تكلفت كثيراً، وقد بلغ قيمة ما موهت به من الذهب مائة ألف دينار ذهباً، وكان أكثر نفقات ذلك الجامع من غنائم معركة الأرك [١].

وفى عام٦٠٢هـ/ ١٢٠٥م أمر الخليفة الناصر ببناء مصلي عدوة القرويين بمدينة فاس[٢]، كما يذكر ابن غازي أن زيد في الجامع الأعظم بمدينة مكناسة زيادة ظاهرة عام٦٠٠هـ/ ١٢٠٣م، وهذا يعنى أنه بني قبل هذا التاريخ، أوائل هذا العصر أو آخر عهد المرابطين : " وزيد بعد الستمائة في جامعها الأكبر زيادة ظاهرة " [٣] . كما رمم وشيد المرتضى عدداً من البنايات داخل قصبة مراكش كان أولها مسجد على بن يوسف[٤].

٤– المدارس :

اهتم الموحدون ببناء المدارس[٥] في عدة مدن مغربية، فالمنصور الموحدى بني عدة

---

[١] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٢٩، ميخائيل أمارى: مرجع سابق، ص ٦، السيد عبد العزيز سالم : مرجع سابق، ص١٧١، ١٧٢، محمد محمد الكحلاوى : مرجع سابق، ص٢١٧ .

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٣٣.

[٣] الروض الهتون : ص٧٤،٧٥ .

[٤] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٤٠٩، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق ، ص ٥٣٣.

[٥] كان بناء المدارس في تلك الفترة يتكون من طابقين وفي وسطه صحن مكشوف، وكانت بعض المدارس متصلة بالمساجد المجاورة لها والبعض الآخر مستقلاً، كما كانت تشتمل على عدة غرف وقاعة كبيرة للدروس، انظر : السيوطي : البستان في أخبار الزمان، مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم ٢٠٢٤ تاريخ، ورقة ٣٠، محمد الأمين محمد وآخرين : مرجع سابق، ص١٤٠، ١٤١، حسن على حسن :

مدارس في أنحاء متفرقة من البلاد[١] خاصة في مدينة سلا [٢]. كما أن الناصر الموحدى قد بني عشرين مدرسة[٣]. ومن المدارس التي نسبها المؤرخون للموحدين أيضاً مدرسة المسجد الأعظم بالطالعة، وقد انطمست معالمها . كما أُلحق بمعظم تلك المدارس المكتبات "خزائن الكتب"، سواء المكتبات المتنوعة أو المتخصصة في مجال معين، مثل خزانة المصاحف الشريفة في جامع المنصور بمراكش القديمة[٤].

٥ – البيمارستانات[٥]:

لم تشر المصادر إلى إنشاء المرابطين بيمارستانات عامة، يتوجه إليها المرضى للعلاج . فلما قامت دولة الموحدين، اهتم المنصور الموحدى بإنشاء بيمارستان كبير،

مرجع سابق، ص ٤٠١ .

[١] ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص ٢١٧ .

[٢] محمد المنونى : معالم ثقافية في مراكش الموحدية، في (أبحاث مختارة، منشورات وزارة الشئون الثقافية مطبعة دار المناهل، ٢٠٠٠م)، ص٣٠ – ٣٢، حمدي عبد المنعم محمد حسين : مدينة سلا، ص٧٠ .

[٣] السيوطي : البستان، مخطوطة، ورقة ٣٠ .

[٤] محمد المنونى : مرجع سابق، ص٣٠ – ٣٢، حمدي عبد المنعم محمد حسين : مدينة سلا، ص٧٠ .

[٥] بيمارستان : لفظ فارسي مركب من : بيمار ومعناها مريض، وأستان بمعنى محل، واتصل هذا المصطلح منذ العهد الأموي بالأماكن المعدة لمعالجة المرضى . وأول من أقام بيمارستاناً لهذه الغاية من حكام المسلمين الوليد بن عبد الملك٩٦هـ/ ٧١٥م، حيث جعله للأبرص والمقعد والأعمى . ثم توالى من بعده الحكام بإنشاء البيمارستانات، كتلك التي أنشأها العباسيون في بغداد ومصر . وقد أخذت أقسام البيمارستانات بالإتساع لتشتمل أقسامها على أقسام خاصة بالعمل الجراحى، وأخرى للأمراض الباطنية وأمراض النساء والرمد، وكان يصرف عليها من ميزانية الدولة ممثلة ببيت مال المسلمين، انظر : الصفدى : الوافي بالوفيات، تحقيق احمد الارناؤوط – تزكى مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، جـ٢٩، ص٥، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص٩٦، محمد احمد دهمان : مرجع سابق، ص ٤١ .

وجهزه بكل أنواع العلاج، وحشد مجموعة من الأطباء، وذلك للسهر على راحة المرضى، وكانت نفقاته اليومية ثلاثين ديناراً، وبذلك يتكلف المستشفى وحده من النفقات سنوياً ما يقرب من أحد عشر ألف ديناراً[١].

٦ – الحمامات :

اهتم الموحدون ببناء الحمامات [٢]، وقد أُنشئ منها الكثير في عهد الناصر الموحدى، يقول السيوطي : " وبني –الناصر الموحدى – من الحمامات ثلاثاً وتسعين وثلثمائة " [٣]، وهو رقم يبدو عليه طابع المبالغة . أما مدينة مكناسة فكان عدد الحمامات بها في عهد الموحدين ثلاث حمامات، يقول ابن غازي : " وكان بهذه المدينة في أيام الموحدين ثلاث حمامات البالي والجديد والصغير، وهى باقية لهذا العهد " [٤].

٧ – الفنادق :

كذلك أنفق الموحدون الأموال في بناء عدة فنادق بمدينة مراكش، من ذلك ما أمر الخليفة المنصور الموحدى بإنشاء العديد من الفنادق والأسواق، والتي قصدها

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣٧، الصفدى : مصدر سابق، ص٥، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢١٩، ٢٢٠، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص ١٦٣.

[٢] أما النظام المتبع في بناء الحمامات في تلك الفترة، فكان قوام الحمام قاعة رئيسية لخلع الملابس وفيها تقوم أعمدة، وهناك قاعتان أخريان إحداهما للماء المتوسط الحرارة والأخرى للماء الحار، انظر : حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٠٢، ٤٠٣ .

[٣] السيوطي : البستان، مخطوطة، ورقة ٢٩.

[٤] الروض الهتون : ص ٧٤، ٧٥ .

التجار من كل ناحية. أما مدينة رباط الفتح والتي وضع نواتها الخليفة عبد المؤمن وأكملها ابنه الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، فقد أُنشئت بها الفنادق . أما مدينة قصر صنهاجة، والتي تعرف بقصر عبد الكريم وموقعها في شمال البلاد، فقد أنشئ فيها فندقان وقصدها التجار[١].

أما في عهد الناصر فقد بلغ عدد الفنادق والتي أُنشئت للتجار سبعة وستين وأربعمائة[٢].

بالإضافة إلى ما سبق اهتم الموحدون ببناء الصوامع الضخمة، لاسيما الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور[٣] . كما يذكر المؤرخون كثرة وجود الأرحاء في بلاد المغرب[٤] .

ب – المشروعات المائية واستصلاح الاراضى:

لقد شهد العصر الموحدى جهوداً كثيرة لتوفير المياه سواء للشرب أو الزراعة، فاستنبطوها من باطن الأرض وجلبوها من أماكن توفرها إلى مناطق الزراعة . فلقد جلب عبد المؤمن المياه إلى مراكش وسلا والرباط[٥]. وجر يوسف المياه إلى اشبيلية وفاس وسبتة والرباط . وفعل المنصور الشئ ذاته في مراكش وفاس . ويبدو أن الأماكن التي جُرّت منها المياه كانت بعيده، فمياه اشبيلية كانت من قلعة جابر، ومياه

---

[١] مجهول : الاستبصار، ص١٤٠، ٢١٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٠٣، ٤٠٤ .

[٢] السيوطي : البستان، مخطوطة، ورقة٢٩.

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٦٥، السلاوى : مصدر سابق، ص١٧٧.

[٤] الحميري : مصدر سابق، ص٥٤٤.

[٥] البيذق : أخبار المهدي، ص٧٣، الحميري : مصدر سابق، ص ٥٤٠، ٥٤١.

سلا من عين غبولة، ومياه الرباط من مكان يبعد نحو عشرين ميلاً، وتلك التي جُلبت إلى سبتة كانت تبعد نحو ستة أميال [١].

كما حظيت فاس باهتمام الناصر الموحدى، حيث أمر عام٦٠٤ هـ/ ١٢٠٧م بعمل السقاية بعدوة الأندلس وجلب إليها الماء من عين خارج المدينة، يقول ابن أبى زرع : " وفى شوال من سنة أربع المذكورة، خرج أمير المؤمنين – الناصر – من مدينة فاس إلى حضرة مراكش، بعد أن أمر بعمل السقاية بعدوة الأندلس منها، وجلب إليها الماء من عين بخارج باب الحديد ....وأنفق في ذلك أموالا كثيرة من بيت المال " [٢].

أما مدينة مكناسة فإن الموحدين قد جلبوا لها الماء من عين خارجها على بعد ستة أميال منها من موقع يسمى تاجما [٣] . وهكذا بذل الموحدون جهدهم في سبيل توفير المياه في العديد من المدن المغربية.

وبذل الموحدون الكثير من الأموال للحفاظ على تلك المياه المجلوبة للمدن المغربية، فكانت المياه تحفظ في آبار أو صهاريج [٤]، وكانت الصهاريج أكثر شيوعاً .

---

[١] مجهول : الاستبصار، ص ١٣٧، ١٣٨، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٣٣، الجزنائى : مصدر سابق، ص ٨٢، السلاوى : مرجع سابق، ص١٠٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٣٨٧، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص١٨١، ١٨٢. وانظر شكل رقم (٩ – د) .

[٢] الأنيس المطرب : ص٢٣٣ ، الجزنائى : مصدر سابق، ص ٨٢، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٣٨٧.

[٣] ابن غازي : مصدر سابق، ص٧٤، ٧٥ .

[٤] الصهريج : في لغة أهل المغرب البركة وهى بركة عظيمة عليها سور وباب يصب فيها النهر الثاني الداخل إلى مراكش، وفيها يوزع بقياس معلوم على قصور الناس، ثم ينحدر بقية الماء في نهر يشق المدينة من جهة أخرى في وسط الأسواق وما يمر، أنظر : العمري : مصدر سابق، ص ٢٠١.

وقد بني عبد المؤمن عدداً منها في مراكش، وشيد يوسف عدداً آخر في مراكش والرباط، وأقام المنصور عدداً آخر أيضاً في كل من مراكش ومكناسة وفاس [١]. كما أنشأ الخليفة المنصور الموحدى ساقية كبيرة في مراكش لسقاية الناس والخيل والدواب وذلك عام٥٨٥ هـ/ ١١٨٩ م [٢].

من جهة أخري اهتم خلفاء الموحدين بغرس البساتين وزراعة الفواكه بها، حيث قام الخليفة عبد المؤمن ومن جاء بعده بغرس البساتين المختلفة التي كانت تنتج مختلف الثمار . ويخبرنا البيذق في هذا الإطار أنه أثناء عودته من سلا عام٥٥١ هـ/ ١١٥٦م شيد بضواحي مراكش حديقة شنطولية غرس بها كل ما يخطر على البال من الأشجار المثمرة، وجلب إليها قنوات المياه من أغمات، كما حفر بها عدداً من الآبار والسواقي [٣]. وبجانب هذا البستان كان هناك بستان الصالحة الذي أنشأه الخليفة عبد المؤمن وهو بستان كبير من جملة بساتين أجدال بمراكش ولا زال مشهوراً بهذا الاسم إلى الآن[٤].

فلما تولى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن اهتم بغراسة البساتين كوالده، يقول صاحب الاستبصار : " وأحدث الخليفة بعده ابنه أبو يعقوب بحائر مثلها في الغرس

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٣٥٩،٣٦٠، مجهول : الاستبصار، ص ٢٠٩، ٢١٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٣٨٦، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص.١٨٢.

[٢] مجهول : الاستبصار، ص ٢١٠.

[٣] أخبار المهدي : ص٧٩.

[٤] محمد المنونى : العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، ص٢٤٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٤٥.

بل أجمل، وجلب لها المياه وأخذها في صهاريج أعظم من المتقدمة "[١] . حتى إذا تولى المنصور الموحدى غرس بستاناً كبيراً طوله أثنا عشر ميلاً، وعلى إحدى جانبيه مجموعة كبيرة من أشجار النارنج يبلغ عددها أربعمائة شجرة بين كل أثنين إما ليمونة وإما ريحانة [٢].

ولم يكن اهتمام الموحدين بالغراسة قاصراً على العاصمة وما حولها، وإنما تعداه إلى المدن المغربية الأخرى، فقد كثرت البساتين في مدينة فاس[٣]. كذلك مدينة مكناسة التي زرع فيها الموحدون بساتين وبحائر عظيمة في غاية الاتساع وجلب لها ماء نهرها، وأمرو بغرسها زيتوناً وكروماً[٤] .

ولم يكن استصلاح الأراضي وغرسها مقصوراً على ما يأمر به الخلفاء، بل كان ولاة الموحدين يهتمون بذلك أيضاً، فالوالي محمد بن عبد الله بن واجاج أكثر من غراسة مكناسة بشجر الزيتون حتى عُرفت باسم مكناسة الزيتون، وبالإضافة إلى ذلك اشتهرت بزراعة مختلف أنواع الفاكهة، وأصبحت مقصد التجار ومنزل المسافرين، مما أدى إلى تحضيرها بعد أن كانت تتصف بالبداوة [٥].

---

[١] الاستبصار : ص ٢١٠.

[٢] محمد المنونى : مرجع سابق، ص٢٤١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٤٥.

[٣] مجهول : الاستبصار، ص ١٨٧.

[٤] الحميري : مصدر سابق، ص٥٤٤.

[٥] ابن غازي : مصدر سابق، ص٥٠، هشام أبو رميلة : علاقات الموحدين بالممالك النصرانية، ص ٣٨٩، ٣٩٠.

خامساً – النفقات الاجتماعية :

مثل الإنفاق علي الأعمال الاجتماعية أو أعمال الخير جزءاً هاماً من نفقات الدولة الموحدية، خاصة تلك العطايا والمنح التي كانت تعطي للعلماء والصالحين والفقراء، بالإضافة للأموال التي كانت تُستخدم للتعويضات وتلك التي تُستخدم للنجدة وقت الأزمات.

أ – عطايا ومنح خاصة للعلماء والصالحين والفقراء :

ومن النفقات الموحدية المنح الخاصة التي كانت تمنح للفقراء والعلماء والصالحين، فقد كان من المتبع عند جلوس الخليفة الجديد أن تترك المكوس المتأخرة، وأن يوزع بيت المال مبالغ كبيرة على الفقراء فأبن الخطيب يصف عبد المؤمن بـ" وكانت مواهب عبد المؤمن له جَزْلَة، وأعطياتُهم مُترافِهة كثيرة "[1].

كما أن الخليفة عبد المؤمن حين نزل مدينة بجاية سأل عن أهل بيت، فأخبروه بوفاة صاحبه وقد ترك امرأة وأربعة أبناء فأمر لهم بأرض للحرث وأعطى كل واحد منهم ألف رأس من الغنم وألف من البقر وأربعة آلاف دينار، وكتب لهم ظهيراً بالعز والأمان والإحسان وتقديمهم حكاماً على قومهم . ومن عطايا عبد المؤمن أيضاً عطاياه لمرأة صالحة ساعدته في أول أمره، فلما تولى الحكم أعطى هذه المرأة ثوباً وألف دينار[2].

---

[1] الإحاطة : جـ١، ص ١٨٤، السلاوى : مرجع سابق، ص١٤٢، يوسف اشباخ : تاريخ الأندلس، ص ٢٤٨، ٢٤٩.

[2] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٧٦، ١٧٧، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٨٠،٨١ .

ويروى ابن القطان عن الخليفة عبد المؤمن بن على أنه كان يتفقّد من يقف ببابه طلباً للمسألة، ثم يغلق الباب على غفلة من الناس ويحص من حضر، فيعطى لكل واحد منهم عشرة دنانير، وكان يفعل هذا في العام مراراً كثيرة، وربما فعل ذلك كل شهر [1] . ويُروى عنه أيضاً أنه تذكر ما يحدث بالأندلس بين المسلمين ونصارى الأندلس من حروب، فتذكر موقعة أقليش التي هزم فيها المسلمون الأدفونش [2] ؛ فأمر وزيره أبى جعفر بن عطية[3] بالبحث عن أي شخص حضر هذه الوقعة ليرويها له ؛ وبالفعل أحضر الوزير لمجلس الخليفة شيخان هما عبد الله بن زيدون وعمر بن تورزجين وهما من أشياخ لمتونة ؛ في حضور أشياخ جند الجيش الموحدي، فسألهما الخليفة عما شاهداه من تلك الحروب، فحكياها من أولها إلى آخرها . وعند تمام حكايتها أعطى لأبن زيدون خمسمائة دينار ولأبن تورزجين خمسمائة دينار، وأعطى لأشياخ الحاضرين في المجلس لكل واحد مائة دينار[4].

وبجانب ذلك كان عبد المؤمن بن على يكرّم العلماء والشعراء، فقد أعطى للطلبة قروضاً لا ترد لرفع مستواهم المادي المتردي بعدما رأى بعضهم بثياب بالية، لذلك أسلف من مال المخزن لكل واحد منهم ألف مثقال ذهبي[5] .

---

(١) ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) الأدفونش : لقب ملوكي تسمى به ملوك طليطلة وبرشلونة وقشتالة وأليون وأرغون والبرتغال بالأندلس وعرفوا به، وهو من نصارى الفرنج، وأهل المغرب يسمونه (الفنش) بضم الفاء ويلفظ أيضاً أذفونش، انظر : القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص١٩، ٢٠.

(٣) أحمد بن عطية ثاني وزير للخليفة عبد المؤمن بن على بعد وزيره الأول أبو حفص عمر، وقد جمع أحمد بن عطية بين الوزارة والكتابة، واستمر في هذا المنصب إلى أن قتله عبد المؤمن بن على في عام ٥٥٣ هـ / ١١٥٨م، انظر : عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

(٤) ابن القطان : مصدر السابق، ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٥) ابن عذارى : مصدر السابق، ص٨١،

ويبدو أن طلبة الموحدين كانوا ذات مكانة خاصة عند عبد المؤمن على وخلفائه، فيذكر البيذق عطايا ومنح الخليفة عبد المؤمن بن على لطلبة الموحدين، فبعد أن أسقط عنهم السلاح أنعم عليهم بالتحف من المخزن من الأعشار وغيرها من العطايا الجزيلة والكسوات فى كل عام حيث كانوا، وكان ذلك دأبه وعادته معهم دون غيرهم من طلبة المصامدة [1] . كما منح أحد الشعراء ألف دينار على بيت يمدحه فيه :

ما هز عطفيه بين البيض والأسل مثل الخليفة عبد المؤمن بن على

، وحين مدحه أبو القاسم بن مسعدة أمر وزيره بكتابة اسمه وقال له : إنها اسم هذا في جملة الحساب، وأجزل صلته وأمر له بضيعة [2]، كما أن القاضي أبو العباس بن صقر كان يصله من عبد المؤمن بن على صلات وعطايا جزلة ومتوالية، وصلت في بعض الأحيان إلى خمسمائة دينار في المرة الواحدة [3] .

واتبع خلفاء الموحدون سياسة الخليفة عبد المؤمن بن على في منح الأموال للفقراء وغيرهم، فقد منح الخليفة يوسف بن عبد المؤمن أحد الفقراء بمدينة المهدية مائتي دينار، فضلاً عن ثلاثمائة مثقال لبناته، كذلك أنعم الخليفة يوسف بن عبد المؤمن على كثير من العلماء والكتاب عام ٥٦٦هـ

-Abdellatif Sabbane : Op.Cit ,p. 312.

(1) البيذق : المقتبس، ص ٥٨، ٥٩،

- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp.94 .

(2) الصفدى : الوافي بالوفيات، جـ١٩، ص ١٥٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(3) ابن فرحون : مصدر سابق، ص١١٨ .

/ ١١٧٠م، حين شفي من مرضه ومن هؤلاء الكتاب ابن صاحب الصلاة الذي أرّخ لدولتهم [١].

ومنح المنصور الموحدى أموالاً ضخمة للفقراء والمساكين، فقد بدأ الخليفة يعقوب عهده بعمل خير مشكور، فأخرج من بيت المال مائة ألف دينار من الذهب، فُرقت في أسر الفقراء والضعفاء في سائر الأنحاء، حيث أخرج منها للعامة نصفها والباقي علي قرابته[٢] . ويذكر القزوينى أن الشيخ الصالح سنى بن عبد الله المراكشي استعان به الخليفة يعقوب المنصور للدعاء من أجل ثبات نزول المطر وقت الجفاف، مقابل حصوله على مائة ألف دينار . فرقها على

المحتاجين والمساكين [٣].

وعندما بدت على المنصور علامات المرض والإنهاك بعد عودته من الأندلس الناجمة عن الحملات طويلة الأمد التي قام بها، وبعد أن زكى ابنه الناصر على ولاية العهد، انسحب من الحياة العامة مخصصاً وقته للتعبد ولأعمال البر والإحسان . ومن جملة ما قام به في هذا الاتجاه بعد شهور قليلة من رجوعه من الأندلس عام٥٩٥هـ/ ١١٩٨م، إصدار أمر بتختين من لم يختن بعد من أطفال مراكش، ووضع دينار ذهبي ودرهم فضي وفاكهة في يد كل واحد منهم، وكانت الغاية من منحهم النقود تغطية نفقات العلاج [٤]. كما كان الخليفة يعقوب المنصور راعياً للعلم

---

[١] حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٢٤.

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٣٧، محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص ١٥، ١٦،

- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp97,100.

[٣] آثار البلاد : ص١١٢.

[٤] الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص ٢٢٢، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ٣٧٢.

والعلماء أيضاً، فقد وصل للقاضي الصقلي من يعقوب المذكور فقط (١٩٠٠٠ دينار) خارجاً عن الخلع والمراكب والإقطاع [١].

ب – أموال للتعويضات والنجدة :

قام الموحدون بإخراج الكثير من الأموال على شكل تعويضات لمن أخذت الدولة أملاكهم للاستفادة منها للصالح العام، فقد عوض الموحدون أهل اشبيلية عن أملاكهم التي أخذتها الدولة من أجل بناء قصبة اشبيلية، ويبدو أن تلك التعويضات كانت ضخمة، لدرجة أن الناس في اشبيلية استغنوا في عهد الثلاث خلفاء الأوائل من الموحدين بسبب هذه التعويضات، يقول ابن عذارى : " ولم يزل الناس يتشكرون من هذا العوض مدة الخليفة الأول والثاني والثالث، وهم ينظرون لهم، إلى أن طال الزمن، وأرضاهم الإحسان" [٢].

كما دفع الخليفة أبو يعقوب يوسف تعويضات مالية على شكل أراضى وأموالاً ضخمة من أموال المخزن لأصحاب الأراضي والبساتين التي أخذها الموحدون لبناء قصور وبساتين البحيرة خارج اشبيلية عام٥٦٧هـ/ ١١٧١م بأمر من الخليفة نفسه، وقد بلغت تعويضات أحدهم أراضى اشتراها له الخليفة بـ ٣٠٠٠ مثقال ذهبية بدلاً لما أُخذ منه من أراضى [٣].

كما دفع الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور تعويضات للقبائل التي أُخذت أراضيهم لبناء

---

[١] محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص ١٦.

[٢] البيان المغرب : قسم الموحدين، ص٣٩ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٧٤، ٣٧٥ .

العاصمة مراكش رغم بعد الفترة الزمنية، فعندما رجع المنصور من غزوة الارك ونزل بإيجليز استدعى أشياخ المصامدة فقال لهم لمن كان هذا الموضع الذي بنيت فيه مراكش، فقالوا له نصفه لهيلانة ونصفه لهزميرة، فأمرهم بإحضار أصحابه فأتوه بأعداد كبيرة من تلك القبائل فأعطاهم ثمنه ، ولم يدخل مراكش إلا بعد سداد هذه الأموال لأهلها [١].

كما كانت هناك معونات عاجلة تصرف لأهل المدن التي يصيبها العدو بأضرار جسيمة، فأهل زويلة وهى مدينة قريبة من المهدية، حين استنجدوا بالخليفة عبد المؤمن بن على لما أصابهم على يد الفرنجة، وعدهم بالتأييد والمعونة وصرف لهم معونة عاجلة مقدارها ٢٠٠٠ دينار[٢] . كذلك حين استغاث أهل قونكة بالأندلس بالخليفة يوسف بن عبد المؤمن عام ٥٦٧هـ / ١١٧١م لما أصابهم على يد الفرنجة فإنه أمر بإحصاء سكانها وصرف لهم الإعانات العاجلة [٣]. كما أن الموحدون في أوقات المجاعات كانوا يفرقون الطعام على الناس وخاصة الزراع للقوى بأجر وللضعيف بلا ثمن [٤].

من خلال العرض السابق لنفقات الموحدين يتضح تنوع تلك النفقات وكثرتها، فقد شملت تلك النفقات المرتبات، والنفقات العسكرية مثل بركات وعطايا الجنود، والإنفاق على الأسلحة والمعدات الحربية، وتجهيزات الأسطول وأعداده، وبناء التحصينات العسكرية .

---

[١] المصدر السابق : ص٢٢٩، ٢٣٠ .

[٢] ابن الأثير : الكامل، جـ٩، ص ٤٢٨.

[٣] النويرى : مصدر سابق، ص٩٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٢٢.

[٤] المقري : مصدر سابق، جـ١، ص٣٧٨ .

كما أنفق الموحدون الكثير من الأموال علي الجانب السياسي، مثل نفقات الاستقطاب السياسي، والذي تضمن نفقات لتأييد ولاية العهد وأخذ البيعة لخلفاء الموحدين، ونفقات على الداخلين في طاعة الموحدين، ونفقات لزيادة التأييد الشعبي، ونفقات على حماية الموحدين وأتباعهم. كما تضمنت النفقات السياسية أيضاً نفقات على العلاقات الخارجية، سواء لدعم العلاقة مع القوى الإسلامية من خلال الهدايا والإغداق على الرسل، وكذلك الإتاوات التي كانت تدفع من حين لآخر في أواخر عهد الدولة لبعض القوى، لاسيما الصليبية التي يُخشى منها.

كما تحمل بيت المال في تلك الفترة الكثير من نفقات البناء والتعمير، خاصة الإنفاق على المنشآت العامة، مثل المدن والقصور والدور والمساجد والمدارس والمكتبات والبيمارستانات والحمامات والفنادق، بالإضافة للإنفاق على المشروعات المائية واستصلاح الأراضي . كذلك شملت تلك النفقات نفقات ذات طابع اجتماعي، مثل العطايا و المنح الخاصة للعلماء والصالحين والفقراء، وأموال التعويضات والنجدة .

الفصل الرابع
المعاملات المالية في الدولة الموحدية

أولاً – وسائل المعاملات المالية :

أ – العملات

١ – العملات الموحدية

٢– عملات أخري

ب– الوثائق المالية

١ – العقود

٢ – الصكوك والسفاتج

ج – السلع

ثانيا – مقاييس المعاملات المالية:

أ – الموازين

١ – دراهم ودنانير الوزن

٢ – أوزان أخري

ب – المكاييل

ج – الأطوال

ثالثا – أشكال المعاملات المالية :

أ – البيوع

١– البيع نقداً

٢– الصرف

٣- المقايضة

٤- السلف

٥- الشفعة

٦- المصالحة

ب - الشراكة

١- الشركات التجارية والصناعية

٢ - الشركات الزراعية

رابعا - قضايا المعاملات المالية :

أ - أنواع القضايا المالية

ب - المذاهب الفقهية المستخدمة في حل القضايا المالية

ج - المسئولون عن الفصل في القضايا المالية

تُعرّف المعاملات المالية بأنها الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الأموال [١]. ويعرفها ابن خلدون بأنها تصريف الحساب فى معاملات المدن فى البياعات والمساحات والزكوات، وسائر ما يعرض فيه العدد من المعاملات[٢]. ويمكننا استعراض المعاملات المالية فى عصر الموحدين بمكوناتها الثلاثة، وسائل المعاملات المالية، ومقاييس المعاملات المالية، وأشكال المعاملات المالية، وبعد ذلك نعرض أهم قضايا المعاملات المالية في تلك الفترة، وذلك كما يلى :

أولاً – وسائل المعاملات المالية :

تعددت وسائل المعاملات المالية فى عصر الموحدين من حيث الشكل والمضمون، والتى يمكن تصنيفها إلى : العملات : كالدنانير الذهبية والدراهم الفضية، والوثائق المالية : كالعقود والصكوك والسفاتج، والسلع : كالتبر والقمح والجلود.

أ – العملات :

عرفت بلاد المغرب فى عصر الموحدين تعدد العملات، ومن تلك العملات عملات صُنعت في عهد الموحدين، وعملات أخرى ترجع إلي عصر المرابطين، بالإضافة إلي عملات إسلامية مشرقية وعملات أوربية .

١ – العملات الموحدية:

تُعد العملات التي صنعها الموحدون وتحمل أسمائهم أهم العملات النقدية المعدنية المتداولة في بلاد المغرب في عصرهم . وقبل أن نتحدث عن أشكال وأنواع

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور : مرجع سابق، ص٣٥ .

(٢) المقدمة : ص٣٣٩.

العملات الموحدية لابد أن نتحدث في البداية عن مصادر المعادن المستخدمة في صناعتها بالإضافة إلي أدوات ومراحل صناعتها.

– مصادر المعادن المستخدمة لسك العملة :

يعتبر الذهب والفضة من أهم المعادن النقدية التى اسُتعملت لسك العملة فى دور الضرب المغربية فى العصر الاسلامي [١]. وقد سمحت وفرة المعادن بخلق صناعة نقدية متقدمة خاصة خلال العهدين المرابطى والموحدى . ويرجع ذلك إلى عاملين أولهما : استغلال مناجم الفضة التى توافرت محلياً، وثانيهما : الحصول على الذهب السودانى عن طريق تجارة القوافل [٢].

فخلال عصر الموحدين اتسع نطاق استثمار المعادن، وحظيت مناجم الفضة باهتمام خاص من قبل الخلفاء الموحدين، لارتباط معدن الفضة بالمجال النقدى . وكان الإنتاج يتم فى ثلاثة مناجم رئيسية للفضة ؛ وهى منجم "تامدولت" جنوب مدينة تامدولت القديمة بالأطلس الصغير [٣] ومنجم "جبل عوام" بالقرب من فاس بجبال الأطلس المتوسط [٤]، ومنجم "زجندر" الواقع على إرتفاع ٢٠٠٠متر

---

[١] المقريزي : رسالة في النقود الإسلامية، ضمن كتاب ثلاث رسائل، مطبعة الجوائب، قسطنطينية١٣٩٨ هـ ص١٨ .

[٢] الإدريسى : نزهة المشتاق، ص٢٣، الزهرى : مصدر سابق، ص١١٥، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص ١٣٨.

[٣] مجهول :الاستبصار، ص٢١٣، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص ١٣٨، ١٣٩ .

[٤] مجهول :الاستبصار، ص١٨٥، الزهرى : مصدر سابق، ص١١٥، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادى، ص ٢٤٨، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص ١٣٩ .

بجبل (سيراو) بالأطلس الكبير[1].

وإذا كانت المناجم الثلاثة الرئيسية تستغل جميعها خلال العصر الموحدى، فإنه من الممكن أن نتصور حجم الإمكانيات التى كان يتوفر عليها من الفضة . وإذا أضفنا إلى هذه المناجم مناجم مغربية أخرى، كمنجم حصن وركناس، ومعدن "السليميمية" بالسوس الأقصى[2] ومن جبل فازار[3] . أو تلك التى تقع بمدن الأندلس لاسيما بناحية البيرة ومرسية وبقرب قرطبة بموضع يقال له كرتش وبناحية تطيلة سمور الكثير أيضاً – والتى ذكرها جميعاً الإصطخرى فى زمنه، ومن غير المستبعد أن تكون مازالت موجودة فى عصر الموحدين – أدركنا سبب وجود ذلك العدد الهائل من القطع الفضية المربعة التى تتوزعها مختلف المتاحف[4].

أما المعدن الثاني الأساسي في صناعة العملات فكان الذهب، وكان مصدره

---

(1) عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص ٢٩٣ ، ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ١٤٧، ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢١٢، القزوينى : مصدر سابق، ص١٩٩، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٣٩٥، على محمد الصلابى : اعلام اهل العلم والدين باحوال دولة الموحدين، ص ١٥٣، احمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٣٩، ١٤٠

(2) مجهول : كتاب عن الصناعة المعدنية بالسوس، ص١٣٦ .

(3) فازاز : إسم جبل مشهور فى بلاد المغرب، يسكنه أمم كثيرة من البربر، وهو إسم قلعة أيضاً تقع جنوب سهل سايس بين وادى ملوية ووادى العبيد، أنظر : مجهول : الاستبصار، ص ١٨٧، الحميرى : مصدر سابق، ص٤٣٥.

(4) المسالك والممالك : ص ٣٦، مجهول :الاستبصار، ص١٨٧، عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص ٢٩٣، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادى، ص ٢٤٨، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٣٨

الأساسي بلاد السودان الغربي[١]. نتيجة قلته فى المغرب والأندلس[٢] . وقد كان جلّ الذهب الذي يذهب لصناعة العملات الموحدية ومن قبلها العملات المرابطية يأتي من منطقة في السودان الغربي تسمى ونقارة ونقارة (Ouangara) . وتشمل منطقة ونقارة أكثر من اقليم مثل اقليم بامبوك "Bambuk" الواقع بين روافد السنغال العليا (باخوى وبافنج وفاليمى)، وكذلك اقليم بيور "Bure" عند نهر تنكسو "Tinkiss" رافد نهر النيجر، واقليم لوبى Lobi عند أعالى نهر فولتا وأشانتى . ولقد كانت مناجم اقليم بيور "Bure" تتميز بسهولة استخراج الذهب منها، كما كانت أغزر إنتاجاً بالمقارنة بحقول الذهب التقليدية بمنطقة بامبوك [٣].

– أدوات ومراحل صناعة العملة :

شملت الآلات والأدوات المستخدمة فى صناعة العملات في تلك الفترة "الأتون" أوالفرن المستخدم فى صهر وتنقية المواد الخام، والمساعدة فى عملية إعداد السبائك للسك، وكان وقود هذه الإفران هو الحطب والفحم [٤].

وكان هناك "الغربال" الذى يُستخدم فى غربلة التبر فى بداية عملية التنقية، كما

---

[١] الإدريسي : نزهة المشتاق، ص٢٣،

. Michael Brett : Ifriqiya as AMarket for Saharan Trade from the Tenth To The Twelfth Century A.D, The Journal of African History , Vol .10 , No.3 .1969 ,pp .348,349.

[٢] مجهول : كتاب عن الصناعة المعدنية بالسوس، ص١٣٨.

[٣] كولين ماكيفيدى : مرجع سابق، ص٨٩، إبراهيم على طرخان : مرجع سابق، ص٦٨، كرم الصاوي باز : تجارة الذهب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد السودان الغربي وبلاد المغرب، في الفترة من [ق٣ – ٥ هـ/ ٩-١١م]، أعمال ندوة التواصل العربي الافريقى عبر الصحراء الكبرى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠٣م، ص١٠.

[٤] ابن مماتى : مصدر سابق، ص ٣٣١، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٢٨.

كان هناك "المهراس" وهى الأداة التى تدق فيه ويهرس تبر الذهب فى مراحله الأولى . أما "البوطة" و"الكوجة" فهما الألآتان اللتان استُخدما فى صهر وسبك المعدن على النار . ومن هذه الأدوات أيضاً "اللقاط " و"الميشق"، والأولى هى أداة تشبه المقص الكبير لوضع المعادن فى الفرن أو إخراجها، والثانية قطعة من القماش تستعمل لتناول القدور من على النار . كما عرفت تلك الفترة أيضاً وجود أدآة تسمى "المراط" وهو قالب يصب فيه المنصهر ليصبح سبيكة [١].

كما اسُتخدمت "المطرقة و"الزبرة " وهى قطعة حديد تُستعمل فى طرق القطع المقطعة لعمل الدنانير والدراهم للحصول على أكبر قدر ممكن من استواء سطحها وتهذيبه[٢] . ومن تلك الأدوات أيضاً "الميزان" الذى استُخدم فى جميع مراحل عملية صناعة العملات للتأكد من سلامة الأوزان وضمائر العاملين[٣]. ومن أشهر الأدوات المستعملة فى صناعة العملات في تلك الفترة "الختم" الذى يُطبع به العملات ويحمل عليه رموز وكلمات وأشكال أرادها من يصنع تلك العملات [٤].

وكان هناك" جولق الأزواج " : والجولق هو الصندوق، والأزواج هى الأصول التى كانوا يطبعون السكة بها، والصنج الرسمية التى كانوا يعيرون العملة بها، وهذه الصنج كان يُطلق عليها "إمام الذهب" [٥]. وإذا كانت هذه هى الأدوات والألآت المستخدمة فى عملية صناعة العملات، فما هى مراحل تلك الصناعة ؟

---

[١] ابن مماتى : مصدر سابق، ص١٢٨ – ١٣٠ .

[٢] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : المصدر السابق، ص ١٢٨ – ١٣٦ .

[٣] المصدر السابق : ص ١٣٠ – ١٣٦ .

[٤] ابن مماتى : مصدر سابق، ص ٣٣١، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١٢٨ – ١٣٦، ابن خلدون : المقدمة، ص١٥٨،١٨٣ .

[٥] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : المصدر السابق، ص ١١٣، ١١٤ .

- المرحلة الأولى (التنقية):

تعنى تنقية معدن الذهب أو الفضة الخام من الشوائب التى تكون عالقة بها ، وهى تختلف بإختلاف نوع الشوائب التى تختلط مع المعدن، فإذا كان المعدن ممزوج بالتراب توضع فى إناء وينّدى عليها بالماء، ويدر عليها الزئبق فيختلط بالماء مع التراب ويرسب الزئبق مع المعدن فى قاع الإناء، فيقطف الماء والتراب بعيداً[1] . ثم يُفصل الزئبق عن المعدن بالصهر، حيث يفيض الزئبق من القدر لأنه يتمدد بفعل الحرارة ويبقى المعدن النقي فى قاع الإناء[2].

وقد يُستعمل معدن الرصاص في عملية التنقية، لأنه يتأكسد أثناء عملية الصهر ويتأكسد معه الأجسام الغريبة، ثم تُبعد هذه الأجسام خارج الإناء ويبقي معدن الفضة أو الذهب نقيين فى قاع الإناء[3]. أما إذا كانت الفضة أوالذهب عبارة عن حُلي فتختم بدون مرورها على عملية

الصهر، وذلك بعد التأكد من نقاء معدنها عن طريق بردها بمبرد [4].

- المرحلة الثانية (التمديد والتقطيع) :

يقوم بهذه العملية شخص يُدعي المداد، حيث يصنع من الفضة أو الذهب

---

[1] ابن مماتى : مصدر سابق، ص ٣٣١،٣٣٢، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١٢٨ – ١٣٠، ابن بعرة : مصدر سابق، ص ٢٩.

[2] يحياوي العمري بن قربة : مرجع سابق، ص١٨

[3] المرجع السابق : ص١٩.

[4] ابن بعرة : مصدر سابق، ص ٨٠، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٢٨ – ١٣٠، يحياوى العمرى بن قربة : مرجع سابق، ص ١٩.

صفائح، يحميها ثم يسويها بطرف مطرقة، ثم يحميها عدة مرات حتى تتوهج إلى أن تبلغ حد التقطيع، وعندها يقطعها إلى مربعات أو دوائر حسب نوع العملة المرادة. ويقوم السكاك بتحكيم هذا التربيع أو تدوير الدوائر وإزالة الزائدة على المربع أو الدائرة، وتشبيب – أى وضع الشب أو محلوله لغسلها – تلك القطع، أو توضع فى مادة الخل، وتعرك فيه بالملح إلى أن يخرج سواها ويظهر لونها الحقيقي فتغسل بالماء النقي.

– المرحلة الثالثة (الطبع) :

يقوم السكاك بطبع هذه الدراهم أو الدنانير بطابع حديد ينقش فيه كلمات مقلوبة، حتي تخرج رسوم تلك النقوش علي القطعة المعدنية المراد سكها ظاهرة ومعدولة، والطابع المستعمل يكون مزدوجاً لتسهيل عملية الطبع من الوجهين[1].

والظاهر أن هناك تقنية خاصة فى صناعة هذه النقود الموحدية لاسيما الفضية منها، ويتضح ذلك من خلال عدم انتظام الحواف المربعة لهذه الدراهم فى أغلب الأحيان . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى نواحى تقنية بحته، ذلك أن الدراهم لم يتم صناعتها عن طريق الصب فى قوالب جاهزة، كما هو الشأن بالنسبة للدنانير الذهبية، وإنما كانت تضرب الصفائح الفضية بين قالبين محفورين حفراً مباشراً، ثم تقص النقود فتأخذ شكلاً مربعاً غير منتظم، كما أن سمكها فى أغلب الأحوال لا يكون موحداً[2].

---

[1] ابن مماتى : مصدر سابق، ص ٣٣٢، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١٣٠ – ١٣٦، يحياوى العمرى بن قربة : مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠ .

[2] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٣٦، ١٣٧، يحياوى العمرى بن قربة : مرجع سابق، ص٢٠ .

– أنواع وأشكال وأوزان العملات الموحدية :

يعد الدينار الذهبي والدرهم الفضي أهم العملات الموحدية، وربما اسُتعمل المثقال الذي لـه نفس وزن الدينار، واسُتعملت الأوقية التي لها نفس وزن الدرهم [١]. وإذا تتبعنا الأحداث السياسية لابن تومرت منذ أن أعلن ثورته بالمغرب الأقصى عام ٥١٥ هـ / ١١٢١ م حتى وفاته عام ٥٢٤ هـ/ ١١٢٩ م، لم تشر المراجع إلى إصداره لعملة نقدية فضلاً عن أنه لم يفرض سيطرته السياسية على البلاد حتى يتمكن من إصدار عملة تؤكد سلطته إذا أن الدولة المرابطية كانت قائمة تفرض سلطانها السياسي وعملتها النقدية، ويرجح أن هذه العملة قام بإصدارها الخليفة عبد المؤمن بن على، والذي نسبت إليه العملة فأطلق عليها العملة المؤمنية [٢].

إلا أن هناك من يعارض الرأى السابق الذى يرى أن المهدى لم يسك عملة لاسيما الدراهم، حيث يرى هذا الرأى أنه على الرغم من أنه لم يعثر بعد على عملة موحدية ترجع إلى فترة المهدى، فإن ذلك لا ينفى أن يكون المهدى قد ضرب عملة، وذلك لعدة أسباب :

أولاً – الأدلة التى ذُكرت لتنفى ذلك غير كافية، بل لا تقوم على أساس . فكون أن المهدى لم يكن خليفة أو أميراً لا يكفى مبرراً كيلا يسك عملة، ولاسيما وأنه كان يعتبر نفسه أعلى مرتبه من ذلك . أضف إلى هذا أن عبد المؤمن لم يبايع فى حياة المهدى .

---

(١) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٥٤.

(٢) الوزير سراج : مصدر سابق، ص٢٥٢، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٩٣، صالح يوسف بن قربة : شخصية عبد المؤمن بن على من خلال نقوده، ص٣ .

ثانياً: إذا صدقت رواية ابن خلدون، فمن الجائز أن المهدى ضرب دراهم مربعة ليثبت للعامة صدق دعوته، وخاصة أن المهدى كان كثيراً ما يعتمد فى دعوته على النبؤات والمعجزات . وعليه فربما كان سك العملة الموحدية يرجع إلى حياة المهدى، لاسيما وأن العملة الموحدية لا يذكر فيها تاريخ الضرب [1].

وقد أحدث الموحدون تعديلات هامة في نظام العملة في كل مظاهرها في الوزن والحجم والنقوش الكتابية، وحتى في شكل العملة نفسها . فاتخذت عملاتهم الفضية الشكل المربع، أما العملات الذهبية فعلى الرغم من استدارتها إلا أننا نلاحظ أنه يتوسط العملة المستديرة مربع نُقشت فيه الكتابات الرئيسية، كما نُقشت كتابات أخرى خارج داير المربع في أركانه الأربعة . كما استبدل الموحدون في النقوش الكتابية على العملة الخط الكوفي بالخط النسخى، كذلك أبطل الموحدون عادة تسجيل تاريخ سك العملة ومحل الضرب ؛ وإذا ظهر في عملاتهم فإنه ينقش في مكان ثانوي أدنى الوجه، أو في ظهر العملة منقوشاً بحروف صغيرة[2]، ويمكن توضيح ذلك لكل من الدنانير والدراهم.

---

[1] ابن خلدون : المقدمة، ص١٨٤، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص ٢٩٤، ٢٩٥ .

[2] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٨، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٨٢، ١٨٣، طاهر راغب : قراءة لعملات الحفصيين الأولى [دراسة نمطية تاريخية لبيان تاريخ السك أو مكانة]، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، مدريد ١٩٨٣-١٩٨٤م، مجلد٢٢، ص١١٨، صالح يوسف بن قربة : شخصية عبد المؤمن بن علي من خلال نقوده، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد٢٥، شتاء ٢٠٠٣، ص٣، تم ترقيم البحث ترقيماً افتراضياً، نتيجة لعدم وجود ترقيم به، عبد العزيز بنعبد الله : العملة المغربية، ص٤، وانظر شكل رقم (٢-د) .

- الدنانير الموحدية :

اختلفت الدنانير الذهبية الموحدية في مسمياتها وأوزانها باختلاف الخلفاء، لذلك كانت القطعة الذهبية تنسب إلى الخليفة الذي أمر بسكها، فيقال الدنانير اليوسفية وهى منسوبة إلى الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، كما أن الدنانير اليعقوبية كانت منسوبة إلى يعقوب المنصور[١]. وقد توصف آخر عمله سُكت بالجديدة، ومن هنا نستطيع أن نفهم اختلاف الروايات التي وصلتنا عن مقادير العملة الموحدية، ولاسيما إذا لم يذكر المؤرخ الخليفة الذي سُكت تلك العملة في عهده[٢].

ويعتبر ظهور الدينار المؤمني المنسوب للخليفة عبد المؤمن بن علي حدثاً فى تاريخ المسكوكات الإسلامية فى الغرب الإسلامى كله . فقد تراوح وزن الدينار المؤمنى ما بين٢,٣٠ جرام و٢,٣٥ جرام أى٤٢ حبة، وقطره ما بين ١٩، ٢٠ملم، أى أنه أقل وزناً وأصغر حجماً من الدينار المرابطى الذى كان٧٢ حبة[٣]. ويزن الدينار المؤمني نصف الدينار اليعقوبى الذى كان وزنه بـ ٨٤ حبة من الشعير الوسط (حوالى٤,٧٠ جرام)[٤]. وسكوت المصادر التاريخية المعاصرة للموحدين لا يسمح بالوقوف عند الدواعي لهذا النقص من وزن الدينار !

---

[١] ابن خلكان : وفيات الأعيان، جـ٧، ص١٢، ١٣٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٢٨، عبد العزيز بنعبد الله : العملة المغربية ، ص٣ .

[٢] القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص ١١٤، جـ١٥، ص١٣٣، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص ٢٩٦، ٢٩٧.

[٣] المرجع السابق والصفحة، محمد الشريف : تدقيقات جديدة حول المسكوكات الموحدية، مجلة مواسم، طنجة، العدد ٥-٦، د.ت، ص٥٠ – ٥١.

[٤] أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٣٦، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ٢٣١، محمد الشريف : مرجع سابق، ص٥٠، ٥١.

إلا أن بعض الاراء ترجح أسباباً دينية واقتصادية هى التى فرضت على عبد المؤمن خفض وزن الدينار إلى النصف، منها تغطية احتياجات جميع دور الضرب التى أنشأها عبد المؤمن من معادن نقدية نتيجة لكثرة هذه الدور، ولقلة ما كان يتوفر للدولة من مادة الذهب [1]. ولعل سك هذا الدينار أيضاً هو محاولة من عبد المؤمن بن علي لتوحيد العملة والقضاء على الفوضى النقدية، بسبب تعدد القطع واختلاف أوزانها وأقطارها وخاصة فى بلاد الأندلس، بهدف تسهيل العمليات التجارية، وتسهيل جمع الضرائب ودفع مرتبات الجيش [2].

ورغم أن هذه الدنانير المؤمنية ظلت عملة نقدية أساسية طوال فترة حكم الخليفتين عبد المؤمن وابنه يوسف، إلا أنها ابتداءً من عام٥٨١هـ/ ١١٨٥م بدأت تفقد مكانتها لتصبح من العملات التكميلية، وذلك بسبب اقدام الخليفة يعقوب المنصور علي ضرب دنانير تساوي ضعف وزن الدنانير القديمة التي ضربها الخليفة عبد المؤمن بن على . وذلك حتى تتناسب مع ضخامة الدولة وثروتها[3]. ولذلك عُرف ذلك الدينار الموحدى عند النصارى الإسبان بإسم (دوبلةDobla)[4].

وقد يكون إجراء المنصور بمضاعفة وزن الدينار القديم، وتعظيم حجمه محاولة منه لرفع قيمة الدينار الموحدى ليكون معادلاً للعملات الأجنبية المعاصرة له، كالدينار الأيوبى الذى يضرب بمصر[5]. وقد سمي ابن خلكان وأبو الحسن بن

---

(١) أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٣٦،١٤٠، محمد باقر الحسيني : مرجع سابق، ص٢٣٣،٢٣٤.

(٢) أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٣٦.

(٣) ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٨٢، ١٨٣،عبد العزيز بنعبد الله : العملة المغربية، ص٣.

(٤) أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٣٧.

(٥) المرجع السابق والصفحة.

يوسف الحكيم هذا الدينار باسم" الدينار اليعقوبى" [١]، كما أشار إليه أيضاً ابن بعرة المصرى الكاملى واعتبره من أجود العملات الأجنبية التى كانت ترد على دار الضرب المصرية [٢]. وقد كان الوقت ملائم لإجراء هذا الإصلاح النقدى، خاصة وأن المنصور لما ولى الحكم وجد " الملك قد تمهد وأتسق، والمال قد توفر" [٣].

وهناك من يفترض – بكثير من الحذر – أن البت في مرجعية وزن الدينار عند الموحدين يرجع لأسباب شرعية . ويربط ذلك بالحظوة التي كانت للمذهب الظاهري في الدولة الموحدية، وبالأخص لدى أبى يوسف يعقوب الذي كان يضع ابن حزم فـي أعلـى مرتبة بين العلماء . إن ابن حزم يتميز برأي منفرد مفاده أن الوزن الشرعي للدينار هو٨٤ حبة من الشعير لا ٧٠,٧٢حبة [٤].

غير أن الموحدين لم يلبثوا في عهد الخليفة يعقوب المنصور أيضاً أن ضربوا نصف دينار موحدي يزن ديناراً عادياً عُرف في المصادر الإسبانية باسم نصف دبله (Media dobla) . كذلك ضرب الموحدون ربع الدينار المعروف عند النصارى الأسبان باسم ربع دبله (Cuarta dobla) . وبذلك سكت الدنانير وكسورها مما يساعد في التعامل بهذه العملات، فكان وزن الدينار الموحدى الصحيح ٤,٧٢٩ جرام وقطره ما بين ٢٧ إلى ٣٢ مم وأصبحت كسور الدينار الموحدى أو الدنانير العادية على الصورة الآتية :

– دينار متوسط الوزن = ٢,٢٧ جرام، قطره = ١٩ : ٢٢ مم

---

[١] وفيات الأعيان : جـ٧، ص١٢، ١٣٠، الدوحة المشتبكة : ص١٤٥.

[٢] كشف الأسرار العلمية : ص٤٣.

[٣] ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص٢٣٠، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص١٣٦،١٣٧.

[٤] محمد الشريف : تدقيقات جديدة، مجلة مواسم، ص ٥١، ٥٢.

– نصف دينار متوسط الوزن =١,١٥ جرام، قطره = ١٤: ١٦ مم

– ربع دينار متوسط الوزن = ٠,٥٥ جرام، قطره = ١٣ مم [١].

– الدراهم الموحدية :

أما الدراهم الفضية الموحدية فقد كانت تعتمد أساساً في صناعتها على معدن الفضة الذي يُستخرج من مناجم مغربية والذي يُعتبر عنصراً من عناصر غنى المغرب خلال العصر الوسيط . ومنذ السنوات الأولى للحكم الموحدى كانت الدراهم تضرب في جميع عواصم الولايات مختلفة الأوزان[٢].

ويبدو أن الموحدين قد أكثروا من ضرب الدراهم وأجزائها خاصة بعد استثمار معدن الفضة في خلافة يوسف بن عبد المؤمن، ولم تعد هناك شكوى من قلة الصرف كما كان الحال أيام أبيه عبد المؤمن[٣]. وتشير بعض الإحصائيات والآراء إلي أن الفترة الموحدية امتازت بكثرة إصدارتها من الدراهم، حتى فاقت كل إصدارات من سبقها أو أتى بعدها من الدول في المغرب الإسلامي [٤].

وقد استجد الموحدون في دولتهم ضرب الدراهم المربعة [٥]. ولقد كان

---

[١] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٢٩، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ٢٣١، ٢٣٤، محمد أحمد أبو الفضل : المرجع السابق، ص٢٨٨.

[٢] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١١١، انظر شكل رقم (٢ – د) وكذلك شكل رقم(٣ – د).

[٣] عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص١٧٥، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص٦٤.

[٤] محمد الشريف : تدقيقات جديدة، مجلة مواسم، ص٥٢.

[٥] فالدرهم الموحدى كان عبارة عن قطعة معدنية من الفضة، مربعة غير منتظمة الشكل طول ضلعها ١٤ ×

المهدي فيما ينقل ينعت قبل ظهوره بصاحب الدرهم المربع[1]. ورغم ذلك ترى بعض الآراء أنه ليس من الثابت أن الدراهم المربعة (المركنة) [2] من ابتكارات محمد بن تومرت مهدي الموحدين، وأول من ضرب دراهم مربعة هو عبد المؤمن بن على أول خلفاء الموحدين [3].

ويلاحظ أن الشكل المربع كانت له مكانة خاصة لدى الموحدين، وذلك منذ عهد ابن تومرت نفسه . فظاهرة التربيع أو التركين لم تكن تقتصر في دولتهم على السكة فحسب، بل شملت أيضاً أركان الجيش الموحدى ونظامه، حيث يقول صاحب

---

١٦ سم، يتوسطها مربعان متداخلان، الأول خال من الزخرفة والثاني من حبيبات متراصة متلاصقة تشبه حبات اللؤلؤ . وكانت الدراهم المربعة وأنصافها تحمل كتابتين مركزيتين من الوجهين نفذت نصوصهما بطريقة الحفر البارز، بأسلوب الخط النسخي الموحدي، انظر : صالح يوسف بن قربة : شخصية عبد المؤمن بن على من خلال نقوده، ص٤.

[1] ابن خلدون : المقدمة، ص١٨٤، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٣٧، عبد العزيز بنعبد الله : العملة المغربية، ص٤

[2] ومن الدراهم الموحدية مجموعة دراهم المتحف الجهوى بمليانة والتي وجدت في جرة من الطين بضواحي عين الدفلة، والتي بلغ الجيد منها ثلاثمائة قطعة، تظهر عدة خصائص للدراهم الموحدية . ومن أبرز الخصائص الفنية التي وجدت على هذه المجموعات هي أنها كانت في أغلبها لم تسجل تاريخاً لضربها ولا تحتوى على الهامش . أما مكان الضرب فنادراً ما نجده مدوناً عليها، باستثناء أصناف الدراهم المؤمنية مما يعقد مسألة التاريخ . فقد يسجل مكان الضرب على بعض القطع في كتابة مركز الوجه أسفل الكتابة المركزية مجزئاً إلى مقطعين بمعنى فصل الحروف عن بعضها كأن يكتب مثلاً (بجا) في جهة، و(ية) في الجهة الثانية . ويؤكد د/ صالح بن قربة أنه من المستبعد جداً الاهتداء إلى معرفة الأسباب التي كانت وراء عزوف النقاش (الفتاح) عن تسجيل مدينة الضرب، فهل يمكن تفسير ذلك بضيق المسافة المخصصة لنص الدرهم ؟ أم هو مسألة فنية محضة، انظر : يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص٦٦ .

[3] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١١١.

الحلل الموشية : "...الخطة التربيعية الموحدية تقوم على أربعة صفوف من الجنود وفي الوسط يستقر القائد ..." [1].

ولكي يسهل الخليفة عبد المؤمن بن على التجارة الداخلية، ويسهل التعامل بين أبناء شعبه ضرب الدرهم ونصفه وربعه وثمنه ثم الخراريب . فبالرغم أن معظم المصادر التاريخية لم تذكر أجزاء الدراهم المتفرعة منه التي كانت مستعملة في عصر الموحدين، سلط مؤرخ الدولة عبد الواحد المراكشي الضوء على بعض هذه النماذج، يقول عبد الواحد المراكشي : "وذلك أن عادتهم فى بلاد المغرب أنهم يضربون أنصاف الدراهم وأرباعها وأثمانها والخراريب، فيستريح الناس فى هذا، وتجرى هذه الصروف فى أيديهم فتتسع بياعاتُهم " [2].

وقد كان الدرهم الموحدى المربع يبلغ قطره حوالي ١٥ ملم إلى ١٦ ملم، ويتراوح وزنه بين ١,٥٠ و ١,٥٥ جرام، وهو ما يساوى ثمانية وعشرين حبة، أي أنه يساوى نصف درهم النصاب [3]. في حين يزن نصف هذا الدرهم حوالي ٠,٧٥ جرام، ويتراوح قطره بين ١١, ١٣ ملم ، أما ربعه فلم يكن وزنه يتعدى ٠,٣٨ جرام [4].

كما عرف عصر الموحدين فى بعض أوقاته العملات من النحاس والتى كانت

---

[1] مجهول : الحلل، ص١٠٨، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص١٣٨.

[2] المعجب : ص١٧٥، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص١٢٥، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص١٣، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص٢٥٥.

[3] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٩٣، صالح يوسف بن قربة : شخصية عبد المؤمن بن على من خلال نقوده، ص٤ .

[4] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص ١٤٥، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٣٨، عبد الصمد كنون : جني زهرة الآس في شرح نظم عمل فاس، مطبعة الشروق، القاهرة د.ت، ص ٢٤.

تسمى الدنانير الحشمية، وهى نوع من التزييف على الدينار الذهبى الموحدى[١]، وتذكر وثائق ونوازل تلك الفترة أنه كان يتم استبدان الدراهم الجديدة بالقديمة وبالحلي القديمة لما خالطها من النحاس، كما تذكر تلك النوازل والوثائق أيضاً التعامل بالدراهم الناقصة، وكذلك القراريط – الدراهم – الطيبة، حيث قضت الحاجة إلى ذلك، ولكن هذه المحاولات في سك العملات كانت تواجهها معارضة حادة [٢]. وكذلك توسعوا فى سك الفلوس وهى العملة البرونزية الصغيرة، فسهلت المعاملات التجارية فى مدن الدولة كلها [٣] .

٢– عملات أخري :

لم تكن العملات الموحدية هي العملات الوحيدة التي عرفت في المغرب في ظل حكمهم، بل تنوعت تلك العملات لتشمل عملات أخرى، أغلبها كانت مرابطية أو تأتى من بلاد المشرق الإسلامي أو من أوربا.

فقد ضرب المرابطون دنانير من الذهب الخالص، وكان عليها إقبال كبير في داخل إمبراطوريتهم وفى خارجها وبعد انتهاء عصرها، فقد ظل الدينار المرابطى ذو العيار الصحيح عملة قوية سليمة متداولة في مدن الدولة المرابطية وخارجها، بل استمر عملة سليمة متداولة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وأصبح الدينار المرابطى

---

[١] مجهول : الحلل، ص١٢٥، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص١٢٥، عبد العزيز بنعبد الله : العملة المغربية، ص٣ .

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٥٧، ابن الزيات التادلى : مصدر سابق، ص٢٤٤، عبد الصمد كنون : مرجع سابق، ص ٢٤.

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٨، المقريزى : رسالة فى النقود الإسلامية، ص١٧ .

عملة دولية تتداول في بلاد أوربا كافة قروناً متطاولة، بل أصبح من أكثر العملات احتراماً في المشرق والمغرب، وقد عُرف هناك باسم Maravedi أي "مُرابطي"، وجرى به التعامل في العالم كله بل لقد عُثر على دنانير مرابطية في العالم الجديد(١).

كما كان التجار المغاربة يحرصون على التعامل بالدنانير المرابطية خاصة في معاملاتهم المهمة، لاسيما التجار المغاربة الوافدون على الإسكندرية الذين حرصوا على أن يتقاضوا أثمان سلعهم بالعملة المرابطية، التي كانت بالتأكيد أكثر قيمة من غيرها من العملات المتداولة في مصر آنذاك، بل أن سمعة العملة المرابطية امتدت شرقاً إلى أبعد من مصر، فثمَّة وثيقة صينية مؤرخة في عام٥٨٢هـ/ ١١٨٧م تقول : إن مولابتى (Mulaprit) – وهى محرفة عن كلمة مرابط – هي المركز التجاري لأقطار حوض البحر المتوسط (٢).

وكان بروز العملات المرابطية لاسيما الدراهم الفضية في العصر الموحدى، قد ظهر مع دفع خلفاء الموحدين بعض الإتاوات ردعاً لقوى نصرانية وشراء رضاهم – كما ذكرنا في الفصل الثالث – والاستعانة بهم – أحياناً – للتقوى من جانب طرف على طرف آخر، فقد دفع السيد أبو العلاء إدريس مبلغ ثلاثمائة ألف قطعة من الفضة المرابطية (MARAVEDI) نظير عقد هدنة مع القشتاليين، دُفع بعضها عند توقيع الهدنة ودفع الباقي بعد ذلك عام ٦٢٤هـ / ١٢٢٧م، وجددت في العام الذي يليه

---

(١) حسين مؤنس :عالم الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م، ص٢٧٨، اميركو كاسترو : اسبانيا في تاريخها المسيحيون والمسلمون واليهود، ترجمة على إبراهيم منوفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، ص ٥٧٤، عبد الهادي التازى : التاريخ الدبلوماسي، • جـ٥، ص٨٣،

Michael Brett : Op.Cit , p.348 .

(٢) ابن فرحون : مصدر سابق، ص١١٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، ص٨٣، ٨٤ .

لكي يساعدوه في تولى عرش مراكش[١] .

ومن جانب آخر كان نتيجة التفاعل الحضاري مع البلاد الإسلامية الأخرى لاسيما في المجال التجاري، أن حدث تبادل وتغيير عملات بين هذه البلاد وبين بلاد المغرب الإسلامي، وخير مثال على ذلك ذكر ابن بعرة المصرى الكاملى الدنانير اليعقوبية، واعتبارها من أجود العملات الأجنبية التى كانت ترد على دار الضرب المصرية . وبالطبع لم تكن هذه الدنانير اليعقوبية ترد إلى مصر، إلا في المقابل قد وردت العملات الإسلامية خاصة المصرية منها إلى بلاد المغرب آنذاك [٢] .

كما انه نتيجة ما وفره البحر المتوسط من تفاعل مع الشمال الأوربي خاصة في الجانب التجاري، فقد وصلت العملات الأوربية إلى بلاد المغرب في عصر الموحدين . فقد اكُتشفت عملات أجنبية ترجع إلى عهد الخليفة الموحدى الناصر، عُثر عليها في رباط الفتح لاسيما عملات المدن الإيطالية التي وصل تجارها إلى بلاد المغرب للتجارة، ومن هذه العملات عملات مدن جنوه وبيزة وفلورانسا والبندقية . ومن العملات الأوربية التي برز اسمها في بلاد المغرب في تلك الفترة عملة تسمي (المليارات Miliaresi) وأخري تسمي الـ (بيزنطى Besants)[٣].

---

[١] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٥٠، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٥، ص٣٦٨، عبد الهادي التازي : مرجع سابق، ص١٠٤، ١٠٥،

- Abun-Nasr. Jamil. M : Op.Cit, pp.101,102

[٢] ابن بعرة : مصدر سابق، ص٤٣، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص١٣٦، ١٣٧ .

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣١، سحر السيد عبد العزيز سالم : مدينة الرباط في التاريخ الاسلامى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٦م، ص١٠٩، ١١٠، عبد الهادي التازى : التاريخ الدبلوماسي، جـ٦، ص٢١٨، ٢٤٣، ٢٥١ .

ب – الوثائق المالية :

مع تزايد النشاط الاقتصادي ومتطلباته بدأ التجار يستعملون طريقة التعاقد الكتابي حفظاً للحقوق – وهي طريقة نقلها التجار الأوربيون عن المسلمين [١]– لتكون وسيلة حفظ وصيانة لأموال المتعاملين[٢] . لذلك كان هناك تشديد على من يتولى كتابة تلك الوثائق، فيجب أن يكون ممن شُهد له بحسن الخط واتساع في العلم، حتى لا يكون خطه سبباً في اللبس وأكل أموال الناس بالباطل[٣].

وتتميز الوثائق المالية التي ترجع لتلك الفترة بكثرتها وتعدد موضوعاتها [٤]، وربما يرجع ذلك إلي حرص سكان جبال الأطلس على كتابة وتوثيق معاملاتهم المالية بشكلٍ دائم . وتجدر الإشارة هنا إلى أن كثيراً ما أكد الباحثون على أهمية هذه الوثائق في كتابة تاريخ وحضارة بلاد المغرب في تلك الفترة[٥].

١ – العقود :

تعتبر العقود من الوسائل التي استخدمها المغاربة في العصر الموحدى بين بعضهم

---

[١] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٩، ممدوح حسين : الحروب الصليبية في شمال افريقية وآثرها الحضاري [سنة ٦٦٨-٧٩٢هـ/ ١٢٧٠-١٣٩٠م]، دار عمار للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص ٦٦٠ .

[٢] ابن الزيات التادلي : مصدر سابق، ص١٠٢ .

[٣] ابن عبدون : مصدر سابق، ص١٣ .

[٤] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٦٠، ٢٨٣،٣٨١، ٤٠٧،٤٧٧، ٥٧٥، ٥٨٣.

[٥] محمد رزوق : دراسات في تاريخ المغرب، دار أفريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩١ م، ص ٩٧.

البعض أو بينهم وبين التجار الأجانب لاسيما الإيطاليون، كما كانت الدولة الموحدية نفسها تتدخل بوضع نظام للتبادل أي بواسطة الاتفاقيات، وربما كانت في الأصل شفوية ثم تطورت لتصبح كتابية [١].

وتنقسم أنواع العقود حسب رأي الفقهاء إلى مجموعتين، المجموعة الأولى : وهى عقود المعاوضات، وتشمل القروض والصرف والسلم والقسمة والصلح والإجازة والمزارعة والمساقاة والمضاربة والجعالة . أما المجموعة الثانية : فهي عقود التبرعات وتشمل الهبة والصدقة والوصية والإعارة والقرض والكفالة والحوالة والوقف والإبراء [٢]. وتلك الأنواع السابقة للعقود هي نفسها أنواع العقود التي عُرفت في بلاد المغرب عصر الموحدين [٣].

ومن بين أنواع عقود المعاملات المالية التى كانت تجرى بين المغاربة والأوربيين زمن الموحدين أيضاً ذلك النوع المسمى بالكوMندا (Commenda) وهو ينص على أن التاجر يشارك فى أرباح التاجر المستدين . والنوع المسمى بالمشاركة (Societas) وفيه تقسم الأرباح على أساس رأس المال المقدم من كل من الطرفين والجهد الذى يبذله كل منهما [٤].

وكان الجنويون أول من عمل عقود التبادل التجارى والمالى مع تجار تونس،

---

[١] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص١٦٥، ٣٦٣ .

[٢] عمر عبد الله كامل : مرجع سابق، ص ٢٣١، ٢٣٢.

[٣] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٦٠، ٢٨٣، ٣٨١، ٤٠٧، ٤٧٧، ٥٧٥، ٥٨٣.

[٤] المصدر السابق : ص ٢٣١.

كما سجل (توماس لاترى) طائفة من الاتفاقيات والعقود التجارية التي حُررت على يد كُتّاب العدل، تتعلق جميعها بتجارة الجنويين في : تونس وطرابلس وسبتة وسلا وبجاية وفى عدد آخر من الثغور الإفريقية . كما اكتُشفت نصوص عشرين عقد تجارة تحمل توقيعات تجار وأصحاب رؤوس أموال من الفرنج والمسلمين فيما بين عامي ٦٠٨هـ/١٢١٢م، ٦٣٩هـ/١٢٤٢م[1].

وكان المغاربة في تلك الفترة يرون – اعتماداً على رؤية شرعية – أن الأصل في العقود هو الوفاء بها، ولعل هذا هو ما دفع قوى أوربية لاسيما جمهورية بيزة الإيطالية، توخي الحذر في صياغة العقود والاتفاقيات التي تبرمها مع المغاربة أيام الموحدين، تفادياً للاصطدام بقواعد الشرع الإسلامي . الأمر الذي يفسره التأكيد في المعاهدات اللاحقة على أن عواقب المخالفات تظل شخصية لا تتعدى المجرم أو المؤسسة التي يعمل تحت مسؤوليتها هذا المرتكب للمخالفة[2]!

٢ – الصكوك والسفاتج :

استعمل المغاربة الصكوك (الشيكات cheques) والسفاتج (الحولات Bills of Exchange) في كافة معاملاتهم المالية حتي قبل عصر الموحدين، فمثلاً كان تجار مدينة سجلماسة يتبادلون فيما بينهم صكوكاً تبلغ قيمتها نحو أربعين ألف دينار في زمن الإصطخرى[3]، فهي ليست بالوسائل المستحدثة في عصر الموحدين.

---

[1] عبد الواحد المراكشى : المصدر السابق، ص ٢٣١، عبد الهادي التازى : التاريخ الدبلوماسي، جـ٦، ص٢٢١.

[2] القرافى : الذخيرة، جـ٥، ص١٥٩، عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص ٢٢٨ – ٢٣١، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص١٩٧.

[3] الإصطخرى : مصدر سابق، ص ٣٧، ٣٨، ممدوح حسين على حسين : مرجع سابق، ص ٦٦٠، ٦٦١.

بل يمكن القول أن استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدلاً من الدفع النقدي كان أمراً معروفاً ومقبولاً طوال العصر الإسلامي، وفي أغلب مناطق وبلاد الحضارة الإسلامية– ليس في نطاق التحويل التجاري أو الشخصي من بلد إلى آخر فحسب، بل في حالات إعطاء المنح والمكافآت للشعراء، وأمثالهم ممن كانوا يمتدحون الأمراء والوجهاء [١].

وقد اسُتخدمت الصكوك بين الموحدين كحكومة وأهل المغرب كأفراد، حتى أن عبد المؤمن منح أهل جبل زرهون صكا بإعفائهم من الضرائب وتأمين أموالهم، جزاءً لهم على دخولهم في طاعة الموحدين دون قتال، بل وساعدوهم في حصار مكناسة وفتحها [٢].

كما استخدم أهل المغرب والأندلس الصكوك والسفاتج، وذلك ضمانا لإتمام العمليات التجارية وتسهيلها، وكانت السفاتج والصكوك وسيلة من الوسائل المأمونة من الضياع والسرقة . وقد اسُتخدمت الصكوك في المعاملات التجارية كدفع الديون وفي أعمال البيع المختلفة [٣]. ولم يقتصر ذلك على المغاربة فقط، بل كان الكتاب ومستشار والقنصليات الأجنبية يتكلفون بتحرير صكوك البيع لرعاياهم في المؤسسات المالية المغربية [٤] .

---

[١] ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢٧٠، القرافي : كتاب الفروق، جـ٤، ص ١٦٥٨، عبد الرحمن بشير : مرجع سابق، ص ١٠٥، سامي حسن احمد حمود : تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة١٩٩١م، ص٤٧.

[٢] ابن غازي : مصدر سابق، ص٦٨ .

[٣] ابن حوقل : مصدر سابق، ص٩٩، ابن القطان : مصدر سابق، ص١٤٩، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص١٢٦، سامية مصطفي مسعد : مرجع سابق، ص ١٦٥، ١٦٦.

[٤] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٢٨ – ٢٣١، عبد الهادي التازى : مرجع

ج-السلع :

كانت المقايضة من أشكال المعاملات المالية المعروفة آنذاك – كما سنذكر فيما بعد – والتي تُستعمل فيها السلع المقايض بها كوسيلة وسلعة للإستهلاك في نفس الوقت وهى ما تعرف(بالنقود

السلعية COMMODITY MONEY) وهى سلع بعينها ذات أهمية خاصة [١].

وقد عُرفت تلك الوسائل ببلاد المغرب خاصة في المعاملات المالية للمغاربة مع تجارالسودان الغربى – وهذا الوضع قد استمر حتى بعد عصر الموحدين – والتى كانت تعتمد على وسائل سلعية كالذهب كسلعة رئيسية، فقد كان السودانيون يشترون السلع المغربية بالتبر، حتى أنه فى بعض الأحيان كان الزبائن من السود يضطرون إلى إعادة مسحوق الذهب معهم لنقص فى المواد المراد شراؤها [٢]. كما استخدم القمح والصوف والجلود والشمع والزعفران كوسائل مقايضة بين تجار المغرب ونظرائهم الأوربيين، لاسيما تجار مدينة بيزة الإيطالية[٣].

كما استُخدم العبيد والجواري كوسائل مالية للمقايضة أيضاً ببلاد المغرب[٤]. كما يرجح استخدام الماشية والغنم كوسائل للتعامل في بعض مناطق بلاد المغرب، فقد

سابق، جـ٦، ص٢٥٢.

[١] عبد الهادي على النجار : الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٣م، ص ١٠٨.

[٢] الإدريسى : نزهة المشتاق، ص٢٣، ٢٤، جوزيف كي – زيربو : تاريخ افر يقيا السوداء، الدار الجماهيرية، الجماهيرية الليبية، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، ص ٢٥٧.

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣١ .

[٤] المصدر السابق : ص٣٥١ .

ذكر الإدريسي مثلاً أن سكان جزائر بني مزغنة كانت أكثر أموالهم من المواشي والبقر والغنم، وهذا يتعلق بالبادية حيث تقل النقود المعدنية في أيديهم [١].

ثانيا – مقاييس المعاملات المالية:

تشمل مقاييس المعاملات المالية الأوزان والمكاييل والأطوال، وتجدر الإشارة إلى أن عملية " تحديد الأوزان والمكاييل والمقاييس وأيضاً النقود، تظل من أصعب المهام المنوطة بالتاريخ الاقتصادي للمغرب الإسلامي، وأولى الخطوات التي ينبغي القيام بها لتجاوز أية دراسة حول الاقتصاد المغربي الطابع الوصفي الكيفي إلى التدقيق العلمي الإحصائي الدقيق .

ولقد عمل فقهاء المغرب والأندلس وعلماؤها على حل المشاكل التي تطرحها عملية الصرف والمعادلات انطلاقاً من الدرهم الفضي والدينار الذهبي وتقسيماتها الفرعية، وذلك بهدف الوصول إلى نظام موحد للأوزان والنقود . لأن أنظمة الكيل والوزن المستعملة كانت تختلف باختلاف الفترات الزمنية وباختلاف المناطق، بل وداخل المنطقة الواحدة [٢]، كما كانت تحدد في أغلب الأحيان بالاستناد إلى العرف . وإلى ذلك يشير ابن خلدون قائلاً : " صار أهل كل أفق يستخرجون الحقوق الشرعية من سكتهم، بمعرفة النسبة التي بينها وبين مقاديرها الشرعية " [٣].

ويبدو أن دول المغرب في القرن السادس – المرابطين والموحدين – لم تبذل جهداً

---

[١] نزهة المشتاق : جـ١، ص٨٩، عبد الرحمن فهمي محمد : موسوعة النقود العربية وعلم النميات "فجر السكة العربية "، مطبعة الكتاب، القاهرة ١٩٦٥، ص ٣، يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص١١.

[٢] السقطي : مصدر سابق، ص١٦ .

[٣] المقدمة : ص١٨٥ .

لتوحيد هذه الموازين والمكاييل، ولهذا ترى التجار في معاملاتهم ينصون في وثائق البيع والشراء على نوع الكيل أو الوزن بالإضافة لأسماء المتعاقدين والمبالغ المالية المدفوعة ونوع السلعة التي سوف تباع[1].

ورغم ذلك لم ترد شكاوى في العصر الموحدى مثل تلك التي وردت في عصر المرابطين والتي كانت تعبر عن نزاعات دبت بين التجار بعضهم وبعض أو بين التجار والمستهلكين، بسبب فوضى المكاييل والموازيين والذي أستغله بعض التجار مما أضر بمصلحة المستهلك . فكانوا يغشون في مقاديرها أو يستعملون الحجارة بدلاً عن صنج الحديد، حتى أن كتب الحسبة في هذه الفترة لتزخر بالأمثال عن أساليب التجار هذه [2]. لذلك كان هناك تشديد على وصف أداة القياس وجودتها حتى لا يتم التلاعب في تلك المقاييس فأدوات الكيل يجب أن تكون أجنابُها مرتفعة، أما أدوات الموازين فميزان النقد يجب أن يكون عموده طويلاً وتكون الكفّتان خفيفتين أما موازين الباعة فيجب أن تكون مرفوعة الأجناب ودائرية كما يجب أن تكون صنوجهم من زجاج أو حديد وليس من حجر وتكون متقنة الصنعة ومختومة بختم الأمين[3].

وتجدر الإشارة بغض النظر عما تتضمنه كتب الحسبة، والمؤلفات الفقهية النظرية

---

(1) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٨٣، ٢٩١، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٧، ٢٩٨٤ .

(2) السقطى : مصدر سابق، ص١٣ – ١٩، ابن عبد الرءوف : رسالة في آداب الحسبة والمحتسب، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في ادآب الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٥٥ م، ص٨٨، ١٠٦، ابن عبدون : مصدر سابق، ص٣٧ – ٤٢، ٥٩، الونشريسى : مصدر سابق، جـ٦، ص٤٥، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٩٧، ٢٩٨ .

(3) ابن عبدون : مصدر سابق، ص٣٩، ٤٠، ابن عبد الرؤوف : مصدر سابق، ص١٠٦ – ١٠٩ .

الكلاسيكية وغيرها من تدقيقات في هذا الموضوع، فإن التآليف في هذا الميدان قليلة جداً . وجلها لم يصلنا وما وصلنا ما يزال مخطوطاً، وأقله هو المطبوع المتداول [١].
ويمكن استعراض تلك المقاييس فيما يلي :

أ – الموازين:

١ – دراهم ودنانير الوزن :

يعد الدرهم والدينار – المثقال – أساس نظام الأوزان الإسلامية عامة [٢]. ونسبة وزن الدينار إلى الدرهم من الوجهة الشرعية هي كنسبة (١٠ / ٧)، بينما هي من الوجهة العملية(٣/ ٢) . وعلى التحديد الوثيق لهاتين الوحدتين يتوقف تحديد جميع الأوزان الأخرى، وهذه العملية صعبة للغاية فقد نشأت في البلدان الإسلامية أوزان عديدة متأرجحة حسب المكان والزمان لكل من الدرهم والمثقال[٣]. وقيمة درهم

---

[١] مجهول : تلخيص القول، ص٢.

[٢] درهم ودينار الكيل : يسمى درهم السنة والدرهم الشرعي، وهو من حيث الاستعمال يعتبر أصلاً، وزكاة الحبوب يحدد نصابها بهذا الدرهم، ولذلك سمى كيلياً أي درهم الكيل. أما المثقال فهو اسم لما له ثقل سواء كبر أو صغر وغلب عرفه على الصغير، وصار في عرف الناس اسماً على الدينار، ويرجع إطلاق المثقال على الدينار في العصر الإسلامي إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان عام ٦٧ هـ/ ٤٩٥م، بعد إصلاحه نظام النقد في الدولة الأموية، إذ جعل المثقال وحدة الذهب وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالاً واحداً كما كان قبلا (أي٥ , ٦٥ حبة أو٢,٢٥ ,٤ جراماً) وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة في عهد المماليك بمصر، أنظر : مجهول : تلخيص القول، ص ٨، ٩، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص٢٩٧ ، جـ٣، ص ٤٤٠، ٤٤٤.

[٣] مجهول : تلخيص القول، ص٨، فالتر هنتس : المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة عن الألمانية كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٠ م، ص ٩، وانظر جدول رقم (٢– ٢– ج) .

الوزن الشرعي من حب الشعير خمسونَ حبة وخُمسا حبة أو (٥٠,٤ حبة)[١]، أو ما يساوى ستة دوانق[٢].

أما عن قيمة درهم الكيل في عصر الموحدين مقابل دراهم النقود الموحدية لاسيما المؤمنية منه، نجد أن درهم الوزن المتفق عليه يساوى درهماً واحداً وأربعة أخماس الدرهم من الدراهم المؤمنية، وذلك استناداً علي أن الدرهم الذي ضربه الخليفة عبد المؤمن بن على بالمغرب، كان وزنه من حب الشعير المتوسط ثماني وعشرون حبة[٣].

وجدير بالذكر أن على بن يوسف الحكيم قد ذكر أن العصر الموحدى عرف تواجد لدراهم وزن من العصر الأموي أيضاً، وهي فضة مستديرة الشكل مكتوب عليها : أمر بضرب هذه الدراهم أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان، وكانت تساوى نفس وزن درهم الوزن الشرعي أي تساوى خمسينَ حبة وخُمسا حبة من حب الشعير المتوسط[٤].

أما الدينار – المثقال – فهو أساس الأوزان فالوحدات الأخرى تقدر بالنسبة إليه، وذلك لما اختص به من صفة الثبات في مختلف الأزمنة . وقيمة مثقال أو دينار الوزن يساوى من دراهم الوزن درهماً واحداً وثلاثة أسبْاع الدرهم ؛ كما يساوي من

---

(١) الحبة في اللغة : واحدة الحب وتجمع أيضاً على حبات وحبوب، وهى الحبوب المختلفة في كل شئ، وحبة القلب سويداؤه . وهى وزن للنوع من الحبوب التي يتركب منها الدرْهَمَ والدينار وباقي الأوزان زنتها قدر شعرتين، والشعيرة حبة شعير غير مقشورة، يساوى المثقال منها خمسين حبة، أي إن زنة الحبة تساوى ١/ ٥٠ من المثقال، بينما هي ١/ ٦٠ من الدينار، أنظر : الرازي : مصدر سابق، ص ٦٤٢، مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١٣٦، على جمعة : مرجع سابق، ص١٦.

(٢) مؤلف مجهول : تلخيص القول، ص٨.

(٣) المصدر السابق : ص٩، ١٠ .

(٤) أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٤٤ .

حبّ الشعير اثنان وسبعون حبة . أي أن سبعة دنانير كيل تساوى عشرةً من دراهم الكيل [١].

٢ – أوزان أخري:

كان هناك أيضاً بالإضافة للدراهم والدنانير أوزان أخرى ، فقد عُرف "القيراط" [٢]وهو يساوى ثلاث حبات من حب الشعير، كذلك وجد " الدانق " وهو وزن يساوى ثمان حبات شعير وخُمسا الحبة[٣] . كما عُرفت "النواة" وهى تساوى زنة خمسةَ دراهم وزن [٤]. كذلك عُرفت الأوقية في العصر الموحدى ايضاً [٥]، وأشار ابن صاحب الصلاة إلى أن اللحم عام ٥٦٦هـ / ١١٧٠م بالقرب من مراكش كان ستين أوقية بدرهم للدلالة على رخص الأسعار والست عشرة أوقية تعادل رطلاً . وهكذا فإن ستين أوقية تعادل أربعة أرطال إلا ربعاً، أي كيلو و٨٩٠جرام [٦]. ويكون فيها من دراهم الكيل المؤمنية تسعة عشر درهماً وخمس

---

(١) مجهول : تلخيص القول، مصدر سابق، ص٨، محمد ضياء الدين الريس : مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٢) القيراط : من الأوزان وهو جزء من أجزاء الدينار، وهو من مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان، انظر : القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ٢٧٨، ٢٧٩، علي جمعة : مرجع سابق، ص١٧ .

(٣) أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص١٣٩ .

(٤) مجهول : تلخيص القول، ص١٤ . المراد بها وزن نواة الثمر من ذهب وعلى قدر هذه الأوقية اعتبر صدقات أزواج، انظر : نفس المصدر .

5) ابن غالب الأندلسي : مصدر سابق، ص٢٩٦،عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٩٤.

(٦) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٢، ٣٥٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٣١، عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٢٩٧.

درهم[١].

كما كان الرطل أيضاً وحدة وزن شائعة خلال العصر الموحدى[٢]، ورغم ما قلناه سابقاً من أن الرطل يساوى ست عشرة أوقية، إلا أن المراكشي يذكر أنه كان يساوى ثلاث عشرة أوقية بوزن أحد الأسواق في العصر الموحدى[٣]، كما بلغ رطل الدقيق بدرهم واحد عام ٥٦٧هـ / ١١٧١م . وذلك علامة على غلاء الأسعار والرطل يساوى بالوزن الحالي ٥٠٤ جراماً [٤] إلا أن هناك من يرى أن الرطل خلال القرنين٦،٥ هـ/ ١١،١٢م = ١٤٠ درهماً =٤٣٧,٥ جرام [٥].

كما عرف المغاربة في تلك الفترة " المن " وكان مقداره عندهم رطلان، وهو اسم لصنجة يوزن بها، وجمعه آمنا بالمد[٦]. كما وجد الربع أيضاً وهو مفرد جمعه أرباع، وكما ورد في الكتب التي تناولت الحديث عن الحسبة فهو يزن خمسةً وعشرينَ رطلاً، والرطل يساوى تقريباً ٥٠٤ جرام بالوزن الحالي، فالربع إذن يزن أثنى عشر كيلو وستمائة جرام[٧].

---

[١] مجهول : تلخيص القول، ص١٤ .

[٢] ابن غالب الأندلسي : مصدر سابق، ص ٢٩٦، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٩٤، جمال طه : مرجع سابق، ص٢٣٤.

[٣] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٣٠٥.

[٤] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤١٩، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٣١، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٧.

١٠) أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٤٣.

[٦] مجهول : تلخيص القول، ص١٥ .

[٧] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٢، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٧.

وكانت وحدة الأوزان الكبيرة عندهم القنطار[١]، والقنطار اسم لجملة من المال. جاء في التفسير أنه ملء مسك تور ذهباً. ويقال أنه ألف ومائة أوقية، ورأى أخر يقول أنه سبعون ألف دينار، ويرى ثالث أنه يساوى مائة رطل [٢] . وقد أدى اختلاف قيمة الرطل إلى اختلاف كمية القنطار في مدن جنوب المغرب في بعض السلع مثل الزيت، وتأثرت تباعاً قيمة ما تحتويه الأوقية من دراهم، ولتدارك هذا الاختلاف لجأ التجار في تعاملاتهم إلى تحديد نوع الكيل والوزن مقدماً[٣].

ب – المكاييل :

كما تنوعت الموازين في تلك الفترة فقد تنوعت المكاييل أيضاً – انظر جدول رقم (٣–٢–ج)– فقد عرف المغاربة "المد" في تعاملاتهم[٤] حيث أشار إليه ابن صاحب الصلاة أكثر من مرة، فحين تحدث عن رخص الأسعار بوادي تنسيفت القريب من العاصمة مراكش عام٥٦٦ هـ/ ١١٧٠م ذكر أن الشعير خمسة وعشرون مداً بدرهم، كذلك عندما أشار إلى غلاء الأسعار بالأندلس عام ٥٦٧هـ/ ١١٧١م أثناء حملة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بها، فذكر أن المد المراكشي من الشعير كان بدرهمين، أما في عام٥٨٠ هـ/ ١١٨٤م فقد بلغ الشعير أثنى عشر مدا بدرهم، والقمح خمسةَ عشر مدا بدرهم، والمد هنا يُقصد به المد المراكشي الذي نجهل مقداره، غير أن المد النبوي يزن ٤٠٠جراماً، وهو ما يعادل ٤٠٣ جرام إذا كان من الشعير وحوالي ٥٢٥ جراماً إذا كان من القمح، ويبدو أن المد المراكشي كان في حدود تلك المقادير حسب

---

[١] ابن غالب الأندلسي : مصدر سابق، ص ٢٩٨، ٢٩٩، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٩٥، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٣٤.

[٢] مجهول : تلخيص القول، ص١٦ .

[٣] البكري : مصدر سابق، ص٦٩، ٨٩، ١٤٥، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٣٣.

[٤] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٨٣.

أدنى توقع [١]، وقد جعله البكري يزن ثمانين أوقية [٢]، بينما يذكر الإمام الشاطبى أن مقدار المد ملء اليدين المتوسطتين، من غير قبضهما [٣]، ويذكر أبو الحسن أن المد رطل وثلث [٤]. وبذلك كان المد محل خلاف بين أصحاب الاختصاص في تقديره في تلك الفترة [٥].

وعرف المغاربة أيضاً "القسط" ومعناه نصف صاع ويساوى رطلين وثلثين. كذلك عُرفت "الكليجة" وقد أُختلف في تقديرها فهناك من يرى أنها نصف صاع وهي بذلك مرادف للقسط، وهناك من يرى أنها أقل من الصاع بقليل أو تساويه [٦]. أما "الصاع " الكامل فهناك اتفاق بين أصحاب الاختصاص في تلك الفترة أنه يساوى أربعة أمداد بمد النبي صلى الله عليه وسلم [٧]، إلا أن القلقشندى يقول أن الصاع يساوى نصف ويبة، والويبة ثلاث كيلات [٨]، وقد سمى الصاع في عصر الموحدين بـ"السطل" [٩].

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٢، ٤١٩.

[٢] البكري : مصدر سابق، ص ١١٧.

[٣] الإمام الشاطبى : مصدر سابق، ص١٣٣، على جمعة : مرجع سابق، ص٢٥.

[٤] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٤٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٣٠، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٧.

[٥] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص٥٧ .

[٦] المصدر السابق : ص١٢٧ .

[٧] المصدر السابق : ص٥٦، ٥٧، على جمعة : مرجع سابق، ص٢٥.

[٨] القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص٣٢٥، جـ٤، ص ٢١٦، ١١٨.

[٩] مجهول : تلخيص القول، ص١٥، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ١٥، ص٣٢٥، جـ٤، ص ٢١٦، ١١٨.

كما عرف المغاربة "المكوك" وهو أثنا عشر مداً أي نصف "ويبة" وهو يساوى أيضاً صاعاً ونصف[١]. أي أن "الويبة " تساوى أربعة وعشرين مداً[٢]، وهناك من يرى أنها تساوى أثنين وعشرينَ مداً بمد النبي عليه الصلاة والسلام[٣] . كما عرفوا "الإردب" وهو يساوى ست ويبات، ويبدو أن الإردب عُرف عن أهل مصر في تلك الفترة[٤]. كذلك عرفوا "الكرّ" (بالضم) وهو ستون قفيزاً بالعراقي، وأربعون إردباً بالمصري[٥].

وكان القفيز من المكاييل المعروفة أيضاً في العصر الموحدى[٦]، وكان يساوى ثمانية مكاكيك وجمعه أقفزة وقفزان[٧]. وكان القفيز من المكاييل التي تفاوت الناس في تقديرها ؛ لاختلاف الاصطلاح فيها[٨]" وربما يرجع ذلك إلى وجود سدس القفيز وربعه ونصفه في عصر الموحدين[٩]. كما اسُتعمل الجريب وهو مكيال يساوى أربعة أقفزة[١٠]. كما عُرفت " القلة " وهي الجرة الضخمة، وتقدر القلة بـ (٢٥٠) رطلاً

---

[١] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص١٢٨

١٠) مجهول : تلخيص القول، ص١٦ .

١١) أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص١٣٠.

١٢) المصدر السابق : ص١٣٢.

١٣) مجهول : تلخيص القول، ص١٦ .

[٦] عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادى، ص٢٩٧، ٢٩٨، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص ١٢٦، ١٢٧.

[٧] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص١٣١، مجهول : تلخيص القول، ص١٦، محمد ضياء الدين الريس : مرجع سابق، ص٣٠٨.

[٨] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٩٣، ٣٠٧، على جمعة : مرجع سابق، ص٢٧.

[٩] عبد الواحد المراكشى : مصدر سابق، ص ٣٠٨، ٣١٣.

[١٠] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص١٣٢ .

عراقياً [١].

كذلك استعمل المغاربة "الوسق" وكان من المكاييل الأكثر استعمالاً في العصر الموحدى وسمى أيضاً بـ "الصفحة"، والوسق وسق جمل أي حمل جمل [٢]. ولا خلاف على تحديد الوسق . فالكل – أصحاب المعاجم والفقهاء – يذكر أن الوسق ستون صاعاً، وأن الخمسة أوسق تساوى ثلاثمائة صاع [٣]. ومن المكاييل أيضاً القفة، كما أُستخدم كوزاً من الفخار لكيل المواد السائلة مثل الزيت، إلا أننا نجهل مقدارهما [٤].

ج – الأطوال :

أما بالنسبة للمقاييس الطولية فكان ذراع اليد [٥] هو المقياس الشائع استخدامه في المغرب الإسلامي لاسيما في عصر الموحدين، وقد اختلف الذراع من سوق لأخر

---

(١) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٣٠٧، ٣١٠، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٧، ٢٩٨، على جمعة : مرجع سابق، ص٣١ .

(٢) العمري : مصدر سابق، ص١٤٠، ١٩٣، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٣٠، ٢٣١، جمال طه : مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٣) أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص٥٦، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٤٦، ابن آدم القرشي : مصدر سابق، ص١٥٧، محمد ضياء الدين الريس : مرجع سابق، ص٢٣٣، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٣٤ .

(٤) السقطى : مصدر سابق، ص١٦، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٣٠٧،٣١٠.

١٠) ذراع : هو بسط اليد ومدها، وأصله من الذراع وهو الساعد، وهو ما بين طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى، منها أنواع مختلفة من حيث الطول، أشهرها : الذراع الهاشمية والذراع المعمارية والذراع البلدية = = وقد بطل استخدامها هذه الأيام، انظر : مصطفى عبد الكريم الخطيب : مرجع سابق، ص١٩٣، على جمعة : مرجع سابق، ص٣٤.

ومن شخص لأخر[1] خاصة في أسواق الأقمشة . كذلك استخدم الحبل في المقاييس وكان يساوى أربعين ذراعاً رشاشياً أي حوالي ستين ذراع يدوى [2]. كما اسُتخدم الجريب أيضاً وهو هنا يقصد به مقدار من الأرض معلوم عند أهل المساحة غير جريب الكيل [3].

وكان أهل شرق الأندلس يستخدمون قياساً يسمي(الطويلة وهو حبل أطول من المرجع، وكان المرجع بالاسبانية أربعين ذراعاً رشاشياً، وهو أيضاً مقياس للأرض التي تعادل نحو خمسمائة متراً مربعاً . كما اسُتخدمت (العارضة) في مناطق أخرب من الأندلس وتقابل عشرةَ أذرع رشاشية، أما الباع فكان أربعةَ أذرع [4]. وليس من المستبعد أن يكون المغاربة قد استخدموا هذه المقاييس في معاملاتهم أيضاً.

---

(1) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٢٩٦، ٣٠٣، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٢٣ . وأنظر جدول رقم(٤ – ٢ –ج) .

(2) عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق : ص ٣٠٩،٤٠٧، ٥٧٥، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص١٣٣..

(3) أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص١٣٢ .

واستخدم الميل والفرسخ أيضاً في عصر الموحدين، وبعض الآراء تعطينا طول موحد لكل من الميل والفرسخ، فهناك من يرى أن الميل لا يتعدى طوله ١٩٢٠ متر، والفرسخ – وهو وسيلة لقياس المسافات الطويلة – يساوى ثلاثة أميال أى١٩٢٠ ×٣ = ٥٧٦٠ متراً تقريبا، واستخدمت المرحلة أيضاً . كما استخدم اليوم لتقدير ما يقطعه فرد أو جماعة من مسافة، أو تقدير المسافة بين مدنيتين، ويساوى اليوم عشرة أميال، انظر، ابن غالب الأندلسي : مصدر سابق، ص٣٠٦، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٨٣ ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ١١٤،١٢١،٢١٩،١٢٧، الحميرى : مصدر سابق، ص ٥٨، ٥٩، القزوينى : مصدر سابق، ص ٤٩٧، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٨٣،١٩٩، مطير سعد غيث أحمد : الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي، دار المدار الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص٣٥٦، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٢٣.

4) أحمد الجمال : مرجع سابق، ص١٣٣.

وهكذا تعددت الموازين والمكاييل والمقاييس الطولية في المغرب والأندلس كغيرها من بلدان العالم الإسلامي، واختلفت مقاديرها من منطقة لأخرى . فاستعمل في المغرب من الموازين دراهم ودنانير الوزن والأوقية والرطل والقنطار والربع، ومن المكاييل المد والوسق والقلة والقفيز والقفة والكوز، ومن المقاييس الطولية الذراع والحبل والطويلة والعارضة والباع .

ثالثا – أشكال المعاملات المالية :

عرف المغاربة خاصة والمسلمون عامة في تلك الفترة معظم صور التعامل المالي – المعاوضات المالية – المعروفة في العصور الحديثة، ولكن في صورة بدائية وغير منظمة تنظيماً تاماً[١]. ويمكننا تقسيم أشكال المعاملات المالية في المغرب في عصر الموحدين إلى قسمين رئيسيين حسب طبيعة المجال التي توجد فيه تلك المعاملات وحسب طبيعة التبادل وهما : "البيوع" أو مبادلة المال بالمال، و" الشراكة" وهي مبادلة المال بالمنفعة وهي في أصلها مال أيضاً[٢]، ويمكن عرض كل قسم من هذه الأقسام وما تحتويه من أنواع المعاملات التي تندرج تحتها كما يلي :

١) الزركشي : المنثور، جـ٢، ص٤٠٢، حسين مؤنس : عالم الإسلام، ص٢٨٠.

٢) الزركشي : مصدر سابق، جـ٢، ص٤٠٢، ٤٠٣، سلطان بن إبراهيم بن سلطان الهاشمي : مرجع سابق، ص٧٣.

أ -"البيوع" [١] :

وهى التي يكون فيها المال مقصوداً من الجانبين حقيقة مثل السلف والمقايضة والصرف ...الخ [٢]، وقد عرف المغاربة في عصر الموحدين جميع أنواع المعاملات المالية التي تندرج تحت (البيوع)، سواء أكان التعامل بين تاجر وآخر، أو تاجر ومستهلك، أو بين الدولة والأفراد [٣].

١ -البيع نقداً [٤]:

كان البيع نقداً في تلك الفترة من أشهر أنواع البيع، حيث يكون الثمن دائما حاضراً في وقت المبايعة ويكون من النقود دون غيرها من الوسائل . وقد عرف هذا النوع من البيع على مستوى التعامل بين المغاربة بعضهم وبعض في الأسواق والمؤسسات المالية

---

[١] البيوع : جمع مفردها بيع، والبيع في اللغة مبادلة المال بالمال . وهو من الأضداد كالشراء . ولذلك يطلق على كل من العاقدين أنه بائع ومشتر . وفى الاصطلاح الفقهي البيع هو تمليك البائع مالاً للمشترى بمال يكون ثمناً للمبيع . وعبر عنه بعض الفقهاء بأنه مبادلة مال بمال بالتراضي . وقال الباجى كل إشارة فهم منها الإيجاب والقبول لزم بها البيع، وذكر الشيخ أن من أركان البيع الصيغة، ويعنى بذلك ركنه الحسي الذي لا يصح حمله، انظر : الرصاع : مصدر سابق، ص٣٣، القراف : الفروق، جـ ٤، ص١٦٣٧ .

[٢] الزركشى : مصدر سابق، جـ٢، ص٤٠٢، ٤٠٣، سلطان بن إبراهيم بن سلطان الهاشمي : مرجع سابق، ص٧٣.

[٣] القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٣٧، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٥، ٢٩٦، جمال طه : مرجع سابق، ص٢٢٧.

[٤] هو شراء العين بالنقد أو دفع الذهب والفضة مقابل سلعة، انظر: ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة٦ .

المغربية[1] .

كما عُرف هذا النوع من البيع بين المغاربة وغيرهم من الشعوب الأخرى، حيث كان هناك بيع عمومي بطريقة مباشرة عن طريق النقد في الديوانة بين الأوربيين والمغاربة، بحضور المراقبين والموظفين الماليين من الأطراف المتبايعة، وكان المترجمون يلعبون دوراً رئيسياً في تسهيل هذا النوع من البيع[2].

أما التجارة مع المشرق والبلاد الأوربية فقد كانت قائمة على العملة الذهبية . وعندما يدخل التجار المغاربة إلى هذه الأقطار يحملون العملة المغربية إلى دور الضرب فيها، ويسكونها لتعادل سكة البلد الذي يتاجرون فيه . ولا يعرف أن التجار الأجانب كانوا يفعلون الشئ ذاته عندما يدخلون إلى المغرب، باستثناء إشارة واحدة تعود إلى العصر المرينى[3] .

وكان لقيمة العملة الموحدية دور رئيسي في ذيوع هذا النوع من المعاملات، وذلك بعد أن أصبحت هذه العملة ذات صيت واسع في عالم البحر المتوسط – كما ذكرنا سابقاً – نتيجة تعدد أنواع وأحجام العملات الموحدية، ونقاء وجودة معدنها وصناعتها، مما ساعد على تسهيل عمليات البيع نقداً بين المغاربة أنفسهم، وبين

---

[1] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٢، ٣٥٣، ٤٠٩، ٤١٩، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٨١ ، ٨٢، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ١٩٤، محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص ١٥، ١٦ .

[2] الونشريسى : مصدر سابق، جـ٥، ص١٩٧، ٢٠٠، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦ ص٢٥١.

[3] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١١١، ١١٧، ١١٨، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٣٠٢، ٣٠٣، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ٢١١، ٢١٢.

المغاربة وغيرهم من الشعوب الأخرى [١].

٢-الصرف [٢]:

استدعى اختلاف أنواع النقود وأوزانها ظهور الحاجة لمبادلة العملات ومصارفة بعضها ببعض بشكل مبكر . وقد حفلت كتب الفقه الإسلامي بالكلام عن الصرف وضوابطه وشروطه، في ضوء ما

روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من أحاديث مبينة لشروط التعامل في الذهب والفضة وغيرها من الأصناف الربوية [٣] . فكان الصراف في السوق يقوم بالكثير من أعمال البنوك الحالية، فكان يقوم بتغير العملة سواء أكانت محلية أو أجنبية، ذهبية أو فضية [٤].

واضطر التجار المغاربة للتعامل مع الصيارفة اليهود نتيجة سيطرتهم على التجارة والأعمال المصرفية الدولية في فترة الدراسة خصوصاً في المعاملات المصرفية الدولية . فقد جمع اليهود في أيديهم خلال هذه الفترة كافة الأعمال اليدوية والتجارة وكل ما

---

(١) مجهول : تلخيص القول، ص١١، ابن الزيات التادلي : مصدر سابق، ص٢٤٤، إمبروسيو هويثي ميراندا : مرجع سابق، ص٣١٩، عصام سالم سيسالم : مرجع سابق، ص٥٧٦ .

(٢) الصرف : الصرف في اللغة هو الدفع والرد، وفي اصطلاح الفقهاء " هو بيع النقد بالنقد "، أو بيع الأثمان بعضها ببعض، ويتساوى في ذلك المضروب والمصوغ والتبر، انظر : القرافي : الفروق، ص١٦٥٨، الرصاع : مصدر سابق، ص٣٣٧، عبد الحفيظ فرغلي على القرني : البيوع في الإسلام، دار الصحوة للنشر، القاهرة د.ت، ص٥٣.

(٣) ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٦، أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٥٢، ١٥٣، سامي حسن أحمد حمود : مرجع سابق، ص٤٥، ٤٦.

(٤) أبو الحسن بن يوسف الحكيم . مصدر سابق، ص١١١، حسين مؤنس :عالم الإسلام، ص[illegible] .

من شأنه أن يكون على شاكلة المؤسسات المصرفية، ويمكن أن تحدث أمور مثل هذه في أي مكان يتواجد فيه اليهود [١].

وقد قسم المغاربة الصرف إلى نوعين رئيسين كان معمولاً بهما حتى عصر الموحدين، بل تعداها لعصر بني مرين . النوع الأول : أن ينعقد الصرف بينهما على أن يدفع أحدهما جزء من الأموال التي تعاملا بها وإن قلت ويؤجل الباقي لوقت معلوم. والنوع الثاني : أن ينعقد الصرف بينهما على المناجزة وإتمام المعاملة في ساعتها[٢].

كما لم يقف تعامل الناس عند حد المصارفة بين العملات المختلفة، بل تعداه إلى نطاق قريب من أعمال التحويل التي تجرى في أيامنا . ويبدو أن هذا النوع من أعمال التحويل قد تطور العمل فيه حتى أصبح مهنة يحترف القيام بها الصيارفة، حيث صار لها قواعد معروفة ومنظمة، حيث تجاوزت مهنة الصيرفي عمليات صرفية بحته بل يقوم بمهمة بنكية في الوقت نفسه، فيمكن للخواص ايداع أموالهم لدي الصيارفة، كما كانت تودع عند الأمناء والتجار بعد أن يشهد على ذلك شاهدي عدل [٣]، بينما كان تجار المدن الإيطالية يودعون أموالهم في ديوان المشرف ومنها يدفع المشرف لتجار العدوتين [٤].

---

[١] أميركو كاسترو : مرجع سابق، ص٥٧١، جوزيف شاخت، كليفورد بوزورث : تراث الإسلام، ترجمة حسين مؤنس وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م، ص٣٠٨.

[٢] أبو الحسن بن يوسف الحكيم : مصدر سابق، ص١٥٣،١٥٢.

[٣] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٦٠٧، الحبيب الجنحانى : مرجع سابق، ص١٠٧، سامي حسن أحمد حمود : مرجع سابق، ص٤٥، ٤٦.

[٤] جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٣٩، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ٢١١، ٢١٢
- Goitein : Jews and Arabs, Pp.118 ,119

وكانت العادة أن التاجر المعروف إذا دخل السوق أودع ما معه من المال لدى أحد الصرافين، وأخذ بدله رقاعاً أو أوراقاً عليها طابع (ختم) الصراف يسجل فيها الحد الأقصى الذي يستطيع التاجر أن يتعامل به، وبهذه الرقاع يشترى ما يريد ويعطى البائع منها ما يساوى قيمتها . ويذهب الناس بهذه الرقاع إلى الصراف ليأخذوا قيمتها النقدية، وكان الناس يفعلون ذلك تفادياً لحمل مقادير كبيرة من العملة معهم أثناء وجودهم في السوق وتعرضهم للصوص في الزحمة، وكذلك ليوفروا الوقت الذي يضيع في فحص العملة للتأكد من سلامتها في كل حالة شراء . وفي آخر مدة السوق يعمل التاجر حسابه مع الصراف ويأخذ المتبقي له أو يدفع الزائد عليه، وهذه أشبه بعمليات "خطابات الضمان" [١] . إلا أن الحوالة على الصيارفة كانت طريقة للتعامل مكروهه عند الفقهاء في تلك الفترة، لأنهم اعتبروا الحوالة ربا[٢].

كما عرف عصر الموحدين شكلاً آخر من أشكال الأمانة أو الوديعة وهو أن يرسل رجل إلى رجل مال أو بضاعة، عن طريق رسول يحمل ذلك المال أو البضاعة على شكل أمانة أو وديعة يتحرر من مسئوليتها عندما يوصل تلك الوديعة إلى الرجل المرسلة إليه، ويحصل منه على ما يفيد أنه استلمها [٣].

٣- المقايضة[٤]:

---

[١] حسين مؤنس : عالم الإسلام، ص٢٨٠ .

[٢] عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ٢١٠، ٢١١ .

[٣] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٦٠٩.

[٤] المقايضة Barter : أي مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام النقود، كمبادلة قمح بماشية مثلاً، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني، انظر : عبد الهادي على النجار : مرجع سابق، ص ١٠٦،

كانت المقايضة أحد أشهر أنواع المعاملات المالية المعروفة في المغرب في عصر الموحدين. فقد كانت مقايضة أي شئ يخضع للبيع والشراء معروفة بين المغاربة بعضهم وبعض، حتى وصلت المقايضة حد مقايضة العبيد والجواري، فيذكر المراكشي أن أحد المغاربة قايض مع آخر جاريتين، فيقول :"تعامل فلان بن فلان وفلان بن فلان بأن باع فلان بن فلان من فلان بن فلان مملوكة جليقية تسمى كذا ونعتها كذا بمملوكة جليقية جنسها كذا ونعتها كذا، وقبض كل واحد منهما المملوكة التي صارت إليه من صاحبة على الطوع من دافعها"[١].

كما كانت التجارة مع بلاد السودان تقوم على المقايضة بين التجار المغاربة والسودانيين في منطقة (الساحل) الصحراوي، ولما كان السودان مصدر الذهب الأساسي بالنسبة للمغرب فقد كانت أكثر المقايضة تقوم على الذهب [٢].

كما قايض الأوربيون مع المغاربة سلعهم، لاسيما البيشيون (أهل بيزا) الذين قاموا بنشاط تجارى واسع فى إفريقية، فكانوا يقايضون مع المغاربة القمح بالصوف والجلود والشمع والزعفران[٣].

وإذا كانت المقايضة تعنى مبادلة سلع أو أي شئ يُباع ويُشترى بعضها ببعض –

١٠٧، فوزي عطوى : في الاقتصاد السياسي " النقود والنظم النقدية "، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص ١١٩ .

[١] وثائق المرابطين والموحدين : ص٣٥١ . وأنظر خريطة رقم (٦–ب).

[٢] البكري : مصدر سابق، ص١٥٩، ١٧٣، أحمد إلياس حسين : العلاقات بين مملكة غانة والمغرب العربي فيما بين القرنين الثاني والخامس الهجريين (الثامن والحادي عشر الميلاديين)، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢ م، ص١٢٤، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ٢١١، ٢١٢.

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣١ .

كما قلنا سابقاً – دون تتدخل وسيط كالنقود، فإن المغرب قد عرف نوع آخر من المبادلة شبيه بالمقايضة، من حيث إنها أشياء أو سلع أو ممتلكات متماثلة في أغلب الأحيان يتم تبادلها بعضها ببعض في عملية البيع دون وسيط وهي معاملة أُطلق عليها "المعاوضة"[١]– من باب إطلاق الكل على الجزء الذي يندرج تحته – والتي برزت في المغرب في عصر الموحدين أيضاً . حيث كان المغاربة يقومون بتبادل العقارات والأراضي الزراعية المتماثلة فيما بينهم، فقد يتبادل شخصان منزل كل منهما مع الآخر، أو حتى يتبادلان الأراضي الزراعية وما عليها من زرع مع بعضهما البعض[٢]، ولكن أوجه اختلاف "المعاوضة" عن "المقايضة" في تلك الفترة تنحصر في ثلاث عناصر رئيسية :

١ – كانت المقايضة في سلع متماثلة وغير متماثلة، أما المعاوضة فغالبيتها كانت في سلع متماثلة في النوع أو الحجم أو القيمة .

٢ – كنت المقايضة في سلع قابلة للحمل والاستهلاك والتخزين، أما المعاوضة فكانت أغلبيتها في الأملاك والأموال الثابتة مثل العقارات والأراضي الزراعية .

٣ – لا تستخدم النقود في المقايضة، أما المعاوضة فكثير من الأحيان تصحبها دفع قدر من النقود، لمعادلة الفرق بين منزلين أو أرضين زراعيتين لارتفاع قيمة أحداهما عن

---

[١] المعاوضة : لغة : من العوض، وهو الخلف أو البدل الذي يبذل في مقابلة غيره . والمعاوضة عند الفقهاء تعنى المبادلة بين عوضين وجمعها معاوضات . وعقود المعاوضات فى مصطلحهم عبارة عن ضرب من التمليكات التي تقوم على أساس إنشاء حقوق والتزامات متقابلة بين العاقدين بخلاف التبرعات التي تقوم على أساس الرفق والمعونة والمنحة من طرف لآخر دون مقابل، انظر : القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٧٤ .

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٥٧ – ٢٦١.

الأخرى في بعض الأحيان[١].

٤ – السلف[٢]:

كان السلف من أنواع البيوع البارزة آنذاك، وكان السلف نقداً بنقد أو نقداً بسلعة أو سلعة بأخرى . والفائدة قد تكون رباً صريحاً خاصة عند الصرافين، أو قد تتخذ شكل بيع السلم أو النسيئة . وجرت العادة على توثيق بيع السلف، فازدهرت صناعة التوثيق في عصر الموحدين، وربما أخذ المسلف رهناً من المستلف . والظاهر أن بيع السلف ساعد التجار على استغلال الزراع والاحتكار لاسيما الطعام[٣].

ومن الأنواع التي يمكن أن نجملها تحت السلف ما يسمى " الإعارة أو القروض " [٤]، وظاهرة الإعارة أو القروض كانت كثيرة في العصر الموحدى، الأمر

---

[١] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣١،٢٥٧ – ٢٦١،٣٥١، ٣٥٢، إبراهيم على طرخان : مرجع سابق، ص٧٠، ٧١، فوزي عطوى : في الاقتصاد السياسي " النقود والنظم النقدية "، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص ١١٩.

[٢] السلف : يطلق السلف فى اللغة وفى الإستعمال الفقهى على عقد السلم، غير أن السلم لغة أهل الحجاز والسلف لغة أهل العراق . كذلك يطلق عند الفقهاء على القرض، فيقال : تسلف وإستلف، إذا إستقرض مالاً ليرد مثله، أنظر : القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٥٥، عبد الحفيظ فرغلى على القرنى : مرجع سابق، ص٦١، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٩٢ .

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٨٣، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٩٥، ٢٩٦ .

[٤] الإعارة :هي إعطاء شخص قدر من المال أو الممتلكات لانتفاع الثاني بها لأجل محدد دون مقابل، ورد هذه الأموال أو الممتلكات في الميعاد المتفق عليه بين الطرفين، انظر : ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة٦، أبو هلال العسكري : مصدر سابق، ص١٨٠، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٦٢٩، القرافى : الذخيرة، جـ٥، ص٢٨٥ .

الذي يفسر قطع المنصور الشهادة على الخط في الدرهم والدينار[١].

وقد عُرفت الإعارة أو القروض في عصر الموحدين على مستوى التعامل المحلى بين المغاربة أنفسهم، بإقراض شخصٌ شخصٍ آخر أموال . وقد وصلت الثقة بين المغاربة في عصر الموحدين إلى مستوى نجد معه أن حدائق العنب أو الأراضي المزروعة بشجر الزيتون أصبحت من الأموال التي تَقرض أو تُعار للآخرين دون ضمانات سوى العقود التي تمنح للشخص الذي يقرض ماله، والتي تتضمن نوع الأموال المُعاره وموضعها – في حال الأرض الزراعية أو المحاصيل والزروع – وكذلك ميعاد إرجاع هذا المال المُعار[٢].

وربما كان المسلف تاجراً أو صرافاً اشتهرا بذلك، خاصة وأن اليهود المغاربة كانوا أكثر الناس عملاً في الذهب والفضة والصيرفة، وقد اشتهروا بإقراض المال للتجار . ويبدو أن الفائدة كانت كبيرة وقد بلغت في حالة ١٠٠٪، وفي أخرى ٦٠٪ . وهذا غير مستغرب لأن أجل القرض قد يكون طويلاً، وقد يبلغ أحد عشر عاماً أو خمسة عشر عاماً، وقد يكون الدفع في بلد آخر[٣]. وبذلك تعامل المغاربة بالقروض في جميع أنواع الأموال، ما عدى الجواري التي شدد الفقهاء على تحريم إقراضها في تلك الفترة لتحريم إعارة الفروج للوطء[٤] .

كما عُرفت الإعارة أو القروض على المستوى الرسمي لدولة الموحدين، فقد

---

[١] أبو عباس الغبريني : مصدر سابق، ص٢٠٩، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٨٠.

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٦٢٩.

[٣] ابن عبد الملك المراكشي : مصدر سابق، جـ٢، ٥٣٢ .

[٤] القرافى :الذخيرة، جـ٥، ص٢٨٥.

أقرض الموحدين طلبة الحضر أموالاً يتاجرون بها، ثم يردون السلف . فالخليفة عبد المؤمن بن على عندما أحس بضعف طلبة الحضر مثل أبى محمد المالقى وغيره، قال هؤلاء طلبة غرباء ضعفاء والإقلال عليهم ظاهر، فنرى أن ندفع إليهم مالاً نقارضهم فيه ويتجرون به، ويردون السلف إلينا ؛ ثم أسلفهم من مال المخزن ألف دينار لكل واحد منهم[1].

كما عُرفت القروض أو الإعارة على المستوى الدولى فى تعامل المغاربة مع غيرهم من الشعوب الأخرى، فقد كان تجار جنوة ومرسيليا يتبعون فى معاملاتهم مع المسلمين الأساليب نفسها التى كانت متبعة فى المعاملات التجارية فى بلاد الإفرنج، فكانوا يمارسون القروض العادية دون فائدة من الناحية النظرية، فكانوا يتقارضون مع المغاربة على أساس القرض المسمى بالبحرى، وفيه تحمل على رأس المال زيادات كبيرة لأن المستدين ينبغى أن يتحمل أخطار البحر [2].

وعرف المغاربة من أنواع السلف أيضاً ما يسمى بـ"السلم"[3]، والذى كان ينحصر تواجده فى معظم الأحيان – فى تلك الفترة – بين المغاربة أنفسهم، وهو يقوم

---

[1] ابن القطان المراكشي : مصدر سابق، ص١٧٦، ١٧٧ ، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص ١٣٠.

[2] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣١ .

[3] السلم : بفتح السين مشددة ولغويا هوالتقديم والتسليم، وفى الشرع إسم لعقد يوجب الملك فى الثمن عاجلاً وفى المثمن آجلاً، انظر : ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة٦، القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٥٥، عبد الحفيظ فرغلى على القرنى : مرجع سابق، ص٦١، محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٩٢، محمد عبد الحليم عمر : الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الاسلامى للبحوث والتدريب، جده – المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م، ص١٣، ١٤ .

على دفع الثمن نقداً أولاً، ثم استرداد قيمته فيها بعد بأحد السلع، التى يُتفق عليها عند دفع الثمن، ولابد أن يتضمن الإتفاق بين الطرفين المتعاملين على أسماء الطرفين وأماكن إقامتهما وقدر وجودة النقود التى تُدفع كثمن، وكذلك وزن أو عدد و نوع السلعة التى تُسترد مقابل الثمن . وتعيين مكان القبض وقد يشهد على ذلك شاهدان [1]وكانت الحبوب والبقليات والزيوت أكثر السلع التى يتم فيها بيع السلم[2].

وقد كانت هناك مشاكل تنتج عن بيع السلم فى عصر الموحدين مثل حالات الفرار من الطرف الآخر، عند حلول ميعاد سداده السلع المطلوبه منه[3] . لذلك عمل فقهاء المغرب فى تلك الفترة على ايضاح بعض الشروط والقواعد التى يجب أن تُتبع فى بيع السلم، لتلافى أخطار بيع السلم – سابقة الذكر – وبعض الإشكاليات التي قد تقع بين الأطراف المتعاملة بذلك النوع من البيع، ومن ذلك أنه إن اشترط في السلم أخذ بعض رأس المال وتأخير بعضه لم يجز السلم وفسخ، وأخذ المسلم رأس ماله فقط، ولا بأس باشتراط تأخير النقد يوماً أو يومين أو ثلاثة، فما زاد على ذلك فقد وجب فسخه، إلا أن يكون تأخيره من غير شرط فذلك جائز ولا يفسخ السلم . كما أن تسليم التبر جزافاً جائز، ولا يجوز ذلك فى الدنانير ولا فى الدراهم بوجه، وكذلك لا يجوز التبايع بالدنانير والدراهم المسكوكة جزافاً . كما لا يجوز التسليم فى

---

٢) أبو زيد القيرواني : النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق عبد الله المرابط الترغى – محمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، جـ٦، ص٦٢، ٦٣، عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٨٣، القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٥٥، القرافى : الذخيرة، جـ٥، ص٢٦٣ .

[2] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٨٣.

[3] المصدر السابق : ص٣١٣، ٣١٤ .

قرية غير القرية التى إتفق على التسليم . ولا يجبر المسلم على قبض سلمه قبل حلول أجله إن أتاه به المسلم إليه [١].

كما يجب ضبط وذكر أوصاف السلع التي تُستخدم في بيع السلم، لمنع الجدال والتنازع بين الطرفين المتعاملين، فمثلا يجب ذكر سبع صفات فى الرقيق : النوع كالرومى، والسن والقد، فيقول خمسة أشبار أو ستة، والذكورة والأنوثة، وفى الأخيرة يذكر البكارة والثيوبة، وكذلك اللون والنشاط والرداءة . أما باقى السلع العينية فيجب أن تكون معلومة المقدار بالوزن أو الكيل أو العدد[٢]. كذلك يجب أن تكون السلع المسلم فيها قابله للنقل وبذلك لا يجوز السلم فى الدور والأرضين [٣].

كذلك عرف المغاربة فى العصر الموحدى نوع أخر من بيع السلف سُمى " بيع الأجل"[٤]، وهو عكس بيع السلم فى بعض جوانبه، حيث إن بيع الأجل يقتضى بيع السلعة أولاً من الطرف الأول، وقبض الثمن لاحقاً فى وقت آخر من الطرف الثانى[٥]. فقد أشار ابن الزيات التادلي إلي أن أحد الصالحين ويدعي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المهدوي – نزيل مدينة فاس وبها توفي عام ٥٩٥هـ / ١١٩٨م- قام ببيع شحنة كبيرة من القمح بلغت ألف صحفة، إلى أهل فاس بالأجل بعد حدوث مجاعة

---

[١] المصدر السابق : ص٢٨٥.

[٢] القرافى : الذخيرة، جـ٥، ص٢٤١ – ٢٤٣ .

[٣] المصدر السابق : ص٢٤٢، ٢٤٣ .

[٤] الأجل : فى الأموال من معانيه : حلول الدَّين والأجل، وقد يطلق على نفس الوقت الذى له أجل أى غاية . والأجل : الوقت المضروب المحدود فى المستقبل، انظر : القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٢٦.

[٥] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين و الموحدين، ص٢٣١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٧٥، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٢٧.

بالمدينة[١]عام ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م[٢].

وقامت المعاملات الخارجية على الثقة المتبادلة بين التاجر الأجنبي وتاجر العدوتين، فلا نجد التاجر المسلم يتقيد بما يحتفظ به التاجر الأجنبي من أموال في الديوان فيبيعه بالأجل، وقد يتبع التاجر المسلم الطريقة نفسها مع تاجر أجنبي حديث بضمانة تاجر قديم معروف و موثوق به، كما أن التاجر المسلم قد يشترى بضاعة في بلد أجنبي، على أن يدفع قيمة البضاعة في أي مرسى إسلامي ترسو فيه السفن، وفي حالة قيام الثقة أساساً للتعامل في التجارة الخارجية، كثيراً ما تنعكس على العلاقات الشخصية من قيام صداقات وتبادل الهدايا بين التجار[٣]. إلا أن (بيع العينة)[٤] المرتبط ببيع الأجل قد حُرم التعامل به [٥].

---

[١] التشوف : ص٣٣٢، حسين سيد عبد الله مراد : المتصوفة في المغرب الأقصى في عصري المرابطين والموحدين، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠١م، ص٨٥ .

[٢] ابن ابى زرع : مصدر سابق، ص٢٧٠، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٢٧ .

[٣] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣١ : جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص ٢٣٩، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص٢١١، ٢١٢،

- Goitein : Jews and Arabas. Pp.118 ,119
- Goitein : stuidies in islmic history and instutions , brill , leiden , 1968.p.268
- Goitein : Amediterranean society, voll ll , London , 1971. P.166

[٤] المراد بالعينة بكسر العين المهملة بيع التاجر سلعته بثمن إلى أجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن الكتاب، انظر : الشوكاني : الدراري المضية شرح الدرر البهية، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٧ – ١٩٨٧، ص٣٠٨، ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة٦.

[٥] الشوكاني: مصدر سابق، ص٣٠٨، ابى زيد القيرواني : النوادر، جـ٦، ص٨٥، ابن عرفة : مصدر سابق، ورقة ٦.

٥ – الشفعة [١]:

كانت الشفعة أو التفضيل الجبري سبباً في حدوث الكثير من عمليات البيع والشراء في تلك الفترة، وبيع الشفعة تعددت أنواعه آنذاك، مثل بيع شخص لأخر نصيبه في شركة بينهما، أو حتى بيع جار لجار أخر منزله أو حانوته أو متجره تفضيلاً له عن الغير [٢].

وقد تضمنت عقود الشفعة الكثير من القواعد والبنود، التي تحفظ حقوق وواجبات كل طرف، من الأطراف المتبايعة، ومن هذه القواعد أو الشروط ذكر سبب الشفاعة سواءً أكانت شراكة أو جيره، كذلك ذكر أسماء المتبايعين، بالإضافة إلى ذكر حصة أطراف عملية البيع في المال المشفوع فيه قبل أن تتم الشفعة، وذكر للمال الذي يتم فيه الشفاعة، وذكر لثمن البيع، وتاريخ دفعه وقبضه [٣].

وقد يحدث أن يتنازل المشفوع له في المال عن حقه فيه، ويكتب بذلك وثيقة يشهد عليها شهود، ويبدو أن السبب الأساسي في ذلك أن المشفوع له لا يقدر على دفع ثمن المال المشفوع فيه ، بعد أن يعرف ثمنه وحصته فيه وقدر المال الذي يجب

---

[١] الشفعة : في اللغة اسم للملك المشفوع بملكك . من قولهم : كان وترا فشفعته بآخر ؛ أي جعلته زوجاً له . أما الشفعة في الاصطلاح الفقهي فهي حق تملك العقار المبيع أو بعضه، ولو جبراً على المشترى ؛ بما قام عليه من الثمن والمؤن، انظر : القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٥٦، عبد الحفيظ فرغلى على القرني : مرجع سابق، ص٨٠.

[٢] القرافى : الذخيرة، جـ٧، ص٢٦١، عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٦٢، الونشريسى : مصدر سابق، جـ٥، ص٤٦، ٤٧ .

[٣] القرافى : الذخيرة، جـ٧، ص٢٦١، عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٦٢، الونشريسى : مصدر سابق، جـ٥، ص٤٦، ٤٧.

دفعه[1].

٦ - المصالحة[2]:

كان شراء الحقوق والديون من قبل الشخص الذي عليه تلك الحقوق والديون معروفاً أيضاً، وأطلق علي هذا النوع من الشراء لقب "المصالحة " لما فيه من فض نزاع اندلع أو قد يندلع بين طرفين يشتركان في تعاملهما في حقوق أو ديون مالية قد حل أجلها[3].

ومن أنواع الأموال التي تم المصالحة عنها مقابل مال في تلك الفترة الديون النقدية كالدراهم والدنانير ومهر الزوجة والأملاك العقارية كالدور أو الحوانيت بعد ادعاء أحدهم أن له حق فيها أو في جزء منها، والميراث كمصالحة زوجة الأب عن ميراثها من قبل أبنائه[4].

وقد كان ثمن هذه الحقوق أو الديون في عملية المصالحة يكون في أغلب الأحيان أقل في القيمة من الدين أو الحق المالي للطرف الأول، وقد يصلان إلى نصف قيمة ذلك الدين أو الحق المُصالح فيه، وذلك محاولة من الطرفين لتصفية الخلاف بينهم، بالتنازل عن بعض الحقوق، ولكن هذا ليس قاعدة فيمكن أن يكون المال المدفوع

---

[1] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٧٨.

[2] المصالحة : بضم الميم وفتح اللام مصدر صالح ؛ الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليقضوا نزاعاً قائماً أو متوقعاً يتنازل كل منهزم عن شئ من مطالبه، انظر: القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٧٤، ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٧.

[3] القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٧٤، القرافى : الذخيرة، جـ٥، ص٣٤٤، ٣٤٥، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٤٠٢ - ٤٠٤، ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٧.

[4] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٣٨٤، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٨ .

مساوي أو يعادل الدين أو الحق المالي الذي يُصالح فيه الطرف الأول[1].

وكان يمكن أن يُؤجل ثمن المصالحة أو أن يُدفع بالتقسيط على فترات إذا اتفق الطرفان على ذلك [2]، كما كان ثمن الدين يمكن أن يكون عيناً مثل القمح أو الشعير، رغم أن الدين نفسه كان نقداً، وليس هذا معناه أن يتحول البيع إلى بيع سلم لأن في بيع السلم يكون المتعاقدان منذ البداية متفقين على رد الدين عينياً، ولكن في ذلك النوع من المعاملة – أي في المصالحة – لا يشترط أن يكون ثمن الدين عيناً أو نقداً، ولكنه يخضع للاتفاق الجديد الذي عُقد بين الطرفين بعد أن دب بينهما النزاع، كما أن في المصالحة، كان صاحب الدين يعتقد أن رد الدين سيكون من نفس نوع المال الذي اتفقا عليه في بداية المعاملة بينهم قبل عملية المصالحة، ولكن تغيير نوع هذا المال – عيناً أو نقداً – بعد اتفاق المصالحة،وقبول الأطراف المتنازعة باتفاق المصالحة الجديد [3].

ب – الشراكة :

وهى التي يكون فيها المال مقصوداً من الجانبين حكماً، أو أن يقصد أحدهما المال والآخر المنفعة، لأن المنافع تنزل منزلة الأموال . وذلك مثل المضاربة والمساقاة والمزارعة ...الخ [4] ١– الشركات التجارية والصناعية :

---

[1] القرافى :الفروق، جـ٤، ص١٦٧٤، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٤٠٣، ٤٠٤ .

[2] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٤٠٣ .

[3] أبو زيد القيرواني: مصدر سابق، ص٦٢، ٦٣، عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٨٣، القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٥٥، القرافى : الذخيرة، جـ٥، ص٢٦٣.

[4] الزركشى : المنثور، جـ٢، ص٤٠٢، ابن تيمية : مصدر سابق، ص٢٦، سلطان بن إبراهيم بن سلطان

عرف المغاربة الشركة[1] في الصناعات والتجارة بشتى أشكالها، فقد تشاركوا فيما بينهم في صناعة أو حرفة بعينها، أو في الاتجار في نوع معين من السلع، كما دخل المغاربة في شراكة مع تجار آخرين سواء من العالم الإسلامي أو تجار يهود أو أوربيين[2].

أما بالنسبة لمبالغ رأسمال المشاركة فقد تراوحت ما بين أربعمائة وستمائة دينار، وعن مدة المشاركة فلقد كانت ما بين ستة أشهر ونصف إلى مدى الحياة . والصناعات التي تمت فيها المشاركة هي : صناعة الزجاج والصباغة وصياغة الذهب والفضة والعمل في دار الضرب وأعمال المعادن والتعاملات في الحرير

الهاشمي : مرجع سابق، ص٧٣.

[1] الشركة : قال الجوهري : شاكت فلاناً صيرت شريكاً له واشتركنا وتشاركنا، وشراكته في البيع والميراث – بكسر الراء – أشْرَكُه – بفتحها – شرِكَه – بكسر الشين وسكون الراء، والاسم الشِّرْك – بكسر الشين وسكون الراء . وأصل الشركة في اللغة : الاختلاط وتوزيع الشئ بين اثنين فأكثر على جهة الشيوع . وفي الاصطلاح الفقهي هي اختلاط نصيبين فصاعداً، بحيث لا يتميز أحدهما عن غيره . ثم أطلق اسم الشركة على العقد وإن لم يوجد اختلاط النصيبين، وقيل "هي اجتماع شخصين فأكثر في استحقاق أو تصرف ، انظر : القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٥٧، ١٦٥٦، القرافى : الذخيرة، جـ٨، ص١٩، ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٦، عبد الحفيظ فرغلى على القرنى : مرجع سابق، ص١٤٨ .

[2] لقد درس جواتياين طبيعة وحجم هذه المشاركات في الفصل الثاني من القسم الثاني من كتابه مجتمع البحر المتوسط Mediterranean society، بالاستعانة بستة وعشرين وثيقة . اثنتان وعشرون من هذه الوثائق كانت محفوظة في جنيزة القاهرة، والأربعة الأخرى في إجابات دينية كُتبت بالعربية ونُسبت إلى موسى بن ميمون (توفى١٢٠٤م) وإلى ابنه إبراهيم (توفى ١٢٣٧ م) . وتاريخ هذه الوثائق ينحصر ما بين سنوات ١٠١٦ و١٢٤٠م، انظر : س.د.جواتياين : دراسات في التاريخ الإسلامى والنظم الإسلامية، ترجمة عطية القوصى، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الاولى١٩٨٠م، ص١٧٩، ١٨٠ .

والنسيج والحياكة والدباغة وصناعة الخبز والصيدلة وصناعة السكر[1]. ونشير هنا إلى أن عقود الشركة كانت تضم العشرات من البنود والشروط والقواعد التي تنظم العمل بين أطراف الشركة، وتحفظ لكل طرف حقوقه، وتُملي على كل طرف واجباته[2].

وقد عرف المغاربة " القراض أو المضاربة " كأحد أنواع الشركات التجارية أو الصناعية المعروفة آنذاك، حتى أن الإيطاليين أخذوا ذلك النوع من الشراكة عن المسلمين لاسيما المغاربة وعُرف عندهم باسم (Commend)[3].

وكان القراض يقوم على مشاركة الطرف الأول صاحب "رب المال" بقدر من المال، يدفعها للطرف الآخر، ومشاركة الطرف الآخر "العامل" بمجهوده في استثمار مال الطرف الأول، في إحدى الصناعات أو أنواع المتاجر المعروفة آنذاك – مثل متاجر البزازين أو الشفافين أو العطارين – والربح الناتج يكون مناصفاً بين الطرفين، أوالثلثان لصاحب رأس المال[4]، دون المساس برأس المال الأساسي الذي يُرد لصاحبه بعض انتهاء المعاملة بين الطرفين[5].

وقد تعددت الشروط والقواعد التي تضمنتها عقود المقارضة والتي تضمن

---

(1) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٥٨٣، ٥٨٦ ، ٥٩٨، ٥٩٩، س.د.جواتياين : مرجع سابق، ص١٧٩، ١٨٠ .

(2) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٥٨٤ – ٥٩٠ .

(3) المصدر السابق، ص ٦٠٠، جوزيف شاخت، كليفورد بوزورث : مرجع سابق، ص ٦٠٠ .

(4) رأس المال : هو أصله والمال المدخر أو الموظف في الاستثمار – وهو ركن هام في الاستثمار – أما ثمرات إستثمارة فهي : الربح والعائد والفائدة، انظر : محمد عمارة : مرجع سابق، ص٢٣٩ .

(5) ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة٨، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٦٠٠.

حقوق أطراف الشركة، وواجبات كل طرف منهم، فمنها الاتفاق على قدر ما يأخذه كل طرف من أطراف من الربح الناتج، كذلك لا ضمان على العامل فيما تلف من المال إذا لم يضيع ولا غرر به، كما لا يوجد أجرة للعامل في حال عدم وجود ربح، كذلك من حق صاحب رأس المال أن يحدد للعامل أنواع السلع التي يتاجر فيها أو الصناعات التي يشتغلها، أو يترك له الحرية في اختيار ما يشاء منها، ومن حق صاحب المال أن يحدد طبيعة أو طريقة العمل على العامل أو يتركه على حريته، ولصاحب المال أيضاً الحرية في دفع مال ثانياً للعامل في حال تلف مال القراض الأصلي . وإذا دفعه ثانياً تستمر شركة القراض المعقودة بين الطرفين على حالها، ويجوز للمكاتب أن يقارض بماله . ويُكره للمسلم أن يأخذ مالاً قراضاً من أهل الذمة، كما لا يجوز للعامل أن يخرج زكاة القراض إلا بحضور صاحب المال، وتخرج زكاة المقارضة عند المقاسمة، كما أنه من حق الطرفان صاحب المال "رب المال" و"العامل" إنهاء الشركة بينهما في أي وقت أرادوا فيه ذلك [1].

وتجدر الإشارة أنه في حالة احتفاظ صاحب المال "رب المال" بالمال المقارض به عنده، فالعامل يصبح أجيراً وهو ما يعرف بالجعالة [2]، فما هي الجعالة إذن ؟

---

[1] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٦٠٣ – ٦٠٧.

[2] المصدر السابق : ص٦٠٤ – ٦٠٥، ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٨، أبو زيد القيرواني: مصدر سابق، جـ٧، ص٥،

والجعاله : من الجعل بضم الجيم وسكون العين، وهو ما يجعل للعامل مقابل عمله . وقد يراد به ما هو أعم من ذلك مثل ما يجعل للإنسان بفعله. والجُعل هو الإجارة على منفعة مظنون حصولها، مثل مشارطة الطبيب على البرء والمعلم على النجاح وناشد الضالة على العثور عليها، وفي منعه أو جوازه خلاف بين الفقهاء، انظر : ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٨، الزركشى : المنثور، جـ٢، ص١٠، محمد عمارة : مرجع سابق، ص١٥٠، الرازي : مختار الصحاح، تحقيق : محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ١٤١٥ – ١٩٩٥، ص١١٩، ابن منظور : مصدر سابق، ص١١٠ .

تعني الجعالة استئجار العمال للعمل لدى أصحاب الحرف والمتاجر والأعمال الشخصية، وهى من أنواع الشراكة بين أكثر من طرف، فهي شكل من أشكال المعاملات المالية المعروفة آنذاك، ومن المرجح أن العامل كان يتولى إحضار الآلة التي يعمل بها وتكون جزءاً من الاتفاق، كما يجب تحديد فترة الجعالة والأجر المدفوع مقابلها في العقد بين الطرفين[1]. والمجعول ليس له الحق في ترك العمل في الجعل حتى يفرغ منه، فإن تم فله جعله وإن عمل بعضه ولم يتمه فلا شيء من الجعل إلا بالتمام، ولا يصلح الجعل في عمل إذا ترك بعضه بقى للجاعل فيه ما ينتفع به[2].

وقد ذكر لنا ابن الزيات التادلي العديد من التراجم خاصة من المتصوفة، الذين كانوا يعملون بالأجر . ومنهم أبو الحسن علي الصنهاجي من أهل تادلا الذي كان يعيش من حراسة البساتين والحصاد[3]. وحين احتاج أحد ملاك الأراضي إلي حصاد في وقت الحصاد ألتمس أجيراً علي الحصاد، فوجد الصوفي عبد الله الجزولي من أهل سجلماسة والمتوفي في حدود عام ٥٨٠هـ/ ١١٨٤م، فاستأجره فحصد له زرعه ثم استعمله كل عام في حصاد أرضه[4].

كما عرف المغاربة أيضاً "الوكالة" [5] فيما بينهم، حيث يوكل شخصاً شخص آخر

---

[1] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٤٧٧.

[2] أبو زيد القيرواني: مصدر سابق ، ص٥.

[3] التشوف : ص٢٥٤- ٢٥٥.

[4] المصدر السابق : ٢٧٨.

[5] الوكالة : بكسر الواو وفتحها وفتح الكاف الممدودة اسم من التوكيل ؛ بمعنى التفويض والاعتماد . وقد تطلق على الحفظ، إطلاقاً لاسم السبب على المسبب . والوكالة شرعاً هي تفويض التصرف إلى الغير أي أن يقيم إنسان أحداً غيره مقام نفسه في تصرف شرعي معلوم مورث لحكم شرعي، أنظر :

في التصرف في بعض أو كل ماله بالبيع أو بالشراء، فقد عرف المغرب في تلك الفترة توكيل الزوجة زوجها للتصرف في كل أو جزء من مالها، كما عرف توكيل العبد لسيده لشراء أشياء له[1]، وقد عرف المغرب نوعين من الوكالة :

١ – الوكالة الخاصة : والتي كان الوكيل فيها يوكل بمسألة معينة، دون باقي المسائل التي تخص الشخص الموكل، مثل التصرف في جزء من المال، أو بيع شئ أو شراء شئ، أو دفع دين أو قبضه[2].

٢ – الوكالة العامة : وهى وكالة تحمل الوكيل مسؤولية كل ما يخص الموكل في جميع أموره المالية وغير المالية، مثل الدفاع عنه في الخصومة ورد ما عليه فيها أو أخذ ما له منها . وعلى الإقرار عنه والإنكار له، وعلى البيع عنه والابتياع له، وعلى المصالحة والمقاسمة، وعلى تقاضى ديونه ممن وجبت له عليه، وعلى قضاء ديونه التي تثبت عليه، وعلى تقاضى الأيمان الواجبة له، وعلى ردها إن وجبت عليه بوكالة التفويض التامة التي أقامه بها في جميع ذلك مقام نفسه[3].

وكان الوكيل يعمل بمقتضى اتفاق مكتوب في عقد لا يتعداه . وفي حدود هذا الاتفاق يقوم التعامل بين التاجر والوكيل على الثقة، ولهذا كان الفقهاء يرون عدم تضمين الوكلاء[4]، وبالطبع كان عقد الوكالة يتضمن قواعد وشروط لضمان حق

ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٧، القراف : الفروق، جـ٤، ص١٦٨١، عبد الحفيظ فرغلى على القرني : مرجع سابق، ص١٥٣.

[1] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٥١٧.

[2] المصدر السابق والصفحة.

[3] المصدر السابق : ص ٥١٧، ٥١٨.

[4] المصدر السابق والصفحات، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٨١.

الطرفين، مثل : تحديد نوع الوكالة سواءً أكانت وكالة خاصة أو عامة . وإذا تم توكيل شخص على بيع سلعة ولم يوكل على قبض الثمن فإن للوكيل قبضه دون توكيل، وإن زعم أنه دفعه إلى الموكل وأنكر الموكل ذلك فالقول قول الوكيل مع يمينه وللوكيل رد اليمين على الموكل . كما لا يجوز أن يكتب شخص من شخص مسافر له عليه دين بأن يبتاع له بماله عنده سلعة، إلا أن يكون صاحب الدين وكل رجلاً يقبض ذلك منه ويبتاع له الوكيل . ويجوز أن يكتب شخص لأخر في بلد آخر أن يشترى له سلعة عنده دون أن يرسل له ثمن هذه السلعة، فيشترى المُرسل إليه السلعة ويدفع ثمنها ثم يُرسل لمن وكله السلعة ومقدار ثمنها طالباً منه أن يشترى بثمنها سلعة له من بلده . وإذا اشترى أو باع الوكيل السلعة محل الوكالة بأكثر من ثمنها المعروف لزمته إلا إذا قبل الموكل ذلك . وفى حالة تنازع الموكل والوكيل في نوع السلعة التي كانت محل الوكالة، كان القول قول الوكيل مع يمينه . كما أن الوكيل ملزم برد السلعة المشتراه محل الوكالة في حالة موت الموكل دون معرفة الوكيل بموته[1].

وقد برزت الوكالة على المستوى الخارجي في تعامل المغاربة مع غيرهم من الشعوب الأخرى . فقد أصبح المغاربة الأسياد الحقيقيين للتجارة عبر الصحراء، بفضل ما كانوا ينظمونه من قوافل وما يجمعونه من منتجات مغاربية، ويسلمونها في السودان عن طريق وكلائهم هناك، فقد لعب نظام الوكالة دوراً كبيراً في ذلك[2].

ولعل ما دفع بعض التجار المغاربة إلى استئجار وكلاء للقيام بأعمالهم في الخارج، هو أن بعض تجار المغاربة كانوا يحترفون مهنة أخرى غير التجارة ولا يرغبون في

---

[1] عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص ٥٢٧ – ٥٣١ .

[2] جوزيف – كي – زيربو : مرجع سابق، ص٢٥٧.

التنقل، وكان الوكيل يسافر بالبضائع أو يشتريها ويرسلها إلى موكله أو يشرف على نقلها خاصة في المراسي . ومن الوكلاء من يختص بخدمة تاجر واحد، ومنهم من يفتح حانوتاً ويخدم كل من يطلبه[١].

كما قام التجار اليهود بدور كبير في هذا، فبرع اليهود في التجارة عامة وبوجه خاص مع المشرق . وكان التجار اليهود في بلاد الغرب الإسلامي يتخذون من الوكالة نظاماً، فالوكيل يوزع البضائع على الشركاء عند وصولهم، ويبيع لهم بضائعهم، ويقوم لهم مقام المصرف إذ يودعون أموالهم عنده وعن طريق الوكيل يتم الدفع المتوجب على أحدهم[٢] .

كما كان للنصارى من أهل الأندلس وأوربا وكلاؤهم أيضاً في المغرب في عهد الموحدين، حتى وصل الأمر أنه كان للزعماء النصارى وكلاء يتاجرون لهم في بلاد المغرب، مثل الوكيل التجاري لـ "شانجة" زعيم النصارى بالمغرب[٣].

كما عرف المغاربة أيضاً في عصر الموحدين شركة تُعرف باسم" السمسرة أو الدلالة "[٤]، وهي شراكة معقودة بين طرفين على الدلالة والسمسرة من أجل التربح، ويكون تقسيم الربح على حسب ما ينفق كل طرف وما يبذل من جهد . وقد عرفت تلك الفترة الدلالة والسمسرة على سلع وأشياء عديدة مثل الدلالة على الدور والضياع أو بالرقيق، وتقوم شراكة السمسرة على الأمانة والثقة بين الطرفان

---

[١] الونشريسي : مصدر سابق، جـ٨، ص١٨٩، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٨١ .

[٢] جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٣٩، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص٢١١، ٢١٢،

- Goitein : Jews and Arabas,op.cit. Pp.118 ,119.

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٠٧.

[٤] ابن الزيات التادلي : مصدر سابق، ١٥٣ .

المتشاركان من أجل ذلك، فأي طرف منهم حصل على ربح يبلغ به الطرف الآخر من أجل القسمة فيما بينهم [١].

وكان استئجار ممتلكات الغير من أجل منفعة مقابل المال من أبرز المعاملات التي كانت معروفة بين المغاربة عصر الموحدين . فهناك العديد من عقود الإجارة "الأكرية" التي ترجع لتلك الفترة، والتي شملت استئجار جميع أنواع الممتلكات النفعية، مثل الدور والفنادق والحوانيت والحمامات والأفران والبساتين والسفن والرحى والدواب، حتى حُلي النساء والملابس وأواني الطبخ والفساطيط كانت تُأجر في تلك الفترة [٢].

ونتيجة لشيوع هذا النوع من المعاملات ببلاد المغرب في عصر الموحدين، فقد كانت عقود الأكرية ايضاً تتضمن العديد من الشروط والقواعد التي تحفظ حقوق وواجبات الأطراف المتعاملة، ومنها: وصف المنافع والممتلكات التي يُراد استئجارها وصف دقيق [٣]، وتحديد المكان والناحية والبلد والمنطقة التي توجد بها المنافع التي يُراد استئجارها [٤]، وتحديد عدد الأفراد الذين يأجرون المنافع أو يستأجرونها وذكر أسمائهم [٥] . كذلك يجب تحديد فترة الإجارة تحديداً دقيقاً . وكذلك تحديد قدر الأموال المدفوعة من أجل إجارة المنافع تحديداً دقيقاً، مع تحديد

---

[١] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٥٩٥ .

[٢] المصدر السابق : ص٤٢٥ – ٤٤١، ٢٥٤، ٤٦٧ – ٤٧٤، ابن الزيات التادلي: مصدر سابق، ص٢٧٠، ابن عذارى : المصدر السابق، ص٨١ .

[٣] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٤٢٥ – ٤٤١.

[٤] المصدر السابق والصفحات.

[٥] المصدر السابق والصفحات.

زمن دفعها وتبضهاوطرق دفعها [١]. و ذكر التسهيلات والحقوق الإضافية التي قد يمنحها المُكترى لصاحب المنفعة المُؤجرة، مثل اعطاء مُكترى لرب حمام كمية من بيض الدجاج كل أسبوع، وأن يدخل صاحب الحمام هو وأهله الحمام المذكور يوم في الأسبوع دون مقابل [٢].

٢ – الشركات الزراعية :

كانت المزارعة[٣] هي أول أنواع تلك المعاملات ذات الطابع الزراعي، وفيها يدفع مالك الأرض أرضه لمزارع على جزء معين من المحصول يتم تحديده مسبقاً كالخمس أو الربع أو الثلث أو النصف، فالعقد يحدد التزامات الطرفين . فيجوز اشتراط رب الأرض على المزارع تولى نفقات الحيوانات الزراعية ونفقات هدايا لرب الأرض ونفقات الانتقال، إذا كان ذلك كله مع قيمة عمله مساويٍّ لكراء الأرض ومعادلاً له . كما يجوز المزارعة لأعوام إذا نجح المزارع في زراعة الأرض بالطريقة المرغوب منها وجاء المحصول بما هو مراد منه، ويجوز فسخ العقد بين الطرفين متى شاء الاثنان . وإذا حدث تنازع بين الطرفين يلجأ الاثنان للتحكيم، ويكون حلف

---

(١) المصدر السابق والصفحات .

(٢) عبد الواحد المراكشي : المصدر السابق، ص٤٢٥ – ٤٤١، ٢٥٤ .

(٣) المزارعة : بضم الميم وفتح الزاي ممدودة وفتح الراء مفاعله من الزرع . وهى تقتضى فعلاً من الجانبين مالك الأرض والزارع، وهي في عرف الشرع معاقدة على دفع الأرض إلى من يزرعها على أن تكون الغلة بينهما على ما شرطا، وذلك بقول مالك الأرض للمزارع : دفعتها إليك مزارعة بكذا، ويقول المزارع : قبلت، أو هي : عقد حرث ببعض الخارج أي الحاصل، مما طرح في الأرض من بذور البر والشعير ونحوهما، انظر : القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٧٣، القرافى : الذخيرة، جـ٦، ص١٢٥ .

الأيمان أهم وسيلة لإثبات الحق لصاحبه[1].

ويتحدد نصيب المزارع وصاحب الأرض حسب مساهمة كل طرف في الشركة، لاسيما ما سيخرجه كل من رب الأرض والعامل من بذور للزراعة، وعلى أساس ما يخرج كل طرف من بذور يتم قسمة المحصول بين الطرفين فهناك مزارعة على النصف، ومزارعة على الثلث، ومزارعة على الربع، ومزارعة على الخمس . وكانت أبشع عقود المزارعة استغلالاً للفلاحين عقد الخماسة التي يعرف صاحبها بالخماس، وهو فلاح فقير لا يملك أي شئ يقدمه لصاحب الأرض، وبالتالي فإن العناصر الأربعة الضرورية للإنتاج وهي – الأرض – البذور –أدوات الحرث – الدواب – يقدمها المالك الذي له أربعة أخماس المحصول، ويبقى للفلاح الخمس فقط . وقد تنوعت الأعمال التي يقوم بها الخماس وشملت كل الأعمال الزراعية من حرث وتقليب وبذر وحصاد ودرس ونقل للمحصول، كل ذلك مقابل الحصول على خمس المحصول[2].

ومن المعاملات المالية التي تأخذ شكل شركة زراعية ما يعرف بـ" المغارسة" [3]،

---

[1] القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٧٣، القرافى : الذخيرة، جـ٦، ص١٢٥، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص ٥٤٣- ٥٥١ ، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٢.

[2] الونشريسى : مصدر سابق ، جـ٨، ص ١٤٣، ١٧٦، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٢، ٧٣.

[3] المغارسة : المقدمة في لفظها، وهى مفاعله وأصلها أن تكون لصدور الفعل من اثنين، نحو المضاربة والمناظرة والمدافعة، فمقتضاها أن يكون كل واحد يغرس لصاحبه، وليس كذلك بل أحدهما الغارس، فيتعين أن يجاب بما تقدم في المساقاة والمضاربة فيطالع من هناك، انظر : القرافى : الذخيرة، جـ٦، ص١٣٧.

وقد انتشر هذا النوع من المعاملات في بلاد المغرب أيضاً، لأن بلاد المغرب اشتهرت بأشجارها المثمرة . وفى هذا النظام يستأجر المالك مزارعاً لغرس الأشجار المثمرة مع تعهدها بالرعاية والسقي حتى جني الثمار، ثم يتقاسمان المحصول حسب النسبة المتفق عليها في العقد[١].

والمغارسة شبيه بالمزارعة في بعض جوانبها، ولكن أهم أوجه الاختلاف بين الاثنين أن المزارعة تختص بزراعة الحبوب والمحاصيل الموسمية، أما المغارسة فتختص بغرس وزراعة الشتلات والأشجار خاصة الفاكهة . ويتم تقسيم الثمرات بنفس قاعدة تقسيم المحصول في المزارعة، أي بالنصف أو الثلث والثلثين أو بالربع . ويبدو أن عقد المغارسة كان يخضع لمعظم الشروط والقواعد التي يخضع لها عقد المزارعة[٢].

كما عرفت بلاد المغرب أيضاً شركة زراعية تسمى المساقاة [٣]، وهى مشتقة من السقي لأن غالب عملها يكون فيما يسقى بالدواليب والدلاء، وهى عقود تخص الأراضي السقوية، وبالإطلاع على وثيقة مساقاة الزرع، نجد أن المالك يدفع أرضه لمن

---

[١] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٥٧٥، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٢، ٧٣.

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٥٧٥ – ٥٧٧.

[٣] المساقاة : المساقاة لغة مأخوذة من السقي، وذلك أن يقوم شخص على سقى النخيل والكرم ومصلحتها، ويكون له من ريع ذلك جزء معلوم . ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة عن ذلك المعنى، وعلى ذلك عرفت اصطلاحاً بأنها : "معاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها"، أنظر : ابن عرفة : مصدر سابق، مخطوطة، ورقة ٨، القرافى : الفروق، جـ٤، ص١٦٧٣، الشوكاني : السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ جـ٣، ص٢٢٤.

يقوم عليها لعجزة عن القيام بها على أن يقوم الفلاح بالاهتمام بالأرض وتنقية عشبها وسقيها من المورد المائي المحدد، فإذا يبس الزرع واستحصد حصده ودرسه وهذبه . ويحدد بعد ذلك العقد نصيب صاحب الأرض ونصيب الفلاح العامل بها، تبين هذه العقود أن الفلاح يقوم بكل الأعمال حتى جني المحصول [١].

ومن قواعد و شروط عقد المساقاة أنه يجب الاقتصار على المساقاة ولا يضم إليه عملاً آخر، لئلا يكون ذلك الآخر إجارة مجهولة لغير ضرورة ؛ وإن استبد العامل بالعمل فلا يشترط مشاركة المالك له فيه لئلا تكثر الجهالة في العمل . كما يجوز مساقاة أحد الشريكين الآخر قياساً على الأجنبي، وللوصي مساقاة حائط الأيتام لغيره كبيعة وشرائه لهم ؛ وللمأذون دفع المساقاة وأخذها وله مساقاة أرضه، وليس للغرماء فسخها لأنها تنمية كالبيع والكراء[٢] .

رابعا – قضايا المعاملات المالية :

كان نتيجة تشابك المعاملات المالية وكثرتها في عصر الموحدين – كما ذكرنا سابقاً – أن ظهر من وقت لأخر بعض المشاكل والقضايا المالية بين المتعاملين، استلزمت تدخل أطراف أخري لحل تلك المشاكل طبقاً للشرع الإسلامي، لذلك يجب ذكر القضايا المالية التي عُرفت في تلك الفترة، وتوضيح المذاهب الفقهية التي اتُبعت في حل تلك القضايا، والأشخاص المنوط بهم تلك المهمة .

أ – أنواع القضايا المالية :

كانت القضايا المالية التي عُرفت في المغرب عصر الموحدين كثيرة ومتنوعة لتنوع

---

[١] حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٢، ٧٣.

[٢] القرافي : الذخيرة، جـ٦، ص٣٩٦.

أشكال وأنواع المعاملات المالية – كما أسلفنا سابقاً – فمن هذه القضايا باقي أموال لم ترد من معاملة بين طرفين ووجب سدادها ولم تسدد، كذلك الديون التي حل ميعادها ولم تسدد، والنزاعات على تقاسم أموال الميراث، ونزاعات الشراكة بين أكثر من طرف، كذلك النزاع على حصة في عقار أو أملاك بشتى صورها، كما كانت قضايا الزواج المالية من أبرز القضايا المعروفة آنذاك مثل المهور والنفقة الزوجية، بالإضافة إلى شكاوى الاستحقاق بالشفعة في عقار أو ما شابه ذلك[١].

ب – المذاهب الفقهية المستخدمة في حل القضايا المالية:

خضعت التعاملات المالية وأحكامها لأراء الإمام مالك وتلاميذه أيضاً، وأراء المجتهدين من فقهاء المذهب بالأندلس، وقد حفلت نوازل ابن رشد والونشريسى بالعديد من هذه المسائل التي عُرضت على فقهاء الأندلس والمغرب[٢].

وكان أكثر فقهاء الموحدين من المغاربة وغيرهم ساخطين على هذا المذهب متعصبين للمذهب المالكي ومناصرين له، ويبدو أن قضاة المدن الصغرى في الولايات كانوا مالكية في أكثر الحالات، وأما الشورى وعقد الشروط والإمامة والخطابة فقد تقلدها من المالكية العدد الكبير [٣]. فقد تولى القضاء في عواصم الولايات منذ فتح مراكش حتى نهاية الدولة رجال من كبار المالكية مثل ابن الصقر وابن رشد وابن زرقون وعبد المؤمن ابن الفرس، وعن الأخيرين قال أبو بكر بن الجد " ما أعلم بالأندلس أحفظ لمذهب مالك من عبد المؤمن بن الفرس بعد أبى

---

[١] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٣٥٤، ٣٨٤، ٣٩٣ – ٣٩٨، ٤٠٢ – ٤٠٥.

[٢] عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص ٢١٠، ٢١١.

[٣] ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، جـ١، ص١٦٥، جـ٢، ص٣٩٦، ٤٧٠، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٨٤، ٢٨٥ .

عبد الله بن زرقون "[١].

وجدير بالملاحظة أن الطلبة لم يعودوا طلاب مذهب ابن تومرت، وإنما أصبحوا طلبة فقه وعلم عاديين يدرسون الفقه من أصوله ويركزون على موطأ مالك دون تقييد بآراء ابن تومرت . والحقيقة أن كتب الفروع أسرفت في موضوع الآراء المختلفة في الحالة الواحدة، وكانت العادة أن يلجأ كل مؤلف إلى تأييد رأيه بما يقع له من الأحاديث سواء أكانت صحيحة أو ضعيفة أو منكرة، بل كانوا يعمدون إلى تأويلات خاصة مقصودة لآيات القرآن الكريم، حتى أصحاب الفتيا لم يشذوا عن ذلك[٢].

ج – المسئولون عن الفصل في القضايا المالية :

كان من يتولى الفصل في قضايا المعاملات المالية المحتسبين "أصحاب السوق"[٣]، والأمناء[٤] وكانوا يتولون الفصل في القضايا والمشكلات العاجلة والآنية التي لا تحتاج إلى تأجيل، وكذلك القضاة[٥]، كما تولى هذه المهمة أيضاً الخلفاء الموحدين

---

(١) مجهول : مجموع رسائل موحدية، تحقيق ليفى بروفنسال، ص٤، عز الدين عمر موسى : الموحدون فى الغرب الإسلامى، ص١٩٥، ١٩٦.

(٢) عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٦١، ١٦٢ .

(٣) ابن الزيات التادلى : مصدر سابق، ص٢٢٣، ابن القاضي المكناسى : جذوة الاقتباس، جـ١، ص٣٣٤،٣٣٨.

(٤) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣٦، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ ٤٢، ص٢١٩، محمد المنونى : مرجع سابق، ص١٨٤،

- Abdellatif Sabbane: Op.Cit,pp.275,276.

(٥) ابن الأبار : التكملة لكتاب الصلة، ص١١٠، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٣٥، محمد رشيد ملين :مرجع سابق، ص٥٠، ٩٩ .

أنفسهم، مثل الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور الذي كان يجلس للتحكيم بين الناس في المسجد الجامع بنفسه[1].

من خلال ما سبق يتضح أن المعاملات المالية في عصر الموحدين كانت متنوعة المكونات، سواءً على مستوى وسائل تلك المعاملات والتي شملت العملات وكان أهمها العملات الموحدية، بالإضافة لعملات أخرى كعملات أوربية وعملات إسلامية مشرقية، وكانت تضم هذه الوسائل أيضاً الوثائق المالية مثل الصكوك والسفاتج والعقود، بالإضافة إلي السلع التي اسُتخدمت كوسيلة للتعامل . كما تطرقنا لمقاييس المعاملات المالية والتي شملت الموازين والمكاييل والأطوال . كما عرضنا أيضاً لأشكال المعاملات المالية والتي شملت البيوع بجميع أنواعها والشراكة سواءً على المستوى الصناعي والتجاري أو على المستوى الزراعي . وقد تناولنا أيضاً قضايا المعاملات المالية، وذلك من حيث أنواع تلك القضايا، والمذاهب المستخدمة في تلك القضايا، ومن تولي الحكم في تلك القضايا.

وبعد هذا العرض الذي تناول كافة النظم المالية والمعاملات المرتبطة بها نعرض لأثر تلك النظم المالية علي كافة مناحي الحياة المغربية.

---

[1] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧٣، ١٧٤ .

الفصل الخامس

النظم المالية الموحدية وأثرها على الحضارة المغربية

أولاً_ النظم المالية والسلطة السياسية والعسكرية:

أ– دعم السلطة السياسية

ب– دعم القوة العسكرية

ج– التفوق العسكري

د– الوحدة السياسية لبلاد المغرب

هـ– الأمن والاستقرار الداخلي

ثانياً– النظم المالية وباقي النظم الاقتصادية :

أ– الزراعة

ب– الصناعة

ج–التجارة

د– المراكز الاقتصادية

ثالثاً– النظم المالية والمجتمع :

أ– تكوين المجتمع المغربي

ب – المستوى المعيشي للمغاربة

جـ –الاحتفالات

د –الخدمات العامة

رابعاً– النظم المالية والنهضة العلمية والثقافية:

أ– الرحلات العلمية إلي بلاد المغرب

ب– المراكز العلمية

ج– المكتبات

د– العلوم وتنوعها

١ – العلوم النقلية

٢ – العلوم العقلية

خامساً – النظم المالية والعمارة الموحدية :

أ–العمارة الدينية والمدنية

ب –العمارة العسكرية

تتمثل قوة الدولة في قوة اقتصادها، بمعنى غناها وكثرة الأموال فيها، حيث أن المال هو مادة الحياة بالنسبة للدولة وقيمة مجتمعها . وعلى قدر ما يجمعه الناس من المال يكون مستوى المعيشة، وعلى حسب زيادة هذا المال ونقصانه تكون زيادة المستوى الحضاري أو تدنيه، وبالتالي ضخامة الملك أو صغره . لذلك عند الحديث عن تأثير النظم المالية على أي مجتمع يجد الباحث نفسه مرغماً في الحديث عن جميع مظاهر الحياة في تلك الدولة، وعن التطور أو التدهور الذي أصاب تلك الدولة، لأن العامل المالي يعد العصب الرئيسي الذي يغذى حضارة أي دولة . فالمال أصل الحضارة، فهناك علاقة سببية بين المال والحضارة حيث أن الحضارة تحتاج للغنى والثروة . كما أن الدولة هي السوق التي تنفق فيها أسباب الحضارة، من المطالب فوق الحاجية أي الكمالية، كما تقضى بذلك نظرية ابن خلدون [١].

فإذا كان هذا النظام المالي يقوم على أسس جيده، ويتمتع بقوة ذاتيه تؤهله للبقاء قوياً طوال عمر هذه الدولة، فإن هذا يعني انجازات حضارية لتلك الدولة، وتطور ملحوظ في جميع جوانبها الحياتية والحضارية على مستوى الفرد والجماعة . أما إذا كان هذا النظام يعترضه الكثير من المشاكل والعقبات والأزمات التي قد تكون نابعة من داخله ومن تكوينه المختل، أو من خارجه مما يعتريه من ظروف طارئة تتعاقب الواحدة تلو الأخرى، حتى تستطيع أن تفتت ما بقى من ذلك النظام، وهو ما ينعكس بدوره على مجتمع وحضارة الدولة التابعة له هذا النظام في شكل مظاهر لأزمات مالية، تؤدى بدورها إلى نتائج سيئة تتمثل في تتدهور الجوانب الحياتية

---

[١] ابن خلدون : المقدمة، ص٢٠١، سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب العربى، منشاة المعارف، الإسكندرية ١٩٩١م، جـ٣، ص٤١٠، ٣٦٩،

- Faridah Hj Hassan : Ibn Kghaldun and Jane Addms (The Real Father Of Sociology and The Mother of Social Works , in: Faridah 387 @salam . uitm . edu . my ,pp.6,12 .

والحضارية لتلك الدولة، سواءً على مستوى الفرد والجماعة أيضا [١].

وعند تطبيق تلك القاعدة على دولة الموحدين نجد تلك الدولة قد مرت بمرحلتين، مرحلة التأسيس والازدهار بدأت بوفاة المهدي محمد بن تومرت وانتهت في عهد الخليفة الناصر الموحدى (٥٩٥-٦١٠هـ/ ١١٩٩-١٢١٤م)، وبالتحديد بعد هزيمة وقعة العقاب، أي تشمل عهد الخليفة عبد المؤمن بن على، وابنه يوسف بن عبد المؤمن وحفيده يعقوب المنصور [٢]. وكان عصر يعقوب المنصور هو ذروة الازدهار الحضاري للمغرب، فقد كانت دولة الموحدين في أيامه في عصرها الذهبي قوة وثروة واتساع ملك' فاتسمت دولة الموحدين في تلك الفترة بالتوسع والعمران والرفاء المادي والنهوض الفكري [٣].

والمرحلة الثانية هي مرحلة التدهور والانهيار، حيث شهدت بلاد المغرب مجموعة من الفتن والاضطرابات السياسية بداية من الفترة الثانية من عمر الدولة أي عام ٦١٠ هـ / ١٢١٣م، انتهت بنهاية وسقوط دولة الموحدين عام ٦٦٨ هـ/ ١٢٦٩م، حيث شهدت تلك الفترة ركود حضاري في كافة المجالات [٤] . حيث

---

(١) ابن خلدون : المقدمة، ص٢٠١.

(٢) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٥ .

(٣) عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٢٥،
Budgett Meakins :Op.cit ,p.78 .

وأنظر رسم رقم (٤ – ١ – ج) .

(٤) مؤلف مجهول: مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوباية، دار أبى رقراق ، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص٢٠٨ – ٢١٠، المقري : مصدر سابق، جـ ٤، ص٣٨٣، ٣٨٤ ، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٨، ٧٩، .

-Abdallah Laroui : Op.Cit , p.187 ,188،

ساهم النظام المالي بنصيب الأسد في تشكيل ملامح كلتا المرحلتين، سواء بالإيجاب كما في مرحلة التأسيس والازدهار، أو بالسلب كما في مرحلة التدهور والانهيار .

لذلك خصصنا هذا الفصل لعرض وتوضيح المتغيرات – سواء تقدم أو تدهور – التي ظهرت على الحضارة المغربية من كافة جوانبها وبكل تفصيلها حتى الصغيرة منها، على أنها تأثيرات ونتائج مباشرة أو غير مباشرة للنظم المالية – مع عوامل أخرى–على الحضارة المغربية في عصر الموحدين، فلا يمكننا أن نهمل أي تغير حدث للحضارة المغربية في تلك الفترة دون أن نذكره . على اعتباره نتيجة لمساهمة النظم المالية في تشكيل ذلك التغير.

أولاً_ النظم المالية والسلطة السياسية والعسكرية:

كان للسياسات المالية والنفقات السياسية والعسكرية للموحدين – والتي أبرزناه في الفصل الثالث – أثرها السياسي والعسكري على بلاد المغرب في تلك الفترة[1]، منها ما يلي :

أ– دعم السلطة السياسية :

ساهمت دعوة الموحدين لإلغاء الضرائب غير الشرعية، بالتشهير بأعدائهم لاسيما المرابطون

، وإظهارهم على أنهم أصحاب فساد مالي، مما ساهم في تحقيق أهداف الموحدين

وأنظر رسم رقم (٥ – ١ – ج).

[1] السلاوى : مرجع سابق، ص١٠٦، ١٠٧ .

العليا، لاسيما القضاء على أعدائهم وزيادة نفوذ وشعبية الموحدون [1]. كما نجح الموحدون من خلال هذه الدعوة في قطع التمويل المالي من قبل القبائل والجماعات وحتى الأفراد المغاربة لأعداء الموحدين من المرابطين ومن تمرد عليهم فيما بعد . وقد كان لهذا بالطبع أثره في جذب وزيادة التمويل المالي لصالح الموحدين، خصوصاً في بداية نشأة دولتهم [2].

كما ساعدت نفقات الموحدين على الاستقطاب السياسي – أنظر الفصل الثالث – في زيادة التأييد الرسمي والشعبي للموحدين . فقد كان لتلك النفقات أثرها في زيادة تأييد الشخصيات والرموز المهمة لحكم خلفاء الموحدين وأخذ البيعة لهم، كما كان أحد الأسباب في دعم هؤلاء لمن يُعين من قبل خلفاء الموحدين كولي عهد لهم [3]. خصوصاً مع شراء طاعة من يعارض حكم أحد من الموحدين، مثل شراء يعقوب المنصور لطاعة من عارض بيعته من أفراد الأسرة الحاكمة – لاسيما أعمامه – بالمال والإقطاعيات [4].

---

[1] ابن تومرت : أعز ما يطلب، نشر لوسيانى، ط فونتانه، الجزائر ١٩٠٣ م، ص٢٦٧ – ٢٦٩، ابن القطان : مصدر سابق، ص٩٨، احمد مختار العبادى : الموحدون والوحدة الإسلامية، مجلة التربية الوطنية المغربية، العددان ١-٢، مارس – ابريل ١٩٦٢م، ص١٥، طاهر راغب حسين : التطور السياسي للمغرب من الفتح الإسلامي إلى آخر القرن العاشر الهجري، الطبعة الثانية ١٩٩٤م، د.م، ص٢٤٩.

[2] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص٦.

[3] ابن القطان : مصدر سابق، ص١٧٧، ١٧٨، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢١٤. السلاوى : مرجع سابق، ص ١٠٦، ١٠٧ .

[4] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٢٢، مجهول : الاستبصار ، ص١٨٢، الزركشى : تاريخ الدولتين، ص١٢، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٥، ص١٤١، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٣١ .

والراجح أيضاً أن تلك النفقات قد ساهمت في زيادة تأييد ودعم المغاربة – سواءً على المستوى الفردي أو على مستوى القبائل والجماعات – لحكم الموحدين سواء أكانوا خلفاء أو أولياء عهد أو شيوخ أو حتى الطلبة، نتيجة ما تلقوه من الموحدين من عطايا ومنح وهبات في المناسبات العامة والخاصة، وما شعروا به من كرم الموحدين المالي[1]. حتى أن عبد المؤمن بن على لم يجرؤ على إعلان الخلافة لذريته من بعده إلا بعد أن مهد للناس بتفريقه العطايا والمنح عليهم أثناء رحلته لزيارة قبر المهدي في تينمل، وقد نجح فعلاً عام٥٥٠هـ/ ١١٥٦ – ١١٥٧ م في معسكر سلا أولاً في أخذ البيعة لأبنهِ البكر محمد ولياً للعهد، ثم في تعيين أبنائه الآخرين عمالاً بلقب "السيد" على أهم أمصار الإمبراطورية[2].

كما كانت الأمانة المالية لبعض الموحدين ورد الحقوق المالية المغتصبة لأصحابها، أثرها في زيادة ذلك التأييد الشعبي من المغاربة لحكم الموحدين ورموزه، حتى ولو كان ذلك بعد فترات طويلة نسبياً، ولو كان أصحاب هذه الحقوق جماعات أو قبائل كبيرة العدد، مثلما فعل يعقوب المنصور بعدما عاد من غزوة الأرك، سأل أشياخ المصامدة عن من كان يملك موضع مدينة مراكش قبل بنائها، فأجابوه بأن كان نصفه لقبيلة هيلانه ونصفه الأخر لقبيلة هزميرة، فعوضهم عن ثمن هذا الموضع

---

[1] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق أحمد عزاوى، ص٩٤، ٩٥، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٩٤، ابن عذارى : مصدر سابق، ص٨١،٨٢، ٢٢٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٢٢، ٢٢٣، محمد عبد الله عنان : مرجع سابق، جـ٥، ص١٤٢، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٣٧٢.

[2] مجهول : رسائل ديوانية موحديه، تحقيق احمد عزاوي، ص٩٤، ٩٥، السلاوى : مرجع سابق، ص١١٠، ع. السعيدى : مرجع سابق، ص٥٧ .

بالمال الكثير [١].

والراجح أن سياسة زهد بعض خلفاء الموحدين الشخصي في الأموال والترف الشخصي جعل المغاربة يؤمنون أن أموالهم وأموال الدولة مصانة من عبث وترف هؤلاء الخلفاء، وذلك الاعتدال في النفقات الكمالية المطابق تماماً للتعاليم السنّية والتقاليد الموحّدية، لا يمكن إلاّ أن ينال رضا كافة الرعية وتأييدهم لهم، وهذا ما ورثه عنهم الحفصيون من بعدهم . فالذهبي يربط بين زهد عبد المؤمن بن علي وبين ازدهار البلاد في عهده، فيقول : " انعمرت البلاد في أيامه، وما لبس قط إلا الصوف طول عمره " [٢].

كما كانت لسياسة الاستقرار في جباية الضرائب، وعدم استخدام العنف والجور على أموال الناس عند جباية ضرائب الدولة من المغاربة، ومرونة الموحدين في الجباية، كان له كثير الأثر على المغاربة، مما ساهم في تزايد طاعتهم وتأييدهم لحكم الموحدين لاسيما في أوقات ازدهار الدولة، مثل عصر الخليفة يعقوب المنصور الذي يصفه ابن الأثير فيقول : " وأحبه الناس، ومالوا إليه، وأطاعه من البلاد ما امتنع على أبيه، وسلك في جباية الأموال ما كان أبوه يأخذه، ولم يتعده إلى غيره، واستقامت له البلاد بحسن فعله مع أهلها، ولم يزل كذلك إلى أن توفى رحمه الله تعالى" [٣].

ومن جانب أخر كانت سياسة الإغراء بمقاسمة مغانم الموحدين خاصة في بداية

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٢٩، ٢٣٠ .

[٢] تاريخ الإسلام : جـ٣٨، ص ٢٦٠، روبار برنشفيك : تاريخ افريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، جـ٢، ص٤١، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٢٢ .

[٣] الكامل : جـ١٠، ص ١٢٧ .

دولتهم، مع بعض القوى أو القبائل ذات الثقل السياسي أثره في شد عضد الموحدين. فما كان رؤساء القبائل المصمودية ليسلموا بالطاعة لخليفة منهم، ولكنهم يسلموا لابن تومرت، وهو ينتسب إلى واحدة من أصغر قبائل الموحدين، ثم لعبد المؤمن بن على ولم يكن من أية قبيلة موحديه، إلا بعد أن أشركهم في السلطان وقاسمهم المغانم، فاطمأنوا إليه وسلموا له بالخلافة [1].

وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم ما ذكره ابن صاحب الصلاة عن ذلك التأييد الشعبي والسياسي الكبير للحليفة يوسف بن عبد المؤمن : " واتصل فضله – أي يوسف بن عبد المؤمن – في جميع العدوة الغربية والأندلسية، واجتمع الحب له في جميع القلوب والأنفس "[2]. وما ذهب إليه الذهبي فيما يتعلق بذلك التأييد والدعم الشعبي الكبير لحكم الخليفة يعقوب المنصور، والذي شمل جميع فئات وطبقات المجتمع المغربي، من علماء وأغنياء وفقراء وجنود وصلحاء وعامة، والأسباب المالية التي تقف وراء ذلك، فيقول الذهبي راوياً عن تاج الدين عبد السلام بن حموية الصوفي : " وقال تاج الدّين عبد السلام بن حموية الصوفي : دخلت مراكش في أيام السيد الإمام أبى يوسف يعقوب، ولقد كانت الدولة بسيادته مجمّلة، والمحاسن والفضائل في أيّامه مكمّلة، يقصده العلماء لفضله، والأغنياء لعدله، والفقراء لبذله، والغزاة لكثرة جهاده، والصلحاء والعامة لتكسير سواده وزيادة إمداده "[3].

كما ساهمت الأموال كأحد العوامل أو الوسائل الرئيسية لفرض النظام

---

[1] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين الموحدين، ص٢١٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١١٥ .

[2] المن بالإمامة : ص٢٦٦، ٢٦٧، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٩٩.

[3] تاريخ الإسلام : جـ٤٢، ص٢٢٠، ٢٢١ .

والاستقرار السياسي ودعم حكم أحد الخلفاء - على الأقل بعضهم ضد بعض - من خلال شراء رضاء وطاعة القبائل الموحدية والعربية عن طريق العطايا والهدايا، التي كانت تبذل لتلك القبائل أو لرؤسائها لاسيما في أواخر عمر دولة الموحدين، أو في مرحلة الضعف والانحلال وظهور النزاعات التي دبت في بين أفراد الأسرة الحاكمة على تولى عرش البلاد، خاصة في عصر الرشيد ومحاولة الأخير شراء دعم وطاعة تلك القبائل ورؤسائها لحكمة [١].

من جانب آخر لعبت النقود الموحدية دوراً دعائياً في بلورة أفكار الدولة الدينية والسياسية، فالسكة الموحدية لم تكن أداة لنقل الثروة وتلبية الحاجات فقط، وإنما هي أيضاً نقل لمظاهر السلطة السياسية ورموزها [٢]، وتوضيح اتجاهها المذهبي والطابع الديني لسياستها المالية، فقد استغل الموحدون النقود استغلالاً مفيداً في شرح عقيدة التوحيد والمبادئ الدينية لسياسة الموحدين . فقد كانت تلك النقود بمثابة رسائل تذكير للناس بأن الموحدين لن يتعاملوا معهم مالياً إلا وفق ما يقتضيه شرع الله ووصايا المهدي . وبقى الطابع الديني الجديد لابن تومرت ومعظم خلفائه من الموحدين محفوظ على وجهي السكة مدة من الزمن حتى ثورة أبى العلاء إدريس المأمون، مما يؤكد دور السكة في إبراز الطابع الديني للسياسة الموحدية والمحافظة على بقائها واستمراريتها [٣].

وقد استوعب الموحدون جيداً هذا الدور السياسي والديني المهم لنقودهم،

---

[١] ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٣٥.

[٢] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص٢٧ .

[٣] يحياوى العمري بن قربة : مرجع سابق، ص ١٩١، محمد باقر الحسيني : مرجع سابق، ص٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٥ ، امبرسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص ٤٦٥.

لذلك لا غرابة أن الصدقة والهبة والزكاة والكراء والأجور والهدايا والمنح في تلك الفترة، كان يتم التعبير عنها بالدينار والمثقال والدرهم والقيراط [١].

كما استوعب أعداء الموحدين الدور الذي تلعبه نقود الموحدين في الدعاية لهم، لذلك نجد ظاهرة إلغاء التعامل بعملات الموحدين في أماكن اندلاع الثورات وإحلال عملات الثارين مكانها، فمثلاً عندما قام (مرزدع الغمارى الصنهاجى) بالثورة علي حكم الموحدين في بداية عهد أبى يعقوب يوسف وبالتحديد عام ٥٥٩ هـ/ ١١٦٣م، ألغي التعامل بنقود الموحدين وضرب السكة باسمه[٢]. كما شهدت فترة الخليفة المأمون ظهور مجموعة من الحكام المحليين المغمورين لاسيما بمدينة سبتة، الذين سكّوا عملات خاصة بهم، وكانت تلك العملات المحلية غير مضمونة وذات وزن وعيار غير المضبوطين، لذلك لا غرابة أننا نجد بعض عمال الموحدين مثل أبو العباس العزفى عامل سبتة، يدافعون عن احتكار الدولة المركزية لسك العملة باعتبارها الضامن الوحيد للوحدة النقدية ولنظامها[٣].

وبذلك نستشف أن نفقات الموحدين الكثير وبعض سياساتهم المالية ساهمت في استقرار السلطة السياسية ودعمها، ومن جانب آخر ساهمت العملات الموحدية في توضيح سياسات ومبادئ الموحدين للمغاربة مما عمل علي إزالة الحواجز والعقبات بين الطرفين.

---

[١] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص٢٨ .

[٢] السلاوى : مرجع سابق، ص ١٣٢، محمد باقر الحسينى : مرجع سابق، ص٢٣٤ .

[٣] أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص٢٧، ١١٠.

ب – دعم القوة العسكرية :

تعد فترة تأسيس الدولة الموحدية ثم فترة الازدهار بمثابة العصر الذهبي للجيش الموحدى، ففيها كثرت أعداده وتعددت عناصره وتوفرت أسلحته وانتظمت مؤنه ووفقت خططه وانضبط جنده، على الرغم من الثغرات التي بدت في بعض الأحيان في تفكك القيادة وقلة تجربتها وانعدام المؤن أو قلتها وفوضى الخطط لاسيما في خلافة يوسف بن عبد المؤمن(٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م) . ولكن نقاط الضعف هذه لم تثير مشاكل خطيرة في دور الازدهار، فقد غطّت عليها الانتصارات العسكرية والحماسة الدينية [١]. واستلزم ذلك الكثير من المال والجهد، حتى يتناسب مع النشاط العسكري الكبير[٢].

وقد تعددت عناصر وأقسام الجيش الموحدى في دور ازدهار الدولة، خاصة مع زيادة النفقات العسكرية للموحدين لاسيما ما يخص الرواتب وعطايا الجنود[٣] . فقد شمل الجيش الموحدي العديد من العناصر مثل قبائل الموحدين[٤]، والعرب والمرتزقة من الروم والمتطوعة من الغز، والعبيد من السودانيين [٥].

---

[١] المصدر السابق : ص ٣٤٨، القلقشندى : صبح الأعشى، جـ٥، ص ١٣٧، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٦١ .

[٢] مجهول : الحلل، ص١٥٠، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص١٤٦ .

[٣] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣٨، ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٥٠، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٨٨، ٢٨٩، النشاط الاقتصادي، س١٤٣، ١٤٤.

[٤] القلقشندى : مصدر سابق، جـ٥، ص ١٣٧ .

[٥] المصدر السابق : ص١٣٧، هويكنز : مرجع سابق، ص١١٢-١٢٠، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص١٥٨ .

كما تعددت أقسامه فكان الجيش الموحدى يعتمد اعتماداً كبيراً على الرجالة الذين كانوا أغلبية الجند في كثير من المعارك، بالإضافة إلى الفرسان والرماة [١]. وتميز الجيش الموحدى بوجود فرقة للطبالة [٢]. وإلى جانب هذه الأقسام كان حرس الخليفة يشكل قسماً في الجيش وكان من العبيد [٣].

وبالطبع لم يكن مقدر للموحدين أن يجمعوا بين صفوف جيشهم كل هذه العناصر وهذه الأعداد، بدون نفقات مالية علي هؤلاء الجنود تدفعهم للاستمرار في القتال تحت راية الموحدين وفى صفوف جيشهم، وهذه النفقات تشمل المرتبات والمنح والبركات والعطايا الضخمة والإقطاعات، التي تمنح لعناصر الجيش في جميع الأوقات والمناسبات . خاصة العناصر التي لا تهتم بفكر الموحدين، بل بما يعطونهم لهم، مثل السودان والعرب والروم . كما أسلفنا سابقاً في الفصل الثالث.

وفي هذا السياق يمكننا أن نفهم وصف ابن صاحب الصلاة لحالة عناصر الجيش ورضاهم عن القيادة السياسية للموحدين، لاسيما الخليفة الموحدى أبى يعقوب يوسف (٥٥٨-٥٨٠هـ / ١١٦٣-١١٨٤م)، إثر عطاياه لهم بعد البيعة له بالخلافة : "وعزمت النفوس على الغزو وحرب المحاربين في الحضر لهم والبدو " [٤]. وكذلك بعد عطاياه لهم قبيل حملة الأندلس عام ٥٦٦هـ، فيقول : " وظهر على العرب والموحدين وعلى جميع العساكر السرور، وتمكن لهم الاستبشار والنشاط،

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص١٥٢، ٣٤٨، ٣٥٠، مجهول : الحلل، ص١٢١ .

[٢] ابن صاحب الصلاة : المصدر السابق، ص٤٣، ٣٥٠، مجهول : الحلل، ص١١٤، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٣٣، ٢٣٤ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٠٤ .

[٤] المصدر السابق : ص٢٧١ .

وتضاعف لديهم الاغتباط والارتباط "[١].

كما أدى تنوع وزيادة النفقات العسكرية الموحدية – بالشكل الذي رأيناه في الفصل الثالث – إلي إمداد الجيوش الموحدية بكل ما تحتاج إليه من معدات وتموين. فقد توفرت للجنود الكسوات المناسبة مثل العمائم والبرانس والغفاير والأكسية[٢]. كما كثُرت وتنوعت أسلحة الجيش الموحدي خاصة مع كثرة ما غنموه من المرابطين، وبما أقاموه من مصانع للأسلحة والتي كانت تنتج الدرق والرماح والسيوف والبيضات والتروس والقسي والنشاب والخوذات والدروع والسهام[٣]. بالإضافة لأسلحة الحصار واقتحام المدن مثل المجانيق والدبابات والأبراج[٤]، والتي جعلت الموحدين أكثر تميزاً في هذا المضمار، وقد ظهر هذا جلياً في حصار الموحدين لمدينة فاس[٥]. وإلى جانب السلاح كانت الخيل والمعدات من روايا وقرب وخيام متوفرة أيضاً[٦]. كما كثُرت وسائل الراحة في الأماكن والمحلات التي ينزل بها الجيش

---

[١] المصدر السابق : ص٣٤٨ .

[٢] المصدر السابق : ص ٣٤٨، ٣٥٥، السلاوى : مرجع سابق، ص١٢٨، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٥٢، ٥٣ .

[٣] الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٥٩، على محمد الصلابى : إعلام أهل العلم والدين بأحوال دولة الموحدين، ص١٢٥ .

[٤] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص١٤٧، إلهام حسين دحروج : مرجع سابق، ص٨٢ .

[٥] مجهول : الحلل، ص١٣٦، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٨٩، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢١١.

[٦] مجهول : الحلل، ص١٤٨، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٢٨، عصمت عبد اللطيف دندش : مرجع سابق، ص١٤٨، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٤٤، ٢٤٥، على محمد الصلابى : المرجع السابق، ص ١٢٤ .

الموحدي، فقد وُجدت مساكن للجنود وأماكن لإقامتهم في حالة الخروج إلى الحرب تحتوى على كل سبل الراحة آنذاك [١].

هكذا أسهمت الموارد المالية التي توفرت للدولة الموحدية وما تبعها من كثره في النفقات العسكرية في دعم الجيش الموحدي الذي نجح في تحقيق وحدة بلاد المغرب والأندلس.

وقد تفوقت البحرية في عهد الموحدين أيضاً وخاصة في عهد المنصور الموحدى، ويرجع ذلك إلي وفرة الأموال التي نعمت بها البلاد في ذلك الوقت، وانعكست بالتالي على الجيش والأسطول . فقد ساهمت هذه الأموال في إنشاء دور لصناعة السفن التي انتشرت في كل جهة من جهات المغرب والأندلس، بالإضافة إلي شراء المواد اللازمة لها، وبناء مدارس حربية لتخريج قادة أكفاء قادوا الأسطول إلى النصر في معظم المعارك . ولذلك ازدهرت البحرية في المغرب الموحدى، بل تفوق المغرب حينئذ في صناعة الأسطول تفوقاً سبق به من قبله ومن بعده، فقد أصبح الأسطول الموحدى أسطولاً ضخماً تحدثت عنه المصادر على أنه أسطورة البحار [٢].

ونحن لا نعلم عدد سفن الأسطول الموحدى، ولكننا نعلم أن الخليفة عبد المؤمن اهتم بإنشاء أسطول ضخم بلغ أربعمائة قطعة، وفي رواية أخرى أنه بلغ

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٣ – ٣٥٥ .

[٢] المصدر السابق : ص٥٣، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٤٨، شوقي محمد يوسف حسن شحاتة : مرجع سابق، ص١٩٦، ١٩٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص٢٦، ٢٧ .

سبعمائة قطعة [١] . وقد كثُرت أنواعها في تلك الفترة، فقد استخدم الموحدون الغراب[٢]والطرائد والشوانى[٣]والشلنديات والشخاتير والمراكب والمسطحات والحراريق والزوارق والأجفان [٤] .

ولا تختلف أسلحة الأسطول عن أسلحة الجيش . غير أننا نجهل لباس جنود البحرية، ولا نعرف هل اتخذوا لباساً متميزاً عن لباس الجيش ؟ ومن جانب أخر كان لكثرة ما عم الرخاء مرافق الحياة، يرجح بأن القواعد الحربية الكبرى كقاعدة المعمورة مثلاُ كانت تحتوى على جميع ما يمكن أن تحتاج إليه الأساطيل المغربية من مؤن ومعدات[٥].

---

[١] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٠٠، ٢٠١، الوزير السراج : مصدر سابق، ص٢٥٢، السلاوى : مرجع سابق، ص ١٢٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢١٤، ٢١٥.

[٢] مجهول : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٨٤.

[٣] المصدر السابق : ص١٨٥.

[٤] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٥٣، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٦١، عز الدين عمر موسى : الموحدون في الغرب الإسلامي، ص٢٦٧، ٢٦٨، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص٢٩،

الشوانى مفردها شيني وهي سفينة شراعية حربية تنصب فيها أبراج للدفاع، والطرائد هي سفن صغيرة سريعة الحركة ، والشلنديات هي السفن الضخمة التي تحمل السفن، أما المسطحات فهي جمع مفردها : مسطح وهو نوع من السفن له سطح، والحراريق أو الحراقات فهي السفن التي تحمل المنجنيقات التي ترمى بالنفط المشتعل على الأعداء، أما الزوارق والغراب والشخاتير فكانت للحركة السريعة، أنظر : عبد الفتاح عبادة : سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام، مطبعة الهلال بالفجالة، ١٩١٣ م، ص٤ - ٧، محمد المنونى : العلوم والآداب، ص٣٤٣، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص ٢٧ .

[٥] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٥٣ .

وكان نتيجة العناية المالية بالأسطول الموحدي أن أسهم بنصيب كبير في عمليات التوسع في المغربين الأوسط والأدنى والأندلس، وفى أواخر هذا الدور قام الأسطول منفرداً بفتح جزر منورقة ويابسة وميورقة . كما دعم الجيش إما بحمل الآلات والعدد والرجال، أو بالاشتراك الفعلي في القتال لاسيما في المدن الساحلية . ولعب الأسطول دوراً هاماً في مجابهة نصارى إسبانيا بالاشتراك الفعلي في القتال . وقام بدور حاسم في سيطرة الموحدين على طبيرة وقصر أبى دانس وشلب . هذا إلى جانب استخدامه كوسيلة نقل أساسية في حملات الموحدين في الأندلس من المغرب وإليه، ونقل المؤن إلى الحصون الأندلسية وكذلك الجنود إلى الأندلس . وأما حراسة السواحل الموحدية من أية عدوان خارجي فقد كانت من مهمات الأسطول الأساسية . ويبدو أن النجاح كان حليفة في هذه المهمة حتى أن أهل طرابلس طلبوا من الناصر قطعه من الأسطول حماية لمدينتهم[1] .

ويدل على النجاح الذي أصابه الأسطول والسمعة التي حظي بها عند معاصري دولة الموحدين أن صلاح الدين الأيوبي في نزاعه مع الصليبيين طلب من المنصور أسطولاً يرد به عادية الصليبيين عن المشرق، وإن استحال هذا يغلق بوغاز جبل طارق في وجه السفن الصليبية التي تأتى من غرب أوربا عن ذلك الطريق إلى المشرق . كما أن جون ملك إنجلترا استنجد به عام ٦٠٩هـ / ١٢١٣ م[2]. إذن فإن

(1) ابن صاحب الصلاة : المصدر السابق : ص٥٣، مجهول : رسائل موحديه، تحقيق ليفي بروفنسال، ص٢٤٥ – ٢٤٧، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٤٧، ٢٤٨، عز الدين عمر موسى : المرجع السابق، ص٢٧٢، ٢٧٣، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ٦، ص٢٧ .

2) أبو شامة : مصدر سابق، جـ٤، ص١٩٠ – ١٩٤، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٠٩، ميخائيل أمارى : مرجع سابق، ص ٩٠، ابتسام مرعى : العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الاسلامى، دار المعارف ١٩٨٥م، ص١٥٨، إلهام حسين دحروج : مرجع سابق، ص ٨٣، سعد زغلول : العلاقة بين صلاح الذين وأبو يوسف يعقوب، ص٩٠، عبد القادر الصحراوى :

الأسطول الموحدى غدا مضرب المثل لدى العدو والصديق على السواء، فاستنجدت به أمم، وخافت من سطوته أمم أخري، وهذه المكانة التي حازها الأسطول الموحدي تحققت بفضل ما توافر له من نفقات مالية.

جـ- التفوق العسكري :

بفضل ما أُنفق علي الجيش والأسطول كان لخلفاء فترة عصر الازدهار النصر الحاسم في كل صراع مع من عاصرهم من ملوك وأمراء . خاصة مع دول إسبانيا النصرانية وصقلية مباشراً.

ففي الأندلس أوقفوا زحف المالك النصرانية، وتجلت قدرتهم العسكرية في انتصارهم العظيم في موقعة الأرك عام٥٩١هـ / ١١٩٥م . وتفوق الموحدون في عصر الازدهار هذا دفع بعض أمراء النصارى إلى أن يتحالفوا معهم ويحاربوا في صفهم، ومن ظل على عدائه كان يغتنم انشغال الخلافة بأحداثها الداخلية – وكانت كثيراً ما تقع في المغرب أو إفريقية – فيشن حرباً شعواء، ولكن الموحدين كانوا يقفون في وجههم ويجرعونهم من الهزائم كؤوساً فيضطرون لطلب السلم والمهادنة . وبالنتيجة استرد الموحدون مدناً وحصوناً كان النصرانيون قد استولوا عليها من قبل مثل باجة وشلب ويابرة وقلعة رباح وشلبطرة، وتوغلوا في أراضى النصرانيين غزاة فوصلوا مجريط ووادي الحجارة[1]. وبذلك توالت المعارك والحملات العسكرية بين

مرجع سابق، ص٣٣، ٣٤، صالح الأشتر : مرجع سابق، ص٣٢ .

[1] ابن الخطيب: إعمال الإعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام {تاريخ اسبانيا الإسلامية }، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٥٦م، ص٢٦٩، عمر بنميرة : الثقافة والفقه والمجتمع (نماذج من المغرب الوسيط)، مطبعة جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م، ص١١٢ .

الموحدين ونصارى الأندلس، بشكل امتد على طول عمر دولة الموحدين[١]،كان النصر حليف الموحدين في بعضها لاسيما في فترتها الأولي .

كما تبين للصقليين تفوق الموحدين عليهم عسكرياً لاسيما في البحر منذ أن أجلوهم عن إفريقية، فسعوا لمصالحتهم وأبرموا السلم مع الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عام (٥٧٦ هـ / ١١٨٠ م)، وظلوا على علاقة طيبة معهم حتى انقرض أمر بني عبد المؤمن . ولكنهم كانوا يتحينون الفرصة لإضعافهم، فلهذا نجدهم يساعدون الميورقيين لاستعادة جزيرتهم بعد أن فقدوها في عام٥٨١ هـ / ١١٨٥ م[٢]. وكان لذلك التفوق العسكري أثره في توحيد بلاد المغرب في وحدة سياسية واحدة، وانتشار الأمن الداخلي بها، لاسيما في المرحلة الأولي من عمر دولة الموحدين.

د- الوحدة السياسية لبلاد المغرب :

كان نتيجة التفوق العسكري للموحدين أنهم استطاعوا توحيد أقطار المغرب، والقضاء على جميع القوى الموجودة في المنطقة وتكوين إمبراطورية تضم بلاد المغرب من أقصاها إلي أدناها، لاسيما في المرحلة الأولي من عمر الدولة.

وقد نجح الموحدون في جمع شمل المغاربة وتوحيد صفوفهم، وإبعاد خطر حركة

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص٣٢، عبد الحكيم الذنون : افاق غرناطة، دار المعرفة، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص١١،

Abdallah Laroui : Op.Cit , p.189 ,190 .

[٢] ابن الأثير : مصدر سابق، جـ١٠، ص١٠٤، محمد العروسي المطوي : السلطنة الحفصية (تاريخها السياسي ودورها في المغرب الأقصى)، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م، ص٩.

الاسترجاع الإسبانية في الأندلس، وخطر الاحتلال النرمندى في إفريقية [١] . وذلك منذ حكم الخليفة عبد المؤمن بن على، فلم يحل عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠ م حتى كان عبد المؤمن قد مد رواق الدولة الموحدية إلى حدود طرابلس، وبذلك يكون هذا العام تاريخاً فاصلاً في التاريخ المغربي كله، فهو العام الذى تحققت فيها وحدة المغرب السياسي [٢]، حيث دخل المغرب كله من حدود طرابلس إلى المحيط غرباً ، ومن لشبونة شمالاً إلى السوس الأقصى جنوباً في وحدة سياسية واحدة [٣].

وفى عهد الخليفة أبى يعقوب يوسف وابنه يعقوب المنصور بلغ الموحدون غاية قوتهم، حيث توحدت كل الأندلس هي الأخرى مع توأمتها المغرب بكامل أراضيه حتى برقة تحت الراية الإسلامية الموحدية[٤]. فلم يبق بجميع أقطار بلاد المغرب من البحر المحيط إلى برقة إلا من هو في طاعة الموحدين وداخل في ولايتهم . بالإضافة إلى معظم بلاد الأندلس، والتي حُميت من السقوط لمدة ما يزيد عن قرن آخر. فإن خلفاء الموحدين حكموا بلاداً تضاهى ما حكمه العباسيون في أوج قوتهم، من حيث المساحة أو التكتل السكاني والثقل السياسي . وأصبحت مراكش عاصمة

---

(١) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧٧، محمد العروسى المطوي : السلطنة الحفصية، ص٧ .

(٢) السلاوى : مرجع سابق، ص١١٠، حسين مؤنس : موسوعة تاريخ الأندلس، جـ٢، ص١١٢ .

(٣) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٩٤، محمد العروسى المطوي : مرجع سابق، ص١٠ .

(٤) ابن الأثير : مصدر سابق، جـ١٠، ص ١٢٧، ابن خلكان : مصدر سابق، جـ ٧، ص ١٢، كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمير فارس – منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٦٨م، ص٣٢٧، عبد الحليم عويس : التكاثر المادي وأثره في سقوط الأندلس، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص٢٥، عبد العزيز بنعبد الله : مرجع سابق، ص٥٦ .

لإمبراطورية شاسعة تضم الأندلس والمغرب الأقصى والأوسط وإفريقية [١].

هـ- الأمن والاستقرار الداخلي:

انتشر الأمن والدعة والسكون بشكل كبير في المرحلة الأولي من عمر دولة الموحدين، لاسيما في عصر يعقوب المنصور، نتيجة ذلك الازدهار السياسي والعسكري [٢]" فأصبح المرء لا يخاف إلا الله أو الذئاب [٣]. حيث كان بإمكان المرأة أن تذهب بمفردها من نول لمطة بأقصى بلاد السوس إلى برقة في ليبيا دون أن يعترض طريقها أحد [٤].

وقد يرجع ذلك الاستقرار الداخلي إلي نجاح خلفاء عصر الازدهار في القضاء علي الثورات التي اندلعت ببلاد المغرب من آن لآخر. فقد تكررت ثورات القبائل البربرية في جبال غمارة وبلاد صنهاجة ومنطقة السوس، وقد تمكن الخلفاء الثلاثة الأول من إخمادها. ففي عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٧ م – وهو عام فتح مراكش – قام الماسي في السوس، وسيطر على البلاد الغربية كلها إلا فاساً ومراكش، وأخمدت ثورته في العام ذاته [٥]، ثم أعقبت ذلك ثورة دكالة وبرغواطة متحالفتين مع بقايا المرابطين

---

[١] ابن خلكان : مصدر سابق، جـ ٧، ص ١٢، حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م، ص١٣٧، ١٣٨، نجيب زبيب : مرجع سابق، ص١١، محمد مزين وآخرين : مرجع سابق، ص٤٤، حسين مؤنس : معالم تاريخ المغرب والأندلس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٢٢٣ .

[٢] مجهول : الاستبصار، ص١٨٢، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢١٥ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٤٢ .

[٤] ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢١٧، إمبروسيو هويثي ميراندا : مرجع سابق، ص٣٧٩،
-Budgett Meakins :Op.Cit ,p.78 .

[٥] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٠، ٣١، محمد المغراوى : مرجع سابق، ص٥٢ .

وحلفائهم من الفقهاء المالكية (بني غانية والقاضي عياض) وقضى على ثورتهم في عام ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م[١].

وساوق ثورات القبائل البربرية فتن أشد وأعتى في إفريقية، لعب الدور الأساسي فيها العرب الهلالية والأغزاز[٢]، ثم الميورقيون (بني غانية)، وتصاعد الخطر لما تحالفوا جميعاً . وعقب كل فتنة إفريقية اضطر الخلفاء للخروج بأنفسهم لإخمادها، وهذا ما فعله يوسف والمنصور ثم الناصر. ورغم عدم نجاح هؤلاء الخلفاء في القضاء النهائي على أهل هذه الفتن، ولكنهم حدوا من خطرهم[٣]. وبذلك نجح خلفاء الموحدون في عصر الازدهار من نشر الأمان والاستقرار ببلاد المغرب نتيجة ما كانوا يتمتعون به من قوة عسكرية كانت النفقات المالية الكثيرة والمتعددة علي الجيش والاسطول السبب فيها.

إلا أن بلاد المغرب شهدت مجموعة من الفتن والاضطرابات السياسية بداية

---

(١) ابن عذارى : مصدر سابق، ص٣٢، ٣٣، ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٠، ١٩١، محمد المغراوى : مرجع سابق، ص٣٥،٥٥،

- Abun – Nasr. Jamil. M : Op.Cit, 101 , 102.

(٢) ابن غلبون الطرابلسى : مصدر سابق، ص٨٥، مجهول : رسائل ديوانية موحدية : تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٠٦، شارل فيرو : مصدر سابق، ص٥٦، ٥٧، محمد مغراوى : مرجع سابق، ص٦ .

(٣) عبد القادر عثمان محمد جاد الرب : حركة المقاومة للدولة الموحدية[حركة بني غانية نموذجا]، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد العشرون خريف ٢٠٠١م، ص ٥٦، ٥٧، إلهام دحروج : مرجع سابق، ص٧٧، ٧٨، حسين مؤنس : موسوعة تاريخ الأندلس، ص١١٧، ١١٨،

Abdallah Laroui : Op.Cit , p.189 ,190

- Abun – Nasr. Jamil. M : Op.Cit, 101, 102 .

من الفترة الثانية من عمر الدولة أي عام٦١٠هـ / ١٢١٣م، أعقبتها ضعف للقوة العسكرية وبالتالي كثرة الهزائم الحربية وانعدام الأمن الداخلي . وقد ساهم في ذلك كله قلت موارد الدولة وشحها، فكانت الخزينة خاوية في أكثر الأحيان، ففي أثناء إعداده لحملته على الأندلس وجد الناصر مخازن الدولة في المناطق التي مر بها، والتي كانت تتميز بكثرة ما بها من أموال، بسبب كثرة الاعتداء عليها من قبل موظفي الدولة [١]. خصوصاً مع ضعف الخلفاء الموحدين الأواخر، وتزايد الصراع على الحكم بين أبناء عبد المؤمن بن على والطامعين من الولاة مما أدي إلي سقوط هيبة الخلافة، وتزايد سلطة أشياخ الموحدين [٢].

وبذلك أصبح الجيش الموحدى ضحية الأزمات الاقتصادية في المرحلة الثانية من عمر الدولة الموحدية، حيث بدأ أداءه ينحدر لأسفل، وخير ما يجسد ذلك هزيمته في واقعة العقاب، حيث ترجح بعض الآراء أن هذه الهزيمة كانت نتيجة تأخر دفع الرواتب للجنود الموحدين مما أدي إلي نفور هؤلاء من خدمة الموحدين، وبالتالي إلحاق الهزائم بالموحدين [٣]. وجدير بالذكر أن هذه المعركة تعتبر سبباً رئيسياً وبداية انهيار الدولة كلها في الأندلس والمغرب على السواء، فقد انهزمت في ميدان الجهاد الديني، وفقدت بذلك جانباً كبيراً من علة وجودها ورسالتها في التاريخ [٤].

---

[١] ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

[٢] مجهول: مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق ، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م، ص٢٠٨ – ٢١٠، المقري : مصدر سابق، جـ٤، ص٣٨٣، ٣٨٤ ، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٨، ٧٩،

Abdallah Laroui : Op.Cit , p.187 ,188 .

[٣] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٦٥، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٣، ص٣٨٩،

- Abun – Nasr. Jamil. M : Op.cit, 101 , 102

[٤] المقريزي : درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة[قطعة منه]، القسم الأول، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية، د.ت، ص١٣٦ – ١٣٨، عبد

ومع ضعف قوة الموحدين العسكرية في أواخر عصر دولتهم، انتشرت الفوضى والاضطرابات الداخلية وانعدام الأمان . فقد تكررت الهزائم أمام بني مرين، وفشلت الحملات المتكررة على ابن يدر الثائر بالسوس، وخير ما يجسد ما نقول واقعة بني بهلول في ٦٥٣هـ/ ١٢٥٥م حيث انهزم الجيش الموحدي دون قتال ومن بعدها لم يستطع الخليفة المرتضى الخروج عن عاصمته، ولما حضر فيها عام٦٦٢ هـ/ ١٢٦٤م لم يستطع رد المرينيين في ساحة القتال بل بإتاوة يدفعها كل عام[1].

وكانت النتيجة الكبيرة والخطيرة والأخيرة لذلك الضعف العسكري والسياسي للموحدين في تلك المرحلة هي سقوط دولة الموحدين نهائياً، في كل من بلاد الأندلس والمغرب، فقد سقطت مدن الأندلس الواحدة تلو الأخرى في يد النصارى بداية من وقعة العقاب ٦٠٩ هـ / ١٢١٢م [2]. وابتداءً من عام٦٣٣هـ/ ١٢٣٦م استولت أسرة الحفصيين على تونس واستقلت بحكمها . وفى عام٦٣٦هـ/ ١٢٣٩م استولت أسرة زيان – أو الزيانيين – على الجزائر واستقلت أيضاً بحكمها، وتكرس الانقسام الثلاثي لبلاد المغرب الذي مازال قائماً حتى الآن[3]. أما مراكش فقد ظلت خاضعة لحكم الموحدين لثلاثين سنة أخرى حتى عام٦٦٨هـ/ ١٢٦٩ م، حين استولت عليها أسرة بني مرين وقضوا على حكم الموحدين نهائياً [4]. وبذلك ساهم

الواحد المراكشي : وثائق المرابطين و الموحدين، ص١٩٩.

[1] ابن الخطيب : رقم الحلل، ص ٦٠ – ٦٢،عز الدين عمر موسى: دراسات في تاريخ المغرب، ص٩٣، ٩٤،

- Abun – Nasr. Jamil. M : Op.Cit,101 , 102 .

[2] ابن القطان : مصدر سابق، ص٣٢، مونتغمرى وات : في تاريخ إسبانيا الإسلامية، ترجمة محمد رضا المصري، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨م، ص١١٩ .

[3] ابن القطان : مصدر سابق، ص٣٢، كولين ماكيفيدى : مرجع سابق، ص٩١.

[4] المقريزي : درر العقود، ص١٣٦ – ١٣٨،

ضعف وانحلال النظام المالي في المرحلة الثانية من عمر الدولة في ضعف ثم سقوط الدولة الموحدية نهائياً علي المستوي السياسي والعسكري.

ثانياً – النظم المالية وباقي النظم الاقتصادية :

ساهم النظام المالي في استقرار الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، وكان هذا النظام وما تضمنه من إدارة مالية مع سياسة مالية حكيمة خاصة فيما يتعلق بالمصادر التي تجبى منها الأموال، وموازنة ذلك بالنفقات التي كانت تشمل أوجه الإنفاق المختلفة وإصدار عملات نقدية تنتظم بها المعاملات بين السكان، كان لذلك كله أثر كبير في دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد . إذ أن تنظيم علاقة السكان بحكام الموحدين من الناحية المالية ومعرفة كل مواطن ماله وما عليه، مما يبث الثقة والطمأنينة في النفوس وبالتالي يدفعها للعمل والإنتاج في ظل مبادئ وقوانين يخضع لها الجميع .

كما كانت لسياسة الجذب السكاني أيضا أثرها في جذب العديد من الصناع والتجار إلى مدن المغرب [1]، وفى هذا السياق يمكن أن نفهم سبب تلك النفقات الطائلة التي صرفها يعقوب المنصور على اعمار مدينة الرباط، فقد أراد الخليفة من وراء ذلك أن يستوطن في المدينة العديد من الصناع والتجار، وأعطى الخليفة في سبيل ذلك كل مواطن فيها مكافأة علاوة على الربح الذي تدره عليه مهنته، وقد أدى ذلك إلى اجتذاب أناس إلى هذه المدينة من كل العناصر والفئات ومن كل المهن [2].

. Abdallah Laroui : Op.Cit , p.193 .

[1] الحميري : مصدر سابق، ص٥٤١.

[2] ابن الوزان الزياتي : مصدر سابق، ص٢٠٧ .

كما كان للهيمنة السياسية والعسكرية الأثر الإيجابي ليس على طول عمر الدولة فحسب، بل كانت إحدى المقومات الأساسية التي قام عليها الاقتصاد الموحدى، فقد أدت هذه الهيمنة إلي بسط الدولة نفوذها على أهم الطرق والمنافذ البحرية التي أنعشت حركة التبادل التجاري، إضافة إلى وجود العديد من المناجم التي كانت موجودة في الأقاليم التي كانت تخضع للسلطة المركزية [١]، فقد كان انتشار الأمن والاستقرار سبباً في تزايد أموال كل من أراد استثمار ما بيده من أموال [٢].

كما أدي توفر المنشآت الاقتصادية لاسيما التجارية منها إلي انتعاش الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب فقد كُثرت الفنادق[٣] والصوامع الضخمة [٤]، والقيساريات [٥]. كما اسلفنا سابقاً، مما ساهم في تزايد النشاط الاقتصادي بشتى مجالاته.

وقد يكون قيام المنصور بمضاعفة وزن الدينار القديم وتعظيم حجمه له دوره فى دعم قيمة الدينار، مما كان له أثره فى تحسين الحالة الإقتصادية بالمغرب و الأندلس بصفة عامة [٦] . وهذه الزيادة في وزن الدينار تشير إلى الرخاء الاقتصادي الذي كانت تنعم به البلاد ومن ناحية أخرى إلى وجود الذهب بكثرة حتى يتمكن الخليفة

---

[١] النويرى : مصدر سابق، جـ٢٤، ص ٢٩٦، يحياوى بن العمري بن قربة : مرجع سابق، ص٧٩.

[٢] مجهول : الاستبصار، ص١٨٢ .

[٣] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٩.
Abdellatif Sabbane : Op.cit ,p. 313.

[٤] ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٦٥، السلاوى : مصدر سابق، ص١٧٧.

[٥] الحميري : مصدر سابق، ص٥٤١، أحمد محمد الطوخى : مرجع سابق، ص ٦٧ – ٦٩ .

[٦] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٨، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص١٣٦، ١٣٧.

من زيادة وزن العملة . ويمكن أن نستنتج نتائج تلك المؤثرات والعوامل المالية السابقة علي باقى النظم الاقتصادية فيما يلى :

أ- الزراعة :

شهدت مدن المغرب في عهد الموحدين نهضة فلاحيه خاصة في الفترة الأولى للدولة، والممتدة من بداية قيام الدولة إلى نهاية حكم محمد الناصر عام٦١٠هـ /١٢١٣م [١]، فقد اهتم خلفاء الموحدين خلالها بالزراعة، وشجعوا المزارعين على استغلال الأرض [٢]، نتيجة للإنفاق على المشاريع الزراعية ومشروعات الري، التي أسهمت في ازدهار الزراعة وكثرة المساحة المنزرعة[٣].

كما استعان خلفاء الموحدين بخبراء الزراعة والفلاحة من أهل الأندلس في مشروعاتهم الزراعية، فعهد عبد المؤمن بن على إلى المهندس الأندلسي أحمد بن ملحان الطائى بإنشاء بستان كبير له في مراكش، وغرسه بمختلف أنواع الثمار والفاكهة الأندلسية مما لم تكن معروفة حينئذ بالمغرب . كما كانت عناية الخلفاء الموحدين بمسح الأراضي وإحصاء الأراضي الصالحة للزراعة من غيرها من الأراضي بهدف تقدير ما يفرض عليها من خراج وضبط المعاملات المالية بين

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٥، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٦٧.

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٥،
-Julien -Ch-Andre : Op.Cit ,p.122.

[٣] الزهري : مصدر سابق، ص ١١٤، الجزنائى : مصدر سبق، ص٢٥، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٥، هشام أبو رميلة : مرجع سابق، ص٣٨٩، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص١٨١، ١٨٢.

الحكومة والفلاحين أثرها على ازدهار الوضع الزراعي ببلادِ المغرب [١].

ونتيجة لتلك الجهود وزيادة النفقات لزراعية امتلأت بساتين المغرب بأنواع كثيرة من الفواكه الصيفية والخريفية، مثل العنب والتين والرمان والسفرجل والتفاح و الكمثرى والمشمش والبرقوق والخوخ، وكذلك التوت والليمون والنارنج والبطيخ واسمه عندهم الدلاع [٢]. والجوز واللوز والبلح وقصب السكر [٣].

كذلك عرف المغرب العديد من الغلات مثل القمح والشعير، والبقوليات مثل الفول والحمص والعدس [٤] والخضروات مثل الخيار والقثاء واللفت والباذنجان وغير ذلك من أنواع الخضروات [٥]. كذلك كان من المزروعات والمحاصيل المعروفة في تلك الفترة شجر يسمى أرقان يستخدم زيته في عدة مجالات طبية ومنزلية، وكذلك الزيتون والذي اشتهرت به مكناسة [٦].

كما احتوت بساتين المغرب على أنواع مختلفة من الورود والأزهار والرياحين، مثل الياسمين وغيره، فيذكر ابن القاضي المكناسى أن الازهار الموجودة بفاس كثيرة

---

(١) ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٩، هشام أبو رميلة : مرجع سابق، ص٣٨٩ .

(٢) ابن غازي : مصدر سابق، ص ٥٠، ٥١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٤٥، ٢٤٦، هشام أبو رميلة : مرجع سابق، ص٣٩٠ .

(٣) ابن حوقل : مصدر سابق، ص٩٠، مجهول : الاستبصار، ص٢٠٧، الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٦١،٦٢ .

(٤) الزهري : مصدر سابق، ص ١١٤، الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٦١، ٦٢، ٧٦ .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى، ص١٧٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٤٨.

(٦) ابن غازي : مصدر سابق، ص٣، الحميري : مصدر سابق، ص٥٤١ .

لدرجة أنه لا يشق على أحد من أنواعها إذا طلبه[1]. وجدير بالذكر أن معظم المحاصيل التي ذكرنا لا نقصد أنها زُرعت في عهد الموحدين فقد كانت موجودة قبلهم، لكن نقصد أن الإنتاج زاد بفضل المشروعات الزراعية التي قاموا بها.

ب- الصناعة :

شجع الصناعة في ظل الموحدين ازدياد حاجة الدولة للصناعات العسكرية، واتساع نطاق المعمار خاصة في البلاد الغربية، وامتداد أثر الحضارة الأندلسية إلى جميع الطبقات في البلاد المغربية، حتى أن قصور الخاصة أصبحت مكتفية ذاتياً في كل نواحي الحياة [2]، فأكمل الموحدون ما بدأه المرابطون من استجلاب الخبرات الأندلسية الصناعية إلى بلاد المغرب [3].

وقد ظهرت عدة صناعات منها صناعة السفن [4]وصناعة الزجاج والنسيج [5]وصناعة أدوات النحاس والحديد [6]. والصناعات المرتبطة بركوب الخيل[7] وسروج الإبل[8]، والمخروطات الخشبية[9] وصناعة الصابون وصناعة دباغة

---

(1) ابن القاضي المكناسي : مصدر سابق، جـ١، ص٤٤.

(2) العمري : مصدر سابق، ص١٩٨ .

(3) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٧٥

(4) ابن أبي زرع : مصدر سابق، ص٢٠٠، ٢٠١

(5) مجهول : الاستبصار، ص١٧٧، عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٩.

(6) الحميري : مصدر سابق، ص٤٣٥.

(7) ابن سعيد : كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي، منشورات المكتب التجاري، بيروت – لبنان ١٩٧٠م، ص١٤٠ .

(8) الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٥٩.

(9) مجهول : الاستبصار، ص١٨٧ .

وصباغة الجلود وصناعة الكاغد وصناعة الفخار وصناعة الغزل وطحن الغلال وصناعة الخبز[1].

ج – التجارة :

نشطت الحركة التجارية الداخلية بمدن المغرب وذلك نتيجة للازدهار الزراعي والصناعي الذي عاشته المنطقة خلال حكم الموحدين . فصارت الأسواق التجارية تموج بحركة دائبة في البيع والشراء، وفي نقل المتاجر من مدينة إلى أخرى في ظل الأمن والاستقرار الذي ساد المنطقة[2].

وكانت لعطايا ونفقات خلفاء الموحدين والتي ذهبت للشعب بشكل مباشر عن طريق الاحتفالات بشتى أنواعها، أثرها في ازدهار الأسواق، كما كانت لرواتب الجيش وأرباب الخطط التي تخرج بصورة منتظمة نفس الأثر مما أنعش حركة الأسواق[3].

كما كان لتوافر النقود بشتى أنواعها وأشكالها وأوزانها واختلاف معادنها، دورٌ كبيرٌ في تنشيط الحركة التجارية سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي[4] .

وأدى ذلك إلى أن انتظام الأسواق بالمدن المغربية، بطريقة تبدو متشابهة حيث

---

١٠) مجهول : رسالة فى ذكر من أسس مدينة فاس، مخطوطة، ورقة ٥٧، الجزنائى : مصدر سابق، ص٤٤، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) ابن خلدون : المقدمة، ص٢٥٦، حسن على حسن : مرجع سابق، ص ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٣) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٢٦٦، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٩٩، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٧٢ .

(٤) أبو العباس السبتى : مصدر سابق، ص٢٧ .

انفردت كل صناعة بناحية معينة من السوق، كسوق النحاسين وسوق الفاكهة وسوق الزياتين وسوق الأسماك وغير ذلك من الأسواق التي تضم عدة متاجر تتاجر في سلعة واحدة[١].

وكانت الأسعار في أوقات الاستقرار تتميز بالانخفاض ورخص السلع المعروضة في الأسواق، وذلك بسبب التقدم الزراعي الذي شهدته البلاد مع تنوع المحاصيل والمزروعات والفواكه [٢] . فقد كانت الأسعار بوادي تانسفت الذي يبعد نحو ثلاث أميال من حضرة مراكش عام ٥٦٦ هـ/ ١١٧٠م رخيصة أثناء تحرك أبي يعقوب يوسف لغزوته الأولى للأندلس، فالدقيق : الربع الواحد منه بدرهمين، والشعير خمسة وعشرون مداً بدرهم، واللحم ستون أوقية بدرهم [٣] . والإدريسي يذكر أيضاً أن الحنطة والشعير والأرز ممكن ببلاد السوس بأيسر الأثمان، وأسعار بلاد السوس عموماً كانت رخيصة [٤]. فمن مدينة سوسة كانت تُجلب الثياب الرفيعة مثل عمائم المعمور وغيرها تساوى العمامة منها مائة دينار ؛ ويباع الغزل بها زنة المثقال بمثقالين [٥] ، ومن أسعار بعض الملابس أيضاً زمن الموحدين أكسية تسمى السفسارية والبرانس، التي يساوى الزوج منها خمسين ديناراً تقل أو تنقص عن ذلك قليلاً [٦]. كما أن الكساء الصوفي الواحد المصنوع بمدينة وجدة يبلغ ٥٠

---

[١] ابن القطان : مصدر سابق، ص٢٦٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٧٣.

[٢] ابن خلدون : المقدمة، ص٢٥٦ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٢، ٣٥٣ .

[٤] الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٥٩.

[٥] مجهول : الاستبصار، ص١١٩، ١٢٠.

[٦] الإدريسي : مصدر سابق، ص٥٩.

ديناراً [١]. والراجح أن رخص هذه الأسعار في تلك الفترات في بلاد المغرب قد انعكس على مثيله في بلاد الأندلس، فقد كانت الأسعار في الأندلس في تلك الفترة أيضاً رخيصة، فالشعير مدان ونصف بدرهم، والقمح خمسة أمداد بدرهم [٢].

وكان لازدهار التجارة الداخلية في أسواق المغرب وامتلاء الأسواق بالبضائع والمنتجات أثر في تنشيط حركة التجارة الخارجية، إذ أصبحت الأسواق مقصد التجار والقوافل من كل مكان، يقدمون إليها محملين بالبضائع المختلفة ويصرون عنها، وقد امتلأت قوافلهم بمنتجات البلاد [٣]. فقد شكلت سيادة الموحدين فترة من التقدم الحقيقي لأفريقيا الشمالية، وقد ازدهرت في ظلها التجارة مع البلدان المسيحية وكانت مشمولة بحماية الاتفاقيات، رغم وقوع بعض حوادث القرصنة [٤]. كما حقق التجار المغاربة في أسواق السودان الغربي شهرة واسعة كما حققوا ثراءً كبيراً ؛ وكان من بين هؤلاء الأثرياء التجار السجلماسيون الذين احتكروا أسواق السودان الغربي [٥].

---

[١] مجهول : الاستبصار، ص١٧٧.

[٢] ابن صاحب الصلاة : المصدر السابق، ص٤٠٩. وأنظر جدول رقم (٥ - ٢ - ج).

[٣] الحميري : مصدر سابق، ص ٥٤٠، ٥٤١، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٧٥.

[٤] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٩، اتورى روسى : ليبيا منذ الفتح العربى حتى سنة ١٩١١م، ترجمة خليفة محمد التليسى، الدار العربية للكتاب - ليبيا، الطبعة الثانية ١٩٩١م، ص١٠٥. وأنظر خريطة رقم (٧ - ب).

[٥] البكرى : مصدر سابق، ص١٥٩، ١٦٢، ١٧٣، كرم الصاوي باز : نظم التجارة الصحراوية بين المغرب الأقصى والسودان الغربي، في الفترة من [ق ٨ - ١٠ هـ / ١٤ - ١٦م]، الملتقى الدولي كرمي الرئيس بن على لحوار الحضارات والأديان[الصحراء والإنسان] دوز - تونس، ٢٧ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣م، ص ١٩.

وقد تنوعت صادرات وواردات المغرب وتعددت وذلك خلال فترة البحث. فقد كان التجار المغاربة يصدرون إلى نظرائهم الأجانب النحاس الأصفر الذي حُمل من فاس إلى جميع الآفاق [١]، وكذلك جلود الشياه والمعز والشمع وسن الفيل وريش النعام والقطن والزعفران والأبنوس والفرش، وأنواع معينة من الأقمشة والأواني الفخارية المطلية بالميناء ذات البريق المعدني، كما صدر التجار المغاربة الثياب القطنية والحريرية والكتانية الملونة من فاس [٢]. وفى المقابل كان التجار المغاربة يستوردون من نظرائهم الأجانب القمح والأسلحة والمعادن لاسيما الذهب والزئبق، والأخشاب والأقمشة السميكة لأشرعة السفن، والعطر الهندي بل هناك وثيقة تدل على أن تجار الإفرنج كانوا يبيعون في موانئ المغرب نبيذاً [٣].

د- المراكز الاقتصادية المغربية :

عم الرخاء سائر المدن المغربية في العصر الموحدي، حيث شهدت معظم هذه المدن ازدهاراً اقتصادياً خلال تلك الحقبة حتى حكم الناصر الموحدى عام ٦١٠ هـ / ١٢١٤ م [٤]. فقد أصبحت مراكش أعظم ما فى بر العُدوّة، وأكثر مصانعها

---

[١] الحميرى : مصدر سابق، ص٤٣٥.

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٩، احمد إلياس حسن : الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٧٧م، ص ١٥٣ – ١٥٤.

[٣] مجهول : رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص١٦٣،عبد الواحد المراكشى : مصدر سابق، ص٢٢٩، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٢٧٩ – ٢٨١.

[٤] الجزنائي : مصدر سابق، ص٤٣ – ٤٤، ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، جـ١، ص٥١ .

ومبانيها الجليلة إنّما ظهرت فى مدة بنى عبد المؤمن [١]، كما ظهرت البساتين بها وكثرت [٢] وعظمت تجارتها في تلك الفترة، وقصدها التجار من كل جهة [٣].

ولم تكن مراكش وحدها التي انفردت بهذا الوضع الإقتصادى المتميز، فقد نهضت الحركة الاقتصادية فى كثير من مدن المغرب والتي صارت مراكز اقتصادية . ويأتى فى مقدمة هذه المدن مدينة فاس التى وصفها ابن سعيد المغربى بقوله :"وهى – أى مدينة فاس – من خواص المغرب الملاء بالخيرات والصنائع الغريبة "[٤]، فقد أصبحت مدينة فاس مقصداً للتجار والقوافل من كل صقع وبلد، يحملون إليها كل غريبة من أنواع البضائع لتفترق منها على ما حولها من بلاد[٥] . وقد أشارت المصادر إلى كثرة المصانع والدور التى تشتغل بالصناعات المختلفة فى مدينة فاس [٦]. أما مدينة سبته فكانت تشبه الإسكندرية فى كثرة الحط والإقلاع، وفيها التجار الأغنياء

[١] المقرى : مصدر سابق، جـ ٣، ص١٥٣، محمد عبد المنعم الجمل : مرجع سابق، ص٤٢٥.

[٢] ياقوت الحموي : مصدر سابق، ص٩٤، القزويني : مصدر سابق، ص١١١،١١٢، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص ٣٨٥ .

[٣] الحميري : مصدر سابق، ص ٥٤٠، ٥٤١

Scott. S.p : OP.Cit , P.257.

[٤] بسط الأرض في الطول والعرض : تحقيق خوان قرنيط خينيس، معهد مولاي الحسن، تطوان – المغرب ١٩٥٨م، ص٧٤.

[٥] الحميرى : مصدر سابق، ص٤٣٥، هشام أبو رميلة : مرجع سابق، ص٣٨٦ .

[٦] مجهول : رسالة فى ذكر من أسس مدينة فاس، مخطوطة، ورقة ٥٧، ٥٨، السيوطي : نسب بعض الصحابة والإشراف، مخطوطة، ورقة ٣٠الجزنائى : مصدر سابق، ص٤٤، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٣٧٣، ٣٧٤ .

الذين يبتاعون المركب الكبير بما فيه من بضائع الهند وغيرها فى صفقة واحدة [١].

وإذا إتجهنا إلى جنوب العاصمة مراكش وجدنا مدينة سلا، وهى مدينة ضخمة كثيرة الرخاء والرخص ولسلا معاملة كبيرة [٢]. كما كانت مدينة نول لمطة تتميز بصناعة الدرق اللمطية التى يقاتل بها أهل المغرب، وتصنع بها السروج واللجم والأقتاب المعدة لخدمة الإبل، وتباع بها الأكسية المسماة بالسفسارية والبرانيس، وأهلها يمتلكون الكثير من الأبقار ويكثر بها إنتاج السمن والألبان [٣]. كذلك نجد مدينة نفيس وهى مدينة من بلاد المغرب عند أغمات، بها من الحنطة والفواكه واللحوم ما لا يكون فى كثير من البلاد، وبها سوق نافقة وأنواع عجيبة من الزبيب المتناهى طيباً وكثرة [٤]. وأما مدينة سجلماسة فمدينة كبيرة كثيرة العامر، وهى مقصد للوارد والصادر، كثيرة الخضر والجنات [٥].

ولم يكن إزدهار وبروز المراكز الإقتصادية مقتصراً على بلاد المغرب الأقصى فقط، بل إمتد إلى المغربين الأوسط والأدنى، فمدينة تلمسان آهله عامرة بالسكان وبأنواع التجارات، فهى وفيرة الإنتاج من الغلات وأنواع الفواكه، ورخيصة الأسعار ولذلك قصدها التجار من سائر الأقطار، مما أدى إلى ثراء أهلها، فقيل إنه لم يكن فى بلاد المغرب بعد أغمات وفاس أكثر من أهل تلمسان أموالاً [٦] . كما كانت مدينة

---

(١) ابن سعيد : بسط الأرض، ص٧٣، هشام أبو رميلة : مرجع سابق، ص٣٨٦.

(٢) أبو الفداء : مصدر سابق، ص ١٣١.

(٣) ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص١١٥، الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٥٩.

(٤) الحميرى : مصدر سابق، ص٥٧٨.

(٥) الإدريسى : المغرب وأرض السودان، ص٦٠ .

(٦) المصدر السابق : ص٨٠، الحميرى : مصدر سابق، ص١٣٥، هشام أبو رميلة : مرجع سابق، ص٣٨٧.

بجاية ذات أحوال إقتصادية مرتفعة قبيل دخول بنى غانية إليها[١]. أما نفزاوة والتى بينها وبين القيروان ستة أيام فقد كان بها أسواق حافلة، وهى على نهر كثير النخل والثمار، ويحيط بها عيون كثيرة[٢]. كما كانت مدينة قابس جامعة للفوائد الجمة والمنافع الكاملة المشتمة، كما كانت ملتقى للرحلات التجارية الذاهبة والآتية وبأرجائها الجنّاتُ والحدائق المتعددة، وتجتمع فيها أصناف الثمر المتخير والحب الكثير [٣].

إلا أن الفتن والاضطرابات السياسية التي كانت في الفترة الثانية من عمر الدولة أي عام ٦١٠ هـ / ١٢١٣م أدت إلى قلت المجابى، واستبد الولاة بولاياتهم. وكان لاضطرابات الأمن وسيادة الفوضى أكبر الأثر في انهيار كل القطاعات الاقتصادية [٤]. فقد صاحب ضعف ودعة خلفاء عصر الموحدين أمثال المستنصر، أن السادة والأشياخ استعادوا سلطانهم، وعادوا إلى الاستبداد بالولايات والتصرف في أمرها[٥]. وقد صاحب كل تلك الاضطرابات أن أصيبت إدارة الموحدين بشلل لاسيما بعد هزيمة العقاب فوقفت جامدة [٦]. مما أدي إلي زيادة التجاوزات الشخصية لعمال وموظفي الدولة في الاعتداء على أموال الناس، واختلت أحوال البلاد بجور هؤلاء العمال [٧].

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧٥ .

[٢] الحميرى : مصدر سابق، ص٥٧٨.

[٣] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٠٦ .

[٤] مجهول: مفاخر البربر، ص٣٨٣، ٣٨٤ ، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٨، ٧٩، Abdallah Laroui : Op.Cit , p.187 ,188 .

[٥] عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٦٣، ١٦٤ .

[٦] المصدر السابق : ص١٦٦.

[٧] ابن عازي : مصدر سابق، ص٧٩.

وقد ترتب على قساوة تلك الأزمات أن تأثرت الحياة الاقتصادية بشكل سيء وأصبح الركود هو سيد الموقف على الجوانب الاقتصادية المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بالزراعة التي أضطر الفلاحون في بعض هذه الأزمات، إلى الفرار من الأرض وتركها حتى بارت [١].

كما اجتاحت بلاد المغرب فترات من الغلاء وانخفضت قيمة العملة . فقد ارتفعت الأسعار وأخذت في الازدياد أثناء حملة يعقوب الأولى على الأندلس عام ٥٨٦ هـ / ١١٩٠م، حتى كان ارتفاع الأسعار سبباً في إنهاء هذه الحملة [٢]، كما ارتفعت الأسعار وأخذت في الزيادة بمراكش والأندلس وذلك في عام ٥٧٣ هـ/ ١١٧٧م في عهد أبى يعقوب يوسف [٣].

إلا أن حالات ارتفاع الأسعار ببلاد المغرب قد تزايدت في المرحلة الثانية من عمر دولة الموحدين، ففي عامي ٦١٦ – ٦١٧ هـ / ١٢١٩–١٢٢٠م اشتد الحال وزادة الأسعار إلى مالا نهاية، حيث استمر ارتفاع الأسعار علي مدي هذين العامين ولم تتوقف عند حد معين [٤] . كما أن عصر الخليفة إدريس وعبد الواحد الرشيد بلغ الغلاء شدته، ففي عصر الرشيد وصل ثمن وسق من القمح ثلاثين ديناراً [٥].

---

[١] المصدر السابق : ص٧٤، ٧٩، حسين سيد عبد الله مراد : مرجع سابق، ص٧٥، محمد القبلى: الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الاولى ١٩٩٧م، ص٤٨، ٤٩.

[٢] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٠٦، ٢٠٧.

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٥٢.

[٤] المصدر السابق : ص٢٦٦، ٢٦٧ .

[٥] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٥٠، ٢٧٦، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص١٢٨، وانظر جدول رقم (٦–٢ج) .

ومن جانب آخر كان لاختلاف السكك داعية لفساد النقد وزيادة الصرف واختلاف الأحوال عن عادتها . ولا يظهر استغلال الصرافين وغشهم – يقصد في السكة والنقود – في العصر الموحدى، إلا في أيام الفتن في اواخر عصر الدولة . ولكن بسبب حاجة الناس اليومية إلى التعامل بجزاء الدراهم فإن الصرافين كانوا في كل سوق [١]. وتجدر الإشارة إلى أن الونشريسى ألمح من خلال بعض النوازل والفتاوى إلى ظاهرة غش العملة، وهو أمر شاع في بلاد المغرب في معظم فترات العصر الإسلامي [٢].

ثالثاً – النظم المالية والمجتمع :

تحسنت الظروف والأحوال المعيشية للمغاربة، وعرفت البلاد زيادة سكانية وتطوراً عمرانيا وحضارياً لم تشهده من قبل لاسيما في المرحلة الأولي من عمر الدولة الموحدية، ذلك أن الناس اطمأنوا على أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم، فانصرفوا للعمل والإنتاج، وبدأت تتشكل ملامح مجتمع مغربي متميز . ولكن هذا الوضع سيتغير مع انتقال الدولة الموحدية إلي المرحلة الثانية من عمر دولتهم .

أ – تكوين المجتمع المغربي :

اسهمت سياسة الموحدين في عصر الازدهار في مجال العمران في بناء مدن جديدة وتطوير أخرى، وأصبحت تلك المدن مقصداً لمختلف العناصر السكانية،

---

[١] ابن عبدون : مصدر سابق، ص٥٨، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٣٠٢.

[٢] الونشريسى : مصدر سابق، جـ٦، ص ٤٧، ٧٥، ١٠٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٩٢، ٣٠٤، ٣٠٥، كمال السيد أبو مصطفى : جوانب، ص٧٩ .

وذات تركيبة سكانية متنوعة ومتشابكة [1]. كما كانت الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأقصى في كثير من الأحوال عامل من عوامل الزيادة السكانية للمدن، فقد هاجر هؤلاء من الأندلس للخلاص من أزمة داخلية . ثم أن المصالح التجارية والخارجية الأندلسية لعبت أيضاً دوراً كبيراً في وفود العناصر الأندلسية إلى المناطق الساحلية في غربي بلاد المغرب ووسطها[2].

هكذا شهد المسرح الجغرافي للمغرب في عصر الموحدين عناصر سكانية متعددة من السكان، وفي مقدمة هذه العناصر قبائل البربر وهم السواد الأعظم من السكان، وأصحاب البلاد الأصليين [3]. بالإضافة للعنصر العربي والذي طبع المغرب بالطابع العربي، وارتكزت فيه اللغة العربية والدم العربي حتى وقتنا الحالي [4]. كما وجدت عناصر أخرى ممثلة من العبيد[5] ومهاجرين من صقلية[6].

---

(1) ابن الوزان الزياتي : مصدر سابق، ص٢٠٧ .

(2) عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص١٧٧ – ١٧٩، ج.س.كولان : الأندلس، ترجمة لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية [إبراهيم خورشيد وآخرين]، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، ص١٤١ .

(3) الإصطخري : مصدر سابق، ص٣٦، حسن علي حسن : مرجع سابق، ص٢٩٢.

(4) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٨٩ ، محمد المنوني : حضارة الموحدين، ص١٤، ١٥ .

(5) الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٥٩، عبد السلام بن سودع : بيوتات مدينة فاس قديما وحديثا، مجلة البحث العلمي، الرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الحادية عشر، العدد٢٢ يناير ١٩٧٤م، والعدد ٢٣ سنة ١٩٧٤م، ص١١١.

(6) ابن الخطيب : إعمال الأعمال فيمن بويع قبل الاحتلام " تاريخ المغرب في العصر الوسيط " القسم الثالث، تحقيق احمد مختار العبادي، محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء – المغرب ١٩٦٤ م، ص ١٣٢ ، مصطفى أبو ضيف : مرجع سابق، ص٤٥ .

ومما لا شك فيه أن الاستقرار والازدهار الاقتصادي في تلك المرحلة – أي المرحلة الأولي – ساعدا على نمو العدد السكاني بالبلاد . فإذا أخذنا مدينة فاس في عصر الموحدين – على سبيل المثال – نجد أن عدد دور المدينة كان يقارب تسعين ألف دار، وجعلنا لكل دار ثلاثة من السكان لا أكثر، يصبح عدد السكان مائتي وسبعين ألف بالنسبة للدور، يضاف إلي ذلك الفنادق وغيرها، بحيث لا نكون مبالغين إذا قلنا إن عدد السكان في مدينة فاس وحدها في عصر الموحدين تجاوز بالقطع رقم ثلاثمائة ألف نسمة[١].

ويظهر واضحا جلياً أن المجتمع المغربي في عصر الموحدين كان ينقسم إلي طبقتين، وذلك علي حسب الدخل والمستوى المعيشي والوضع الإجتماعى .

الطبقة الأولى الأرستقراطية أو الخاصة المؤلفة أساساً من حاشية القائمين على الحكم والإدارة وحاشية القصر ومجموعة الوزراء والكتاب من المستوى الرفيع، ورؤساء المصالح الحكومية وكبار موظفي الإدارات الإقليمية وقادة الجيش والأسطول، يضاف إليهم الأدباء الذين يعيشون في كنف السلطة، بالإضافة إلي نخبة طبقة العلماء أو الفقهاء الذين يقومون على المسائل الدينية والإدارية المدنية (القضاة، والمحتسبون، ...الخ)[٢]. وخير ما يصور الوضع المعيشي لبعض عناصر تلك

---

[١] مجهول : رسالة فى ذكر من أسس مدينة فاس، مخطوطة ، ورقة ٥٧، ٥٨، السيوطي : نسب بعض الصحابة والأشراف، مخطوطة، ورقة ٣٠، الجزنائى : مصدر سابق، ص٤٤، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٣٧٣، ٣٧٤.

[٢] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٧، ٢١٩، ٢٠٤، ٢٥٤، ٢٦٧، ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص٣٧، ابن الأبار : الحلة السيراء، ص ٢٩٣، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٥٠، مجهول : الاستبصار، ص١٥١، ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٩٦، سلمى الخضراء

"الطبقة " وصف ابن سعيد لقصور مراكش الموحدية التي يستقل كل قصر منها بالديار والبساتين والحمامات والإسطبلات، حتى أن صاحب القصر ليغلق بابه على جميع خوله وأقاربه، ولا يحتاج إلى شيء من خارج داره، ولا يشترى شيئاً من السوق لمأكله، ولا يقرئ أولاده في مكتب خارج بيته، ولا يخرج من بابه إلا راكباً[1].

وكان من مساوئ الثراء المادي لتلك الطبقة انتشار بعض الأخلاقيات الذميمة مثل شرب الخمور، والذي أُتهم به الابن الأكبر للخليفة عبد المؤمن بن على، وكان سبباً في عدم إتمام البيعة بولاية العهد له[2]. ولعل تلك الخمور التي كان يشربها أصحاب تلك الطبقة، كانوا يحصلون عليها من خلال التصنيع المحلى، أو عن طريق التجار الأوربيين الذين يردون على موانئ المغرب خاصة في تونس، لاسيما تجار المدن الأوربية الذين كانوا يحملون معهم نوعيات عالية الجودة من النبيذ ليبيعوها في بلاد المغرب[3].

ولم يحدّ العصر الموحدى من نمو هذه الطبقة – أي طبقة الخاصة – بل ساعد على رفع مستواها، وزيادة أعداد أفرادها . فقد كانت هذه الطبقة تتكون في العصر المرابطى من الأمراء المرابطين والفقهاء المالكيين، وبخاصة الذين تولوا خططاً كبرى، ثم أصبحت هذه المجموعة في العصر الموحدى تشمل السادة بني عبد المؤمن وأشياخ الموحدين[4] وأبناء الأسر السابقين، ثم الفقهاء المالكيين الذين لم يحافظوا على مراكزهم المتميزة السابقة فحسب بل إن منهم من تولوا خططاً كبرى زادت في

الجيوسى : مرجع سابق، ص٩٨٣، ٩٨٤، أحمد الجهال : مرجع سابق، ص٦٥، ٦٦.

[1] العمري : مصدر سابق، ص١٩٨، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٣٤٢ .

[2] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٩٧.

[3] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٩.

[4] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٣٤، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٣٤٣.

ثرائهم[١].

ويرجح أن زيادة عناصر تلك الطبقة من المغاربة ترجع إلي عاملان أساسيان : محاباة الموحدون لتلك الجماعات بالإقطاعيات والعطايا الكبيرة، فضلاً عن الرواتب الشهرية والكسوة والمواساة " الطعام" [٢]، وكثرة هذه الرواتب وشمولها جميع أرباب الإدارة والجيش وانتظام خروجها، بعكس الحال في العصر المرابطى الذي كانت فيه الرواتب لا تشمل أرباب الخطط الصغرى، وكذلك تشجيع الموحدون للعاملين في الزراعة والصناعة والتجارة، ومما يدل على ذلك أن تلك العناصر اقتنت القصور في العصر الموحدى[٣].

الطبقة الثانية وهي طبقة العامة التي تشح المعلومات التي تقدمها المصادر حول مستوى معيشتها، وإن كان من المؤكد أنها تميزت بمستوى منخفض، وظهر فرق شاسع بينها وبين مستوى عيش طبقة الخاصة التي تفننت في شتى ألوان البذخ والإسراف، واستهلاك مواد الترف كما سبق . وتتألف طبقة العامة من صغار الزراع والعمال الزراعيين والعامة في المدن، سواء كانوا من العاملين في التجارة أو الصناعة أو في الخطط الإدارية الصغرى[٤].

ورغم ظروف هذه الطبقة الصعبة فقد مرت ببعض الفترات نعم فيها أفرادها بنوع من الرخاء الاقتصادي وعدم الحاجة، مثل عصر الخليفة أبى يعقوب يوسف،

---

(١) ابن عبد الملك المراكشي : مصدر سابق، ص ٢٢١، ٢٧٩، ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص١٥٠، ١٥١.

(٢) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٤٠، ٢٥٣، ابن سعيد : الغصون اليانعة، ص ١٥٣ .

(٣) ابن عبدون : مصدر سابق، ص١٢، ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٥٢ .

(٤) الونشرسى : المعيار، جـ٨، ص ٢٣٠، جـ٩، ص١٠٥ .

الذي كان جواداً استغنى الناس في أيامه [١].

ومن البديهي أن يتأثر مستوى معيشة العامة بالوضعية الاقتصادية السائدة، وحسبنا أنه كان يتحسن نسبياً إبان فترات الرخاء، ثم ينحط كثيراً إبان الأزمات، حتى أصبح من المعتاد ذكر ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة ابتداء من النصف الثاني من القرن السادس الهجري[٢].

فقد عانى المغاربة من وطأة الأزمات المالية في زيادة التزاماتهم المالية والضغوط الاقتصادية عليهم مع قلة دخلهم، لاسيما طبقة العامة التي كانت أشد طبقات المجتمع المغربي تأثراً بالأزمات المالية التي مرت بها بلادهم، فعلى سبيل المثال عانت فئة الفلاحين وهى تنتمي معظمها لطبقة العامة، من سلبيات قرار عبد المؤمن بن على فرض الخراج على جميع بلاد المغرب وما واكبه من تجاوزات على صعيد التنفيذ، فمثلاً يرسم لنا ابن غازي صورة حقيقية لمعاناة فلاحى مدينة مكناسة جراء فرض الخراج، وما ذكره ابن غازي ينطبق على جميع بلاد المغرب في تلك الفترة : " كان الناس في جهد عظيم، ومحنة شديدة، لا يتجرأ أحدهم أن يقطف من ملكه حبة واحدة "[٣]. وبالطبع هذا الوضع قد تفاقم في المرحلة الثانية من عمر دولة الموحدين.

ويلاحظ الناظر في مصادر تلك الفترة أن العامة كانوا يلتفون حول رجال التصوف تعبيراً عن تذمرهم، وذلك لأن رجال التصوف كانوا يهتمون بمشكلات الفقراء والمساكين، ويخرجون عن أموالهم لأولئك الفقراء، ويحثون الأغنياء على

---

[١] الذهبي : سير أعلام النبلاء، جـ٢١، ص٩٩ .

[٢] ابن الزيات التادلى : مصدر سابق، ص٢١٧ – ٢٢١، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٣٤٦، ٣٤٧.

[٣] ابن غازي : مصدر سابق، ص٧٤، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٥ .

الإحسان إليهم [١].

ب – المستوى المعيشي للمغاربة :

رافق الازدهار الاقتصادي في البلاد المغربية في عصر الازدهار تحول كبير في حياة سكانها الاجتماعية، ودخلوا حياة المدنية على نطاق واسع، بعد أن غلبت عليهم البداوة بمفهومها المغربي (أي شاملة للزراعة والرعي)، بل اكتسبوا المعارف والخبرات الحضارية [٢]. فقد شهد العصر الموحدى تطوراً واضحا للمستوى المعيشي للمغاربة، تجلى في كثير من المظاهر الحضارية كالمسكن والغذاء والاحتفالات. وهذا ما سنعرضه بشيء من التوضيح فيما يلي :

١ – المسكن :

لما بسط الموحدون سيطرتهم على المغرب كله واتسع مفهوم التوحيد لديهم، واطمأن الناس على أموالهم اقتنوا الدور والضياع، وأزداد زحف الأندلسيين نحو البلاد المغربية مشترين للضياع بسبب الاستقرار الذي شهدته البلاد، وربما اشتروا في الأندلس ذاتها للسبب نفسه في بعض الأوقات [٣].

فقد كان أحد نتائج حالة الازدهار التي عمت البلاد بعد تولى يوسف بن عبد

---

[١] ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، جـ ١، ص٤٨، جـ٥، ص ٢٠٣، ٢٠٩، ٣٧٢، ٦٤٥، حسين سيد عبد الله مراد : المتصوفة، ص٨٤ – ٨٨ .

[٢] ابن خلدون : المقدمة، ص٨٥، ٩٩، ١٠٢، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص ٣٣٩.

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٣٧، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص١٥٠.

المؤمن الحكم، قيام الناس ببناء المنازل التي أحاطوها بالحدائق : " وابتنوا بمراكش الديار العتيقة، واغترسوا خارجها أينع حديقة" [١]. كما أن بعض خلفاء الموحدين قد أمروا ببناء منازل لمن يقومون علي خدمتهم حول القصر الذي يقيمون به، مثلما فعل الخليفة الرشيد الموحدى[٢].

٢ – الأطعمة والاشربة :

كما واكب الازدهار والرخاء الاقتصادي الذي نعمت به الدولة الموحدية في عهد قوتها، ظهور

لون من ألوان الترف الغذائي، من حيث الأصناف المقدمة ومحتوياتها وطرق تقديمها خاصة عند طبقة أثرياء القوم . نتيجة وفرة الأموال والسلع التي تميزت برخص أسعارها وقت الاستقرار [٣].

والراجح أن اهتمام الموحدين هو سبب هذا التطور في صناعة الطعام، ففضلاً عن حياة الترف في قصور الخاصة، فقد كان خلفاء الموحدون ينفقون الكثير من الأموال في إقامة المآدب الضخمة والتي كانت تعد كنوع لتكريم الوفود أو القبائل العربية أو تعد استعداداً للغزو . فقد كانت تلك الموائد من الأسباب الرئيسية التي تقف وراء هذا الترف الغذائي بشكل كبير . ويمكن للمرء أن يتخيل أن موائد كانت تقام لمدة خمسة عشرة يوماً، وكان يدخل للأكل عليها أكثر من ثلاثة آلاف شخص في اليوم

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٢٦٦، ابن عذارى : مصدر سابق، ص٩٩ .

[٢] ابن عذارى : مصدر سابق : ص٣٥٩ .

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٥٢، ٣٥٣، عبلة محمد سلطان لطيف : مرجع سابق، ص١٢٧، ١٢٨ .

الواحد، ويحتاج كل شخص من هؤلاء لمشروب أثناء الأكل، فلابد أن تلك الموائد كانت تحتوى على كميات ضخمة من الأطعمة، كما كانت تحتوى على مئات الأنواع من تلك الأطعمة والأشربة، كما كانت هذه الأطعمة مع كثرتها وتعدد أنواعها كانت أيضاً غاية في الدقة والمهارة من

ناحية إعدادها شهد بذلك من كان يأكلها، وقد انعكس ذلك بالطبع على حياة العامة[1].

وقد تفنن المغاربة في صنع كثير من ألوان الطعام، وصارت موائدهم حافلة بالأنواع المختلفة من الأطعمة والحلوى والأشربة . وقد ذكر مؤلف كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس، وهو معاصر لدولة الموحدين، أكثر من خمسمائة لون من ألوان الطعام، وقد اختلفت طريقة صنعها، كما أن بعضها يعطينا صورة لمدى الثراء والرفاهية التي كان يعيش فيها بعض أفراد المجتمع[2].

وقد وصل الترف الغذائي في تلك الفترة مدى بعيد، فقد صُنعت أطباق يتعجب المرء من ضخامتها ونفقاتها وطريقة طهيها، مثل طبق العجل المشوي الذي قُدم إلى السيد أبى العلاء عند وروده إلى مدينة سبته [3].

---

[1] ابن عذارى المراكشى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١١٧، ١١٨، عز الدين عمر موسى : النشاط الاقتصادي، ص٢٤٣ .

[2] مجهول : كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، تحقيق امبروزيو اويثى ميراندا، مجلة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، مدريد ١٩٦١-١٩٦٢م، مجلد٩، ١٠ ، ص ١٧، ٢٢ - ٢٣، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ١١٤، ١١٥، ١٧٦و ما بعدها، الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٥٩، ٦١، ٦٢، سلمى الخضراء الجيوسى : مرجع سابق، ص١٠١٩، ١٠٢٠، محمد أحمد أبو الفضل : مرجع سابق، ص ٢٤٣، ٢٤٤ .

[3] مجهول : كتاب الطبيخ، ص٢٢ -٢٣، محمد أحمد أبو الفضل : مرجع سابق، ص٢٤٣ .

٣- الزى:

أقبل أفراد الشعب ورجال الدولة على ارتداء الملابس الحريرية المطرزة في فترة عصر الازدهار- لاسيما بعد انقضاء عهد عبد المؤمن بن علي الذي كان يشجع علي الزهد- وقد غالوا في ذلك مما دفع الخليفة المنصور الموحدى إلى إصدار أمر ببيع ما في خزائن الدولة منها، وطالب الرعية بالتخفيف من ارتداء هذه الملابس مع التقليل من تطريزها [1]. مما يرجح أثر النظم المالية علي أزياء المغاربة في تلك الفترة ولاسيما الطبقة الخاصة منهم، وتنوع تلك الملابس وارتفاع قيمتها.

أما أهل الذمة فقد وضح تعاليهم على المسلمين في تلك الفترة خصوصاً فيما يتعلق بملابسهم، فقد أصبح بعضهم ممن امتد نفوذهم يركب السروج على فاره الدواب، ويقعد في حانوته من غير غيار ولا زنار، ويمشى في الأسواق بغير زنار يُعرف به، بل بأفضل زى كبار المسلمين وأحسنه، مما دفع الخليفة يعقوب المنصور بأن يميز اليهود بلباس يختصون به دون غيرهم [2]. وظل اليهود يختصون بلباس

ويرجع تميز هذا الطبق إلي طريقة إعداده وهى أن يؤخذ كبش فتى سمين مسلوخ منظف يفتح بين فخذية فتحاً ضيقاً، ويخرج جميع ما في جوفه من أحشائه برفق، ثم يدخل في جوفه أوزة مشوية، وفى جوف الأوزة دجاجة مشوية، وفى جوف الدجاجة فرخ حمام مشوي، وفى جوف الفرخ زرزور مشوية وفى جوفه عصفور مشوى أو مقلو، كل ذلك مشوية مدهونة بالمرقة الموصوفة للشواء، ويخاط ذلك الفتح ويدخل الكبش في التنور المحمى، و يترك حتى ينضج و يحمر، ويطلى بتلك المرقة ثم يدخل فى جوف عجل قد أعد منظف ويخاط عليه، ويجعل في تنور محمى، ويترك فيه حتى ينضج ويحمر ثم يخرج ويقدم، انظر : مجهول : كتاب الطبيخ، ص٢٢،٢٣ .

[1] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٨٧، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٤٠، ٤٤١ .

[2] الزركشى : تاريخ الدولتين، ص ١٦، عبد الله على علام : مرجع سابق، ص٢٤١، روجى لى تورنو :

خاص بقية عهد المنصور، وصدراً من أيام ابنه أبى عبد الله الناصر الذي غيره بعد أن توسل إليه اليهود بكل وسيلة وشفاعة، فأمر لهم بثياب وعمائم صُفر[1].

جـ - الاحتفالات:

شهد المغاربة العديد من الاحتفالات، والتي كانت تقام في المدن المغربية نتيجة لمناسبات مختلفة، وقد اشترك أبناء الشعب في هذه الاحتفالات معبرين عن شعورهم وعاطفتهم إزاء هذه الاحتفالات، ولقد كانت هناك ثلاث أنواع من الاحتفالات، احتفالات دينية واحتفالات عسكرية بالإضافة إلى احتفالات منوعة .

وقد ارتبطت الاحتفالات الدينية بالمناسبات الدينية المتكررة كصلاة الجمع والأعياد والليالي الدينية. والتي كثر فيها العطايا والمنح من قبل الموحدين للشعب خاصة العيدين الفطر والأضحى حيث تذبح الكباش وتفرق الأغنام[2].

أما الاحتفالات العسكرية فكان الناس يخرجون لمشاهدة مواكب الجند وحشودهم عند تجمعهم للذهاب لأحدى المعارك، أو عند عودتهم منتصرين . ولم يكن الاحتفال بالعرض العسكري قاصراً على العاصمة، ولكنه كان يشمل كل المدن التي يمر بها الجيش في طريقه إلى المعركة، ومما زاد في جمال هذه المواكب تلك الرايات

مرجع سابق، ص ٨٨.

فقد أمر المنصور اليهود بعمل الشكلة، وجعل قمصانهم طول ذراع في عرض ذراع، وجعل لهم برانس وقلانس زرقاً، وبدلاً من العمائم لبسوا "كَلُوتَات " على أشنع صور كأنها البراذع تبلغ إلى تحت آذانهم، انظر : الزركشي : تاريخ الدولتين، ص١٦.

[1] الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢٢٢، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص١٧٠، ١٧١ .

[2] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص ٣٦٦ .

والأعلام مع الطبول الضخمة التي كانت تصحب هذه المواكب [1].

كما كان هناك الاحتفالات المتنوعة وهى الاحتفالات التي كانت تقام في العاصمة وغيرها من المدن المغربية، بسبب حدث هام مثل تولى أحد خلفاء الموحدين منصب الخلافة، أو مجئ وفد أو تشييد إحدى المنشآت، وما يصاحب ذلك من توزيع للأموال، وما يصحب ذلك من فرحة وسرور تعم أرجاء البلاد [2].

ومن تلك الاحتفالات التي شهدتها العاصمة مراكش مناسبة شفاء الخليفة يوسف بن عبد المؤمن، وجلوسه للناس الذين أقبلوا من كل مكان لرؤية الخليفة والاطمئنان عليه وما صحب ذلك من احتفالات وتفريق الأموال[3]. وهكذا شهد المغاربة العديد من الاحتفالات والتي شاركوا فيها معبرين عن فرحتهم وسعادتهم[4]. وأعان علي هذه الاحتفالات وفرة الموارد المالية للدولة .

د - الخدمات العامة :

اهتم الموحدون بتقديم الكثير من الخدمات العامة لاسيما في عصر الازدهار، والتي كانت نتاج

لنفقاتهم المالية الكثيرة والمتعددة، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية، وقد تجلى ذلك في إقامة بيمارستان المنصور الموحدى . وقد تميز هذا البيمارستان بما أعُد له من الأطباء

---

(1) المصدر السابق : ص٣٥٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٢١ - ٤٢٣ .

(2) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٤١، ٣٤٢، ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧١، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٨٤، ٨٥ .

(3) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق : ص٣٣٢، ٣٣٣ .

(4) المصدر السابق : ص٩٣، ٩٤، ١١٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٢٦ - ٤٢٨ .

والصيادلة والعشابين، وما كان يُقدم فيه للمرضى من ملابس وأدوية وطعام وعلاج [١].

كما شهدت المدن المغربية في تلك الفترة توفير الماء خاصة مياه الشرب، بفضل ما أنفقه الموحدون علي إقامة مشاريع الماء، مثل شق القنوات وحفر الآبار، وإنشاء السواقي والقناطر، وأدى هذا بالطبع إلى استقرار الحياة بها وازدهارها [٢] . كذلك شهدت المدن المغربية توفر المنشآت العامة مثل المساجد[٣] والمدارس[٤] والحمامات[٥] والفنادق[٦] .

ورغم ما ذكرناه من تقدم طرأ علي المجتمع المغربي في عصر الموحدين لاسيما في المرحلة الأولي من عمر دولتهم – أي دولة الموحدين – فقد ساهمت الأزمات الاقتصادية – لاسيما جوانبها المالية – في وجود الكثير من السلبيات والأزمات التي تعرض لها المجتمع المغربي خاصة في المرحلة الثانية من عمر دولة الموحدين .

فرغم ذلك الترف الغذائي الذي ذكرناه نجد أن المغاربة عرفوا صورة أكثر قتامة، امتدت علي طول عمر دولة الموحدين ألا وهي المجاعات، والتي تزايدت في النصف الثاني من عصر دولة الموحدين . فقد عرف المغاربة العديد من المجاعات

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٣٥، ١٣٦، ٢٣٧، مجهول : الاستبصار، ص ٢١٠ .

[٢] ابن عبد الحق البغدادي : مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢، جـ٣، ص١٠١٤، الجزنائى : مصدر سابق، ص ٨٢.

[٣] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص١٩٥، السلاوى : مرجع سابق، ص١١٢.

[٤] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ٢١٧ .

[٥] السيوطي : البستان، مخطوطة، ورقة ٢٩.

[٦] مجهول : الاستبصار، ص١٤٠، ٢١٠، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٤٠٣، ٤٠٤ .

نتيجة الأزمات الاقتصادية التي تعرضت له بلاد المغرب[١]، فقد مات من أهل مراكش أثناء حصارها من قبل الموحدين، نتيجة انتشار المجاعة بينهم ما يزيد عن مائة وعشرين ألف [٢]، ويذكر ابن عذارى مظاهر ما أحل من مجاعة بأهل مراكش، أثناء الحصار فيذكر أنهم أكلوا الجيف والموتى وأكل أهل السجن بعضهم بعضاً، وعدمت الحيوانات كلها وعدمت الحنطة وفرغت مخازن المرابطين[٣]. وفى عام ٥٣٥ هـ/ ١١٤٠م حدثت ببلاد المغرب مجاعة أخرى[٤]. وفى عام ٥٩٥ هـ/ ١١٩٩م أصابت مدينة فاس مجاعة كبرى [٥].

إلا أن عدد المجاعات التي حدثت ببلاد المغرب قد تزايد في الفترة الثانية من عمر دولة الموحدين. ففي عام ٦٠٧ هـ/ ١٢١٠م وأثناء إعداد الناصر لحملته على الأندلس، وبسبب التجاوزات المالية لبعض موظفي الدولة في كثير من المناطق التي مرت بها حملته العسكرية، انتشرت المجاعة في كثير من مناطق ومدن المغرب الرئيسية، وتعذر على الناس وجود الأقوات، بشكل لم يعهده المغاربة من قبل وجاوز بهم حد الاحتمال على إدراك معايشهم[٦].

كما كانت من النتائج المباشرة للأزمة الاقتصادية الكبرى التي حدثت عام

---

[١] مجهول : الحلل، ص١٩، ٢٠ .

[٢] الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٣٧، ص٧.

[٣] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٧، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص١٣١، ١٣٢ .

[٤] ابن الزيات التادلي : مصدر سابق، ص١٨٣.

[٥] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص ٢٧٠ .

[٦] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٥٩، ٢٦٠ .

٦١٦ – ٦١٧ هـ/ ١٢١٩–١٢٢٠م وما لحقها من تداعيات مالية، أن حدثت مجاعة أصابت أغلب فئات الشعب، بل أصابت الرحل والمقيمين[١]. كما حلت ببلاد المغرب مجاعتان في خلافة الرشيد، الأولى حدثت في عام ٦٣٠ هـ / ١٢٣٣م وفيها كثر الجوع والوباء، والمجاعة الثانية عام ٦٣٥ هـ / ١٢٣٨ م حيث اشتدت المجاعة بالعدوة حتى أكل الناس بعضهم بعضاً[٢].

كما ساهمت الأزمات الاقتصادية لاسيما المالية منها في ظهور سلوكيات اجتماعية سيئة . فيرجح أن شريحة المتسولين لم تكن سوى إفراز للأزمات التي مرت بها البلاد خاصة في أواخر عصر الدولة الموحدية، وانعكاس للتمايز الإجتماعى الذي تمخض عنه بروز تناقضات اجتماعية، خصوصاً وأن ظاهرة التسول كانت متأصلة في بعض عناصر طبقة العامة منذ عصر المرابطين، فقد كان عددهم من الكثرة ما أثار انتباه ابن عبدون، فخصص لهم حيزاً من رسالته في الحسبة[٣].

كما كان من لم يسعفه الحظ في إيجاد حرفة ما فإنه كان يلجأ إلى الغصب واللصوصية، فقد انتشرت وقت الأزمات ظاهرة السلب والنهب، يؤكد ذلك أن أبا القاسم عبد الرحمن بن عايش لله الفاسى كان له فدان زرعه وحصده ودرسه، ولم يتركه إذ حمله ونقله إلى منزله بالمدينة في عام شدة وجدب، لأنه إذا تركه تعرض المحصول للنهب، لأن الناس كانوا في حاجة شديدة[٤]. كما سلب الغوغاء وبعض

---

[١] ابن عذارى : المصدر السابق، ص٢٦٦ .

[٢] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢٧٦، ٢٧٧، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٨١.

[٣] ابن عبدون : مصدر سابق، ص٢٤، إبراهيم القادري : الإسلام السري، ص١٦٤.

[٤] ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، جـ٢، ٣٩٢، حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٨١.

الغرباء بعض ما تبقى من حريق مراكش عام ٦٠٧ هـ/ ١٢١٠ م [١]. ويبدو أن اللصوص في بلاد المغرب كانوا ينتمون إلى أصول اجتماعية فقيرة مظلومة نشأت من التحولات التي عرفها المغرب، وزيادة الترف والاستهلاك وارتفاع الأسعار، وهي تطورات خلقت طبقات اجتماعية عاجزة عن كسب رزقها، ناقمة على الأوضاع، مما حدا بها إلى احتراف أعمال اللصوصية [٢].

كما كان من نتائج الأزمات التي تعرض لها المغاربة في تلك الفترة انتشار الفجور وشرب الخمور والدعارة، فالحميري يصف لنا الحال في مراكش في نهاية عصر الموحدين، وما صاحب تلك الفترة من أزمات على كافة الأصعدة وما صاحب ذلك من مساوئ أخلاقية، كُتبت فيها الشعر من فظاعتها : " وفشا فيها – أي مراكش – الظلم والفجور وشرب الخمور والتحامل على الناس، وفى ذلك يقول قائلهم :

- يطوف التجار بمراكش ***** طواف الحجيج ببيت الحرم

- تروم النزول فلا تستطيع ***** لشرب الخمور وهتك الحرم [٣].

ويبدو أن الفقر المدقع لبعض أفراد المجتمع المغربي خاصة المنتمون لطبقة العامة هو الذي أدى إلى الضغط المادي عليهم لاسيما في عصر ضعف الدولة الموحدية، ليدفعهم للتجارة في بعض السلع المحرمة شرعاً بحثاً عن مصدر جديد للرزق لاسيما تجارة شراب الرب[٤]، وتصنيعه في السر في بعض المنازل[١].

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٥٨.

[٢] المصدر السابق : ص١٦، ١٥٢، ٢٠٦، ٢٠٧، عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص١٩٣، العمري : مصدر سابق، ص١٩٨، إبراهيم القادري : الإسلام السري، ص١٨٢.

[٣] الحميرى : مصدر سابق، ص٥٤١ .

[٤] كان مشروب الرب من أكثر أنواع المشروبات شهرة بين المغاربة في تلك الفترة، لأنه يبعث

كما انتشرت في وقت الأزمات كثير من الأفعال والأخلاق المذمومة المنافية للشريعة الإسلامية، مثل التكسب من تجارة الجنس أو كما سماها عبد المؤمن بن علي أفعال أهل (الدعارة)، والتي تاجرا فيها مجموعة من الأشخاص من الجنسين النساء والرجال المفسدين المضلين في شكل شبه منظم وجماعي، والذين تفننوا في طرق الغوايا وجذب الناس إلى تلك الأفعال المشينة مقابل المال، ومن أجل ذلك كانت لهم أماكنهم السرية التي كان يصعب على ولاة الأمر الوصول إليها والكشف عنها . ويبدو أن القائمين على تجارة الدعارة هذه كانوا ممن يتسبون إلى طبقة العامة، التي طحنها الفقر خاصة وقت الأزمات، والتي كانت تكافح من أجل القضاء على فقرها المتقع، أو كانوا من شخصيات ثرية سيئة تستغل حاجة بعض السكان للمال وقت الأزمات، من أجل تشغيلهم في تلك المهن القذرة، من أجل التربح من ورائهم. وقد لعب المحتسبون دوراً في الكشف عن الحانات وأمكنة الدعارة[٢]، فقد كانت النساء يذهبن بمفردهن بداعي زيارة القبور التي تصبح بذلك أماكن خاصة للمواعيد[٣].

مما سبق يتضح أن النظام المالي الموحدي كان له الأثر الكبير علي الحياة الإجتماعية للمغاربة من شتي جوانبها . فقد اتضح أثر النظام المالي علي تشكيل

الحرارة في أجسادهم، فيتحملون شدة برد جبال المغرب . والرب هو الطبيخ الخاثر من عصير العنب، وتقوم صناعته على أنهم يأخذون من عصير العنب الحلو فيطبخونه بالنار إلى أن يذهب منه الثلث ويزال عن النار ويرفع ويشرب . وقد سماه الإدريسي باسم آنزيزء، انظر : ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١١٧، الإدريسي : المغرب وأرض السودان، ص٦٢،٦١، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٨١،٨٠

(١) مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص١٨٩.

(٢) المصدر السابق : ص ١١٦.

(٣) سلمى الخضراء الجيوسى : مرجع سابق، ص٩٨٥.

وتكوين المجتمع المغربي، خصوصاً مع كثرة نفقات البناء والتعمير للموحدين وما تبعه من استقدام المزيد من عناصر السكان لبلاد المغرب، وأثر ذلك في زيادة أعداد السكان ببلاد المغرب في تلك الفترة .

كما اتضح أن النظام المالي كان له بالغ الأثر علي طبقات المجتمع المغربي، حيث ساهم ذلك النظام في تقسيم المجتمع المغربي إلي طبقتين طبقة الخاصة والتي زاد عددها في عصر الموحدين لاسيما مع كثرة عطايا ومنح ورواتب الموحدين التي ساعدت علي ارتقاء المزيد من المغاربة إلي مستوي تلك الطبقة، وطبقة العامة التي ساعدت نفقات الموحدين علي تقليل عددها وتقليل معانات عناصرها خاصة في فترة ازدهار الدولة .

كما أبرزنا مما سبق أن النظام المالي كان له أثره في رفع المستوي المعيشي لكثير من فئات المجتمع المغربي خاصة في فترة الازدهار، سواءً علي مستوي المسكن أو الأطعمة والأشربة أو الزى أو الاحتفالات أو الخدمات العامة، وذلك نتيجة كثرة الموارد وما تبعه من كثرة النفقات. ورغم ذلك فقد أوضحنا أن المجتمع المغربي قد عاني الكثير من الآثار السلبية للنظام المالي الذي ضعف في النصف الثاني من عمر دولة الموحدين نتيجة كثرة الاضطرابات والأزمات التي صاحبت تلك الفترة .

رابعاً– النظم المالية والنهضة العلمية والثقافية:

رافق تعدد الموارد وما تبعه من تعدد النفقات في عصر الموحدين رقي ثقافي، فقد ازدهرت المعارف وتنوعت بفضل الطابع الفكري للدولة وتشجيع الخلفاء والسادة من بني عبد المؤمن للعلم،

بما أجزلوه من عطاء لأهله[١] .

ولم يكن الخلفاء والسادة من الموحدين هم الذين قاموا برعاية العلم وأهله فقط، فهناك أيضاً كل من نال ثروة وغنى من موظفي الموحدين مثل كاتب المنصور وابنه الناصر أبي عبد الله بن عياش التجيبى الذي اعتنى بطلبة العلم وأنفق عليهم، مستعيناً على ذلك بما ناله من ثروة وجاه عند الأمراء من بني عبد المؤمن[٢].

ولعل تلك العناية المالية لأهل العلم جعلت الكثير منهم يصل إلى مرحلة الثراء المالي والغنى الفاحش، مثل الشيخ الفقيه أبو الحسن الرعينى والذي استقر بمراكش ابتداء من عام ٦٤٠هـ/ ١٢٠٧م، وقد غدا أوفر أهل الحضر مالاً وأعظمهم جاهاً [٣]. وهذا الثراء المالي لكثير من طلبة العلم والعلماء [٤]، قد أثار غيرة بعض قبائل الموحدين، مما دفع يعقوب المنصور للدفاع عنهم أمام تلك القبائل وتبرير المستوى المالي لهؤلاء العلماء والطلبة بأنهم لا يتنسبون إلى قبائل بعينها، ولا يوجد لهم من يعولهم إلا هو[٥].

كما شيدوا المساجد وأسسوا المدارس حتى أن هناك اتجاه لبعض الباحثين يؤيد

---

[١] أبو العباس الغبرينى : مصدر سابق، ص٢٨، ابن الخطيب : الإحاطة، جـ ١، ص ١٨٤، عز الدين عمر موسى : دراسات في تاريخ المغرب الاسلامى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م، ص٧٧ .

[٢] ابن الخطيب : الإحاطة، جـ ٢، ص ٤٨٢.

[٣] ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، السفر الثامن، ص١٣، ١٥ .

[٤] البيذق : المقتبس، ص ٥٨، ٥٩،

Abun – Nasr. Jamil. M: Op.cit , 94 .

[٥] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣٢ .

الرأي القائل بأن الموحدين هم أول من أنشاء المدارس بشكلها التنظيمي ببلاد المغرب[1]. كما أقام الموحدون خزائن الكتب، فقد حرصوا على اقتناء النادر من الكتب وبذلوا في سبيل ذلك الأموال، فكثر العلماء في كل فن، الأمر الذي تصوره كتب التراجم التي صنفت في هذه الفترة أو بعيدها، فاستوت الشخصية العلمية للمغرب الإسلامي في صورتها التامة[2].

وكان الفضل في ذلك كله يرجع إلى خلفاء وأمراء الموحدين، لاسيما مؤسس الدولة الخليفة عبد المؤمن بن على الذي أستغل جميع عناصر الحياة التي كانت متوفرة في عهد الملوك المرابطين لاسيما المال، ولم يترك من وسائل التشجيع وأسباب التنشيط شيئاً إلا فعله [3]. فنجح عبد المؤمن بن على في تحويل دولته إلي دولة علم [4]. خاصة أنه وخلفاءه جذبوا العلماء وطلاب العلم إلي حاضرتهم مراكش، إلا أن الوضع سوف يتغير للأسواء في نهاية عصر الدولة الموحدية مع انشغال خلفاء تلك الفترة بصراعاتهم العسكرية والسياسية، وانصرافهم عن رعاية العلم والعلماء.

أ- رحلات العلم إلي بلاد المغرب :

لا ريب أن مما أعان على كثرة الرحلات العلمية سياسة الموحدين في رعاية العلم

---

(١) محمد عادل عبد العزيز : التربية الإسلامية في المغرب [أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م، ص٤١،٤٢،

Abun – Nasr. Jamil. M: Op.cit , 94

(٢) عبد الواحد المراكشي : مصدر سابق، ص١٩٩، مجهول : الحلل، ص١٥٠، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢٢٢، عز الدين عمر موسى : دراسات في تاريخ المغرب الاسلامى، ص٧٧.

(٣) ابن القطان : مصدر سابق، ص١٧٨، ١٧٩، عبد الله كنون : النبوغ المغربي في الأدب العربي، المطبعة المهدية ، تطوان – المغرب، د.ت، جـ١، ص١١٢، ١١٣.

(٤) الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٣٨، ص٢٨.

والعلماء واستقطابهم من البلاد الأخرى والإنفاق عليهم خاصة في عصر الازدهار، والتي كانت مدعاة لقدوم المئات من هؤلاء العلماء وطلبة العلم من كافة الأصقاع إلى المغرب، ولاسيما إلى عاصمته مراكش، فقد كان عبد المؤمن مِحِبّاً لأهل العلم يستدعيهم من البلاد ويجرى عليهم الصِّلات[١]، كما استدعى يعقوب المنصور العلماء ورواة الحديث وأهل الفنون المختلفة، فجلبوا إليه من الأقطار، فكثر فيها العلماء[٢].

وتجدر هنا الملاحظة بأن الملوك المغاربة ضمنوا كل وسائل الراحة والأمن لسالكي الثغور المغربية المؤدية إلى الإمارات والممالك الإفريقية، بما كانوا ينصبونه هناك من "نزالات" وما يحفرونه من آبار، وما يتعهدون به تلك المسالك من حراسة، وعبر هذه المسالك دخل إلى المغرب عدد من رجال العلم بمن فيهم الأدباء والعلماء ورجال السياسة[٣].

ونجد أن العاصمة مراكش قد وفد عليها عدد كبير جداً من العلماء من مختلف البلدان . ويلغ من كثرة القادمين على الحضرة، أن خصهم أحد المؤرخين في ذلك العصر بتاريخ حافل، وممن قدم على حضرة الموحدين في عهدها الأخير أعلام من المشرق ينزعون إلى التصوف : فمن هؤلاء ابن رشيد البغدادي صاحب الوتريات المشهورة، وقد قدم مراكش عام٦٥٥هـ/ ١٢٥٦م واحتفل به الخاصة والعامة فيها، وأمتدحه بعض أدبائها، ومنهم أحد الأمراء الموحدين، وتوفر له فيها من الخيرات ما

---

[١] الذهبي : المصدر السابق، ص٢٩.

[٢] الحميري : مصدر سابق، ص٥٤٠، ٥٤١ .

[٣] ابن أبى زرع : مصدر سابق، ص٢١٧، محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص ١٥، عبد الهادي التازى : مرجع سابق، جـ ٦، ص١٥٤ .

أفاء به على من أوى إلى كنفه من بعض أهل العلم المحرومين [1].

ولم يكن العلماء فقط هم من رحلوا إلى بلاد المغرب، نتيجة الدعم والتشجيع المالي والمعنوي من الموحدين، بل شمل هذا أيضاً طلبة العلم حتى الصغار منهم، فمن مكارم عبد المؤمن أن استدعى الصبيان الصغار من أبناء أشبيلية وقرطبة وفاس وتلمسان إلى حضرته بمدينة مراكش ليعلمهم ويحفظهم القرآن الكريم والحديث، فكان عدد من قدم من أشبيلية وحدها خمسين صبياً، وقد قوبلوا بالإنعام والإحسان وإجراء العطايا لمدة ثلاثة أيام، قبل أن يبدأ التعليم، وأقاموا كذلك تحت جراية واسعة، هم وأساتذتهم أبي الحسن وأبي بكر الحصار [2].

ب- المراكز العلمية المغربية :

وقد أدي جذب العلماء وطلاب العلم إلي البلاد المغربية تعدد المراكز العلمية في تلك البلاد، فقد صارت المدن المغربية نجوماً تتلألأ بما فيها من معارف وعلوم، فكانت مراكش قطب الحركة العلمية، وإليها كانت الهجرة في طلب العلم حتى صارت مراكش هي الأخرى عاصمة علم ثانية في العالم الإسلامي كله، الأمر الذي كان له دخل كبير في تسمية غير واحد لها ببغداد المغرب : " إن حضرة مراكش هي بغداد المغرب" [3].

---

[1] ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، السفر الثامن، ص ٢١، ٢٢.

[2] ابن القطان : مصدر سابق، ص ١٧٨، ١٧٩ .

[3] المقري : مصدر سابق، ص١٥٣، محمد المنوني : حضارة الموحدين، ص ١٤، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص١٢١، محمد الرشيد ملين : مرجع سابق، ص١٣٢، ١٣٣، أحمد عمالك : مسجد الكتبيين(تأملات في الاسم وتاريخ التأسيس والمؤسس)، في (منوعات محمد حجي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م، ص٢٠٤ .

ولم تكن مراكش فقد هي مركز الإشعاع العلمي الوحيد في بلاد المغرب، بل لم تخلُ ناحية من نواحي مملكة الموحدين من عاصمة علمية، يقصدها الطلاب لتنوير أذهانهم، فكبار مدن المغرب مثل فاس ومكناس وسبته وطنجة ورباط الفتح، تحولت خلال العصر الموحدى إلى مراكز علم وفقه ولغة ونحو ومدن تعج بالعلماء، وتغص بحلقات الدروس المختلفة [١].

كما أن مدن المغرب الأوسط والأدنى لم تكن أقل من مثيلاتها في المغرب الأقصى فى عصر الموحدين من حيث الازدهار العلمي والثقافي، فقد أصبحت بجاية مثلاً في العصر الموحدى معقلاً من أهم معاقل الحركة العقلية التي عرفها الشمال الإفريقي، ينتقل إليه عشاق الأدب وطلاب العلم والمعرفة من مختلف المدن والقرى، وقبلة تهوى إليها أفئدة المشاهير من العلماء ومدرسي العلوم وأهل الفتوى والقضاء الأندلسيين والتونسيين والطرابلسيين [٢]. كما كان دور القيروان الثقافي في تونس يساوى دور فاس في المغرب الأقصى، فمدينة القيروان مر عليها من العلماء والفقهاء والصالحين مالم يمر على مدينة مثلها [٣].

جـ – المكتبات:

امتد الاهتمام الثقافي في الدولة الموحدية إلي التنقيب عن الكتب النادرة، وطلب

---

(١) ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، السفر الثامن، ص٢٧، عبد الواحد المراكشى : وثائق المرابطين والموحدين، ص٢٢٢، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٨٩، محمد الرشيد ملين : مرجع سابق، ص١٣٣ .

(٢) أبو العباس الغبريني : مصدر سابق، ص٧، ٨ .

(٣) الحميري : مصدر سابق، ص٤٨٧، محمد محمد أمين : تطور العلاقات العربية الإفريقية في العصور الوسطى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة د.ت، ص ٦٨ .

المؤلفات الغريبة من سائر الجهات حتى لقد جمع يوسف بن عبد المؤمن الآلاف منها، وكانت مكتبته تضاهى مكتبة الحكم المستنصر بالله الأموي[١] . فقد كان يوسف بن عبد المؤمن يجمع الكتب من كل مكان، ويضمها إلى المكتبة الملكية أو الخزانة العلمية[٢] أو الخزانة العلية كما كانت تسمى بذلك[٣].

ولم يكن الشغف بشراء الكتب مقتصراً على الخلفاء فقط بل المغاربة العاديين كانوا أيضاً شغوفين بذلك، والدليل على ذلك كثرة متاجر بيع الكتب في الأماكن العامة، ففي مراكش كان هناك أكثر من مائة متجر لبيع الكتب المخطوطة بجوار جامع الكتبيين، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الجامع الكبير بالعاصمة مراكش سمى بجامع الكتبيين نسبة إلى بائعي الكتب حوله[٤].

وقد حظي المغرب في عهد الموحدين بالكثير من المكتبات العامة والخاصة، والتي تشير إلى ازدهار الحياة الفكرية بالمنطقة، فبجانب الكتب التي كان الناس يجمعونها في المساجد والزوايا والمدارس وغيرها، للإطلاع عليها والدراسة فيها، كانت هناك المكتبات العامة والخاصة . وفي مقدمة المكتبات العامة الخزانة العلية التي أنشأها خلفاء الموحدين وجعلوا لها أمينا وزودوها بمختلف الكتب والمراجع، بالإضافة إلى ذلك فإن أمين مكتبة "الخزانة العلية" لابد أن يكون من أكابر العلماء، فقد كانت عندهم من الخطط الجليلة التي لا يعين لها إلا علية أهل العلم وأكابرهم، وقد تولاها

---

[١] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص١٩٩، حسن أحمد محمود : الإسلام والثقافة العربية، ص١٣٧ .

[٢] ابن الخطيب : الإحاطة، جـ١، ص١٨٤ .

[٣] ابن فرحون : مصدر سابق، ص١١٨ .

[٤] ابن الوزان الزياتي : مصدر سابق، ص١٤٠، أحمد عمالك : مرجع سابق، ص٢٠٤ .

القاضي أبى العباس بن الصقر[١].

ومن المكتبات الخاصة – على سبيل المثال – المكتبة الشارية بسبته، وهى منسوبة لمؤسسها أبى الحسن على بن محمد الغافقى المعروف بالشاري(ت٦٤٩ هـ/ ١٢٥١م)، وكان شغوفاً بجمع الكتب فكون مكتبة عظيمة، وقد جعلها وقفاً على علماء المغرب، وهذه المكتبة يبدو أنها كانت ملحقة بالمدرسة التي بناها بسبته، وذلك على الطراز المشرقي وكان يضرب بها المثل في الجمال والكبر[٢]. وكذلك مكتبة أحمد بن يحي العبدرى القرطبي (ت عام٥٩٩هـ/ ١٢٠٢م)، حيث يذكر أن مكتبته المكونة من الكتب والدفاتر بلغت قيمتها ستة آلاف دينار ذهبية[٣].

د – العلوم وتنوعها :

لكل هذه العوامل التي ذكرنا والتي تشمل تشجيع العلماء علي القدوم إلي المدن المغربية، بالإضافة إلي تعدد المراكز العلمية وخزائن الكتب، ازدهرت الحركة العلمية وتعددت العلوم وتنوعت بشكل لافت للنظر في عهد الموحدين . ونقصد هنا العلوم النقلية كالتفسير والحديث والفقه إلي جانب علوم اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا، وأيضاً العلوم العقلية كالفلسفة والطب وعلم الفلك والحساب والهندسة [٤] . ولابد من التأكيد علي أن تعدد الموارد المالية وما لحقها من نفقات للدولة الموحدية، كان له

---

[١] ابن فرحون : المصدر السابق، ص١١٨، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٥١٠ .

[٢] ابن عبد الملك السبتى : مصدر سابق، ص٢٧، ٢٩، ٣٠، الذهبى : سير أعلام النبلاء، جـ٢٣، ص٢٧٧، ابن عبد الملك المراكشى : مصدر سابق، جـ٥، ص٢٨٦، حسن على حسن : المرجع السابق، ص٥١١ .

[٣] ابن الأبار : التكملة، ص١١٦ .

[٤] ابن خلدون : المقدمة، ص٣٠٥، ٣٠٦ .

الفضل في هذا الازدهار:

١- العلوم النقلية:

وتشمل العلوم الدينية كالفقه والتفسير والحديث، إلى جانب علوم اللغة، والتاريخ والجغرافيا[١]. أما العلوم الدينية فقد كان العمل الديني هو المهمة الأولى لتلك الدولة، وفى سبيل الإسلام أنفقت الدولة الموحدية الكثير [٢]. وتشمل العلوم الدينية (علوم القرآن) مثل التفسير والتجويد والقراءات [٣]، وتلك العلوم تطورت تطوراً كبيراً قياساً إلى ما كانت عليه في عهد أسلافهم المرابطين، وذلك لكثرة الشخصيات العلمية التي اشتغلت بهذه العلوم . ومن العلماء المغاربة الذين تخصصوا في هذا المجال – على سبيل المثال – أبو محمد بن عبد الملك المراكشي، و كان من مقرئي المغرب البارعين، وهو أبو صاحب كتاب (الذيل والتكملة) [٤].

ومن العلوم الدينية التي ازدهرت في عصر الموحدين (علم الحديث) وكان ازدهار هذا العلم نابعاً من مذهب الموحدين الديني، وقد نال طلاب العلم ولاسيما الحديث عند المنصور، ما لم ينالوه في أيام أباه وجده [٥] . ومن علماء الحديث الأندلسيين الذين سكنوا المغرب في العهد الموحدى محمد بن إبراهيم بن الفخار

---

[١] المصدر السابق : ص٣٠٥، ٣٠٦

[٢] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٩٩، أتورى رومي : ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١م، ترجمة خليفة محمد التليسى، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا، الطبعة الثانية ١٩٩١م، ص١٠٥.

[٣] ابن خلدون : المقدمة، ص٣٠٦ – ٣٠٩ .

[٤] ابن عبد الملك المراكشي : الذيل والتكملة، السفر الثامن، ص ٥ .

[٥] مجهول : الاستبصار، ص ٢١٠ ، الذهبي : تاريخ الإسلام، جـ٤٢، ص٢١٧، محمد عادل عبد العزيز : المرجع السابق، ص٨٩ .

الأنصاري، استُدعى إلى العاصمة الموحدية من قبل ملوكها الموحدين، وتوفى بها عام ٥٩٠ هـ/ ١١٩٣م، وقد كان من أحفظ علماء زمانه للحديث[١].

كما كان العصر الموحدى عصر ازدهار واسع المدى لـ(علم الفقه)، فقد كثر أهل الفقه لاسيما المالكيين منهم أصحاب التواليف الجيدة والآثار الباقية، فنذكر منهم الفقيه أبو محمد صالح شيخ الغرب وقد قيد عنه شرح الرسالة المجهولة وهو من أهل فاس (ت عام٦٣١ هـ/ ١٢٣٣م) [٢]. ومن فقهاء المغرب آنذاك القاضي أبو الفضل عياض اليحصبى السبتى (٤٧٦-٥٤٤هـ / ١٠٨٣-١١٤٩م)، والذي نعم بكرم الموحدين بعدما استقدمه عبد المؤمن إلى مراكش بعد انتهاء ثورة مدينة سبتة، وإعلان القاضي عياض دخوله تحت طاعة الموحدين للمرة الثانية [٣].

كما ازدهر (علم التصوف) في عصر الموحدين نتيجة عاملين رئيسيين، العامل الأول : تقريب خلفاء الموحدين لهؤلاء المتصوفة وحصول أكثرهم على عطايا منهم [٤]، والعامل الثاني : لجوء العامة إليهم خاصة وقت الأزمات للحصول على دعائهم، وجزء من أموال الأغنياء الذي كانوا يحصلون عليه هؤلاء المتصوفة من خلفاء الموحدين وأغنياء المجتمع، لتفريقها على المساكين والمحتاجين [٥] . وقد ظهرت

---

(١) ابن قنفذ القسنطينى: الوفيات، تحقيق عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٣م، ص ٢٩٧، محمد عادل عبد العزيز : المرجع السابق، ص٨٩.

(٢) ابن فرحون : مصدر سابق، ص٢١٠.

(٣) القاضي عَياض: الغُنية {فهرست شيوخ القاضي عياض }، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م، ص٦، ٧ ، ابن فرحون : مصدر سابق، ص٢٧١ .

(٤) أبو العباس الغبرينى : مصدر سابق، ص٢٨، عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧

(٥) ابن عبد الملك المراكشي : مصدر سابق، جـ ١، ص٤٨، جـ٥، ص ٢٠٣، ٢٠٩، ٣٧٢، ٦٤٥،

جماعة من الصوفية الكبار انبثت مذاهبهم المختلفة في الناس . ولا نقصد الأندلسيين منهم كابن عربي الحاتمي وابن سبعين والششترى وغيرهم ؛ فإن في الصوفية المغاربة من كانوا ذوى آراء اجتماعية، كأبي الحسن المسفر وأبى العباس السبتى وأبى محمد صالح الآسفى وأحمد بن إبراهيم بن عبد الملك بن مطرف التميمي، والذي كان شيخ الطائفة الصوفية قاطبة بالمغرب [1].

ومن العلوم النقلية أيضاً (علوم اللغة) والتي يقصد بها علوم اللسان العربي، وتتكون من أربعة أركان هي اللغة والنحو والبيان والأدب [2]، وقد نضجت تلك العلوم وازدهرت تبعاً لازدهار الحركة الفكرية والعلمية . وجدير بالذكر أن الشعر على وجه الخصوص من علوم العربية التي ازدهرت كثيراً في عصر الموحدين لما لاقاه من إقبال ترحيب وجزل للأموال على أصاحبه من قبل الخلفاء الموحدين [3]، خاصة لشعر المدح والثناء [4] الذي أتخذه الشعراء وسيلة للحصول على العطايا الجزيلة من الموحدين مقابل مدحهم [5]. ومن علماء اللغة العربية الذين استقدموا إلى مراكش وأكرموا أشد الإكرام بعد ذيوع صيته، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ الخثعمى السهيلى، والذي ولد بمالقة عام ٥٠٨ هـ/ ١١٤م وتوفى بمراكش عام٥٨١

القزوينى : مصدر سابق، ص١١٢، حسين سيد عبد الله مراد : المتصوفة في المغرب الاقصي، ص٨٤ –٨٨.

(1) ابن عبد الملك المراكشي : المصدر السابق، السفر الأول، ص ٤٦ – ٤٩، ٥٧، ٥٨ ، ابن قنفذ القسنطينى : مصدر سابق، ص٣٠٢، عبد الله كنون : مرجع سابق، ص١٢٠.

(2) ابن خلدون : المقدمة، ص٤٠٢، ٤٠٣، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٨٥.

(3) ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص١٢ .

(4) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٩٩.

(5) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٣٣، ٣٣٤، الصفدى : مصدر سابق، جـ١٩، ص١٥٦، عبد الله كنون : مرجع سابق، ص١١٠، ١١١.

هـ/ ١١٨٥م[١]، وكذلك قاضى قضاة المغرب أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن الأموي القرطبي، الذي كان إماماً في اللغة وعلم العربية[٢].

كما كان (علم الجغرافيا والتاريخ) من العلوم التي لاقت رواجاً وإقبالاً في عصر الموحدين ففي هذين العلمين كتب أهل الأندلس والمغرب ووصلوا بهما إلى القمة، ومن أشهر الرحالة في تلك الفترة أبو الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكنانى البلنسى (ت٦١٤ هـ / ١٢١٧م) صاحب كتاب رحلة ابن جبير[٣]. كما نشطت عملية التأليف التاريخي بين أبناء المغرب في العهد الموحدى، فنجد في العصر الموحدى مجموعة من المؤلفين التاريخيين المغاربة، ويأتي في مقدمته : عبد الواحد المراكشي (ت٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م) صاحب كتاب المعجب في أخبار المغرب[٤]، وابن القطان(ت٦٢٨هـ/ ١٢٣١م) صاحب كتاب نظم الجمان[٥]، وابن صاحب الصلاة (عاش نهاية القرن ٦هـ/ ١٢ م) صاحب كتاب المن بالإمامة والذي كان مقرباً من خلفاء الموحدون ونال منهم العطايا والهبات[٦].

٢- العلوم العقلية:

وأما العلوم العقلية وهى العلوم التي لا تختص بدين معين بل يمكن لأي إنسان

---

(١) ابن قنفذ القسنطينى : مصدر سابق، ص٢٩٢.

(٢) أبو الحسن المالقى : المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا {تاريخ قضاة الأندلس }، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٣م، ص١١٧، ١١٨ .

(٣) ابن عبد الملك : مصدر سابق، جـ٥، ص ٥٩٥، ٥٩٦، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص١٨٦ .

(٤) عبد الواحد المراكشى : المعجب، ص ٥، ٦ .

(٥) نظم الجمان : ص٣٩ .

(٦) المن بالإمامة : ص ٨- ١٣ .

البحث فيها، وتعتمد على عقل الإنسان بشكل اساسى، مثل الفلسفة والطب والهندسة [١]، وهذه العلوم انتشرت انتشاراً كبيراً لم تبلغه في أي عصر أخر حتى لقد كان هذا عصرها الذهبي في المغرب، وكان الموحدون والحقُّ يقال أشبه الدول الإسلامية بالعباسيين في تنشيط هذه العلوم وتشجيع رجالها [٢].

ومن هذه العلوم (علم الكلام) وهو " علم يتضمن الاستدلال على العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والرد على من خالف طريقة الصالح، ومذهب أهل السنة في تلك العقائد " . ويسمى أصول الدين وبالفقه الأكبر وبعلم النظر والاستدلال وبعلم التوحيد والصفات . وقد عرف المغرب هذا العلم في عهد الموحدين، على يد قلة من الأندلسيين [٣] أمثال أبو عمر عثمان بن عبد الله القيسي المعروف بالسلاجى(ت٥٧٤ هـ / ١١٧٨م)، والذي يرجع إليه الفضل الأكبر في إقناع المغاربة بصحة العقيدة التومرتية، وقد ألف في هذا كتابه "العقيدة البرهانية " فإلى السلاجى كان مرجع الفاسيين في هذا العلم، حتى أنه لقب بأنه منقذ أهل فاس من التجسيم، وقد تتلمذ على يد السلاجى الكثير من الطلاب في هذا العلم [٤].

كما يعتبر عصر الموحدين العصر الذهبي للفلسفة الإسلامية، فلم يأخذ التأمل

---

[١] ابن خلدون : المقدمة، ص٣٣٥ .

[٢] الذهبي : سير أعلام النبلاء، جـ٢١، ص٩٩، ١٠٠، عبد الله كنون : مرجع سابق، ص١٣٣، ١٣٤ .

[٣] ابن خلدون : المقدمة، ص٣٢١، ٣٢٢، محمد عادل عبد العزيز : التربية الإسلامية، ص٩٥، ٩٦.

[٤] ابن قنفذ : مصدر سابق، ص٢٨٨، ابن القاضي المكناسى : مصدر سابق، جـ٢، ص٥١٥، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٢٩٤ .

الفلسفي بالظهور فعلياً إلا في عصر أسرة الموحدين[1] فقد ظهر علماء الفلسفة الكبار، ابن رشد(٥٢٠ -٥٩٥ هـ / ١١٢٦ - ١١٩٨ م) المعروف عند الأوربيين باسمه المحرف (أفيروس Averroes)، والملقب بـ (الشارح الأعظم) لكونه أعظم شراح أرسطو، ومن أشهر كتبه "تهافت التهافت"، و"فصل المقال" [2]. وابن طفيل (ت٥٨١هـ/ ١١٨٥م)والذي يعرفه الأوربيون باسمه المحرف (أبو بيسر Abubacer) عالم موسوعي وفيلسوف كبير، وحازت من بين مؤلفاته قصة (حي بن يقظان) على شهرة خاصة في الشرق والغرب [3] . وقد خدم هؤلاء الفلاسفة الموحدين وأفادوا من حمايتهم ومن اعاناتهم المالية، فقد كان أمير المؤمنين أبو يعقوب شديد الشغف بابن طفيل، حتى أنه كان يقيم في القصر عنده أياماً ليلاً ونهاراً لا يظهر [4] .

كما تقدُّم (علم الطب) في العصر الموحدى وذاع صيت عدد ليس بقليل من الأطباء [5]، ونشير هنا إلى أن ابن رشد وابن طفيل كانا – بجانب كونهما فيلسوفين – كانا طبيبين يخدمان في بلاط الموحدين [6]. ومن أعظم المشاهير في مجال الطب في

---

[1] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٠١، ليفي بروفنسال : حضارة العرب في الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ٢٨ .

[2] ابن سعيد : المغرب، جـ١، ص٦٣، عاطف العراقي : الفيلسوف ابن رشد و مستقبل الثقافة العربية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤م، ص ١٠٣، ١٠٤، محمد غريب جودة : عباقرة علماء الحضارة العربية والإسلامية في العلوم الطبيعية والطب،الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤م، ص٢٩٧.

[3] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٠١، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص ٨٠، ٨١، محمد غريب جودة : مرجع سابق، ص٢٩٩، محمد جابر الأنصاري : مرجع سابق، ص٢٤.

[4] عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢٠١، ع.السعيدى : مرجع سابق، ص٧٩، ٨٠ .

[5] ابن الأبار : التكملة، ص١١٤ .

[6] ابن صاحب الصلاة : مصدر السابق، ص٣٢٤، ابن سعيد : المغرب، جـ١، ص٦٣، عبد الواحد

العصر الموحدى أيضاً ابن زهر(Avenzoar) وهو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن زهر، وهو ابن العلامة والطبيب أبى مروان عبد الملك، درس أبو بكر علم الطب على أبيه وجده . وقد خدم الدولتين – المرابطية والموحدية –، فقد عاصر وخدم عبد المؤمن ويوسف و يعقوب والناصر، وهو صاحب كتاب "الترياق الخمسينى"– وهو ترياق يتألف من خمسين مادة– وبلغ في ظل الدولة الموحدية ذروة الجاه والنفوذ. وتوفى ابن زهر بمراكش عام ٥٩٥ هـ / ١١٩٩م وعمره٩١ عام وصلى عليه الخليفة محمد الناصر[1].

ومن العلوم العقلية أيضاً (علم النجوم والفلك) وكان من العلوم المحببة لدى المغاربة فكانوا يشجعون على دراسته، أما خلفاء الموحدون فكان تشجيعهم له بالغاً، فالخليفة أبو يعقوب المنصور نقل من الأندلس الكتب الكثير التي كانت تختص بعلم أحكام النجوم، وولى بعض أصحابها ولاية ضخمة لم يحدثوا بها أنفسهم من قبل، كما اهتم الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور بعلوم النجوم لما يؤدى معرفتها من أوقات الليل والنهار وأخذ القبلة[2].

كذلك شهد علما (الهندسة والحساب) نهضة كبيرة في عصر الموحدين، ومن أعلام هذين العلمين أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحجاج، المعروف بابن الياسمين، بربري الأصل من أهل مراكش، كان من المقربين من خلفاء الموحدين، له كتاب "أرجوزة في أعمال الجذور" و"أرجوزة في الجبر والمقابلة"، وقد توفى عام

المراكشي : المعجب، ص٢٠١.

(1) ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٤، ص٤٣٤ – ٤٣٧، الذهبي : سير أعلام النبلاء، جـ٢١، ص٣٢٥، ٣٢٦، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٢٠٠، ٢٠١ .

(2) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ١٩٩، ٢٠٠، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٥٩، جمال أحمد طه : مرجع سابق، ص٣٠٠، ٣٠١.

٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣م[1].

كما يعتبر الفترة الموحدية العصر الذهبي لـ(علم النسخ والتسفير)، حيث نبغ وراقون مغاربة مجيدون، حيث كان الخلفاء الموحدين أنفسهم لهم اهتمام خاص بهذه الناحية[2]، وقد تفنن أفرادها في تنويع الخطوط وتفريعها إلى عدة طرائق مغربية ومشرقية، وظهر بعض المزخرفين للكتب والمجيدين للتسفير، وازدهرت صناعة الورق . وصاروا يستأدبون لأبنائهم معلمين خطاطين، وممن اشتهر في هذا العلم أبو عبد الله بن الطراوة، والذي كان بارع الخط رائق الطريقة أنيق الوراقة والذي توفى بسجلماسة عام ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م[3]. ويمكننا أن نلاحظ الترف الذي كانت تعيشه البلاد ومدى تقدم هذا العلم، عندما نقرأ عن المصحف العثماني وما احتواه من جوهر نفيس وزمرد وياقوت أحمر وأصفر وأخضر[4] وهذا المصحف وقع إليهم من نسخ عثمان – رضي الله عنه – من خزائن بني أمية، يحملونه بين أيديهم أنّى توجهوا[5].

ورغم ما ذكرناه من ازدهار علمي في النصف الأول من عصر الدولة الموحدية إلا أنه أثناء المرحلة الثانية من عصر الدولة الموحدية اشتركت الأزمات المالية في

---

(1) ابن قنفذ القسنطيني : مصدر سابق، ص ٣٠٣.

(2) مجهول : الحلل، ص١٥١ .

(3) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة، السفر الثامن، ص ١٣، ١٥، ١٨،١٩، محمد المنوني : تاريخ الوراقة المغربية [صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترات المعاصرة]، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط ١٩٩١م، ص ٢٧ .

(4) ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٥٣، ٥٤ ، ٣٥١.

(5) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٢ .

حدوث انحطاط في الحياة الفكرية . وعلى الرغم من أن الأدب يزدهر في عصور المشادة، فإن الضعف السياسي والفتن والثورات جعلت مقام العلماء بالمغرب أمراً صعباً ومطلباً شاقاً، فاتجهوا نحو تونس لاسيما علماء الأندلس وأدباؤها مثل ابن الآبار ورفقائه[1] . فقد أصيبت الحضارة الموحدية بالعقم والسبات، وانتهى فجأة السيل الفني والأدبي الذي ظهر في النصف الثاني من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، إذا لم يبق لدى الإمبراطورية الوقت أو الرغبة في شئ سوى الحرب الأهلية [2]. مما أدي إلي قلة المجابي [3]، وبالتالي قلة الرعاية المالية لهؤلاء العلماء.

رابعاً – النظم المالية والعمارة الموحدية :

اسهم الثراء والغني الذي نعمت به الدولة الموحدية بفضل تعدد مواردها المالية خاصة في طور الازدهار في نهضة عمرانية كبيرة تمثلت في إصلاح الطرق ومد الجسور وإقامة مدنٍ جديدة وتعمير مدناً قديمة، كما شيدوا المساجد والمدارس والمستشفيات كما أسلفنا في الفصل الثالث .

وكان تعمير المناطق المهجورة والمناطق الجبلية المحيطة بالمدن من الأمور التي أدت إلى كثرة العمارة في بلاد المغرب، مثل تعمير المناطق الجبلية المحيطة بمدينة فاس، حتى بلغ معمار تلك المناطق مستوى معمار مدينة فاس نفسها من حيث الكثرة والدقة . وكل ذلك يؤكد رأى أحد المفكرين من أن حب تشييد المباني كان أظهر

---

[1] ابن الأبار : الحلة السيراء، جـ١، ص١٩، ٣١، ٣٢، عز الدين عمر موسى : دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، ص١١٤ – ١١٥.

[2] ابن الخطيب : رقم الحلل، ص٦٠ – ٦٢، روجى لى تورنو : مرجع سابق، ص١١٥.

[3] حسين سيد عبد الله مراد : فلاحو فاس، ص٧٨.

صفات الموحدين، وقد تميز الموحدون بذوقهم الخاص في البناء[١].

وتتجلي أبرز معالم النهضة العمرانية في هذه الفترة في عمليات جلب المياه للمدن أو المؤسسات أو المزارع . وفي الفنون الجميلة كالتزويق وعمل الفسيفساء، والحصون والمنارات [٢]. كما اشتهرت العمارة الموحدية بالدقة والمهارة في تصميمها وإنشائها[٣]، حتى على مستوى تخطيط وبناء المدن، مثل مدينة رباط الفتح التي بناها المنصور الموحدى على هيئة الإسكندرية في اتساع الشوارع وحسن التقسيم، وإتقان البناء وتحصينه [٤].

كما استقدم خلفاء الموحدين المهندسين الأندلسيين، واستعانوا بخبرتهم في بناء العديد من المنشآت المغربية، وبرزت بعض الأسماء الأندلسية المشهورة كأحمد بن باسة الذي استعان به الموحدون في كثير من أعمال البناء، وظل هذا المهندس الخبير يعمل لدى الموحدون في مشاريعهم العمرانية الكبرى سواءً في جبل طارق أو في قرطبة أو قصور البحيرة [٥]. كذلك المهندس الحاج يعيش الشهير(الأحوص) المالقى، الذي ينسب إليه كثير من المنشآت منها بناؤه للرحى بالأندلس التي تستخدم في صحن الحبوب، وكانت تعمل هذه الرحى بقوة الريح، وإليه ينسب سور مدن كل من بادس والمزمه ومليله، وإليه ينسب كذلك بناء جامع الكتبيين

---

[١] ابن عبد الحق البغدادي : مصدر سابق، جـ٣، ص١٠١٤، أحمد عمالك : مرجع سابق ، ص٢٠٠ .

[٢] القزوينى : مصدر سابق، ص١١١، ١١٢، الحميري : مصدر سابق، ص ٥٧٨، محمد المنونى : حضارة الموحدين، ص١٥ .

[٣] القزوينى : مصدر سابق، ص١١١.

[٤] ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٩ .

[٥] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٧٥، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٥٣، إمبروسيو هويثى ميراندا : مرجع سابق، ص٢٨٠، محمد محمد الكحلاوى : مرجع سابق، ص٢١٧ .

بمراكش وقد أنشأه على أبدع طراز وفن[١].

وبمرور الزمن لم يعد المغرب مقتصراً على استقبال عمال البناء من الأندلس، بل صار أبناؤه بعد الاحتكاك والممارسة لأعمال البناء يشاركون في أعمال البناء في الأندلس، فضلاً عن أعمال البناء بمدن المغرب نفسها، أي صار المغرب مؤثراً بعد أن كان متأثراً فقط، وقد ظهر ذلك حين عزم الخليفة يوسف بن عبد المؤمن بناء الجامع الكبير بأشبيلية، إذ استعان بخبراء البناء في مراكش وفاس وأهل العدوة بالإضافة إلى الأندلسيين في بناء هذا الجامع [٢]. وبذلك يمكن القول أن الموحدين قد حققوا أيضاً وحدة فنية إسلامية في مملكتهم الشاسعة، حيث توغل الفن الأندلسي في ربوع المغرب الكبير في عصرهم وامتزج بالفن المغربي [٣].

أ- العمارة الدينية والمدنية :

إذا كانت معظم منشآت الموحدين بأشبيلية قد دمرت ولم يبق فيها إلا آثار ضئيلة، فإن ما بقى من منشآتهم في المغرب يشهد بعظمة وجلال العمارة الدينية والمدنية الموحدية، سواءً في مراكش أو في رباط الفتح أو في جبل تينمل[٤] . فقد استطاع الموحدون تطوير ما ورثوه عن المرابطين من فنون معمارية، وأعطوها مزيداً

---

[١] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٧٧، مجهول : الاستبصار، ص ٢٠٩، مجهول : الحلل، ص١٤٤، ١٤٥، محمد المنونى : العلوم والآداب، ص١٠٦ – ١٠٨، محمد محمد الكحلاوى : مرجع سابق، ص٢٠٦ .

[٢] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٨٤، حسن على حسن : مرجع سابق، ص٣٧٥، ٣٧٦.

[٣] ابن صاحب الصلاة : مصدر سابق، ص٣٨٤، أحمد مختار العبادى : في تاريخ المغرب والأندلس، ص ٣٢٥، عُبادة كُحيلة : مرجع سابق، ص١٢٠، ١٢١ .

[٤] محمد عبد المنعم الجمل : مرجع سابق، ص٤٢٤ .

من الجمال والعظمة بفضل جلال التناسب وتوازن الأحجام وثراء الزخارف، فكان ذروة الفن المعماري الإسلامي في المغرب[1]. وقد تجلى ذلك في بناء مدينة رباط الفتح التي بنيت علي ساحل البحر المحيط، حيث كان بناؤها مشابهاً لمدينة الإسكندرية من حيث اتساع الشوارع وحسن التقسيم واتساع البناء وتحسينه وتحصينه[2].

وقد تميزت عمارة المساجد الموحدية في ظل خلفائهم الثلاثة الأول، بخصائص جديدة لم توجد في أبنية سابقة وهي الضخامة والوحدة والتماثل . فالمسجدان المتجاوران في مراكش، وهما المسجد المندثر وجامع الكتبية، يشتمل كلاهما على ١٧ بلاطة، وتبلغ مساحة أولها ٥٠٠٠ م، والثاني ٥٣٣ م، وكان جامع أشبيلية يحتوى على نفس العدد من البلاطات، أما جامع رباط الفتح (جامع حسان) الذي لو قدر لعمارته أن تتم لكان من أكبر المساجد الجامعة في الإسلام . ويظهر في تلك المساجد مدى تفاعل الفن الأندلسي مع المغربي[3].

كما تميزت مآذن الموحدين بالشكل المربع ومنه انتقلت إلى باقي مآذن المغرب مثل مئذنة جامع الكتبية[4]، ويبلغ ارتفاعها من سطح الأرض إلى أعلى

---

(1) ع.السعيدى : مرجع سابق، ص٧٦، ٧٧، صالح يوسف بن قربة : جامع الكتبية بمراكش (تخطيطه وعمارته وتأثيراته الفنية على مآذن المغرب الإسلامي والأندلس)، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد ٣٠، ربيع ٢٠٠٤ م، ص١، ٢ .

(2) عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص ٢٢٢، ٢٢٣، ابن خلكان : مصدر سابق، جـ٧، ص٩.

(3) ع.السعيدى : مرجع سابق، ص٧٦، ٧٧، محمد عبد المنعم الجمل : مرجع سابق، ص٤٢٤، ٤٢٥، أنظر شكل رقم (٨ – د) وكذلك أنظر شكل رقم (٥ – د) .

(4) ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص ٢٢٧، ٢٢٨، صالح يوسف بن قربة : جامع الكتبية، ص٩، يوسف أشباخ : مرجع سابق، ص٢٥٣، انظر شكل رقم (٤ – د) .

العمود المعدني (الجامور) حوالي (٦٧٧٠ متراً). ولذلك عدت مئذنة الكتبية، بما اشتملت عليه من طول وارتفاع شديدين، أعلى مئذنة في المغرب الإسلامي، وثاني مئذنة في العالم الإسلامي بعد مئذنة قطب منار بدلهي في الهند، التي يبلغ ارتفاعها ٧٣ متراً[(١)].

وكان منبر مسجد الكتبيين قطعة فنية رائعة، فقد صنع من خشب الصندل الأحمر والأصفر، وصنع كل ما فيه من إطارات ومزالج ومقاطيع ومسامير من الذهب والفضة صناعة فائقة، وكانت المقصورة التي يجلس بها أمير المؤمنين أثناء صلاة الجمعة ذات تركيب عجيب، فقد كانت حسب أقوال المؤرخين المسلمين تسع نحو ألف شخص، وكانت تتحرك بواسطة عجلات تُبتت في أسفلها، ولها ستة أذرع أو جوانب تمتد بواسطة مفاصل متحركة، وقد صنعت هذه العجلات والمفاصل، بحيث لا يترتب عليها عند تحريكها أقل صوت، بل تدور جميعاً في وقت واحد متى رفع الستار عن أحد البابين، اللذين يدخل منهما أمير المؤمنين، كذلك نظم المنبر بحيث يفتح بابه متى اتخذ الخطيب مكانه، وذلك كله دون أن يسمع أو يرى أثر لهذه المحركات، كذلك نظمت أبواب المقصورة على هذا النمط ذاته[(٢)].

وبالإضافة إلي العمارة الدينية فقد تعددت العمارة المدنية وكثُرت بشكل ملفت للنظر، حيث شملت الفنادق والقيساريات[(٣)] والحمامات والحوانيت ودور الصناعة

---

(١) صالح يوسف بن قربة : جامع الكتبية، ص٩ .

(٢) مجهول :الاستبصار، ص٢٠٩، مجهول : الحلل، ص١٤٥، يوسف أشباخ: المرجع السابق، ص٢٥٣، احمد مختار العبادى : مرجع سابق، ص٣٢٥،٣٢٦.

(٣) القيساريات : ترجع إلى الأصل اللاتينى Caesarea بمعنى " السوق الإمبراطوري أو القيصري " التي تقيمها الدولة، في حين يفسرها بعض الدارسين بأنها "سوق التجار" ويرى بعض الباحثين أنها اشتقاق من كلمة القصر العربية، والقيسارية مؤسسة تجارية عامة تختلف نوعاً ما من مدينة إلي أخرى،

ويدل على كثرت تلك المنشآت المدنية وضخامة أعدادها ذلك الإحصاء الذي تم في عهد الناصر الموحدي (٥٩٥-٦١٠هـ/١١٩٩-١٢١٤م)عن منشآت مدينة فاس، فقد شملت تسعة آلاف واثنين وثمانين حانوتاً وقيساريتين، وثلاث آلاف وأربعة وستين طرازا [١]، وست وثمانين داراً للدباغين، وسبع وأربعين داراً لصنع الصابون، ومائة وست عشرة دار للصباغة، واثنتى عشرة دار لسك النحاس، وأربعمائة من الأحجار لصنع الكاغد، ومائة وخمسة وثلاثين من كوش الجير، ومائة وثمانية وثمانين دار للفخارين، وأربعمائة واثنتين وسبعين من الأرحاء، وأربعمائة وسبعة وستين فندق، وثلاث آلاف وأربعة وتسعين من الترابيع [٢]. وكان بفاس مائة وواحد وأربعون داراً خاصة بالغزل [٣]، كما كان بالمدينة ألف ومائة وسبعون فرناً لخبز العيش [٤]. وإذا كانت هذه منشآت مدينة فاس فلنا أن نتخيل الأعداد في عاصمة الدولة مراكش.

وتتكون في بعض الأحيان من فناء مركزي فسيح تحيط به أروقة مسقوفة تقام فيها الحوانيت والمصانع الصغيرة والمخازن ومنازل الغرباء من التجار، وأحياناً تتخذ شكل شارع مسقوف بقبوات من الأجر أو بمعروشات العنب أو بأسقف الخشب أو يترك مكشوفاً، انظر : مجهول : الاستبصار، مصدر سابق، ص٢١٠، الحميري : مصدر سابق، ص٥٤١، ابن عبد الملك السبتى : مصدر سابق، ص٣٦، أحمد محمد الطوخى : القيساريات الإسلامية في مصر والمغرب والأندلس، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد٢٨، ١٩٨١م، ص٦٩ .

(١) مجهول : رسالة فى ذكر من أسس مدينة فاس، مخطوطة، ورقة ٥٧.

(٢) المصدر السابق : مخطوطة، ورقة ٥٧، الجزنائى : مصدر سابق، ص٤٤، محمد زنيبر : مرجع سابق، ص٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) السيوطي : نسب بعض الصحابة والأشراف، مخطوطة، ورقة ٣٠.

(٤) مجهول : رسالة فى ذكر من اسس مدينة فاس، مخطوطة، ورقة ٥٨، السيوطى : المصدر السابق، ورقة ٣٠.

ب – العمارة العسكرية :

تطورت العمارة العسكرية وتحصين المدن في تلك الفترة بشكل ملحوظ، فقد تفوق الموحدون في تشييد الحصون والمنشآت الدفاعية، وما زالت أطلال قصبة بطليوس العظيمة وقلعة جابر، والأسوار الموحدية في أشبيلية ولبلة، تقوم شاهداً على هذا التفوق في فنون التحصينات، وقد طور الموحدون بناء الحصون، فقد كانت تبنى في المغرب من الحجر والتراب، فأدخل الموحدون البناء بالطابية [١].

كما قام الموحدون بتحسين وسائل دفاعية جديدة مثل الأبواب المنكسرة، والأبراج متعددة الضلوع ذات القدرة الدفاعية المتميزة عن الأبراج المربعة . أما إذا كانت المدينة الإسلامية تقع على شاطئ نهر فيستخدم سلسلة تشد ما بين برجين ينتصبان على ضفتي النهر لمنع سفن الأعداء من مهاجمة المدينة من جهة الشاطئ، على النحو الذي كان متبعاً في أشبيلية ما بين برج الذهب وأحد أبراج ربضها القبلي طريانة، كذلك أكثر الموحدون من إقامة القصاب المحصنة في أكثر مناطق المدينة ارتفاعاً للتحكم في العدو إذا ما أقدم على حصار المدينة، كما توصلوا إلى فكرة إنشاء أبراج برانية تقام في المواضع الضعيفة من الدفاع خارج المدن والحصون، وترتبط بالأسوار الخارجية عن طريق قورجة أو جدار عمودي عليها .

وقد تبقى من العمارة العسكرية الموحدية في المغرب قطاعات كبيرة من أسوار الرباط ومراكش، وأبوابها مثل باب الرواح وباب الحد وباب قصبة الودايا بالرباط، وباب أجناو بمراكش، وهى من روائع العمارة الموحدية بما تتضمنه من عقود مفصصة وعناصر زخرفيه وتوريقات [٢]. وأخيراً لابد من القول أن الفضل يرجع

---

[١] الحميري : مصدر سابق، ص ٥٧٨، أحمد الجمال : مرجع سابق، ص٥٥ .

[٢] محمد عبد المنعم الجمل : مرجع سابق، ص٤٢٢ .

إلي موارد الدولة المالية المتعددة وما لحقها من نفقات، والتي أعانت علي هذا التطور العمراني.

إلا أن وضع العمارة في بلاد المغرب مع اقتراب نهاية الدولة الموحدية قد تغير بشكل كلي، فقد توقف الإنفاق على العمارة في الوقت الذي أتت فتن عصر الاضطرابات على عمارة المدن الموحدية، فتهدمت تلك العمارة مع كثرة الحروب والثورات، واندثرت ولم يبق منها إلا القليل مما أنشأه الموحدون، مثل بقايا المساجد والصوامع والجدران العتيقة [١].

ولعلنا نتساءل ما هي الأسباب التي تقف وراء ذلك الانتقال الجذري من التأثير الإيجابي للنظم المالية في المرحلة الأولي إلي التأثير السلبي في المرحلة الثانية علي الحضارة المغربية؟

والواقع أن تلك التغيرات الجذرية لم تكن وليدة وقتها بل كانت نتاج أحداث وتراكمات سلبية أثرت بالسلب علي النظم المالية في عصر الازدهار، ثم امتد ذلك التأثير علي باقي جوانب الحضارة المغربية في عصر الانحطاط والانهيار لدولة الموحدين، ومن تلك الأحداث والتراكمات السلبية الحروب والثورات والاضطرابات السياسية والكوارث [٢] . فقد كان يصاحب الحروب والثورات نهب لأموال المغاربة، وتدمير ما يمكن تدميره من ممتلكاتهم من جانب أعداء الموحدين

---

[١] ابن غازي : مصدر سابق، ص٧٩ .

[٢] ابن القطان : مصدر سابق، ص٢١٧،٢٦٨، ابن عذاري : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٣٢، ٣٣، ١٣٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ابن غلبون الطرابلسي : مصدر سابق، ص٥٨، محمد مغراوي : مرجع سابق، ص٦، محمد بن محمد بن عبد الله المؤقت : مرجع سابق، جـ١، ص٦٦.

[١]، أو تغريمهم الكثير من الضرائب والغرامات الزائدة عن طاقتهم[٢]، مثلما قام به على بن إسحاق عندما احتل تونس، وأغرم أهلها مائة ألف دينار[٣]، كما كان لاستمرار مطاردة الموحدين للخارجين والمتمردين ومواجهة أعدائهم، وخروج الحملة تلو الأخرى من أجل ذلك ولسنوات طويلة أثرها في استنزاف جانباً كبيراً من قوة الدولة وثروتها [٤].

كما كانت الاضطرابات السياسية والتجاوزات الإدارية سبباً في اغتصاب أموال المغاربة من قبل موظفي الدولة سواء من خلال إرغامهم على دفع إتاوات ورشاوى لهم[٥]، أو نهبها بعد أن تكون في بيوت مال الدولة بحكم أنهم هم المتصرفين فيها الموحدين [٦]، كما كانت الكوارث الطبيعية من أهم العوامل في تدمير أموال وممتلكات الناس بشكل طبيعي دون تتدخل البشر، أو كانت سبباً في انتشار من تسول له نفسه في سلب و نهب أموال الناس، مثلما حدث في حريق مراكش عام ٦٠٧ هـ / ١٢١٠ م، وحيث تسببت أحداث السلب والنهب التي أعقبت هذا الحريق، إلى ضياع أموال ضخمة للتجار الواردين أو القاطنين، سواء في الحريق أو نتيجة نهبه من العامة بعض الحريق، وتحول الكثير من أغنياء مراكش إلى فقراء

---

[١] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص١٧٧، ١٨١، عبد القادر عثمان محمد جاد الرب : مرجع سابق، ص ٥٦، ٥٧ .

[٢] ابن خلدون : العبر، جـ٦، ص٣٣٣.

[٣] ابن الشماع : مصدر سابق، ص٣٧.

[٤] عبد الواحد المراكشي : وثائق المرابطين والموحدين، ص١٢٢.

[٥] مجهول : رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوى، ص٢٧، ابن غازي : مصدر سابق، ص١٣.

[٦] ابن عذارى : البيان المغرب، قسم الموحدين، ص٢٦٠.

يسألون الناس الحاجة [1].

وفي نهاية هذا الفصل اتضح أن النظم المالية الموحدية كان لها بالغ الأثر علي الحضارة المغربية سواءً بالإيجاب في المرحلة الأولي أو بالسلب في المرحلة الثانية من عمر دولة الموحدين . وهذا الأثر لم يكن في جانب واحد من جوانب الحضارة المغربية، بل شمل تأثيره جميع جوانب تلك الحضارة سواءً علي المستوي السياسي والعسكري أو علي المستوي الاقتصادي أو علي المستوي الاجتماعي والعلمي أو حتى علي مستوي العمارة ببلاد المغرب .

(1) المصدر السابق : ص٢٥٧، ٢٥٨ .

الخاتمـــة

تعرضت هذه الدراسة للنظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين . وقد تمخضت عن هذه الدراسة عدة نتائج وهي:

أبرزت الدراسة السياسات المالية للموحدين، ووسائل تنفيذ تلك السياسات، مثل الرسائل والعملات والتشكيلات الحزبية لاسيما طلبة الموحدين، بالإضافة إلى استخدام الجيش كأداة في هذا المجال . كما بينت الدراسة شرعية تلك السياسات سواءً شرعية الموارد أو شرعية النفقات، حيث اتضح أن النفقات المالية كانت أكثر مسايرة للشرع الإسلامي من الموارد المالية .

كما خُلصت هذه الدراسة إلي تنوع مؤسسات الإدارة المالية الموحدية والتي شملت العديد من الدواوين والدور المالية مثل " ديوان الأعمال المخزنية" و"ديوان المستخلص" . كما أختص الجيش الموحدي بديوانين الأول ويسمى ديوان العسكر والثاني ديوان التمييز . ومن الدواوين أو المؤسسات الرئيسية في النظام المالي الموحدى "بيت المال"، والذي رغم أهميته لم يعيره كثير من الباحثين أهمية عند حديثهم عن النظام المالي الموحدى . واتضح خلال سياق هذه الدراسة أن بيت المال في تلك الفترة كان يرادف مصطلح المخزن، فرغم أن مصطلح المخزن غلب إطلاقه على الحكومة أو الإدارة المغربية في عصور سابقة أو لاحقة للموحدين، إلا أنه كان من المصطلحات التي تقاطعت وتشابكت بقوة مع مصطلح بيت المال في العصر الموحدى، بحيث لا يمكننا أن نفرق بين المصطلحين في عصر الموحدين.

كما بينت الدراسة أن الموحدين أقاموا العديد من دور الإشراف المالي، والتي اشتق منها كلمة المشرف، وقد تنوعت مهام تلك الدور فقد كان هناك دار للإشراف على عمالة الديوان أمام فنادق النصارى، وأخري للإشراف على سكة المسلمين، وثالثة للإشراف على ربط الأمتعة وتغليفها حتى لا تتلف، كذلك كان هناك دار الإشراف على البناء والتجارة . كما اُتخذت دور الأشراف مكاناً لمحاسبة العمال الذين أساءوا استخدام السلطة، خاصة هؤلاء المتهمون في قضايا مالية .

كما أكدت الدراسة زيادة عدد دور سك العملة في عهد الموحدين . فبالإضافة إلى دور السكة التي ورثها الموحدون عن المرابطين والتي بلغت حوالي ثمانية دور موزعة على المدن الآتية : سجلماسة وفاس وأغمات ومراكش ونول لمطه، إضافة إلى سلا وسبته وتلمسان . هذا بالإضافة إلى اشبيلية وقرطبة وجيان وغيرها من مدن الأندلس، كذلك أنشأ الموحدون دور سكة جديدة في كل من سجلماسة وتلمسان ونول لمطه.

وقد أبرزت الدراسة أيضاً تعدد الوظائف المرتبطة بالإدارة المالية في دولة الموحدين، مابين أصحاب المناصب الوزارية مثل الوزير، وصاحب الأشغال وهو الوزير الذي كان يختص بالشئون المالية فقط، وصاحب الأعمال وهو المسئول الرئيسي عن الشئون المالية في كل ولاية من ولايات المغرب . كما تضمنت الإدارة المالية الموحدية العاملين بالوظائف المتوسطة مثل المشرفين وحكام الولايات والقضاة، ورؤساء الدواوين المالية مثل متولي المستخلص وناظر المجابى أو متولي المجابي والكتّاب . وكذلك العاملين بدور السكة مثل ناظر السكة والسكاك والفتاح . كذلك أصحاب الوظائف المالية الصغرى مثل خازن المال وخازن الطعام، بالإضافة للعاملين بالرقابة المالية مثل المحتسب أوصاحب السوق وأمناء السوق .

كما أشارت الدراسة إلي أن الرقابة المالية الموحدية كانت قسمين وهما رقابة التوجيه والإرشاد ورقابة التطهير والإصلاح . كما أكدت الدراسة أيضاً أن التجاوزات المالية في تلك الفترة لم تقتصر على فئة بعينها، فقد شارك في التجاوزات الوزراء وكبار الموظفين الماليين . وقد أحصيت الدراسة العديد من تلك التجاوزات المالية مثل نهب الأموال والجباية وفرض المغارم والمكوس علي الناس، واختلاس أموال المخزن، بالإضافة لانتشار الرشاوى من قبل الأهالي لهؤلاء العمال عند قضاء أية خدمة من خدمات الدولة .

كما بينت الدراسة طرق كشف التجاوزات المالية . ومن هذه الطرق استدعاء العاملين أنفسهم وسؤالهم عما يقومون به، أو عن طريق استقدام من يعتد به من أهل عمالتهم، ومن طرق كشف التجاوزات المالية التي رصدتها الدراسة شكاوى الرعية أنفسهم، كما كانت (الزيارات الميدانية) للخلفاء من الطرق المهمة أيضا في كشف التجاوزات والجرائم المالية لعمالهم على أرض الواقع بدون وسيط .

كما بينت الدراسة أن خلفاء الموحدين كانوا يقومون بعملية التحقيق مع المتهمين في قضايا التجاوزات المالية بأنفسهم في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى كان يتولى محاسبة العامل والتحقيق معه قبل نكبته صاحب الأشغال، أو لجنة مختارة من أشياخ الموحدين والكتاب والقاضي بحضور شاهدين .

وقد خُلصت الدراسة إلي أن عقوبات التجاوزات المالية التي تُعرف باسم" النكبات" كانت من أهم ظواهر العصر الموحدى في تلك الفترة، حيث تنوعت تلك العقوبات واختلفت درجة قسوتها من حالة لأخرى ومن فترة لأخرى . فكان أخف تلك العقوبات الجلد والسجن والنفي، أما عقوبة مصادرة الأموال فكانت أشهر العقوبات في العصر الموحدى لمن تثبت عليه تهمة الفساد المالي، فمعظم المذنبين بل

جلّهم قد صودرت أموالهم، أما أشد تلك العقوبات كانت عقوبة القتل للمذنب بجرم مالي . ورغم ذلك فلم تطبق تلك العقوبات في كل الأحيان، فقد يعفو الخليفة عن بعض المذنبين .

وأكدنا من خلال الدراسة أن السياسة والإدارة والرقابة المالية، كانت ذات فاعلية في النظم المالية الموحدية، بسبب تنوع مكوناتها، وبالتالي حيويتها وقدرتها على الصمود في مواجهة بعض التحديات المالية، لاسيما فيما يخص الموارد والنفقات في تلك الفترة . فقد أكدت الدراسة أن النظم المالية الموحدية قامت على أساس سياسة مالية حكيمة، تتعلق بتنمية الموارد المالية للدولة وموازنة ذلك بالنفقات المختلفة كما أنها كانت إدارة مالية حازمة . فقد وضع الموحدون من النظم الإدارية ما مكنهم من تدبير هذا الملك الشاسع، فقد كان تنظيم الإدارة المالية جيداً وفعالاً نتيجة لكثرة الدواوين والمؤسسات، وكذلك كثرة الوظائف والاختصاصات، والرقابة الشديدة من قبل خلفاء الموحدين على تلك الإدارة، ومعاقبة المتجاوزين، وإتاحة الفرصة للمشتكين والمتظلمين . وكان لهذه السياسة أثر كبير على باقي نواحي الحياة في بلاد المغرب.

كما بينت هذه الدراسة تنوع الموارد المالية للموحدين والتيساير بعضها الشرع في بعض جوانبها، مثل أخماس الغنائم والفيء . ورصدنا خلال الدراسة ثلاث أقسام من غنائم الموحدين علي أساس المكان الذي حصل منه علي الغنائم، القسم الأول غنائم بلاد المغرب نتيجة معارك توحيد تلك البلاد، والثاني الغنائم التي أتت من انتصارات الموحدين ببلاد الأندلس، أما القسم الثالث من غنائم الموحدين فقد جاءت من خلال القضاء على الثورات والمتمردين . ولم تكن الغنائم هي الأموال الوحيدة التي حصل عليها الموحدون من العدو، وكانت قوة الموحدين سبباً فيها، بل

امتدت لتشمل الفئ كمورد مالي أيضاً ارتبط اسمه بساحات القتال .

كما بينت الدراسة أن الموحدين اهتموا بأخذ زكاة الفريضة من المسلمين، باعتبارها من مصادر دخل الدولة الأساسية، واستمر العمل بذلك إلى نهاية الدولة . وبينت هذه الدراسة أن الموحدين اعتبروا زكاة الفطر من الأموال ذات الأهمية الرسمية لدولتهم، فنجدهم يهتمون بها ويلزمون مسئولية تحصيلها لموظفين كبار مثل القاضي .

كما رصدت هذه الدراسة ذلك الإجراء الذي اتخذه الخليفة عبد المؤمن بن على في عام ٥٥٥هـ/ ١١٦٠م، وذلك بعد عودته من غزوة المهدية، وهو المسح الشامل لأراضى بلاد المغرب حتى برقة طولاً وعرضاً بالفراسخ والأميال، ثم أسقط ثلث المساحة في مقابل الجبال والأنهار والطرقات، وفرض الخراج على ما تبقى من الأراضي . وقد أوردنا العديد من المبررات التي قد تكون وراء قيام عبد المؤمن بن علي بمثل هذا الإجراء وهو فرض الخراج علي المسلمين، ومنها نظرة الموحدين إلى المرابطين على أنهم كفرة ومجسمين، ومن هنا ساوى عبد المؤمن بين أرض المرابطين وأرض المشركين . وكذلك احتياج الخليفة عبد المؤمن بن على للأموال، ولاسيما وأنه كان يتهيأ لفتح الأندلس بعد غزوته التونسية . وربما استند في ذلك إلى فتوى بعض العلماء المحيطين به أنه من حقه فرض الخراج على الأرض التي أسلم عليها أصحابها . وكان المتحصل من ضريبة الخراج كبيراً جداً، مما جعل ما قام به الخليفة عبد المؤمن بن على فيما يخص الخراج قاعدة سار عليها خلفاؤه الموحدون من بعده .

ورغم ذلك فقد أكدت الدراسة علي أن الخراج رغم أنه لا يخالف الشرع الإسلامي باعتباره ضريبة تُفرض علي أراضي المشركين الذين فُتحت بلادهم صلحاً أو عنوة، إلا أن فرض عبد المؤمن بن علي تلك الضريبة علي جميع أراضي المغرب

دون اعتبار لديانة أصحاب هذه الأراضي سواءً أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، جعل تلك الضريبة تتحول من ضريبة شرعية إلي ضريبة غير شرعية في تلك الفترة .

كما اتفق الباحث مع ما أورده أ.د. حسين مراد في بحثه عن فلاحي فاس في عهد الموحدين عن طريقة جمع الخراج وهو أن الموحدين طبقوا نظام الالتزام في استخلاص الخراج، وليس المقصود بنظام الالتزام هنا أن يقوم الملتزم بشراء المجابى من الدولة بأن يدفع قيمة الخراج مقدماً ثم يجمعها من الفلاحين مع تحقيقه لربح كبير على حساب الفلاحين، لكن الالتزام هنا في عهد الموحدين التزام القبيلة أو أهل المكان بمقدار معين من الجباية، إذا عجز أحد الفلاحين عن دفع ما عليه يتحمل باقي الفلاحين الضريبة، ويعد هذا الأمر عاملاً من عوامل التعسف الجبائى.

كما خلُصت الدراسة إلي أن الجزية كانت موجودة في عصر الموحدين، رغم إشارة بعض

الروايات التاريخية المشرقية – مثل ابن الأثير والذهبي – بعدم وجودها . ورغم ذلك فقد كشفت الدراسة عن وجود عنصر أهل الذمة ببلاد المغرب في عصر الموحدين ودفعهم للجزية، فقد استخدم الموحدون النصارى في جيوشهم كما فعل المرابطون، وقد استتبع ذلك وجود أحياء في مراكش لإقامتهم . ومما يؤكد وجودهم بالعاصمة مراكش أيضاً أنه حين حدث قحط في عهد المنصور الموحدى خرجت طوائف المدينة كلها، ومنها اليهود والنصارى للاستسقاء والدعاء . كما بينت الدراسة أن وجودهم لم يكن قاصراً على العاصمة بل كانوا في أماكن متفرقة من البلاد، فقد كانت هناك جالية يهودية تعيش في إحدى قلاع جبل فزاز وكذلك بتلمسان، ووجود طائفة منهم تشتغل بالبناء في مدينة سجلماسة عام ٥٨٢هـ / ١١٨٦م . ومن تلك الأدلة أيضاً أن المنصور الموحدى أمر بتغيير زى اليهود المقيمين

في البلاد، وبطبيعة الحال لا يمكن أن ينفذ هذا القانون ويطبق بخصوص هذا الزى إلا في إناس يعيشون في البلاد، ويراد تمييزهم عن غيرهم من بقية طوائف الشعب . كذلك بروز شخصيات يهودية في تلك الفترة كانت على علاقة مباشرة بخلفاء الموحدين، مثل الطبيب اليهودي أبى إسحاق إبراهيم بن الفخار الذي عمل رسولاً بين ملوك النصارى بالأندلس وبين ملوك الموحدين في العاصمة مراكش .

وقد أوضحت الدراسة أن فرض الإسلام على أهل الذمة بتونس والذي أشار إليه ابن الأثير كان مرتبطاً بافتتاح المهدية وما فيها من الفرنج، ولم تشر المصادر المغربية والتي اطلعت عليها أن الخليفة عبد المؤمن أرغم أحداً من أهل الذمة في المدن المغربية الأخرى على اعتناق الإسلام .إذن فرغم ما واجهه أهل الذمة في عهد الخليفة عبد المؤمن من تشدد نتيجة للظروف والأحداث التي كانت تمر بها البلاد، فقد أبرزت الدراسة وجودهم ببلاد المغرب في عصر الموحدين وبالتالي تحصيل الجزية منهم.

كما كانت هناك أيضاً مجموعة أخري من الموارد المالية التي سايرت الشرع الإسلامي في كثير من الأحيان خاصة تلك الموارد ذات الطبيعة التجارية والصناعية مثل أعشار التجارة وأخماس المعادن، وكذلك أموال المسلمين التي ليس لها مالك، مثل أموال من يموت من المغاربة وليس له وريث.

وفي المقابل أبرزنا أيضاً وجود مجموعة من الموارد التي لا تساير الشرع الإسلامي. مثل المصادرات التي شملت مصادرة أموال من تجاوز من العاملين بالدولة، وكذلك مصادرة أموال المناهضين لحكم الموحدين وأموال المتخاذلين والفارين من صفوف الموحدين، وكذلك مصادرة أموال بعض التجار، ومصادرة أموال أصحاب البدع . كما كانت القبالات والمكوس الصناعية والحرفية من الموارد

غير الشرعية أيضاً المعروفة في تلك الفترة لاسيما في نهاية دولة الموحدين .

كما تأكد من خلال هذه الدراسة ارتباط كل مورد من الموارد بمواعيد ومناطق وطرق للجباية خاصة به . وقد لاحظنا الثبات النسبي في فرض الضرائب وجبايتها، فبالرغم من التصرف الغريب الذي أقدم عليه عبد المؤمن بن على من فرض الخراج على كافة بلاد المغرب بسكانه المسلمين وغيرهم، إلا أن فرض الضرائب وجبايتها في بلاد المغرب في تلك الفترة قد تميز بالاستقرار – الذي ساهم في استقرار السياسة المالية للدولة في تلك الفترة – والذي لم يتغير قليلاً إلا بمجيء عصر انحلال دولة الموحدين وما تضمنه هذا العصر من اضطرابات تمتد إلى مجال فرض ضرائب غير شرعية أو فوق طاقة احتمال المغاربة. كما لاحظنا جهود الموحدين في تحسين طريقة الجباية وضبطها بمراقبة العمال، وعدم إثقال كاهل المغاربة، حتى أن الجيش الموحدى لم يستخدم في الجباية إلا بعد وقعة العقاب. وكان لكل هذا أثر في وجود كميات ضخمة من الأموال في بيوت مال الموحدين.

وتمخضت دراسة النفقات المالية للموحدين عن أن كثرة نفقات الموحدين كانت نتيجة كثرة موارد الدولة ومداخليها المرتفعة جداً . فقد أنفق الموحدون الكثير من الأموال في شتى نواحي الحياة، سواءً في الجانب السياسي، أو على الجيش والأسطول، أوعلي عمليات البناء والتعمير، بالإضافة إلى الإنفاق على الأعمال الاجتماعية . بشكل يمكن القول معه أنه لم يترك جانبا من جوانب الحياة، أو فئة من فئات المجتمع، إلا وناله حظ مما أنفقه الموحدون من مال الدولة .

كما خلُصت الدراسة إلي العدالة في توزيع ثروة البلاد، فكانت الثروة والموارد المالية في عصر الموحدين تنفق على جميع مناطق وأنحاء الإمبراطورية الموحدية في بلاد المغرب حتى إفريقية، وبالتالي فإن الموحدين كانوا عادلين في توزيع أموال

الدولة على جميع مناطق بلاد المغرب، رغم صمت معظم المصادر عن ذكر نفقات الموحدين – خاصة في مجال البناء والتعمير والخدمات – في المناطق البعيدة كإفريقية، واهتمامهم بإلقاء الضوء على نفقات الموحدين في العاصمة مراكش، وما يحيط بها من مناطق المغرب الأقصى . كما كانوا عادلين في توزيعها على جميع فئات المجتمع المغربي، وضمان وصولها إلى أدنى فئات هذا المجتمع والإشراف على ذلك،

لاسيما في فترة ازدهار الدولة الموحدية.

وقد بينت الدراسة أن المعاملات المالية في بلاد المغرب عصر الموحدين . حيث تم إحصاء أكثر من وسيلة تعامل مالي في تلك الفترة، وكان أهمها العملات لاسيما العملات الموحدية، بالإضافة لعملات أخرى كعملات أوربية وعملات إسلامية مشرقية . كما ضمت تلك الوسائل أيضاً الوثائق المالية مثل الصكوك والسفاتج والعقود، بالإضافة إلي السلع التي أُستخدمت كوسيلة للتعامل أيضاً.

كما تمخضت تلك الدراسة عن تحديد إطار كامل لعملية تصنيع العملات المغربية لاسيما الموحدية منها، بداية من الحصول علي المعادن المستخدمة في صناعة تلك العملات ومناطق تواجدها، مروراً بمراحل صناعة تلك العملات والأدوات والآلات المستخدمة في ذلك، وانتهاءً بوصف شامل لأشكال وأوزان تلك العملات .

ومن أهم نتائج تلك الدراسة حصر جميع مقاييس المعاملات المالية ومقاديرها في بلاد المغرب في عصر الموحدين. والتي شملت الموازين والمكاييل والأطوال. أما الموازين فقد رصدنا من خلال الدراسة الكثير من وحدات الميزان لاسيما الدرهم ومثقال الوزن، بالإضافة إلي "القيراط" و"الدانق" و"النواة" و"الأوقية"

و"الرطل" و"المن" و"الربع" و"القنطار".

كذلك رصدنا العديد من وحدات الكيل في بلاد المغرب في عصر الموحدين وقيمتها، فكما تنوعت الموازين في تلك الفترة فقد تنوعت المكاييل أيضاً، فقد عرف المغاربة "المُد" في تعاملاتهم، وكذلك عرفوا "القسط" و"الكليجة" و"الصاع" أو"السطل"، كما عرف المغاربة من المكاييل في تلك الفترة أيضاً "المكوك" و"الويبة" و"الأردب" و"الكر" و"القفيز"، كما استعمل المغاربة أيضاً "الجريب" و"الوسق" و"القفة" و"الكوز". كما استعمل المغاربة من وحدات الطول المعروفة آنذاك "الذراع" و"الحبل" و"الجريب".

ومن أهم نتائج تلك الدراسة أيضاً إحصاء جميع أشكال وأنواع المعاملات المالية التي عرفها المغاربة في عصر الموحدين . مما يؤكد أن المغاربة في تلك الفترة عرفوا كل صور وأشكال التعامل المالي – المعاوضات المالية – التي ظهرت في العصور الحديثة، ولكن في صورة بدائية وغير منظمة تنظيماً تاماً . فقد شملت تلك المعاملات البيوع بجميع أنواعها مثل المقايضة والبيع نقداً والصرف والسلف . كما شملت تلك المعاملات أيضاً الشركات مثل الشركات الصناعية والتجارية

كالقراض أو المضاربة والوكالة والسمسرة . وشركات زراعية كالمزارعة والمغارسة والمساقاة.

ومن النتائج التي توصلنا إليها أيضاً من خلال تلك الدراسة ظهور العديد من قضايا المعاملات المالية مثل الديون التي حل ميعادها ولم تسدد، والنزاعات على تقاسم أموال الميراث، ونزاعات الشراكة بين أكثر من طرف، كذلك قضايا الزواج المالية مثل المهور والنفقة الزوجية، بالإضافة إلى شكاوى الاستحقاق بالشفعة في

عقار أو ما شابه ذلك . وقد بينت هذه الدراسة من كان يتولي الفصل في تلك القضايا، مثل بعض خلفاء الموحدين، بالإضافة إلي أصحاب السوق والأمناء والقضاة . كما أوضحنا أن المذهب المالكي كان هو المذهب الأساسي الذي أُعتمد عليه في الفصل في تلك القضايا وذلك من الناحية الفقهية .

ومن خلال متابعة سياق هذه الدراسة اتضح أن أفكار الموحدين ومعتقداتهم التي شذت كثيراً عن أصل الدين الإسلامي أثرت سلبياً علي النظم المالية في تلك الفترة، ويتضح ذلك التأثير في فرض عبد المؤمن بن على الخراج علي جميع أراضى بلاد المغرب بما فيها أراضى المسلمين . إلا أن ذلك التأثير السلبى لمعتقدات الموحدين لم ينتقل إلي المعاملات المالية، فقد أكدت الدراسة أن المعاملات المالية التي عرفها المغاربة في عصر الموحدين لم تشذ كثيراً عن مثيلاتها في باقي دول الإسلام في العصور الوسطى.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أيضاً إبراز أن الدولة الموحدية قد مرت بمرحلتين، مرحلة التأسيس والازدهار والتي بدأت بوفاة المهدي محمد بن تومرت وانتهت في عهد الخليفة الناصر الموحدى (٥٩٥-٦١٠هـ/١١٩٩-١٢١٤م)، وبالتحديد بعد هزيمة وقعة العقاب. فاتسمت دولة الموحدين في تلك الفترة بالتوسع والعمران والرفاء المادي والنهوض الفكري. والمرحلة الثانية هي مرحلة التدهور والانهيار حيث شهدت بلاد المغرب مجموعة من الفتن والاضطرابات السياسية بداية من الفترة الثانية من عمر الدولة أي عام ٦١٠ هـ/ ١٢١٣م، وانتهت بنهاية وسقوط دولة الموحدين عام ٦٦٨ هـ/١٢٦٩م، حيث شهدت تلك الفترة ركوداً حضارياً في كافة المجالات . وقد بينت الدراسة أن النظام المالي في تلك الفترة ساهم بنصيب الأسد في تشكيل ملامح كلتا المرحلتين، سواء بالإيجاب كما في مرحلة

التأسيس والازدهار لاسيما مع وفرة الموارد المالية وما تبعها من كثرة في النفقات، أو بالسلب كما في مرحلة التدهور والانهيار لاسيما مع ندرة الموارد المالية وما تبعه من زيادة الأعباء المالية علي المغاربة والموحدين في آن واحد .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً –المصادر:

أ–المصادر المخطوطة :

– أحمد بن محمد الحموي (أبو العباس أحمد المصري الحنفي، كان حياً عام ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨ م) :
١ – رسالة في الجامكيه (المرتبات الديوانية)، مخطوطة بالمعهد الديني بسموحه/ الاسكندريه، بدون ترقيم .
– أبو حمو موسى الزياني (من رجال القرن ٨ هـ/ ١٤ م) :
٢ – واسطة السلوك في سياسة الملوك، مخطوطة بالخزانة العامة، رقم د ١٢٩٨، الرباط .
– السيوطي : (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) :
٣ – البستان في أخبار الزمان، مخطوطة بدار الكتب والوثائق القومية، رقم ٢٠٢٤ تاريخ، القاهرة .
٤ – نسب بعض الصحابة والأشراف الادريسيين وغيرهم من ملوك لمتونه والموحدين، مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية، ميكروفيلم رقم ٥٥١، القاهرة .
– ابن عرفة (ابوعبد الله محمدالورغمى التونسي، ت ٨٠٣ هـ/ ١٤٠١ م):
٥ – الحدود في التعاريف الفقهية، المكتبة الأزهرية رقم ٣٠٤٧٢٢ القاهرة .
– مجهول :
٦ – رسالة في ذكر من أسس فاس، مخطوطة بدار الكتب والوثائق القومية، ح ٩٧٣٢ ميكروفيلم رقم ١٠٩٨٨، قام بنسخ هذا
المخطوط عبد السلام الغرابلى الجيلانى، القاهرة .
– النووي (أبو زكريا يحي بن شرف الشافعي، ت ٦٧٦ هـ/ ١٣٠٠ م) :
٧ – جزء في حكم الغنائم المنقولة الحاصلة بالقهر من أموال الكفار رد فيه على التاج الفركام، المكتبة الأزهرية، نسخة رقم ٣٢٧٠١٧، القاهرة .

ب – المصادر المطبوعة :

- ابن الأبار(محمد بن عبد الله بن ابى بكر، ت ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م) :
١ – التكملة لكتاب الصلة، تحقيق ألفريد بل، ابن أبى شنب، المطبعة الشرفية للأخوين فونطانا، الجزائر ١٩١٩ م .
٢ – الحُلة السيراء، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٥م .
– ابن الاثير (ابو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى، ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢ م) :
٣ – الكامل فى التاريخ، تحقيق محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة ٢٠٠٣م .
– الإدريسى (ابو عبد الله محمد المعروف بالشريف الادريسى، ت٥٦٢ هـ/ ١١٦٦ م) :
٤ – المغرب وارض السودان ومصر والاندلس، تحقيق دوزى ودى خويه، مطبعة بريل، ليدن ١٨٦٣م .
٥ – نزهة المشتاق فى اختراق الافاق، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٩م .
– ابن ادم القرشى (يحى بن ادم بن سليمان القرشى الاموى، ت ٢٠٣هـ – ٨١٨م) :
٦ – كتاب الخراج، تحقيق حسين مؤنس، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٨٧م .
– الاصطخرى (إبراهيم بن محمد الفارسى، ت فى النصف الأول من القرن ٤هـ/ ١٠ م) :
٧ – المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر عبد العال الحينى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة٢٠٠٤م .
– ابن بعرة(منصور الذهبى الكاملى، ت أواخر القرن ٧ هـ/ ١٣ م) :
٨ – كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية، تحقيق عبد الرحمن فهمى، القاهرة ١٩٥٤م .
– البكري (أبو عبد الله بن عبد العزيز، ت ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤م) :
٩ – المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة د.ت .
– البيذق: (أبو بكر بن على الصنهاجى، كان حياً فى النصف الأول من القرن ٦ هـ/ ١٢ م):
١٠ – أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط١٩٧١م .

١١ – المقتبس من كتاب الأنساب فى معرفة الأصحاب، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار منصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧١م .

– التميمي : (أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الفاسي ت٦٠٣هـ/ ١٢٠٧م) :

١٢ – المستفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد، تحقيق محمد الشريف، منشورات كلية الآداب، تطوان، الطبعة الأولي ٢٠٠٢م .

– ابن تومرت (ابو عبد الله محمد بن عبد الله، ت ٥٢٤ هـ/ ١١٣٠ م):

١٣ – اعز ما يطلب، نشر لوسيانى، ط فونتانه، الجزائر١٩٠٣م.

– ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس احمد، ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م):

١٤ – السياسة الشرعية فى إصلاح الراعي والرعية، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي فى دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٣م .

– ابن جبير (أبو الحسن محمد بن أحمد، ت٦١٤ هـ/ ١٢١٧ م):

١٥ – رحلة ابن جبير، دار صادر، بيروت، د.ت .

– الجرسيفى (عمر بن عثمان بن العباس، من أهل القرن ٦هـ/ ١٢م) :

١٦ – رسالة فى الحسبة، نشرليفى بروفنسال " ضمن ثلاث رسائل اندلسية فى الحسبة والمحتسب "، مطبعة المعهد الفرنسى، القاهرة ١٩٥٥م .

– الجزنائى (على الجزنائى، من اهل القرن ٨هـ/ ١٤م) :

١٧ – جنى زهرة الاس فى بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٦٧م .

– ابو الحسن الحكيم (على بن يوسف، عاش خلال النصف الثانى من القرن ٨هـ/ ١٤ م) :

١٨ – الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة، تحقيق حسين مؤنس، مجلة معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد، المجلد السادس، العدد ١-٢، ١٩٥٨م .

– ابو الحسن المالقى (على بن عبيد الله بن محمد، من رجال القرن ٨هـ/ ١٤م) :

١٩ – المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا {تاريخ قضاة الاندلس }، تحقيق لجنة احياء التراث العربى فى دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٩٨٣م .

– الحميرى (محمد بن عبد المنعم، ت فى أواخر القرن ٩ هـ/ ١٥ م) :

٢٠ – الروض المعطار فى خبر الاقطار، تحقيق احسان عباس ، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٤ م .

– ابن حوقل النصيبى (ابو القاسم بن عغلى البغدادى النصيبى، ت ٣٨٠هـ/ ١٠٩٠م) :

٢١ – صورة الارض، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، د.ت .

– ابن الخطيب (لسان الدين ابو عبد الله محمد، ت ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤ م) :

٢٢ – الاحاطة فى اخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٧٥-١٩٧٧م .

٢٣ – أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام {تاريخ اسبانيا الاسلامية }، تحقيق ليفى بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٥٦م .

٢٤ – أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام " تاريخ المغرب فى العصر الوسيط " القسم الثالـث، تحقيق احمد مختار العبادى،

محمد إبراهيم الكتاني، دار الكتاب، الدار البيضاء ١٩٦٤.

٢٥ – رقم الحلل في نظم الدول، المطبعة العمومية، تونس١٣١٧هـ.

– ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون، ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٦م) :

٢٦ – العبر وديوان المبتدأ والخبر فى تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ٢٠٠٠م .

٢٧ – مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الاسكندرية، د.ت .

– ابن خلكان (ابو العباس شمس الدين احمد بن محمد، ت ٦٨١هـ/ ١٢٨٢ م) :

٢٨ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٩٤م .

– ابن ابى دينار (أبو عبد الله محمد بن أبى القاسم الرعينى القيروانى، ت ١١١٠ هـ/ ١٦٩٨ م):

٢٩ – المؤنس فى أخبار افريقيا وتونس، مطبعة الدولة التونسية، تونس ١٢٨٦هـ.

– الذهبى (شمس الدين محمد بن احمد، ت٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م) :

٣٠ – تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٥-١٩٩٧م .

٣١ – دول الإسلام، تحقيق حسن اسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٩م.

٣٢ – سير اعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٤–١٩٨٥م.

– الرازي (زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، ت ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨):

٣٣ – مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٥م.

– ابن رجب الحنبلى (ابو الفرج عبد الرحمن بن رجب، ت٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م):

٣٤ – الاستخراج لأحكام الخراج، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

– ابن رشد (ابو الوليد محمد بن احمد المالكي "الجد"، ت ٥٢٠ هـ/ ١١٢٥م):

٣٥ – فتاوى ابن رشد، تحقيق المختار بن الطاهر التليلى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

– الرصاع (أبو عبد الله محمد الانصارى، ت ٨٩٤هـ/ ١٤٨٩م) :

٣٦ – شرح حدود ابن عرفة أو الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفه الوافية، القسم الأول، تحقيق محمد ابو الاجفان والطاهر المعمورى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٣م.

– ابن أبى زرع (أبو الحسن على بن عبد الله الفاسى، ت٧٢٦ هـ/ ١٣٢٥ م) :

٣٧ – الأنيس المطرب بروض القرطاس فى أخبار ملوك وتاريخ مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط ١٩٧٢م.

– الزركشى (أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن لؤلؤ، ت بعد ٩٣٢ هـ/ ١٥٢٥م) :

٣٨ – تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية ١٩٦٦م.

– الزركشى (بدر الدين محمد بن بهادر الشافعى، ت٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢ م):

٣٩ – المنثور فى القواعد، تحقيق تيسير فائق احمد محمود، وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية، الكويت، الطبعة الاولى ١٩٨٢م.

– ابن زنجوية (حميد بن مخلد الخراسانى، ت حوالى ٢٥١هـ/ ٨٦٥م) :

٤٠ – كتاب الاموال، تحقيق شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية، د.ت.

– الزهرى : (ابو عبد الله محمد بن ابى بكر، ت أواسط القرن ٦ هـ/ ١٢ م) :

٤١ – كتاب الجغرافيا، تحقيق محمد الحاج صادق، مكتبة الثقافة الاسلامية، القاهرة، د.ت .

– ابن الزيات التادلى (ابو يعقوب يوسف بن يحيى، كان حياً فى الربع الأول من القرن ٧ هـ/ ١٣ م) :

٤٢ – التشوف إلى رجال التصوف وأخبار ابى العباس السبتى، تحقيق احمد التوفيق، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية، الرباط، الطبعة الاولى ١٩٨٤م .

– أبو زيد القيروانى (ابو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، ت٣٨٦هـ/ ٩٩٧ م) :

٤٣ -- النوادر والزيادات على ما فى المدونة من غيرها من الامهات، تحقيق عبد الله المرابط الترغى ومحمد عبد العزيز الدباغ، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٩م .

– ابن سعيد (ابو الحسن على بن موسى، ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦ م) :

٤٤ – بسط الارض فى الطول والعرض، تحقيق خوان قرنيط خينيس، معهد مولاى الحسن، تطوان ١٩٥٨م .

٤٥ – كتاب الجغرافيا، تحقيق اسماعيل العربى، منشورات المكتب التجارى، بيروت ١٩٧٠م .

٤٦ – الغصون اليانعة فى محاسن شعراء المائة السابعة، تحقيق ابراهيم الابيارى، دار المعارف، القاهرة١٩٥٤م .

٤٧ – المُغرب فى حُلى المغرب، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى١٩٩٧م .

– السقطى (أبو عبد الله محمد بن أبى محمد المالقى، عاش فى القرن ٦ هـ/ ١٢ م) :

٤٨ – كتاب فى آداب الحسبة، تحقيق ليفى بروفنسال، مطبعة إرنست لورو، باريس ١٩٣١م .

– ابن سلام (ابو عبيد القاسم، ت٢٢٤هـ/ ٨٣٧ م) :

٤٩ – كتاب الأموال، تحقيق محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .

– الشاطبى (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الاندلسى، ت ٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) :

٥٠ – فتاوى الإمام الشاطبى، تحقيق محمد أبو الأجفان، نهج لواز، الوردية – تونس ، الطبعة الثانية ١٩٨٥م .

– أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقى، ت٦٦٥ هـ/ ١٢٦٨ م):

٥١ – الروضتين فى أخبار الدولتين، تحقيق إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٧م .

– ابن الشماع (ابو عبد الله محمد بن احمد، كان حياً فى منتصف القرن ٩ هـ/ ١٥ م) :

٥٢ – الأدلة البينة النورانية فى مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر بن محمد المعمورى، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس ١٩٨٤م .

– الشيزرى (عبد الرحمن بن نصرة، ت٥٨٩هـ/ ١١٣٩م) :

٥٣ – نهاية الرتبة فى طلب الحسبة، نشر وتحقيق السيد الباز العرينى، لجنة التاليف ١٩٤٦م .

– ابن صاحب الصلاة (عبد الملك بن محمد بن أحمد الباجى، ت٥٩٤ هـ/ ١١٩٨ م) :

٥٤ – المن بالإمامة {تاريخ بلاد المغرب والاندلس فى عهد الموحدين}، تحقيق عبدالهادى التازى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م .

– الصفدى(صلاح الدين خليل بن ايبك، ت ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢ م):

٥٥ – الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الارناؤوط، تزكى مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

– الضبي (احمد بن يحي بن احمد بن عميرة، ت ٥٩٩هـ/ ١٢٠٢ م):

٥٦ – بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق لجنة إحياء التراث، دار الكاتب العربي ١٩٦٧، د.م .

– أبو العباس السبتى (أحمد بن محمد العزفى، ت ٦٣٣ هـ/ ١٢٣٦ م) :

٥٧ – إثبات ما ليس منه بُدّ لمن أراد الوقوف على حقيقة الدّينار والدّرْهَم والصاع والمُدّ، تحقيق محمد الشريف، المجمع الثقافى ، أبو ظبى – الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٩ م .

- أبو العباس الغبريني (احمد بن احمد بن عبد الله، ت٧١٤هـ / ١٣١٥ م) :
٥٨ - عنوان الدراية فيمن عُرف من علماء المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٩م .
- ابن عبد الحق البغدادى (صفى الدين عبد المؤمن، ت٧٣٩هـ / ١٣٣٨ م):
٥٩ - مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق على محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
- عبد الله بن بلكين (الامير عبد الله بن باديس، كان حيا فى القرن ٥هـ / ١١م) :
٦٠ - مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بنى زيرى بغرناطة، تحقيق ليفى بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، د.ت .
- ابن عبد الملك السبتى (محمد بن القاسم بن محمد، كان موجوداً فى النصف الأول من القرن ٩ هـ/ ١٥ م) :
٦١ - اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، الرباط، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .
- ابن عبد الملك المراكشى (ابو عبد الله محمد بن محمد، ت ٧٠٣هـ / ١٣٠٣م):
٦٢ - الذيل والتكملة لكتابى الموصول والصلة، السفر الاول، دار الثقافة، بيروت، د.ت . السفر الثامن، مطبوعات اكاديمية المملكة المغربية، المغرب ١٩٨٤م، تحقيق محمد شريفة . بقية السفر الرابع - السفر الخامس، تحقيق احسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٤-١٩٦٥م .
- عبد الواحد المراكشى (عبد الواحد بن على، ت٦٦٩ هـ / ١٢٧٠ م) :
٦٣ - المعجب فى تلخيص اخبار المغرب، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجانى للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٤م.
٦٤ - وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٩٧م .
- ابن عبد الرؤوف : (احمد بن عبد الله، من أهل القرن ٦هـ/ ١٢م) :

٦٥ – رسالة فى آداب الحسبة والمحتسب، تحقيق ليفى بروفنسال، ضمن ثلاث رسائل أندلسية فى ادآب الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٥٥ م.

– ابن عبدون (محمد بن احمد التجيبى، من أهل القرن ٦هـ/ ١٢م):

٦٦ – رسالة فى الحسبة، تحقيق ليفى بروفنسال " ضمن ثلاث رسائل اندلسية فى الحسبة والمحتسب "، مطبعة المعهد الفرنسى، القاهرة ١٩٥٥م.

– ابن العبري (غريغوريوس أبى الفرج بن هارون، ت ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م) :

٦٧ – تاريخ مختصر الدول، تحقيق الأب انطون صالحانى اليسوعي، دار الرائد اللبناني، لبنان، الطبعة الثانية١٩٩٤م.

– ابن عذارى (أبو العباس أحمد بن محمد، كان حياً فى ٧١٢ هـ/ ١٣١٢ م):

٦٨ – البيان المغرب فى اخبار الاندلس والمغرب، الجزء الرابع، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ م.

٦٩ – البيان المغرب فى أخبار الأندلس والمغرب (قسم الموحدين)، تحقيق محمد ابراهيم الكتانى ومحمد زنيبر ومحمد بن تاويت وعبد القادر زمامة، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

– العمري(شهاب الدين احمد بن فضل الله، ت ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨) :

٧٠ – مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، تحقيق حمزة أحمد عباس، المجمع الثقافى، أبو ظبى – الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٢م.

– عياض (القاضى ابو الفضل عياض بن موسى السبتى، ت ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م) :

٧١ – الإعلام بحدود وقواعد الإسلام، تحقيق محمد صديق السوهاجي، مراجعة محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت .

٧٢ – الغُنية {فهرست شيوخ القاضى عياض }، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٨٢م.

– ابن غازي (أبو عبد الله محمد بن احمد المكناسى، ت٩١٩هـ/ ١٥١٣م) :

٧٣ – الروض الهتون فى اخبار مكناسة الزيتون، تحقيق عطا ابو رية وسلطان بن مليح الأسمري، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٧م .

- ابن غالب الأندلسى (أبو عبد الله محمد البلنسى، عاش فى القرن ٦هـ/ ١٢ م) :

٧٤ - قطعة من كتاب فرحة الأنفس فى تاريخ الأندلس، تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، المجلد الأول، الجزء الثاني، نوفمبر ١٩٥٥.

- ابن غلبون الطرابلسى (أبو عبد الله محمد بن خليل، كان حياً عام ١١٣٢هـ/ ١٧١٩ م):

٧٥ - تاريخ طرابلس الغرب المسمى "التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الاخبار"، تحقيق الطاهر احمد الزاوى، المطبعة السلفية، القاهرة ١٣٤٩هـ.

- أبو الفداء (عماد الدين اسماعيل بن محمد صاحب حماه، ت ٧٣٢ هـ/ ١٣٣١ م):

٧٦ - تقويم البلدان، دار صادر، بيروت، د.ت .

- ابن فرحون المالكى (القاضى أبو الحسن على بن محمد بن ابى القاسم، ت٧٩٩هـ/ ١٣٩٦ م) :

٧٧ - الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق مأمون بن محي الدين الجنّان ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٦م.

- الفيروزابادى(محمد بن يعقوب ت٨١٧ هـ/ ١٤١٥ م):

٧٨ - القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة١٩٨٠م .

- ابن القاضي المكناسى (أبو العباس احمد بن محمد، ت ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م):

٧٩ - جذوة الاقتباس فى ذكر من حل من الإعلام بمدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة، الرباط ١٩٧٣م .

- القرافى (شهاب الدين احمد بن ادريس الصنهاجى، ت ٦٨٤هـ/ ١٢٨٥م):

٨٠ - الذخيرة، الأجزاء الثالث والخامس والسابع - تحقيق بو خبزة، الجزء السادس - تحقيق سعيد اعراب، الجزء الثامن - تحقيق محمد حجى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٤م .

٨١ - كتاب الفروق" أنوار البروق فى أنواء الفروق"، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، محمد سراج وآخرين، مطبعة دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

- القزوينى (زكرياء بن محمد بن محمود، ت٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣ م):

٨٢ - آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت ١٩٧٩م .

- ابن القطان المراكشى (ابو محمد حسن بن على الكتامى، ت ٦٢٨هـ / ١٢٣١م) :
٨٣ – جزء من كتاب [نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان]، تحقيق محمود على مكى، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٠م .
- القلقشندى (أبو العباس احمد بن على، ت ٨٢١هـ / ١٤١٨ م):
٨٤ – قلائد الجمان فى التعريف بقبائل عرب الزمان، تحقيق إبراهيم الإبيارى، دار الكتاب المصرى، القاهرة، دار الكتاب الللبنانى، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢م .
٨٥ – صبح الاعشى فى صناعة الانشا، تقديم فوزي محمد أمين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٥م .
- ابن قنفذ القسنطينى(ابو العباس احمد بن حسن، من رجال القرن ٨هـ/ ١٤م) :
٨٦ – الوفيات، تحقيق عادل نويهض ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨٣م .
- الماوردى (ابو الحسن على بن محمد بن حبيب، ت ٤٥٠هـ-١٠٥٨م) :
٨٧ – الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق أحمد مبارك البغدادى، دار ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الاولى ١٩٨٩م.
٨٨ – أدب الوزير المعروف باسم "قوانين الوزارة وسياسة الملك "، تحقيق حسن الهادى حسين، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٤م .
٨٩ – نصيحة الملوك، تحقيق خضر محمد خضر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الاولى١٩٨٣.
- مجهول :
٩٠ – كتاب الاستبصار فى عجائب الامصار، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، بغداد، د.ت.
- مجهول:
٩١ – رسائل ديوانية موحدية، تحقيق أحمد عزاوي، مطبعة الرباط نيت المغرب، الرباط، الطبعة الاولى ٢٠٠٦م .
- مجهول:

٩٢ – رسائل موحدية (مجموعة جديدة)، تحقيق أحمد عزاوي الجزء الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة، جامعة ابن طفيل، الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .

- مجهول :

٩٣ – كتاب الطبيخ فى المغرب والأندلس فى عصر الموحدين، تحقيق امبروزيو اويثى ميراندا، مجلة معهد الدراسات الاسلامية فى مدريد، المجلدان التاسع -العاشر، مدريد ١٩٦١-١٩٦٢م.

- مجهول (من أهل القرن الثامن الهجري) :

٩٤ – الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى١٩٧٩م .

- مجهول (عاش في القرن السابع الهجري) :

٩٥ – تلخيص القول في الاكيال والأوزان والنصب الشرعية، وتبيين مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك، تحقيق محمد الشريف، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد ١١ صيف ١٩٩٩م .

- مجهول :

٩٦ – كتاب عن الصناعة المعدنية بالسوس، تحقيق عمر أفا، في (متنوعات محمد حجي)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

- مجهول :

٩٧ – مجموع رسائل موحدية من انشاء كتاب الدولة المؤمنية، نشر وتحقيق ليفي بروفنسال، المطبعة الاقتصادية، الرباط ١٩٤١م .

- مجهول (عاش في القرن الثامن الهجري) :

٩٨ – مفاخر البربر، تحقيق عبد القادر بوباية، دار أبى رقراق ، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .

- المقدسي (شمس الدين أبى عبد الله بن احمد، ت حوالي ٣٩٠هـ/ ١٠٠٠م):

٩٩ – أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن ١٩٠٦م .

- المقرى (شهاب الدين احمد بن محمد التلمساني، ت١٠٤١ هـ/ ١٦٣١ م):

١٠٠ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٨٨م .

- المقريزى (تقى الدين احمد بن على، ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١ م) :

١٠١ - درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة[قطعة منه]، القسم الأول، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، وزارة الثقافة بالجمهورية العربية السورية، د.ت.

١٠٢ - رسالة في النقود الإسلامية، ضمن كتاب ثلاث رسائل، مطبعة الجوائب، قسطنطينية١٣٩٨ هـ.

- ابن مماتي (اسعد بن مهذب بن زكريا، ت ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م) :

١٠٣ - كتاب قوانين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، مكتبة المدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

- ابن منظور(جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، ت٧١١هـ/ ١٣١١م):

١٠٤ - لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الاولى د.ت .

-النباهى (ابو الحسن بن عبد الله بن الحسن،كان حياً فى النصف الثانى للقرن٨ هـ/ ١٤م) :

١٠٥ - تاريخ قضاة الأندلس، نشر ليفى بروفنسال، دار الكاتب المصرى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٤٨م .

- النويرى (أحمد بن عبد الوهاب النويرى، ت٧٣٢ هـ/ ١٣٣٢ م) :

١٠٦ - نهاية الأرب فى فنون الأدب، تحقيق حسين نصار، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة١٩٨٣م .

- أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل، من رجال القرن الرابع الهجري) :

١٠٧ - الفروق اللغوية، تحقيق أبو عمر عماد - ذكى البارون، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت .

- ابن الوزان الزياتى (الحسن بن محمد الفاسى، ت٩٦٠ هـ/ ١٥٥٢ م) :

١٠٨ - وصف افريقيا، تحقيق عبد الرحمن حميدة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٥م .

- الوزير السراج (أبو عبد الله محمد الاندلسى، ت ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م):

١٠٩ - الحلل السندسية فى الأخبار التونسية، تونس، الطبعة الأولى ١٢٨٧هـ.

- الونشريسى (أبو العباس احمد بن يحى، ت ٩١٤هـ/ ١٥٠٨ م) :
١١٠ - المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي وآخرين، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الرباط ١٩٨١م .
- ياقوت الحموي (شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله، ت ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ م):
١١١ - معجم البلدان، دار صادر، بيروت ١٩٧٧م .

ثانيا - المراجع العربية والمعربة والأجنبية :

أ- المراجع العربية والمعربة :

- ابتسام مرعى :
١ - العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الاسلامى، دار المعارف، القاهرة١٩٨٥م .
-إبراهيم على طرخان :
٢ - إمبراطورية غانة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٠م .
- إبراهيم القادري :
٣ - الإسلام السري فى المغرب العربي، دار سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
- أتورى روسي :
٤ - ليبيا منذ الفتح العربى حتى سنة ١٩١١م، ترجمة خليفة محمد التليسى، الدار العربية للكتاب ـ ليبيا، الطبعة الثانية ١٩٩١م .
-إحسان صدقي العمد وآخرين :
٥ - الموجز فى الإدارة المالية فى الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان ١٩٩٤م .
- أحمد الجمال :
٦ - دراسات فى تاريخ الحضارة الإسلامية، كلية الاداب بدمنهور، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٣م .
- أحمد عبد العزيز المزيني :
٧ - الموارد المالية فى الإسلام، جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م .

- أحمد عمالك :

٨ - مسجد الكتبيين(تأملات فى الإسم وتاريخ التأسيس والمؤسس)، فى (منوعات محمد حجى)، دار الغرب الإسلامى، دارالغرب الإسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨ م .

- أحمد مختار العبادى :

٩ - فى تاريخ المغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٥م .

- أسعد حومد :

١٠ - محنة العرب فى الأندلس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

- إسماعيل راجي الفاروقي وآخرون :

١١ - اطلس الحضارة الاسلامية، ترجمة عبد الواحد لؤلؤة، مكتبة العبيكان، الرياض - المملكة السعودية، الطبعة الاولى ١٩٩٨م .

- أشرف طه أبو الدهب :

١٢ - المعجم الاسلامى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

- أمبرسيو هويثى ميراندا :

١٣ - التاريخ السياسى للامبراطورية الموحدية، ترجمة عبد الواحد اكمير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ٢٠٠٤م .

- أميركو كاسترو :

١٤ - إسبانيا فى تاريخها المسيحيون والمسلمون واليهود، ترجمة على ابراهيم منوفى، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الاولى ٢٠٠٣م .

- أمين توفيق الطيبى :

١٥ - دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب ١٩٩٧م .

- جمال أحمد طه :

١٦ - مدينة فاس فى عصري المرابطين والموحدين [٤٤٨هـ-١٠٥٦م إلى ٦٦٨هـ/١٢٦٩م]، دار الوفاء، الإسكندرية ٢٠٠١م .

- جوزيف شاخت، كليفورد بوزورث :
١٧ - تراث الإسلام، ترجمة حسين مؤنس وآخرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م .
- ج.س.كولان :
١٨ - الأندلس، ترجمة لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية [إبراهيم خورشيد وآخرين]، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- جوزيف كي - زيربو :
١٩ - تاريخ أفريقيا السوداء، الدار الجماهيرية، الجماهيرية الليبية، الطبعة الاولى ٢٠٠١م .
- الحبيب الجنحانى :
٢٠ - المجتمع العربي الاسلامى " الحياة الاقتصادية و الاجتماعية"، سلسلة عالم المعرفة العدد ٣١٩، الكويت ٢٠٠٥م .
- حسن احمد محمود :
٢١ - الإسلام والثقافة العربية فى أفريقيا، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٨م .
٢٢ - قيام دولة المرابطين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م .
- الحسن السائح :
٢٣ - الحضارة الإسلامية فى المغرب، الدار البيضاء، الطبعة الثانية ١٩٨٦م .
- حسن على حسن :
٢٤ - الحضارة الإسلامية فى المغرب والأندلس [عصر المرابطين والموحدين]، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- حسين سيد عبد الله مراد :
٢٥ - المتصوفة في المغرب الأقصى في عصري المرابطين والموحدين، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٠٠١م .
- حسين مؤنس :
٢٦ - أطلس تاريخ الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
٢٧ - سبع وثائق جديدة عن دولة المرابطين وأيامهم في الأندلس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

٢٨ – عالم الإسلام، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

٢٩ – معالم تاريخ المغرب والأندلس، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤م .

٣٠ – موسوعة تاريخ الاندلس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهره، الطبعة الاولى ١٩٩٦م .

– حمدي عبد المنعم محمد حسين :

٣١ – التاريخ السياسى والحضاري للمغرب والأندلس فى عصر المرابطين، دار المعرفةالجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧م .

٣٢ – مدينة سلا فى العصر الاسلامى [دراسة فى التاريخ السياسى والحضاري]، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية ١٩٩٣م .

– رجب محمد عبد الحليم :

٣٣ – دولة بنى صالح فى تامسنا بالمغرب الاقصى (١٢٥ – ٤٥٥هـ / ٧٤٣ – ١٠٦٣ م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت .

– رضوان البارودى :

٣٤ – أضواء على المسيحية والمسيحيين فى المغرب فى العصر الاسلامى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٩٠م .

– روبار برنشفيك :

٣٥ – تاريخ افريقية فى العهد الحفصى من القرن ١٣ الى نهاية القرن ١٥م، ترجمة حمادي الساحلي، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

– روجى لى تورنو:

٣٦ – حركة الموحدين فى المغرب فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر، ترجمة امين الطيبى،الدارالعربية للكتاب، تونس١٩٨٢م .

– رينهرت دوزى :

٣٧ – المسلمون فى الأندلس، ترجمة حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥م .

– زامباور:

٣٨ – معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامى، ترجمة ذكى محمد حسن وآخرون، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٨٠م .

- سامي حسن أحمد حمود :

٣٩ – تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٩١م .

- سامية مصطفى مسعد :

٤٠ – العلاقات بين المغرب والأندلس فى عصر الخلافة الأموية[٣٠٠-٣٩٩هـ / ٩١٢-١٠٠٨م]، عين للدراسات والبحوث والإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

- سحر السيد عبد العزيز سالم:

٤١ – مدينة قادس ودورها فى التاريخ السياسي والحضاري [للأندلس فى العصر الاسلامى]، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٠م .

٤٢ – مدينة الرباط فى التاريخ الاسلامى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٩٦م .

- س . د . جواتياين :

٤٣ – دراسات فى التاريخ الاسلامى والنظم الاسلامية، ترجمة عطية القوصى، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الاولى١٩٨٠م .

- سعد زغلول عبد الحميد :

٤٤ – تاريخ المغرب العربى، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٩١م.

- سلطان بن ابراهيم بن سلطان الهاشمى :

٤٥ – أحكام تصرفات الوكيل فى عقود المعاوضات المالية، دار البحوث للدراسات الاسلامية واحياء التراث، دبي – الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

- سلمى الخضراء الجيوسى :

٤٦ – الحضارة العربية الإسلامية فى الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

- السلاوى:

٤٧ – الاستقصا لاخبار المغرب الاقصى، تحقيق جعفر الناصرى ومحمد الناصرى، دار الكتاب، الدار البيضاء ١٩٥٤م .

- السيد عبد العزيز سالم :

٤٨ – فى تاريخ وحضارة الإسلام فى الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٥م.

- شارل فيرو :

٤٩ – الحوليات الليبية منذ الفتح العربى حتى الغزو الايطالى، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي – ليبيا، الطبعة الثالثة ١٩٩٤م.

- صالح الأشتر :

٥٠ – معركة الأرك، دار الشرق العربي، بيروت١٩٩٨م .

- صالح بن قربة :

٥١ – المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامى إلى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٦م .

- طاهر راغب حسين :

٥٢ – التطور السياسي للمغرب من الفتح الإسلامي إلى اخرالقرن العاشر الهجري، د.م، الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

- عُبادة كُحيلة :

٥٣ – المُغرب فى تاريخ الاندلس والمغرب، المطبعة الاسلامية الحديثة، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٩٧م .

- عبد الأحد السبتى، حليمة فرحات :

٥٤ – المدينة فى العصر الوسيط [قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الاسلامى]، المركز الثقافى العربى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٤م .

- عبد الحفيظ فرغلى على القرني :

٥٥ – البيوع فى الإسلام، دار الصحوة للنشر، القاهرة، د.ت .

-عبد الحليم عويس :

٥٦ – دولة بني حماد، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩١م .

- عبد الحميد يونس :

٥٧ – الهلالية فى التاريخ والأدب الشعبي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣ م .

- عبد الرحمن الفاسى :
٥٨ – خطة الحسبة بين النظر والتطبيق، مطبعة النجاح _ دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٨٤ م.
- عبد الرحمن فهمى محمد :
٥٩ – موسوعة النقود العربية وعلم النميات "فجر السكة العربية "، مطبعة الكتاب، القاهرة ١٩٦٥م.
–ع . السعيدي :
٦٠ –توحيد المغرب في عهد الموحدين، في (ج.ت. نيانى وآخرين : تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع [افريقيا من القرن الثاني عشر إلى القرن السادس عشر])، اليونسكو ١٩٨٨م.
- عبد الفتاح عبادة :
٦١ – سفن الأسطول الاسلامى وأنواعها ومعداتها فى الإسلام، مطبعة الهلال بالفجالة، القاهرة ١٩١٣ م.
- عبد العزيز بنعبد الله :
٦٢ – معطيات الحضارة المغربية، دار نشر المعرفة، الرباط، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠م.
- عبد الله بن سليمان المنيع :
٦٣ – بحوث فى الاقتصاد الاسلامى، المكتب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.
- عبد الله بن العباس الجرارى :
٦٤ – تقدم العرب فى العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوربا، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦١م.
- عبد الله على علام :
٦٥ –الدولة الموحدية بالمغرب فى عهد عبد المؤمن بن على، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٨م.
- عبد الله كنون :
٦٦ –النبوغ المغربي فى الأدب العربي، المطبعة المهدية، تطوان
–المغرب، د.ت.
- عبد الرحمن بشير :

٦٧ – اليهود فى المغرب العربي (٢٢-٤٦٢هـ/ ٦٤٢-١٠٧٠م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

– عبد الصمد كنون :

٦٨ – جني زهرة الاس فى شرح نظم عمل فاس، مطبعة الشروق، مصر د.ت.

– عبد المتعال الجبرى :

٦٩ – أصالة الدواوين والنقود العربية، دار التوفيق النموذجية- مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .

– عبد المجيد النجار :

٧٠ – تجربة الإصلاح فى حركة المهدى بن تومرت " الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجرى"، المعهد العالمى للفكر الاسلامى، هيرندن ـ فيرجينيا – الولايات المتحدة الامريكية ١٩٩٥م .

٧١ – المهدى بن تومرت [ابو عبد الله محمد بن عبد الله المغربى السوسى، المتوفى سنة ٥٢٤ / ١١٢٩م]، " حياته واراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية واثره بالمغرب "، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

– عبد الهادي التازى :

٧٢ – التاريخ الدبلوماسى للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطبعة فضالة، المحمدية – المغرب١٩٨٦، ١٩٨٧م .

– عبد الهادي على النجار :

٧٣ – الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٣م .

– عبد الوهاب بن منصور :

٧٤ – قبائل المغرب، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٦٨م .

– عز الدين عمر موسى :

٧٥ – دراسات فى تاريخ المغرب الاسلامى، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٣م .

٧٦ – الموحدون فى الغرب الاسلامى [تنظيماتهم ونظمهم]، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩١م .

٧٧ – النشاط الإقتصادي فى المغرب الاسلامى خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٣م .

- عز الدين علام :

٧٨ – الآداب السلطانية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ٢٠٠٦م .

- عصام الدين عبد الرءوف الفقى :

٧٩ – تاريخ المغرب والأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، د.ت .

- عصمت عبد اللطيف دندش :

٨٠ – الأندلس فى نهاية المرابطين ومستهل الموحدين [عصر الطوائف الثانى،٥١٠-٥٤٦هـ/ ١١٦-١١٥١م]، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

- عصام سالم سيسالم:

٨١ – جزر الأندلس المنسية [التاريخ الاسلامى لجزر البليار، ٨٩-٦٨٥هـ = ٧٠٨ – ١٢٨٧م]، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .

- على جمعه :

٨٢ – المكاييل والموازين الشرعية، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م .

- على محمد الصلابى :

٨٣ – دولة الموحدين، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م .

٨٤ – فقه التمكين عند دولة المرابطين، مؤسسة اقراء للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .

- عمر بنميرة :

٨٥ – الثقافة والفقه والمجتمع (نماذج من المغرب الوسيط)، مطبعة جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م .

- عوف محمود الكفراوى :

٨٦ – السياسة المالية والنقدية فى ظل الاقتصاد الاسلامى، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

- فالتر هنتس :
٨٧ – المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة عن الألمانية كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان ١٩٧٠ م .
- ف.هايد :
٨٨ –تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى، ترجمة احمد محمد رضا، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م .
- فوزى عطوى :
٨٩ – فى الاقتصاد السياسي " النقود والنظم النقدية "، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م .
٩٠ – الاقتصاد والمال فى التشريع الاسلامى والنظم الوضعية، دار الفكر العربى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م .
- كرم الصاوى باز :
٩١ – تجارة الذهب والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى بلاد السودان الغربي وبلاد المغرب، فى الفترة من [ق٣ – ٥ هـ / ٩-١١م]، أعمال ندوة التواصل العربي الافريقى عبر الصحراء الكبرى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٣م .
٩٢ – نظم التجارة الصحراوية بين المغرب الأقصى والسودان الغربي، في الفترة من [ق ٨-١٠ هـ / ١٤-١٦م]، الملتقى الدولي كرمي الرئيس بن على لحوار الحضارات والأديان[الصحراء والإنسان] دوز – تونس، ٢٧-٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣م .
- كمال السيد أبو مصطفى :
٩٣ – جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية فى المغرب الاسلامى من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسى، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ١٩٩٦م .
٩٤ – دراسات اندلسية فى التاريخ والحضارة، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ١٩٩٧م .

٩٥ – دراسات فى تاريخ وحضارة المغرب والاندلس، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ١٩٩٧م .

- كولين ماكيفيدى :

٩٦ – اطلس التاريخ الافريقى، ترجمة مختار السويفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢م .

- ليفى بروفنسال :

٩٧ – حضارة العرب فى الأندلس، ترجمة ذوقان قرقوط، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت .

- محمد احمد ابو الفضل :

٩٨ – شرق الأندلس فى العصر الاسلامى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٦م .

- محمد الأمين محمد، محمد على الرحمانى :

٩٩ – المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، د.ت.

- محمد جابر الانصارى :

١٠٠ – التفاعل الثقافى بين المغرب والمشرق فى اثار ابن سعيد المغربى ورحلاته المشرقية وتحولات عصره، دار الغرب الاسلامى، بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٢م.

- محمد رزوق :

١٠١ – دراسات فى تاريخ المغرب، دار افريقيا الشرق للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الاولى ١٩٩١ م .

- محمد الرشيد ملين :

١٠٢ – عصر المنصور الموحدى أو "الحياة السياسية والفكرية والدينية فى المغرب من سنة ٥٨٠ إلى سنة ٥٩٥ هـ"، المطبعة الملكية، الرباط، الطبعة الثانية، د.ت.

- محمد زنيبر :

١٠٣ – المغرب فى العصر الوسيط [الدولة – المدينة – الاقتصاد]، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٢٤، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩١م .

- محمد ضياء الدين الريس :

١٠٤ – الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٨٥م .

– محمد عادل عبد العزيز :

١٠٥ – التربية الإسلامية فى المغرب [أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧م .

– محمد عبدالله عنان :

١٠٦ – دولة الإسلام في الأندلس، الجزء الرابع، الجزء الخامس [عصر الموحدين]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م .

– محمد عبد المنعم الجمل :

١٠٧ – الحضارة الإسلامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٤م .

– محمد العروسى المطوى :

١٠٨ – السلطنة الحفصية [تاريخها السياسى و دورها فى المغرب الاسلامى]، دار الغرب الاسلامى، بيروت ١٩٨٦م .

– محمد عمارة :

١٠٩ – قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الاسلامية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الاولى ١٩٩٣م .

– محمد غريب جودة :

١١٠ – عباقرة علماء الحضارة العربية والاسلامية فى العلوم الطبيعية والطب، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤م .

– محمدالقبلى :

١١١ – الدولة والولاية والمجال فى المغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٧م .

– محمد كمال الدين امام :

١١٢ – أصول الحسبة فى الإسلام، دار الهداية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

– محمد محمد امين :

١١٣ – تطور العلاقات العربية الافريقية فى العصور الوسطى،

معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة، القاهرة د.ت .
- محمد محمد زيتون :
١١٤ - المسلمون فى المغرب والأندلس، د.ن، ١٩٩٠م .
- محمد محمد الكحلاوى :
١١٥ - عرفاء البناء فى المغرب والأندلس وأهم أعمالهم المعمارية، بحث فى (ندوة الأندلس : قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، الرياض ١٩٩٣ م)، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٩٩٦ م .
- محمد بن محمد بن عبد الله بن المؤقت :
١١٦ - السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، طبع حجر، مراكش ١٣٣٥هـ .
- محمد مزين وآخرون :
١١٧ - الجبل فى تاريخ المغرب، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة سيدى محمد بن عبد الله، فاس ١٩٩٤م .
- محمد المغراوى :
١١٨ - الموحدون وأزمات المجتمع، مطبعة جذور للنشر، الرباط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م .
- محمد المنونى :
١١٩ - تاريخ الوراقة المغربية [صناعة المخطوط المغربى من العصر الوسيط الى الفترات المعاصرة]، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط ١٩٩١م .
١٢٠ - حضارة الموحدين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الاولى ١٩٨٩م .
١٢١ - العلوم والآداب والفنون فى عهد الموحدين، المطبعة المهدية، تطوان - المغرب ١٩٥٠م .
١٢٢ - المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى العصر الحديث، مراكش ١٩٨٣ م .
- مصطفى أبو ضيف :

١٢٣ – اثر العرب فى تاريخ المغرب فى عصري الموحدين وبنى مرين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٢م .

– مصطفى عبد الكريم الخطيب :

١٢٤ – معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

– مطير سعد غيث أحمد :

١٢٥ – الثقافة العربية الإسلامية وأثرها في مجتمع السودان الغربي ،{خلال القرنين العاشر والحادي عشر للهجرة، السادس عشر والسابع عشر للميلاد }، دار المدار الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .

– ممدوح حسين على حسين :

١٢٦ – الحروب الصليبية فى شمال افريقية وأثرها الحضاري [سنة ٦٦٨-٧٩٢هـ/ ١٢٧٠-١٣٩٠م]، دار عمار للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

– موسى لقبال :

١٢٧ – المغرب الإسلامى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية ١٩٨١ م .

– مونتغمرى وات :

١٢٨ – في تاريخ اسبانيا الإسلامية، ترجمة محمد رضا المصري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٨م .

– ميخائيل أمارى :

١٢٩ – المكتبة العربية الصقلية (نصوص فى التاريخ والبلدان والتراجم والمراجع)، مكتبة المثنى ببغداد، ليبسك ١٨٥٧ م .

– نجيب زبيب :

١٣٠ – الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

– نريمان عبد الكريم احمد :

١٣١ – مجتمع افريقية في عصر الولاة، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م .

- هشام ابو رميله :

١٣٢ – علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية فى الاندلس، دار الفرقان، عمان– الأردن، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- هوبكنز :

١٣٣ – النظم الإسلامية فى المغرب فى القرون الوسطى، ترجمة أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الثانية ١٩٩٩م .

- يوسف اشباخ :

١٣٤ – تاريخ الأندلس فى عهد المرابطين والموحدين، الجزء الثانى، ترجمة محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٦م .

ب – المراجع الاجنبية :

-Abdallah Laroui :

1 – The History of The Maghrib"An Interperative Essay",Translated from The French by Ralph Manheim, New Jersey 1977.

- Abun – Nasr. Jamil.M :

2 – A History of The Maghrib in The Islamic Period , Cambridge University Press , New York , USA , 1987.

-Budgett Meakins :

3 – The Moorish Empire , London , 1899 .

-Goitein :

4 – A Mediterranean Society, Vol.1 , ll , London , 1971.

5 – Jews and Arabs: Their Contacts Throug The Age , New York ,Schocken, 1955.

6 – Studies in Islmic History and Instutions , brill , leiden,1968.

-Julien -Ch-andre :

7 – Histoire de L'Afrique du Nord , de la Conquete arabe , paris, 1969.

-Terrasse :

8 – Histoire du Maroc , Paris,1949.

- L' avoix :

9 – Catalogue des Monnailes Muslmanes de la Bibliotheque Nationale Espagne et Afrique , vol 3 , Paris , 1891 .

- Scott- S.p.:

10 – History of Moorish Empire in Europe , v. 2 , London Edition ,1904.

ثالثا– المقالات والابحاث العربية والأجنبية :

أ– المقالات والأبحاث العربية :

- أحمد محمد الطوخى :
١ - القيساريات الإسلامية فى مصر والمغرب والأندلس، مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، العدد٢٨، ١٩٨١م .
- أحمد مختار العبادى :
٢ - الموحدون والوحدة الاسلامية، مجلة التربية الوطنية المغربية، العددان ١-٢، مارس - ابريل ١٩٦٢م .
- حسين سيد عبد الله مراد :
٣ - فلاحو فاس فى عصر الموحدين [٥٤٠-٦٤٦هـ / ١١٤٦- ١٢٤٦م]، مجلة وقائع تاريخية، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات التاريخية، عدد يوليو ٢٠٠٥م .
٤ - العرب في مدينة القيروان ودورهم الثقافي حتى نهاية عصر الولاة، دورية بحوث في الدراسات الإفريقية، عدد رقم ٤٣، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٥م .
- حسين مؤنس :
٥ - عقد بيعة بولاية العهد لابى عبد الله الخليفة الناصر الموحدى، مجلة كلية الاداب، جامعة فؤاد الاول، المجلد الاول، العدد الثانى ١٤٧-١٧٣م، ١٩٥٠م .
- سعد زغلول عبد الحميد :
٦ - العلاقة بين صلاح الدين ويعقوب المنصور بن يوسف الموحدى، مجلة كلية الأداب، جامعة الاسكندرية، المجلد السادس والسابع، ١٩٥٢-١٩٥٣م .
- صالح يوسف بن قربة :
٧ - شخصية عبد المؤمن بن علي من خلال نقوده، مجلة التاريخ العربى، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد٢٥، شتاء ٢٠٠٣ .
٨ - جامع الكتبية بمراكش (تخطيطه وعمارته وتأثيراته الفنية على مآذن المغرب الإسلامى والأندلس)، مجلة التاريخ العربى، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط،العدد ٣٠، ربيع ٢٠٠٤م .

- طاهر راغب :

٩ - قراءة لعملات الحفصيين الأولى [دراسة نمطية تاريخية لبيان تاريخ السك أو مكانه]، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية فى مدريد، المجلد الثاني والعشرون، مدريد ١٩٨٣-١٩٨٤م .

- عبد السلام بن سودع :

١٠ - بيوتات مدينة فاس قديما وحديثا، مجلة البحث العلمي، الرباط، جامعة محمد الخامس، السنة الحادية عشر، العدد٢٢ يناير ١٩٧٤، والعدد ٢٣ سنة ١٩٧٤م .

- عبد العزيز بنعبد الله :

١١ - العملة المغربية، في (الشبكة الدولية للمعلومات INTERNET ، رابط : (abdelazizbenabdallah.org/Art_maqal_monnaie_marocaine.doc)، بتاريخ ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٩ م.

- عبد القادر زمامه :

١٢ - اكتشاف نص جديد يتعلق بتاريخ الموحدين، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، العدد الرابع والخامس، ١٩٨٠-١٩٨١م .

- عبد القادر الصحراوي :

١٣ - صلاح الدين الأيوبي ويعقوب المنصور، مجلة دعوة الحق، وزارة عموم الأوقاف، الرباط، العدد الأول يوليو ١٩٥٧ م .

- عبد القادر عثمان محمد جاد الرب :

١٤ - حركة المقاومة للدولة الموحدية[حركة بني غانية نموذجا]، مجلة التاريخ العربي، جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، العدد ٢٠، خريف ٢٠٠١م .

- عز الدين عمر موسى :

١٥ - التنظيمات الحزبية عند الموحدين فى المغرب، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت ١٩٧٠م .

- محمد باقر الحسيني :

١٦ - الكنى والالقاب على نقود دولتى المرابطين والموحدين، مجلة سومر، المجلد ٣٠، العراق ١٩٧٤م .

- محمد الشريف :

١٧ – تدقيقات جديدة حول المسكوكات الموحدية، مجلة مواسم، طنجة – المغرب، العدد ٥-٦، د.ت .

- محمد الطاهر بن عاشور :

١٨ – زكاة الاموال، المجلة الزيتونية، جامع الزيتونة، الجزء السابع – المجلد الاول، المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط عدد ٥٧ بتونس، مارس ١٩٣٧م .

- محمد المنوني :

١٩ – خطة الحسبة في المغرب، مجلة المناهل، العدد ٤، مارس ١٩٧٩ م، فى (ابحاث مختارة، منشورات وزارة الشئون الثقافية، مطبعة دار المناهل، الرباط ٢٠٠٠م).

٢٠ – معالم ثقافية في مراكش الموحدية، في (ابحث مختارة، منشورات وزارة الشئون الثقافية مطبعة دار المناهل، ٢٠٠٠م).

ب – المقالات والأبحاث الأجنبية :

- Faridah Hj Hassan :

1 – Ibn Kghaldun and Jane Addms (The Real Father Of Sociology and The Mother of Social Works , in: Faridah 387 @salam . uitm . edu . my .

- Michael Brett :

2 – Ifriqiya as A Market for Saharan Trade from The Tenth to The Twelfth Century A.D, The Journal of African History , Vol .10 , No.3 .1969 .

- Yasser Benhima :

3 – La Fiscalité au Maroc Médiéval: évolution Historique et Processus Fiscal, Université Lumière- Lyon 2, Congreso Fiscalidad y sociedad en el Mediterráneo bajomedieval (Málaga, 17-20 de mayo de 2006) .

رابعا – الرسائل العلمية :

أ – الرسائل العلمية العربية:

- أحمد الياس حسن :

١ – الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى، (رسالة ماجستيرغير منشورة)، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م .

٢ – العلاقات بين مملكة غانة والمغرب العربي فيما بين القرنين الثاني والخامس الهجريين (الثامن والحادي عشر الميلاديين)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢ م .

- إلهام حسين دحروج :

٣ – مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية ٤٤٢ – ٦٦٥ هـ / ١٠٥١ – ١٢٤٧ م) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠٠٠م .

- حسين سيد عبد الله مراد :

٤ – دولة بني مدرار فى سجلماسة بالمغرب الاقصى [١٤٠ – ٢٩٧هـ / ٧٥٧-٩٠٩م]، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٦م .

- شوقي محمد يوسف حسن شحاتة :

٥ – الدور المغربى للبحرية المغربية فى عهد دولتى المرابطين والموحدين [٤٤٨الى ٦٦٨هـ / ١٠٥٦ الى ١٢٦٩م]، (رسالة ماجستير)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهره، القاهره١٩٩٦م .

- عبلة محمد سلطان لطيف :

٦ – الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدن جنوب المغرب عصر المرابطين والموحدين [من ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨م الى ٦٦٨ هـ / ١٢٦٩م]، (رسالة ماجستير)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهره، القاهره ١٩٩٢م .

- عمر عبد الله كامل :

٧ – القواعد الفقهية الكبرى واثرها فى المعاملات المالية، (رسالة دكتوراة " العالمية ")، كلية الدراسات العربية والاسلامية بالقاهره، جامعة الازهر الشريف، د.ت .

- محمد عادل عبد العزيز إبراهيم :

٨ – اثر الأندلس الحضاري على المغرب فى عهد دولتي المرابطين و الموحدين.[٤٥٤-٦٦٨ هـ / ١٠٦٢-١٢٦٩م]، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٨٦م .

- منى حسن احمد محمود :

٩ – الحياة السياسيّة ومظاهر الحضارة بمراكش خلال عصر المرابطين والموحدين، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة القاهرة ١٩٨٤م .

- يحياوى العمري بن قربة :

١٠ – الدراهم المغربية الأندلسية المربعة من خلال مجموعة المتحف الجهوى بمليانة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، السنة الجامعية ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤م .

ب – الرسائل العلمية الاجنبية:

-Abdellatif Sabbane:

1 – Le Gouvernement et L'Administration - de La Dynastie ALmohade , (xii^e-xiii^e siècle's), de Ddoctorat (N.R) , Universite Paris I, Pantheon Sorbonne, U. F. R D'Histoire, Année : 1998-1999 .

الملاحـــق

أ – الوثائق

ب – الخرائط

جـ – الرسوم والجداول التوضيحية

د – المناظر والأشكال التوضيحية

أ – الوثائق :

١ – خطاب تعيين أحد موظفى الإدارة المالية الموحدية، ويرجح أن يكون صاحب الاشغال، وهى غير مؤرخة .

٢ – رسالة تعيين أحد موظفى الإدارة المالية الموحدية، ويرجح أن يكون صاحب الأعمال المخزنية، وهى غير مؤرخة.

٣ – رسالة تعيين ناظر للمجابى فى عهد الخليفة السعيد "المعتصم بالله" أو "المعتضد".

٤ – خطاب تعيين وال والإشارة إلى بعض مهامه المالية من أواخر عصر دولة الموحدين .

٥ – رسالة من حكومة بيشة (بيزا) إلى أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن للتذكير بإحترام العهود والعقود بين الطرفين وتذكر بالضرائب التى يأخذها الموحدين منهم وذكر بعض الموظفين الماليين بها.

- وثيقة رقم (١ - أ) : خطاب تعيين أحد موظفي الإدارة المالية الموحدية، ويرجح أن يكون صاحب الأشغال، وهى غير مؤرخة

"......وإنا كتبناه - كتب الله لكم أحوالا يتزيد صلاحها، وأعمالا يتأصل على التقوى ختمها وافتتاحها، وأن تعلموا أنا نتعهدكم بالنظر الجميل، ونستعمل فيكم من يُجرى مصالحكم على سواء السبيل، ونؤثر العمل بالعدل والرفق في الكثير من أموركم والقليل ؛ وبمقتضى ذلكم عيّنا الآن فلاناً - وصل الله أثرته وكرامته، ووالى إنجاده وإعانته - للنظر فى أشغالكم المصحية وأعمالكم المخزنية، والإجراء لكم على السبل السوية، وهو مَن له فى أشياخ الموحدين - أعزهم الله - الأحوال، والاتصاف بالسداد والاعتدال، والتولّي لكل ما يُستعمل فيه بالاضطلاع والاستقلال ؛ وقد/ أوصيناه مع ذلك بتقوى الله ومراقبة أمره، والتزام خشيته في سرّه وجهره، وأمرناه أن يباشر مصالحكم مباشرة المعتنى بجميعها المتهمّم، وأن يتولّى صلاح شؤونكم كلها تولّى المبرّ المبرّز فى مضمار الإجتهاد المتقدّم، وأن يضم مرتفع مجباكم ويضبطه، ويُبرم الشغل فيه على القوانين المعهودة ويربطه، ويستوفى الحقوق ويستوعبها، ويلتزم النصيحة ويستصحبها، ويشتد في حسم أدواء الشرّ والفساد، ويستعمل الرفق واللين، حيث يستغنى عن الاشتداد ؛ وهو بمعونة الله تعالى يفى بهذه المقاصد الحسان، ويقتفى ما أسندناه إليه من أموركم سَنَن العدل والإحسان.

فإذا وافاكم بمشيئة الله تعالى فانقادوا إليه أحسن انقياد، وائتمروا لما يريده فيكم من إصدار وإيراد، واعتمدوا على ما يأخذكم به من الواجبات أتم اعتماد، وأعلموا أنا أثرناكم منه بمن تسرّكم بمنّ الله سيرته فيكم، وتجدون يُمن تقدمّه عليكم فى إقامة مصالكم وحياطة نواحيكم، إن شاء الله تعالى، وهو سبحانه يسعد بهذا النظر الذى توخينا به تسديد أحوالكم، ويقضى لكم بالخيرة فى عاجلكم

ومآلكم، بمنّه "

- نقلاً عن :

رسائل موحدية (مجموعة جديدة) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١ ، ص٤٢٧.

- وثيقة رقم (٢ – أ) : رسالة تعيين أحد موظفي الإدارة المالية الموحدية. ويرجح أن يكون صاحب الأعمال المخزنية. وهي غير مؤرخة

".......أدام الله كرامتكم بتقواه، وأعانهم على العمل بما يتقبله ويرضاه، وإنا كتبناه / كتب الله لكم تعرفاً لإصلاح الأحوال وأسدّها، وأوياّ إلى أوْرَف ظلال الأمنة وأمدّها، والمحافظة من وظائف دينكم على ما يحظيكم بالزُلفى لديه، وأن تعلموا أنا ننظر للبلاد وأهلها النظر الذي يمهّد أمورها، واستحفظنا خاصها وجمهورها، فنحن نصرف إليها ما فى الوسع من الاهتمام بها والاعتناء، ونوالى التعهد لها فى كل الأوقات والأناء، ونتخيّر لأشغالها أهل الاضطلاع والغناء، حرصاً على أن تتمشى مصالحها على سَنَن السّداد، وتوفى من الاحتياط عليها ما يدفع عنها عوادى الشرّ والفساد، والله تعالى يُمدنا فى ذلك بالتأييد والإنجاد، ويجعل توفيقه لنا رفيقا فى الإصدار والإيراد ؛ وبمقتضى ما ذكرناه فى توخى الصلاح للرعية وبلادها، وقصد الأمانة لها من العافية فى أوتر مهادها، قدّمنا الآن فلاناً على جهاتكم – حاطها الله تعالى – ليقوم بمصالحها ومنافعها، ويبث الأمان التام فى أماكنها ومواضعها، ويستوفى بالتّطواف جميع دانيها وشاسعها، وينظر في الأعمال كلها بما فيه تدليل مهائعها ورفع موانعها، وهو المعروف بالشهامة، الموصوف بالحزامة، السالك سبيل سلفه فى النجدة والصرامة ؛ وقد وصيناد بتقوى الله تعالى والتزامه في سره وعلنه، والتزين منها بأجمل نعت وأحسنه، والجري في كل أحواله على سبيل الحق وسننه، وأمرناه أن يشتد فى محق الفساد والمفسدين، وتشريد الباغين والمعتدين، وأن يوالى التمهيد لنواحيكم والتأمين، وأكدنا عليه أن يقضى الحقوق المترتبة للمخزن – ثمره الله – فى الأموال، ويستوفى الواجبات على الكمال، ويستخرج من ذلك ما بقى فى ذمم الرعية وتعيّن عليها، ويأخذها بالأداء لما انتسب بالوجه الصحيح بقاؤه

والاحتياط منها على ما تقام به للمسلمين المساعى النواصح .

فإذا وافاكم بمعونة الله سبحانه / فأرجعوا إليه بأموركم المصلحية، وسيروا في الائتمار له والتعاون على السوية، وكونوا معه يدا واحدة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والموافقة من المصالح فى الأقل والأكثر، إن شاء الله تعالى ...."

- نقلاً عن :

رسائل موحدية (مجموعة جديدة) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٤٣٧.

- وثيقة رقم (٣-أ) : رسالة تعيين ناظر للمجابى في عهد الخليفة السعيد "المعتصم بالله" أو "المعتضد" (٦٤٠-٦٤٦ هـ/ ١٢٤٢-١٢٤٨م)

"......وإنا كتبناه، كتب الله لكم توافقاً على المصالح، وأن تعلموا أن النظر الجميل يسدد أنحاءكم ويُمهد أرجاءكم، ويُطلع عليكم من الخيرات ما يطابق أملكم ورجائكم، فابشروا من كريم التعهد لأحوالكم، بما ينظم أموركم، ويشمل خاصتكم وجمهوركم، ويقر عيونكم ويبهج صدوركم ؛ وبالله تعالى نعتضد على ما نتولاه للإسلام وأهله من إفاضة البركات على جوانبهم وجهاتهم، وإجادة العنايات بمصالحهم ومهامهم، وهو المانُّ بعضده، والهادى إلى سواء السبيل بقصده، لا رب سواه .

وبحسب ذلكم قدمنا فلاناً لينظر في مصالحكم النظر الأسدّ، ويتولى في ضم مجابى المخزن والمختص - ثمرهما الله - الجد الأشد، لذلك وصيناه بتقوى الله فيما قدم إليه من ذلكم، وأمرناه أن يسلك جادة الحق فى كل أحوالكم، وحددنا له أن يستوفى حقوق المخزن والمختص هنالكم أتم الإستيفاء، وأن يكون في ضبط لأشغالها على قدر فيه من الغناء والاكتفاء، وأن يعمل في ذلك عملا ليحظيه بالأثرة والاعتناء .

فإذا وافاكم بمعونة الله، فأرجعوا بجميع أشغالكم إليه، وأعينوه على كل ما

قدمناه عليه، وتعاونوا معه على ما تحمدون أثره فى حالكم ومآلكم، ويظهر فيه المؤثر المشكور من أعمالكم، إن شاء الله تعالى، وهو مُعينكم على ما يرضاه، ومُيسركم لأقوم سبيل وأهداه بمنة ."

- نقلاً عن :

رسائل موحدية (مجموعة جديدة) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٤٧٠.

- وثيقة رقم (٤- أ) خطاب تعيين وال والإشارة إلى بعض مهامه المالية من أواخر عصر دولة الموحدين

"........إلى أهل فلانة، جمع الله على البر والتقوى جمهورهم، وعرّفهم من سديد النظر ما يصلح أحوالهم وينظم أمورهم، سلام ....

فكتبنا - كتب الله لكم وعياً للنصائح (ورعيا) للمصالح - من قرطبة، ولا متّعرف بفضل الله وبركات أمره الأعلى إلا الخيرات / الوالفة العهاد، والمسرّات المترادفة الإسعاد، والحمد لله كثيرا حمداً يقرن نعمه بالنمو والإزدياد ؛ وقد علمتم - أكرمكم الله - أن أخصّ المصالح بمكانكم، وأعودها بالأمر والدعة عليكم في كل أحيانكم، تخير والٍ يتقلد أشغالكم، ويتفقد أحوالكم، ويريكم من حسن تصرفاته ما تستقبلون به الزمن جديدا، ويجريكم في كل محاولاته على ما تعدمون معه تمهيدا ولا تفقدون نظراً سديدا.

وإن الشيخ أبا فلان - أدام الله كرامته - ممن جمع أوصاف الإستقلال، واستظهر بأكرم الشيم وأحسن الخلال: ووثق منه بالاضطلاع فيما أسند إليه من الأشغال، ولذلك اختير (في) النظر في مصالح أفقكم وأنظاره، وقدّم لأشغالكم بعد اختباره واختياره، وأنهض للاستبداد لأموركم حين الثقة بحسن إيراده وإصداره ؛ وقد وصيّناه بتقوى الله تعالى فيما أسندناء إليه، وقصدناه من مهماتكم عليه، وأوزعنا إليه أن يسلك فى تسديد مناحيكم، وتشريد أهل الفساد عن نواحيكم، السنن التى

تصلح بسلوكه أحوالكم، وتنبسط به في الأمر آمالكم، وتتمشى معه على الجادة أقوالكم وأعمالكم، وألزمناه أن يكون لأموركم كلها متفقداً، وفى أداء النصيحة فيما قلّد منها مُجددا مجتهدا، حتى لا يشذّ عن تفقده مهمّ من مهمّاتكم، ولا يهمل نظره جهة من جهاتكم ؛ وعليكم بمعونته في تنفيذ الحق وإمضائه، ومعاضدته في استيفاء الواجب واقتضائه، والعلم بأن النبيه والخامل في الشرع شرعٌ سواءٌ و صنف واحد، وأن الحق تستوي في حلوه ومره الأنحاء الدينية والمقاصد، ومتى كانت المحاولات جارية على هذا الأسلوب، انتصف الضعيف من القويّ، وسار الشريف والمشروف على السنن السويّ .

فإذا وافاكم إن شاء الله تعالى فوفوه (...) وتوخوا وُفقه، واسلكوا في التعاون على الخير والبر طُرقه، والله ينجدكم وإياه على تمشية المصالح، ويستعملكم بالعمل الصالح، بمنه وكرمه، والسلام ."

– نقلاً عن :

رسائل موحدية (مجموعة جديدة) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص٤١٧، ٤١٨ .

وثيقة رقم (٥ – أ) : رسالة من حكومة بيشة (بيزا) إلى أمير المؤمنين يوسف بن عبد المؤمن للتذكير باحترام العهود والعقود بين الطرفين وتذكر بالضرائب التي يأخذها الموحدين منهم وذكر بعض الموظفين الماليين بها

"بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حق حمده.

إلى أمير المؤمنين ايد الله أمره وأعز نصره، معظمون مقامه، وملتزمون اعطايه ابلدُه أركُ بشه وصاحب كرسقه وسردانيه وقناسلتها وقمامستها وشيوخها وأهل الحل والعقد فيها، سلام كريم حفيل على الحضرة المعظمة و رحمة الله تعالى و بركاته .

أما بعد، فالحمد لله على العلم والإيمان له انه الحكيم العليم، الأول القديم، الذى لا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأقدار، ولا تقف على كنه عظمته الأخطار، الموجود بكل مكان، الخارج عن كل زمان، كان بلا ابتداء، الدائم بلا فناء، نحمده جل وتعالى، ونسأله بعزته وعظمة قدرته أن يديم العزة إلى أمير المؤمنين موفور الجملة، متواصل النعمة، منصور الرايات، منجح الطلبات، ملأ الله أيامه سعداً ونجحاً، وأوسع جنده نصراً وفتحاً بمنه وطوله، وحوله وقوته .

كتابنا إليكم – ايدكم الله ونصركم – من مدينة بيشة حرسها الله ؛ ان مركباً من تجارنا، وأهل قطرنا وأنظارنا، اوسق بالقمح من جزيرة سقلية، واقلعوا يريدون مدينة اطرابلس – حماها الله – فاسقطهم الريح في احوازها، وكان الماء قد عجزهم، فنزلوا إلى البر ليستقوا، فلم يتركهم اهل الموضع الا حتى باعوا منهم من القمح قليلاً، فلما كان فى أثر هذا وصل من مدينة اطرابلس غراب معمّر من عند واليها ومقدمها، وقبض على القوم وأنهبهم، وقبض على الذي وجد في المركب من التجار، ونجا بعض منهم فى العشارى وقذّفوا حتى وصلوا إلى وهم (....) بصاحبها فقبض على جميعهم وأنهب جميع ما وجد عندهم من قمح ومال، وهم في سجنه وتحت أسره

حتى الآن .

فرغبتنا جميعنا إلى فضل سيدنا أمير المؤمنين – ايده الله – لينفذ امره العلى بتسريحهم بجملتهم وجميع مالهم، ويسرّحوا على التي هي أحسن إلى أوطانهم، اذ هم وسواهم من مّن شملهم هذا الامر الملتزم، والعهد النافذ المحكم، مؤمنين فى انفسهم وأموالهم في جميع بلاد الموحدين لا نائبه تنوبهم، ولا ضريبة تلزمهم سوى العشر المعتاد اخذه منهم، والله بعزته يجعلنا ممن وفى بعهده، وحافظ على عقده، بمنه وفضله، والسلام الأعظم الأكرم على الحضرة العليا ورحمة الله تعالى .

أمير المؤمنين ابو يعقوب يوسف

بن امير المؤمنين ايد الله امرهم واعز نصرهم"

نقلاً عن : رسائل موحدية (مجموعه جديده) : تحقيق أحمد عزاوى، جـ١، ص١٦٣ – ١٦٤ .

ب – الخرائط :

١ – المغرب والأندلس عصر دولة الموحدين.

٢ – غزوات الموحدين قبل عام ٥٣٤هـ/ ١١٤١م والتي نتج عنها الكثير من الغنائم للموحدين.

٣ – غزوات عبد المؤمن بن على والتي بدأها عام ٥٣٤ هـ / ١١٤١ م وانتهت عام ٥٤١ هـ/ ١١٤٦ م حصل الموحدون من خلالها علي الكثير من الغنائم.

٤ – الأقاليم الرئيسية التى يجبى منها الخراج فى عهد يوسف بن عبد المؤمن (حسب عبد الواحد المراكشى).

٥ – أهم المدن التى تحتوى على دور لسك العملات الموحدية فى المغرب والأندلس.

٦ – المراكز التجارية التى إشتهرت بتجارة الذهب والملح.

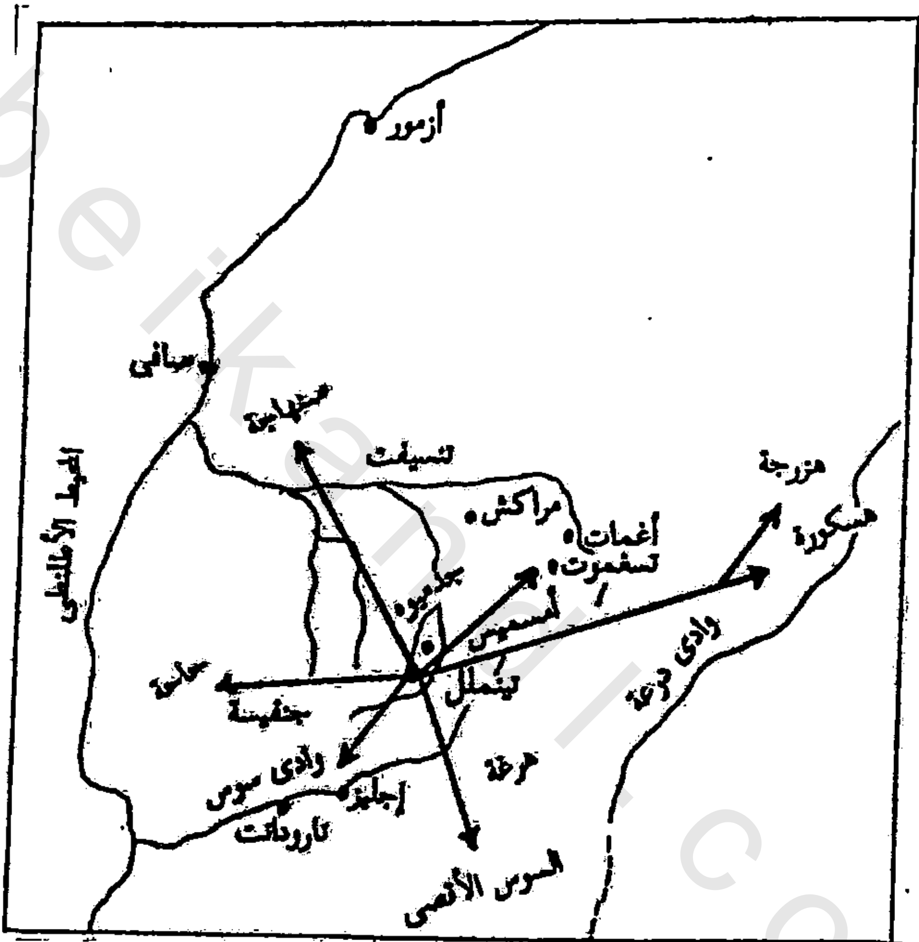
٧– شبكة الطرق التجارية فى عهد الموحدين.

خريطة رقم (١ ب) : المغرب والأندلس عصر دولة الموحدين



المصدر : حسين مؤنس : أطلس تاريخ الإسلام، ص١٦٦ .

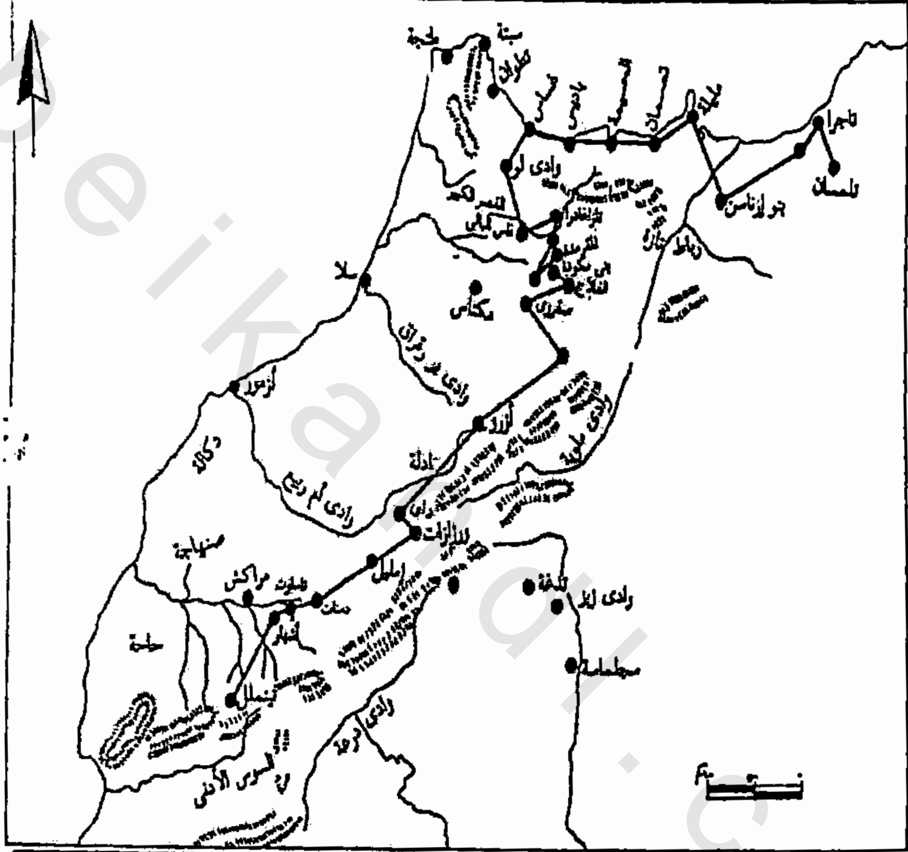
خريطة رقم (٢ – ب) :غزوات الموحدين قبل عام ٥٣٤هـ/١١٤١م والتي نتج عنها الكثير من الغنائم للموحدين



– نقلاً عن :

أحمد الجمال: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٢٦٢ .

خريطة رقم (٣ – ب) :غزوات عبد المؤمن بن على والتي بدأها عام ٥٣٤ هـ /١١٤١ م وانتهت عام ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م حصل الموحدون من خلالها على الكثير من الغنائم



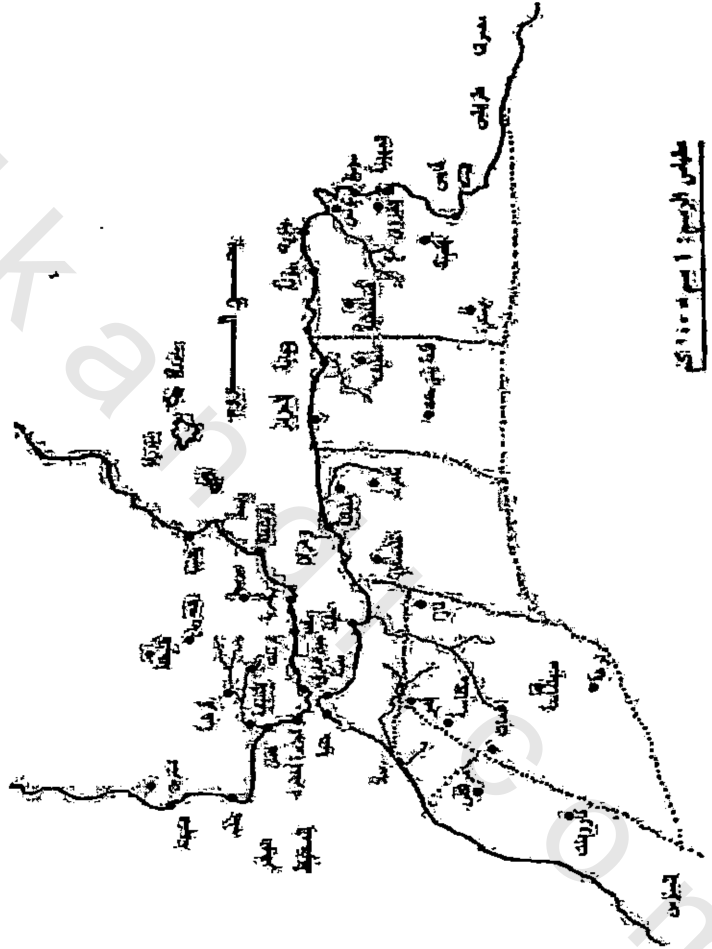
– نقلاً عن :

أحمد الجمال: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص ٢٦١ .

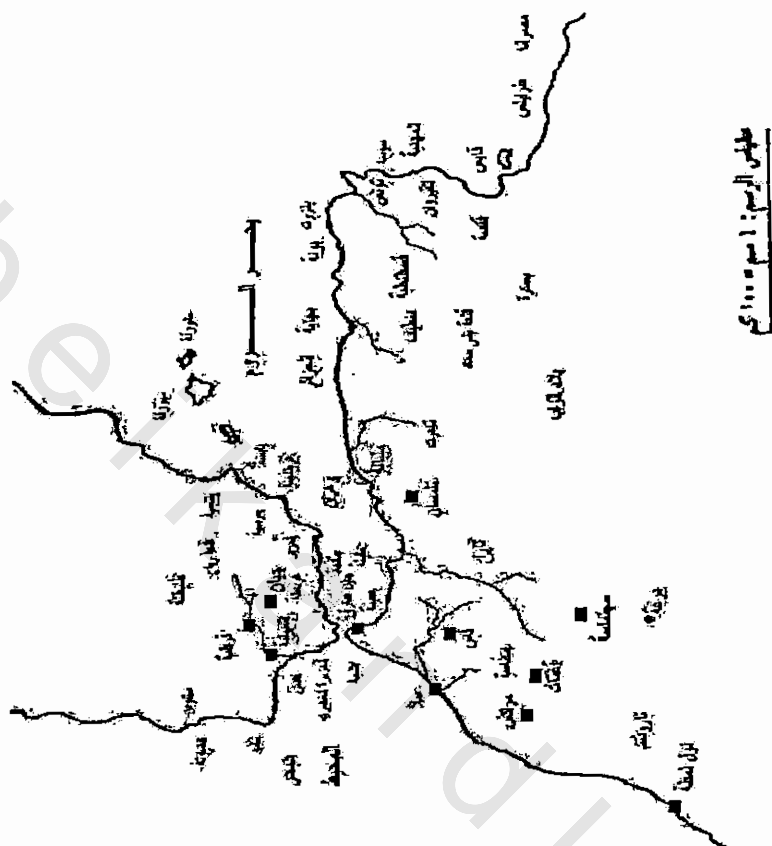
المصدر:

Huici Miranda : Historia Politica del Imperio Almohade , p . 121.

خريطة رقم (٤ – ب) : الأقاليم الرئيسية التي يجبى منها الخراج في عهد يوسف بن عبد المؤمن (حسب عبد الواحد المراكشي : المعجب، ص٢١٤) ويلاحظ أن حدود تلك الأقاليم تقريبية وليست بشكل قاطع



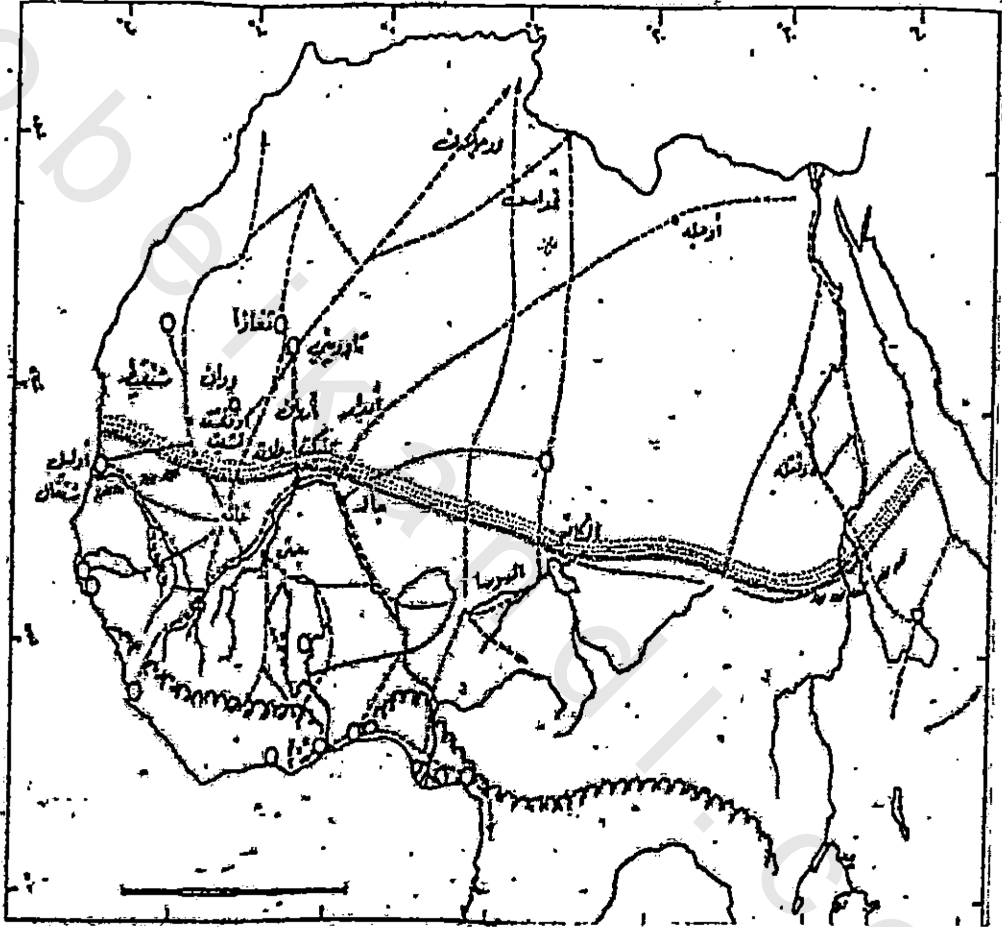
– من إعداد الباحث –



خريطة رقم (٥ - ب) : أهم المدن التي تحتوى على دور لسك العملات الموحدية في المغرب والأندلس
- من إعداد الباحث -

خريطة رقم (٦ – ب) : المراكز التجارية التي اشتهرت بتجارة الذهب والملح

- نقلاً عن



د/ كرم الصاوي باز: تجارة الذهب، ص ٢٧.

خريطة(٧-ب) شبكة الطرق التجارية في عهد الموحدين

نقلاً عن : عز الدين عمر موسى : النشاط الإقتصادى، ص٣١٠

ج – الرسوم والجداول التوضيحية :

١ - الرسوم التوضيحية:

١ – جدول خلفاء الموحدين

٢ – مؤسسات الإدارة المالية الموحدية

٣ – العاملون بالشئون المالية

٤ – دورة الأموال فى النظام المالى الموحدى وانعكاسها على المجتمع المغربى فى أوقات الإستقرار

٥ – أوضاع المجتمع المغربي في أوقات الأزمات المالية عصر دولة الموحدين

٢ – الجداول :

١ – المشرفون الماليون فى عهد الموحدون

٢ – أهم الأوزان المعروفة ببلاد المغرب في عصر الموحدين

٣ – أهم المكاييل المعروفة ببلاد المغرب في عصر الموحدين

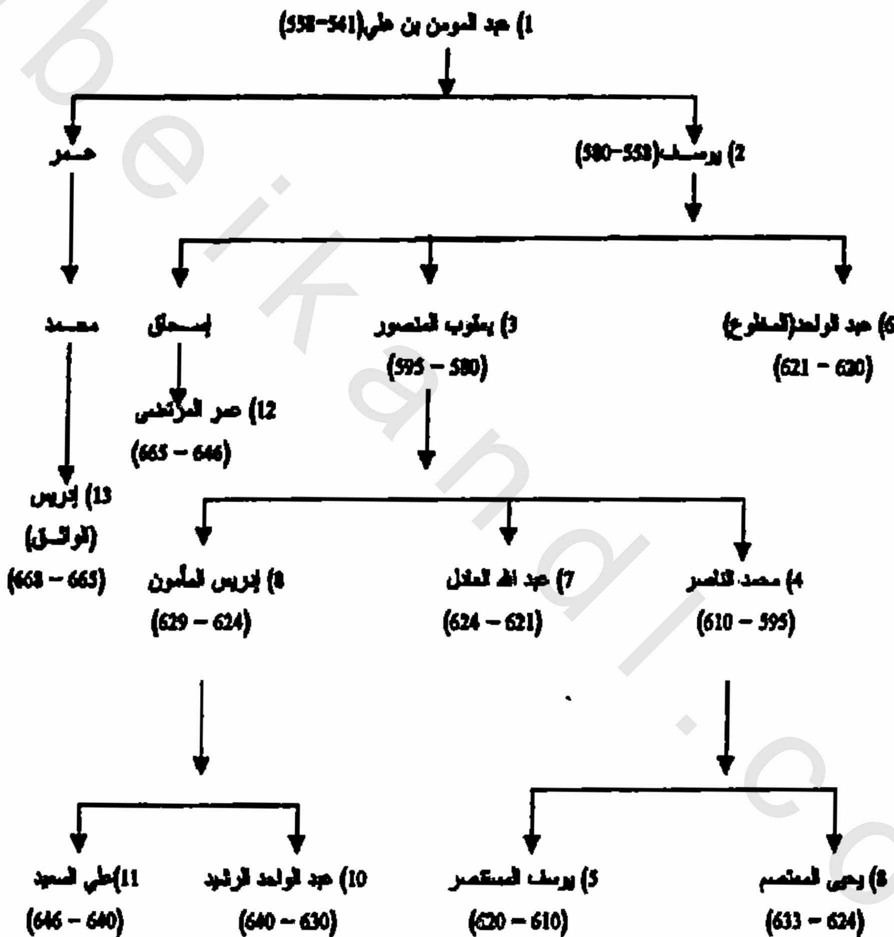
٤ – أهم الأطوال المعروفة ببلاد المغرب في عصر الموحدين

٥ – أسعار بعض السلع ببلاد المغرب فى عصر الموحدون فى أوقات الرخاء و الإستقرار

٦ – بعض أسعار السلع ببلاد المغرب عصر الموحدين أثناء فترات الإضطرابات و الأزمات المالية

رسم رقم (١- ١- ج)

جدول للخلفاء الموحدين

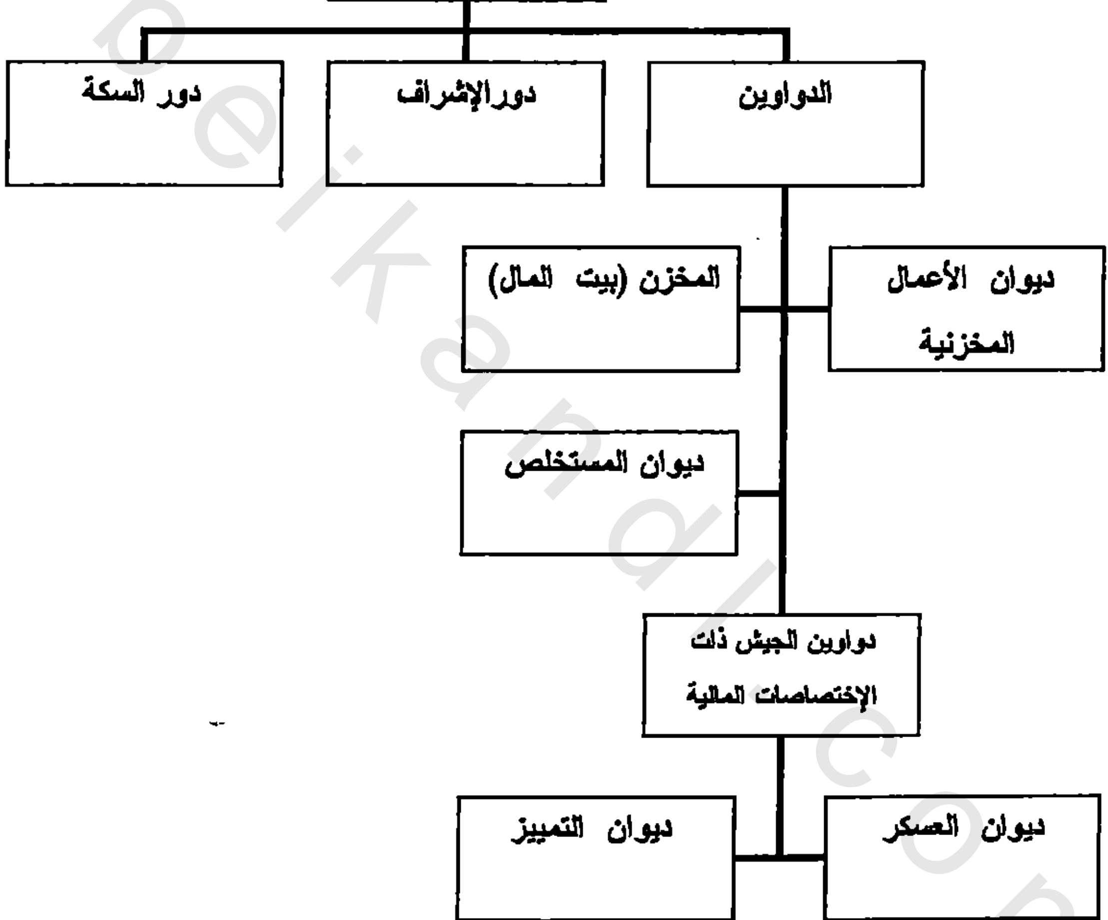


نقلاً عن :

أحمد عزاوى : رسائل موحديه (مجموعة جديدة)، جـ٢، ص٢٧١ .

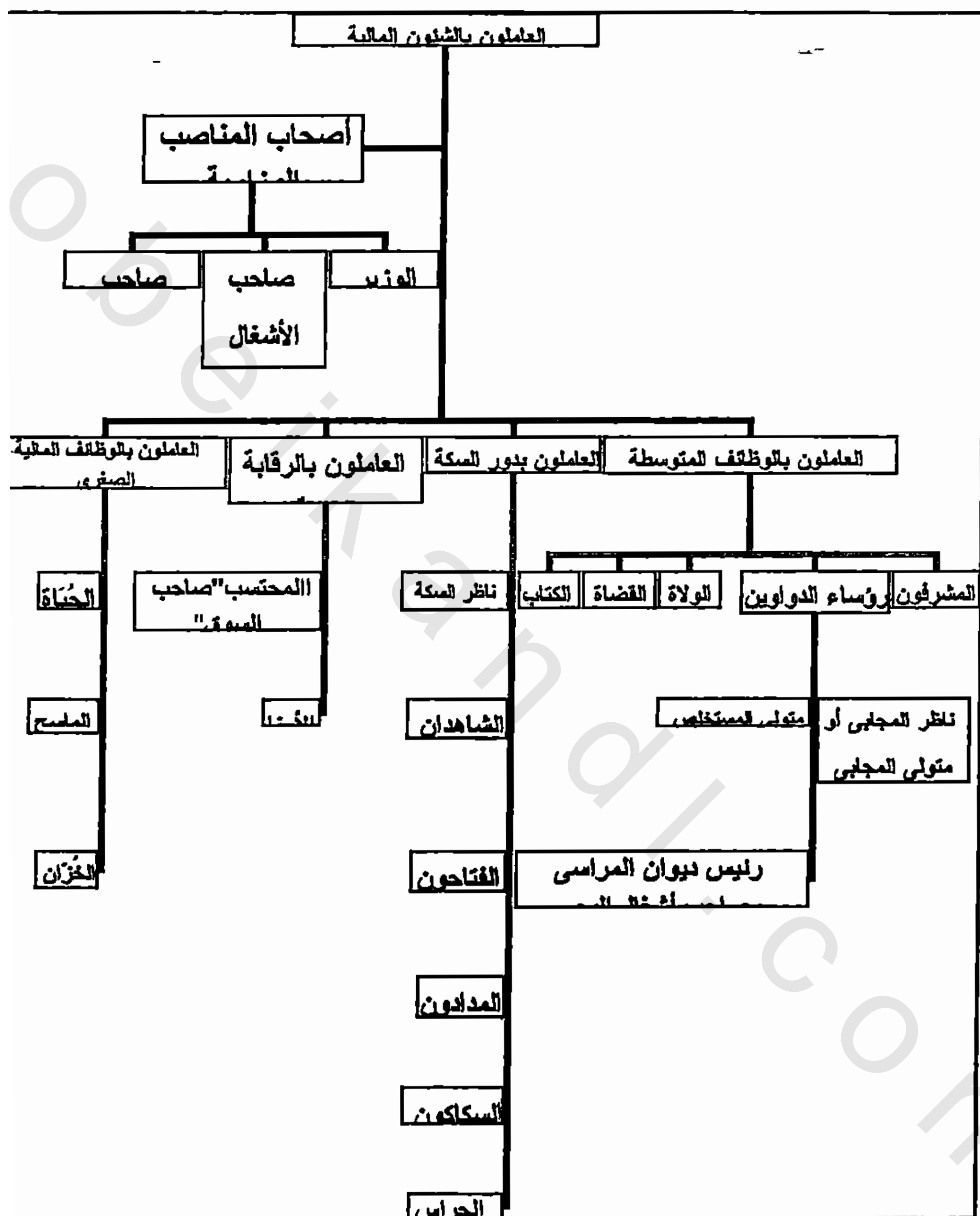
رسم رقم (٢ – ١– ج) :

مؤسسات الإدارة المالية الموحدية



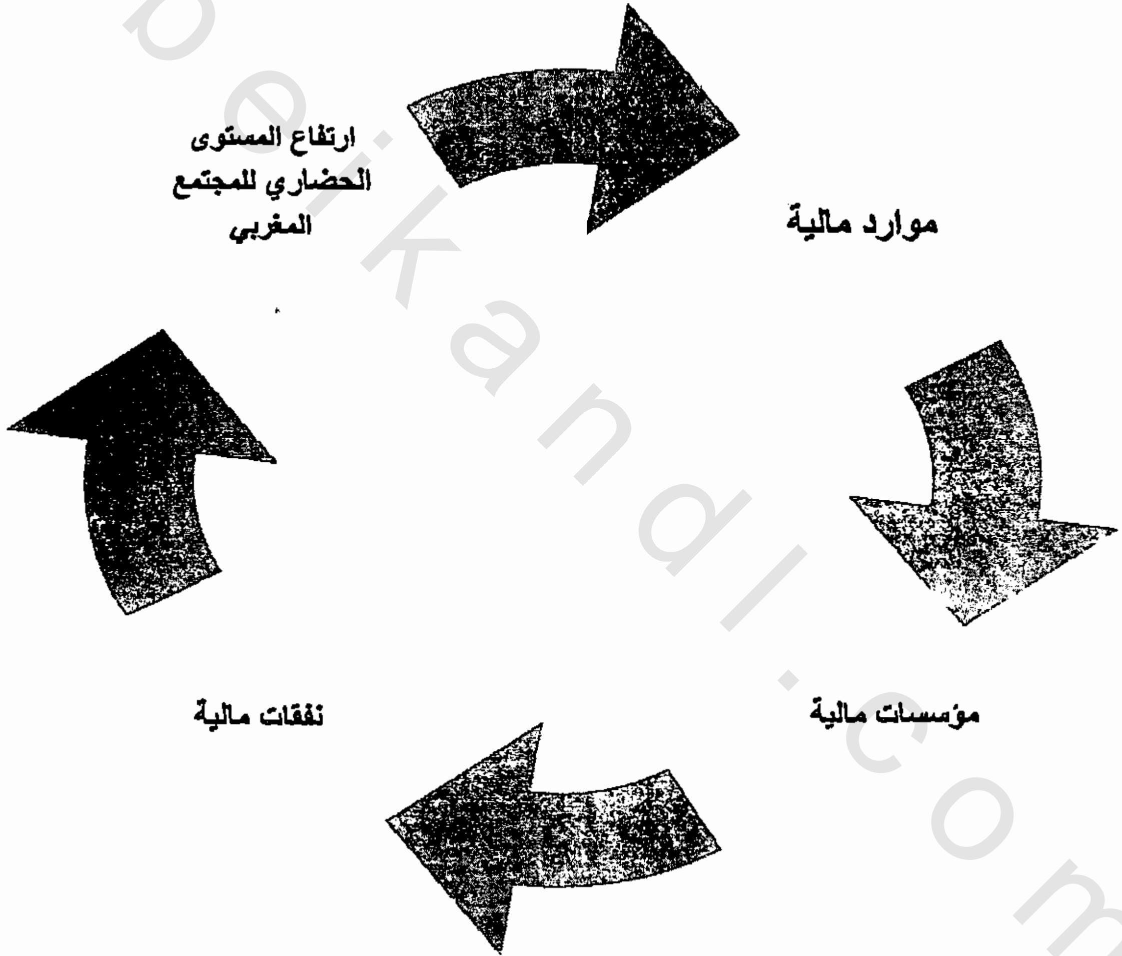
– من إعداد الباحث –

رسم رقم (٣ – ١– ج)



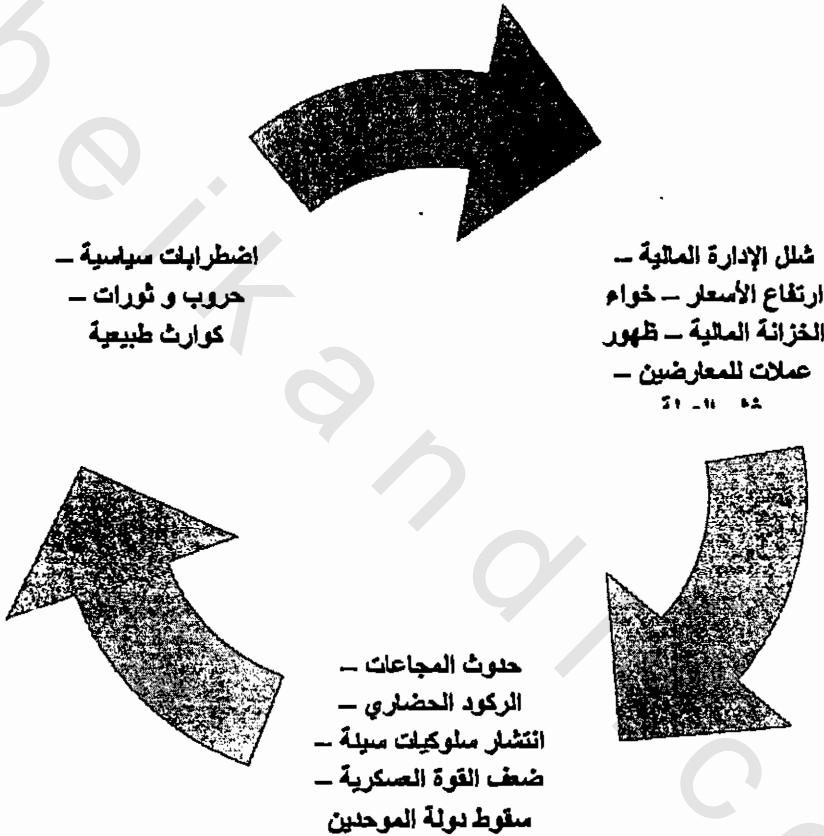
— من إعداد الباحث —

رسم رقم (٤ – ١ – ج) :
دورة الأموال في النظام المالي الموحدى وانعكاسها على المجتمع المغربي في أوقات الاستقرار



– من إعداد الباحث –

رسم رقم (٥ـ – ١– ج) : أوضاع المجتمع المغربي في أوقات الأزمات المالية عصر دولة الموحدين



– من إعداد الباحث –

جدول رقم (١ – ٢ – ج) : المشرفون الماليون في عهد الموحدون

الخليفة	الاسم	المكان
عبد المؤمن بن علي	عبد الله بن خيار الجياني	فاس
	أبو إسحاق براز بن محمد المسوفي	قرطبة
	أبو عبد الله محمد بن المعلم	قرطبة
	أبو عبد الله محمد بن المعلم	إشبيلية
يوسف بن عبد المؤمن	ابن عبد العزيز البلنسي	مراكش
	أبو بكر يوسف الكومي	مراكش
	أبو الحسن بن هردوش	مراكش
	علي بن الرند	سلا
	محمد بن عبد الملك	سلا
	أبو الربيع عبد النور	تلمسان
	أبو زكريا بن حيون	تلمسان
	إبراهيم بن إسماعيل	فاس
	ابن مفاخر	سجلماسة
	أبو محمد عبد الواحد اقوسقور	أفريقية
	ابن المثنى	أفريقية
	أبو الحسن علي بن حنون	؟

الخليفة	الاسم	المكان
يوسف بن عبد المؤمن	ابن المعلم	إشبيلية
	يلول بن جلداسن	إشبيلية
	ابن المعلم ثانية	إشبيلية
	ابن غمر	إشبيلية
	أبو عمر بن أفلح	غرناطة
	محمد بن عبد الملك بن سعيد	غرناطة
يعقوب المنصور	أبو الحسن الهوزنى	مراكش
	أبو محمد الكاتب	مراكش
	أبو محمد الكباشى	مراكش
	أبو موسى بن ومازير	فاس
	محمد بن عبد الملك بن سعيد	غرناطة
	محمد بن أبى مروان بن سعيد	إشبيلية
	أبو بكر بن زهر	إشبيلية
	أبو القاسم بن نصير	إشبيلية
	ابن الحجاف	مرسية
	ابن رجا	مرسية
	ابن سليمان	مرسية
	يزيد بن طبقلاب	ألمرية
الناصر	محمد بن عبد الرحمن الغرناطى	مراكش
	موسى بن سعيد بن المناصف	مراكش

الخليفة	الاسم	المكان
الناصر	ابن عبد الصمد	سبتة
	ناصح مملوك الناصر	سبتة
	محمد بن يحى بن تاكفت	سبتة
	ابن يوجان	فاس
	ابو الحسن بن ابى بكر	فاس
	داود بن أبى داود	فاس
	أبو الربيع بن أبى عمران	مكناسة
	ابن يوجان	أفريقية
	داود بن أبى داود	أفؤيقية
	داود بن أبى داود	توزر
	أخو أبن أبى داود	قابس
	داود بن أبى داود	إشبيلية
	يوسف بن عمر	إشبيلية
	الحسن بن واجاج	إشبيلية
	محمد بن عبد الرحمن الغرناطى	غرناطة
	أبو عامر محمد بن حسون	مالقة
	أبو على بن يبقى	مالقة

نقلاً عن :

عز الدين أحمد موسى : النشاط الإقتصادى، ص٣٥٨ – ٣٥٦١

جدول رقم (٢ – ٢ – ج) : أهم الأوزان المعروفة ببلاد المغرب في

عصر الموحدين

الوزن	مقداره (أو ما يساويه من الأوزان الأخرى)
القيراط	٣ حبة شعير
الدانق	٨,٢/٥ حبات شعير
درهم الوزن الشرعى	(٥٠ ٢/٥ حبة) أو ما يساوى (٦ دوانق) أو ١,٤/٥ درهم مؤمني
درهم الوزن المؤمنى	٢٨ حبة
درهم أموي	درهم وزن شرعي
مثقال أو دينار الوزن	١,٣/٧ درهم وزن شرعي أو ٧٢ حبة
النواة	٥ دراهم وزن شرعي
الأوقية	١٩,١/٥ درهم مؤمني
الرطل	١٣ أو ١٦ أوقية حسب كل سوق على حدي، أو ما يعادل بالوزن الحالي ٥٠٤ جراماً
المن	٢رطل
الربع	٢٥ رطلاً أو ما يعادل ١٢ كيلو و ٦٠٠ جرام
القنطار	١٠٠ رطل أو ١١٠٠ أوقية أو ٧٠,٠٠٠ دينار وزن حسب كل سوق على حدي

– من إعداد الباحث –

جدول رقم (٣ – ٢ – ج) : أهم المكاييل المعروفة ببلاد المغرب في عصر الموحدين

المكيال	مقداره (أو ما يساويه من المكاييل الأخرى)
المد	يساوى ٤٠٠ جرام أو ٨ أواقي أو ٣/١ ,١رطل أو ملء الكفين (حسب اختلاف الراويات و الأماكن)
القسط	نصف صاع ويساوى٣/ ٢ , ٢رطل
الكليجة	نصف صاع أو أقل من الصاع بقليل
الصاع "السطل"	٤أمداد من مد النبي
المكوك	١٢ مد أي ٢/ ١ وبية =٥ , ١ صاع
الويبة	٢٤ مد
الإردب	٦ ويبات
الكرّ	٦٠ قفيز عراقي أو ٤٠ إردب مصري
القفيز	٨ مكاكيك
الجريب	٤ أقفزة
القلة (الجرة الضخمة)	٢٥٠ رطلاً عراقياً
الوسق (الصفحة)	٦٠ صاع بالصاع النبوي
القفة	مجهول
الكوز	مجهول

– من إعداد الباحث –

جدول رقم (٤ - ٢ - ج) أهم الأطوال المعروفة ببلاد المغرب في عصر الموحدين

الطول	مقداره (أو ما يساويه من الأطوال الأخرى)
الذراع	إختلف الذراع من سوق لأخر و من شخص لأخر
الحبل	٤٠ ذراعاً رشاشياً أو حوالى ٦٠ ذراع يدوى
الجريب	مقدار من الأرض معروف عند أهل المساحة دون تحديد
الميل	١٩٢٠ متر تقريباً
الفرسخ	٥٧٦٠ متراً تقريباً
المرحلة	هى المسافة التى يقطعها المسافر فى نحو يوم بالسير المعتاد على الدابة
اليوم	قدر ما يقطعه فرد أو جماعة من مسافة، أو لتقدير المسافة بين مدنيتين = ١٠ أميال

- من إعداد الباحث -

جدول رقم (٥ - ٢ - ج) : أسعار بعض السلع ببلاد المغرب في عصر الموحدون في أوقات الرخاء والاستقرار

السلعة	المكان	الوزن أو الكيل	السعر
الدقيق	وادى تانسفت	١ ربع	٢ درهم
الشعير	وادى تانسفت	٢٥ مداً	١ درهم
اللحم	وادى تانسفت	٦٠ أوقية	١ درهم
العمائم	مدينة سوسة	١ عمامة	١٠٠ دينار
الغزل	مدينة سوسة	١ مثقال	٢ مثقال
أكسية تسمى السفسارية والبرانس	مدينة نول لمطة	الزوج منها	٥٠ ديناراً
أكسية صوفية	مدينة وجدة	الكساء الواحد	٥٠ ديناراً و يزيد

- من إعداد الباحث -

جدول رقم (٦ – ٢ – ج) بعض أسعار السلع ببلاد المغرب عصر الموحدين أثناء فترات الاضطرابات والأزمات المالية

السلعة	العدد أو الوزن أو الكيل	المكان	السعر
الشعير	١ سطل	المغرب الأقصى	٣ دنانير
الدقيق	١ ربع	مراكش	١ مثقال حشمي ذهبي
البقالاء	٧ باقلات	افريقية	١ درهم مؤمني
القمح	١ وسق دقيق	ببلاد المغرب الأقصى	٣٠ ديناراً

– من إعداد الباحث –

د – المناظر والأشكال التوضيحية :

١ – ديناران من العصر المرابطى

٢ – مجموعة من العملات الموحدية

٣ – مجموعة ثانية من العملات الموحدية

٤ – جامع الكتبيين بمراكش(نفقات البناء والتعمير)

٥ – مسجد حسان وصومعته بمدينة الرباط(نفقات البناء والتعمير)

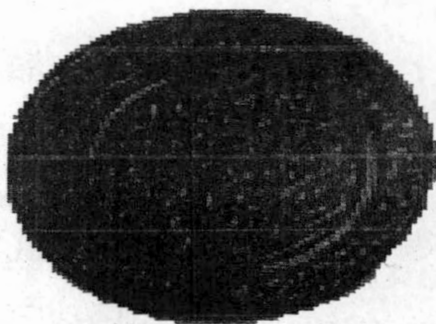
٦– البوابة الكبرى لقصبة الوداية أو مدينة المهدية التى بناها

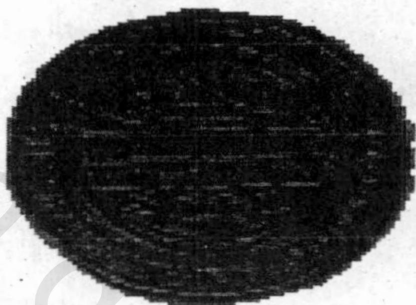
٧ – منظر عام لمسجد تينمل(نفقات البناء والتعمير)

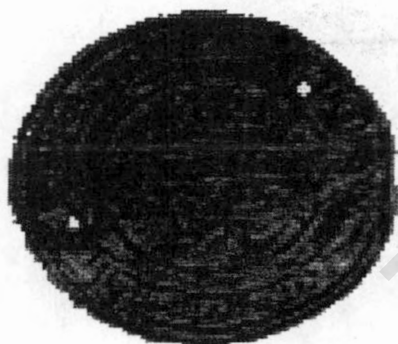
٨ – منظران لبعض عمارة مسجد تينمل ويظهر بهما مدى الإتقان المعمارى وما يقف وراءه من نفقات مالية

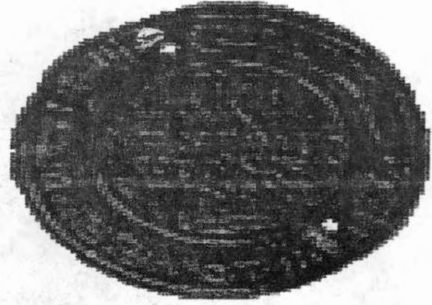
٩– شكل قناة الماء من عين غبولة – رسم منظور(نفقات البناء والتعمير)

شكل رقم (١ – د) ديناران من العصر المرابطى







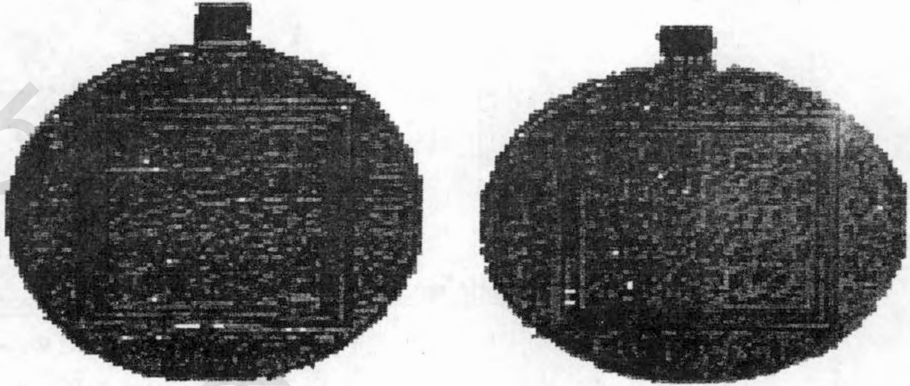


نقلاً عن :

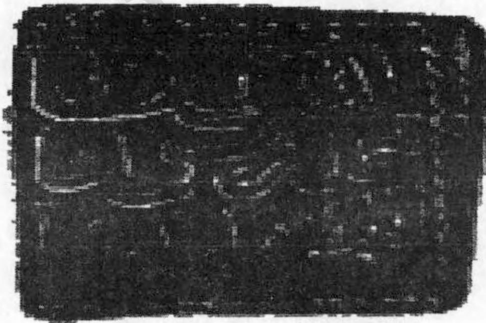
http://www.bkam.ma/Arabe/muse%20Monnaie/image_musee.htm

بتاريخ : ١٥ / ٧/ ٢٠٠٧م

شكل رقم (٢ – د) : مجموعة من العملات الموحدية



دينار موحدي، عصر المرتضى(٦٤٦-٦٦٥هـ/١٢٤٨-١٢٦٦م): سبتة



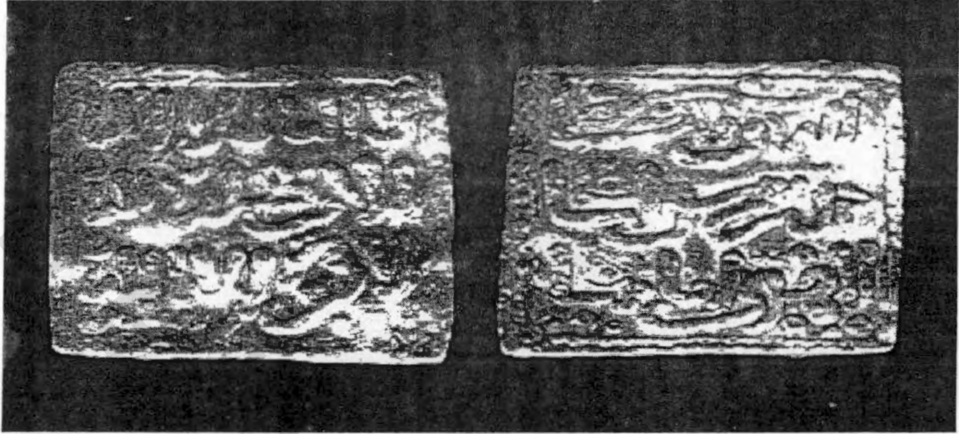
قيراط موحدي : سبتة

نقلاً عن :

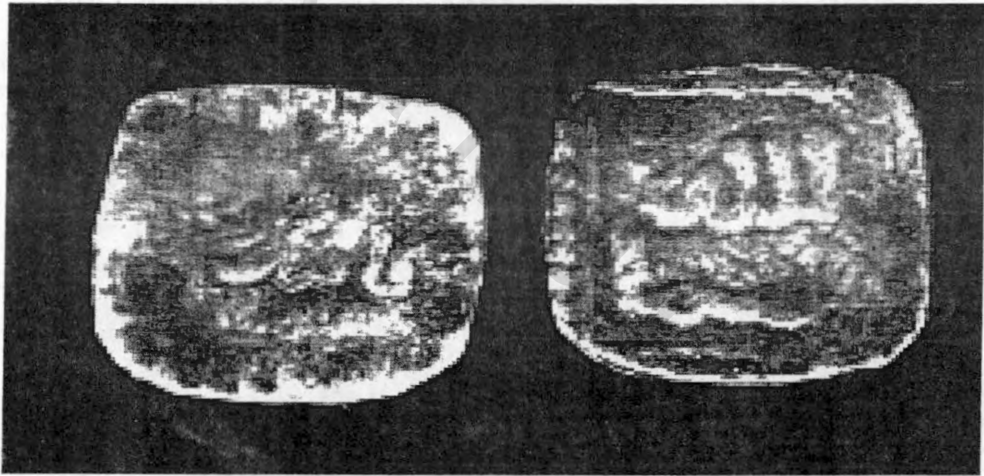
http://www.bkam.ma/Arabe/muse%20Monnaie/image_musee.htm

بتاريخ ١٥ / ٧/ ٢٠٠٧م

شكل رقم (٣–د) : مجموعة ثانية من العملات الموحدية



درهم موحدى من الفضة يزن : ١,٥٠ جرام

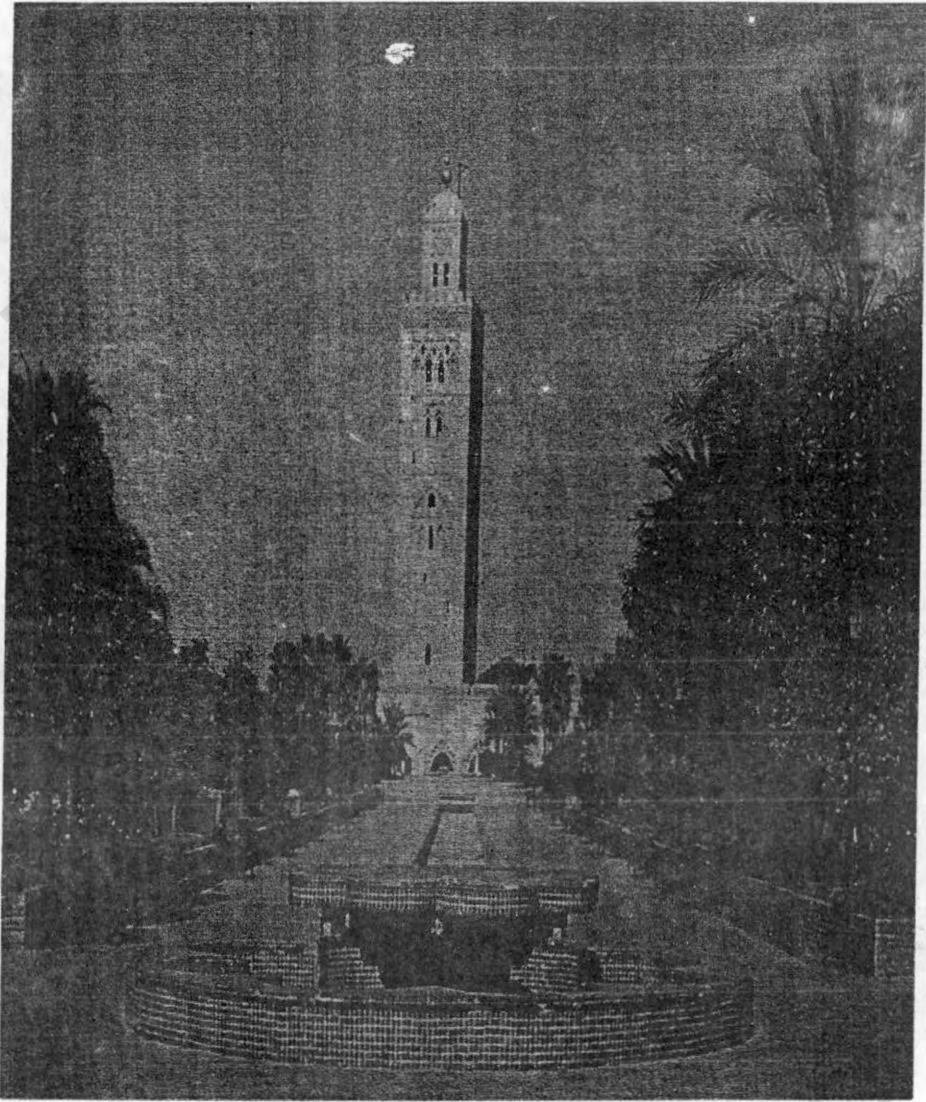


ثمن درهم موحدى من الفضة يزن : ١٩ ,. جرام

نقلاً عن :

http://www.islamiccoinsgroup.50g.com/assikka31/Almohad.htm

بتاريخ : ٧/ ٦/ ٢٠٠٧ م



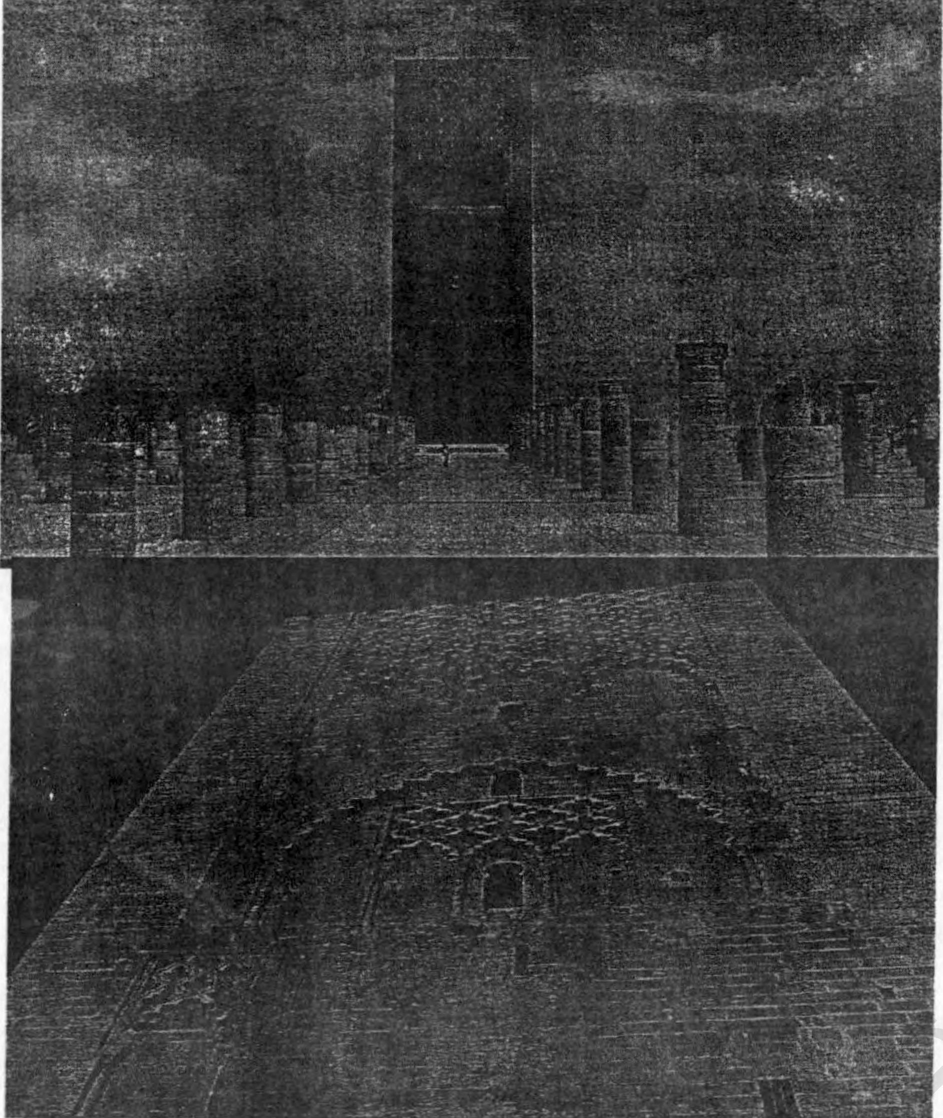
شكل رقم (٤ – د) : جامع الكتبيين بمراكش(نفقات البناء والتعمير)

نقلاً عن :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%4

بتاريخ ١٢ / ١ / ٢٠٠٩ م

شكل رقم (٥ – د) : مسجد حسان وصومعته بمدينة الرباط
(نفقات البناء والتعمير)

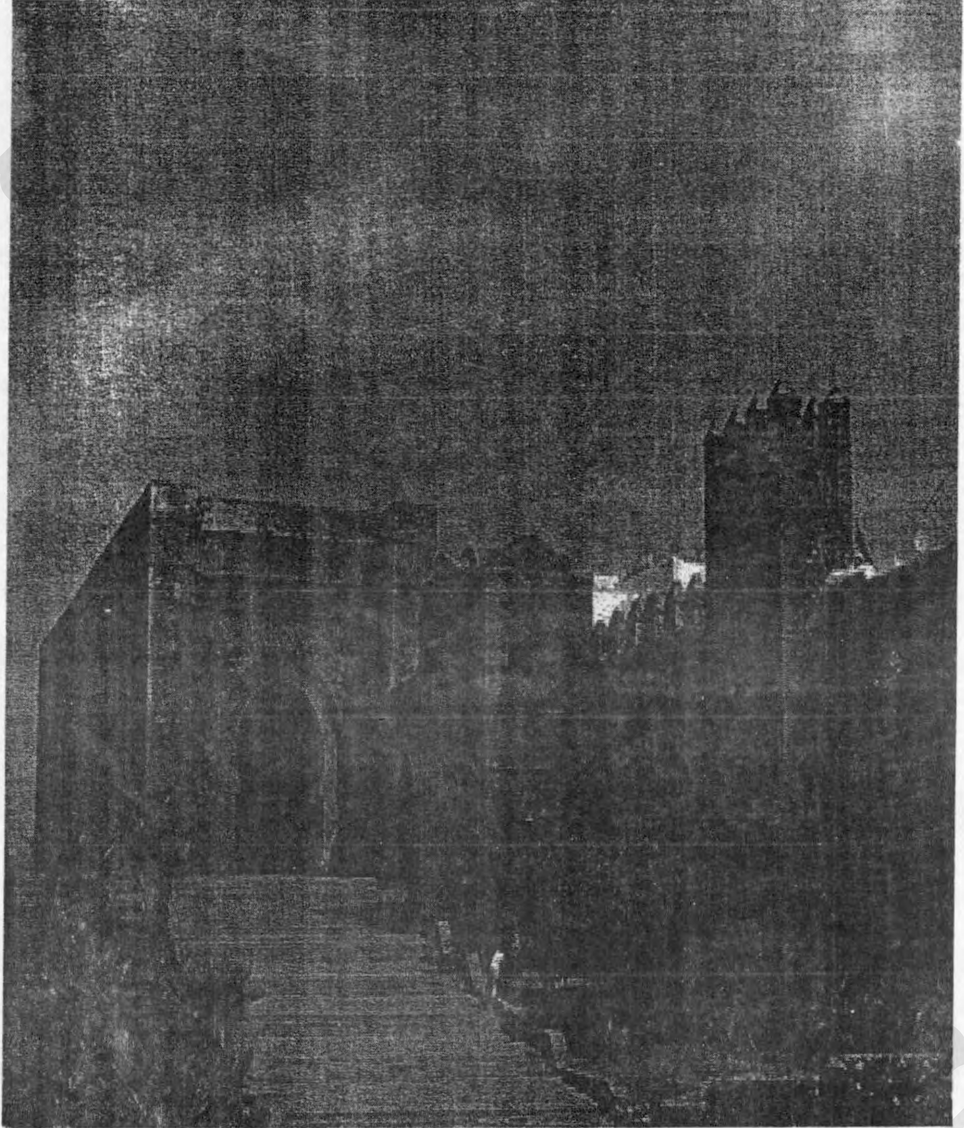


نقلاً عن :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF%D8%A
F_%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86

بتاريخ : ١٢/ ١/ ٢٠٠٩م

شكل رقم (٦ – د) : البوابة الكبرى لقصبة الوداية أو مدينة المهدية التى بناها الموحدون برباط الفتح (نفقات البناء والتعمير)

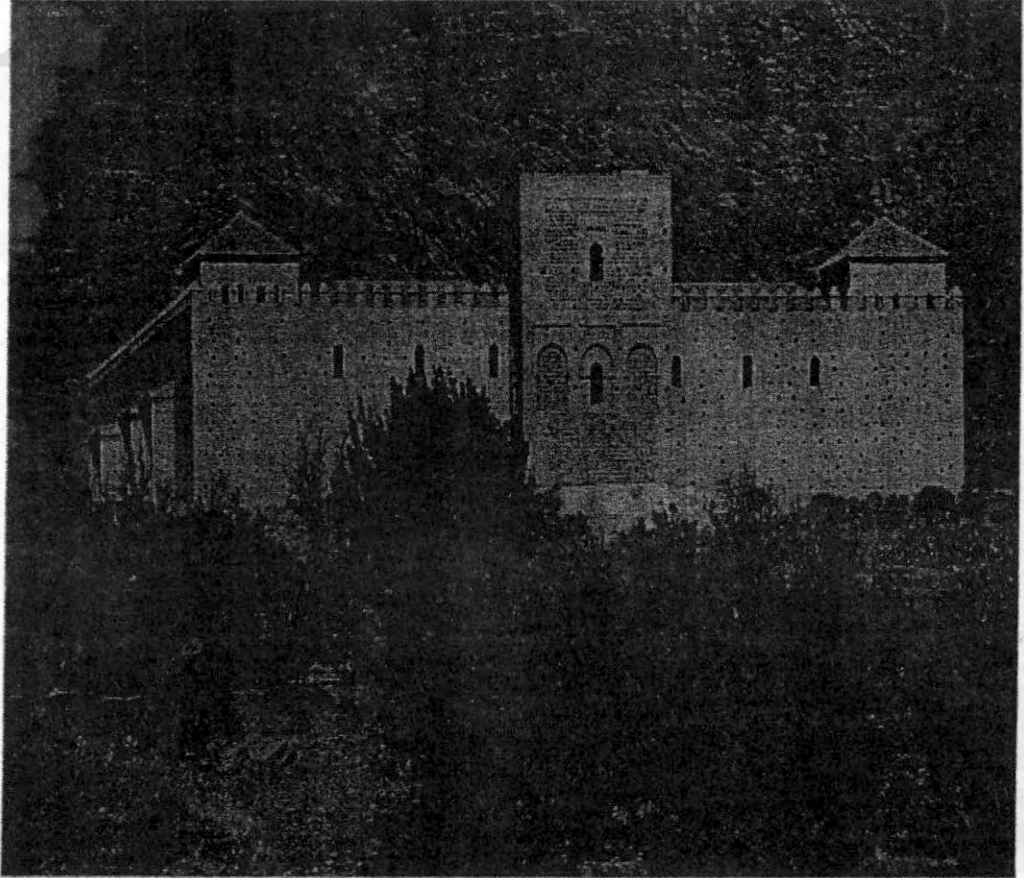


نقلاً عن :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%B5%D8%A8%D8%A9 %D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9 %8A%D8%A

بتاريخ : ١٣ / ١ / ٢٠٠٩ م

شكل رقم (٧ – د) : منظر عام لمسجد تينمل(نفقات البناء والتعمير)



نقلاً عن :

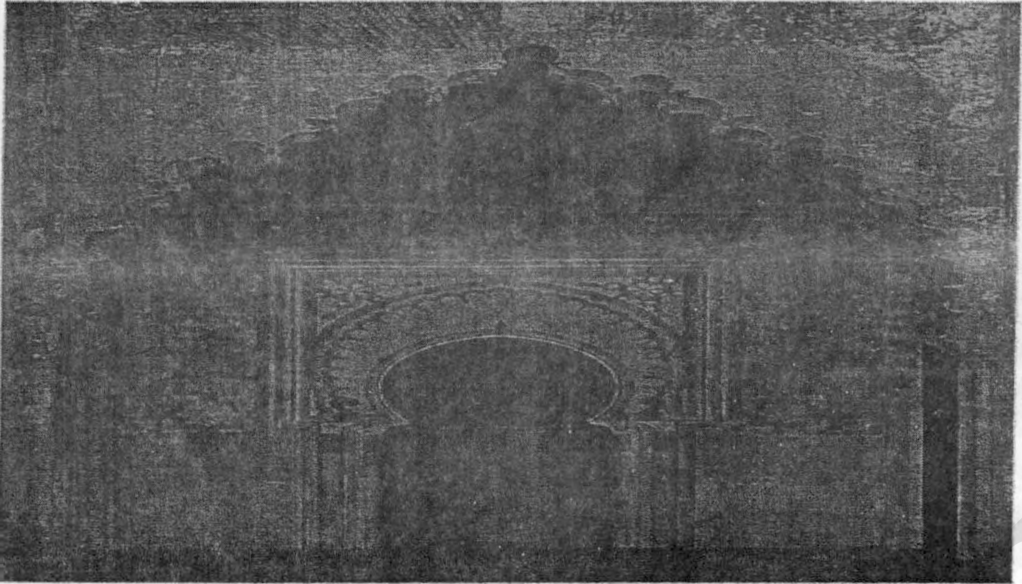
http://www.maroctimes1.com/vb/forumdisplay.php?s=153be6346932b8d48cb5284b5dc08277&f=64

بتاريخ ١٠ / ٧ / ٢٠٠٧ م

شكل رقم (٨ – د) : منظران لبعض عمارة مسجد تينمل ويظهر بهما مدى الإتقان المعمارى وما يقف وراءه من نفقات مالية



أحد ممرات مسجد تينمل

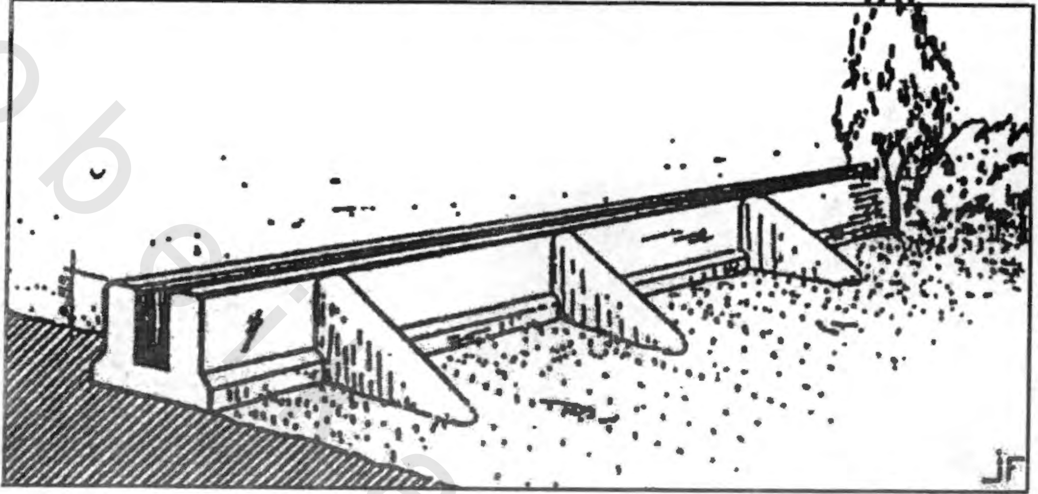


محراب بجامع تينمل

نقلاً عن :

http://www.maroctimes1.com/vb/forumdisplay.php?s=153be6346932
b8d48cb5284b5dc08277&f=64 - بتاريخ ١٠/ ٧/ ٢٠٠٧م

شكل رقم (٩ – د) : قناة الماء من عين غبولة – رسم منظور(نفقات البناء والتعمير)



- نقلاً عن :

أحمد الجمال: دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، ص٢٧٢ .

- المصدر :

Caille: La ville de Rabat , vol.2 , Fig .(182).